جيل كيبل

الفِتْنَة

حُرُوبٌ في دِيَارِ المسلمِين

دار الساقي

الفتنة

حروب في ديار المسلمين

صدر للكاتب عن «دار الساقي»

المثقف والمناضل في الإسلام المعاصر (بالاشتراك مع يان ريشار)

تصميم الغلاف: سمر معكرون

جيلّ كيبيل

الفتنة

حروب في ديار المسلمين

ترجمة

نزار أورفلي



الطبعة الأولى ٢٠٠٤

ISBN 1 85516 452 3

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

DAR AL SAQI
London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Tel: 020-7-221 9347, Fax: 020-7-229 7492

إلى ذكرى مكسيم رودنسون (١٩١٥-٢٠٠٤)

المحتويات

كلمة شكر

إنَّ تأليف كتاب لأمر يندرج في سياق مفرد يختصّ بالمؤلِّف، إلاّ أنه لا يمكن أن يبلغ خواتيمه المرجوة من دون أن يحظى مؤلفه بمعونة كلّ المواهب التي اختلط بها، أو استعار منها، ومن دون أن ينعم بكرم أصدقائه عليه. لقد وُلِد الكتاب **الحروب في ديار المسلمين** في ظروف استثنائية يجتازها الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وسط الإلحاح على التعمّق في معرفة المنطقة في اللحظة التي تشهد فيها انقلابات عزّ نظيرها. وقد ترجم هذا الإلحاح، عندي، بأسفارٍ لا تكفّ، والتي وفّرت جوهر ما قام عليه الكتاب، ويسرني أن أشكر كل اللواتي والذين استقبلوني، ولا سيّما في شبه الجزيرة العربية. أقدم جزيل شكري للإمارات العربية المتحدة، ولسفير فرنسا فيها فرنسوا غويات، المستعرب الفائق المعرفة، والذي بذل جهوداً كبيرةً لإنشاء الشبكة الأوروبية ـ الخليجية، والذي بفضله أمكنني الحصول على معطيات بالغة الغنى والتحاليل التي لا تُوازى بأهميتها. وأشكر كذلك، المنسِّق العام للشبكة الأوروبية ـ الخليجية، والعامل الرئيسي على نجاحها، برنار ألغول، الذي أدين له بامتنان بالغ، للمساعدة التي أدَّاها لي، مدَّة تأليفي الكتاب، ولكونه قاسمني العديد من القضايا. كما يسرني أن أقدم جزيل شكري إلى جميع المراكز الدبلوماسية الفرنسية في المنطقة التي أحسنت وفادتي، وإلى المؤسسة الثقافية لأبو ظبي، ومؤسسة الملك فيصل في الرياض، ومؤسسة قطر وإلى زملائي في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، إضافة إلى كل الأصدقاء الذين قاسموني معرفتهم الأمور في الخليج.

كما أني حظيت، في الولايات المتحدة، بالعديد من المساعدات في سبيل أن

أحلل عالم المحافظين ـ الجدد. وفي هذا السبيل، أقدم جزيل شكري إلى هِلِّلْ فرادكين، إضافة إلى كل الذين ينتمون إلى هذا التيار، ممن قبلوا أن يخوضوا معي نقاشاتٍ خلافيةً ومثيرةً على الدوام وأشكر، كذلك، لبيار تينار، ضيفاً ورفيقاً دائماً، خلال زياراتي العديدة إلى واشنطن، وقد لازمني طوال هذا البحث، وأمدَّني بوفائه وتطلّبه.

وأراني مديناً بالشكر، أيضاً، لريشار دُكوَان، مدير الدائرة، الذي محضني ثقته وأولاني مسؤولية كرسي «الشرق الأوسط»، والذي بفضله يسعنا أن نقدِّم لطلابنا البارزين الذين يفدون إلينا كلّ عام، من أقطار العام كافة، ما يحسِّن ظروف دراستهم بما يتلاءمم مع مواهبهم. وحين يكون المؤلف أستاذاً جامعياً فإنه يدين بالكثير لتلاميذه للتنشيط المتواصل الذي يحضوننا عليه، والوقاحات الملائمة التي تتيح لهم بها أعمارهم الشابة. وكان هذا العمل قد اختُبر خلال فصلين دراسيين كاملين على شكل مقرَّر شفهي عن الشرق الأوسط: شكراً لكل اللواتي والذين شاركوا فيه وأعانوني على التفكير فيه، من خلال تساؤلاتهم. ومس بين الطلاب المختصين في دراسة الشرق الأوسط، أود أن أتقدم لهم بعظيم امتناني ولا سيّما لـ: ستيفان لاكروا، توماس هيغايمر، عمر صاغي، عبد اللّه الترابي، يوسف بلال، كورالي شامبون، إضافة إلى مريم بن رعد، التي كانت مساعدة في البحث ذات موهبة لا تغفل، وكانت فعّالة ومتطلبة حيال نفسها. وكان هؤلاء، طلاباً وطالباتٍ، لطالما أمدوني بمعارفهم الاستثنائية للواقع وللمصادر. وكان جميع هؤلاء يتبعون برنامج الدراسات في الدكتوراه عن العالم الإسلامي في مجال العلوم السياسية، والذي تأسّس في العام ١٩٨٥؛ وفي اللحظة التي ينتهي هذا البرنامج ليتحول إلى إطار لإعادة التنظيم الإداري، يسرّني أن أوجِّه عميق تقديري لهذا المنجم الفريد حيث يؤهل الجيل الجامعي الجديد والعدد الكبير من الخبراء في المنطقة، بالكثير من المهن والاختصاصات.

وفي الختام، لقد قَبِلت يانس أوغستان بطواعية بأن يتحوّل والدها عن عمله اليومي، منذ ساعات الصباح الأولى، لتنصرف إلى أوراقها، ولتدرك أنه لولا محبتها ومحبة ياسمينة، وشارلوت ونيكولا، وميلان، لما كان إنجاز العمل ممكناً.

مدخل

في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠١، التقط أحدهم من على شاشة الإنترنت بياناً بالعربية يرد فيه التسويغ السياسي لاعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وبخطِّ أحد المحرِّكين الرئيسيين له. وكان وقَّع على ذلك البيان الطبيب المصري الأصل أيمن الظواهري، الذي يُعتبر المنظّر العقائديّ لـ«القاعدة»، وأقرب المقرَّبين من ابن لادن، وقد جُعل البيان بعنوان «فرسان تحت راية النبي». وقد أتاح البيان فهم الدوافع التي حملت أتباع «الجهاد» المتشددين على ضرب الولايات المتحدة الأميركية ـ «العدوَّ الأبعد» بحسبهم ـ وما كانوا يأملون به من الكارثة التي جرت على أيديهم. وأوّل ما خطر للدكتور الظواهري أن يذكره في بيانه تشخيصه القاتم للتسعينيات، في مقابل الآمال التي أنعشها «الجهاد» المنتصر في أفغانستان. ومفادُ ذلك التشخيص، أنَّ النشطاءَ المجاهدين كانوا أخفقوا آخر المطاف، في تحريض «الجماهير المسلمة» على الأنظمة القائمة، وعجزوا عن قيادتها للإطاحة بها ـ وهي الموصوفة بالعدوّ الأقرب» ـ في كلٍّ من مصر والبوسنة والمملكة العربية السعودية والجزائر. والحال هذه فقد بات لزاماً على المجاهدين، بحسب البيان نفسه، أن يجروا تحوُّلاً جذرياً في استراتيجيتهم بأن يوجهوا ضربَةً كبرى للولايات المتحدة، تقي جهادهم من شرِّ الأفولِ وتوقظ الهمم الفاترة في العالم الإسلامي.

ويكون من شأن هذه الضربة الجريئة والعظيمة أن تثير الحميَّة في نفوسِ غالبية المؤمنين المتردِّدين في العالم الإسلامي، وأن ثقتهم باقتدارِ الجهاد وبسطوتهِ العظيمة حيالَ الضعفِ الذي آلت إليه أميركا المتغطرسة، وقد كانت حاميةً للقادة

«الكافرين» في دول الشرق الأوسط أو أفريقيا الشمالية. بيد أنَّ ذلك التحريض الإرهابي الذي تحقَّق في عقر دار الغربِ، ما كانَ ليصرف المناضلين، من طراز ابن لادن والظواهري، عن غايتهم الأولى المتمثلة في خوضِ غمار الحرب في قلب الإسلام، والتي تهدف بالمقام الأول إلى ضمانِ نفوذ المجاهدين لدى إخوانهم في الدين، بغية إقامة «الدولة الإسلامية» في أي دار مسلمة، وبالصراع المسلَّح.

على أنَّ الفشل الذي أصابَ المجاهدين في التسعينيات، وفقَ ما يطرحه الظواهري في بيانهِ المذكور، كانَ يُعزى إلى غياب قضيَّة كبرى من منظور «الطليعة الإسلامية» التي كانَ من اليسير على شعوب العالم الإسلامي أن تتماهى بها فتتبنّاها على خير وجه. حتى إذا إشرف القرن الحادي والعشرون، باتت فلسطين مثالاً يُحتذى لهؤلاء المناضلين الإسلاميين. ذلك أنَّ انهيار مبادرة السلام في أوسلو، واندلاع الانتفاضة الثانية في خريف العالم ٢٠٠٠ والقمع الجماعي الذي ردّت به حكومة شارون عليها، كل هذه العوامل جعلت الصراع المسلح شرعياً بنظر المسلمين ممن يشاهدون قناة «الجزيرة» وزميلاتها، والتي باتت تنقل صورها يومياً. وفي صيف العام ٢٠٠١، صارت العمليات الانتحارية التي جعل يقوم بها الإسلاميون الفلسطينيون، والتي مضى يصفها الدعاةُ الإسلاميون بالعمليات الاستشهادية، من أقصى العالم الإسلامي إلى أقصاه، صارت تجسِّد المقاومة البطلة ضدَّ التفوق العسكري الساحق للدولة العبرية. والواقع أنَّ هذا المناخ الوبيل كان بمثابة النعمة التي لطالما انتظرها الشركاءُ في اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. حتى إذا وقعت المجزرة في نيويورك وواشنطن، حُسِبت في ذروةِ خطِّ العمليات الانتحارية الفلسطينية التي جهد ابن لادن في استيعابها، وتحوير شعبيتها لصالحه ـ على نحوِ ما صرَّح به في مقابلة له متلفزة في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، وهو قابع في مغارة بأفغانستان، إذ توعَّد أميركا بالقول: «أُقسم باللَّهِ الذي رفع السموات بغير عُمُدٍ، ألا تنام أميركا قريرة العين» ما دامت عذابات الفلسطينيين وأطفال العراق على حالها.

وفي حين رأيتَ مقاتلي «الجهاد» يواصلون، بأنموذجهم العنفيّ السالف، استراتيجية دقيقة تهدف بالمقام الأول إلى حيازتهم التفوُّق والأوَّلية في عالمهم

الإسلاميّ المخصوص، وجدتَ الشرق الأوسط وقد أدركته الأزمة العارمة، آن انخراطِهِ في النظام المعلوم وأحادي القطب الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي.

ولئن كان يتجدّد العنف في الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ خريف العالم ٢٠٠٠ أحد أبرز عوارض هذه الأزمة، فإنه يشكّل برأينا (شأن الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في إطاره) استتباعاً لمسارٍ جوفيّ أقدم منها بكثير. ذلك أنَّ للمسار الآنف جذوراً تطاول رؤيةَ واشنطن إلى العالم من منظار النفوذِ، والتي كانت لا تزال تتحكم بالإدارة الأميركية قبل انتخاب الرئيس جورج دبليو بوش، والتي صارت طاغية بعيد الاعتداءات التي استهدفت مبنى التجارة العالمي والبنتاغون: إنها رؤية المحافظين الجدد. وعلى غرار الجهاديين المذكورين، تجد المحافظين الجدد يجرون تشخيصاً مثقلاً بالحجج للتسعينيات في الشرق الأوسط ـ ولكن لدواع متعارضة تماماً مع تلك التي مضى الجهاديون يبسطونها. ومن هذا القبيل مثلاً، نظر المحافظون الجدد، وهم الأبطال في عيون الدولة العبرية، إلى اتفاقية أوسلو والسلام الذي يفترض أن يتولَّد على أنهما مجرّد ترَّهات، وكذلك فعل ابن لادن وحلفاؤه، حين صبّوا جامَ غضبهم على أوسلو وصانعيه، لكونهِ يصرف العرب عن الجهاد لتدمير إسرائيل. فمن ناحية أولى، كانت هذه الاتفاقية تولِّد وهماً بالأمان للدولة العبرية، بينما كان اعتراف العرب بهذه الدولة وليد ضعفهم الناجم عن الظروف ـ ريثما يستعيدون وسائلهم فيعاودون أعمالهم العدوانية ضدَّها.

ومن الناحية الأخرى، جعلت هذه الاتفاقية تيسِّر وضعاً راهناً مؤسفاً، يمحض البيت الأبيض بموجبه ضمانته بعضاً من الحكومات العربية المستبدة والفاسدة، لمجرَّد مشاركتها في جوقة أوسلو، أو لتأمينها مصالح الولايات المتحدة، ولا سيّما المتعلقة منها بالطاقة وعليه فإن الأخيرة تطلق يد الحكوماتِ المذكورة، فلا تعود تحاسبها عن ممارساتها المنافية للديموقراطيّة. ومنذ أواسط التسعينيات، جعل تيَّار المحافظين الجدد ـ والذي يضم في صفوفه العديدَ من المنظّرين المقرَّبين فكرياً من الليكود الإسرائيلي ـ يدفع الإدارة الأميركية إلى إعادة توزيع عامة للخرائط في الشرق الأوسط، والذي ينطوي على مظهرين: الأول عسكري، ويهدف إلى تحطيم الدول التي تمثّل تهديداً لإسرائيل ـ من مثل سوريا البعثية ونظام الملالي في إيران، وبالمقام الأول نظام صدام حسين في العراق. أما المظهر الثاني، والذي يعتبر

امتداداً مدنياً للأول، فيتمثل في الإصلاحاتِ الديموقراطية التي تكفَل الإطاحة بالديكتاتوريات، وتحمل الممثلين عن المجتمع المدني في هذه الدول إلى تبوؤ مراكز القرار فيها، إحقاقاً لاندماج المجتمعاتِ المعنية في عولمة تهيمن عليها الولايات المتحدة دونَ غيرها. ولئن كانت، ههنا، أهداف الجهاديين النهائية تفترق عن أهدافِ المحافظين الجدد افتراقاً عظيماً، فإنهم جميعهم لمتَّفقون على الإطاحة بالأنظمة القائمة في المنطقة، والتي لا يزالون يستنكرون استبدادها وفسادها، سواءٌ من منطلق المُثل التي يجري عليها الإسلام المتشدد أو تلك التي تقوم عليها الديموقراطية. على أنَّ التطابق الماثل هنا هو أبعد ما يكون صدفة: إذ إنه يشهد على أنَّ التوازنات السياسية التي أُنشئ عليها الشرق الأوسط لبثت غير شرعيّة في نظر المحرِّكين الفاعلين الذين يبدون استعدادهم للجوء إلى القوة بغية تعديلها ـ فإذا لجأ البعض إلى الإرهاب، استعان الآخر بالعمل العسكري المنظَّم. والحال أن هذه البقعة من الكرة الأرضية تتميَّز أساساً، وبعبارات اقتصادية بحتة، بكونها تخزن في جوف أراضيها أكبر كمية من المحروقات في العالم، كما تشكل المصدر الرئيسي للطاقة المستهلكة في دولِ العالم قاطبة، في حين أن الدول التي تعتاش من استثمارها مداخيل النفط ـ كلَّما ازدادت أسعار برميل النفط الخام، على نحو ما حدث في العام ٢٠٠٤ ـ تمتلك كميَّات من الأموال السائلَة تتيح لها أن توجه مسيرة العالم الاقتصادية على نحوٍ حاسم. وعليه فإن التحدِّيات فائقة الحد ـ وأكثر تعقيداً من التحديات الأساسية التي تستلزمها المنطقة، على نحوِ ما بيَّنته بجلاءٍ تام التقارير الصادرة عن «برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في الدول العربية» والتي توالى ظهورها منذ العالم ٢٠٠٢، فأظهرت الأوضاع المفجعة التي يحيا عموم المواطنين فيها: اكتظاظ بالسكان، مستوى العمالة الضعيف والأجور المتدنية، تناقص في أعداد المتعلمين، وعجز عميم عن استخدامِ وسائل الاتصال العصرية، إلخ... ولا شكّ في أن تلك الأحوال توفِّر ظروفاً خصبة لمواجهات ذات مدى فائق عن المألوف ـ والتي تسعى إلى إحقاقِ أحد أهمّ أهدافها، وعنيتُ به ضبط النظام الأيديولوجي السائد الذي يوفّر التوازناتِ السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية، أي الإسلام.

وعلى هذا النحوِ، فإن زلزال الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تقاطع حدوثه مع

منطقَيْن فرعيِّين، يحمل كلاهما مشروعاً كبيراً في تحويل الشرق الأوسط بصورة جذرية: فمن جانب أول الجهاديّون، ومن الجانب الآخر المحافظون الجدد. وفي هذا الشأن يجهد الأولون في تحقيق مسعاهم القاضي بمضاعفة أعداد المجنَّدين المباشرين في صفوفهم إكثارهم من الأنصار أنى كان ـ وذلك بهدف أن يصيروا الناطقين بلسان المسلمين، والمدافعين عن العالم الإسلامي الذي باتَ، بنظرهم، عرضةً للعداونِ عليه «بالحرب ضدَّ الإرهاب» التي أَطلقها الرئيس بوش ويخوضها اليومَ ضده. تجدهم، كذلك، ساعين إلى مزيد الإفادة من دورة سياسية تقليدية، حيثما أثار استفزازهم. القمع، الذي تتولَّد منه آثارٌ منحرفة وانطباعات سلبية تتيح لهم استثمار تضامنهم مع ضحايا القمع السالف ـ نساء، أطفال، جرحى أو قتلى، سجناء عُذِّبوا أو أسيئت معاملتهم والذين يحسن المناضلون (الجهاديون) إبراز الطابع الإسلامي لمعاناتهم الموصوفة. أما الآخرون، المحافظون الجدد، فتجدهم «يبيعون» مشروعهم الجذري، رداً على الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والذي يقضي بخلطِ الأوراق والخرائط في الشرق الأوسط، من الحكومة الأميركية التي أُخذت على حين غرَّة، فأصابتها الاعتدادات من حيث لا تدري، فباتت تُؤْثِر تطبيق الأجندة العائدة للمحافظين الجدد، على حفظ التوازنات التقليدية التي لطالما اتبعتها الولايات المتحدة في المنطقة، وذلك لأنَّ الصَّدمة أربكتها وأقعدتها عن الحركة والفعل المتوازنَيْن. وبينما لا تزال واشنطن جادةً في حفظ التوازن الدقيق ما بين المقتضيين المطلقَيْن لديها، وعنيتُ بهما أمن إسرائيل وتوفير الإمدادات النفطية، جعلت «الحرب ضد الإرهاب» تعلي من سياسة الحكومة العبرية فتوجب دعمها بالمقام الأوَّل، وبطبيعة الحال فإنَّ روابط الإدارة الأميركية بالمملكة العربية السعودية انحدرت إلى المقام الثاني، وهي المنتج النفطي المتفوق بين أقرانه، والتي لطالما توثقت الصلات بين عائلتها المالكة وعائلة بوش، وكانت الحليفة السرمديَّة للولايات المتحدة الأميركية ـ غير أنَّ خمسة عشر إرهابياً من بين التسعة عشر الذين نفّذوا هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر يمتّون بنسبهم إلى تلك العائلة المالكة.

إن «الحرب على الإرهاب» تنطوي على ثلاثة أبعاد رئيسية: مطاردة «القاعدة»، وممارسة الضغوط على المملكة العربية السعودية، والإطاحة بصدام حسين بعد

احتلال العراق. ولقد شرعت الولايات المتحدة في مطاردتها القاعدة بوسائل عسكرية قَلَّ نظيرها، وبأسلحة للدمار الشامل «ذكية»، كانت قد استلّت من الترسانة الهائلة التي أعدت من أجل القضاء على الاتحاد السوفياتي، إلاّ أنَّ هذه الأخيرة بدَتْ غير متكيفة مع عدو ليّن العريكة وعصيّ على الضبط: ذلك أن «القاعدة»، على ما تبينه دلالة الاسم، تعتصم بنطاقٍ من الأرض بمقدار ما تستمسك «بقاعدة من المعطيات» التي يسعها بفضلها أن تحشد الجهاديين الذين تتصل بهم بالإنترنت عبر العالم كله. حتى إذا طاول القصف الأميركي أفغانستان وسعى جيشهم إلى استئصال الطالبان منها، وجدت ذلك الجيش يخبط خبط عشواء لبعد فريسته عن أنظاره. وسرعان ما توارى طيف ابن لادن في الفضاء الفلكي للعالم الرقمي - حيث يجسّد صورة قَطَّاع للرؤوس شرير، وقد تولّى إصدار البياناتِ ونشر التسجيلات الصوتية التي يتبنّى فيها بلغته العربية المبينة الاعتداءات الدمويّة عبر العالم. وأتت الحرب على العراق استكمالاً لمطاردة الشبكة المتعددة الأشكال للإرهاب الإسلامي ولمَّا تنتهِ فصولاً - ولعلّها ارتئيت مكافأة لهذه المطاردة. وكانت واشنطن، إذ تقاتل ابن لادن، ترى إليه على أنَّ فيه أعراضاً للشرّ مقيتة. وإذا مضت إلى قتال صدام حسين والإطاحة بنظامهِ، وضعت نصبَ اهتمامها قضيتها المفترضة: الإطاحة بالديكتاتور العراقي، الذي يجسِّد الاستبداد العربي بأبشع صوره الدامية، وعليه فقد أتيح لها أن تضرب عصفورين بحجر واحدٍ. فمن ناحية أولى يسعها أن تقيم نظاماً ديموقراطياً مستوحى من التراث السياسي الأميركي، والذي قد يستفاد من كونه النموذج للمجتمعات المدنية العربية المجاورة للعراق، فتزول بالتالي كلُّ عوامل الكبت التي تولِّد الإرهاب، فيصير من الممكن الاعتراف بإسرائيل وقبولها في قلب «شرق أوسط كبير» متصالحٍ بعضه مع بعض. ومن الناحية الثانية قد يتاح لها (أي للإدارة الأميركية) أن تطرحَ في السوق الإنتاج النفطي العراقي وقد بلغ الدخلُ فيه مطابقاً للنفقة فحسب، وذلك بسبب عقدٍ كامل من الحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة على النظام العراقيّ السالف، مما يؤول إلى إضعافِ الهيمنة السعودية على أسواق النفط، بغية الإسراع في إجراء التحوّلات داخل مجتمع لطالما أسهمت المعوقات المفروضة عليه في ولادة غول الإرهاب الجهاديّ - على أنَّ زعزعة الاستقرار في المجتمع العربي المذكور قد تكون له عواقب كارثية على

السوق العالمية للطاقة، إن لم يُكرَّس كامل القدرة الإنتاجية العراقية للنفط من أجل التعويض عن بعض مكامن العجز الموقتة.

بيد أنَّ العسكرية التي جرَّدتها الإدارة الأميركية على صدام حسين، والتي خيضَتْ من طرفٍ واحدٍ وآلت إلى انتصار عسكري صاعقٍ على جيش تقليدي من العالم ـ الثالث، هذه الحملة العسكرية سرعانَ ما لامست حدودها، في الولايات المتحدة والعراق، على حدٍّ سواء. ففي البلدان مما وراء الأطلسي ـ مثلما هي الحال وراء المانش لدى الحليف البريطاني الوفيّ ـ جعلت هذه الحملة تصيب الحكومات بالهشاشة، لجواز اتهامها بتضليل الرأي العام لأنها «ضخَّمَت» إلى ما يقاس الخطر الذي تمثِّله أسلحة الدمار الشامل العراقية، رغم كون الأخيرة عديمة التأثير، في واقع الأمر. أما أثر الحملة العسكرية على العراق فكان أبعد ما يكون عن صورة النجاح السياسي المباشر الذي أرتآه له أولئك الذين كانوا يشبِّهون سقوط صدَّام حسين بانهيار جدار برلين، ولعلهم كانوا يجهلون بذلك طبيعة الشرق الأوسط ـ والأحرى أن الحملة الآنفة شرَّعت بابَ المفاجآت على مصراعيه. ومن الأمثلة على ذلك، النزعة الكيانية الكرديّة، والشيعية والسنيَّة، وهذه الأخيرة عرضة للانفتاح على خطوطٍ من التصدّع جديدة، يتسنَّى لمنطق الإرهاب الإسلامي، الذي لطالما زعم نظام بغداد استئصاله، أنْ يتَّخذ له مدداً فيلتحم بالمقاومة المسلَّحة ضد الاحتلال.

إنَّ هذا الاضطراب، الذي من شأنه أن يتهدَّد الشرق الأوسط، ويطاول بتهديده العتبات المقدَّسة ويصيب النسيج الاجتماعي بالتمزّق، يمثِّل وسواس العلماءِ العريق؛ إنهم يدعونه بالفتنة، أو الحرب في قلبِ الإسلام.

ولما كانت هذه الحرب في قلب الإسلام قد بوشر بها، من على شاشاتِ التلفزة والقنوات الفضائية، وهي تبثُّ صوراً مذهلة لبرجَيْن ينهاران في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، واستُتبعت بظهور ابن لادن واتباعه مرّاتٍ عديدةً أمام مغارة أفغانية، فقد باتت هذه الحرب تجتاح عالم الصور الفضائي المتوحش وهي تتنقَّل بحرّية على الشاشات، وازدادت شراستها باحتلالِ العراق وما ينجم عنه من فظاعات. وعلى هذا النحو، جعلت الشاشات تستعرض بافتتان صور السجناء العراقيين الذين تعرَّضوا لعمليات تعذي ولتعدياتٍ جنسية شائنة، بمثل استعراضها

فيلماً عن قطع رأس رهينة أميركي في العراق وقد علت صيحات التكبير من العادمين، وما يلفت في الأمر أنَّ هذا الاستعراضَ كانَ يجري من دون رقابة وكانَ يتمُّ لصالح الروابط النصيّة الكبرى التي جعل يتبادلها مستخدمو الإنترنت. والواقع أن الحربَ الجاري وصفها أمكنها أن تستثمر الفضاء الخاص، من خلال الإنترنت، إذ يسعها عبره أن تعاود تعريفها بالمواقف والمسلكيات، وتحرِّض على تصرفاتٍ من شأنها أن تمحو الحدود التقليدية، الجغرافية، ما بين «دار الإسلام» و«دار الحرب»، والتي تتيح رسم البنية الجغراسية الإسلامية على امتداد أربعة عشر قرناً من تاريخه. وإذا العالم أجمع محض مساحة غير متميزة، تختلط فيها الدار الأولى بالثانية.

ولم تمضِ سنتانِ ونصف السنة على اعتداءات نيويورك وواشنطن، حتى ضربَ الإرهاب الإسلاميّ، في الحادي عشر من آذار/مارس محطَّةً للقطار في مدريد، مخلِّفاً ١٩١ قتيلاً. والواقع أن أسبانيا هي أحد بلدان أوروبا، وهي تشكِّل جزءاً لا يتجزّأ من الغرب الذي تشارك فرقه العسكرية في احتلالِ العراق. ثم إنها، بنظر مخيّلة المجاهدين أجمعين، الأندلس القديمة التي ينبغي لهم أن يستردُّوها، وهي أرض مسلمة غصبها الكافرون، على نحو ما حدث لإسرائيل، ولمقاطعة كشمير، أو لبلاد البوسنة، وصارَ من المباح أن يقتل المسلمون المحتلين الكافرين. أما أسبانيا، في حقيقة أمرها، فهي موطن المهاجرين المسلمين الذين يعدون بمئات الآلاف ـ وهم في غالبيتهم من أصول مغربية ـ نظير الملايين من إخوانهم في الدين الذين أَنِسوا إلى تحضُّرهم وبات لهم أحفاد وسلالات في كل من فرنسا، والمملكة البريطانية المتحدة، وألمانيا، وفي بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، منذ العام ١٩٧٠، وقد أتوا في أغلبهم من المغرب، والشرق الأوسط، وتركيا، ومن شبه القارَّة الهندية. والحق يقال أنَّ هؤلاء السكّان لا يزالون يعانون في نفوسهم شَرَّ التناقضاتِ المحتدمة، التي تجعل من أوروبا في ما يتجاوز حدَّة الصراعات الجارية اليوم على أرض فلسطين أو أرض العراق، الحقل الأكثر أهميّة، على صعيد الرموز، وهي بنظرنا المعركة الأهم التي ينبغي خوضها لصالح قلب الإسلام وروحه في القريب العاجل. وفي مقابل المواقع السلفية، عبر الإنترنت، التي لا تني تحقّر أوروبا باللغاتِ المتاحة كافّةً، جاعلة إياها «أرض الكفر»، وتدعو المؤمنين من

أتباعها في لندن أو باريس إلى تغليب الشريعة على قوانين هذين البلدين، نجد في الجانب الآخر من الطيف شباناً متحدِّرين من جالية المهاجرين من بلدانهم المسلمة، وهم يشاركون على قدم المساواة مع غيرهم في الحياة الديموقراطية التي تنعم بها القارَّة العتيقة، كما تلقاهم قادرين على تحصيل التربية الليبرالية التي تمتاز بها، فيصيرون بذلك خير عالمين على رفاهِ قارَّتهم. إلى ذلك، فقد يسع هؤلاء أن يجسدوا المثال أو النموذج الذي يُفترض أن يحتذيه إخوانهم في الدين عبر العالم، والذي يوفّر لهم المخرج من المأزق الذي ما برحت مجتمعات بلدانهم الأصلية تتخبّط فيه، وهي تتململ ما بين مطرقة الاستبداد وفساد النُّخب، وبين سندانِ الجماعات الإسلاميّة المتنوّعة، ومنها الجهاد المسلّح الذي يعدّ ذروة في التعبير الغضبيّ. على أنَّ ذلك يفترض أن تمضي المجتمعات الأوروبية في مسار إدماج سكانها من المهاجرين المسلمين إلى خواتيمهاَ الخيّرة، علماً بأنَّ هؤلاء غالباً ما يعيقهم انتماؤهم إلى الطبقات المحرومة. كما يفترضُ بها (المجتمعات الأوروبية) أن تواكب المهاجرين هؤلاء في تدرجهم الاجتماعي الصاعد. ذلك أنَّ التحدِّي السالف يقتضي من المهاجرين والمواطنين على السواء أن يتخطوا أنانياتهم العنيدة، وينبغي لهم أنْ يرفعوا نصب أعينهم، لأنَّه كفيلٌ بتحديد مستقبل الإسلام الذي يُعتبر اليوم أشد اختلاطاً بالغرب، بل إن ذلك التحدي كفيل بتحديد مستقبل الغرب نفسه. وإنما نحن على يقين بأنَّ المعركة ذات النفس المديد التي سوف تُختتم بها الحرب في قلب الإسلام، سوف تكون ساحتها ضواحي المدن الأوروبية، وليس في نيويورك وواشنطن، أو في غزَّة، والرياض، وبغداد، وذلك بأن تواجه الإرهابَ ومآزق «الحرب على الإرهاب» على السواء نزعةٌ عارمةٌ إلى الاندماج الإيجابي في روح العصر.

تمهيد

انهيار اتفاقية أوسلو للسلام

في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر، عام ٢٠٠٠، ولدى أفول نجم القرن العشرين، دخل مسار السلام بين العرب والإسرائيليين، وعلى نحوٍ مفاجئ، حالة الاحتضار، بعد أن خالج الكثيرين الظن، خلال عقدٍ كامل، بأنه قد ينفح الشرق الأوسط حياة جديدة. ومفاد ذلك أنَّ آرييل شارون، وكان مرشَّح الليكود لتولِّي رئاسة الوزراء في إسرائيل، جعل يقوض منطق السلام علانيةً مخالفاً كلَّ ما جرى الاتفاق عليه في المفاوضات التي أجريت في أوسلو، وذلك لدى قيامه «بنزهة» استفزازية إلى جبل الهيكل عند اليهود، والذي يُعدّ المسجد الأقصى عند المسلمين. فما كان من ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، إلاّ أن زعزع السلام بدوره: فما إن اندلعت مظاهرات الاحتجاج الفلسطينية، حتى قُمعت قمعاً دموياً في التاسع والعشرين من أيلول/سبتمبر، ما حدا بالرئيس إلى إطلاق «انتفاضة الأقصى». وقد دعيت كذلك تيمناً بالانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت في العام ١٩٨٧، ونسبةً إلى المسجد القائم في الساحة مسرح الحدث الرئيس. وعليه مضى كل من شارون وعرفات إلى المزايدة في أعمال العنف.

والحال أنَّ كليهما كانَ عرضَةً لضغطٍ هائلٍ، في معسكرهِ المخصوصِ. ذلك أنَّ قسماً متعاظماً من كلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني كان لا يزال يعتبر مفاوضات السلام ـ ولأسباب متناقضة حتماً ـ صفقَةَ المغبون. وما دامت الأمور على هذا النحو، وجدتَ مركزي القرار، في القدس وفي رام الله، يلجآن إلى إقامة توازن القوى فيعتمدان على العنف لدفع الأمور كل لصالحهِ، وبدا أنَّهما راغبان في

التخلص من المماحكات الدبلوماسية، على وجه السرعة. على أنَّ توقيت الصراع تبدّى للمراقبين مختاراً في أوانه: إذ إن عهد بيل كلينتون الذي شارف على نهايته، وكان المعنيَّ شخصياً بإحقاق مسار السلام في الشرق الأوسط، لربَّما غيَّر المعطيات لصالح أحد اللاعبَيْن. وما كانَ خلفه في البيت الأبيض ليجيد توفير الضماناتِ السياسية المتوازنة لفريقي الصراع ـ وكانت إسرائيل، شأن السلطة الفلسطينية، تأمل في الكسب من مرحلة انتقال السلطة في واشنطن، لتمثل أمام الرئيس الجديد في خير وضع، بعد أن تكون قد أوهنت خصمها. غير أنَّ لعبة البوكر الخدَّاعة بين رجلين سبعينيين، يبدوان مستعدّين على الدوام للتضارب من أجل أن يواصلا نزاعاً قديماً مضحيين بآلافٍ من القتلى الفلسطينيين والإسرائيليين، لا تتيح لأحد الخصمين اللعبَ نفسَهُ تماماً. ولئن جهد عرفات، بالعنف، في أن يجري الضغط على إسرائيل، لينتزع منها التنازلات، فيعود إلى طاولة المفاوضات بقدرٍ أكبر من الأوراق الرابحة، فإن شارون بدا عازماً على تقديم عرفات باعتباره «إرهابياً» تمهيداً لإقصائه، ومن ثم العمل على التخلص دفعةً واحدة من مسار السلام المنبثق عن اتفاقات أوسلو، مما يتيح له قلبَ ميزان القوى في الشرق الأوسط ضماناً لأمن الدولة العبريَّة. غير أنَّ دوامة العنف التي أطلقتها الأحداث في الضفة الغربية وغزَّة، لسوف تتجاوز بأثرها ومنطقها العصيّ على الكبح الشرقَ العربي لتطاولَ العالم برمَّته، الذي بات رهينَة موجة من الإرهابَ قَلَّ نظيرها، كان لها أن تطبع بطابعها منعطف العصر الجديد وتصعق النفوس على نحوٍ غير مسبوق.

ولو تناولنا وجهة النظر الفلسطينية، لوجدنا اعتراضاتٍ متواليةً على «سلام أوسلو»، تتمثّل في لائحة طويلة من الشكاوى: فإلى جانب مواصلة الإسرائيليين إنشاء المستوطنات وتقطيع أوصالِ أراضي الفلسطينييه، فإن جُلَّ ما أحسنته الحِيَل في الإجراءاتِ القانونية والعقوبات هو خنق الاقتصادي الجنيني في أراضي الحكم الذاتي، وقل الأمر عينه في ما خص إعلان الدولة الذي لم يتوان المعنيّون (الدوليون) عن تكرار تأجيله، ولأسبابٍ غير ملائمة. على الإطلاق. . . والحال أن الشبيبة الفلسطينية تشكل خزاناً هائلاً من الكوابت والسخط، ما دام هؤلاء يمثلون محصلة إحدى الذّرى الديموغرافية في العالم. بيد أن الظاهرة تبلغ حدَّها الأقصى في مخيمات اللاجئين التي تؤوي ـ على الأراضي الحكم الذاتي

الفلسطيني ـ أولئك الذي ينتمون إلى العائلات الفقيرة المهجّرة من إسرائيل إبَّان العام ١٩٤٨.

على أنَّ مسار السلام الآنف كان كفيلاً بدفع هؤلاء الشباب إلى المزيد من التطرف والعنف، بدلاً من أن يعمل على تهدئة خواطرهم؛ ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية، إذ اعترفت بالدولة العبرية، حرمتهم حقَّ العودة إلى ديارهم التي طُردوا منها، ونزعت من نفوسهم الأمل الأخيرَ في رؤية قرى آباشهم وأجدادهم. وجعل سخطهم يطاول عرفات، فاتهموه بالخيانة. وكان هذا الأخير لا يملك من الموارد الاقتصادية ما يستأهل توزيعه على الكسان، باستثناءِ بعضِ الإعانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بصورة خاصة (وقد تناقل الناس شائعاتِ تتَّهم محيط «الريِّس» باختلاسها لغايات خاصة) وبعض الهبات الزهيدة المرسلة من شبه الجزيرة العربية، فكانَ أن شكَّل هذا الأمر متنفساً «لشباب» غزَّة والضفة الغربية ـ وعليه، فقد رأى عرفات لزاماً أن يحول دون تحوُّل خصومهِ الإسلاميين في حماس والجهاد الإسلامي إلى مدافعين عن المعارضة، فيحشدون خلفهم تحت لواءِ الإسلام شبيبة المخيمات البائسة والمهمشة، إلى جانب الشباب من الطبقات الوسطى في المدنِ المرفّهة نسبياً والتي يحوز فيها الناس منافذ إلى السلطة السياسية، وهي تعدّ لذلك مصادر الثراءِ الواقعية والوحيدة.

والحالة هذه، فإن السَّنة ٢٠٠٠ كانت قد اتسمت بميسم لا يمكن إغفاله (من ذاكرة العرب إجمالاً) وعنيت به انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، الذي كانَ احتلّه منذ حزيران/ يونيو من العام ١٩٧٨، وذلك بقرارٍ من رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك، والصادر في شهر أيار/ مايو.

ولئن مضت تل أبيب تسوّغ انسحابها، من جنوب لبنان، بمسوِّغ التقدم الذي أحرزه جيش دفاعها على صعيد التكنولوجيا العسكريَّة، مما يجعل احتلالها للأرض غيرَ مفيد، فإن العالم العربي بأسره رأى إلى (الانسحاب) باعتباره تقهقراً حقيقياً حيال المقاومة، ويجدر بهم الاحتفال بالنصر. ذلك أنه الانتصار الأوَّل الذي يحرزه شعب عربيّ على الدولة العبرية التي صوِّرت مهزومةً في ساحة المعركة. والأحرى أنَّ العرب جعلوا ينسبون هذا الانتصار إلى «حزب اللّه» اللبناني بفضل حربِ الإرهاقِ التي أصلى بها الإسرائيليين، والذي شكّلت عملياته الانتحاريَّة

المتواترة رأس حربةٍ نفّاذاً ومرعباً. وعلى هذا النحوِ جرى الإثباتِ بالبرهانِ الأكيد أن بمقدور العنف أن يكسر شوكة الإسرائيليين ودولتهم ـ وذلك بلجوء المقاومة إلى أعمال إرهابية، أطلقت عليها الصحافة العربية تسمية «العمليات الاستشهادية» ـ وشاع الظن بأن هذا العنف قد يصيب مكمن الضعف في الدول العبرية: باعتبارها مجتمعاً قليل العدد، ومزدهراً ومتقدماً، وحيث الديموقراطية وحياة كلّ فرد فيه محسوبة ومقدّرة، في إزاء محيط عربيّ ـ مسلم، مكتظّ بالسكان ومعدم، وذي بنيات سياسيّة مهملة، وحيث تبدو آفاق الوجود مدعاةً للرثاء، بحيث تغدو تضحية المرء بحياته خياراً عقلانياً أو يكاد.

وكان عرفات، إذ أطلق «انتفاضة الأقصى»، يعوِّل على أوراق رابحة عديدة، في آنٍ معاً: ذلك أن مفهوم «الانتفاضة» نفسه يوحي بـ «انتفاضة الحجارة»، وكان أول عصيان جماهيري فلسطيني يندلع في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٨٧، ويفلح في ثلم صيت الدولة العبرية وفي تلطيخ صورتها عبر شاشات العالم. وفي حينه، كانت كليشه طفل مزودٍ بحجارةٍ وهو يواجه دبابة إسرائيلية، قد تواترت عبر الشاشات في العالم أجمع، فشوّهت صورة المنتمين إلى جيش الدفاع الإسرائيلي العتيد، وحولّتهم إلى مجرَّد قامعين، بسحناتهم الشاحبة، لشعب مقهورٍ من العالم الثالث. وعليه، فقد أفلح الفلسطينيون، إبان انتفاضة الحجارة تلك، في حيازة رموز الضحيّة ولغتها في عيون المشاهدين أينما كان، وجعلوا يعكسون على اليهود صورة الجلاّد، حتى أخذوا يجنون الأرباح السياسية من انقلاب الصورة المذكورة.

وبالمقابل، فقد سعت الانتفاضة الثانية، بالمقام الأول، إلى إعادة اللمعان إلى ذلك الخطاب الأول (نسبة إلى الانتفاضة الأولى)، بعد أن أصاب صورة السلطة الفلسطينية الكثير من الاختلاط والتشويش، بفعل انقضاء عقدٍ كامل من المفاوضات البيزنطية العقيمة، حتَّى خيِّل للبعض أنها (السلطة) اندبقت على كراسي التفاوضِ، وقد تأكل رونقها ظنون الفساد. بيد أن إطلاق هذه الانتفاضة لم يفلح سوى جزئياً. ولعل عرفات، إذ نسبَ الانتفاضة المذكورة إلى الأقصى، وهو مسجد كان شيِّد حيث يعتقد المسلمون، بحسب الحديث الشريف، بأنَّ النبي «محمد» سوف يؤدي «المعراج»، والذي يعدّ ثالث الأماكن الإسلامية قدسيّةً، بعد مكة والمدينة، كان يجهد في استمالة الخطاب الإسلامي الذي يجعل من قضية فلسطين رهاناً دينياً ومن

تحريرها موضوعاً للجهاد المقدّس عبر العالم كله. وكان رئيس السلطة الفلسطينية، إذ يجعل نفسه النصير الأول لقضية إسلاميّة تتجاوز إطاره الوطني المحدود، أراد أن يسحب البساطَ من تحت أقدام خصميه حماس والجهاد الإسلامي. حتى إذا دَقَّ النفير، تولَّى «التنظيم» ـ وهو المنظمة المنبثقة عن حركة فتح، والنامية إلى عرفات ـ إطلاق العمليات العسكرية. وعليه، فإنَّ الانتفاضة الثانية بدت عملية منظمة من القيادات العليا، بخلاف ما كانت عليه انتفاضة العام ١٩٨٧، والتي تعاظم شأنها من كونها عصياناً عفوياً صادراً عن الجماهير، وقد عملت القوى السياسية المتنافسة، المتكوكبة حول منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب الإسلامية، على تقنينها والإفادة منها. وعلى الصعيد الداخلي، كان الهدف من التعبئة العامة يقضي بتأجيج ثورة الشبّانِ الفقراء في المخيمات، وحثّهم على مواجهة إسرائيل حصرياً. وكان مطمح عرفات من تلك التعبئة أن يحوِّر غضبة هؤلاء الشبان على السلطة الفلسطينية التي أصابها إهمال أهلها بالمهانة، وأن يحول دون وضع الحركات الإسلامية المعارضة اليد عليها. أما على الصعيد الخارجي، فقد هدفت الانتفاضة إلى الضغط على إسرائيل لإجبارها على أداءِ بعض التنازلات التي من شأنها أن تعيد إلى الرئيس الفلسطيني بعضاً من بريق شعبيته التي راحت تتأكلها المفاوضات، وتمعن في توريطها، بينما أخذت الحياة اليوميَّة للفلسطينيين تنحدر إلى دركاتٍ غير مسبوقة، وجعلت الآفاق السياسية لمسار السلام الذي رسمته اتفاقيات أوسلو تتلاشى. وكان من الجليّ أن رئيس السلطة، إذ عاود تأدية دور القائد وتصويره نفسه مجسداً للمقاومة التي تمثَّلها أغلبَ سنيّ حياته، قصد إلى إحياء هالةِ المقاتل الوطني العتيق في نفوسِ الفلسطينيين، تعويضاً له عن الوهن الذي أصابَ السلطة.

وفي المرحلة الأولى من انتفاضة الأقصى هذه بدت العمليات العنفية محصورةً، لما راحت تستهدف التجمعات العسكرية الإسرائيلية أو مساكن المستوطنين، حتى إذا تصاعد الضغط على المجتمع الإسرائيلي سارع معسكر السلام إلى التضحية بالمستوطناتِ في مقابل توفير الأمن لمواطني إسرائيل من اليهود، وفي حدودها للعام ١٩٤٨. وحَلَّ ربيع العام ٢٠٠١، ولم يتسنَّ للإسلاميين المشاركة في الانتفاضة إلاّ ما كان على هامشها. ومضى القيِّمون على «التنظيم» يتجنبون، قدر الإمكان، القيام بعمليات يسهل وصفها بالإرهاب الأعمى، لئلاّ

تستوجب الاستنكار الدولي، فتفقد بذلك دعم «الديموقراطيين الشرفاء» عبر العالم.

غير أن استراتيجية عرفات، السالف وصفها، كانت خطأً سياسياً جسيماً. والواقع أنَّ الدينامية العسكرية التي انطوت عليها الانتفاضة الثانية كانت قد اتخذت نموذجاً لها حرب الإرهاقِ التي خاضها حزب اللّه ضد جيش الدفاع الإسرائيلي وأعوانه المحليين في لبنان. ولما كان الرئيس الفلسطيني العتيق على يقين بالوهنِ الذي أصابَ الدولة العبرية، جعل يرفض عروض العودة إلى المفاوضات التي تقدّم بها أيهود باراك، في كمب ديفيد خريف العام ٢٠٠٠، وذلك برعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي أذنت ولايته بالانقضاء، ولم يكتفِ برفضهِ، وإنما رأيته رافعاً عقيرته مطالباً «بحق عودة» الفلسطينيين إلى أرض إسرائيل في حدود العام ١٩٤٨. ولئن كانَت غاية عرفات من إثارة هذا المطلب إنعاش الحميّة في نفوسِ الشبيبة اليائسة داخل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وغزَّة، وحتى في البلاد العربية المجاورة، فإنَّ عموم الإسرائيليين ـ ومن بينهم مجموعات السلام الآن ـ رأت إليه باعتباره محض إنكار لديمومة الدولة العبرية. أضف إلى ذلك أن جنوب لبنان لم يكن يُنظر إليه من قبل تل أبيب على أنه جزء لا يتجزّأ من الأراضي الإسرائيلية. وإنما كان ذلك الجزء بمثابة صمّام لأمن إسرائيل ليس إلاّ، وقد احتُلّ مؤقتاً لضرورات أمنية بحتة، ولأمدٍ معيَّن، وبالمقابل، فإن الانتفاضة الثانية، إذ جعلت ترفع شعار «حق العودة» للفلسطينيين إلى إسرائيل، مضت تمسّ برهانٍ يُعتبر غير قابل للتفاوض بشأنه: «حق عودة» اليهود إلى إسرائيل، وهو أحد أركانِ العقيدة الصهيونية وكانَ من شأن المطلب المذكور أعلاه أن قطع صلاتِ القضية الفلسطينية بمعظم الإسرائيليين ممن أيدوها ـ ولا سيَّما من اليسار اليهودي الليبرالي في العالم. ولسوف يحسن آريل شارون الإفادة من الاضطراب العميم الذي أصاب التيار اليهودي الليبرالي في العالم، وقد انعدمت للتوّ ثقته بعرفات.

حتى إذا حانت الانتخابات المبكرة في إسرائيل في شباط/فبراير من العام ٢٠٠١، فاز شارون برئاسة الحكومة، وذلك بفضلِ اندلاع انتفاضة الأقصى، في مواجهة أيهود باراك الذي كان حائراً في أمره حيالَ لعبة عرفات المزدوجة والتي تقضي بكونه الشريك والخصم في آنٍ معاً. وكان الأمر شبيهاً بما حصل لبنيامين نتنياهو، بُعيد اغتيال إسحاق رابين، إذ يعود الفضل في فوزه بالانتخابات التشريعية

على شيمون بيريز في العام ١٩٩٦، إلى الاعتداءات الدمويَّة التي قامت بها منظمة حماس ضدَّ أهداف مدنية إسرائيلية.

وفي الحالين، كان الضامن فوز الليكود وصقوره في الانتخابات تنظيماً فلسطينياً، سواء أكان إسلامياً أو وطنياً، وقد رضي أن يؤدِّي سياسةَ الأسوأ. ولما كان شارون منتخَباً على أساس دفاعِهِ عن أمن إسرائيل، فقد بات لَه تفويض شعبي بتصفية عرفات. فما كان منه إلاّ أن اندفع إلى دوّامة متصاعدة من التدابير الثأرية وعمليات العنف التي تهدف إلى تحطيم السلطة الفلسطينية والإطاحة برئيسها ـ مظهراً للعالم أجمع أنه من العبث أن يتخذ البعض من انسحاب جيش الدفاع من الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠ حجّةً على ضعفه.

وفي الآن نفسه، رأيتَ «العرَّاب» الأميركي لمسار السلام يتنصَّل منه، على غرار تنصُّل «بيلاطس النبطي» من دم المسيح، وكانت دولته ضامنةً السلام الروماني Pa Romana في فلسطين. ومفاد ذلك أنَّ الرئيس جورج دبليو بوش، المنتخب لتوّه، والذي تولّى مسؤولياته في شباط/فبراير من العام ٢٠٠١، قبل شهر واحد من تولّي آرييل شارون رئاسة حكومته، صرَّح بأنه لا يرغب في أن يكون معنيّاً بما يجري بين الإسرائيليين والفلسطينيين، نافضاً يده من الانتفاضة الثانية ومن عواقبها. ولقد شاء بتصرفه هذا أن يقول للمعنيين بأنه استمدّ العِبَر من فشل سلفِهِ، الذي اعتبر مذنباً لكونه أذلّ منصب رئاسة الولايات المتحدة بتفاوضه شخصياً مع زعيم غيرَ موافق لمكانته شأن عرفات، والذي تنكر عليه إدارة بوش استحقاقه منصب رجل الدولة. والحال أنَ العالم العربي لم يكن مدركاً، إلى حينه مقدار النفوذ الذي كان يتمتع به تيّار المحافظين الجدد في كواليس البيت الأبيض ومراكز القرار فيه، والذي راح يصف مسار السلام المنبثق من اتفاقيات أوسلو على أنه فَخٌّ لأمن إسرائيل. ولهذا وجدت ميولَ هذا الفريق من المفكرين ورجال السياسة وأصحاب النفوذ تتجه شطر الليكود، الذي أمدّه الحكمُ الأميركي الجديد ذو الخطّ المتشدِّد والبعيد عن التنازلات بالزخم والتشجيع المطلوبين. وكان فريقٌ من الجامعيين الذين ينتمون إلى التيّار نفسهِ، مضى يبلِّغ بنيامين نتنياهو في مذكرة أعدّها لهذه الغاية، وكان لا يزال مرشح الليكود لمنصب رئيس الوزراء، بأن الدينامية المتولدة عن أوسلو متهافتة أو باطلة؛ أما التسوية الدائمة في الشرق الأوسط، بحسبهم، فكانت

رهناً بمعالجة المسألة العراقية، في المقام الأول، والإطاحة بنظام صدام حسين وإبداله بديموقراطية برلمانية مؤيدة للغرب ـ وكانت تلك الوسيلة الوحيدة لضرب المعسكر الرافض لإسرائيل. ولئن أغفل عامة الجمهور هذه الوثيقة التاريخية زمنَ صياغتها، فإنَّ ذكرها اليومَ قد يعين على فهم الدواعي التي حملت آرييل شارون على الاندفاع إلى قمع الانتفاضة الثانية إحقاقاً لهدفٍ مناقضٍ تماماً هدف عرفات، وكانَ مطمئنَّ البال إلى أنَّ دوائر نافذة في السلطة الأميركيةِ الجديدة سوف تتفهَّم مسعاه وقمعه على السواء.

ومع ذلك، رأينا الأميركيين من أصول عربيّة يصوِّتون بكثافة لصالح جورج دبليو بوش، وهذا السياسي الذي يتحدَّر من سلالة العاملين في مجال النفط في تكساس ـ وهو مجال شديد التأثر بالمصالح العربية ـ ويعملون على إسقاط خصمه آل غور، المرشح عن الحزب الديموقراطي، وقد أيدته الغالبية العظمى من المنظمات اليهودية الأميركية والتي ينتمي إليها المرشح لمنصب نائب الرئيس «جو ليبرمان»، الذي يعدّ يهودياً متديناً ومحافظاً على نحو بيِّن. أما العالم العربي فقد رأى إلى انتخاب «بوش الابن» باعتبارها علامة على فأل حسن: ذلك أن والده كانَ مارس ضغطاً على إسحق شامير في العام ١٩٩١ من أجل أن يمضي للقاء القادة الفلسطينيين في قمة مدريد. وقد اعتبر العرب سقوطه بالانتخابات الرئاسية أمامَ بيل كلينتون، في العام ١٩٩٢ نتيجةً لتصويت الناخب اليهودي الأميركي، عقاباً له على كفِّه يدَ إسرائيل ولدى بلوغ الابن (جورج دبليو بوش) سدَّة الرئاسة سوف يكون عليه أن يثأر لعائلته، فيعاود السير على خطى أبيه السياسية، وعلى حَدٍّ ما بلغته مخيّلة الناس في العواصم العربية. وفي نيسان/أبريل من العام ٢٠٠١، ولدى استقبال ياسر عرفات وبطانته كاتب هذه السطور في رام اللّه، انساق هؤلاء إلى ظنونهم، فباتوا مطمئنين إلى مصير شارون «الديغولي»، ظنّاً منهم بأنّ الأخير لن يرضى الدخولَ إلى التاريخ باعتباره «جزّاراً» لمخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين، وإنما بكونه المفاوض على سلام دائم مع الدولة الفلسطينية التي قد يدفع إلى تحقيقها، بصورة حتمية، الرئيس الأميركي الجديد، عرَّاب «مسار السلام» الذي يعدّ حيوياً لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

والواقع أنَّ الرئيس الفلسطيني كان يحسب أن خصمه الإسرائيلي، وقد هالته

العمليات العنفية التي يشنها تنظيم فتح، سوف يعود إلى طاولة المفاوضات آخذاً في حسبانه حزم الفلسطينيين في قراراتهم، ولسوف يؤدي له، بالتالي، التنازلات الضرورية التي قد تحفظ مسيرة السلام، مؤثراً التضحية بمستوطنات التعمير التي تقسِّم أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني ولا تحظى بأي تأييد دولي.

إلاّ أنَّ شارون لم تكن لديه النيّة بمعاودة التفاوض، إطلاقاً. بيد أنَّ دوّامة العنف التي أطلقتها الانتفاضة والقمع الذي ووجهت به، كانا مؤاتيين لرئيس الوزراء في سياسته الداخلية، إذ إنهما كفلا القضاء على مصداقية خصومه العماليين الذين لطالما ارتبطوا بـ«معسكر السلام»، وجعل يضمن تأييد الغالبية العظمى من الناخبين الإسرائيليين لطرائقه العنيفة ولخطه المتشدّد الذي يجسده، وأياً تكن الظروف الدموية للإرهاب. ثم إن الدوامة عينها كانت كفيلة بتهشيم سمعة عرفات. حتى إذا ثبت للإدارة الأميركية أن الأخير أطلق العنان للعنف ضد الإسرائيليين، صارت تنظر إليه باعتباره متآمراً عديم الأمانة، بعد أن كان يحسب في الولايات المتحدة، قبل غيرها، رجل السلام الذي راح الرئيس كلينتون يحتفي بقدومه مرّات عديدة أكثر من احتفائه بأي رجل دولة أجنبي. ولم ينقضِ زمن طويل حتى فَقَد عرفات معظم داعميه في واشنطن ونيويورك على السواء. ولم يقتصر أثر توجهه المدمر على إدارة البيت الأبيض وحدها التي مالت إلى طروحاتِ خصوم أوسلو فجعلت جورج دبليو بوش يصفق البابَ في وجهه، وإنما تعداه إلى مفاصل النفوذ التي دأب الفلسطينيون في بنائها المتأنّي طوال عقود من الزمن في الأوساط الليبرالية داخل المجتمع اليهودي الأميركي، إذ تملَّك هؤلاء شعور بالخيانة والمرارة، وأسقط في يدهم لمَّا عاود شركاؤهم الفلسطينيون عملياتهم العدائية والعنفية المذكورة.

على أن الأخطر والأدهى من هذا كله أنَّ عرفات عجز عن الإمساك بخيوط الانتفاضة الثانية، ولم يقوَ تنظيمه على ضبط الأمور في نطاقه دون سواه: إذ جهد الجيش الإسرائيلي في تدمير بُناه على نحوٍ تدريجي، أما المسؤولون عنه فمنهم من قُتِل أو اعتقل، فإذا التحوّل إلى العنف يستولد الشرور من علبة باندور. ولن يكون بمقدور أي من الفلسطينيين أن يعاود غلقها، ما دامت المكاسب السياسية المحسومة من الانتفاضة متوقعة بحسبهم، وما دام القمع يمكِّن الخصومات من

النفوس. وعليه، فإن التحوُّل الراديكالي الذي استتبع هذا الوضع وفاض عن قدرة جهاز فتح على الاستيعاب، أتاح للفِرقِ الإسلامية أن تعود إلى الساحة بقوة. ولم يكاد يطلّ ربيع العام ٢٠٠١ حتى أمكن لحماس وللجهاد الإسلامي القيام بعمليات انتحارية مذهلة وقاتلة، استهدفت الحافلاتِ والأسواق، وسعت إلى قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين، والنساء والأطفال عمداً. وكانت تلك العمليات إيذاناً بالقطيعة مع منطق العنف المتدرِّج والمخطط له الذي أراده عرفات بالأصل، وهي مما تصدِّق على فشل الأخير.

وسرعانَ ما حازت العمليات الانتحارية السالفة دعم العديد من الدعاة عبر العالم الإسلامي، وحتى من الإسلاميين «المعتدلين» من أمثال الشيخ القرضاوي، وهو نجم البرنامج الديني على شاشة قناة «الجزيرة»، وقد راح يسوِّغ قتل المدنيين الإسرائيليين بحجة أن هؤلاء جميعاً، رجالاً ونساءً، يعدون من احتياطيي الجيش الإسرائيلي، وعليه فقد يجوز اعتبارهم أهدافاً عسكرية مشروعة «للجهاد» الذي يهدف إلى استرجاع أرض مسلمة كان الكفرة قد احتلوها عنوةً. وفي طرفة عينٍ، صارت حماس والجهاد الإسلامي، اللذان أسبغت عليهما وسائل الإعلام العربية، بغض النظر عن انتماءاتها الوطنية، شرعية متجددة، في مواجهة عرفات، وراحا يتعاطيان معه من الندّ إلى الندّ، وبدا أنهما يعاودان تأدية ما أحسن حزب اللّه اللبناني فعله لسنوات عديدة خلت: أي تجسيد المقاومة ضد إسرائيل. وكانا يأملان، على هذا النحو، في تجاوز قاعدة دعمهما الإسلامية البحتة، ويطمحان في تولِّي قيادة التحرّك الوطني الذي بدا متقلقلاً حيالَ الطريق المسدود الذي بلغته استراتيجية المواجهات المراقبة التي اتبعها عرفات، والتي تبين أنها بغير ذات أثر في عناد آريل شارون. وكانا، بخلاف الرئيس، لا يهدفان إلى الضغط على إسرائيل للحصول منها على خير الشروط في التفاوض. وإنما قصدا، في أول المقام، قلب موازين القوى لصالحهما وعلى حساب السلطة الفلسطينية، داخل المعسكر الفلسطيني. وراحا يحشدان ضد إسرائيل، لهذه الغاية، الشبان الفقراء من المخيمات والطلاّب المتشددين الذين سبق لهما أن نظَّماهم في صفوفهما، ليطلقاهم في أتون العنف ومزاده. على أنَّ استراتيجيتهما القائمة على العنف، بدت للرأي العام العربي الأوسع أشد ملاءَمة لسياسة الليكود المتطرِّفة من استراتيجية

عرفات. إذاً، لم يكن الزمن زمنَ مفاوضات أو ما أشبه.

وفي واقع الأمر، فإنَّ تصاعد سطوة النشطاء المتطرفين من التيار الإسلامي المتشدد، والذين جعلت عملياتهم الانتحارية، منذ صيف العام ٢٠٠١، تغطِّي على عمليات «التنظيم» المسلَّحة ـ التي سرعانَ ما توارت عن وسائل الإعلام ـ، أحرج عرفات ووضع قدرته التمثيلية على المحك. وفوق ذلك، ظلّت الحكومة الإسرائيلية تلقي باللائمة على الأخير باعتباره مسؤولاً عن كل عمل عنفي يطاولها (بما فيها العمليات الانتحارية) بصفته رئيساً للسلطة ومطلقاً الانتفاضة الثانية. وعشية الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في العام ٢٠٠١، بلغ العنف المتبادل بين إسرائيل وفلسطين حداً، حمل معه الصراع في الشرق الأوسط إلى ذروته، في حين كانت كل الجهود التي قام بها البيت الأبيض، على مدار عقد كامل، تهدف إلى احتواء التوتّر، بفضل مسار السلام الذي افترض إطلاقه. وفي المقابل، صار العالم العربي، وفي نطاق أوسع العالم الإسلامي في كل من آسيا وأفريقيا، وحتى في ضواحي المدن الأوروبية، مشدوداً إلى التضامن مع القضية الفلسطينية ويفيض مقتاً لسياسة إسرائيل. وفي الكثير من الحالات، مضى الشعور الأخير يطغى بغير ما فوارق في رهاب من اليهود، وقد غذّتها الصور التي تناقلتها شاشات التلفزة الفضائية العربية. وراحت الجزيرة وزميلاتها تروي، يوماً بيوم، روايات الحرب التي وصفت فيها «العمليات الاستشهادية» بأنها أعمال بطولية، حيث يتماهى المشاهدون بضحايا الجيش الإسرائيلي، وهم يتابعون جنازاتهم الحاشدة. بل إن هؤلاء، إذ يشاهدون القتلى الفلسطينيين، يرون إلى ذواتهم على أنهم، بدورهم، ضحايا الإذلال العميم الذي تمارسه إسرائيل على الجماهير المسلمة، في ما يتجاوز الدولة العبرية وحدها، وتتراءى لهم الولايات المتحدة ضالعةً في الجرائم التي تترى مشاهدها أمامه. ولا ينجو الغرب غير المبالي من تهمة التواطؤ هذه. وقد اتّضح للعرب إياهم أنَّ جورج دبليو بوش لم يعد يؤدِّي دور «الضامن الشريف» للمفاوضات بين الأطراف المعنية بالصراع، بدليل أنّه صَبَّ كلّ ما في جعتبه من أسلحة وعتاد لصالح شارون، بخلافِ ما كانت عليه الإدارة إبَّان حكم كلينتون.

ومما يزيد مرارة هؤلاء إدراكهم عجز الجيوش العربية، وقد بانَ أَسطع ما يكون. وبلغ ميزان القوى مع إسرائيل حداً من الضعف والاختلالِ، باتت توصف

معه الاحتجاجات في القاهرة أو دمشق، وكذلك البيانات الصادرة عن جامعة الدول العربية أو غيرها من الهيئات، بأنها «كلام فاضٍ»، وقد أفرغت من أي مضمون وباتت مجرد ألفاظ عديمة التأثير في الواقع. ومن المنظار عينه، صارت الدول العربيَّة فاقدةً ثقة الناس بها من حيث اعتبارها فاعلةً على الصعيد السياسي، أما النشطاء الإسلاميون فقد جعلوا ينأون بأنفسهم عنها. وبالمقابل، فإن التفوق التكنولوجي الذي بلغته إسرائيل على نظيراتها الدول العربية ـ بفضل حيازتها الأسلحة الأميركيّة الأكثر تقدماً وفعالية ـ أتاح لها، على نحو بيِّن، أن تواصل «اغتيالاتها الموجَّهة» بحقّ المسؤولين الفلسطينيين العسكريين ـ السياسيين، الذين يتحدرون بغالبيتهم العظمى من القوى الإسلامية التي كانت نسبت إليها عمليات القتل التي نجمت عن عملياتها الانتحارية، كأن تتسلَّل طوَّافة إلى أجواء الضفة أو غزَّة، فتقضي على هذا أو ذاك من الزعماء المعنيين، بفضل صاروخ موجّه بالليزر تطلقه من بعدٍ على سيارته أو مكتبه. وإذا حدث أن انطلقت تظاهرات التضامن مع الفلسطينيين في العالم العربي فسرعان ما تبين عن عجزها؛ وإن اشتمّ المسؤولون في تلك الدول أن هذه التظاهرات قد تميل إلى استنكار سلبية الأنظمة وتحميلها مسؤولية الواقع العربي، هبّوا إلى احتوائها أو قمعها.

على أنَّ حكَّام الأغلبية العظمى من البلاد العربية، وهم من العسكريين القدامى، ما برحوا يسوِّغون استبدادهم ورفضهم الديموقراطية والتعددية الحزبية، بمسوِّغ «الخطر الصهيوني». وعلى هذه الصورة، وجدوا الجيش حامياً الحدود، وضامناً وحدة التراب الوطني التي تتهدَّدها الدولة العبرية على الدوام، التي لا تتوانى ـ بحسب الجيش عينه ـ عن حَبْكِ المؤامرات على العرب من شتَّى الأنواع والمرامي، فيتاح له بذلك أن يحتجَّ لزعمه بالحكم المطلق له. والحالة هذه، فإنَّ المراقبين يُجمعون على أنَّ أياً من الجيوش العربية لم يعد قادراً على توفير التوازن العسكري مع إسرائيل، بل إنه بات أعجز عن الرد على أي هجوم أو أي طلقة إنذار على شكل إطلاق صاروخ واحد ليس إلا، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩٢ المصدر الرئيس لأسلحة هذه الدول، فكيف بهذه الجيوش وقد بلغت العام ٢٠٠١؟ ولا شك في أنَّ هذا الواقع من شأنه أن يضع المشروعية السياسية للأنظمة المنبثقة من صفوفِ الضباط على المحك. كذلك فمن شأن الاختلالِ

بتوازن القوى التقليدية بين العرب والجيش الإسرائيلي أن يدفع الرأي العام، ولا سيّما الشباب، إلى البحث عن أشكال أخرى من المقاومة. فإذا ما بادأوا إسرائيل بهذه المقاومة، أرادوها أيضاً، علامةً لتحديهم السلطة في الدول العربية التي يحيون في كنفها، وعقاباً لمؤسساتها العاجزة عن أداء واجبها القومي ضد العدو.

وحيال هذا الوضع، بات الإرهاب في شكل العمليات الانتحارية، بنظر السواد الأعظم من الشباب العربي المسلم وجماعاته السياسية التي تفيض عن دوائر المقاتلين الإسلاميين بذاتهم، الجوابَ الأنسب عن التفوُّق التكنولوجي العصيّ على تخطيه للدولة العبرية. وبهذا، فإن «العملية الاستشهادية» على حَدّ ما يصفها المتحمسون لها، تغدو لازمةً لا نظير لها، لكونها توفِّر، بطريقتها، نوعاً من «توازن الرعب» حيالَ «الأسلحة الذكية» التي يعصى التغلب عليها. غير أنَّ الإدانة الأخلاقية لهذا النوع من الإرهاب، إذ تبدو عديمة الصدى في مجتمعها، سرعان ما ينسبها العالم إلى الإرهاب عينه، عدا عن كون الإرهاب يستبعد من نطاقه القوة السياسية التي ترى نفسها ناميةً إلى جوقة «الأمم المتمدنة»، وعندئذٍ يُجرفان (الإرهاب ومجتمعه) إلى جحيم «الدول المارقة». وليس من دولة على الإطلاق، ولا من مؤسسة معترف بها دولياً، أن تسوِّل لها نفسها تحمّل مسؤولية الإرهاب أو تبنِّيه، على الملأ. وإنما يعود إلى ناشطين مقنَّعين آخرين، ممن يعتبرون ابن لادن والقاعدة نموذجين يحتذى بهما، أن يتبنوا «العمليات الانتحارية» على خير وجه، وأن يمنحوها أصداءً عالمية. ولسوف يجهد هؤلاء، إذ يمضون بحركة «العمليات الاستشهادية» حَدَّ ضربهم نيويورك وواشنطن، وعلى مرأى المشاهدين في العالم أجمع، في أن يصيروا المحامين الأقطاب للحركة الإسلامية المتطرفة من حيث انبث نشطاء الإرهاب، من أجل أن يدفعوا الشبَّان إلى التماهي بهم، وذلك عبر نوع من الهروب إلى الأمام، حيث العنف يستدعي المزيد من العنف، والدم يستسقي الدماء. وبغض النظر عن المكاسب السياسية العاجلة التي قد يأتي بها الإرهاب، فإنَّ الأخير تبدَّى أعظم تخريباً، على المدى الوسيط، لمجتمعات العالم الإسلامي التي لم تحسن الوقاية منه، فألفت نفسها متآكلة على مدار الأيام، بمثل التخريب الذي قد يطاول إسرائيل منه والمجتمعات الغربية المتهمة بإيثار الدولة العبرية على

الدول العربية ـ الإسلامية قاطبة، ولسوف تفلح (المجتمعات) في احتواء مفاعيل ذلك الاتهام.

ولسوف يكون لزاماً علينا أن نعاود النظر إلى الاهتراء الذي أصابَ مسار السلام، وأن نستجلي النقاط المبهمة التي سبقت وضعه موضع التنفيذ، والتي كانَ يأمل واضعوها ـ عبثاً ـ في أن تلقى دينامية إيجابية، حتى نفهم الدواعي التي جعلت «الخيار الإرهابي» ـ ولا سيّما شكل العمليات الانتحارية ـ التعبير الجليّ عن موازين القوى السياسية في الشرق الأوسط، صيف العام ٢٠٠١. والحال أن الاضطرابات التي أصابت خطوط القوة في العلاقات الدولية، في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، أصبحت تتشابك مع الرهانات المحلية في الشرق الأوسط، في شبكة معقدة، عملت على تفكيك بعض العوائق من أمام المعطى الإقليمي، بيد أنها تعثَّرت بعُقَدٍ كانت تعيق التغيير الذي بدا منفتحاً في موضع آخر من العالم بفضل انهيار النظام الشيوعي، وازدهار الدول الديمقراطية على أنقاضه. وكان جلياً أن انهيار الكتلة السوفياتية قد أفسد التوازنات الإقليمية، بأن حَرَم زبائن الاتحاد السوفياتي التقليديين من دعمها الدبلوماسي ومن عتادها العسكري، على حدٍّ سواء. علماً بأنَّ هؤلاء الزبائن ـ وفي المقام الأول منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ـ كانوا مندرجين في معسكر أعداء إسرائيل الأساسيين، والذين رأت إليهم الأخيرة على أنهم يمثلون تهديداً مباشراً لها في ساحة المعركة. أما الدولة العبرية فقد اطمأن كيانها إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، فتراخت بحسبها الملزمة الخارجية على نمو مفاجئ، لتستعيض بها عن ضغط داخلي عَزَّ نظيره، تمثّل بالانتفاضة الأولى التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٨٧. ولم يكن سرّاً أن هذه الانتفاضة كانت قد ألحقت بها أضراراً فادحة، إذ ثلمت مشروعيتها الخُلقية في عيون جيل من المشاهدين الشباب عبر العالم، والذين باتوا يعتبرون النازية وجيش الدفاع الإسرائيلي من التاريخ أكثر من كونهما ينتميان إلى الذاكرة، في عصر كانت فيه الوثائق المصوّرة بالأسود والأبيض وتبثّ في وقت متأخّر من المساء، وليس في الزمن المباشر الذي تجري فيه الوقائع اليومبة والآنية وبالألوان كافة.

وكان من شأن العنف وقمعه أن أرهقا اقتصاد إسرائيل، إذ حملتها الانتفاضة على تجنيد مواطنيها ـ الاحتياطيين في مهمّات الشرطة التي لم تكن لتروق أحداً

منهم. أما في الجانب الفلسطيني، فقد تبدّت نتائج الانتفاضة الأولى مخففة، بغض النظر عن اتساع نطاقها الجماهيري والنجاح الذي صادفه إعلانها على الصعيد الإعلامي والخلقي: ولقد خرج المجتمع الفلسطيني خرباً بعد سنواتٍ طويلة من الإضرابات، واستقالة المستخدمين في الإدارات الإسرائيليَّة، وسيلٍ من العقوبات الاقتصادية. وبعد أن كان الميدان السياسي في عهدة منظمة التحرير الفلسطينية التابعة لعرفات حصرياً، أخذ يشهد تحركاً إسلامياً تقوده حماس (التي أنشئت في كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٨٧ إثر الاشتبكات الأولى) حتى أمكنها احتلال مراكز قوةٍ في التنظيم اليومي لأعمالِ الانتفاضة، وصولاً إلى فوز أعضائها على رأس هيئات شتّى، والذين انتخبوا في الجامعات أو في غرف للتجارة ـ وكان من شأن هذه الانتخابات ونتائجها أن قسمت صفوفَ الفلسطينيين، وقد حرمتهم أزمة الاتحاد السوفياتي الأخيرة من أي دعم جوهري، وفي ما يشبه التعويض عن خسارتهم المذكورة، راحت تتعاظم تبعيتهم لأموال الدعم التي توالت عليهم من الممالك النفطية العربية حيث يسود إسلام محافظ، هو أشد ميلاً إلى حماس التي تتراءى له بعقيدتها أشد ألفةً من الوطنيين المنتمين إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

ومضت أكثر من سنتين على الانتفاضة الأولى، وبينما كان الإسرائيليون والفلسطينيون ينهك بعضهم بعضاً في حرب استنزاف لا يعرف لها مخرج، اندفع صدام حسين إلى غزو الكويت في الثاني من آب/ أغسطس العام ١٩٩٠ ـ ومن ثم هزيمته على يد التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة في الربيع الثاني ـ فأطلقت تلك الأحداث زلزلاً مدوياً هَزَّ المنطقة برمَّتها. غير أن هذا الأمر أتاح قلب المواقع التي كانت لا تزال، إلى حينه، جامدة، فأخرج الشرق الأوسط من حالة الركود، خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

وكان عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، شأن الكثير من العرب، قد هلّلا لاجتياح الكويت، أملاً في تحقيق الوحدة العربيَّة، ذلك الحُلَم المحبط لأجيال. عدا أنه يمثّل دعماً مالياً وسياسياً كبيراً للقضية الفلسطينية ـ إن احتفظ العراق لوقت أطول بسيطرته على منابع النفط الكويتية، وقد أغار عليها «صلاح الدين» الجديد من بغداد، وراح يوالي نداءاته إلى «تحرير القدس» لأجل أن يسبغ على حملته العسكرية ضد الدولة الكويتية الشقيقة قدراً من المشروعية. والحال أن الجالية

الفلسطينية في الكويت التي كانت تعتبر فاعلةً وذات ثراء، وتعدّ مساهمة سخيّة في ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية. أبدت تعاوناً حماسياً مع الجنود العراقيين. وكانت بعض صواريخ «السكود» التي أطلقها جيش صدام حسين على تَل أبيب، قد أشاعت الظنون في القطاعات الأشد حماسةً من سكان الأراضي الفلسطينية بأنَّ النصر بات قابَ قوسين أو أدنى ـ بينما رأيت الإسرائيليين يتراكضون إلى الملاجئ.

إلاّ أنَّ إقحامَ العامل العراقي في الصراع بالأراضي المقدَّسة لم تكن له المفاعيل التي توقعها عرفات منها: فما إن هُزِم صدام في الكويت، حتى سارع الوطنيون إلى طردِ الفلسطينيين من الإمارة، كما طردت منظمة التحرير الفلسطينية من الدول النفطية ذات الحكم الملكي التي كان صدام حسين أشبعها ترويعاً وتهديداً. وفيما بلغت ميزانية المنظمة المذكورة أدنى مستوى لها في تاريخها، كانت حماس ومثلها الجهاد الإسلامي أشدّ حذراً من تعبيرهما عن تعاطفهما مع العراقيين أثناء عملية «عاصفة الصحراء»، ولم تشكوا من أي نقص في مواردهما المالية. وفي آخر المطاف، جعل الانتصار العسكري الساحق الذي أحرزه التحالف، بقيادة الولايات المتحدة، يحوِّل المعطى في إسرائيل وفلسطين على نحو غير متوقع. والواقع أنَّ الرئيس بوش الأب كان قد توصل إلى فرضِ تنازل سياسي كبير على قادة إسرائيل، حَتَّم عليهم أن يمضوا إلى مفاوضة الممثلين عن الشعب الفلسطيني. ولإنجاز هذه الغاية، أمر الدولة العبرية بأن تبطل تحركها العسكري مؤقتاً ـ وعليه فقد منعت واشنطن إسرائيل من الردّ على صواريخ سكود العراقية، تجنباً لانفراط عقد الجيوش العربية الأعضاء في التحالف الدولي ضد صدام حسين ومغادرتها ساحة المعركة، تحت ضغط «الشارع العربيّ» الذي قد يثور في حال هاجم «الكيانُ الصهيوني» العراق. وبالمقابل، فإن البيت الأبيض أفاد من حالة الضيق التي صار إليها المجتمع الإسرائيلي، وقد أثخنته وصدمته إدارة الانتفاضةِ الأمنيَّةُ الصعبة، فبدا ناضجاً لتقبّل مخرج قابلٍ للتفاوض من دوّامة العنف القاتلة. وفي ما خَصَّ منظمة التحرير الفلسطينية ـ التي عانت الأمرَّين من تأييدها المفجع لصدام حسين، وقد باتت بلا سند من الاتحاد السوفياتي المنهار، ومفتقرةً إلى حَدّ يحول دون تمويلها، على المدى غير المنظور، انتفاضة فلسطينية كانت قد أغرقت سكان الضفة والقطاع في بؤسٍ لا مثيل له، لانجرافهم في إضرابات تمرّدية الواحد

تلو الآخر ـ فقد أدركت أنَّ حماس تنافسها، وتتعقب مواقعها، وللأولى جمعيَّاتها الخيرية الغنية بأموال النفط، وقد نفذت تدريجياً إلى النسيج الاجتماعي في القطاع وغزة، حيث أفلحت في إقامة شبكات واسعة لها. حتى إذا أُسقط من يد عرفات، بات عاجزاً عن التعرُّض لمبادرة السلام الأميركية.

وجعلت الولايات المتحدة تجبر إسرائيل وفلسطين على إرسال ممثلين عنهما إلى مؤتمر مدريد في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩١. وكان لهذا اللقاء الأول، ما بين المتفاوضين من المعسكَرين، وحيث بانت موسكو على ضعفها وتلاشيها، الذي وضع مصالح الأطراف المعنية فيه على الطاولة، أن أطلق مساراً، بانت معه الوقائع عصيّة على الارتداد، على امتدادِ العقد الأخير من القرن العشرين. وقد أُتبع اللقاء الآنف، بعد انقضاء سنتين عليه، بمبادرة السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية التي جرى التفاوض بشأنها سراً وفقاً لاتفاقيات أوسلو، وكان رابين وعرفات الداعيين إليها، برعاية مباشرة من الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وكُرِّس اللقاء بتوقيع على «إعلان مبادئ» في واشنطن في ١٣ أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٩٣.

إنَّ من يجري تأويلاً لوضع «السلام الأميركي» موضع التنفيذ في التسعينيات، وينظر في دوافعه، يدرك المقدمات اللازمة لتحليل سقوطه لاحقاً. ولسوف يؤدِّي سقوطه الآنف بدوره، إلى انطلاقة دوامة العنف المفضية إلى الإرهاب العالمي في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، والمختتمة «بالحرب على الإرهاب» التي استتبعتها. ومن أجل أن يدرك المرء تعاقب هذه الأحداث، وفي ما يتجاوز الطارئ المفاجئ منها تبعاً للوقائع المتفرقة، ينبغي له أن يعاود النظر إلى الأسباب التي حملت القوة العظمى الأميركية على الالتزام بغير تروٍّ في الشرق الأوسط، في حين جعل منها انهيار الاتحاد السوفياتي الدولة الفائقة القوة الوحيدة في العالم.

والواقع أن السياسة الأميركية في المنطقة اتَّخذت لها أبعادها الحاضرة بعَيْد الحرب العالمية الثانية. وبعد أن كانت الولايات المتحدة فاعلة ثانوية في مناطق كانت لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية، خلالَ النصف الأول من القرن العشرين، باتت البطلة الرئيسية في مواجهة التمدّد السوفياتي نحو البحار الدافئة، بعيد مؤتمر يالطا، وإثر الضعفِ الذي أصاب كلاً من فرنسا وبريطانيا خبراء الحرب

التي امتدت على مدى الأعوام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥. وفي الرابع عشر من شباط/فبراير، العام ١٩٤٥، وإثر خروج الرئيس الأميركي فرنكلين د. روزفلت من منتجع «كْريمِه» حيث كن يجري محادثات مع تشرشل وستالين، توجّه إلى قناة السويس، حيث التقى بملك المملكة العربية السعودية في حينه عبد العزيز بن سعود، على متن طرّاد البحرية الأميركية كوينسي. وكان مضمون اللقاء اتفاقاً بين الطرفين، يتمّ بموجبه تزويد اتحاد الشركات الأميركية (آرامكو) بالنفط السعودي، في مقابل التزام الولايات المتحدة الأميركية حماية المملكة على الدوام. وكانت عملية «درع الصحراء» التي أُرسلت على وجه السرعة، بمقتضاها، الفرقَ العسكرية إلى الحدود السعودية، في مواجهة جنود صدام حسين الذين كانوا اجتاحوا الكويت في الثاني من آب/أغسطس عام ١٩٩٠، خير دليل على دوام هذا الالتزام، وقد مضى عليه ما يقارب نصفَ قرن.

وبعد الرابع عشر من شباط/فبراير، العام ١٩٤٥، أخذت الولايات المتحدة تمدّ سلطانها على البلاد التي كانت تحت الوصاية البريطانية، التي بدت شديدة الأثر إلى حينه، بحيث لم يتوانَ البعض عن تسمية «العربية السعودية» بأنها «صنعت في إنكلترا». ولقد شاء الأميركيون أن يكون نمط نفوذهم الجديد غيرَ مباشر ـ وذلك باقتصاره على استغلال حقول النفط وغيرها من المحروقات، والتي تختزنها تلك المنطقة بكيمات قَلَّ نظيرها، في المنطقة الشرقية من المملكة، وحيث أنشئت «مستوطنة أميركية» ـ وبفضل العقد الافتتاحي على متن كوينسي، وضعت الولايات المتحدة قدماً راسخةً في منطقة سوف يكون لها موقع أوَّلي على قائمة الأولويات العالمية في سياستها الخارجية. وقد اتَّضح أن الشرق الأوسط ـ الذي يُستخرج منه النفط بكميات تفوق بكثير ما ينتج خارجه وبأدنى كلفة في العالم ـ هو من المناطق الأشد أهمية ونفوذاً على الساحة الدولية. ولما كانت الدول الاستعمارية القديمة قد خرجت منها بشرط عدم التدخل في شؤونها، فقد باتت شركاتها النفطية عاجزة عن المشاركة في الاستثمار داخلها إلاّ خلف الشركات الأميركية «الكبرى»، في حين ظلّت الولايات المتحدة تأخذ حذرها من مظاهر الضعف حيال التمدّد السوفياتي شطرَ حقولِ النفط. ذلك أنَّ القيِّمين على السياسة في واشنطن وموسكو، كلتيما، مضوا يتوقعون أن تكون السيطرة على العراق أحد

مفاتيح التقدم في المجالين العسكري والصناعي، والذي قد يتيح الانتصار لإحدى الكتلتين.

والحال أنَّ دخولَ الولايات المتحدة بقوّة إلى الشرق الأوسط تحقَّق أولاً وبشكل رئيسي، عبر عامل الطاقة. ولم تستهن الأخيرة بالعامل المذكور نسبياً، سوى خلال «حرب الأيام الستة» بين إسرائيل والدول العربية في حزيران/ يونيو من العام ١٩٦٧. وعلى مدار سنوات الحرب الباردة، كانت واشنطن حريصةً، حرصاً شديداً، على احتواء المؤامرات المدبّرة من أصدقاء السوفيات المنتمين إلى شتّى الحركات وإلى الأحزاب الشيوعية، وعملت على تجنبها ـ أو قمعها إن دعت الحاجة إلى ذلك ـ وإن أفلح القائمون بهذه المؤامرات، بحسب واشنطن، الاستيلاء على السلطة في بلادهم، وقَّعوا معاهدات صداقة وتحالف مع موسكو، في حمأة الأحداث، صاروا يهددون إمدادات الغرب بالنفط ومشتقاته. ولم تكن المسألة الإسرائيلية لتشكِّل، بعدُ، في العقدين اللذين أعقبا نهاية الحرب العالمية الثانية، هذا الموشور الذي قد يجعل النظرة الأميركية إلى الشرق الأوسط تتركَّز عليه تركيزاً مطّرداً. وعلى هذه الصورة، لم تتوانَ الولايات المتحدة عن ممارسة الضغطِ الحاسم على كلٍّ من باريس ولندن ـ والتي شاءت واشنطن أن تعجِّل في الحلول محلها بتشجيعها إياها على التخلي عن استعمارها السالف ـ لإخراج جيوشهما من مصر، لدى العدوان الثلاثي على السويس في العام ١٩٥٦ إثر تأميم عبد الناصر القناة المذكورة ـ وكذلك فعلت حيال تل أبيب، داعية إياها إلى التراجع لحدودها فحسب.

بيد أن النظرة الأميركية إلى إسرائيل شرعت في التبدّل منذ انتصار الإسرائيليين على جيرانهم العرب في حرب ٥ حزيران/يونيو من العام ١٩٦٧، واحتلالهم الأراضي الفلسطينية، وصحراء سيناء وجزءاً من الجولان السوري، وبدءاً من الصفعة التي وجهها الجنرال ديغول لهم، وكانت فرنسا إلى ذلك الحين الحليف الرئيس لإسرائيل. فقد صرَّح ديغول، خلال مؤتمره الصحافي الشهير في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٦٧ قائلاً: «لمّا كانت إسرائيل قد هاجمت أهدافها، أمكنها بلوغ أهدافها في معارك دامت ستة أيام. وها هي اليوم، تنظم احتلالها الأراضي التي استولت عليها، على أن هذا الاحتلال لن يتم من دون ظلم، يليه

قمع، وإبعاد، وإن ظَلَّ الناس فيها يبدون مقاومةً لإسرائيل، راحت تصفها بالإرهاب». وتابع ديغول يقول: «إنه لمن الجلي بأنّ الصراع لا يعدو كونه معلقاً، وبأنه لن تكون هناك من حلول، إلاّ عبر المحافل الدولية». وجعلت فرنسا تتخذ العبَر من أقوال ديغول التحذيرية، فأعلنت حظراً على مبيعاتِ الأسلحة إلى الدولِ الداخلة في النزاع المسلح في المنطقة، بعد أن كانت باريس قد منحت الدولة العبرية طائراتِ «ميراج» التي أمنت لإسرائيل السيادة على أجواء المعركة في حزيران/ يونيو من العام ١٩٦٧.

وبالمقابل، فإن الولايات المتحدة جعلت من حرب حزيران/ يونيو ركناً جديداً في سياستها بالشرق الأوسط، فنابت عن فرنسا إذ حَلَّت حليفةً حصرية لإسرائيل دون غيرها. وفي ما يتجاوز المبادئ الكبرى، صار التنافر بين فرنسا وإسرائيل عنصراً مؤسساً للسياسة الجديدة التي أخذت تتبعها باريس حيالَ العرب، واتفق على اعتبارها خير مثال على النظرة الديغولية الرفيعة ورافعة دولية لفرنسا، بعد أن طويت صفحة الحرب الجزائرية إلى غير عودة. ثم إن الفضل في حلول واشنطن مكان باريس حليفة رئيسية لإسرائيل وداعمة لها، يعود إلى سلسلة من العوامل الأشد دلالةً من التخلي الفرنسي المفاجئ عنها. وتفصيل ذلك أن الانتصار الذي أحرزته إسرائيل، في الشرق الأوسط، إنما طاول اثنين من زبائن الاتحاد السوفياتي، وهما مصر وسوريا (أما الأردن، الزبون البريطاني في أسلحته، والذي كانَ خسر الضفة الغربية من نهر الأردن، فقد عادَ وانفصل عن حليفيه السابق ذكرهما).

ولما كانت حرب الأيام الستة، بنظر الولايات المتحدة، تندرج، بالمقام الأول، في الصراع الثنائي الكوني بين الغرب والكتلة السوفياتية، فقد بات البعد الإقليمي الإسرائيلي ـ العربي مهمشاً حيال هذه القراءة التي تحسب النفوذ في العالم متقاسماً بين كتلتين، ليس إلاّ، وحيثما كان ديغول يشدِّد على رهانَيْ الاحتلالِ والإرهاب ـ وهما يعاودان البروز حتى الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، بناءً على أغلب التصورات السياسية المتواترة ـ مضى الرئيس جونسون ينظر إلى دعم إسرائيل على أنه فرصة تقدّم مباركة على موسكو ـ معوِّضاً بذلك التقهقر في أوضاع شبه الجزيرة الهندية الصينية حيث كانت حرب فيتنام تجري على عكس ما أملت الولايات المتحدة منها. فكان أن غُلِّب التحكيم الإجمالي، لدواع

طارئة، على توازنات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط التي كانت لا تزال تولي العامل النفطي الأوّلية المطلقة، إلى حينه؛ أما الدول العربية المرتبطة بواشنطن، على غرار المملكة العربية السعودية، فقد بدت شديدة التبعيَّة لأميركا، بحيث عجزت عن الحصول من الأخيرة على بعض التدابير الرادعة لإسرائيل.

ولهذه الأسباب المرتبطة بسياسة واشنطن الخارجية، والتي تحدِّد التحوّل في الالتزام الأميركي في المنطقة بالعام ١٩٦٧، وقد أضيفت إليه رهانات السياسة الداخلية. وكانت الولايات المتحدة التي شهدت بروز حركات حقوق الإنسان في الستينيات من القرن العشرين، قد أحرزت بعضَ الإنجازات الدالة على صعيد اليهود الذين كانوا لا يزالون يعتبرون، إلى حينه، ضحايا إجراءات التمييز العنصري العديد ـ إلى جانب بعضِ الإنجازات لصالح الزنوج الأميركيين ـ ولا سيّما في الجامعات ـ الذي حيل دون بلوغهم الإدارة السياسية للبلاد. وبموازاة ذلك، كان جيل من المهاجرين الأشكناز الفقراء قد بلغ سنَّ الرشد: بعد أن خبر أفراده حركية اجتماعية وفكرية لا يستهان بها نسبةً إلى أهليهم، فصاروا موظفين، ومعلمين، وعاملين اجتماعيين، ومناضلين في صفوفِ اليسار، ثم إنهم كانت تحركهم قضايا السياسة الخارجية. وصار تضامن هؤلاء اليهود مع إسرائيل تختلط فيه الهويّة اليهوديّة بالمُثُل الاشتراكية التي كان يجسدها حزب العمل المتولِّي السلطة في تل أبيب، وبالتجربة التعاونية (كيبوتزيم) إلخ. . وكانت القضية الإسرائيلية تتبدَّى للكثير من الأميركيين من كل الأصول والاتجاهات مسألةً خلقية بالمقام الأول: إذ ينبغي لهم بحسبهم، أن يدافعوا عن هذا البلد الديموقراطي الصغير والغربي الطابع، والذي عمل على تأسيسه أبناءُ الشتات اليهودي الناجون من براثن النازية، في مواجهة التهديدات التي يمثّلها محيط عربيّ معادٍ، متخلِّف بنظر البعض، ومؤيِّد للشيوعية بنظر البعض الآخر. وكانت المنظمات اليهودية الأميركية، آخر المطاف، لا تزال بغالبيتها العظمى متجذرة في يسارِ المسرح السياسي في تلك الأيام، وغالباً ما رأيتها ناشطةً في معارضة الحرب في فيتنام. حتى أنَّ الرئيس الأميركي جونسون جعل التقارب بين أميركا وإسرائيل مناسبة لتوثيق صلته بهذه المنظمات اليهودية، ربحاً لدعمها في معركة الانتخابات الرئاسية، بعد أن كانت الرئاسة فاتته بسبب الملف الفييتنامي.

وكان من شأن إقحام الرهان الإسرائيلي في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بعيد حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو من العام ١٩٦٧، أن أحدث نوعاً من التوازن على حساب المصالح النفطية التي سادت أوليتها العقدين السابقين منذ لقاء روزفلت لابن سعود على متن كوينسي في شباط/ فبراير من العام ١٩٤٥، وكان ذلك تحوُّلاً كبيراً في السياسة الأميركية. ولسوف نرى الحزب الديموقراطي يلتزم الوقوف إلى جانب إسرائيل ـ وذلك لأسباب عقائدية ودينية على السواء تعزى إلى انتماء ناخبيه الاجتماعي، في حينه ـ وبالمقابل، سوف يبدو الحزب الجمهوري، في معظم أعضائه، أشد تأثراً بمصالح شركات النفط الكبرى، والتي تملك قوة مالية ضخمة تتيح لها أن تسيِّر مصالحها، ويبدو أصحاب الشركات هذه أميلَ إلى الإصغاءِ لشركائهم العرب الذين تقوم حقول النفط على أراضيهم.

ولما كانت يتقاذف البيت الأبيض تعاقب النفوذ ما بين الديموقراطيين والجمهوريين بسبب جماعات الضغط النافذة في الكونغرس، فقد لبثت معضلة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تتأرجح بين اتجاهين متعاكسين ـ مجبرة واشنطن على المضي في افتراقٍ كبير: أن تضمن تزودها بكميات كبيرة من المحروقات، وعلى نحوٍ منتظم وقليل الكلفة، إلى جانب كونها تعتبر أمن الدولة العبرية شأن غير قابل للتفاوض. والحال أنَّ هذا الافتراقَ الكبير يفرض على الإدارة الأميركية بهلوانيات دبلوماسية حساسة، بمقدار ما هي محفوفة بالمخاطر ما دام الاتحاد السوفياتي قائماً؛ ذلك أن الأخير كان متحفزاً لاستغلال كلِّ انفتاح يوفره غيظ العرب من دعم الولايات المتحدة الدولة العبرية. وكان الاتحاد السوفياتي في عهد خروتشوف قد سجّل نقاطاً إقليميَّة، في منطقة لم تلحظ فيها حدود واضحة ومبينة بين الكتلتين المتواجهتين، على نحوِ ما رسمه «مؤتمر يالطا»، وخلافاً لما جرى في أوروبا.

وبعد أن كان جمال عبد الناصر مفتوناً بالنموذج الأميركي حين استولى على السلطة في العام ١٩٥٢، ارتدّ عن الولايات المتحدة خائباً ويائساً، وتوجه شطر موسكو، بعد أن رفض الغرب تمويل بنائه سد أسوان العالي، ثم شرع في الاشتراكية في مصر ـ وعلى أي حال فقد راح يهدم الأسس الاجتماعيّة لكل معارضة صادرة عن المجتمع المدني حيالَ سلطانهِ القياديّ، وذلك بتحطيمه

البورجوازية المدينية وحجزه على أملاكِ المنتمين إليها، وبتأميمه القطاع المصرفي، وبفرضه الإصلاح الزراعي على الريف ـ أما النظامان البعثيان اللذان استوليا على السلطة في العام ١٩٦٠ وما تلاه، في سوريا ومن ثم في العراق، فقد وضعا موضع التنفيذ برامج لتأميم المصانع، وشرعا في إطلاق تأميم الأراضي والقضاء على الطبقات الوسطى من المقاولين؛ ولم يكتفِ هذان النظامان بتقليد النموذج الروسي، وإنما نقاط التقدّم هذه التي أحرزها السوفيات، كان لا بدَّ لواشنطن أن تضاعف دعمها للدولة العبرية، التي اعتُبرت، آخر المطاف، المربط العسكري الأشد صدقية (إلى جانب إيران الشاه، التي سقطت في العام ١٩٧٩)، وقد اندفعت إلى موقعها مأخوذة بالتعاطف الأميركي الداخلي المتنامي مع إسرائيل، التي يسعها بحسبه أن تحدَّ من عدوَى الانجرار إلى المعسكر السوفياتي في شرق البحر الأبيض المتوسط الذي بات نهباً «لحرب عربية باردة» ذات دوائر ملتبسة. بيد أن هذا الدعم كان له أن يلقي بظلالهِ على العلاقاتِ التي أقامتها واشنطن مع ممالك النفط العربية في الخليج، التي ألفى حكامها أنفسهم مجبرين على القسم بأيمانهم مراراً بأنهم معادون للإسرائيليين، لأجل أن يحجبوا عن عيونِ مواطنيهم واقع تبعيَّتهم السياسيَّة للولايات المتحدة، وأن يزايدوا على الآراء النقدية الصادرة عن العواصم العربية «التقدمية» التي كانت تمارس هيمنتها الأيديولوجية على المنطقة.

والواقع أنَّ حاجة هذه الممالك النفطية المؤيدة للأميركيين، في حينه، إلى خطاب شرعي يتصدَّ لكلتا الاشتراكيتين العربيتين، الناصرية والبعثية على السواء، منذ العام ١٩٦٠، هي التي أملت عليها إنجاز العقيدة الإسلامية المعاصرة. وكانَ من شأن هذا التيار، الذي راح يطري نظاماً سياسياً قائماً على الأوامر والنواهي التي تضمنها القرآن وعلى النصوص المقدَّسة من الحديث الشريف، أن أسَّس رؤية سياسية مثالية (أو طوباوية) قادرةً على تعبئة المواطنين بالتناوب. وقد انبثق هذا التيار من صلب الإخوان المسلمين، وهو التنظيم الذي وُلِد في أواخر العشرينيات من القرن العشرين، والذي وضع هدفاً أسمى لمعركته السياسية متمثلاً في إقامة الدولة الإسلامية، وعزم على مقاتلة النزعة الوطنية أو الاشتراكية في الميدانين النظري والعملي على السواء ـ وشعاره الأول «القرآن دستورنا» وكانت لا تزال هذه الأيديولوجيات، إلى حينه، مجهولةً في رمالِ المملكة العربية ـ وإنما كان يُكتفى

فيها بمعتقد جامدٍ يقتصر على التقليد المحلي، ويبعد أن يكون معيناً للناس، على درء التحديات العالميّة عنهم، فتراهم يُدافعون أينما حلّوا عن تحالف الملوك المحليين مع الولايات المتحدة. وكان تهجين المعتقد الأخير ـ المسمّى عادة بالسلفية، نسبةً «للسلف الصالح» الذي تتمثّل فيه طهارة الأصول العقائدية الأولى للإسلام ـ بتنظيم الإخوان المسلمين اللاجئين من الدول المجاورة، قد شكّل خليطاً متفجّراً. وعلى هذا النحو، وجدت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط نفسها، بعد هزيمة العربَ في حرب الأيام الستة حيال إسرائيل، والتي وجهت ضربة قاصمة لتأثير عبد الناصر والأنظمة الصديقة للسوفيات المشاعر الشعبية، منقمسةً على نحو تدريجيّ بين دعمها إسرائيل وتأييدها الممالك النفطية التي راحت أيديولوجيتها الشرعية تتحوَّل بتمهّل من الإسلام المحافظ والمحبّ للأميركيين إلى التباعد البيِّن عن الغرب بعامة. وقد تمثّل التعبير عن الشعور الأخير، بادئ الأمر، في تعبير عن عدائية شديدة العنف حيالَ الدولة العبرية، وتجاوزتها إلى عرّابها الأميركي. على أنَّ حرب تشرين/أكتوبر من العام ١٩٧٣ شكّلت انعطافاً واضحاً في هذا الاتجاه، في نفوس الجماهير العربية، جاعلةً من نزعة الولايات المتحدة إلى الموازنة بين متطلبَيْها أمراً عسيراً للغاية. وكانت حرب تشرين/أكتوبر هذه قد سُمِّيت «حرب الكيبّور»، لأنها تزامنت مع العيد اليهودي، كما لُقِّبت لدى العرب المسلمين بحرب «رمضان» لأنها تزامنت مع الصوم لدى المسلمين، وكان العرب قد استهلّوها بهجوم صاعق ـ مثبتة أنَّ الجيشين المصري والسوري كانا قادرين، للمرة الأخيرة، على انتزاع المبادرة من الجيش الإسرائيلي. وسرعان ما آن هذا الهجوم، الذي كان يعتمد على أثر المباغتة الذي يُعزى إلى انعدام التنظيم الإسرائيلي بمناسبة يوم من أكثر أيام العطل عند اليهود تميزاً، إلى التعطيل، إذ ردت الدولة العبرية بهجوم مضاد، ساهمت الإمدادات العسكرية الأميركية الكثيفة عبر جسر جويّ بالقسط الأكبر من نجاح فعاليته.

غير أنَّ الانتصار السياسي الأكبر حازه المعسكر العربي: لمّا قرَّرت البلدان المصدرة للنفط تطبيق حصار تدريجي لإمداداتها من النفط على الدول الغربية الحليفة لإسرائيل، والتي باتت مجبرةً، منذ ذلك الحين، على إيقاف هجومها المضاد لدى الكيلومتر ١٠١، على الطريق الذي يؤدي إلى القاهرة عبر قناة

السويس. وبغض النظر عن الثراء الفاحش الذي نعمت به الممالك النفطية بفضل الحصار المذكور الذي دفع بسلم أسعار النفط الخام إلى أعلى درجاته خلال العقد الذي تلا حرب تشرين/أكتوبر، فإن الأخيرة التي مضى كلا الخصمين يطلق عليها تسمية دينية دالة عليه تسجّل انعطافاً مهماً في إعادة التوازن ما بين التحدي الإسرائيلي والتحدي العربي ـ النفطي، من منظار سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وعليه، فقد كانت واشنطن مجبرةً على الإلقاء بكل ثقلها إلى جانب إسرائيل، ضماناً لانتصار حليفها العسكري وقد أُخذ على حين غرَّة بالهجوم العسكري المصري ـ السوري المباغت. وبالمقابل، جعلت الدول العربية المنتجة للنفط مادتها الأخيرة سلاحاً يتيح لها حيازة قدرٍ معيَّن من الاستقلال الذاتي وفقاً لتعابير التبادل المحددة في معاهدة كوينسي، وللمرة الأولى في تاريخها الحديث ـ وتشير هذه التعابير إلى أن الحماية التي قد توفّرها واشنطن للحكومة النفطية، تستوجب بالمقابل أن تقتصر طموحات الحكام على استغلالِ النفط مالياً، ولن يكون لها أن تستخدم مادة المحروقات لممارسة الضغوط السياسية المعادية لإسرائيل.

ومن هذا المنطلق، بدت مفاعيل حرب تشرين/أكتوبر، بنظر واشنطن، سلبية. بيد أنها قد تمهِّد، في واقع أمرها، لتحوّل إيجابي في المصالح الأميركية على المدى الوسيط، وذلك بوضعها أسساً جديدة لسلام إسرائيلي ـ عربي في الشرق الأوسط، وبرعاية من الولايات المتحدة الأميركية، وعلى حساب الاتحاد السوفياتي وزبائنه.

والواقع أن مصر السادات ما كان لها أن تمضي إلى الحرب إلاّ ليسعها التفاوض مع إسرائيل، على خير ما ترجوه لسلامها الخاص، وهذا بفضل الانقلاب الكامل في مواقف حلفاء الأمس، حيالها، لما رأوها تتخلى عن المعكسر السوفياتي لتغدو محميَّةً أميركية. وكانَ الرئيس السادات على يقين بأنه لن يتوصل إلى استعادة سيناء التي خسرها في العام ١٩٦٧ إلاّ بدفعه ثمن التفاوض، وجعل يقدّم لواشنطن هدية السلام مع إسرائيل، في مقابل مساعدة اقتصادية هامة كان يأمل بها أن تنهض مصر من وضع اجتماعي بات دقيقاً بسبب الإمعان في الهدر الذي يسّرته الاشتراكية الناصرية والانفجار السكاني الكبير. غير أنَّ هذا السلاح لن يبلغ

حَدَّ التمام في حينه، ذلك أن مصر كانت معزولة بمسارها عن الدول العربية الأخرى.

على أنَّ هذا «السلام المتفصل» رغم محدوديته، كان كفيلاً بجعل كل هجوم عسكري تقليدي يشنه العرب على الدولة العبرية بغير طائل: إذ لا حرب ممكنة من دون مصر، ومن هذا المنطلق، تبدَّت الاتفاقات المعقودة في كمب ديفيد، والتي وُقِّع عليها في ختام المفاوضات في آذار/مارس من العام ١٩٧٩ وتولَّد منها السلام المصري ـ الإسرائيلي، انتصاراً دبلوماسياً أميركياً عَزَّ نظيره. ذلك أن واشنطن ضمنت، بهذا السلام، أمن إسرائيل، بأن اشترت خصمها الرئيس ـ نازعة إياه من تحالفاته السوفياتية ـ وأملت بذلك أن تنزع فتيل التوتّر الإسرائيلي ـ العربي، مما قد يعينها على توطيد علاقتها المتميزة بالدول العربية المنتجة للنفط.

إلاّ أن هذا الأسلوب في التعاطي مع الأمور كان يستند إلى أُسس واهية. إذ إن إبطال التهديد العسكري التقليدي ضد إسرائيل، وتعويل واشنطن على السلام المنفرد، قد يفضيان إلى بروز نمط آخر من التهديدات، التي سوف تبرز تباعاً: انتفاضة المجتمعات العربية المجاورة لإسرائيل على نحوٍ عنفيّ، في جنوب لبنان وفي فلسطين بصورة رئيسية، مما قد يتحوَّل إلى «الإرهاب» الذي تراءى لديغول بروزه غداة حرب الأيام الستة لعام ١٩٦٧، وذلك بسبب تراكم الأزمات وتوالي أعمالِ القمع الناجمة عن رفض المواطنين العرب احتلال إسرائيل أراضيهم. والحال أن هذا الإرهاب كان وجد له دعماً وعاملَ تشديد له، في السنة عينها التي شهدت التوقيع على اتفاقيات كمب ديفيد، أي ١٩٧٩: لما جرى في شرق الشرق الأوسط حدثان متتابعان خلخلا الأوضاع في المنطقة؛ الثورة الإسلامية التي حملت الخميني إلى السلطة في إيران على خلفية الهتافات الصاخبة والقائلة «الموت لأميركا» في شباط/فبراير من ذلك العام، واجتياح الجيش الأحمر الروسي أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ـ وقد أتبع الأخير بإطلاقِ «الجهاد» المعادي للسوفيات والذي سارعت أجهزة الاستخبارات الأميركية والممالك النفطية في شبه الجزيرة العربية إلى دعمه بالمال والعتاد.

وحينما غادرت إيران الحضن الأميركي حيث باتت مصر مضمَّدةً فيه، لم ترضَ أن تلجأ إلى المعسكر السوفياتي الذي يكنُّ المقاتلون الإسلاميون الشيعة في

طهران كرهاً شديداً له. ومضت الجمهورية الإسلامية الفتية تبحث عن موضع لها تحت الشمس، حيث «لا شرق، ولا غرب، وإنما ثورة إسلامية» فحسب. فراحت تتّبع سياسة خارجية ثوريّة، لم تتوانَ بها عن أخذ بعض الدبلوماسيين المعتمدين لديها رهائن، وذلك خلافاً للأعراف المعتمدة خلال الحرب الباردة كلها، بعد مهاجمة السفارة الأميركية في طهران في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٧٩، غير أن أحلام الجمهورية بتوسيع نطاقَ ثورتها سرعانَ ما تبدَّدت بالحرب التي أطلقها صدام حسين، وبمباركة من القوى الغربية في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٠، والتي استخدمت فيها أسلحة غير تقليدية: وأهمها انتحار عشرات الآلاف من الشبان الشيعة الثوار، والملقبين بـ«الباسيج»، الذين مضوا يرمون بأنفسهم في حقول الألغام العراقية، وقد عصبوا جباههم بعصبة الشهداء المزيَّنة بالكلام العزيز «اللَّه أكبر». وفي موازاة ذلك، سعت الجمهورية الإسلامية إلى افتتاح جبهة ثانية لها على نحو بيِّن في المنطقة، وذلك بأخذها الرهائن الغربيين في لبنان، والتي جعلت تقوم بها تنظيمات شيعية محلية متشددة، وترافقت عمليات الاختطاف مع العمليات الانتحارية بالشاحنات المفخَّخة ضد الجنود الأميركيين والفرنسيين المنضوين في القوة المتعددة الجنسيات التي كانت أُرسلت إلى بيروت في تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٨٣ للفصل بين القوى المتنازعة في حينه، وفي الشهر الذي تلى في صور ضدّ القيادة العامة للقوات الإسرائيلية التي اجتاحت جنوبَ البلاد منذ العام ١٩٨٢.

وكانت «العملية الاستشهادية»، وهي التورية للعملية الانتحارية، قد اختبرت بنجاح منذ أوائل الثمانينيات في الأوساط الشيعية الثوريّة المقرَّبة من الخميني. وكانت لا تزال، إلى ذلك الحين، نادرةً للغاية إن لم تكن مجهولةً في الثقافة السياسية للحركات السنِّية، حتى الأكثر تطرفاً منها، والتي تعتبر استشهاد المرء أو سعيه إلى الموت من تلقائه لا يؤمر به إلاّ في المطاف الأخير. ومن هذا المنطلق، رأى هؤلاء إلى الانتحار على أنه خطيئة كبرى حيال الخالق الذي وهبنا الحياة وينبغي له وحده استردادها من خليقته. وبالمقابل، رأينا التديّن الشيعي، يهب الشهادة أسمى المراتب ـ فالإمام حسين «أمير الشهداء» ـ وبالتالي فهي تؤدي دوراً حاسماً، ولا يجد الشيعة أدنى حرجٍ في اعتمادها. ولعلّ هذا التكتيك الذي افتتحه

إيران الثورية، ما صُدِّر إلى العالم العربي من خلالِ المنظمات الشيعية اللبنانية المتطرِّفة والتي تستلهم «خطّ الإمام الخميني». وقد حَلَّ هذا التكتيك في أوانه ليعوَّض به عن عجز المعسكر العربي في ميدان الأسلحة التقليدية.

وعلى هذا النحو، بعد أن اطمأنت الدولة العبرية إلى السلام المنفرد المصري ـ الإسرائيلي، سوَّلَت لها نفسها أن تجتاح لبنان، في العام ١٩٨٢، في ما أسمته «سلام الجليل»، وهي عملية قصدت بها القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في بلاد الأرز، بعد أن كانت صواريخ الكاتيوشيا التي راح المقاتلون الفلسطينيون يطلقونها على شمال إسرائيل تهدِّد البلداتِ الإسرائيلية في شمال البلاد. على أنَّ أفظع ما انطبع في أذهانِ العرب، إبان تلك الحملة، المجازر التي ارتكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا، في ضاحية بيروت، والتي أمعنت فيها الميليشيات اللبنانية المسيحية، تحت أنظار جيش الاحتلال الإسرائيلي وبأوامر صريحة من وزير الدفاع الإسرائيلي، في حينه آريل شارون. ولما كانت غاية إسرائيل من اجتياحها السالف القضاء عسكرياً على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أملت في أن يزول كلّ تهديد لحدودها، بعد تحييد الجيوش العربية التقليدية، على التوالي، في كمب ديفيد. وأمكن لها، آخر الأمر، أن تُخرج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، غير أن عدوّاً أشدّ ضراوةً حَلَّ بديلاً: المقاومة الشيعية التي يشكل «حزبُ اللَّه» رأس حربة لها، والتي اتخذت العمليات الانتحارية توقيعاً لها ـ مانحةً إياها شرعيَّتها التي لا جدال بشأنها في نظر العالم العربي قاطبةً، إذ اختلطت في قلوب مواطنيه المشاعر، واشتعلت نفوسهم حماسةً، حالما أدرك حرَّاقو «حزبُ اللَّه» مكمن الضعف في المدرَّعة الإسرائيلية.

وعلى هذا النحو، ظهرت بواكير «العمليات الانتحارية»، في الشرق أولاً، ثمَّ في الشرق الأوسط، منذ العقد الأول من العام ١٩٨٠، بالتزامن مع توقيع بيغين والسادات على السلام تحت رعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر، والذي أشاع شعوراً خدَّاعاً بأن الولايات المتحدة سجَّلت نقطة حاسمة ضدَّ الاتحاد السوفياتي. إذ أفلحت في جذب مصر إلى محورها، وهي البلد العربيّ الأكبر بسكانهِ وبإشعاعه الثقافي الذي اعتبرت القاهرة فيه عاصمة العرب بامتياز، لسنوات طويلة ـ قبل أن تحلَّ محلها، في التسعينيات، مدينتا الإعلام في الخليج، «دبيّ» و«قطر»، حيث

تقوم شبكتا التلفزة الفضائيتان، «العربية» و«الجزيرة». على أنَّ الورقة المصرية الكبرى التي دخلت في حسبان واشنطن وتل أبيب، في حينه، تبدَّت ضعيفة القيمة لمَّا استوجب إسقاط خصوم إسرائيل وأميركا في نهاية القرن العشرين، في خلال اللعب الإقليمي الجديد، حيث الورقة الرابحة تعتمد على احتواء الإرهاب وإخضاع وسائل الإعلام العربية ذات المدى العالمي، وعلى البراعة في فن التحويلات المالية عبر العالم، وعلى إتقان اللعب على الإنترنت والتنقّل من «تورا بورا» إلى «بالي» و«تامبا».

لقد كان ضمان الأمن لإسرائيل الذي وفرته معاهدة السلام في كمب ديفيد في العام ١٩٧٩، بنظر واشنطن، رهانها الأكبر الذي تكمِّله المفاعيل الفاضلة للجهاد، الذي شرع في خوضهِ، منذ العام ١٩٨٠، مقاتلون إسلاميون متشددون قدِموا من بقاع العالم، ليعينوا المجاهدين الأفغان في قتالهم الجيش الأحمر. والواقع أن القضية الفلسطينية كانت فقدت مكانتها المحورية في المخيلة الثورية العربية لصالح القضية الأفغانية، وذلك خلال عقد الثمانينيات بكامله. ولم تكن هذه القضية عربية، وإنما إسلامية ـ ولم يكن في رأس أهدافها تدمير إسرائيل، وإنما هزيمة الجيش الأحمر. وكان من شأن التحوّل في التوتر شطر الشرق، بنظر إسرائيل، بعيداً عن أراضيها، أن أثلج صدره الحكام فيها، بحيث أنَّ بعض المجاهدين الفلسطينيين ـ من أمثال عبد اللّه عزّام، المولود في جنين وزعيم الألوية العربية في أفغانستان ـ جعل يستمد العبر من استحالة قتال إسرائيل بالسلاح. ومضى هؤلاء إلى المعركة الكبرى في مواجهة الاتحاد السوفياتي، على غرار عزّام، وقد منحتهم واشنطن الهباتِ، وأمدّتهم حليفتها الاستراتيجية تل أبيب بالسلاح، بدلاً من أن يقاتلوا ذلك العدو في أرضهم، ويستشهدوا في سبيلها. والأحرى أن واشنطن كانت ترى إلى الجهاد في أفغانستان على أنه فرصتها المتاحة لتضرب موسكو ضربتها القاضية، ومن ثمَّ تضعف عدوَّ حلفائها النفطيين في منطقة الخليج، عنيت به إيران الثورية الخمينية.

وكانت طهران قد ضاعفت إصدار البيانات المندِّدة «بأتباع الولايات المتحدة» الذين يشكلون الممالك النفطية، ولا سيّما المملكة العربية السعودية، ومن المعلوم أنَّ المُلالي كانوا لا يزالون يبدون احتقارهم للمملكة العربية السعودية بسبب

اعتمادها نهجاً سيِّئاً متشدداً يجعلها تنظر إلى الشيعة باعتبارهم رافضين، ويكاد يكونون مسلمين بحسبها، وبسبب كونها منحازة إلى مصالح واشنطن الاقتصادية والسياسيّة.

وباتت بؤرة التوتر الرئيسية تتنقل من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج، ومن إسرائيل إلى حقول النفط، حيث مضى جيش كلٍّ من صدام حسين والخميني يتقاتلان في حرب خنادق رهيبة دامت ثماني سنوات، واستنزفت القوى الحية في كلا البلدين، وأدّت إلى مئات الآلاف من القتلى وإلى خراب هائل في وسائل الإنتاج المحلية. وهذا ما أتاح للسياسة الخارجية الأميركية أن تمكِّن من دعمها حلفاءَها منتجي المحروقات، وقد جعلتها الأحداث خلال المنتصف الثاني من العقد تبلغ حد الضحالة. وكان انتصار «المجاهدين» السنّة الذين موّلتهم المملكة العربية السعودية ودرّبهم الباكستانيون تحت إشراف «السي.آي.إي»، في حربهم على الجيش الأحمر في أفغانستان نذير شؤم للتيار الشيعي الثوري، لأنه أحبطهم عن سعيهم، إلى بث الحمية في نفوسِ الأمَّة، ودفعهم إلى الثورة على أنموذجهم الإيراني، ولما أيقن آية اللَّه الخميني بعجزه عن الانتصار عسكرياً على صدام حسين، رأى أو يوقّع على وقف لإطلاق النار، في صيف العام ١٩٨٨، وأن يجرِّب قتالاً أخيراً بإصداره فتوى تقضي بقطع رأس الروائي سلمان رشدي لكتابه **آيات شيطانية**، في الرابع عشر من شباط/ فبراير من العام ١٩٨٩ ـ حتى أن حكم الإعدام المذهل الذي صدر بحق الكاتب رشدي بناءً على فتوى دينية، جعل يغطِّي، في وسائل الإعلام الناشطة في حينه، على مجريات انسحاب الجيش السوفياتي من أفغانستان ـ بيد أن المحاولة الإيرانية الأخيرة لاستعادة زمام الأمور لم تكن لتغيِّر ميزان القوى الذي صار لصالح حلفاء الولايات المتحدة المحليين، وذلك بغضّ النظر عن النجاح الإعلامي الباهر الذي حازته والأبعاد المذهلة التي بلغتها ـ فإذا ما توفِّي الخميني، في حزيران/ يونيو من العام ١٩٨٩، قُدِّر له أن يحمل إلى مثواه الإرادة الإيرانية بتصدير الثورة الإسلامية إلى العالم أجمع.

وكان الانسحاب السوفياتي من أفغانستان في الخامس عشر من شباط/ فبراير بشيراً بسقوط جدار برلين في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، وإيذاناً بانهيار الاتحاد السوفياتي برمَّته. وإذا التهديد الذي لطالما مثّله الأخير لحقول النفط

بالخليج يتبدَّد من تلقائه. وسرَّ الولايات المتحدة أن تدرك بأنها تخلصت من خصمها الرئيس، لمَّا ألحقت بالجيش الأحمر هزيمة نكراء، على يد جماعات المجاهدين والفِرق الجهادية الدولية التي خاضت حربَ عصابات ضدَّه: وعلى هذا النحوِ كان التيار الإسلامي السنِّي المتشدد مساهماً في مشروع أوسع منه، والذي أتاح تدمير الاتحاد السوفياتي، بسبب انصرافِ الأخير إلى سباق على التسلح، مكلفٍ للغاية، بينه وبين الولايات المتحدة.

أما وقد انهار الاتحاد السوفياتي، بدت السبل مهيّأة أمام الولايات المتحدة لتنجز مصالحتها ما بين هدفيها الكبيرين في سياستها بالشرق الأوسط: ضمان أمن إسرائيل والدفاع عن منابع النفط في الخليج، من دون أن تخشى تدخلاً سوفياتياً أبداً، أما الدعم الذي قدمه الأميركيون للحركات السنِّية المتشددة، في هذه المناسبة، فقد سارع بعض المنظرين الكبار في واشنطن إلى تحجيمه بتصريحات عديدة لهم يدركون فيها أنهم على يقين بأن هذه الظاهرة عابرة، وجزئية، وقيدَ المراقبة، وبأنها سوف تكفّ عن الوجود حالما تمتنع الولايات المتحدة وحلفاؤها عن مدِّها بالسلاح والمال.

ومع ذلك، فإنَّ استراتيجية «الاحتواء» التي اتبعتها الولايات المتحدة حيال إيران الخمينية، وقد أُوكل تحقيقها إلى صدام حسين، أفضت إلى سلبية بارزة، منذ مطلع العام ١٩٩٠: فلما كان العراق مفلساً، وجعل دائنوه الملوك النفطيون العرب يلحّون على صدام بردّ الديون، من دون أن يقبلوا التخلي عن أي من فوائد التأخير، في حين كان سعر الخام بلغ أدنى درجاتهِ، عزم على مهاجمة الكويت واحتلالها في الثاني من آب/أغسطس، العام ١٩٩٠. فما كان من الجيش الأميركي إلاّ أن سارع إلى الانتشار على أراضيَ المملكة العربية السعودية، واندفع إلى استعادة الكويت، على رأس تحالف دوليّ واسع، تطبيقاً لاتفاقية الشرق السياسية على متن كوينسي في شباط/فبراير من العام ١٩٤٥. ولم يمضِ زمن حتى طرد الجيش العراقي من الكويت، وهزم شرَّ هزيمة، غير أنَّ نظام صدَّام حسين لم ينهَرْ في حمأة الأحداث، مع أنه كان يترنَّح على نحوٍ واضح. ومما كان مثار استغراب المراقبين، أن تمرَّد الشيعة العراقيين الذين يشكلون غالبية السكان الساحقة، على نظام صدَّام، والذي ردَّ عليه الأخير بحملة قمع سياسية وثقافية وعسكرية شرسة،

كانت الولايات المتحدة أوّل المبادرين إلى تأييده والحثّ عليه، غير أنها لم تقدِّم للشيعة أيَّ معونةٍ ملموسة عندئذٍ، لم يتوان عناصر الحرس الجمهوري من السنَّة عن إغراق التمرّد بالدماء، من غير أن يرفّ لأحد جفنٌ. ولم يكن بمقدور أحد من المراقبين أنَّ يتفهم الموقف الأميركي في حينه، حتى إذا اندلعت حرب الربيع في العام ٢٠٠٣ ضدّ العراق، التي أطلقها جورج دبليو بوش، تعالت أصوات كثيرة متسائلة عن الداعي الذي حال دون إطاحة بوش الأب بنظام صدام حسين منذ العام ١٩٩١، حين كانت الظروف متاحة وبتكاليف أقلّ. ولما أجاب الرئيس بوش الأب بأنه لم يكن حائزاً توكيلاً من الأمم المتحدة لهذه الغاية، ردّ الكثيرون على إجابته بتهكُّم لاعتبارهم إياها نوعاً من الهزء بالسائلين، ما دام الابن قد تجاوز كلَّ اتفاق مسبق مع الأمم المتحدة ليشنَّ حربَه على العراق واجتياحه لها، في العام ٢٠٠٣.

وبغض النظر عن الهزء السالف، فإن اجتياح العراق في العام ١٩٩١، لو تَمَّ، لكانَ فرط عقد التحالف الدولي، على اتساعه، والذي كان متراصاً خلف الولايات المتحدة: ولا سيّما قادة الدول العربية في حينه، الذين ما كانوا ليتحملوا أن تصيح الأسلحة الأميركية «الامبريالية» بواحد منهم ـ وكانوا لطالما ذكَّروا الأميركيين وغيرهم بأنَّ احتلال أي بلد عربيّ مجاور هو عمل غير مشروع. ولكان هؤلاء القادة عرفوا شَرَّ المصاعب من أجل إقناع «الشارع العربي» بنزعة التدخّل هذه، وهو الذي أبدى تحفظاً كبيراً على عملية «عاصفة الصحراء» ـ إلاّ إذا تمّت الإطاحة بالمستبد بالاعتماد على قوة خارجيَّة مستندةٍ إلى دعم المجتمع المدنيّ، مما قد يدفع الممثلين عن المجتمعات المدنية في بقية الدول العربية إلى الحذو حذو المجتمع العراقي. . . وفي الحالات كافة، لم تكن الرباط، ولا القاهرة، ولا دمشق، راغبة في أن يتجاوز الأميركيون التوكيل الذي منحته الأمم المتحدة للتحالف، والذي يقضي باستعادة الكويت سيادته. وفي السياق نفسه يندرج «ترك» الشيعة العراقيين لمصيرهم: والواقع أن الممالك النفطية السنِّية في شبه الجزيرة العربية، وهي الزبائن المدلّلة لدى الولايات المتحدة، تتوجَّس خيفةً من بروز عراق تحكمه الأغلبية الشيعية وتدعمه إيران الشيعية، حيث لا تكاد الجذوة الثورية تنطفئ، أكثر من مخافتها الإبقاء على سنطة صدام حسين السنّي، على الرغم من ترويعه إياهم زمناً طويلاً.

أما العقاب الذي اتَّفق على تكبيده النظام العراقي فكان فرض حصار عليه، بإدارة من الأمم المتحدة. ولكنَّ هذا الإجراء، بلازمته السياسية الداعية إلى العقوبات، جعل يعاقب السكان العراقيين بالمقام الأول، وليس السلطة فيه، فأمعن في تخريب المجتمع المدنيّ مهشماً مصادر رزقهِ المخصوصة. إلاّ أن هذا الأمر لم يعنِ بشيء الدول الأعضاء في التحالف المنتصر: فما يهمهم بالمقام الأول «تجميد» العراق والعمل على تحييده بالقوة، جاعلين منه دولة عاجزةً عن الاعتداء على جيرانه. وكان من شأن هذا الحلّ أن يتيح الإبقاء على الحد الأدنى من طاقات الاستثمار والتصدير للنفط العراقي، مما يؤدي إلى تخفيض العرض الإجمالي للنفط خلال فترة تبلغ فيها الأسعار أدنى درجة لها ـ وهذا ما يريح السوق في الممالك النفطية المجاورة لكونه يحفظ لها حصتها. على أن القرار بالإبقاء على نظام صدام الملجَم إنما كان يَرتبط بخيار جغرافي ـ استراتيجي أساسي، هو في صميم السياسة الأميركية في المنطقة، وذلك بغض النظر عن الاعتبارات الجيو ـ سياسية الخاصة بمنطقة الخليج وتوازناتها الداخلية، والتي بدا أنها خلصت إلى المزاوجة ما بين هدفيها المتناقضين: ضمان الأمن لإسرائيل وتوفير الإمدادات اللنفطية للغرب، يعينها على سياستها ظرف سياسي تاريخي حيث يتيح لها انهيار الاتحاد السوفياتي تحقيق هذا الحلم في ظروف فضلى.

وكان الرئيس جورج بوش الأب، إذ رفض الاندفاع إلى الإطاحة بالطاغية في بغداد مؤثراً الحفاظ على التجانس داخل تحالفه المظفَّر، بغية الانصراف إلى حرب خاطفة، يكون فيها التفوق الساحق للأسلَحة الأميركية ولتقنياتها المتقدمة الدور الأبرز والأظهر، قصد إلى استخدام هذه القوى الهائلة رافعةً له في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وكان انتصار الأسلحة الأميركية في الكويت قد أتاح لبوش أن يدفع بقوَّة ناحية المخرج من الطريق المسدود السياسي ـ العسكري الذي أفضت إليه الانتفاضة الأولى، ولما ألفى عرفات وشامير نفسيهما في ورطة لا سابق لها ـ الأول لتأييده صدام وما ترتب عن موقفه من اهتزاز لمصداقيته في نظر الغرب ولاشتداد أزمته المالية لإدبار مموليه الخليجيين عنهن، والثاني لحالة القلق التي تولته جرَّاء انقلاب صورة إسرائيل في نظر العالم بفعل الأثر الإعلامي المريع للانتفاضة، ولمنع الأميركيين إياه من الردّ على الصواريخ العراقية التي أُطلقت على

تل أبيب ـ وجد كلاهما أن لا خيار سوى الإذعان للسلام الأميركي Pa americana الذي بات يفرضه جورج بوش الأب. وحين أنِس الأخير من انتصاره الساحق في خلال عملية عاصفة الصحراء، دعا الزعيمين المذكورين إلى مؤتمر في مدريد، في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩١، وجعل منه حجر الزاوية في سياسة أميركية متسقة في الشرق الأوسط، والتي تسعى إلى التوفيق بين المتطلبات الخاصة بالمنطقة. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يعمد رئيس أميركي، جمهوري وينتمي إلى عائلة أُثِرَ عنها تحصيلها ثروتها من قطاع النفط في تكساس. إلى وضع سياسته الموصوفة آنفاً موضع التطبيق، وجعله ضمان الإمدادات النفطية عاملاً حاسماً في خياره السياسي. ولعل سياته تنطوي على عنصر إكراه لإسرائيل.

ذلك أنَّ الدولة العبرية باتت تعاني ازدواجاً واضحاً، تجلَّى في التقاطع ما بين مصالحها الخاصة ومصالح الولايات المتحدة. وكانت واشنطن، بمنعها شامير من الردّ على هجمات سكود العراقية، تقلِّل من اعتبارها الضرورات المباشرة للأمن إسرائيل. ثم إن الرئاسة الأميركية نفسها عمدت فيما بعد، إلى الضغط على قادة إسرائيل لحملها على المشاركة في مؤتمر مدريد تمهيداً لاعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ـ وقد بدا القادة الإسرائيليون، في حينه، عاجزين عن الترويج لمصالحهم، أو تحديد سياستهم في مجالٍ محوريّ جدير بالثقة. ومضت واشنطن تحدِّد موقفها تبعاً لمصالحها الخاصة، فأبدى فريق بوش للإسرائيليين، وبلهجة خالية من التودّد أو اللطف، أن الدولة العبرية لا تحظى بأي امتياز حيالَ ضرورات الأمن المتعلقة بالطاقة وبالاقتصاد النفطي للولايات المتحدة، قائلين: «لا يسع الدولة العبرية أن تدّعي في هذا الشأن سوى المساواة الصارمة في التعامل، غير أنها لا يمكنها بأي حال أن تفرض أجندتها الخاصة». تلك هي القاعدة التي رسا عليها حَلّ النزاع الإسرائيلي ـ العربي وفقاً للمصالح التي بيّنتها واشنطن بجلاء في الكلام الذي صدر عن رئاسة جورج بوش الأب بهذا الخصوص. بيد أنَّ الضربة السياسية الناجحة تلك ما كانت لتحصل، لو لم تتوفر لها ظروف استثنائية ناجمة عن زوال الاتحاد السوفياتي، وانتصار الأميركية في الكويت المحرَّر، ولولا الموافقة التي حظي بها «النظام العالمي الجديد»، على صعيد دول الشرق المتوسط والمجتمع الدولي على السواء، والذي بات تحت السيطرة الأميركية. غير أن هذا

الوضع الاستثنائي ما كان ليحجب انعدام الاقتناع (بموجبات السلام، وبالنظام العالمي المذكور) لدى شطر من المجتمعات العربية، وداخل أوساط مهمة من الإدارة الإسرائيلية على حد سواء، ممن يخضعون لإملاءات الأميركيين شاؤوا أم أبوا. ولقد عاينّا كيف أنَّ الرئيس بوش الأب عجِزَ عن تحويل نجاحه العسكري إلى حملة انتخابية ظافرة، حَتَّى أُجبر على إخلاء منصبه لبيل كلينتون في شباط/ فبراير من العام ١٩٩٢. إلاّ أنَّ الولايات المتحدة التي حَلَّت مظفّرة في الشرق الأوسط، ما لبثت أن أصيبت بنكسة إبَّان العملية العسكرية المسمّاة «عودة الأمل»، والتي شرعت فيها لغاية إحلال النظام والأمن في الصومال، وذلك في حمأة الانتصار الذي أحرزته بالكويت. ومفاد ذلك أن المقاتلين الإسلاميين، في تلك البلاد، مضوا يطاردون الفرق الأميركية العاملة على إحلال السلام، حتى اضطر كلينتون إلى سحب الجيوش منها العام ١٩٩٣، من دون أن يحقق الأهداف المرجوة من حملتها.

في ظلّ ميزان القوى الجيواستراتيجي التقليدي الذي بات يعبِّر عن نفسهِ غداة عملية عاصفة الصحراء، شرعت تبزغ عوامل أخرى فتعمل على إفساده، وتُفلح على غرار الأقزام، في تقييد الغوليفر الأميركي النائم على أمجاد قوته العظمى إلى جحورها الصغيرة.

والواقع أنَّ الظرف المحرج للأميركيين في الصومال، حيث بات جنود البحرية الأميركية أهدافاً سهلة للنشطاء الإسلاميين العائدين من الجهاد في أفغانستان ـ مجبراً البيت الأبيض على الانسحاب في حالٍ من الفوضى، وهو يخلي جثث «فتيانه» في أكياس من البلاستيك تحت أنظار شاشات التلفزة، هو الإشارة الأولى الدالة على المكائدِ الإسلامية المتشددة التي سوف تخط دربها الملتوي على امتدادِ التسعينيات من القرن العشرين، إبان عقد كامل من السلام الإسرائيلي ـ العربي الموهوم، ومن خلالِ حرب العصابات التي سدَّت السبيل دون حَلّ لها في الجزائر، وفي مصر والبوسنة، حتى يبلغ الإرهاب مداه العالمي الأوسع. والحال أن أياً من الباحثين في الاستراتيجيات لم يسترع هذا الجانب انتباهه، فجرى على إهمال هذا الحادث في مسار الإنجازات التي ألف على اعتبارها بمثابة الموكب الأميركي الظافر في الشرق الأوسط.

وكان الرئيس كلينتون، على امتداد ولايتي الرئاسة اللتين قضاهما في السلطة، قد رسَّخ منطق السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني الذي كان سلفه قد حدَّد له إطاراً بيِّناً. غير أنه أسلم إدارة الملف، بل أغلبه، إلى أنصار إسرائيل من الحزب الديموقراطي. وعلى هذا الأساس، أمكنه أن يقيم التوازن العتيد على حساب الجمهوريين من ذوي الحساسية النفطية، والذين كانوا غلبوا نظرتهم إلى الأمور، خلال مؤتمر مدريد، على حساب إسرائيل.

وبالمقابل، فقد كان الفريق الجديد، في إسرائيل، مقرَّباً من حزب العمل ـ الذي كان تولَّى السلطة بإدارة رابين وبيريز، بعد أن كان عفَّر جبين اللِّيكود بالتراب عهد إسحاق شامير، بالتراب، في حزيران/ يونيو من العام ١٩٩٢. وكان لهذه التدابير الجديدة أن طمأنت غالبية المؤيدين لإسرائيل، من موظفين الإدارة الأميركية الكبار، إلى أن الجنرال رابين لن يقوى على الاستخفاف بمسألة أمن الدولة العبرية وديمومتها. ولسوف تتيح التدابير السالفة، في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر العام ١٩٩٣، وبعد مداولات سرية في أوسلو بين ممثلين عن كل من عرفات ورابين، للرئيس كلينتون أن يكون عرّاب التوقيع على إعلان المبادئ بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين، في حديقة الورد التابعة للبيت الأبيض. وكان لهذا الرمز الفريد من نوعه، والذي تناقلته كل شاشات التلفزة عبر العالم، أن يفتح السبيل إلى السلام، رمزياً.

ومع ذلك، لم يكن أحد ليساوره الأوهام حول الأفكار المسبقة التي كانت لا تزال تتملك أطراف النزاع وقادته ـ على ما بيَّنه نفور رابين من مصافحة عرفات، على الرغم من تشجيع كلينتون الفَرِح له ـ وبالمقابل، فقد كان عرفات أحوج الخلق إلى أن يهب شعبه أرضاً فلسطينية واقعة تحت حكم ذاتي، حتى ولو كانت مجزَّأة. ورأيته لاعباً ورقته حتى آخرها، ما دام يواجه تياراً إسلامياً يتعقَّبه، وقد أحيط بهالة من المقاومة، بعد عملية الطرد الشهيرة التي قامت بها حكومة رابين لأربعمئة وخمسة عشر ناشطاً إسلامياً إلى لبنان، في منتصف كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٩٢ـ إثر اختطاف جندي من حرس الحدود وقتله فوق الأراضي الإسرائيلية. وعلى الرغم من الانتقادات التي راحت تشبه الأراضي التي مُنِحت السيادة الفلسطينية المحدودة بقطع من الأقمشة مفتقة وموصّلةٍ حيناً بعد حين، فقد استُقبل

عرفات لدى عودته إلى غزة والضفة الغربية العام ١٩٩٤ استقبال المحرِّرين. وكانت حكومة رابين، من جانبها، لطالما رغبت في التخلص على وجه السرعة من المسألة الشائكة المتمثلة في الحفاظ على الأمن في غزة، والذي جعل يستهلك طاقة الجيش المكوّن من المستوطنين ومعنوياته: والحال أن اتفاقيات أوسلو كانت قد وقّعت على توكيل الأمن في غزة إلى السلطة الفلسطينية، وكان يفترض بالأسلحة الخفيفة التي منحتها قوات الشرطة ومختلف أجهزة الأمن الفلسطينية أن تكون قادرة على لجم حماس والجهاد الإسلامي، بيد أنها لم تكن في أي حالٍ جديدة بتهديد أمن الدولة الإسرائيلية، من حيث المبدأ.

لقد اتفق المراقبون على اعتبار تسمية «مسار أوسلو» تلك الفترة التي أعدَّت للتوقيع على إعلان المبادئ في واشنطن، لتسجل أن هذه الأخيرة لا تعدو كونها مطلقاً لحيوية سلام، وإطاراً صالحاً من دونه توشك هذه المبادئ أن تظل حبراً على ورق. وكانت الاتفاقات في ذاتها جماع مسارين سلبيين: إذ لم يكن كلا عرفات ورابين يملك مبادرةً للسلام جدية، غير أنَّ كليهما لم يكن راغباً في الالتزام إيجابياً بها، لفرط ما كان حذر أحدهما من عدوّ الأمس هائلاً، فكيف ولو صار أحدهما مجبراً على أن يكون شريكَ الآخر؟ ولهذه الغاية، كان المحرِّك الضروري لهذه الحيويَّة يقيم في البيت الأبيض: والحق يقال إن التزام بيل كلينتون الشخصي بهذه المسألة كانَ ثابتاً على امتداد عهده الرئاسي ـ ومن غرائب الصدف أن تتزامن نهاية «مسار السلام» التي وسمتها الانتفاضة الثانية بميسمها، في خريف العام ٢٠٠٠ مع نهاية ولاية الرئيس الثانية، وانتخاب خليفة له لا يعترف بأوسلو على الإطلاق. وصارت عبارة «مسار» تعني أن السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني مدعوٌ إلى الاتساع ليشمل العالم العربي برمته (ليحقق الغاية من مسيرة السلام) التي باشرها كلّ من السادات وبيغين في العام ١٩٧٩، ولكنها لم تفضِ إلى خواتيمها المرجوة)، ومن أجل أن تليها دينامية اقتصادية لتكمِّل المسيرة السياسية، بغية أن تضمن للحكوماتِ الإسرائيلية والفلسطينية والعربية بعامة حصصاً جديرةً بأن توزعها على شعوبها إرضاءً لها.

على أنَّ الثقافة السياسية التي كانت لا تزال تحكم الدول العربية المجاورة بدت خاضعةً لضغوط جديدة. ذلك أن النخب التي تولَّت السلطة في تلك الدول،

منذ ما بعد العهد الاستعماري، أفلحوا في التصدِّي للمطالبين بتغيير الرؤساء بحجة الخطر الصهيوني الداهم على الحدود. ومضت تسوِّغ لنظامها الاستبدادي بادعائها الانتماء إلى سلالة جديدة بالقيادة، وإلى تجمعات عسكرية، وطوائف، وعشائر، أو إلى خليط من هذه العناصر المكوّنة للسلطة. ، وراحت تتكوَّن، بحجّة هذا الاتحاد المقدَّس الإجباري، تكتّلات مانعة كلَّ تجديد، وتتوالى المساعي إلى اكتساب الأموال الريعية من خلال صرف النفوذِ، ويتواصل القمع الشرس تعزيزاً للسلطة غالباً، فآلت هذه الأمور إلى كبح النموّ الاقتصادي ورديفه التقدّم الاجتماعي. وما لبثت هذه الدول التي صادرتها هذه النخب السياسية المتفلتة من كلّ منافسة في داخل حدودها، أن دفعت بالبلاد إلى حافة الانهيار، بسبب انعدام قدرة الإنتاج فيها على المنافسة الدولية، فوجدت نفسها حيال أزمة حادة، تمثّلت مظاهرها الأبرز في الانفجار السكاني ونسبة العاطلين عن العمل الكبيرة الناجمة عنه. ولما كانَ القادة العرب عازمين على إطالة أمد سلطتهم في هذا السياق، وقد أدركوا الحدود التي يمكن أن تبلغها لازمة «العدو الصهيوني» التعزيمية، أيقنوا بوجوب البحث عن مصادر جديدة. وتوجب عليهم، في السياق المتولِّد عن الانتصار الأميركي في عملية عاصفة الصحراء، أن يجدوا لهم حصصاً اقتصادية أكثر منها سياسية. ومضوا يبحثون عنها في النتائج المترتبة عن سلام أوسلو، وهم شبه مسوقين إليه سوقاً وشبه مقتنعين به. ولسوف يؤيدونه شرط أن يجدوا فيه منفعةً لهم.

ولهذا السبب عينه اعتُبر دور الولايات المتحدة الضامن لهذا المسار المتعدِّد الأطراف، حرجاً: ذلك أن واشنطن وحدها قادرة على تحريك الوسائل الكفيلة بجعل هذه الأطراف تندمج في السلام، من أجل أن يصير الشرق الأوسط منطقة اقتصادية مزدهرةً وتنعم بخيرات التفاعل البنّاء مع دول العالم قاطبة. وفي هذا الشأن، كانت نظرة شيمون بيريز تقضي بالعمل على التطابق ما بين المعرفة الإسرائيلية المتقدِّمة وبين الرساميل النفطية الخليجية وبين اليد العاملة العربية الوافرة من أجل أن تنبثق «حضارة» إقليمية جديدة أو ما سمّاه «بالشرق الأوسط الجديد» (New Middle East) وفي يقين بيريز الأخير أنَّ من شأن رسوخ إسرائيل شريكاً لا غنى عنه في هذه الدائرة الاقتصادية الفاضلة أن يثري القادة المصريين والسوريين

وغيرهم، وذلك بفضل نسبة من النموّ مماثلة لتلك التي تنعم بها دول «التنين» الآسيوية. ولسوف يسع هذه الدول العربية، وفق النظرة الأخيرة، أن تشتري موافقة مجتمعاتها على دوامها في السلطة، إذ توزّع عليها قسطاً من هذا النموّ، وفي سياق باتت الأيديولوجيا فيه والقمع عديمَيْ الفعالية. وكان يلزم لوضع هذا السيناريو الغنيّ بالدقائق السياسية، موضع التنفيذ، أن يتجاوز فاعلو السلام «وشركاؤه» رَيبَهم الواحد حيال الآخر، إلى أن ينشئوا، وعلى وجه السرعة، سَيلاً من الاستثمارات الدولية القادرة على تمويل العملية المذكورة، غير أنَّ التمويلات هذه ظلَّت مقتصرةً على تحركات سياسية معيَّنة ـ من مثل التزامات الاتحاد الأوروبي التي أتاحت بناء العديد من البنى التحتية في أراضي الحكم الذاتي (والتي عمل الإسرائيليون على تخريب معظمها خلال عمليات الرد الانتقامية التي قامت بها خلال الانتفاضة الثانية) وإدارات السلطة الفلسطينية نفسها.

على أن القطاع الخاص لبث ممتنعاً عن الالتزام في المشاريع الآنفة، على الرغم من المؤتمرات الدولية العديدة التي نظمها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، مخافة أن تستبق، إيجابياً، عودة الاستثمارات إلى المنطقة الإسرائيلية ـ الفلسطينية. وعلى سبيل النكتة الدالة على الوضع المذكور سابقاً، ولما كان كاتب هذه السطور ينظِّم، في هذا الصدد، طاولات مستديرةً في منتدى دافوس والتي يؤمل منها تشجيع هذا المسار، فقد لاحظ أن قادة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات كانوا يتَّبعون سياسة الكراسي الفارغة، وقد حضر في مواجهتها الممثلون عن شركات المياه الفلسطينية والغاز الإسرائيلية أو الكهرباء الأردنية. ومما لا شكّ فيه أن ربّان الصناعات المذكورة كانوا قد اعتبروا أنَّ الاجتماع في دافوس لا يستأهل هذا الضنى، ولا يستحق أن يهرقوا ساعات ثمينةً لأجله. وبكلام أوضح، فقد أجاب البعض لما سُئِل عن سبب غيابه، مسوِّغاً إياه بمسلك المستثمرين المنتمين أصلاً إلى منطقة الشرق الأوسط ـ وكان يعني بهم الممالك النفطية التي قال عنها بأنها تودع القسم الأكبر من احتياطيِّها الهائل من سيولتها المالية في الأسواق الغربية، مظهرةً بذلك ارتيابها الشديد إزاء «الشرق الأوسط» الذي يعرفونه خيراً من الجميع، وهم وُلِدوا فيه وأقاموا وعملوا. فلم ينبغي للأجانب أن يخاطروا بما لا يجرؤ المحليون على القيام به؟ إنَّ فقداناً للثقة شبيهاً بما اعترى العالَم

الاقتصادي بمناسبة مؤتمر دافوس، تولّى العالم السياسي ولم تمضِ سنوات ثلاث أو أربع توقيع فرقاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي على اتفاقات أوسلو: ذلك أن توقف عجلة الاستثمارات والطابع الوهمي الذي تبدَّت عليه رؤية النموّ الاقتصادي (المفترض تصاعده بعد السلام)، جعلا يعملان على تآكل الثقة بمسار السلام في نفوسِ الفئات المتعاظمة من النخب الحاكمة ـ العربية والإسرائيلية على السواء ـ التي صارت عرضةً لضغوط الرأي العام المتزايدة عليها، بعد أن ملّ انتظار الرفاه على أيديها.

أما في الجانب الفلسطيني، فإن العنف المتقطع الذي جعلت تمارسه الحركات الإسلامية، مستدعيةً إجراءات العقاب الإسرائيلية، عمل على تبديد صدقيّة عرفات، المسؤول عن النظام غي غزة والضفة الغربية والذي بدا عاجزاً عن الحيلولة دون العمليات المشهودة المعادية للإسرائيليين. وفي الجانب الإسرائيلي، كان لاغتيال إسحق رابين في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر العام ١٩٩٥ على يد متطرّف يهودي متشدِّد دينياً، أن أظهر واقع استمرار المعارضات الجذرية لمسار أوسلو ـ التي ترى فيه بمثابة المخاطرة القاتلة بديمومة الدولة العبرية. على أن الانتخاب المبكر لبنيامين نتنياهو إلى سدة رئاسة الوزراء بديلاً عن رابين، والذي حثَّت عليه عمليات الإسلاميين الفلسطينيين الدامية، كانَ نذيراً بأن جمهور الناخبين اليهود لا يضع ثقته الكاملة بمسار أوسلو، في ظل الصدمات التي يكيلها العنف الفلسطيني له، بل إنه بات يرتاب بالضمانات التي أخذها العرّاب الأميركي على عاتقه. وبغض النظر عن عودة حزب العمل إلى السلطة، في تحالفٍ يرعاه أيهود باراك، في نيسان/أبريل من العام ١٩٩٩، فإن القسم الأعظم من الإدارة الإسرائيلية صار عديم الثقة بأوسلو.

ولم تلبث هذه الإدارة أن اهتدت إلى سبيلها، إذ تمثّلت الرؤية الاستراتيجية لدى الأميركيين من المحافظين الجدد، الذين يعدّون في غالبيتهم العظمى يهوداً آتين من اليسار أو من أقصى اليسار: ويقترح هؤلاء مبادرةً تكمل التي جرت في أوسلو، وتقضي بإعادة خلط الأوراقِ في الشرق الأوسط، بدءاً بالإطاحة بالنظام العراقي وإبداله بحكم ديموقراطي مؤيدٍ للأميركيين، ويكون مستعداً للاعتراف بإسرائيل. غير أن هذه الخطوات تفترض عرقلةً لأوسلو. ولعلّ شارون، بنزهته التي

أفضت به إلى انتهاك حرمة المسجد الأقصى، وعرفات بإطلاقه الانتفاضة الثانية، كانا متآمرَيْن على أوسلو، الأول بمحض إرادته، والثاني بمحض رده العفوي على الأول، بصورة غير واعية.

وحتى يدرك المرء الإطار الدولي الذي اندلعت فيه المواجهة فعمَّت الأرضَ قاطبةً، ينبغي أن يمضي به خياله إلى المكاتب المخملية، في ما يتجاوز جادة «بِلتْواي» الدائرية في واشنطن، وحيث تتركَّز وسائل القوة السياسية داخل الجدران، وحتى قبل أن يستعرض صور المغاور الأفغانية وشاشات التلفزة الفضائية، حيث بدا ابن لادن وجهاديوه يهيئون لاعتداءاتهم ويعدّون العدة لبسط مفاعيل اعتداءاتهم على الأعداء. وما كان يسود هذه المكاتب بإلحاح هو الرؤية الأيديولوجية إلى العالم: وتتمثَّل بتيار المحافظين الجدد الذي بدا تأثيره حاسماً في افتتاح عهد جديدٍ في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، إبان حكم جورج دبليو بوش.

الفصل الأول

ثورة المحافظين الجدد

لقد فاجأ زلزال الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، العام ٢٠٠١، الولايات المتحدة، في زمن كانت الطبقة السياسية فيها منقسمةً في الرأي حول الدور الدولي الذي ينبغي لأميركا أن تؤديه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحيال التهديدات الجديدة غير التقليدية التي قد تمثّلها بعض «الدول المارقة». وكان الرئيس جورج دبليو بوش قد أُثر عنه عداؤه لفكرة «بناء الأمة» Nation - building خارج حدود الولايات المتحدة، ما دام يكره صرف الأموال وإرسال العسكريين الأميركيين في مهمّات آيلة إلى إنشاء دولة جديرة بالحياة، في ظل الاضطراب العرقي أو الديني، بخلاف ما كان أراده بيل كلينتون حين اندفع متدخلاً في دول البلقان لوضع حدّ لحروب أهلية أفضى إليها تفكك يوغوسلافيا. وقد دلت زلات الرئيس الجديد العديدةُ، كلَّما تناول موضوعات السياسة الخارجية، على خلاف مستحكم، في نفسه، مع الجغرافيا وتاريخ العالم؛ فالرئيس المذكور قَلَّما سافر خارج بلاده قبل أن يرقى إلى سدّة الحاكمية العليا. ولما حان تعامله مع الشرق الأوسط، راح يعاكس سلفه رافضاً أن يُعنى شخصياً «بمسيرة السلام»، تبعاً للخط الذي رسمه نائب الرئيس ديك تشيني والذي يختزل بهذه الصيغة: «الحضور، دون الإصرار».

وفي ظاهر الأمر، كانت الرئاسة الأميركية قد أنجزت خيارها المتمثّل في إعادة التركيز على رهانات السياسة الداخلية، حتى جعلت الصحافة الأميركية تعلق بعناوينها الكبرى على ذلك الخيار بأنه «الانعزالية الجديدة» لشاغل البيت الأبيض. والواقع أن فريق مستشاريه للشؤون الخارجية الذي ترأسه كوندليزا رايس، وهي

رئيسة مجلس الأمن القومي الذي يعدّ هيئة تنتمي إلى البيت الأبيض، كان منقسماً إلى تيارين كبيرَيْن يتنازعان الآراء في السبيل الذي ينبغي اتباعه، ولم يتسنّ للرئيس أن يحكم في أيّ التيارَيْن أصلح للبلادِ إلاّ غداة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وكان يمثّل التيار الأول كولن باول بصورة رئيسية وإدارة الدولة، العريقة بتقاليدها الدبلوماسية المؤسساتية، إلى جانب جهاز السي.آي.إي، والذي مضى يمتدح النزعة الواقعية الحذرة التي تعمل على تجنّب أي انقلاب في النظام العالمي، على الرغم من انهيار الخصم السوفياتي. وكان هذا الفريق يأمل في استخدام الأدوات التقليدية المتعددة، من مثل منظمة الأمم المتحدة، على أن تلقي الولايات المتحدة بثقلها الحاسم في ميزانها، لا سيّما أنها باتت القوة العظمة بلا منازع. أما الفريق الآخر الذي يشمل في تشعباته الكبرى المسؤولين المدنيين في البنتاغون وعلى رأسهم الأمين المساعد في شؤون الدفاع بول ولفوفيتز، فيمتدح تحويلاً جذرياً في النظام الدولي ترجمةً لأحادية السيطرة الأميركية في العالم وتتويجاً «لنهاية التاريخ» التي يجدر بها وحدها التعبير عنها. وعلى هذا النحو، رأى الفريق المذكور أن يحضَّ على الترويج لنموذج الولايات المتحدة الديموقراطي في العالم أجمع، فيستخدم الوسائل الملائمة لهذه الغاية، ومن دون أن تحرج البلاد مؤسسات دولية عُدَّت باليةً. وعلى هذا، فإن أيديولوجيِّي الفريق المذكور الذين يبدلهم المقاتلون كل حين، اعتمدوا خياراً قائماً على سياسة أحادية الجانب. والحال أنَّ جورج بوش، غداة اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أخذ ينحاز إلى رؤية هؤلاء إلى العالم، تحت وطأة الأحداث، أقلّه ليحفظ ماءَ وجهه حيال مواطنيه، بظنِّه. وقد شهد العالم كيف أن هذا الرئيس، الذي كان لا يزال، إلى حين، منحرف المزاج وظاهر التحدي في السياسة الخارجية، ألزم الولايات المتحدة، وبطرفة عين، في نزعة مفرطة واستثنائية إلى التدخّل العسكري، تختصر في عبارة «الحرب ضد الإرهاب». وما إن تلقى موافقة الأمم المتحدة على تدمير سلطة الطالبان في أفغانستان، حيث احتضنت شبكة القاعدة التابعة لأسامة بن لادن، في خريف العام ٢٠٠١، حتى سوّلت له نفسه تجاوز الاتفاق في مجلس الأمن على اجتياح العراق، ومن ثم العمل على الإطاحة بنظام صدام حسين واحتلالِ هذا البلد بدءاً من ربيع العام ٢٠٠٣.

وفي ما يتجاوز الرهانات الخاصة بالشرق الأوسط، حيث تبدو الغاية من التزام القوة، بعد انهيار مسار أوسلو، أن تُمسك الولايات المتحدة بزمام الأمور لتنجز، بالقوة، مقصدها الثابت المتمثِّل في هدفَيْها العتيدين ـ ضمان أمن إسرائيل الدائم وتوفير الإمدادات النفطية من البلدان الخليجية المصدِّرة ـ فإنَّ الثورة التي أدركتها السياسة الأميركية الخارجية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، باتت مدعوَّة لأن تعيد هيكلة النظام العالمي وفق خطّ أيديولوجي معيَّن، وصفه معظم المعلقين بأنه مشروع «محافظ متجدِّد». ولئن كانت حقيقة التحكيمات التي جرت على يدي بوش أكثر تعقيداً مما يظنّ، ولا يمكن اختزالها في أفكار هذا التيَّار، الذي أُعطي من الحمية شبيه ما تنطوي عليه كلّ الفضائل أو كلُّ الخطايا بحسب الزاوية التي ينظر إليه منها، فإنه لمن الأكيد أن نفوذ المحافظين الجدد خارق للمألوف، على المستوى الأكثر رفعةً في القرار السياسي، قياساً إلى فريق محدود نسبياً مؤلف من بضعة عشراتٍ من المفكرين والأساتذة الجامعيين من أتباع رؤية العالم عقائدية وأيديولوجية.

ولقد أحسن هؤلاء بيع رؤيتهم تلك ببراعة لافتة بعيد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وجعلوا يروِّجون لها ويقدِّمونها، في خضم المشاعر السائدة في حينه، على الاعتباراتِ البراغماتية والواقعية التي لطالما كانت تؤثِّر تقليدياً في مسلكِ الولايات المتحدة في سياستها الخارجية خلال العقودِ الأخيرة ـ باستثناء عهدي رونالد ريغان المتتاليين (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، اللذين كان فيهما بعض المحافظين الجدد يتولَّى مسؤوليات حكومية، وفي أدنى المراتب بسبب صغر سنَّ العديد منهم.

وكانَ من الأهمية بمكانٍ أن يعاود المرء النظر في الخطوط الكبرى التي اتّبعها النقاش السياسي الخارجي، على نحوِ ما جرى منذ انتخاب الرئيس دبليو بوش، وأن تحدَّد المكانة المحورية والإشكالية التي تحتلها مسألة الشرق الأوسط فيه ـ في مظهريها، النفطي والإسرائيلي ـ، حتى يدركَ السياق الأميركي الذي جرت فيه أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في العام ٢٠٠١.

أما «الجهاد» ضد الجيش الأحمر في أفغانستان فظلَّ نقطة الانطلاق المركَّبة، ولكنْ المكبوتة من الوجهة النظر الفرويدية، للوضع الدولي الذي ورثه الرئيس الجديد. وفي الواقع، فإن حرب العصابات المعادية للسوفيات، والتي كانَ أطلقها

المستشار الوطني للأمن القومي زبيغنيو بريزنسكي، في نهاية عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر، في إطار الكارثة التي أفضت إليها عملية فاشلة لإنقاذ الرهائن الأميركيين في إيران، راحت تتواصل خلال عهد ريغان، حتَّى أمكنها أن تضرب موسكو ضربتها القاضية.

وكان يُنظر إلى حرب العصابات على الصورة السالفة، في مراكز القرار بواشنطن، ولا سيما وسط كبار الموظفين الشباب من المحافظين الجدد الذين كانوا نفذوا إليها شخصياً، نظير تدخلهم في عمليات أخرى معادية للشيوعيين، وعلى نطاق أوسع، فأدخلوا الشرق الأوسط في استراتيجية عالميَّة شاملة. يضاف إلى ذلك ما تناهى من أخبار عن فضيحة شهيرة دعيت بـ«إيران كونترا»، تمثلت بعملية تمويل لتمرُّد مؤيد للأميركيين ومعادي للساندينيين في نيكاراغوا، وفق تركيبة معقدة يتمّ بموجبها بيع قطع الغيار لسلاح الجو الإيراني الذي كان يخوض حرباً ضد عراق صدام حسين (الذي كانت تدعمه الولايات المتحدة والدول الأوروبية في حينه، على رغم كونه ديكتاتوراً).

وكان «الجهاد» في أفغانستان قد حظي بالدعم العملاني والمالي من السي.آي.إي، بالإضافة إلى الإعانات المالية من الدول النفطية الخليجية، وقد انضم إلى هؤلاء المجاهدين الأفغان «مقاتلون من الأراضي المقدّسة» أتوا من جهات الأرض قاطبة: الجهاديون العرب، والباكستانيون، والإندونيسيون، وغيرهم. أما على الصعيد العسكري فقد تلقّى المقاتلون أسلحة غاية في الجودة والدقة بحيث أمكنهم أن يسمِّروا الطيران السوفياتي فوق أرض المطارات، فكانت تلك حجةً حاسمة لإجبار غورباتشوف على سحب جنودهِ نهائياً في الخامس عشر من شباط/فبراير العام ١٩٨٩. وكانت الأسلحة التي زوّدت الولايات المتحدة المجاهدين بها، من مثل صواريخ «ستينغر» (أرض ـ جو) التي يقدر مقاتل فرد على حملها متنقلاً بها سيراً ولا تستلزم منه أية مهارة تقنية خاصة، بمثابة ثورة عسكرية وسياسية ـ وسرعانَ ما ارتدَّت على مبتكريها، بمثلما ارتد الجهاد على مطلقي الجنّ الأميركيين والسعوديين الذين جعلوا يؤجِّجون جَمره ليحرقوا بها الجيش الأحمر. وإذا بصاروخ «الستينغر»، الذي اجتمعت فيه سهولة في الاستعمال تماثل ما في رماية القوس أو النقافة، إلى مهاراتٍ في الأسلحة المضادة للطائرة استثنائية،

والذي انصهر فيه العصر الحجريّ بالعصر المعلوماتي، والذي أتاح، بسعره الزهيد في مقابل ضخامة الأضرار التي يسببها، أن يشلّ سلاحاً تقليدياً مهماً من أسلحة الاحتلال (السوفياتي) وأن يهزمه، مجبراً إياه على إخلاء البلد المحتلّ، يغيِّر معطى الحرب المعاصرة. ولسوف تفلح «لسعات الحشرة» السامة هذه في القضاء على الجَسْئيّ (صفيق الجلد) السوفياتي، ولسوف يؤدي هلاكه إلى انهيار التوازن الكوني الذي لطالما كان قائماً على الردع بين الكتلتين، على نحوٍ ما انبثق عن يالطا. ولئن كانت هاتان الكتلتان (السوفياتية، والأميركية ـ الغربية) قد راكمتا ترساناتهما من الأسلحة التقليدية، والنووية بغية عدم استخدامها، فإنهما كانتا مجبرتين على الاندفاع في سباقٍ على التقنية العسكرية العالية، كانت له آثار متباينة في الولايات المتحدة، كما في الاتحاد السوفياتي.

وما لبثت موسكو أن خرجت منهكةً من هذا السياق ـ لكونها عاجزةً عن تجديد نظامها الاشتراكي الذي بات منقطعاً عن قوى المجتمع الحيَّة، وقد أمعن في نخرهِ الجهاز البيروقراطي الكلي القدرة للحزب الشيوعي. وعلى النقيض من ذلك، فقد استمدت واشنطن من هذه المنافسة تنشيطاً مزدوجاً. وقد أتاحت الأبحاث العسكرية، المموَّلة من المكلّف، في تحقيق عددٍ لا يحصى من الاكتشافات التي أُتبعت بتطبيقات على الصعيد المدني ـ وكان الإنترنت أحد هذه الاكتشافات الأكثر شعبية ـ بحيث تحقَّق التفوّق التكنولوجي الأميركي على العالم أجمع. كما جعلت هذه الأبحاث من الممكن أن تُعدَّ الأسلحة «الذكية» التي سوف تُستخدم في ساحة المعركة وتُباعد الهوّة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ مانحةً الأولى، في نهاية القرن العشرين الشعور الخدّاع بالقدرة العصيَّة على الانكسار، والذي يتبدى للمراقبين أن ساحة اختياره الأساسية سوف تكون الحملة على أفغانستان خريف العام ٢٠٠١، وحرب العراق في العام ٢٠٠٣. ويقوم في أساس هذه النتائج الاستثنائية، «مشروع سولاريوم» بحسب التسمية التي أطلقت على مبادرة الرئيس أيزنهاور في العام ١٩٦٣، في حين كانت الحرب الباردة في أوجها، وكان النموذج الشيوعي يجتذب أعداداً متزايدة من أوساط الطبقة العمالية وأوساط المثقفين الغربيين. فما كان من الرئيس الأميركي إلاّ أن حشد كبار المتنوِّرين والمفكرين في زمنه، وأوصى لثلاث فرق عاملة على نحوٍ متوازٍ بالسيناريوهات حول خير

الاستراتيجيات المعتمدة على المدى البعيد، والتي تكفل الانتصار على الكتلة السوفياتية. ففي هذا الإطار أُعد مشروع الأسلحة «الذكية»، التي غُلبَت فيها النوعية على الكمية، وعلى تسلح المقاتل تسلحاً وافياً وعلى إبداعيته أكثر من اعتماده على مجرّد الطاعة، كما غُلبت فيها الدقة في إصابة الأهداف على القصف العشوائي والمكثّف ـ بمثلما ارتئيت، في إطاره، كل نواحي التقدم التي تطلَّبت استثماراً مالياً مهماً في الأبحاث والتنمية، وفي مجال المعلوماتية، والتعليم العالي وارتباطاتِ الأخير بالصناعاتِ المتقدمة، إلخ. .

وكان أحد آباء هذه الاستراتيجية عالم رياضيات ومفكراً سياسياً، وقارئاً لريمون أرون ويدعى: ألبرت وُلستِتّر (١٩١٣ ـ ١٩٩٧)، وُلد في نيويورك، ومُنِـح الإجازة في الرياضيات والمنطق من جامعة سيتي كولدج ـ حيث جرى إعداد النخبة الأميركية من الطبقة المستأهلة التقدير، والتي ينتمي إفرادها إلى عائلات المهاجرين أو المعدومين، وذلك في الثلاثينيات من القرن العشرين ـ وتابع دراسته العليا في جامعة كولومبيا، وشغل وظائف عديدة، إلى أن ساقته أعماله، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى «راند كوربورايشن»، وهو بمثابة مركز للأبحاث يعمل على الدفاع والاستخبار، واقع في كاليفورنيا ـ في منطقة لوس أنجلوس (حيث التقى به الشاب ريتشارد بيرل، فاستوحى منه الكثير، إلى أن بات اليوم أهم ممثلي تيار المحافظين الجدد). وظلّ قائماً في المركز المذكور من العام ١٩٤٩ حتى ١٩٦٢ـ وقد انصرف هنالك بكليته إلى المسائل الاستراتيجية، حتى صار مفكِّر المركز بلا منازع، سواء في اعتماده مستشاراً مقرباً من الحكومات الأميركية المتعاقبة، أو في حلقاتِ التفكير التي كان يعقدها كبارُ المفكرين في الحرب الباردة. ومن ثم، عمد ألبرت ولستِتِّر إلى التعليم في جامعة شيكاغو إلى حين تقاعدهِ، وقد نال منها أرفع درجات الأستاذية في الجامعات، عام ١٩٨٠ـ وقد كان في عداد الطلاب جامعيون آخرون ينتمون إلى عائلة واحدة ذات آفاق فكرية واسعة، من مثل عالم الاقتصاد النقدي ميلتون فريدمان، والفيلسوف السياسي ليو شتراوس. وكان من بين طلابه الذين سوف يصبحون من مريديه ذوي النفوذ والتأثير، بول ولفوفيتز، الذي كان لا يزال يكتب أطروحته حول انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، المنطقة التي سرعان ما باتت في رأس اهتماماته المهنية.

إنَّ عودة المرء إلى دور ألبرت وُلستِتّر تعدّ جوهريّةً، في هذا الشأن، بسبب الدور المتعاظم الذي صار يحتله بعض من مريديه في الدوائر الأولى للسلطة في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، وكذلك بسبب التقدّم الكبير الذي أحرزه فكرُهُ في المجال العسكري، وفي ما يتجاوز بكثير الانتصار الأميركي على الاتحاد السوفياتي، والذي كان أحد أهم المنظّرين له. ولمّا كان الأخير مرتاباً بعقيدة «توازن الرعب» التي أرست قواعد الردع النووي، فقد أُثِر عنه تفضيله المنطق القائل «بالضربة الثانية» ـ التي تتيح للولايات المتحدة، في حال شن الاتحاد السوفياتي عليها هجوماً مفاجئاً، أن تكبِّده خسائر لا يمكن تعويضها: وكانت تلك الضربة (المفترضة) في أساس السباق على التسلح الذي أصاب موسكو بالإفلاس، إلى كونها جنَّبت الولايات المتحدة الحرب النووية. بيد أن فكر ولستِتّر الاستراتيجي لم يقتصر على المجال النووي ـ وإن كان جلّ صيته العظيم منسوباً إلى الثقة بالرؤية التي أتاحت له أن يجد ثغرةً في منطق الردع نفسه، فعجَّلت، على هذا النحو، الهزيمة السوفياتية من دون أن يشهد العالم حرباً نوويّة ذات أبعاد مرعبة.

وبحسبه، فإنَّ الصراعات على «مسرح» محدود تبدو حاسمة في تفوّق الفكر العسكري ـ السياسي والجيوش الأميركية، على حد سواء. والحالة هذه، فإنَّ الحرب في فييتنام كانت محض كارثة. ذلك أن الولايات المتحدة، بحسبه، خسرتها بسبب الأخطاء التي ارتكبها المنظِّرون الاستراتيجيون في حينه، ولا سيَّما مكنمارا وروستُو، اللذان كانا عاجزَيْن عن المواءمة بين أولويات العمل: إما أن يعطى الأميركيون وسائل لإقامة دولة ديموقراطية في فييتنام الجنوبية تكون تجسيداً نموذجياً لمُثل الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا وتتمتع بقوة جذب أيديولوجية، وإما أن يسحق الجيش الفييتنامي الشمالي عسكرياً باستخدام الأميركيين أقصى ما يملكون من قواتٍ وأعتدة. ولما كانت الإدارة الأميركية، في حينه، قد اكتفت بتحقيق القليل من كلا الخيارَيْن، ولمَّا آثرت التنازلات التكتيكيَّة القريبة المدى على رؤية بعيدة الأمداء، آلت جهودها في فشل ذريع، على الصعيدين العسكري والمعنوي. والواقع أنَّ التفوّق، بالنسبة لوُلستِتّر ولا يكتسب معنىً له، إلاّ إذا وُضع في خدمة قِيَم مثبتة بوضوح ـ رؤية للعالم لا تحرج بعض السياسيين الواقعيين، من أمثال هنري كيسينجر.

وبعد انتصارات مقاتلي الجهاد الأفغان، المجهزين بصواريخ ستينغر، على السوفيات أعدائهم، لسوف يحين انتصار الولايات المتحدة وحلفاؤها في عملية «عاصفة الصحراء» في الكويت العام ١٩٩١، انتصاراً بلا طائل ـ وحتى بلا أضرار في صفوفهم ـ مما يمثّل تطبيقاً نموذجياً لنظريات وُلستِتّر حول الأولويّة المعطاة للضربات الجوِّية الوقائية. إذ يكون بمقدور هذه الضربات أن تدمِّر شبكات اتصال العدوّ وتبيد القسم الأعظم من قدرته على خوض المعركة قبل أن تدخل جيوش البرّ في خضم القتال، الذي غالباً ما يكون أكثر كلفة في الأرواح البشرية. وفي الحالين، تتقلص الخسائر في الجنود الأميركيين ـ من المواطنين، الناخبين والمنتمين إلى عائلات الناخبين ـ إلى حَدّها الأدنى: ولما كانت أفغانستان، في الثمانينيات من القرن الماضي موكلة أمرَ قيادها إلى ملتحين شاحبين أطلق عليهم، بالمناسبة، تسمية «المحاربين من أجل الحرية»، والذين يُحسب موتهم في ساحة الوغى بثمن زهيد للغاية، في حساب السوق الانتخابية للولايات المتحدة. إذ لن يخطر ببال إحدى أمّهات هؤلاء المحاربين، في حال قُتِل ابنها، أن تتظاهر أمام البيت الأبيض يوماً لتحتجَّ على رعونة واشنطن حيالَ المجاهدين ـ بخلاف ما كان يحصل إبّان الحرب على فيتنام: فما يطمئن لَهُ الأميركيون أن الجهاديين هؤلاء لا يحوزون وعائلاتهم المواطنية الأميركية ولا ينعمون بلازمها، أي الحق في الانتخاب.

أما حرب تحرير الكويت في العام ١٩٩١، فقد خصص القسم الأكبر من عملياتها القصف الجيش العراقي «المذهل» قصفاً محدداً ودقيقاً، قضى على كلِّ إرادة لديه بالمقاومة، فبدا أشبه بعملاق ذي قدمين من طين. على أنَّ هذه النجاحات الكبرى في تطبيق «عقيدة وُلستِتّر» لا تجد حدوداً قاصرةً لها، إلاّ في حال كانت التكنولوجيا غير كاملة: ولسوف يبلغ هذا التطبيق ذروته، بعد موت منظّره، في خلال الحربين اللتين أعقبتا الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١.

وخلال الحملة العسكرية التي شنّها الأميركيون على الطالبان، في خريف العام ٢٠٠١، عاين المراقبون بعضَ الفرق المتفرقة من «القبعات الخضراء»، المنضوية تحت لواءِ القوات الخاص المنقولة إلى أرض المعركة، وقد جهّز كل فرد منها بمسجِّل على اللايزر وهواتف فضائية، مضت توجِّه القاذفات غير المرئية التي

راحت ترمي صواريخ موجهة تلقائياً ومجهزة بقنابل مخيفة «قاطعة زهرات الربيع» (تدمر كلّ شيء من على مسافة قليلة من الأرض). وكان من شأنِ هذه القنابل أن أبادت الأعداء وكانوا لا يبعدون سوى عشراتِ الأمتار عن الجنودِ الأصدقاء، خلال قيامهم بهجماتٍ بقي أحد المقاتلين من الطالبان حياً، بعد ذلك، ونظر إلى ما أصابَ المهاجمين من إخوانه، ذُهِل، وظنَّ بأنَّ تدخّل الشيطان وحده كفيل بتفسير المذابح الهائلة في صفوفهم، ولم يطلق الأميركيون رصاصة واحدةً بعد، من حيث هم، على أرضِ المعركة.

وفيما بعد، تميّزت مرحلة الغزو الثانية في الحملة العسكرية ضد العراق، في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٣، باستخدام الأسلحة الذكية على نحوٍ غير مسبوق ـ بحيث استهدفت الصواريخ الذكية هذه القصور الرئاسية، والوزارات، والثكنات ـ بدقّة متناهية، تقليلاً «للخسائر الجانبية» لدى المدنيين. وكان لا يزال يذكر المشاهدون، عبر شاشات التلفزة الفضائية، صور مراسلين الحرب وهم ينقلون تفاصيلها مباشرةً، من مدينة بغداد وهي تتعرَّض للقصف، في حين كانوا يرون السيارات وهي تسير متمهلةً، في خلفية المشهد، على الجسور وجادات العاصمة العراقية ـ وكان منظراً مذهلاً ـ كما لو أن لسائقيها اليقين بأن دقّة المسار الذي تتبعه الصواريخ المنهمرة كالمطر على الأبنية الرسمية تقيه من كل خطر.

والحال أنَّ هذه الصدقية القصوى التي حازتها أسلحة التصويب الدقيق، كانت خاتمة الاستراتيجية العسكرية التي تنتمي إلى رؤية ولستتر. وهي تتحكّم بتحوّل استخدام الأسلحة (والصواريخ) الدقيقة إلى أدوات حاسمة في السياسة الخارجية وصار متاحاً بفضلها وألاّ تحمل الجيوش المهاجمة على إبادة العدو بطريقة غير محددة ـ على نحو ما كانت عليه الأمور في الحرب العالمية الثانية، مثلاً، لمَّا أصابت طائرات الحلفاء مدينة «دْرِسد» بأضرار لم يقوَ السكان المدنيون الألمان على تحملها. وتقضي غاية القصف الموجه ههنا، إلى «التعيين» الانتقائي الدقيق للجهاز الحاكم في النظام تمهيداً لضربه، فيتمّ بذلك تجنيب المجتمع المدني أضرار القصف، سيّما وأنَّ المهاجم يودّ أن يستميل العزّل من المواطنين إلى قضيته، كما يتمّ تجنيب البنى التحتية الصناعية والمدينية التي يمكن للمنتصر وحلفائه المحليين

استخدامها ثانية، والتي تيسِّر له بلوغ السلطة.

وفي المحصلة الأخيرة، توفِّق هذه الاستراتيجية ما بين الجانب العسكري والسياسي، على نحوٍ جديد. فهي تتيح تدمير الأنظمة الموصومة أخلاقياً ـ لانتمائها إلى «محور الشرّ» أو لطبيعتها «المارقة» ـ ومعاقبة إحدى الدول، أو حزب، أو تراتبية معيّنة، أو جهاز، كان قد افتضح أمره باعتباره منحلاً خلقياً وفاسداً، وتجهد بالمقابل في تأييد المجتمع المدني «الفاضل» والتمكين له في نظام جديد.

إنَّ مخططاً عملانياً كهذا، حيث ارتئي العسكري أداة فعالة ومضبوطة ضبطاً دقيقاً للسياسي، يندرج في تمثّل للعالم يدّعي فيه المخطط بوضع الخلقيَّة العالمية في موضع مركز القيادة وإحلالها بديلاً عن الواقعية السياسية. ولقد سبق أن نظَّر لهذه الرؤية في العام ١٩٩٢، تلميذ ولستِتّر النجيب، بول ولفوفيتز، الذي لا يزال نجمة يتألَّق في فلك واشنطن من عهد الرئيس جورج بوش الأب؛ وكان لا يزال، في حينه، مديراً «لمجلس التخطيط للدفاع»، وهي الهيئة الاستراتيجية في البنتاغون، والتي يديرها «ديك تشيني»، وقد أوكل إليه كتابة وثيقة الإرشاد Defense planning Guidance paper التي يحدِّد فيها الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب الباردة. وقد وُصف النص، الذي ظهر في جريدة **نيويورك تايمز** مسرباً إليها، بأنه بمثابة مشروع تضمن به الولايات المتحدة تفوُّقها العالمي، بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك من خلالِ التصدي العسكري لأقطاب القوى الإقليمية التي لا تزال تعترض على الهيمنة الأميركية المطلقة، أو من خلال تجريدها من أسلحتها التي تهدد ما عداها من الدول.

وكان ولفوفيتز بذلك يدعو إلى اعتماد سياسة تقوم على إثبات قوة واشنطن وسلطانها حيثما توجد مصالح أميركية حيوية ـ إمدادات النفط وأمن إسرائيل يمثلان في رأس قائمته. وعلى الرغم من أنَّ رؤية العالم تلك لقيت نقداً شديداً من الإدارة الليبرالية، ومن المحافظين «الانعزاليين» على غرار «بات بوكنان»، فقد وضعت موضع التطبيق خلال عهدي بيل كلينتون، ما بين العام ١٩٩٢ و٢٠٠٠. وقد اعتبر تيار المحافظين الجدد هذه السنوات بمجملها، بأنها كانت خليطاً من الجبانة السياسية ـ العسكرية والحقارة الأخلاقية، مما أتاح لألبرت ولستِتر، الذي توفي في العام ١٩٩٧، بأن يستمد منها مادَّة معركته الأخيرة، في ما خص الحرب في

يوغسلافيا السابقة. وبحسبه، فإنَّ على الأخلاق والاستراتيجية أن تسوقا عملاً أميركياً على نطاق واسع ضدّ الصرب وداعماً للبوسنيين. وبعد أن تمادى كلينتون في تردده، فعبَّر بذلك عن عجز القيم التي يحسن بأميركا أن تنشرها في العالم، وبانَ عن قصور استراتيجي سوف يفيد أعداء الولايات المتحدة منه، وفقاً لرؤية المحافظين الجدد، عادَ وتحالف مع المنطق المستوحى من «وثيقة ولفوفيتز» العائدة إلى العام ١٩٩٢، بأن تدخَّل آخر المطاف ضدَّ الصربيين، ووقف إلى جانب البوسنيين، ومن ثم إلى جانب الكوسوفيين.

وكانت هذه الرؤية المتولِّدة في سياق الحرب الباردة، والمقتبسة لدى تنفيذها إنّما الثابتة في خطها المباشر بعد الانهيار السوفياتي، ثمرة الفكر الاستراتيجي الذي أنشأه ألبرت وُلستِتِّر بالأصل، ونمّاه بول ولفوفيتز بتفكيره وعمله، وما لبث أندي مارشل زعيم «مكتب التقييمات» في البنتاغون أن استخدمه. ورأيت مارشل الأخير، وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهو على رأس مؤسسته «رانو كوربورايشن»، يحثّ على اختراع أسلحة جديدة، ويواكب ابتداع أساليب غير مسبوقة لجعل الحرب أشد «ذكاءً»، وقد تراوحت هذه الأخيرة بين البحث التكنولوجي أو البيولوجي الأحدث، والتي تستخدم في الثورة الرقمية والاتصالات عن بُعد، وفي الوكالات ذات الميزانيات الضخمة، إلى كونه يجري عقوداً مع أكثر المختبرات الأميركية اقتداراً واكتشافاً.

على أنَّ استراتيجية كهذه تفترض أن يكون المعيار الخلقي الذي يتم بموجبه تمييز الشرّ الواجب مطاردته عن الخير الواجب إيثاره، قد حظيَ بإجماع الرأي العام الأميركي و«الأمم المتحضرة» على السواء. غير أن هذا الإجماع يطرح مشكلةً في هذا الشأن. ذلك أن التمييز الثنائي بين الشر والخير في العلاقات الدولية، في العام ٢٠٠٠، يحمل في ذاته إرث المفاهيم المنبثقة من يالطا والحرب الباردة، اللتين جعلتا «العالم الحرّ» في مواجهة «الكتلة السوفياتية» خلال النصف الثاني من القرن المنصرم. ولكنَّ انهيار قطب الشرّ، الاتحاد السوفياتي، حَمل المفكرين والجامعيين المقرَّبين من السلطة الأميركية على معاودة النظر في مترتبات انتصار الخير، وتحديد هويته في سياق شديد الاضطراب. وكان أن تُرجِم هذا المجهود الفكري «بإطلاق» مفهومَيْن، يبدوان على مسافة نصف الطريق بين النبوَّة والشعار الإعلاني، الذي

يغدو مادَّة مباشرة للروايات الرائجة المجانسة. وهذا المفهومان هما «نهاية التاريخ» الهيغيلية المصدر وقد وضعه فرانسيس فوكوياما موضع التحقيق، و«صدمة الحضارات» لصاحبه صامويل هانتنغتون الذي مضى ينكأ المشاعر الكامنة في خطوط الصدع الثقافية التي ترتسم خلفها أوجه الشرّ الجديدة.

أما كتاب **نهاية التاريخ** فيستمد فيه الكاتب العبرَ من نجاح الغرب رافعاً إياه، في ما يتجاوز تفوّق واشنطن على موسكو بالمجالين التكنولوجي والعسكري، إلى مصافّ التكريس الخلقيّ النهائي، وقد بدت اليقينيات الخلقية، إبان الحرب الباردة، مترجحةً أحياناً: ولطالما كانت المُثُل إلى جانب الاشتراكية، في حين منيت الرأسمالية بالقدر المتعاظم من النقد الذي مضى يصوِّرها على أنها ثمرة استغلال الإنسان أخاه، ونتاج السعي المحموم إلى الربح، وذلك في عزّ ازدهار الخطاب الماركسي والعديد من الأيديولوجيات الهجينة التي نشأت من صلبها. وكان ينبغي للعالم أن يشهد تصاعد حدة الانشقاق عن الكتلة السوفياتية، والقمع في ربيع براغ من العام ١٩٦٨، وشيوع صورة الغولاغ في أوساط المفكرين في أوساط اليسار الغربي باعتبارها ختام المطاف الشيوعي، وبروز نقابة التضامن في بولونيا وقد أردفها اعتلاء «كارول ووِيتيلا» كرسي البابوية المقدسة في العام ١٩٧٨، حتّى تفقد الاشتراكية تدريجياً كلَّ سلطة خُلُقية لها، وذلك بدءاً من الربع الأخير من القرن العشرين. وكان مردّ هذا الاحتقار الناشئ للشيوعية، المفاعيل المنحرفة التي صدرت تلقائياً عن النظام السوفياتي، باعتباره قاتلاً للحريّات وغير فعّال اقتصادياً. بيد أن الاحتقار المذكور عملت على إذكائه فرق الضغط والشبكات الجامعية الأميركية التي راحت تنشط في وسطها، ومن بينها فرق المحافظين الجدد التي أدت دوراً حاسماً في هذا الشأن، بفضل أعمال فريق «فكِّر، وكُنْ مسؤولاً» (THINK TANKS)، حيناً بتمويلها الانشقاقات في الاتحاد السوفياتي، وحيناً آخر بتعميمها الإعلان عن هذه الأخيرة.

وكان يعود إلى هذه الفرق الفضل، أيضاً، في أنها عملت على قلب وجهة التعاطف لدى فئاتٍ واسعة من الطبقة المثقفة، التي كانت تميل شطر المُثُل الاشتراكية، إلى «العالم الحرّ» ـ حتى بلغ الاقتناع ببعض هؤلاء الأيديولوجيين، من «المحافظين الجدد» حديثاً وكانوا إلى الأمس القريب من اليسار المتطرِّف، حداً

جعلهم يزايدون بتطرّفهم اليمينيّ على القدامى منهم.

وكان هؤلاء قد احتفظوا من ميولهم السياسية القديمة حماسة المناضلين التي تحثهم على الدفاع عن أيديولوجيتهم الخاصة والسعي إلى ثلمِ أيديولوجية الخصم، بعيداً عن التسويات النفعية التي تروق للوسط التقليدي الواقعي. وشرع المحافظون الجدد إياهم، وباسم الدفاع عن الحرية، يلتزمون الدفاع عن كلّ أولئك الذين يناضلون في سبيل الحرية والديموقراطية نفسيهما خلف الستار الحديدي، في مواجهة زملائهم من اليسار الذين راحوا يستنكرون القمع «الفاشي» الذي كان يجري على يدي الجنرال بينوشيه في الشيلي ضد الديموقراطيين، غير أنهم كانوا يغضُّون أنظارهم حياءً عن ممارساتِ النظام القمعي والاعتقالي الشيوعي وعن سيل النقد الموجّه له. وكانت تلك الإرادة بأن يستعيد اليمين الأميركي فضل الشهادة للقيم الأخلاقية، وألا تترك لليسار ذي المشارب الاشتراكية أو الليبرالية حصرية تمثيله القيم المذكورة، هي ما دفعت إلى إنشاء «المؤسسة الوطنية للديموقراطية» في العام ١٩٨٢، في عهد الرئيس ريغان. ولما كانت هذه المؤسسة منفتحةً على كلّ التيّارات الفكرية، فقد آلت على نفسها الحفاظ على نوع من التوازن بين نقد الديكتاتوريين سواء أكانوا يدرجون في اليمين أو اليمين المتطرِّف من حلفاء الولايات المتحدة أو ينتمون إلى الأنظمة الديكتاتورية الاشتراكية، وجعلت ترفع من شأن التصوّر الأميركي للديموقراطية، في نظر الجميع، ما دامت شاءت أن تكون حاملة للواء القِيَم ذات المدى العالمي والتي يجسدها التصور الآنف، فيما يتجاوز مصالح الدولة الأميركية الخاصة أو جماعاتها الصناعية أو المالية الضاغطة. ولما كان هذا دأب «المؤسسة الوطنية للديموقراطية»، فقد أمكنها أن تستثمر الخطاب حول الديموقراطية لصالح اليمين، بعد أن كان حكراً على اليسار، أقلّه في حرم الجامعات الأميركية. وبلغت المؤسسة المذكورة من المكانة السياسية حداً، جعل الرئيس الحالي جورج دبليو بوش يستغل مناسبة الاحتفال سنواتها العشرين ليعلن في خطابه، من على منبرها، دعوته إلى «دمقرطة» الشرق الأوسط، والتي اندفع الأميركيون باسمها إلى اجتياح العراق العام ٢٠٠٣.

وكانت ثورة المحافظين الجدد التي باتت تطغى بتأثيرها في دوائر القرار في السياسة الخارجية الأميركية، غداة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، تمتدّ بجذورها

إلى الستينيات (١٩٦٠). إذ أدركت آوناتٍ من الأفراح والأتراح، واتَّبعت مسلكاً وعراً، طبعته مراحل من عدم الفهم ـ بحسب مريديها الأوائل ـ ومن الاضطهادات (النسبية)، ولا سيَّما في الأوساط الجامعية. كما أدركت لحظات من القوة ونعمت بامتياز السلطة أحياناً أخرى ـ إلى أن تربَّعت، أخيراً، على عرش الدولة الأميركية، حيث أمكنها أن تغلِّب وجهات نظرها، ومنها اجتياح العراق في ربيع العام ٢٠٠٣ واحتلاله، اللذان يشكّلان التعبير الأقصى عن سلطانها السياسي المذكور. ولكن تأريخ هذا التيار، الذي حيكت حوله الأخبار وتداولته الشائعات، فبانت على ألسنة الرواة إما زهريةً وإما سوداءَ وفقاً لهوى هؤلاء، أسيء تعيينه بدقَّة، وصار موضع قراءات متباعدة في محصِّلاتها، حتى في صفوف المعنيين الأوائل من المحافظين الجدد أنفسهم. والواقع أنَّ اللحظة التأسيسية تكتسب قيمة الانقطاع عن الأصول، في حال نُظِر إليها استعادياً، بل تتَّخذ لها وجهاً أسطورياً يجهد المحلِّلون ـ الأتباع في استنطاق دلالتها الأساسية كلَّ حقبة من الزمن، وطبقاً لمصادفات التاريخ ـ على نحو ما بات مقبولاً ومعمولاً به في كل ديانة، أو بدعة أو حزبٍ قام على أساس عقيدة مثبتة.

في مطلع الستينيّات، كان ثمة فريق من المفكّرين المستائين والذين ينتمون بمعظمهم إلى دوائر «ليبرالية» بالمعنى الأميركي للكلمة ـ وهؤلاء لا يمتون على الإطلاق بصلة إلى التيار الاشتراكي ـ الديموقراطي في أوروبا ـ وقد نأوا بأنفسهم عن اليقينيات التي راح يتقاسمها الوسط السابق، سواءٌ على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية. ولما راح زملاؤهم من المحاربين القدامى، ممن بقوا أوفياء لمثلهم الأصلية، يتهمونهم بالخيانة، وتتناولهم مجلة اليسار «المعارض» **Dissent** بالتهكم، فتصفهم بكلام محتقر بعض الشيء بأنَّهم «محافظون جدد»، ردّوا على التهكم الآنف بأنْ جعلوا الصفة المذكورة شعاراً لهم، وبحسب الصيغة المزخرفة لكاتب المقالات «إيرفينغ كريستول»، وهو أحد آباء الحركية التي انطبعت جماعة المحافظين الجدد الأوائل وأحد أبرز وجوهها المدافعين عنها، فإن «هؤلاء ليبراليون، وقد صدمهم الواقع».

أما في السياسة الداخلية، فقد أبدوا اعتراضاتٍ جدية على مشروع «المجتمع الكبير» **Great Society** الذي ارتبط بالرئيس الديموقراطي «ليندُن جونسون»،

والذي تمثّلت مفاعيله الأكثر حسّية في تدخُّل الدولة الفدرالية المتسلِّط لإجبار الأعراقِ على الاندماج في المجتمع الأميركي في إزاء التحفظات عليها، ولا سيّما في جنوب البلاد، حيث كان الأطفال الزنوج يُنقلون في الباصات، بإشراف الحرس الوطني وحمايته، إلى المدارس الرسمية ذات النوعية، والتي يرتادها الطلاب البِيض (الذين سرعانَ ما غادروها إلى مدارس خاصة باهظة الكلفة ولكنها للبيض حصرياً). وفي مقابل ذلك، عمدت «الهندسة الاجتماعية»، وهي الهيئة التي وضعها الديموقراطيون إبان توليهم السلطة، إلى نقل بعض الثروات من طبقات الأجراء الخاضعة للضرائب من البيضِ إلى الأقليات العرقية من الملوَّنين، مما أدَّى إلى انقسام الحزب (الديموقراطي) في قاعدته الشعبية، التي جهدت الحركة النقابية طويلاً في تنظيمها.

وفي الآن نفسه، انطبعت رئاسة جونسون ونيكسون الجمهوري كلتاهما بالتقهقر الأميركي في فييتنام، وقد أتبع بانسحاب الفتيان وبسقوط سايغون النهائي في أيدي الشيوعيين الذين اندفعوا بدورهم إلى احتلال اللاوس وكمبوديا ـ وكانت تلك الهزائم المتوالية في مواجهة الكتلة السوفياتية ما صدم الرأي العام الأميركي، حيث الحركات المعادية للحرب كانت ممثلة خير تمثيل في المنابر الجامعية التي خشي الطلاّب فيها بأن يستدعوا إلى الخدمة في فييتنام ـ في زمن بلغ فيه التجنيد أوجه. وكان هنري كيسينجر أحد المفاوضين الأميركيين الرئيسيين في هذه الحقبة غير المجيدة، إبان عهد نيكسون. ولسوف يكتسب الأخير، من كونه رئيساً لمجلس الأمن القومي، ثم نائباً لكلا الرئيسين نيكسون وفورد، مقاربة حذرة وواقعية من إرث التوسط الذي مُكِّن في نفسه، للخصم السوفياتي، قائمة على استراتيجية تتحوَّل على مهلٍ، في نوع من التوازن الدقيق بين الكتلتين، والذي تميّز بمفهوم «خفض التوتر» أو «الانفراج». وفي تلك الأثناء، راحت تروج فكرة الانفتاح الاقتصادي على الاتحاد السوفياتي وتغلب ما عداها من الأفكار ـ وصوُّر الأخير وقد أفسدته الخيرات المادية ووفرة السلع التي كان اقتصاد لسوق أمده بها ـ على المواجهة الأيديولوجية والاعتبارات الخلقية. وصار فضل هذا الانفتاح عميماً، إذ شهدت زراعة الحبوب أيام ازدهار عارمةً وكذلك بعض المصدِّرين الأميركيين، إلى أن تملكت الهمومُ هؤلاء، فأرعبهم أن يضرّ حادث سياسي بمصالحهم، في حين

مضى زعماء الكتلتين الكبار يكدِّسون أسلحة الدمار النووية والصواريخ العابرة للقارات والباليستية منها.

وفي هذه المقاربة ذات المدى البعيد للتنافس ما بين موسكو وواشنطن، فإن حالات الانشقاق التي تنامت خلف الستار الحديدي، ما لبثت أن تداعت في نظر المفكرين الاستراتيجيين في واشنطن، إبان عهد نيكسون، والذين بدوا حذرين حيال الأفراد غير الخاضعين للرقابة، من الكتّاب والشعراء الذين جعلوا يعبّرون في أعمالهم عن شعورهم «بالرعب» و«الحماقة» حيال «الاشتراكية الواقعية» ومستقبلها المضيء ـ بحسب العبارة المتهكمة التي أطلقها الروائي ألكساندر زينوفييف ـ عبر النصوص السرية التي كانت تصدرها مجلة الـ «ساميزدات». (. . . . .) وكان ألكسندر سولجنستين أشهر هؤلاء المنشقين، الذين ما برحوا يتهكَّمون بالزمن المديد الذي استغرقه مهندسو الانفراج السياسي، وما زالوا يتبرمون من المراوغة اللامتناهية التي انصرف إليها صنّاع الواقعية السياسية (Realpolitik) في الإدارة الأميركية ـ الغربية.

ولما كان الكاتب المذكور، مؤلِّف **أرخبيل الغولاغ**، مجبراً على اللجوء إلى الولايات المتحدة، فقد أبى البيت الأبيض استقباله إنفاذاً لأمر بالمنع عاجلٍ أصدره هنري كيسنجر في حق المؤلف، لأن منظِّر السياسة الخارجية الأميركية في حينه، كان يكره كل حركة في غير زمنها، مخافة أن تخلَّ بخطوط التوازن في الانفراج مع الكراملين. وعليه، فإن تيار المحافظين الجدد عمل جاهداً على معارضة هذا النظ من المواقف التي ألفت الإدارة الأميركية، اتخاذها في حقبة معيّنة، وجعل التيار الآنف يبدي معارضة متشدِّدة أيضاً حيال الطريقة التي اتبعت في العلاقة مع الكتلة السوفياتية، ما دام كان مرتاباً بالسياساتِ العامة في عهد جونسون.

وكانت صلة وصل هذا الفريق مع دوائر الحكم في واشنطن دي سي، السيناتور الديموقراطي للدولة في واشنطن ـ هنري «سكوب» جاكسون، وكان شديد الارتباط بالإدارة المركزية النقابية (AFL - CIO)، التي كانت ممثلة بدورها تمثيلاً جيداً في مصانع بوينغ بسياتل، وهي العاصمة الاقتصادية للدولة، وكانَ قادة الإدارة المركزية النقابية هؤلاء مدافعين عن مصالح الأجراء المساهمين ومن أشدّ المعادين للشيوعية، في آنٍ معاً، وكان جاكسون الأخير يعنيه في المقام الأول، كما يعني

ريتشارد بيرل نائبه البرلماني في حينه، أن تعتمد الإدارة الأميركية موقفاً غير خاضع للمساومات في وجه الأنظمة القاتلة للحريات، والتي تمثِّلها موسكو وحليفاتها: إذ لا ينبغي «للانفراج» برأيهما أن يسود مهما كان الثمن، ولا يمكن أن يتمَّ أكيداً على دعم المنشقين عن الكتلة الشرقية، وهو عادل بالمعايير الخلقية، لأن هؤلاء يمثلون حيثما هم القيم المماثلة للديموقراطية الأميركية التي تدافع عنها النقابات العمالية والإدارة المركزية النقابية.

وكان لهذا الوضع الخاص بالحقل السياسي، ما يوازيه في العالم الجامعي. إذ أدَّى اثنان من المثقفين، ليوشتراوس وإيرفينغ كريستول، دوراً تأسيسياً، إلى جانب آخرين ـ وفي ما خص إيرفينغ كريستول ذا الأوجه والاهتمامات المتعددة، والذي طبع بطابعه عبارة «المحافظين الجدد»، فقد واصل مهنته، متنقلاً ما بين جامعة نيويورك، وبين عالم الأبحاث العلمية الجانبية التي ارتأتها مجموعة «فكِّر وكن مسؤولاً»، وهي «خزَّان الأفكار» وبعض المؤسسات الساعية إلى تحقيق مصلحة خاصة: أن توضع موضع التنفيذ سياسة محددة مخصوصة، أو دفاع عن فئة اجتماعية ـ مهنية، سواء أكانت فرعاً من الصناعة، أو حزباً، أو فكرة، إلخ. . . ولئن كانت لهذه الهيئات، في منطلقها الأول، «مكانة» فكرية معيَّنة شأن الجامعة، وبدت مكرّسة جهودها للمعرفة في ذاتها وفي البحث عن الحقيقة، فإنها غالباً ما كانت تخص بتمويل أفضل من الهيئات العلمية السابقة ـ وجعلت توظّف أساتذة للجامعات، إضافة إلى مِلاكها الخاص، فتدفع لهم كامل أتعابهم فيها، وتكفل بذلك توظيف مفاعيل الهالة العلمية التي أُثرت عن هؤلاء. أما اليوم، وقد بلغ تأثير الهيئة حداً كبيراً للغاية، صار معه النقاش الذي يتداوله الجمهور الأميركي صنيعة الأكثر شهرة ومنحاً ماليةً، ممن ينتمون إلى «فكِّر، وكُن مسؤولاً»؛ فرأيت هؤلاء يطلقون أفكاراً، ويغذون وسائل الإعلام الجماهيرية ـ على حساب المجلاّت المستقلة أو أقسام العلوم الاجتماعية في الجامعات. وفي هذا الشأن، كانت مسألة الشرق الأوسط بشكل خاص موضوعةً تحت مجهر المفكِّرين من هيئة «فكِّر، وكُن مسؤولاً»، وعرضةً لوجهات النظر المعيارية التي موَّلت بثَّها، على حساب تراكم المعارف وإعداد معرفة جامعية موضوعية؛ وبهذا تجسِّد الهيئة السالفة الالتزام على العلم المحض، والعلم المعياري على التحليلين. وفيما مضى كان النقاش الفكري

الأميركي حول الشرق الأوسط قد بلغ ذروته في «جمعية الدراسات حول الشرق الأوسط» التي راحت تعقد مؤتمراً سنوياً على شكل مشاغل تتناول بالدراسة كلّ أشكال المواضيع السياسية، والأنثروبولوجية، والألسنية، والتاريخية، وغيرها. وكان هذا المؤتمر يعكس الثراء المذهل التي بلغها العالم الجامعي، في ما يتجاوز الأطلسي، ويعبِّر عن الإبداعية التي صارت إليها الدراسات، حتَّى لتصاب النزعة الاستشراقية التي لطالما انمازت بها «أوروبا العتيقة» بالذهول يأساً، فما وجدت باحثاً أوروبياً شاباً إلاّ ويحلم بالسفر إلى «جمعية الدراسات حول الشرق الأوسط» MESA، حيث يلتقي كلّ هؤلاء بمن يُحسب له وزن في هذا الشأن، سواء أكانوا أميركيين أو عرباً، أو أوروبيين أو إيرانيين أو إسرائيليين. اليومَ، وقد انحرفت الجمعية بصورة بعامة إلى نوع من النزعة المابعد ـ حداثوية التي تبدّت للقيمين عليها «صحيحة سياسياً»، وباتت محض انعكاسٍ لالتزامٍ معادٍ للامبريالية وللصهيونيَّة، فقد جعلت نفسها معزولةً عمن لا يرتاحون إلى تدابيرها وقراراتها.

وفي مقابل ذلك الانحراف، جعلت شبكات النفوذ الصديقة للإسرائيليين تفيد من الردود السلبية على الجمعية السابقة، ومضت تقيم دورات عامةً في ما يدعى «بمؤسسة واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى»، وهي بمثابة مركز للدراسات منبثق عن جماعة الضغط التي ينتمي المنتدون إليها، حتى صارت المؤسسة المذكورة المنبر الأبرز للنقاش الأميركي في شؤون الشرق الأوسط. ولئن كان منظمو المؤتمر يدعون خصومهم إلى هذه اللقاءات التي تعقد بظروف مريحة للغاية، فإنَّ مصالحهم الخاصة غالباً ما تكون حاسمة في اختياراتهم وأجندتهم، على السواء.

لقد كان المحافظون الجدد، أكثر من غيرهم، صنّاع هذا «الالتزام» بالمعرفة في خدمة قضية، مستكملين بذلك التزام مثقفي اليسار بالاشتراكية، بل بديكتاتورية البروليتاريا، إلاّ أنهم عملوا على قلب وجهته شطر اليمين. ولعل إيرفينغ كريستول يجسد زبدة هذه النزعة: فلما كان الأخير ينتمي إلى وسط المهاجرين اليهود الفقراء في بروكلين، قدر له أن يرتاد مدرسة «سيتي كولدج» في مدينة نيويورك (شأن ألبرت وُلستِتّر)، فتخرج منها مجازاً في العام ١٩٤٠. وخلال السنوات التي أعقبت تخرُّجه، انضمّ إلى تنظيم الشبيبة في القطاع الأميركي من الأممية الرابعة، ذات الولاء التروتسكي الصارم. وكان المناضلون في «رابطة الشباب الاشتراكي» يلتقون

كلَّ يوم، وفي الزاوية نفسها من الكافتيريا، حيث يتقاسمون بعضَ السندويشات المتهافتة من البيض المسلوق أو من زبدة الفستق، رافضين العالم من حولهم، وناظرين شزراً إلى الطلاّب الشيوعيين «الستالينيين» الجالسين إلى طاولة مجاورة. على أن إيرفينغ كريستول قد احتفظ من إعداده التروتسكي الأول، وهو يستعيد سنواتها من دون أي حنين إليها، بالكثير من السماتِ الدامغة، على امتداد وجوده والتزامه، وبعد انتقالهِ إلى ضفة اليمين وعمله النضالي في صفوفه، وعلى سبيل المثال، تراه قد احتفظ من معاداته الستالينية، بريبة متمكّنة في صميم نفسه من الاتحاد السوفياتي، برزت بقوة خلال سنوات «الانفراج» الذي رأى فيه فخاً ستالينياً نصبه ستالين لأميركا البسيطة. واستفاد من انتمائه إلى الأقلية السياسية الطلابية ومن رديفها البينبَيْنيَّة، ميل إلى إنشاء مجلات عدوة للتقاليد، معاكسة للتيار، ومحرِّكة الأفكار، على غرار مجلة **الصالح العام** التي أُنشئت في العام ١٩٦٥، والتي تقرَّبت فيما بعد من مجلة **التعليق** لمنشئها نورمان بودوريتز في الوسط الفكري اليهودي بمدينة نيويورك ـ والرغبة في التغلغل إلى جماعاتٍ أوسع لتلقيحها بالأفكار ـ. ولسوف يبلغ ذورة ميله هذا لدى نجاحه في وضع يده على «المؤسسة الأميركية للمشاريع» American Enterprise Institute، الَّتي أنشئت العام ١٩٤٣، فصارت بين يديه بمثابة حاملة لطائرات أسطول مؤلف من المؤسسات، والجمعيات، والأجهزة الإعلامية التي باتت مسلَّحة برؤية للعالم Weltanschauung محافظة جديدة. وتجده يحتفظ، من التزامه «الجذري»، ضد الإدارة، في ما مضى، والمعبّر عنه بصراع الطبقات، بإرادته الدائمة في أن يقاتل اليقينيات المطمئنة لطبقة سياسية أميركية مستعدة دوماً للتضحية برؤية ذات مدى بعيد في سبيل الكلام المهين الذي يتمثّل بالمدى القريب، كما تلقاه مهموماً بإيثار النضالية على التأمّل الفلسفي، ومتعطشاً إلى تغيير العالم بدلاً من تأويله.

وفي هذا التقاطع ما بين تلك المصادرة شبه ـ الماركسية وختامها المحافظ الجديد، انبرى ليو شتراوس ليؤدي دوراً رئيسياً في تيار المحافظين الجدد. فلقد كان شتراوس (١٨٩٩ ـ ١٩٧٣)، بخلاف إيرفينغ كريستول، مهاجراً أوروبياً منتمياً إلى الجيل الأسبق، وقد اتبع مساراً جامعياً على نحو أشد بروزاً، مما أضفى عليه هالةً وسلطاناً لم يجتمعا في شخص أحد من فريق «فكّر، وكُن مسؤولاً». كان

شتراوس فيلسوفاً شاباً يهودياً ألمانياً، وقد صاغ كتاباته الأولى في عهد جمهورية ويمار، وشهد انهيار الأخيرة بفعل الضربات العنيفة التي كالتها الشيوعية والنازية لها، على التوالي ـ ما حمله على الهجرة إلى أميركا في العام ١٩٣٧. وكان أهم ما خلص إليه من تجربته هذه أن الديموقراطية لا يمكن أن تأنس إلى الضعف، وينبغي لها استخدام القوة في مواجهة الشر حفاظاً على بقائها. ولما كان شتراوس أستاذاً في جامعة شيكاغو بدءاً من العام ١٩٤٩ (وهي السنة التي انخرط فيها ألبرت وُلستِتّر في راند كوربورايشن) حين كان لا يزال يكتب أطروحته بالإنكليزية، مضى يتساءل عن الأسباب التي دعت إلى بروز أيديولوجيتين توتاليتاريتين أو «استبداديتين» ـ على حدّ ما يؤثر شتراوس استخدامه باللغة اليونانية ـ وإلى قبولهما من الشعب وعجز المفكرين عن الرد عليهما. وينتمي من مساءلته تلك إلى رفض المجتمع المعاصر قيم الحق الطبيعي التي تولّدت من صميم حداثة عصر الأنوار؛ وتفصيل ذلك أن عصر الأنوار الأخير، لما سمح بانبثاق فكر في العلوم الاجتماعية منطبع بالنسبية، والتاريخانية، وبما كان يدعوه ماكس ويبر «الحيادية الخلاقية»، فقد أتاحت للبعض أن يرتاب في البحث عن الخير، الذي ينبغي أن يكون أساساً للديموقراطية، الخير الذي يعبّر عنه في حياة المدينة بكونه Virtu فضيلة، على ما وصفها ماكيافيل ـ أي «الفضيلة المدنية».

وفي حال جرى تطبيق هذه الفلسفة السياسية على وضع العالم في الستينيات ومطلع السبعينيات، الزمن الذي شهد موت شتراوس، فإن ذلك يترجم بحذر عميم حيال كل محاولة «للتلاقي» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي باسم الواقعية السياسية، وهذا مما يوهم الناس بوجود تكافؤ أخلاقيّ ينبغي مراعاته ما بين الخير والشر، وبين الديموقراطية والتوتاليتارية. وتوالت سنوات شتراوس الأخيرة في زمن كانت فيه المنابر الجامعية الأميركية تتظاهر بحماوة لافتة ضد الحرب في فييتنام، وتعاود النظر بالقِيم نفسها (أو بحجتها) التي مضت أميركا إلى الحرب لأجلها ـ وكانت في حينه استخدام القوة لأجل الدفاع عن الديموقراطية ضد التوسع الشيوعي في جنوب ـ شرق آسيا.

والحال أن من ينظر إلى أعمال شتراوس يجدها منطبعةً بطابع التشاؤم العميق من قدرات الجماهير ـ التي تمكن غوغائيا العصر، هتلر ولينين، من إغوائها بيسر ـ

على تبيُّن سبيل الخير. ويجد شتراوس، باعتباره قارئاً أفلاطون وشارحاً له، في الخطابة الشعبية النازية أو الشيوعية صورة السفسطائيين الذين مضى سقراط يحاربهم بأسلحة الفلسفة ـ علماً بأن الجماهير التي ساقها السفسطائيون أنفسهم، هي من حاكمت سقراط وأعدمته. ويستنتج أفلاطون من ذلك أنْ خيرَ الأنظمة السياسية، في صالح شعب متبدّل الهوى بطبعه، يصدر عن فيلسوف ـ ملك، كان تأدّب على الفضيلة المدنية، وصار عارفاً الحقيقة والخير. ثم راح شتراوس، استناداً إلى معرفته بمكيافيل وتفسير أعماله، يستكمل تعليله المنطقي السالف حتى يخلص إلى تسويغ كذب الأمير على جماهيره الفظّة أو إخفائه عنها بعضَ الأمور، كلَّما اقتضته الحاجة ذلك، ما دام ساعياً إلى الخير رعيته التي لا يسعها إدراكه.

إنَّ أوَّلية شتراوس، قياساً إلى مكانته السياسية والفكرية. تجاوزت بكثير دائرة المحافظين ـ الجدد؛ على أن تكريس فكره في حركة شعبية عامة جاءَ لدى نشر «آلان بلوم» كتاباً، كرَّم فيه ذكرى شتراوس، في العام ١٩٨٧، وقد دعاه **النفس العزلاء**، وهو «بحث في انهيار الثقافة العامة»، وطبعت من الكتاب مئات الآلاف من النسخ وترجم إلى العديد من لغات العالم ـ في حين كانت أعداد النسخات التي طبعت بها نصوص شتراوس إبان حياته قليلةً، بل محصورة جداً. أما كاتب هذه الدراما النقدية العريقة، ومترجم **جمهورية أفلاطون**، فكان أستاذاً ذائع الصيت في شيكاغو ومثابراً على ارتياد «مقهى فلور» خلالَ عطلته الأوروبية، وجعل يدعو بنبرة شتراوسية إلى تربية نخبوية، تستمد رونقها من المناهل اليونانية واللاتينية الكلاسيكية، أصل الفكر الغربي. وكانت النزعات المتعددة الثقافات، في تلك الحقبة، قد حصدت المنابر الجامعية برمتها، من مثل النزعة النسوية، والمثلية والسحاقية والعالمثالثية، والتي راحت تلاحق الكتّاب البيض الذكور المتوفين، فحذفت أعمالهم من الفهارس بلا شفقة، ثم وُضعت مكانها نصوص عُدَّت «سليمة سياسياً». حتى باتت السبعينيات والثمانينيات في الجامعة، على حدّ ما وضعها أتباع شتراوس، أشبه بمطاردة شرسة لهم؛ فإذا الندبة الشتراوسية تدنيس لهم كان يحول دون التحاق الكثيرين منهم بلجان الأساتذة التي سيطر عليها اليسار. غير أن هذا الاضطهاد أتاح انبثاق التضامن بين أفراد الفريق على أقوى ما يكون، بعكس ما أراده المضطهدون: ومنذئذٍ، شرع الوسط المشتّت للطلاب وتابعوهم في التكوّن

أشبه بعشيرة (بحيث اعتبرت الزيجات من داخل الفريق ركناً إضافياً فيه) وراح أعضاؤها يحيطون بحلقات «فكِّر وكُن مسؤولاً»، والمؤسسات، ويتولون المجلات المناضلة، ويتسلَّلون إلى دوائر النفوذ الريغانية، بديلةً عن عدم قدرتهم على بلوغ المنابر الجامعية.

ولم تمضِ سنوات حتى كشف بلوم (الذي توفي من السيدا عام ١٩٩٢) عن الملاحقات التي تعرَّض لها الأفراد المنتمون إلى تيار المحافظين الجدد في الجامعات، وكانت بحسبه جديرة بمحاكم التفتيش، ولكنها بوجه معاصر وجذّاب، وراح يعلل العودة إلى جذور الثقافة الغربية الخاصة باعتبارها واقيةً من السمّ المعاصر، فساهم بنظر الكثيرين في حسنِ التمهيد لنشر أيديولوجيا المحافظين الجدد في جمهور واسع من القُرّاء، منبهاً إياه إلى الرهانات التي لم يكن مدركاً لها، ومؤثراً في الطبقة الوسطى التي توزّع أفرادها في أوساط مهنية بالغة التنوّع. ومع ذلك رأيت منظِّري المحافظين الجدد منقسمين حول انتمائهم إلى السلالة الشتراوسية؛ ولئن أعلن إيرفينغ كريستول وبول ولفوفيتز انتماءَهما الصريح إليها، فإن ريتشارد بيرل أو دافيد فروم، كاتب المقالة في مجلة **ويكلي ستاندرد** ـ وكانا مشاركَيْن، في العام ٢٠٠٣ في إصدار بيان بعنوان «نهاية الشر: كيف نربح الحرب ضد الإرهاب»، جعلا ينكران نبوّتهما الفكرية لمؤلف «أفكار حول مكيافيل». ولدى سؤال المؤلِّف، كاتب هذه السطور، ريتشارد بيرل عما يدين به لشتراوس، أجابه قائلاً: «صفر! لا شيء!»، دالاً بذلك على أنه لا يمارس إطلاقاً أي نوع من المواربة المكيافيلية في شأن نظرته إلى العالم، وإنما لا يزال يعرض رؤيته تلك على امتداد الأعمدة في الجرائد وخلال البرامج المتلفزة.

على أن الجمع ما بين رؤية وُلستِتّر الاستراتيجية، وتكتيك إيرفينغ كريستول الذي يعدّ في صميم فلسفة شتراوس السياسية، يشكّل في ذاته القاعدة لمذهب المحافظين الجدد، والتي تترجم، في السياسة الدولية، بالمقام الأول، في الصراع بلا كلل مع الكتلة السوفياتية حتى الانتهاء منها. والواقع أنَّ ولستِتّر وتلاميذه، من مثل الشابين ريتشارد بيرل، الأمين العام المساعد للبنتاغون في عهد ريغان، إضافة إلى بول ولفوفيتز، وكان لا يزال في حينه رئيساً لمركز التحليل والوقاية في إدارة الدولة، مضوا يتلقون ثمار استراتيجية عدائية معتمدة ضد موسكو «الآن وهنا»، أو

ما يسمى «بالخط المتشدّد» ـ في استعادة لعنوان كتاب بيرل الذي اتخذ له لقباً لدى مروره إلى وزارة الدفاع هو «أمير الظلمات» ـ وذلك في مواجهة الاحتياطات التي كانت تميل المدرسة الكسينجرية إلى اتخاذها، والتي كانت تعوِّل على اهتراء الاتحاد السوفياتي من داخل، وقد أصابه المجتمع الاستهلاكي الغربي الذي لا يقوى على بلوغه بالاضطراب، وتآكلته الكلفة الباهظة للسباق على التسلّح النووي. ولما توالت الأحداث الكبرى في مطلع التسعينيات، بدءاً من انسحاب الجيش الأحمر من أفغانستان في شباط/فبراير من العام ١٩٨٩، ومروراً بسقوط جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر في العام نفسه، وانتهاءً بحلول بوريس يلتسين على رأس السلطة في الكرملين وقد عمل على دفن الاشتراكية بعد الانقلاب الفاشل الذي قاده الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في ١٩ تموز/يوليو من العام ١٩٩١ وما تلاه من استقالة غورباتشوف في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر من العام الجاري نفسه، أيقن المحافظون الجدد بأن مجدَهم تحقَّق على خير ما يرجون: وجعلوا يرتشفون كأس انتصارهم على عدوٍ، هو «امبراطورية الشرّ» السوفياتية، وعلى خصم هو إدارة الوزارات في واشنطن ووكالة الاستخبارات المركزية، وكانت الأولى (إدارة الوزارات) لطالما أبدت انزعاجها من حماستهم وشكَّها في فعالية أنشطتهم. وأسكرت نشوء النصر رؤوس «أطفال المعجزة» Wunder Kinder هؤلاء الذين عملوا في إدارة ريغان، رغم أن خلف الرئيس المذكور كان قد همشهم بعضَ الشيء.

كان الرئيس جورج بوش الأب من نبلاء ماساشوسِّتس غضوياً، وكان مديراً قديماً لوكالة الاستخبارات المركزية، وجمع ثروته الشخصية من اشتغاله بالنفط، وتلك صناعة يقل لدى العاملين فيها الميلُ إلى الحماسة الأيديولوجية والتي تغتذي واقعيتها السياسية والمالية من عودة إلى الاستثمار لآجالٍ طويلة. فما إن دفع بوش الأب بالفِرق الأميركية، في عملية «درع الصحراء»، في السابع من آب/أغسطس عام ١٩٩٠، حيث هَبّ لنجدة حليفته المملكة العربية السعودية النفطية ـ والتي لا يمكن أن تعدُّ بمثابة بطلة للقيم الديموقراطية على الطراز الأميركي ـ حتى تولاّه الهمّ بتحويل نجاحاته في ساحة المعركة الكويتية في العام ١٩٩١ إلى مفاوضات متعددة الأطراف من أجل إيجاد حل للمسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، على نحوٍ أكثر

«واقعية» منها أيديولوجية. بيد أن المحافظين الجدد لا يسعهم أن يؤدّوا الأدوار الأولى، ما دامت النظرة إلى العالم على هذه الصورة. وظلَّ هؤلاء، حتى بعد الهزيمة الانتخابية التي لحقت بجورج بوش الأب في العام ١٩٩٢، على مبعدةٍ من دوائر القرار السياسي خلال عهدي الديموقراطي بيل كلينتون، وحتى خريف العام ٢٠٠٠.

إن تجربة عبور الصحراء، في التسعينيات، التي خبرها المحافظون الجدد هي أكثر ملاءمة لعملية التنظير للانتصار على الاتحاد السوفياتي من وجهة استعادية، سيّما وأنَّ الإدارة الأميركية سرعانَ ما نهبتهم ثماره، بأن أبعدتهم من شبكات الحكم والقرار. وفي آذار/مارس من العام ١٩٩٦، نشر نورمان بودورتيز، وهو مؤسس مجلة **التعليق**، في متن الأخيرة مقالةً مستلة من محاضرة كان ألقاها في «المؤسسة الأميركية للمشاريع» بعنوان «التيار المحافظ الجديد: تأبين»، وكان هذا النص إحدى روائح «وتيز»، ذي السليقة اليهودية النيويوركية ـ وللتذكير فإنّ التيار المحافظ ـ الجديد هو أسلوب، أقلّه بالنسبة لأكثر أتباعه موهبةً ـ وقد رأى فيه الأخير أن ضآلة شهرة حركته في خضمّ النقاشات التي أخذت بلبّ المجتمع الأميركي طوال عهد كلينتون إنما هي علامة على أن الفكر المحافظ ـ الجديد انبثَّ في الذهنيات، ولم يعد بحاجة إلى التعبير عن نفسه من حيث كونه مستقلاً.

ويكتب نورمان بودوريتز في مقالته: «لما كنت محافظاً جديداً زمناً طويلاً جداً، حتى ليصح تسميتي بالحجري ـ المحافظ الجديد، فقد باتت عندي أسباب وجيهة لأحمل النعي إلى هذه الحركة أو هذا الاتجاه. ومع ذلك، أراني معترفاً بأن هذا الموت يبدو لي مدعاة احتفالٍ، أكثر من كونه مثاراً للحزن. ذلك أن ما أودى بالتيار المحافظ الجديد هو النصر، وليس الهزيمة؛ فلم يمت فشلاً، وإنّما نجاحاً».

والواقع أن التيار الأخير، بحسب المؤلف عينه، كان قد «جاء إلى العالم ليحارب الأوهام الخطرة التي راحت تنشرها اليساروية (الجذرية) في الستينيات، والتي صارت موضع قبول من المؤسسات الليبرالية في ذلك العصر».؛ ولهذا «اتخذ التيار لنفسه شغفين اثنين» وهما «المعاداة للشيوعية والنفور لما يضادّ الثقافة».

وقد لزم أن يرى المراقبون بأن هذين الشغفين باتا بلا موضوع، وسط التسعينيات، إذ إن الشيوعية اندثرت، ولم يبق من آثار للثقافة المضادة إلاّ ما أمكنت الإدارة الأميركية استرجاعه، في زمن كان الرئيس كلينتون يعزف على الساكسوفون ويعترف بأنه كانَ قد دخَّن سيجارة من حشيشة الكيف (من دون أن يبتلع دخانها)، في سنوات دراسته الجامعية؛ أما ملاحظة الوفاة التي كان أبداها نورمان بودوريتز، لو نظرنا إليها اليوم، لوجدناها مدعاةً إلى الابتسام ـ نظراً للشهرة العالمية التي نالها المحافظون الجدد، لسنوات قليلة خلت، حتى صاروا أكثر حضوراً وحياة مما كانوا عليهما في السنوات السابقة. بيد أن الملاحظة الآنفة من شأنها أن ترسم التفاوت ما بين الجيل المؤسِّس و«الأولاد المزعجين»، وبين الورثة الذين سوف يستعيدون أقساماً من عقيدتهم الدينية، بلا أي تنويع، في مواجهة عدوٍ جديد، خدمةً لقضية باتوا يخلطونها مع المعاداة للشيوعية السالفة، فيحرموا بذلك ذواتهم من وسائل التفكير الضرورية في مواجهة تحدٍّ يعترض سبيل أميركا لدى منعطف العصر، إذ يضعون نظارات آبائهم ليروا بها الراهن ـ في حين أنَّ عدساتِ الأخيرة ذات المديين القريب أو البعيد، لا يسعها بأي حالٍ أن تصحح قِصَر البصر التصوّري لدى الجيل الجديد.

وفي هذا الشأن تعتبر مجلة **الراية الأسبوعية** ***The Weekly Standard***، التي تُعدُّ الناطق بلسانِ هؤلاء «الأولاد المزعجين»، والتي أطلقت في العام ١٩٩٥، أنها تعيد صنع «الصالح العام» و«الشرح»، المجلتين اللتين ظهرتا في الستينيات، بيد أنها راحت تبرز المقالات القصيرة، ذات النبرة المعادية للتقاليد والمحرِّضة، التي غالباً ما بدت طريفة، على حساب التفكير المعمّق الذي يسهل تبينه لدى قراءة المرء مجلات الجيل السابق ـ ولربما كان ذلك لخير الجيل اللاحق أو لشرِّه. ويدير المجلَّة المذكورة (الراية) فريق مؤلف من عددٍ من أبناءِ المحافظين الجدد التاريخيين، أما بنوَّة المجلّة الأكثر مباشرةً فبدت مجسَّدَة في «بيل كريستول» رئيس تحريرها، وهو ابن إيرفينغ كريستول. ورأيت هذا الوسط العائليّ يجهد، على امتداد الأعمدة التي انطوت عليها المجلة الأسبوعية، في إقناع القرّاء برؤية للعالم ثنائية موروثة من الصراع بين واشنطن وموسكو، في قراءة استقبالية، وذلك من خلالِ استخدامهم المبكر والمفرط للإنترنت من حيث يبثون بياناتهم، عبر كوكبة من

المؤسساتِ التي تحلّقت حول «المؤسسة الأميركية للمشاريع».

وبحسب هؤلاء، فإن الرئيسين بوش الأب وكلينتون كانا عاجزين عن أخذ العِبَر من انهيار الكتلة السوفياتية، من أجل أن يعاودا التفكير عميقاً في النظام الدولي ومكانة الولايات المتحدة الفريدة وقد أضحت القوة العظمى الأوحد، في داخله. ويتابع منظّرو المحافظين الجدد، من جيل الأبناء، تحليلهم الأوضاع فيقولون بأن كلّ الأمور تجري كما لو أنّ الحكومة الأميركية تنساب بكسل متناهٍ في المعايير والمؤسسات المنبثقة بعيدَ الحرب العالمية الثانية ـ في حين أنها وقعت في الأهمالِ بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وعلى العكس من ذلك، ينبغي لها أن تقيم الموازنة، في أرض التطبيق، ما بين الوقائع الجديدة التي بات عليها ميزان القوى العالمي الذي تجسّده «نهاية التاريخ»، وبين المؤسسات والمعايير التي ينبغي لها العمل على إسقاطها، من أجل أن تشجِّع على تحقيق النموذج الأميركي في العالم أجمع. وبحسب أيديولوجيا المحافظين الجدد عينها، فإن الوقت ليس ملائماً لاتباع ميزان الرعب في مواجهة التهديد السوفياتي الذي لم يعد قائماً؛ وإنما ينبغي الانتقال إلى الهجوم أينما كان، وباسم قِيَمَ الخير السامية (التي تتفق مع مصالح الولايات المتحدة بالتأكيد) ـ في رؤية للعالم مستوحاة بمعظمها من دروس ليو شتراوس، في هذا الصدد.

وفي منتصف العقد الأخير من القرن المنصرم، أخذت هذه الأفكار تجد لها آذاناً صاغيةً في الإدارة الأميركية، بالتزامن مع إصدار مجلة **الشؤون الخارجية** *Foreign Affairs* مقالة وقّعها كاتباها بيل كريستول وروبيرت كاغان، وتحت عنوان «نحو سياسة خارجية ريغانية ـ جديدة». وكانت هذه المقالة مؤرخةً في صيف العام ١٩٩٦، لأشهر عديدة خلَتْ على تأبين نورمان بودوريتز الشهير التيار المحافظ الجديد، وقد ظهرت في زمن بدا فيه أن كلَّ الأمور تجري لخير الرئيس الديموقراطي بيل كلينتون (والذي سوف يعاد انتخابه في الربيع) العدوُ الأبرز للمحافظين الجدد. وكان خصمهُ الجمهوري الشاحب السيناتور بوب دول لا يزال يجاهر بوجهات نظر في السياسة الخارجية بدت غير منطقية للكاتبين المذكورين أعلاه، وقد اعتراها خجلٌ مستوحى في الغالب من المحاذر المماتة من عهد كيسينجر، فصارت عاجزةً عن حمل نفحة جديدة، غير آخذة تحديات العالم على

محمل من الجدّ. وفي مواجهة هذا المسار الفاتر، المنبثق من دبلوماسية الجدّ الأكبر، مضى الكاتبان يدعوان إلى استراتيجية القطيعة الجذرية، التي تستوحي السياسة المتبعة في سنوات عهد ريغان؛ وتقضي بأن تحوز الولايات المتحدة قدرة عسكرية لا توازيها أي دولة، وأن يكرَّس ربع الميزانية الفدرالية أقله الدفاع، بحيث تتمكَّن من ردع أي عدو يسعى إلى مهاجمتها، وتضمن بذلك السلام في عالم يخشى فيه كل امرئ العصا الأميركية الغليظة، كما تُؤيّد المُثُل الديموقراطية بإنفاذها الضغوط على «الديكتاتوريات من اليمين واليسار»، على حدٍّ سواء. وكان هذان المؤلفان، في السياق المذكور، يعبِّران عن احتقارهما لجايمس بيكر، نائب الرئيس جورج بوش الأب، والذي راح يسوّغ الالتزام الأميركي العسكري في عملية «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١، ليس لكونه دفاعاً عن القِيم الأميركية، وإنما حفظاً للاستثمارات الأميركية. وكان ينبغي لواشنطن، على العكس من ذلك، أن تمارس «هيمنة متسامحةً» على العالم، حيث لا مجال إطلاقاً للتفاوض أو المساومة. وفي هذا السياق، يحسن بـ«الأمم المتحضرة» أن تصطفّ تحت لوائها، من أجل خيرها وخير الإنسانية جمعاء؛ أما الدول الأخرى فلا تعدو كونها مارقةً، وينبغي لها أن تأمن جلدها من أن يطاولها الضرب إن هي لم تتبْ أو تعدل عن مواقفها.

ولقد وضعت رؤية العالم هذه موضع التنفيذ في ٣ حزيران/يونيو من العام ١٩٩٧، وذلك بإنشاء المحافظين الجدد مؤسسة دعوها «فكِّر وكُن مسؤولاً» لهذه الغاية، وكان موقعها في مبنى واشنطن الذي يضمّ إلى ذلك «المؤسسة الأميركية للمشاريع» والراية الأسبوعية، وأوَّل ما أنجزته المؤسسة الأولى مشروع دعي بـ«المشروع لأجل عصر أميركي جديد» PNAC. وكان يقضي هذا «المشروع..». الذي أفاد من رساميل التأسيس التي تقدَّم بها كلّ من ويليام كريستول وروبرت كاغان، بتأنيب السياسيين وتربيتهم من أجل أن يمارسوا التأثير الحاسم في خيارات السياسة الخارجية، وذلك بإرسال العاملين فيها عرائض إلى كل من الرئيس، والأعضاء النافذين في الكونغرس وغيرهم. وكان بمقدور المراقبين أن يجدوا بين الموقِّعين على العرائض المذكورة، من صاروا فاعلين ـ مفاتيح من بطانة جورج دبليو بوش، ولسوف يصير هؤلاء المحامين الشغفين عن أحادية الولايات المتحدة،

ومن هؤلاء: نائب الرئيس ديك تشيني في المستقبل القريب، ورئيس البنتاغون دونالد رمسفيلد، وبول ولفوفيتز، وريتشارد بيرل، وزلماي خليل زاده ـ الذي سوف يُسند إليه الملف الأفغاني ـ وإليوت أبرامز، وهو أحد الصنّاع الرئيسيين لسيناريو العملية المسماة «إيرن ـ كونتراس» في العام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧، وقد أُدين بالحنث بيمينه ثم عاد الرئيس بوش الأب وعفا عنه، وما لبث أن عُيِّن في ربيع العام ٢٠٠٢ مسؤولاً عن ملف الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي في عهد بوش الابن.

وفي مطلع العهد الثاني للرئيس بيل كلينتون، وبإزائه ومعارضته له، شرعت حلقات «فكِّرْ، وكُن مسؤولاً» والتي خصصت لمسألة الشرق الأوسط، تتبلور حول الخصومات الجديدة في العهد ما بعد السوفياتي، وأخذت تحدِّد خطّاً بين «الأمم المتحضرة» وتلك «المارقة». وفي العام ١٩٩٣، نشر صامويل هاتنغتون، الأستاذ في جامعة هارفرد مقالته الشهيرة بعنوان «صراع الحضارات»، وذلك في مجلة **الشؤون الخارجية** ـ وقد أثارت المقالة، في حينها، جدالاتٍ محمومة وأتبعت بكتاب، في العنوان نفسه، صار محطّ اهتمام القرّاء في العالم. ومنذئذٍ، بات الموضوع لازمةً يلهج به الكبار والصغار، العلماءُ والجهلاء، على امتداد الحلقات والمنتديات والمقالات، إما تغنياً بها أو دحضاً لبعض الطروحات.

ونورد ههنا بعضاً مما ذكره هاتنغتون في كتابه، من دون أن ندخل في تفاصيله، ولا سيّما زعمه ما خص الإسلام ـ وقد تحصَّن بالكونفوشيوسية ـ أنه «آخَر» الغرب بامتياز، آخر عدائي تتمثّل فيه صيغة أُثرت عن المؤلف ومفادها: «أنَّ العالم الإسلامي، في شكل الهلال، حدوداً دامية»! إنَّ موازنة المؤلف ما بين التمثيل الجغرافي (التقريبي) لامتداد الإسلام المفترض، وبين الرمز الذي اعتمدته جيوش الجهاد على راياتها، لا يعدو كونه أدباً للمائدة. وعلى حد قوله، فإن الهلال بات الشكل اليومي الذي كان يتناوله الأوروبيون على مائدة الإفطار غداة الهزيمة العثمانية أمام فيينا في العام ١٦٨٣، وصار عالمياً فيما بعد ـ والتاريخ الأول، بحسبه، كان طبع نهاية جهاد الفتح الذي خاضه المسلمون شطرَ الغرب من السلطان ـ الخليفة في اسطنبول، كما كانت الهزيمة السالفة بمثابة ضربة البداية للصدّ الذي ذهب بامبراطوريته على مَرِّ الأيام. وقد جعل الحلوانيون النمساويون يحتفلون بالنصر، بأن يصنعوا الفطيرة النمساوية التي تتيح لكل امرئ أن يتناول

الرمز الذي كان يأمل في استعبادهم، على حَدِّ قوله ـ في نوع من الطقوس التي توحي بالتهام العدو المهزوم في القبائل البدائية. غير أنَّ الاحتفال لا يصير كاملاً إلاّ بشرط أن يتلازم أكل الفطيرة الهلالية على حد وصفهِ، مع شرب القهوة الإيطالية، المدعوة «كابوتشينو»: ذلك أن النمساويين، لما كانوا يسطون على معسكر الأتراك بعد هجرهم إياه لدى تقهقرهم، اكتشفوا أكياساً ملئت حبوباً مجهولة المصدر والاسم. ولمّا هالهم طعمها المُرّ، جعلوا يخلطونها بالحليب والسكّر، فكان أن أطلقوا على ذلك الشراب اسم «كابوتشينو» تيمُّناً ببشرة المحارب الصليبي «فْرَا دافيانو» السمراء، وكان الأخير الداعية الدؤوب إلى حملة صليبية ضد العثمانيين، وقد انتهت بالانتصار أمام فيينا، ولطالما كانت عظاته تشدّ العزائم في نفوس المؤمنين على النصر الأكيد، وقد طوِّب الكبوشين «دافيانو» قديساً عام ٢٠٠٢، على يد البابا يوحنا بولس الثاني.

إنَّ سعي صامويل هانتنغتون إلى إذكاءِ خط المعركة بين الغرب والإسلام في نهاية القرن العشرين، ولئن كان يحمل إلينا المذاق التاريخي مختلطاً بوجبة الطعام الصباحية، فإنه يجهد، بالأخص، في إحلال مواجهة بين الخير والشر إلى أخرى، في نوعٍ من الانزلاق في المواقع: الشرق المسلم الذي يرفع راية الإسلاموية المتشددة اليوم، حيث تختلط بقايا الحملات الدعائية الشيوعية والتعصب الديني ـ كأن يعمد المرء إلى تشبيه غزارة الشعر لدى غيفارا وإرخائه لحيته بلحية ابن لادن المرخية، حتى يضع الاثنين معاً موضعاً قتالياً ضدّ آخرين، وقد صارا بمثابة أيقونتين، ساهم التلفزيون أو صناعة الـ«تي ـ شرت» في إخراجهما إلى حيز الرمز.

إلاّ أن المقارنة خادعة حتماً، لأنها توحي بأن عالم الإسلام شديد المركزية أشبه بالكتلة السوفياتية المرحومة (رغماً عن الانشقاق الصيني)، وأن مكَّة المكرمة تشكّل بالواقع موسكو المسلمين ـ إن أردنا قَلْبَ الصيغة الشهيرة. فالواقع أن لا شيء من هذا القبيل، وأن العالم الإسلامي ليس متراصّاً، ولا متجانساً. وإنما ينطوي في ذاته على مراكز متعددة، تتنافس في ما بينها تنافساً شرساً للهيمنة على القِيم السياسية ـ الدينية؛ وعلى سبيل المثال، فإن علاقة الإسلام بالغرب، والعصرنة التي ابتكرها الغرب وأشاعها، تبدوان أعقد مما يُظن، وأكثر عمقاً وحميمية من الصراع الثنائي الأيديولوجي والعسكري المعزول الذي كان يدور بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وليس من كومينترن إسلامي، تجهد الحركاتُ المتشددة عبر العالم في تطبيق تعليماته، على نحو ما كانت عليه الأحزاب الشيوعية في كل بلدٍ على حدة، إذ اتبعت الخط الستاليني اتباعاً أعمى، وذلك مراعاةً لمصالح الاتحاد السوفياتي دون غيره.

وكان ظهور نظرية «صراع» الحضارات في سياق الأحداث ملائماً: إذ إنها برزت في ظرف مناسب يتيح لهؤلاء المحافظين الجدد أن يُسقِطوا على العالم الإسلامي العدائي الاستراتيجية الموروثة عن عقودٍ طويلة من الحرب الباردة، وفي زمن وجب فيه أن تُقلّص الترسانة التي فاضت بأسلحتها وكانت فيما مضى معدّة لمجابهة الخطر السوفياتي، ولزم أن يحدد العدو الجديد الذي ينبغي محاربته. على أنَّ التوازي الذي جعل علماءُ الاستراتيجية في واشنطن يجرونه بين المخاطر التي تمثلها الشيوعية وتلك المتمثِّلة في الإسلام، يمدّهم بالوهم في إمكان إعفاء أنفسهم من تحليل طبيعة التهديد الإسلامي، وفي نقلهم الأدوات المفهومية المخصصة بفهم الأول إلى الوقائع المغايرة كفايةً والتي تميِّز الثاني. وقد أدَّى تيار المحافظين الجدد دوراً أساسيّاً في هذا التحويل البلاغي والنظري: لمّا وضع ذلك التفكير الميَسَّر في خدمة قضية سياسية محددة، فهدف إلى توسيع انتشار النموذج الديموقراطي الغربي بتعريفه الأميركي إلى الشرق الأوسط ـ وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تعرف اختراقاً (ديموقراطياً) دالاً في هذا المجال في نهاية القرن العشرين ـ وإجراء تحويل معمق في سياسية الولايات المتحدة في المنطقة المذكورة، مانحاً الأولوية لأمن إسرائيل على حساب تحالف واشنطن مع المملكة العربية السعودية الغنية بالنفط.

والواقع أن الشرق الأوسط، بحكم طبيعته وموقعه، لسوف يظل منطبعاً بعاملين ضاغطين وخاصّين يجعلان منه منطقة متمايزة، بالنسبة إلى بقية العالم، وهما: فيض الثروات النفطية ووجود إسرائيل. وكان انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتصار الأسلحة الأميركية في عملية «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١، قد أتاحا للرئيس بوش الأب أن يطلق مساراً سلمياً، دَخَل حيّز التنفيذ عبر مؤتمر مدريد، وإثر إدراك الدول العربية عجزها عن مقاتلة إسرائيل، بسبب حرمانها الدعم السياسي والعسكري اللذين كان يوفرهما الاتحاد السوفياتي لها. وكان يفترض

بالمسار الذي أُطلق عليه تسمية أوسلو، وتحقّق بمبادرة من رابين وعرفات، أن يمنح، في حمأة الأحداث، الطُّغم الحاكمة العربية العسكرية منها والسلالية، فرصةَ الاندماج في دائرة من الرفاه المشترك إلى جانب الدولة العبرية: مما يُتيح لها أن تعيد توزيع مصادرها المادية على شعوبها المحرومة من التعبير السياسي الشرعي عن نفسها، في مقابل التعبئة المستمرة ضد العدوّ الصهيوني التي لطالما كانت حجّتها ومصدرها الأساسي الذي استمدت منه شرعيَّتها. إلاّ أن جورج بوش الأب، وخلفه بيل كلينتون، لم يكونا ليرغبا في اعتماد هذا السبيل لتحويل النظام السائد في العالم العربي باتجاه تعددية سياسية تتيح تداول السلطة بين النخب المنبثقة من شرائح اجتماعية فتية، مثقفة ومعاصرة، وتلك هي القاعدة الممكنة للشروع في العملية الديموقراطية. والواقع أن الولايات المتحدة ـ شأن أوروبا ـ لم تعتمد، طوال التسعينيات من الوسائل ما يجعلها تغيِّر وضعاً مستتباً كان يضرّ بمصالحها، على الرغم من تصريحاتها التعزيمية في هذا الشأن، والتي ظلّت عديمة الوقع، ما عدا تنظيم بعض الانتخابات ذات الطابع التجميلي، والتي لا يسعها بأي حالٍ أن تضع الطغم الحاكمة موضع المساءلة.

وعلى هذا النحو، فإن التطلعات الديموقراطية التي عبَّرت عن نفسها في شبه الجزيرة العربية بُعيد تحرير الكويت، ربيع العام ١٩٩١، لم تجد نقاط دعم لها في البيت الأبيض الذي انصرف بكلِّيته إلى توفير الاستقرار في الخليج. والأحرى أنها شاءت، في المقام الأول من سياستها في الشرق الأوسط، أن تضمن ضماناً لازماً تزوُّد العالم بالنفط، على نحوٍ منتظم، باعتبار ذلك شرطاً لديمومة مسيرة الاقتصاد العالمي. والحال أن هذا الكبح المؤسساتي المتواتر للتغيير أَمَضَّ الكثيرين من المستائين في الشرق الأوسط، إذ رأوا فيه سوءَ نيةٍ للغرب؛ وقد شكَّل الكبح المذكور عاملاً مساعداً مذهلاً لصعود الأيديولوجيا الإسلاميّة، التي تقدِّم نفسها على أنها الحَلّ السياسي المندغم مع أحوال الأمَّة، ومنها. وأيّاً يكن تعبير هذه الأيديولوجيا عن نفسها، سواء أكانت معتدلة أو متشددة، ومحافظةً أو ثوريّة، وسلمية أو عنفية ـ إرهابيَّة، بالأحرى ـ فهي تفاخر بكونها صادقةً ونزيهة، وقد شغلتها مصالح شعوبها فحسب وقد خرجت من صفوفها، ولا تهمّها القوى الأجنبية أو سوق النفط الدولية.

وكانت مراعاة الغرب للوضع السياسي القائم في الشرق الأوسط، ورديفها البغضاء التي راحت الأيديولوجيا الإسلامية تغذّيها، قد اعتُبرتا من قِبَل المحافظين الجدد مسألة ينبغي النظر فيها، منذ أواسط التسعينيات. ومضى المحافظون الجدد هؤلاء يُدرجون مسألة الشرق الأوسط، ببُعديها الموصوفَيْن، حاشدين لحلّها مجاميع من الحجج التي تؤيد نزعتهم إلى إحداث انقلاب جذري في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، باعتمادها مسلكاً تدخلياً، يؤول إلى تداول النخب السلطة ـ أو أقله، الإطاحة بالأنظمة القائمة، بالقدر المطلوب. وراح هؤلاء يفصلون في المطاعن التي يمكن أن تُساق ضد الأنظمة المذكورة، وهي من صنفين اثنين. ومن هذه المطاعن، أن الأنظمة المذكورة فشلت في تأمين الحد الأدنى من التقدم الاجتماعي لشعوبها، مما كان يتيح للأخيرة الاشتراك في العولمة المعاصرة والخروج منها ببعض الفائدة ـ على غرار ما فعلته الطبقات الوسطى في آسيا أو أميركا اللاتينية حيث مشاريع الصناعة المنقولة من منشئها تُعنى بتصنيع المكوِّنات الإلكترونية، وصناعة النسيج، والآلات الميكانيكية، وبتركيب السيارات. . . إلخ.

ولم يألوا المحافظون الجدد جهداً في تبيان رؤيتهم السياسية، وجعلوا يعرضون في نصوصهم المستفيضة واقع الشرق الأوسط والدول العربية فيه؛ فرأوا بأن الفساد بات معمماً فيها، وسعي الناس محموم إلى الريع النفطي ومشتقاته، أما النزعة الاستبدادية فحالت دون صعود طبقة من المستثمرين تفلح في توفير فرص عمل للكثيرين وفي تأمين الرفاه للمجتمع، علماً بأن وجود الأخيرة في الحكم كفيل بتحقيق المسار الديموقراطي السليم.

والحق يُقال أنَّ عرضَ المحافظين الجدد المذكور كان فاقَ، بدقته، وشموله ما أُثر عن بعض المعنيين السياسيين في المنطقة، حتى ماثلت نبرتهم المنظّرين اليساريين فأوحت بأصولِ بعضٍ من كُتّاب التقرير المذكور. وبلغ تشخيصهم الدقيقة مبلغاً نالوا به إقراراً تجاوز دوائر اليمين الأميركي بكثير، حتى اقتنع به العديد من النقاد الاجتماعيين، ومن بينهم بعض المفكرين العرب. وعلى أي حال، فإن تشخيص المحافظين الجدد لم يكن مختلفاً بالأساس عن ذلك الذي خلص إليه المثقفون العرب في العام ٢٠٠٢، حين أعدّوا «التقرير حول التنمية البشرية في

العالم العربي»، وكانَ برعاية «برنامج الأمم المتحدة لأجل التنمية» ـ حتى وإن اختلفت معالجة هؤلاء للأوضاع اختلافاً بيِّناً.

بيد أن اعتباراً ثانياً كان يُملي على المحافظين الجدد أنفسهم، في رؤيتهم العتيدة إلى العالم، الإطاحة بالأنظمة القائمة في الشرق الأوسط، في ما يتجاوز المبادئ العامة المذكورة أعلاه، والذي يعادل الأول قيمة وأهميةً، وعنينا به: الموجبات الدقيقة والمباشرة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن إسرائيل وديمومتها. إذ لم يتردَّد المحافظون الجدد هؤلاء، منذ أواسط التسعينيات، وبعد اغتيال إسحق رابين على يد حزبي يهودي متشدِّد، في وصفِ منطق السلام الذي أرسته اتفاقات أوسلو بالموهوم، وكانت الأخيرة تقضي بإعادة إسرائيل بعض الأراضي المحتلة للفلسطينيين ليقيموا عليها حكمهم الذاتي بإدارة منظمة التحرير الفلسطينية، في مقابل اعتراف الفلسطينيين والعرب بالدولة العبرية. وصارت أهواؤهم أَمْيَل إلى الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، الذي انتُخب رئيساً لوزراء إسرائيل في العام ١٩٩٦ في مقابل شيمون بيريز. ولم يكتفِ المحافظون الجدد بإبداء عدم ثقتهم بأوسلو، وإنما رأيتهم يرسلون إلى نتنياهو، في سنة انتخابه نفسها، وثيقة يضمّنونها انعدام ثقتهم بشركاء إسرائيل العرب في السلام، وما لبثوا أن أعدّوا استراتيجية بديلة سوف تجد لها آذاناً صاغية في البيت الأبيض، حال انتخابِ جورج دبليو بوش، وسوف توضع موضع التنفيذ بُعيد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

ولم يمضِ عام حَتَّى صدر نص بعنوان «انقطاعٍ صريح: استراتيجية جديدة من أجل أمن المملكة»، وكان مُعَدّاً في إطار حلقة «فكِّر وكُن مسؤولاً» جرت وقائعها في القدس، وحمل النص تواقيع ريتشارد بيرل، ودوغلاس فايث، وآخرين غيرهما من «أبدال الرأي»، ممن أمكنهم الحلول في الدوائر الأولى في السلطة بعد ٢٠٠١. ويعتبر هذا النص إسرائيل مشلولةً في الداخل بسبب عقابيل الصهيونية العمالية، التي قادت البلاد إلى الانكماش الاقتصادي، كما شُلَّت في الخارج بفعل مسار للسلام قائم على مبدأ مقايضة «الأرض في مقابل السلام» مع العرب ـ وهو مبدأ يحمل الكثيرَ من المخاطر، كما يُعتبر علامة ضعف لإسرائيل، وينبغي إبداله بمنطق «السلام من أجل السلام». والحال فإن «الانقطاع الصريح» يوصي بإعادة بناء الصهيونية على «أساس فكري جديد» يتيح لإسرائيل أن تأمن شوارعها كما

حدودها، بأن تستعيد مبادرتها الاستراتيجية الخاصة بالدولة العبرية، وبأن تتجاوز كل الموجبات المتولدة من سلام أوسلو. واقترحت، في ذلك النص، ثلاثة مواضيع رئيسية وهي: التحالف الاستراتيجي مع تركيا والأردن، وإعادة النظر في العلاقات مع الفلسطينيين، مما يتيح ملاحقة مرتكبي الاعتداءات وأعمال الإرهاب وتعقّبهم داخل الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، إلى جانب العمل على إيجاد بدائل لسلطة عرفات، وفي آخر المطاف إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، تكون تبعية إسرائيل فيها للأولى بأدنى درجاتها.

ويتابع التقرير في هذا الشأن: «إنَّ لإسرائيل القدرة على تشكيل محيطها الاستراتيجي، بالتعاون مع الأردن وتركيا، وباحتوائها سوريا أو دحرها حتى. ويمكن لهذا المجهود أن يتركز على الإطاحة بصدام حسين في العراق ـ وهو هدف إسرائيلي هامّ بذاته ـ بغية التصدّي لطموحات سوريا الإقليمية». ومن هذا المنظار، فإنَّ إعادة ترميم المملكة الهاشمية ذات التأثير البالغ في المراكز الدينية الشيعية في النجف قادرة على جعل الشيعة تحت لوائها، فإذا تحقق لها ذلك أمكنها أن تنتزع، بدورها، شيعة لبنان المنضوين تحت لواء حزب اللّه، من أسر إيران وسوريا، بحسبه.

ويختم المؤلفون، معدّو التقرير بالقول: «إن خَطّ إسرائيل الجديد يمثّل انقطاعاً صريحاً (مع سابقه)، إذ تتخلى عن سياسة لا تقوى فيها على شيء سوى تحمُّلها عواقب الضعف، ولا تفتح أمامها سوى سبيل التقهقر الاستراتيجي، باتباعها مبدأ السبق في الشرّاء ـ وكانت إسرائيل تكتفي بمحض الرد الثأري ـ وبأن تكفَّ عن تلقّي الضربات من دون أن ترد الأمة بأسرها عليها».

وكانت تلك المقاربة «الوقائية» ـ المماثلة لعقيدة السَّبْق في الشرّاء التي أعدَّها ولسِتِر وولفوفيتز متناولَيْن فيها الاستراتيجية الأميركية الشاملة ـ تنطلق من مبدأ أن أمن الدولة العبرية وديمومتها لن يكون متيسراً ضمانهما إلاّ بشرط الإطاحة بالطُّغم الحاكمة في الدول العربية المجاورة (وفي إيران). ولمّا كانت هذه الأخيرة، بحسبهما، عاجزةً عن تعويض إفلاسها البنيوي في إثبات شرعيتها السياسية الداخلية، وباتت أضعف من أن تسوّغ إفلاسها الاقتصادي والاجتماعي، لم تجد سبيلاً لها إلاّ بالهروب إلى الأمام، في نوع من الخطابية الشعبوية المعادية

لإسرائيل، وإلاّ بمسايرة مدانة للنضالية الإسلامية في مظاهرها المعادية لليهود الأكثر حدّةً، صرفاً لانتباه شعوبها عن إخفاقاتها الجليّة. ولم يبقَ، بحسب المحافظين الجدد، من خيار بديل، لتحطيم الحلقة المفرغة، سوى القيام بصدمة تتيح الإطاحة بهؤلاء الحكام والدعوة إلى نشوء بديل ديموقراطي عن كل منهم. حتى إذا حَلَّ الحكامُ الجدد، لم يستشعروا الحاجة إلى تعبئة شعوبهم ضد إسرائيل، ما دام الشعب قد انتخبهم، فكيف إذ كان الحكام هؤلاء يلقون الدعم والتأييد من طبقة المستثمرين، صانعي الثروات والوظائف؟ وبالحريّ، لَسوف يرى هؤلاء الحكام الشراكةَ مع الدولة العبرية خيرَ سبيل لمضاعفة الرفاه لشعوبهم، وفق التيار المحافظ الجديد نفسه.

أما العامل المطلقُ لهذا المسار، والذي يُقدَّر له بأَنْ يفتتح ثورة حقيقية في السياسة الخارجية الأميركية ـ بدءاً من الشرق الأوسط ـ فينبغي أن يكون الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق. ذلك أن النظام العراقي، يعدّ نموذج الدولة المارقة في المنطقة، إلى كونه يمثّل تهديداً لإسرائيل شديد الخطر، بنظر المحافظين الجدد. وأول ما يؤمل من اختفاء النظام المذكور إزالة الخطر الذي يتهدّد الدولة العبرية، وحرمان أعدائها العرب من مصدر دعمهم الأول. ثم إنَّ ذلك الانهيار سوف يسهّل الانتقال إلى النظام الديموقراطي، بأن يتاح للمجتمع المدني الذي تخلّص لتوّه من الديكتاتور أن يبلغ السلطة، على أن التحوَّل المذكور عقابٌ مثالي لمستبدّ أذاق شعبه الأمرَّيْن وأدخله في أتونٍ من المحن الرهينة. وفي آخر الأمر، سوف يفتتح هذا السقوط عهداً من الازدهار في الشرق الأوسط، تمهد له إعادة بناء العراق، ويموّله إنتاجه النفطي الوفير. ولَسوف يحثّ المثال العراقيّ شعوب الدولة المجاورة على الإطاحة بحكامها بدورهم ـ فيتاح بذلك للشرق الأوسط أن يصير، في آخر المطاف، منطقةً «مطبَّعة» مندمجةً في مسار العولمة، تحت الهيمنة المتسامحة للولايات المتحدة، على غرار ما صارت إليه أوروبا، وآسيا في المحيط الهادئ، أو أميركا اللاتينية.

في السادس والعشرين من شباط/فبراير عام ١٩٩٨، وقبيل «الخطاب حول وضع الاتحاد» التقليدي الذي يلقيه رئيس الولايات المتحدة كلَّ عام، وجَّه فريق «المشروع من أجل عصر أميركي جديد»، رسالةً مفتوحة إلى بيل كلينتون، وقد

وقّعها ثمانية عشر رجلاً من ذوي النفوذ، وتجاوزوا تيار المحافظين الجدد بالمعنى الحصري للكلمة ـ بحيث وجدنا منهم ريتشار أرميتاج، مساعد وزير الخارجية في عهد جورج دبليو بوش، ودونالد رامسفلد، وزير دفاعه ـ وحيث يمثِّل العديد ممن سوف يحتلون مناصب رفيعة قبل شباط/ فبراير العام ٢٠٠١: إليوت أبرامز، جون بولتون (الأمين المساعد للرقابة على الأسلحة والأمن الاستراتيجي)، زلماي خليل زاده (الموكل بالملفّ الأفغاني)، ريتشارد بيرل، وبول وولفوفيتز بصورة خاصة، إلى جانب فرنسيس فوكوياما، مؤلِّف كتاب **نهاية التاريخ**. ويعتبر الموقِّعون على الرسالة، المذكورون، بأنَّ نظام الحصار والعقوبات الذي فُرض على العراق صار عديم الفعالية، بعد انسحاب مفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل، وعليه فقد بات مستحيلاً التأكد من أن صدام حسين لا يُنتج أسلحة دمار شامل، ولسوف يكون لعدم التأكد هذا أثر خطير مزعزع للأوضاع في الشرق الأوسط برمّته. وما تكاد الرسالة تضيف بأنَّه لو أُتيحت لصدام القدرة على توزيع أسلحة الدمار الشامل، كما بات شبه مؤكَّد، حتى يدرك الموقعون عليها بحتمية تعرُّض أمن الفِرق العسكرية الأميركية في المنطقة، وأمن أصدقاء الأميركيين وحلفائهم، من مثل إسرائيل والدول العربية المعتدلة، وتعرُّض القسم الأعظم من إمداداتهم النفطية العالمية، للخطر المحدق».

أما الاستراتيجية الوحيدة التي يمكن تصورها، من قِبَل الموقِّعين إياهم، لردع ذلك الخطر، فتتمثل في «المدى البعيد، بإزالة صدام حسين ونظام حكمه».

ولم تمضِ أربعة أيام على خطاب الرئيس كلينتون والذي هدَّد فيه بقصفِ العراق، حتى نشر بيل كريستول وروبرت كاغان مقالة يعرضان فيها رأيهما، في جريدة **نيويورك تايمز**، مكررِّيْن إعلان الهدف الوارد في رسالة زملائهما السابقة، وكانت المقالة بعنوان «القصف لا يكفي».

وإذ افتتحاها بعبارة «ينبغي أن يرحل صدام»، ختماها بإيعاز منذرٍ ـ قُدِّر له أن يتحقق بعد خمس سنوات:

> إن شاء السيد كلينتون أن يحمي حلفاءنا وأنفسنا من الأسلحة البيولوجية والكيميائية العراقية، ينبغي له أن يُرسل جيش مُشاته إلى

الخليج. أربع فرق مدرعة وفرقتان محمولتان يمكن أن تنتشر هنالك. ينبغي للرئيس أن يعمل، وللكونغرس أن يدعمه: إنها السياسة الوحيدة التي يمكن أن تنجح.

ولو نظر المرء إلى المرحلة الأولى في هذا التصميم الشاسع، لأدرك أن تصفية نظام صدّام حسين وُضعت على طراز إلغاء الشيوعية: إنَّ استئصال جهاز الحكم، الذي تمثل بحزب البعث والهرمية العسكرية، بحسب المحافظين الجدد، ينبغي أن يتيح للمجتمع المدني أن يأخذ بزمام الأمور. على غرار ما تمَّ في براغ، ووارسو، وفي جميع الدول الواقعة في الكتلة الاشتراكية بعد سقوط جدار برلين، حيث أعيد بناء المجتمع على أسس ديموقراطية، حالما انهار النظام الشيوعي ـ ويحمل المجتمع العراقي، بدوره، في نظر المحافظين الجدد، في ذاته، عناصر لمستقبل ديموقراطي، وهذا ما يتفق مع وجهات نظر العديد من الليبراليين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ومن هذه الزاوية، ليس من «استثناء ثقافي»، سواء أكان عربياً، أو مسلماً، أو عشائرياً أو ما شابه: ينبغي للعراق ولبقية الشرق الأوسط أن يقدرا على الاشتراك في «نهاية التاريخ» التي نظَّر لها فوكوياما بالمنزلة نفسها التي تكون عليها أمم العالم الأخرى. وعليه، فإن الغالبية العظمى من المحافظين الجدد رفعت التحدي القائل بأنّ «صراع الحضارات» سوف يكون قابلاً للحلّ إن هو اندرج في الدمقرطة العالمية واقتصاد السوق.

والحالة هذه فإن انطلاق هذا المشروع نفسه، وتغيير النظام في العراق لا يمكن أن يحدثا إلاّ بعمل خارجي. وبعد عملية «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١، كان العراق قد فُرض عليه نظام من الحصار أثار حفيظة المحافظين الجدد بل اعتراضهم الشديد ـ وقد وافقهم في ذلك العديد من المفكرين العرب من كل حدب وصوب ـ ووجهوا له انتقادات جذرية. وبحسب هؤلاء، فإن العقوبات التي فُرضت على حكم صدام حسين لم يكن لها إلاّ أن دعَّمته، وجعلت المجتمع المدني يدفع غالياً جداً ثمن ما حُرِمه من سلع وأدوية وغيرها، وما نجم عنها من إفقار له، وتدمير عام في البنى التحتية التربوية، والصحية، والطرقية وغيرها.

والحال أن سياسة العقوبات، بحسب المحافظين الجدد، التي اتَّبعها الرئيسان بوش الابن وكلينتون، إنما تنبع من جبانة المذكورَيْن، وعجزهما عن تشجيع التغيير

في أنظمة الشرق الأوسط مخافةَ أن يمسَّا بالوضع النفطي القائم، وأن ترتفع أسعاره إلى حدود لا يرضيانها.

أما الحل الذي آثره المحافظون الجدد فكان مبادرة عسكرية للإطاحة بنظام صدام، وذلك باستخدام الأميركيين «الأسلحة الذكية» التي بحوزة الولايات المتحدة، ومن شأن هذا الأمر أن يقلب مفاعيل الحصار: فبدلاً من أن يعاقب المجتمع العراقي ويجنب النظام أضرار المعاقبة، ينبغي تدمير البنية الفوقية لحزب البعث والهرمية العسكرية، مع الإصرار على تجنيب المدنيين، قدر الإمكان، «الخسائر الجانبية»، وعلى تجنّب البنى التحتية التي يُفترض إعادة استخدامها غداة سقوط صدام، والعمل على حماية المجتمع المدني بممتلكاته وبشرهِ، من حيث يفترض أن تخرج حكومة عراقية تتولى الأمور بعد الإطاحة بالمستبد. وكانت هذه المبادرة حجر الزاوية لحزمة من خطوط القوى: إذ إنها تستكمل التزام الولايات المتحدة بمحاربة الشيوعية التي أدَّت إلى سقوط الاتحاد السوفياتي، وتطبق الإجراءات نفسها في عراق صدّام، فتصير بذلك أولوية لأمن إسرائيل، وتهدف في الآن نفسه، إلى تشجيع انتشار النموذج الديموقراطي الأميركي في الشرق الأوسط، وتستوجب بذلك شقَّ السبل إلى ازدهار المنطقة ذات الأسواق المثمرة الضخمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها ـ مع ضمانها مراقبة المنطقة النفطية الرئيسية في العالم وإعادتها التوازن إلى العرضِ في مبيعات النفط لصالح المصدر العراقي الجديد.

ومع ذلك، فقد ظل المحافظون الجدد ومعهم الإدارة الأميركية أَحوج إلى ظرف استثنائي من أجل تحقيق هذه المبادرة. والواقع أن هذه المبادرة تفترض أن تتمكن الولايات المتحدة من نشر قواتها بصورة أحادية، أو أن تنال أقلّه ضوءاً أخضر من مجلس الأمن في الأمم المتحدة بهذا الخصوص. فإذا بالاعتداءات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر العام ٢٠٠١، على نيويورك وواشنطن تكون فرصة مناسبة للمبادرة، على فظاعتها.

الفصل الثاني

ضرب العدو البعيد

لقد كانت اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر التعبير الأشد إذهالاً عن مسار بارد وذهني كان أفضى بالحركات الإسلامية إلى أن تحمل الإرهاب إلى قلب الولايات المتحدة. ولا تشكل هذه الاعتداءات لِمَنْ قادها أو نفَّذها بدايةً، ولا نهايةً؛ وإنما هي تأتي تطبيقاً لاستراتيجية محدَّدة سلفاً، وسبق أن اختُبرت، وتابع الإسلاميون إجراءَها، في ما بعد. ومع ذلك، فإنَّ أيّاً من العمليات الانتحارية التي سبقت الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أو تلته لم يكن لها الأثر نفسه، ولا أثارت ردوداً مشابهة. ولسوف يطبع الاعتداءان اللذان طاولا الولايات المتحدة بطابع لا يمحى من ذاكرة كل الذين شاهدوا بأم العين، من على شاشات التلفزة، مشاهد انهيار البرجين التوأمين اللذين يشكلان مركز التجارة العالمي ـ وكان بالأمسِ رمزاً لقوة أميركا التجارية والمالية، فغدا في ذلك اليوم المشؤوم صورة للحزن والخراب والرعب ـ وقد أدّيا إلى مقتل ما يقارب الثلاثة آلاف شخص، كانوا جميعاً غرباء عن تحديات الحرب التي سلبتهم أوراحهم رهائن لها، في حين كانوا يجهلون كلَّ شيء عنها.

يُعتبر الاعتداءُ بحدّ ذاته مفاجأة هائلة، بالنسبة لضحايا إرهاب عصيٍّ على التعيين، وبالنسبة إلى الأمم «المتحضّرة» من العالم المتقدِّم والتي تعتبر قتلاها وجرحاها، والأرامل، مواطنين لها أو سكاناً في مدنها أو قُراها؛ ولا نلبث أن نرى في الاعتداء نوعاً من الانفجار النهائي والمؤسّس على حدّ سواء، نوعاً من الانفجار العظيم big bang الذي يختم فصلاً معروفاً من التاريخ، ويستهل، في

مطلع الألف الثالث، عودة زمن البرابرة، وهو عصر رؤيوي جنوني، عصيّ على الفهم، وملؤه الرعبُ والهلع. ولسوف يطلق هذا التحدِّي المذهل «حرباً على الإرهاب» رداً على الاعتداءين في ١١ أيلول/سبتمبر، تحضّ عليها أوساط المحافظين الجدد، وتقودها الولايات المتحدة وبعض من حلفائها: ولسوف تحاول الأولى أن تلد نظاماً عالمياً جديداً، في خضمّ الاضطراب والعنف، وذلك بتسريعها دفعة واحدة التحوّلات التي قبعت في سباتها منذ موت الاتحاد السوفياتي.

ولكن «العملية الاستشهادية» التي حدثت في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠١، على حد ما تصفها الحركات الأكثر تشدداً من التيارات الإسلامية التي أعدَّت الخطَّة لإنجازها وأتاحت تحقيقها، لا يجد فيها المرء شيئاً مخالفاً للمعقول ـ ولا تعدّ متعصِّبةً إلاّ من حيث النزعة النهمة لدى الإرهابيين الذين نفّذوها إلى الانتحار، بالوسائل التي نُفِّذت بها ـ وليس في غائيتها: والأحرى أنها تندرج في تعاقب لتنامي العدوانية (حيال الولايات المتحدة) محسوب بدقة. بل إن العملية ثمرة تفكير أذكته المصائب والنكسات الماضية، وهي نتاج تفكّر في حدود القوة الأميركية وسط الموازين الجديدة للقوى العالمية، والذي يضع أزمة الشرق الأوسط في قلب الموازين، ويأمل في أن يستمدّ من استخدامه الإرهاب على نحوٍ مقنَّن ومتقن إفادة سياسية عظيمة.

إنه لمن اللازم أن يعاود المرء تبيُّن النسب المزدوج لكلَي المسؤولين الرئيسيين الشعارين لتنظيم القاعدة: أيمن الظواهري المصري، وأسامة بن لادن السعودي، حتى يسعه النظر ملياً إلى منطق النشطاءِ الذين قاموا باعتداءي نيويورك وواشنطن. فمن الواضح أنَّ المسؤولين المذكورَيْن (عن القاعدة) كانا منصرفين إلى إيقاد نار الإرهاب في العالم خلال التجربة التي خاضاها في أفغانستان، على مدى الثمانينيات من القرن الماضي. وشرعا في تجريبه خلال سنوات المنفى والترحال التي قضياها في كل من السودان، واليمن وأوروبا من العام ١٩٩٢، وحتى العام ١٩٩٦، ومن ثم عملا على التنظير لَهُ وتطبيقه على نطاق واسع، إثر عودة المقاتلين الجهاديين إلى أفغانستان حول مدينة «قندهار» وفي ظل «الإمارة الإسلامية» للطالبان، خلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠٠١، وقد كانت تلك البلاد أرضاً خصبة لنموّ الاتجاهات والأحزاب المتشددة وغيرها، ومجالَ احتضانٍ لكلّ مَنْ أقبل إليها من

جهات العالم الأربع من أجل أن يُعَدَّ فيها، على أن ما نرويه ههنا نكتفي منه بالأساسيّ، في ما يتجاوز لقاء المصيرَيْن الاستثنائيين للظواهري وابن لادن، وعملية التهجين التي جرت بين الشبكتين المصرية والسعودية الإسلاميتين المتشددتين والتوجّه الدولي الذي كان ثمرة غير متوقّعة لاندماجهما، مما قلب منطق المعركة المداهمة ضد «العدو الأقرب» ـ الحكم القائم في دول المنطقة ـ لصالح حرب مباشرة وبلا رحمة ضد «العدو الأبعد» ـ الولايات المتحدة، وإسرائيل والغرب بعامة. وكانت إخفاقات الإسلاميين في قتالها ضد نظام مبارك في مصر، وضد الحكم الجزائري خلالَ الحرب الأهلية، أو محاولاتهم لجعل البوسنة قاعدة إسلامية، هي التي أفضت بأيديولوجيي القاعدة، وعلى رأسهم الظواهري، إلى القيام بثورة استراتيجية تضع في رأس أولولياتها النضال الدولي، لِما ينفحه من حماسةٍ، ناجمة عن أصدائه الإعلامية، في نفوسِ المقاتلين المحليين الذين سحقهم القمع في بلدانهم. ويندرج في هذا التوجّه، الهجوم الصاعق الذي يستهدف الأميركيين، والإسرائيليين أو اليهود، والغربيين بصورة عامة، لأنَّ من شأن الاستهداف المذكور أن يحلَّ المسألة الكبرى التي لطالما شكّلت عقبة إزاءَ نجاح الإسلاميين حتى يومنا، وعنينا به: انعدام الموافقة الشعبية على مشروعهم، وعجز المتشددين عن حشد نقاط الدعم الضرورية لها من أجل أن تطيح بالأنظمة القائمة، فتحقق الدولة الإسلامية، آخر المطاف. ومن هذا القبيل، فإن التدويل Internationalisation والتوسيط médiatisation في زمن الهوائيات الرمزية، يفترض بهما أن يحلاً بديلَيْن عن العمل الدؤوب الذي قد ينصرف إليه المنظّمون، إذ يكونون إلى جوار مواطنيهم، ويعملون على تجنيد الأنصار وتنظيم صفوف المجاهدين المحتملين منهم، من خلالِ المؤسسات الخيرية. كما يفترض بصور الاعتداءات، والقتلى والجرحى التي تتناقلها شاشات التلفزة، أن تبث الرعب في صفوف العدو، بقدر ما تثير الحماسة في نفوسِ المؤمنين، فتُنمِّي صفوفهم وتحشد المزيد من المناضلين إليهم، وكان الأحرى بها (الاعتداءات) أن توقظ دعوات «الشهداء» المستعدّين للموت في سبيل القضية، أقله، في الفترة الأولى.

وكان ذلك المنطق السياسي مستعاراً من تقاليد متعددة: فقد نرى فيه صلة مشابهة مع منطق «الحشاشين»، وهي فرقة في العصر الإسلامي الوسيط، والتي

أفرادها يختارون لها قائداً ويدعونه «شيخ الجبل» ـ على غرار التسمية التي أطلقت على ابن لادن لاجئاً في الجبال الأفغانية ـ ومضوا في قتالهم الفرسان الفرنجة في الدول الواقعة تحت سلطان جيوش الحملة الصليبية، في سوريا وفلسطين، واندفعوا إلى اغتيال الأمراء المسلمين من ذوي الهمة الفاترة في مواصلة الجهاد ضدّ الكفرةِ محتلِّي قسم من أرض الإسلام، غير آبهين ببذل أرواحهم في سبيل إيمانهم. كما يندرج المنطق المذكور في مرجعية أكثر عصريةً وعالميةً، إذ يُنسَب إلى جماعة «انقلابية» تهدف إلى الاستيلاء على السلطة بواسطة نخبة طليعيّة قليلة العدد، إذ تقوم بانقلاب صاعق، فتعمل للتوّ على تصوير النظام والمجتمع، من الأعلى ـ على النقيض من استراتيجية التعبئة الثورية للسكان التي تفلح في كسب انتماءِ الجماهير إلى النخبة وصولاً إلى إسقاط النظام المقيت. وبهذا المعنى، يواصل الإسلاميون تقليد الانقلابات العسكرية التي أمكن الكثيرين من الحكام العرب الاستيلاء على السلطة بفضلها ـ وأول هؤلاء عبد الناصر ورفاقه في مصر، العام ١٩٥٢ـ فلا يبقى من المهام سوى أن تحل الأيديولوجيا الإسلامية بديلة للقومية المهجَّنة بالاشتراكية التي كانت رائجة في الخمسينيات. في حين أنَّ ثورة إسلاميَّة حقيقية جرت في العالم الشيعي الإيراني في العامين ١٩٧٨-١٩٧٩، بعد أن حشد المنظمون لها الجماهير الشعبية المعدومة وتجار البازار من أجل القضاء على الشاه، وهذا ما لم يحدث له نظير في البلدان السنِّية: ومن هذا القبيل، كان بلوغ حسن الترابي، المفكر الإسلامي، إلى السلطة في السودان، عبر انقلاب عسكري في حزيران/ يونيو من العام ١٩٨٩، وكذلك فإن الطالبان أفلحت في الاستيلاء على كابول في العام ١٩٩٦، بفضل الدعم العسكري الذي قدّمه الباكستانيون لهم. وما إن استتبّ الأمر لهذين النظامين حتى تناوبا في استضافة نواةِ القادة لتنظيم «القاعدة»، وخليط مقاتليهم خلال العقد الأخير من القرن المنصرم، غير أن الإسلاميين هؤلاء لم يتوصلوا إلى مَدِّ روابطهم إلى خارج حدود البلدَيْن (السودان، باكستان) المضيفَين ـ على الرغم من الجهود التي بذلها الترابي، وقد نظَّم العديد من «المؤتمرات الشعبية العربية والإسلامية» التي كانت بلا طائل.

والحال فإنَّ تلك الأفراح والأتراح التي خبرها العالم الإسلامي السنِّي أتت في سياق دولي متغيّر، تغيراً عميقاً، بسبب الهزيمة السوفياتية في أفغانستان، حيث

كان الجهاديون على يقين بأنهم وحدهم من أذلَّ السوفيات، ولم يكونوا أداة في يد الولايات المتحدة. وجعل يقينهم هذا يدفعهم إلى تحقيق مشروع عالمي، يجد تعليلاته ومنطلقاتِه في قراءة مؤسطرة ومستعادة للتاريخ الإسلامي، وفي نوع من التقدير المرنِ والدقيق لمَواطن الضعف في الهيمنة الأميركية على العالم أجمع. ومن المعلوم أن لمنظّري القاعدة، على غرار الإسلاميين بعامة، تصوراً للزمن أخروياً ـ منتظماً حول تحقيق الوحي. وكان الوحي قد تحقَّق خلال العقود الأولى من الدعوة الإسلامية، المسماة «العصر الذهبي للإسلام» في الحقبة التي شهدت بدء رسالة النبي محمد، وخلفائِه الأربعة الراشدين، في السنوات ما بين العام ٦٢٢ و٦٥٧ ميلادياً. ومنذ ذلك الحين، والبشرية تشهد حركة إيجابية متمثلة بانتشار الإسلام عبر العالم، وتوازيها حركة سلبية متمثلة بالفساد الذي استشرى بين قادته السياسيين الذين انصرفوا إلى هواهم ومصالحهم، بدلاً من أن يطبّقوا الشريعة، و«يأمروا بالمعروف، وينهوا عن المنكر». وعليه، فإنّ الحركات الإسلامية، بميولها المختلفة جميعاً، تطلّعت إلى معاودة «الشروع» في النموذج الأصلي الذي جسَّده النبي ورسالته، وسعت إلى استعادته وإيثاره؛ وهذا ما يُجبرها على خوضِ صراع داخلي في العالم الإسلامي، الذي يسعى إلى إحلالِ «أمراء» مهتدين محلّ الحكّام الفاسدين، وإلى معركة خارجية ضدّ «عالم الإلحاد»، وقد يشكل العالم الأخير عدواً يحسن بالمناضلين أن يحبطوا خططه المتواصلة، أو يكون فريسةً ـ إذ قد ينتهي أمره باعتناق الإسلام بالضرورة. ومن هذا المنظار. فإنَّ الإسلاميين ينظرون إلى التاريخ على أنه مسار منتهٍ وقابل للتكرار، والذي يهدف إلى بعث نظام كانَ قد تَمَّ واكتمل، غير أنَّ هيئته لن تكون على نقائها الأول. وبهذا المعنى، فإن منظّري القاعدة يعتبرون دورهم في الجهاد الأفغاني مثابة «إعادة صنع» الفيلم الأصلي، حين كان «الخيالة تحت راية النبي» (بحسب عنوان الكتاب الأهم لأيمن الظواهري)، في الأيام الأولى من رسالة الإسلام، كانوا قد أسقطوا الامبراطورية الساسانية في بلاد فارس، قبل أن يرتدّوا إلى بيزنطية، حتى تسنّى لهم أن يحيلوا إلى رممٍ إحدى كبرى القوتين العظميين في ذلك العصر، ومن ثم مضوا إلى بذل جهودهم، وواصلت الأجيال المتعاقبة بذل الجهود حتى أمكن المسلمين القضاء على الثانية. وعلى غرارِ أسلافهم الماجدين، آثر الإسلاميون القضاء على إحدى

القوتين العظميين، وهي الاتحاد السوفياتي، وأعدوا العدة للفتكِ بالثانية الباقية، الولايات المتحدة.

إنَّ رؤية العالم هذه، التي تثير تبسيطيَّتها الارتداديةُ الابتسامَ، تملك قدرةً على التعبئة التي تبتعث الماضي، وتراثاً برّمته وتعليماً خاصاً يتبعه المرء منذ نعومة أظفاره في المدارس القرآنية والمدارس ـ ولكن هذه الرؤية لا تحول دون بعضٍ من دعاتها والمنظِّرين لها من التمكّن من المعارف العصرية، وتقنيات الاتصال، من مثل الأدوات النقدية وأنظمة الأسلحة الأشدّ تصنعاً وتقدماً، كما لا تحول دون اندماجه في عصر الثورة المعلوماتية والرقمية، ودون أن يكون على معرفة بالتيار المحافظ الجديد و«بالعولمة ـ الآخرية» Altomondialisme. حتى إننا لا نجد هذا التعاقب العجيب بين مَيْلين وقد بلغ ذروته، إلاّ في شخصية الطبيب الجرّاح المصري، أيمن الظواهري، وفي فكره الأيديولوجي الذي طبع به شبكة القاعدة.

والظواهري هو الرجل الملتحي، ذو الوجه الثخين والنظارتين، والذي بدا على شاشة الجزيرة في السابع من تشرين الأول/أكتوبر في العام ٢٠٠١، وكان مقرفصاً إلى جانب أسامة بن لادن، أمام مدخل مغارة أفغانية، وقد اعتمر عمامةً، وارتدى زياً هجيناً، بين الزيّ الشعبي الذي أُثر عن المجاهدين الأفغان، وبين الزي المقتبس من المسلسلات التلفزيونية المصرية التي تروي السيرة النبوية الشريفة، وكان ذلك الزي مشتركاً لدى إخوانه في السلاح والعقيدة.

وعلى ذكر الوثيقة المصورة بالفيديو تلك، كان الظواهري أوَّل المتكلمين، بُعيد الاعتداءات في الحادي عشر من أيلول/سبتمر، متهدداً أميركا ومندداً بها، ومستشهداً بـ«فلسطين المهوّدة» وبالعراق الواقع تحت الحصار في حينه، وقد جعل الصراع الذي يخوضه مع إخوانه في خطّ العود على بدء حركةِ الرسولِ والمعارك الكبرى التي كسبها الفاتحون المسلمون بعزمهم وانتصروا فيها على جيوش الصليبيين، وقال:

> ذلك هو اليوم الحق، لكم أيها المسلمون، اليوم الصادق، يوم الاختبار: أما يوم مجدكم فآتٍ. إن أتباع قريش الجدد احتشدوا على المسلمين، على غرار القرشيين القدامى وعملائهم إذ اجتمعوا على

المسلمين في المدينة: فهلاّ صنعتم ما صنعه أنصار النبي! ألا أيها المجاهدون الشباب، أيها المؤمنون العلماء الذين تحبون اللَّه، إليكم ملحمة الإسلام الجديدة ومعركة جديدة في سبيل الإيمان، مثل أيامنا الكبرى في حِطين، وعين جالوت، ومثلها فتح القدس. إن هذه الملحمة لتتجدّد، إذا هبّوا للدفاع عن شرف الإسلام.

وكان الظواهري من بين ثلاثة متحدثين في شريط الفيديو، وهم ابن لادن، والكويتي أبو غيث ـ وهو الناطق بلسان القاعدة ـ وقد بدا خطاب الأول (الظواهري) أكثر الخطب تماسكاً من حيث عباراته السياسية. وحيث كان ابن لادن، السعودي الملياردير، يضع نفسه في موضع الأخلاق العالمية، داعياً إلى قلب نسبة الإرهاب إلى أميركا نفسها، ضحيته في ١١ أيلول/ سبتمبر، مجرِّماً إياها بكونها مسؤولةً عن أكثر من «٨٠ عاماً من الإذلال بحق المسلمين، إضافة إلى تحمّلها تبعاتِ العذابات التي لا يزال الفلسطينيون والأطفال العراقيون يعانونها، رأيتَ الطبيب القاهريّ الجرّاح يخاطب الشعب الأميركي، أوّل الأمر، فيحثّه على الانفصال عن حكومته، في زمن تخوض فيه «حرباً جديدة خاسرة بالتأكيد، وحيث تخسرون أبناءكم وأموالكم».

أنت، أيها الشعب الأميركي والعالم أجمع، فلتعلموا أننا لن نسمح أبداً بأن تتجدد في فلسطين مأساة الأندلس. وإننا نؤثر أن نرى الأمة وقد اندثرت برمتها على أن نرى جامع الأقصى وفلسطين مهوَّدين وشعبه مطروداً من أرضه!

ولعلّ الظواهري، بنصيحته تلك ـ التي استبقت مذبحة مدريد في الحادي عشر من آذار/ مارس عام ٢٠٠٣ والتي ارتكبتها القاعدة ـ يدعو إلى رؤية أُخروية لتاريخ الإسلام، حيث تستعاد معارك الماضي بمحمولها الانفعالي، في نوع من التكرار الذي لا تبدّل فيه. وذلك التاريخ إن هو إلاّ مسار الجهاد الدائم الدفق ضدّ العدو الأجنبي، سواء أكان مسيحياً أو يهودياً، وضدّ الوثنيين الذين لبثوا يتهددون النبي ورسالته ـ والذين غلبهم المسلمون فيما مضى ولسوف يغلبهم أسلافم المعاصرون، وقد سار في طليعتهم نخبة من الجهاديين الذين أنجزوا، بحسبهم، اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، فكانت خير تجسيد لأعمالهم الباهرة. والحال أنَّ

ابن لادن وأتباعه أرادوا جعل المشاهدين عبر شاشات التلفزة أن يماهوا بينهم وبين حركةِ الرسولِ وأنصاره لدى هجرتهم ـ في العام ٦٢٢م ـ التي افتتحت بها الدعوة الإسلامية الكريمة. وعلى هذا، فإنَّ التاريخ، بحسب القاعدة، يواصل بلا كلل العود على بدئهِ، وعلى القطيعة التي تتشكّل منها الهجرة: فإذا الجهاد مركز على معناه الأوحد، ويؤسس للنموذج الأصلي الذي بات اليوم العدو الأبعد، فيمضي المجاهدون، على هديه، إلى إحراق نيويورك وواشنطن، قبل أن يزرعوا الموت في تل أبيب، وبالي، وجربة، وومومباسا، والدار البيضاء واسطنبول، والرياض ـ حاسمين بذلك خيارهم الذي قضى بالعودة إلى العدو الأقرب، المتمثّل «بالأنظمة الفاسدة»، بحسبهم، في العالم الإسلامي.

أما الرجل الذي ما برح يبسط تعليله الآنف، فهو من سلالةِ عائلة تنتمي إلى الطبقة الأرستقراطية المصريّة التي جُرّدت من أموالها إبّان التأميم. كما أنه ينتمي إلى سلالةٍ من العلماء الذين تبحرّوا في العلوم الدينية والدنيوية، فكان منهم الأساتذة المبرزون في الطبّ وعلم الصيدلة، ومنهم الأئمة الكبار من جامعة الأزهر الإسلامية. ويعود لقبه إلى حي الظواهر، في الحجاز، ما بين مكة والمدينة، من حيث أقبل جَدّ أيمن إلى مصر، فأقام في طنطا، بالدلتا المصرية، خلال العام ١٨٦٠، تاركاً الجزيرة العربية وقد كانت بائسة قبل النفط، ليحل في مصر المزدهرة والواعدة، والتي لم تكن لتعرف الانفجار السكاني الحالي. وفي ما خص سلالة الظواهري من جهة أمه، فتعود إلى آل عزّام الكرام، الذين يعودون بأصلهم إلى شبه الجزيرة العربية، ويعتبر فرعهم المصريّ ـ الشديد الاعتزاز بانتمائه إلى الرسول ـ أنَّ جَدَّ أيمن الظواهري لأمه، وكان يدعى «أيمن عزّام»، كان أحد البكوات، تعلّم في الأزهر ثم في لندن، وكانَ عميداً لكلية الآداب في القاهرة، وعُيِّن لمرَّتين متواليتين سفيراً لمصر لدى المملكة العربية السعودية (في عهد الملك فاروق والنظام الناصري، على حد سواء)، وكان مؤسساً لجامعة الرياض، آخر الأمر. وكان شقيق هذا الأخير، عزَّام باشا، طبيباً تلقّى علومه في إنكلترا، ورُقّي إلى النيابة أيام المملكة، وعُيِّن سفيراً في غير عاصمة، ثم إنه كان أديباً، لَهُ كتاب **رسالة النبي محمد الأبديَّة**، وكان أميناً عاماً للجامعة العربية، من العام ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢. وكانت لعزَّام باشا، إضافةً إلى مناصبه الرفيعة التي تقلّب فيها، مكانةٌ كبرى في

عائلته، لما زوّج ابنته (ابنة عم والدة أيمن) بابن ملك العربية السعودية فيصل، الأمير محمد، الذي أسس بدوره المصرف الإسلامي فيصل.

ولما وُلِد أيمن في القاهرة، عام ١٩٥١، كانت مملكة فاروق تحيا سنتها الأخيرة، وقد انطبع فيها العهد بالفساد، وبأعمال العنف والاغتيالات السياسية، وبعجز السلالة المالكة عن إدارة انهيار النظام الاستعماري الأوروبي ومعها التطلّعات القومية للطبقات الوسطى المدينية، أي طبقة الأفنديين. ولم تكد السنة الثالثة تُقبل، حتى قام «الضباط الأحرار» بانقلاب في ٢٣ تموز/يوليو من العام ١٩٥٢، وجعلت راية القومية العربية ترفرف في سماء مصر الناصرية، إلى جانب السياسة الاشتراكية التي اعتمدها الأخير (عبد الناصر) ـ فأفقرت النخبَ في النظام القديم، إلى جانب الطبقاتِ المتعلمة وذات الوظائف الرسمية في إدارات الدولة، ومن تلك الطبقة نشأ الظواهريون. كان والد أيمن أستاذاً في الصيدلة يُدرِّسها في جامعة القاهرة، وقد أقام مع عائلته في الضاحية الجنوبية السكنية من القاهرة، المعادي، ولكن منزلها كان في القسم الشعبي من الضاحية، والتي جعلت السكك الحديد تفصله عن أحيائها الجميلة ذات العمارات الفاخرة المحاطة بجنائن ومروج خضراء، قريبة من النادي الرياضي، حيث يتكلم الناس الفرنسية أو الإنكليزية، بطلاقة، وهم يرتشفون كأساً. وكان أهل أيمن أتقياء غير متكلفين، في زمن لم يكن التديّن فيه مجالاً للمباهاة بين الناس، وحين كانت لا تزال العلاقات مع العربية السعودية غاية في الرداءة، ويوم كان الأعضاءُ في الإخوان المسلمين وأنصارهم، وهو التنظيم الإسلامي الرئيسي، الذي أنشئ في العام ١٩٢٨، يقبعون في السجون لأنهم لم يفلحوا في الهربِ إلى منفاهم عابرين البحر الأحمر.

وفي العام ١٩٦٦، وإثر الحملة التي شنّها النظام الناصريّ ضدّ الإخوان، الذين اتهمهم بإعداد «مؤامرة جديدة»، حُكِم على السيد قطب، زعيم الحركة في حينه، بالموت إعداماً بعد طولِ تعذيب في السجن، وكان الأخير المنظّرَ الرئيسي للحركة الإسلامية المذكورة. وكان محامي سيد قطب يُدعى محفوظ عزَّام، وهو أحد أشقاء جدِّ أيمن الظواهري لأمه. ولسوف تنطبع سيرة قطب ومأساة عذابه وموته، في أذهان الكثيرين من النشطاء الإسلاميين الشبان، في عهدي السادات ومبارك، ولسوف يكون هذا الأثر حاسماً في إطلاقِ المنظِّر العالمي للجهاد، أيمن

الظواهري. وفي الحقبة التي كان الطلاب في أوروبا وأميركا ينضوون في زمرٍ يسارية، ماوية أو تروتسكية، رأيتَ أيمن الظواهري، وهو تلميذ مدرسة ثانوية رسمية، من الضواحي الفقيرة في المَعادي، يُنشئ مع بعضٍ من رفاقهِ، ممّن هالهم إعدام قطب وصدمتهم ظروف مأساته، زمرةً إسلامية سرية. واستمر نشاط هؤلاء زمناً امتدَّ من أواخر الستينيات (١٩٦٦-١٩٦٧) حتى اغتيال السادات في العام ١٩٨١، وقد اعترت الانشقاقات تنظيمهم وانضم إليه العديد الآخرون، إلاّ أنه لم يكن في عداده، العام ١٩٧٤ إبان ذروته، إلاّ أربعون من أعضائه. وقد رأى الظواهري إلى فكر قطب على أنه عامل مؤسس في التنظيم المذكور، إذ قال: «إنَّ دعوة قطب إلى الولاء لوحدانية اللّه، والخضوع لسلطانه تعالى، ولحاكميته من دون غيرها، هي الشرارة التي أشعلت الثورة الإسلامية ضد أعداء الإسلام في العالم أجمع». على ما يورده في كتابه **فرسان تحت راية النبي**.

لقد كان لتنظيم الظواهري السرّي غاية وهي العمل على الإطاحة بالنظام الذي يضطهد الإسلام، وإقامة دولة إسلامية بديلة له تطبق فيها الشريعة، عن طريق الجهاد الذي سبق تعريفه على أنه «انقلاب عسكري... يستلزم تعاوناً بين المدنيين والعسكريين لتحقيق غايته».

والواقع أن هذه الاستراتيجية (العسكرية) التي كانت متّبعة في عهد ناصر، يوم انهال وبال القمع على المناضلين الإسلاميين، ظلّت هي نفسها في عهد السادات، خلال السبعينيات حين كانت المعسكرات المصرية تفيض بأعداد الملتحين الذين مضى النظام المؤيد للأميركيين في حينه، يحثهم على ملاحقة المناضلين اليساريين. وظَلَّ الظواهري يمارس عمله السياسي سراً طوال سنوات دراسته المجلّية في كلية الطبّ، حين لم يشِ تصرّفه بعمق التزامه ـ وقل الأمر نفسه عن ملبسهِ ومظهره، على ما لاحظه الصحافي اليهودي الأميركي الذي اهتدى إلى الإسلام وكان ماركسياً سابقاً، إذ التقاه أواسط السبعينيات، ووجد في مظهره ملمح المثقف اليساري الذي كان يرتاد سيتي كولدج ونيويورك لسنوات ثلاثين خلت ـ حيث أتمَّ كلّ من بول وولفوفيتز وإيرفينغ كريستول دروسهما الثانوية والجامعية. وفي العام ١٩٧٤، برزت إلى الساحة السياسية زمرة إسلامية إنقلابية أخرى، يقودها فلسطيني منفيّ إلى القاهرة، يُدعى صالح سرية، وكان الأخير قد أعدّ انقلاباً فاشلاً على السادات؛

فاعتُقل قادة التنظيم جميعهم، وحُكِم عليهم بالموت فأُعدموا، وقد هنّأ الظواهري نفسه بهذه المحاولة الانقلابية الأولى للإطاحة بنظام فاسد بالعنف، للدولة الإسلامية. غير أنه أسف شديد الأسف على انعدام الإعداد ونزعة الهواية والاندفاع المتسرِّع، الذي وسم تحرك إخوانه الإسلاميين من فريق سرِّية. وعلى الرغم من ذلك، بدت له الحركة المجهضة علامة على أنَّ التيارات الإسلامية المتشددة تجاوزت المحظورات التي لطالما كانت تمنعها من مهاجمة عدوها القريب بالقوة.

وفي العام ١٩٨٠، لما كان حَلَّ طبيباً مناوباً في أحد المستوصفات التابعة لمؤسسة خيرية يمدُّه تنظيم الإخوان المسلمين بالمال، وسط حيّ شعبي من القاهرة، انضمّ إلى بعثة تابعة لمنظمة غير حكومية طبية إسلامية كانت تقدم المعونة للمجاهدين الأفغان، وصودف أن تلك السنة شهدت انطلاق الجهاد ضد الجيش الأحمر، فمضى الظواهري إلى هنالك، وأقام في بيشاور وأفغانستان أربعة أشهر، ثم عاود السفر إليهما وأقام برهة أقل في السنة التالية، وقد خرج من رحلتيه بعِبَر قيِّمة للغاية، ذلك أنها رسَّخت لديه اليقين بأن الصراع المسلح وحده كفيل بنصرة الإسلام وتغليبه على الكفار، وبأن الأرض الأفغانية جديرة بأن توفر خير فرصة لانتصار الجهاد. ولكنه ألفى نفسه مَسوقاً، رغماً عنه، في الأشهر التي تلت عودته الثانية إلى مصر، في أيار/مايو من العام ١٩٨١، بالإعصار الذي آل إلى اغتيال السادات، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه. وكانت صفوف الإسلاميين المتشددين الذين كانوا يحلمون بالعنف سبيلاً إلى تماسكهم قد امتلأت، وانضم العديد من ضباط الجيش إلى صفوف التنظيم وعُبِّئوا من قبل الزمر الإسلامية الانقلابية. ولم يكن الظواهري معنيّاً مباشرةً بالتحضير لهذه العملية، وإنما كان أُعلم بها ساعاتٍ قبل تنفيذها ـ محاولاً ردع أولئك الذين مضوا إلى ارتكابها، لأنه يعتبرها سابقةً لأوانها ومقدراً لها الفشل. لقد كان اغتيال الرئيس (السادات) نتاج التنظير الذي انصرف إليه المهندس الكهربائي الإسلامي المسمَّى «فرج»، وقد ورد ذلك في بيان مقتضب بعنوان: «الأمر الخفي»: وبحسبه، ينبغي للحركات الإسلامية أن تستولي على الحكم بقتلها «العدو القريب»، «الأمير الضال» والفاسد الذي يحكم بلاد الإسلام. وإذا ما مضى المقاتلون إلى قتالِ «العدو البعيد» ـ إسرائيل

بالأخص ـ رأيتَ المستبد مستغلاً المعركة لصالحه، وفق فرج نفسه. وبالمحصلة الأخيرة، فإن تفكير فرج هو مثابة الثمرة لتحليل نقدي يطاول استخدام القومية العربية الصراع مع إسرائيل لفرض الوحدة العربية المقدسة وتشريع القمع ضد كل شكل من أشكال المعارضة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن اغتيال السادات لم يؤتِ أياً من ثماره، على نحو ما استشعره الظواهري: فلم يؤدِّ مقتل الرئيس إلى إقامة الدولة الإسلامية، على الرغم من محاولة التمرد التي جرت في أسيوط، في صعيد مصر، وهي معقل التيار الإسلامي المتشدد. وحالما خَلف مبارك السادات شُنَّت حملة قمع شرسة على نطاق واسع، فشملت مجموع النشطاء؛ وسرعان ما أُعدم المتآمرون المباشرون، أما الآخرون، من أمثالِ الظواهري، ممن كانوا يشكلون الدائرة الثانية في التيار الإسلامي، فلم يُسجنوا سوى سنواتٍ معدودة. وكانت ظروف الاعتقال والاستجواب، وما تلاهما من تعذيب، وحياة مشتركة في الزنازين، جعلت من هؤلاء المناضلين لدى تحريرهم، أشدّاء وقساةً ومتعطشين للانتقام، فباتوا كتائب خيالة الإرهاب. أما الظواهري فقد كانت له أيام السجن مثابة تجربة غامضة: فهو لما كان تحت وطأة التعذيب، وشى بأحد رفقائه، بأن أعان الشرطة على الإيقاع به ـ وفي هذا الشأن كان المحامي منتصر الزيّات، الإسلامي المتشدد والتائب بعد حين، والذي أَعدَّ سيرةً للظواهري انتقده فيها، قد اعتبر تصرّفه ذلك عاراً يُعزى إلى ضعفه البشري، وسبباً لرحيلة النهائي عن مصر، بعد أن أتَمَّ حكمَه في العام ١٩٨٤. وكان قد اختير الظواهري، من بين إخوانه المعتقلين، ليكون الناطق بلسانهم، منذ العام ١٩٨٢، لدى افتتاح جلسات المحاكمة، من قفص الاتهام، حيث المتهمون جميعاً، لأنه كان خيرهم نطقاً بالإنكليزية ويسعه أن يخاطب الصحافة الدولية مستنكراً التعذيب الذي مُورس عليهم.

وكانت تلك المرة الأولى التي يظهر فيها وجهه المستدير تعلوه نظارتان، من على صُوَر وكالات الأنباء وشاشات التلفزة ـ وكان لا يزال شخصية مجهولة باستثناءِ بعض المختصين القلائل الذين كانوا يُعنون بالظاهرة الإسلامية. وخلال أيام سجنه، صادقَ الظواهري بعضاً من زعماء التيار الإسلامي المتشدد، ومن هؤلاء الشيخ الأعمى عمر عبد الرحمن، الذي اتُّهم على نحوٍ غامض، بتخطيطه

أول اعتداء يطاول المركز التجاري العالمي، في العام ١٩٩٣، وكان قضى منذ ذلك الحين حكماً بالمؤبَّد في إصلاحية أميركية. ولسوف يغدو الشيخ زعيماً للفريق المنافس للذي تزعَّمه الظواهري: الجماعة الإسلامية. وكانت استراتيجية الظواهري تترجم، في مصر التسعينيات، بحرب عصابات أو ما يشابهها، وملاحقة ممثلي السلطة واغتيالهم، والتعرّض للمسيحيين المصريين، والسيّاح ـ والإسرائيليين إذا أمكن المقاتلين ذلك ـ وضرب بعض الأهداف، التي يُراد منها الإطاحة «بالعدو القريب». ولسوف تسبب هذه العمليات التي خاضتها «الجماعة الإسلامية» بألف قتيل، ولكنَّ فشلها السياسي سوف يعاقبها عليه نداءٌ وجّهه أُمراءُ الجماعة الرئيسيون بضرورة التخلي عن النضال المسلّح ـ بعد المذبحة التي أصابت السيّاح الأجانب في الأُقصر، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٧، والذي قطع صلة الجماعة الإسلامية بآخر نقاط دعمها الشعبية. وبالمقابل، كان الظواهري يرى هذا السبيل مفضياً إلى الفشل مباشرةً ـ وجعل يمتدح «جهاداً» موجهاً إلى رأس هرم السلطة، في ما يتجاوز «العدو القريب»، إلى «العدو الأبعد»، وعنى بها القوة العظمى الأميركية، بامتياز ـ والتي إذا ما تهاوت أسقطت معها كلَّ الحكّام «الكفرة» الذين يُعَدّون حلفاءها الإقلميين.

وفي العام ١٩٨٥، غادر الظواهري مصر نهائياً إلى جدة، في المملكة العربية السعودية، بغية العمل في مستوصف. وتُعتبر جدة حاضرة الشاطئ، وعاصمة إقليم الحجاز حيث تقوم ضيعة «ظواهر»، مصدر لقبه العائلي لأبيه، والمدينة التي يقيم فيها أُمراء السلالة الملكية، من طرفِ الأم ـ إلى جانب كونها مركزاً لأكبر تجمُّع للشبيبة المرتبطة بالإخوان المسلمين ـ والذي يُدعى «التجمع العالمي للشبيبة المسلمة»، كما أنها معقل لعائلة ابن لادن؛ ومن هذه المدينة، يسع الظواهري أن يبلغ مكّة المكرّمة في ساعة من الزمن بسيارته، فينطلق من هناك لينضم إلى الجهاد الأفغاني، من طريق بيشاور، إلى باكستان. وعندئذٍ، يبلغ العاصمة العالمية للإسلام المتشدد في حينه ـ فتكون رحلته الرابعة إلى هذه البلاد، في العام ١٩٨٦. وخلالَ إقامته تلك، يتعرَّف الظواهري إلى الرجل الذي سوف يهبه الوسائل لتحقيق طموحاته، وهو أسامة بن لادن.

ولئن كان أيمن الظواهري أصغر من أسامة بست سنوات، فإن الأخير،

المنتمي إلى عائلة من أربعة وخمسين ابناً لأحد كبار منتجي النفط السعوديين، لم تكن له مراهقة حافلة بالنشاط السرّي، وإنما عاش تفسخات ذهنية وثقافية جديرة بأحد الأثرياء السعوديين، وكان أدعى إلى التُّقى في منزله أكثر منه خارجاً، حيث أدرك تقواه بعض الفتور، حيناً.

وكان أسامة قد التزم دعم «الجهاد» في أفغانستان، شأن العديد من أبناء العائلات السعودية، وذلك منذ مطلع الثمانينيات، ومنذئذٍ جعل يتقلّب بين التقوى والالتزام العسكري الذي يهب وجوده معنى، ولم يكن التزامه السالف، في حينه، نشاطاً عرضة للشبهة بنظر المملكة الوهابيّة، بل العكس صحيح. وبالحريّ، فقد كانت حرب العصابات ضد الجيش الأحمر موضع تشجيع وتمويل ـ وبالاتفاق مع الحامي الأميركي ـ من قبل السلالة السعودية التي لم ترَ فيه سوى المنافع. وعلى الصعيد الإقليمي، كانَ الجهاد باسم الإسلام ضدَّ الإلحاد الشيوعي يوازن النداءات المتلهبة حماسةً للخميني ضد الشيطان الأكبر الأميركي، في عزّ الحرب ضد العراق الذي كان متحالفاً مع المملكة العربية السعودية، وكان من شأن القتال الذي جعل يخوضه المجاهدون الأفغان، أن يفضي إلى الغاية المجيدة، فيحقق للمسلمين ملحمة حافلة بالانتصارات «الخارقة» على العدو السوفياتي، في الجبال الأفغانية، فتعاود الأخيرة تلميع شعار الأنظمة العربية المحافظة في شبه الجزيرة العربية، حيال الشبيبة التي بدت أشد حساسيّة حيالَ التشهير بأميركا وحلفائها الإقليميين، الذي ما برح آية اللّه الخميني يردده على مسامع العالم ـ وكان الأخير واقعاً في شرك معركة غير مجيدة ضد بغداد. إلى ذلك، فإن المملكة العربية السعودية كانت تلقّت إنذاراً جدّياً، في خريف العام ١٩٧٩، حين اقتحمت جامع مكّة مجموعة من النشطاء الشبان المحليين ممن كانوا قد اختلطوا بطلاب أجانب أُعِدّوا على أيد كبار الفقهاء في المملكة. وعليه، فإنَّ إرسال هؤلاء الشبّان الأشد حماسةً إلى أرض المعركة الأفغانية من شأنه أن يصرفهم عن المسألة السعودية الداخلية، بحسب ما توهّمته بعض الدوائر الحاكمة في الرياض. وفي أفغانستان، كان في استقبال شبّان الجهاد وتنظيمهم بصفوف المقاتلين شخص يدعى عبد اللّه عزّام، أحد الإخوان المسلمين من أصل فلسطيني (من دون أن تكون له صلة قرابة مع أيمن الظواهري لعائلة والدته) وكان قد نُفيَ إلى جدّة، وصار مرشد أسامة بن لادن ومعلّمه.

يُعَدّ عبد اللّه عزَّام المبشِّر بالجهاد، وقد دعا إليه وعظَّمه في العديد من المقالاتِ والمؤتمرات عبر العالم، وفي الكثير من المنابر الأميركية وصولاً إلى معسكرات التدريب الباكستانيَّة. وكانَ جهد في توجيه الدولة الباكستانيَّة ضد الاتحاد السوفياتي، وضدَّ الأنظمة «الكافرة» الصديقة للدول الاشتراكية من العالم الإسلامي، ومضى يحثّ الشبّان المسلمين على الجهاد مذكراً إياهم بأن الإسلام سوف يعاود افتتاح الأندلس ذات يوم، غير أنه كان حريصاً على أن تظلّ الممالك ـ النفطية في الخليج بمنأى عن أي انتقاد، وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة التي لا تزال تمدّ الملتحين في بيشاور بالأسلحة، والمستشارين والإعانات المالية.

ولما كان عزَّام منسقاً مساعداً يؤدِّي «الخدمات للمجاهدين»، جعل يفصل حبّات القمح الجيدة المتمثلة بأبناءِ العائلات التقية والثرية من شبه الجزيرة العربية، عن زؤان الفقراء من أبناء الأحياء الدنيا في القاهرة أو الجزائر ـ من هؤلاء النشطاء المدرّبين، والخارجين لتوّهم من السجن، وقد احتشدت في رؤوسهم الأفكار المتطرفة.

وفي النصف الأول من الثمانينيات، بدا ابن لادن تحت رقابة عبد اللّه عزَّام العقائدية. وقد شهد التحوّل الذي قاد عدداً من الشبان السعوديين، الذين أصابوا قدراً من التعلّم في إطارٍ شديد المحافظة في ظل الوهابيّة ـ وهي تصوُّر للإسلام شديد الارتباط بالعقيدة، وهي الراسخة في أوسع الأوساط بالمملكة ـ وقد صاروا يخلطون ما بين هذه الخلقية التطهرية، التي لا تتيح الظنَّ بالنظام السياسي، وبين عقيدة الإخوان المسلمين، التي تجهد في إصلاح السلطة بغية إقامة دولة إسلامية لا تشبه في شيء ما أقامته السلالة السعودية. وكان حصل هذا التطعيم، في فكر ابن لادن، بتأثير من الإخوان المنفيين إلى السعودية، هرباً من قمع النظام الناصري لهم في مصر، والنظام البعثي في كل من سوريا والعراق، وقد استقبلهم الملك فيصل في خلال عقد الخمسينيات وصولاً إلى مطلع الستينيات، وأحسن استقبالهم ورعاية شؤونهم. وفي إزاء الموجة القومية التي اجتاحت العالم العربي فألهبت مشاعر الناس فيه هيبة ناصر، حليف السوفيات الأول في المنطقة، لم يكن بمقدور المملكة العربية السعودية، حليفة الولايات المتحدة في شبه الجزيرة العربية، حيال ذلك سوى الاعتماد على العلماءِ الرجعيين وغير المصقولين، وقد وُوجهوا

بمماحكات العقيدة، ولئن كانوا ملمّين إلماماً جيداً بالتوازنات العشائرية في شبه الجزيرة العربية، فإنهم أمسوا عاجزين عن الإحاطة بالتحوّلات التي أصابت الأرض، فكانوا أقَلَّ إعداداً ليفحموا خصومهم الدعاة الاشتراكيين في كل من القاهرة، ودمشق أو بغداد. ولما كان الإخوان المسلمون ممتنِّين لشركائهم السعوديين ضيافتهم، فقد عملوا على التعويض عن بعض مظاهر الضعف الفكري الذي بدا عليه بعض رعاياها أو علمائها، فدعوا جانباً مصالحهم الخاصة، حريصين على عدم التدخل في شؤون حكّام المملكة. أما عبد اللّٰه عزَّام، فراح من موقعه، في أفغانستان، يكلِّم الشبَّان المقاتلين في صفوف «الجهاد» كلام الإخوان المسلمين، مثيراً الحمية في نفوسهم ونافحاً فيهم رؤية للعالم أوسع بكثير من صحاري المملكة، غير أنه كان يجهد في تقنية حماستهم وتجنيبهم الانحرافات، في وسط يجهد فيه المتطرِّفون من كل جنس بالفرار من القمع الذي باتوا عرضةً له في أوطانهم الأم.

والحالة هذه، فإن صراعاتٍ عنيفة نشبت بين مختلف الفصائل الجهادية، بين العامين ١٩٨٦ و١٩٨٩، حتى جعل بعض منها يحرِّم بعضها الآخر، وكان خلافها في الغالب حولَ رهانات مرتبطة باستراتيجية الحركة الشاملة التي أعقبت النصر المتوقع في أفغانستان، إلى جانب بعض المسائل المالية، سعياً من بعضها إلى التقاط دفقات المساعدات الحيوية للإنفاق على النشطاء، الذين غالباً ما أقاموا في بيشاور مع نسائهم وأولادهم. وبرغم ذلك، فقد أمكن أيمن الظواهري، وفقاً لبعض المصادر والشهادات المتقاطعة، أن يحلّ بديلاً لعبد اللّٰه عزَّام، مرشداً روحياً لابن لادن. وقد جعل الظواهري يوجّه انتقادات عنيفة للغاية إلى الإخوان المسلمين، ولسوف تشكل الأخيرة مادة نصِّه الشهير «الحصاد المرّ للإخوان المسلمين في ستين عاماً»، والذي كان يوزع نهاية الثمانينيات في الأوساط الإسلامية، فنال به صيت الرجلِ المتعصب؛ وبحسبه، فإن الإخوان كانوا ضحوا بمثال «الجهاد» لأجل رفاههم الشخصي، وذلك للفوائد المادية التي جنوها من تجارتهم غير الشريفة مع أوساط الخليج المالية، ولإرضائهم أوهامهم ببعض الاستراتيجيات السياسية العوجاء التي حملتهم على قبول قواعد اللعبة الانتخابية كلَّما سنحت لهم الفرصة ـ بل لذهابهم إلى حَد القبول بفكرة الديموقراطية

«الكافرة» ـ وقد أوهموا بذلك الشعب بأنه يمكن أن يكون مصدر السيادة، في حين أن كلَّ سيادة هي من لدن اللّه تعالى. وبينما كانت هذه الخلافات بين أهل المشرب نفسه تحتدم في المعسكرات من حول بيشاور، وتجعل الجهاديين العرب بعضهم في مواجهة البعض الآخر، راح الجيش السوفياتي ينسحب من كابول، بدءاً من ١٥ شباط/فبراير العام ١٩٨٩، وقد هزمتها الأسلحة الأميركية، ولا سيّما صواريخ أرض ـ جو ستينغر التي أمدّت الولايات المتحدة بها المجاهدين الأفغان. وسرعان ما راحت واشنطن تتملّص من صراعٍ كان بلغ الغاية منه، وما لبث التوتر مع الكتلة السوفياتية أن انتقل إلى أوروبا، حيث سقط جدار برلين في الخريف من السنة نفسها. وفي هذه الأثناء، أخذ الصراع يشتد بين الجهاديين حول المصادر المالية التي تناقصت باطراد، وبات يرتبط أكثر بالمنازعات حول مصير الجهاد بعد أفغانستان.

وكان الظواهري، المقيم في بيشاور مع امرأته وأبنائه منذ العام ١٩٨٦، قد رسم توجهاً أخروياً شاملاً للمعركة، منذ عودته الأولى إلى مصر من رحلته الاستكشافية إلى أفغانسان، العام ١٩٨٠، والتي تهدف إلى تدمير أميركا بعد الاتحاد السوفياتي. وهذا ما كان أدلى به الظواهري نفسه إلى الصحافي الأميركي المهتدي إلى الإسلام، مارك عبد اللّه شلايفر، فسارع الأخير إلى إبداء أسفه من تصريح الظواهري، وجعل يمتدح بِبساطة حرية المعتقد التي يتمتع بها الإسلام في الولايات المتحدة. ولئن كان هذا الخط المعادي للأميركيين أقلّوياً، ما دامت «وكالة الاستخبارات المركزية» .C.I.A تؤمِّن معاشاتِ المقاتلين في الجهاد إلى حين رحيل الجيش الأحمر من كابول في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩، فإنَّ أعداد أتباعه سرعانَ ما اطّردت حالما ظهرت أولى بوادر تخلّي واشنطن عنهم، ولم يمضِ على الانسحاب السوفياتي إلاّ زمن قليل. وعلى أي حال، فقد شكّلت التوترات العنيفة التي جرت العام ١٩٨٩ السياق الذي جرى فيه اغتيال عبد اللّه عزّام في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه ـ والذي لم يتّضح إلى اليوم هوية القائمين به. بيد أن السبيل صار ممهَّداً لأيمن الظواهري من أجل أن يمارس سلطته العقائدية على ابن لادن، بلا منازع. ولما رأت المخابرات السعودية الخاصة ما آل إليه مُواطنهم في تحولاته الأيديولوجية و«صحبة السوء» التي انتهى إليها، عمدت إلى

سحب جواز سفره، لدى عودته إلى البلاد في العام ١٩٨٩. ولن يتسنّى لابن لادن أن يعود إلى المنطقة الباكستانية ـ الأفغانيّة إلاّ في العام ١٩٩١، هارباً تحت جنح الظلام من المملكة، التي استقبلت في هذه الغضون مئات الآلاف من الجنود الكفرة على أرضها «المقدسة»، وقد أتوا من دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة من أجل طرد الجيش العراقي من الكويت، بعد أن احتل الأخير الإمارة في ٢ آب/ أغسطس من العام ١٩٩٠. أما القضية فباتت لابن لادن محدَّدةً تحديداً نهائياً: لقد دنست أميركا «أرض الحرمين الشريفين» (مكّة والمدينة) بإحلالها جنودها على التراب السعودي. وقد صارت بذلك العدوّ الأبرز الذي ينبغي للمجاهدين القضاء عليه ـ وهكذا اقترن مصير رجل السياسة الملياردير السعودي نهائياً بمصير الطبيب الظاهري الجرَّاح، ذي الرؤية إلى العالم الانقلابية والتدويلية. ولكنَّ الوقت لم يكن قد حان بعدُ لمواجهة أميركا مباشرة، وإنما كان الوقت لمباشرة الهجوم ضد حلفائها المحليين، وفي مقدمتهم الدولتان اللتان ينتمي إليهما كل من ابن لادن والظواهري: المملكة العربية السعودية ومصر.

وفي الواقع، فقد حدثت في كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٨٨ اشتباكات عنيفة بين رجال الشرطة وإسلاميين متشددين في أحد أحياء القاهرة، وأعقبت تلك الأحداث استراتيجية التوتر: إذ عمد المناضلون في تنظيم الجهاد المصري، من أتباع الظواهري، إلى شنّ عمليات اغتيال، نجحت بعضها، طاولت موظفين كباراً ومسؤولين في السلطة. وكان الجرّاح القاهريّ ينسق، من موقعه في بيشاور، أعمال العنف الموجَّهة ويوفِّر الإبدالات لها، متوقعاً أن تسرِّع في سقوط مبارك، «فرعون» مصر الحالي، وأحد قطع الشطرنج في أيدي الكفر الدولي، بحسبه، ولكن احتجاز ابن لادن على الأراضي السعودية مدة سنتين (١٩٨٩-١٩٩١) وفراره إلى بيشاور، والانقسامات العنيفة التي شتَّتت التيار الإسلامي بدءاً من اجتياح الكويت على يد صدام حسين، كان لهذه الأحداث أثرها السلبي على قدرة المتشددين الإسلاميين على العمل الخارجي، فحدَّت منه بصورة لافتة. وبعد انتصار أميركا وحلفائها في عملية «عاصفة الصحراء» التي أعادت إلى الكويت استقلاله في ربيع العام ١٩٩١، صار تجمُّع ابن لادن والظواهري يشكّل المحور الأول لمقاومة النظام الأميركي في المنطقة ـ وقد انطبع بمسار السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ومن ثم الإسرائيلي ـ

العربي الذي بُوشر به لدى انعقاد مؤتمر مدريد في صيف العام ١٩٩١. وبرغم ذلك، فإن وضع الجهاديين في المنطقة ذات الأغلبية الباشتونيةْ، والتي لا يقوون على التنقل فيها سوى على صهواتِ الأحصنة، ما لبث أن تدهور، بعد دخول الطالبان مدينة كابول. ذلك أن الحلف الخليط من المجاهدين، ما إن دخل إلى العاصمة الأفغانية في نيسان/أبريل العام ١٩٩٢، لأكثر من ثلاث سنوات خلت على رحيل الجيش الأحمر، حتَّى تمزَّق في معارك عنيفة.

وإذا الحرب الأخويّة بين الفصائل والقبائل الأفغانية، والفوضى والعنف المستشري، لا تشبهان بشيء «الدولة الإسلامية» المثالية التي تقاطر مناضلو الجهات من أقطار العالم قاطبة من أجل إقامتها، بعد أن حملوها طويلاً في ضمائرهم. وبالإضافة إلى أن هؤلاء لم يكونوا يرغبون البتة في الالتزام إلى جانب أحد المعسكرات ضد الآخر، فقد جهد المسؤولون الكبار في كابول، وبطلب من بنازير بوتو رئيسة وزراء باكستان، في حينه، وقد تأثرت بالمطالب الأميركية والسعودية، في ممارسة الضغوط على فِرق الجهاديين الأجانب لتشتيت صفوفهم. ولم يطل الأمر، حتى سافر ابن لادن، والظواهري، برفقة عائلاتهم ودائرة مرافقيهم وأتباعهم الصغرى، في العام ١٩٩٢، إلى السودان، ليحلّوا ضيوفاً لدى حسن الترابي، الذي غدا بطل التيار الإسلامي، على الصعد كافة. وجعل الزعيم السوداني يوفِّر لهم إقامة وأماناً انتفاعيين ـ إذ جعل ابن لادن يوظِّف عدة مئات من ملايين الدولارات من حصته بثروته العائلية في السودان، ذلك البلد الذي كانت غالبية الدول الغربية تقاطعه وتفرض عليه حصاراً اقتصادياً. وفي مقابل ذلك، صارت الخرطوم لسنوات عدَّة، خلال الأعوام ١٩٩٢-١٩٩٦، نقطة الوصل للجهاديين ومحراباً لهم، بل الموضع الذي من خلاله سوف يتسنّى لهؤلاء أن يتخذوا لهم أبعادهم العالمية الحقّة.

وفي العام ١٩٩٢، انفتحت ثلاث جبهات جديدة للجهاد المسلّح، اقتداءً بالجهاد الأفغاني، ومن دون أن يبلغ كل منها إلى غاياته المنشودة: مصر، الجزائر، البوسنة. ففي كلٍّ من هذه البلدان، أمكن العديد من المواطنين الأصليين أو الأجانب، ممن كانوا مقاتلين قدامى في أفغانستان، أن يصلوا إلى ساحات جهادهم، بفضل الحلقات التي أنشأتها شبكات أسامة بن لادن من العاصمة

السودانية الخرطوم. وكان الجهاديون هؤلاء يمتلكون نقاط إبدال هامة لهم في اليمن (وهو البلد الأصلي الذي قدمت منه عائلته، قبل إقامتها في المملكة العربية السعودية)، إلى امتلاكهم غرفة لالتقاط الأصداء في لندن، وقد دُعيت في حينه، «لندنستان» ـ حيث يضع الناطقون بلسان الحركة مواقعهم على الخطوط، في تماسٍ مع الصحافة المؤيدة للعرب. . . إلخ، فتعمل هذه المواقع عمل العلاقات العامة والتبشير بالدعوة الجهادية ـ كما امتلكوا مراكز للعملياتِ المصرفية وتحويلات الأموال إلى المراكز المصرفية في الخليج، وقد أفادوا من حلقاتِ المصارف الإسلامية، بل الاصطلاحية، إفادتهم من الرسائل التي لا شكل لها والمدعوة بالحوالة، من دون أن يضطروا إلى أي نوع من أنواع الكتابة. والحال، فإنَّ وضع عُكَّاش (بيت) العنكبوت هذا، وقد نُسج في وسطه الظواهري وابن لادن كان أعدّ في نهاية الثمانينيات (١٩٨٩) في أفغانستان، على حَدّ ما أقرّ به أحد النشطاءِ الرئيسيين الذين اعتُقلوا لاحقاً.

بيد أنَّ انتشار الشبكات الإرهابيّة للتيار الإسلامي المتشدد، والذي أخذ في البرزو خلالَ النصف الأول من التسعينيات، تعاملت معه أجهزة الاستخبارات الأميركية تعاملاً مثيراً للدهشة ـ من دون أن نقوى، حتى الساعة على تبيان ما إذا كان جهلها أو إهمالها، أو مجرد تحريكها الإسلاميين هو جعلهم ينقلبون عليها، أم أنَّ انتشار الأخيرين هو من عمل القوى الظلامية ولا نملك من المعطياتِ الكافية، إلاّ ما توفّر من المصادر المتاحة لنا فحسب. وعلى سبيل المثال، فإن القائدَيْن الرئيسيين للتيار الإسلامي الأكثر تطرفاً، وعنيتُ بهما الشيخ عمر عبد الرحمن وأيمن الظواهري، واللذين كانا ضالعين بالنضال المسلَّح، كانا قد أُعطي كلٌّ منهما، في تلك الفترة، جواز سفر إلى الولايات المتحدة، ومن دون صعوبة تذكر. ولسوف ينتهي الأمر بالشيخ إلى السجن، على ما نعلم، بعد اتّهامه بضلوعه في الاعتداء الأول على مركز التجارة العالمي في شباط/فبراير من العام ١٩٩٣.

أما الظواهري، فقد أمكنه زيارة «سيليكون فالي» في كاليفورنيا، العام نفسه، بعَيْد الاعتداء الأول المذكور، ليلتقي هنالك بعلماء مسلمين، وليحصل على أموال كان يُفترض بها أن توظّف لمحاربة أميركا ـ وفي رفقته عميل مزدوج يراقبه أشبه برجل الـ«أف.بي.آي.» وحتّى لو أمكن الإسلاميَيْن المصريَيْن أن يحرّكا شبكاتِ

ضباطهما الذين حصّلوا خبرةً كبيرةً إبان حرب الجهاد ضدَّ الجيش الأحمر في أفغانستان، فيحصلا على جوازَيْن من العسير تدبّرهما من قِبل مواطنيهما، فإن أحداً ممن يملكون حساً جدياً بالأمن في أوساط المخابرات الأميركية، لم يكن ليشك مطلقاً، في العام ١٩٩٣، بأن الشيخ عُمر والظواهري يبديان من العدوانيّة حيال الولايات المتحدة ما يكفي ليُحسبا في خانة المشكوك بأمرهم.

وما إن اطمأن الجهاديون إلى معقلهم السوداني، ورديفه اليمني، مضت شبكة القاعدة ترسِل المقاتلين إلى الصومال، لمواجهة الجيش الأميركي. وكان الأخير قد انتشر في ذلك البلد، في إطار عملية «إعادة الأمل» Restore Hope الهادفة إلى وضع حد لحالة الفوضى في القرن الأفريقي. وكانت الأدبيات الإسلامية، الصادرة في حينه، تندِّد على امتداد الصفحات والأعمدة، بهذه العملية، فلا ترى فيها سوى رأس جسر لزعزعة الأوضاع في السودان والإطاحة بنظام الترابي. والواقع، فإن حرب العصابات التي أدخلها قدامى أفغانستان إلى الصومال شكَّلت محاولة أولى حقيقية لأتباع «الجهاد» يختبرون فيها، على نطاق واسع وفي أرض المعركة، نقاط الضعف والقوة لدى قوات الحملة العسكرية الأميركية، وقابلية الانثلام التي قد تؤدي إليها الأوجه العسكرية السلبية ـ وكان جورج بوش الأب، في تلك الأثناء، قد هُزِم حيال بيل كلينتون في الانتخابات الرئاسيَّة. وسرعان ما انكشفت الوقائع عن هزيمة واشنطن في الصومال، بعد النجاحات الساطعة جداً في الكويت ـ ولسوف يحفظ أعداء الولايات المتحدة العبَر منها، على أرض المعركة العراقية، في ما بعد.

ولم يلبث المركز الإعلامي للشبكات الجهادية، في العاصمة البريطانية، في لندنستان، أن أنجز الربط الإعلامي في ما خَصّ مختلف المعارك التي تخاض في أماكن متفرقة من العالم: وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتخذ فيها مفهوم الجهاد الشامل والمنسق شكلاً على ما تصوره الجهاديون. فكانت كل عملية مسلحة في مصر تستجيب لحدث معيّن في الجزائر. ومن هذا القبيل كانت المطالب التي تقدم بها خاطفو الرهائن الفرنسيين في هذه الدولة لتحريرهم، تنطوي على إطلاق الشخصيتين المرموقتين في التيار الإسلامي السعودي المتشدد، الشيخين حوَّالي وعودة، اللذين كانا لا يزالان سجينَيْن؛ وقل كذلك عن مجلة «الجهاد الإسلامي

الجزائري» G.I.A التي صودرت في لندن كانت قد نشرت أخباراً عن المجاهدين في البوسنة، ومصر، والشيشان... إلخ.

وفي العام ١٩٩٥، حدث هجومان عنيفان ضد المصالح المصرية في الخارج، كانا بتخطيط من الظواهري، المقيم في السودان. وكان الهجوم الأول يستهدف اغتيال مبارك الذي كان في زيارة له إلى إثيوبيا في السادس والعشرين من حزيران/يونيو، وقد نجا منه الرئيس، وكاد يحقق غايته. وما كان من النظام المصري إلا أن ردّ على تلك العملية بحملة قمع شعواء ورهيبة، طاولت المناضلين والنشطاءَ الإسلاميين؛ فردّ الظواهري على ذلك بأن فجَّر سفارة بلاده في إسلام أباد في باكستان مكلِّفاً حلفاءه بالعملية. ولو نظرنا إلى تلك العملية، في حينها، لبدت للمراقبين أشبه باختبار قوَّة من طبيعة كبرى ضد هذا النوع من الأهداف: ويذكر الظواهري في كتابه **فرسان تحت راية النبي**، الذي نُشر في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠١، أن السفارات الأجنبية كانت تتخذ احتياطاتٍ أمنية كبيرة للغاية، بحيث لم تقوَ وسائل تنظيمه الهجومية، في حينه، على ضربها. ولكنَّ الجهاز الذي سوف يقود إلى تنفيذ الهجوم المزدوج في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، ضد السفارتين الأميركيتين في كينيا وتانزانيا، كان في سبيله إلى التحضير.

حتى كانت السنوات الأربع التي قضاها ابن لادن والظواهري في معقلهما بالخرطوم تعدّ المرحلة الأشد هجومية للتنظيمات الجهادية المحلية: ولم تكن عبارة «القاعدة» معروفة بعد، ولا مستخدمة، في معرضِ أسماء الجماعاتِ الوطنية، من مثل «الجهاد الإسلامي الجزائري» في الجزائر، على سبيل المثال. وكان ابن لادن يعتبر نفسه، في المقام الأول، عدواً للنظام السعودي ـ الذي أسقط عنه جنسيته السعودية في العام ١٩٩٤، على ما ذكره ـ ولكنه لم يَلْفَ نفسه، على الإطلاق، عضواً أمميّاً في الجهاد، كانَ وضع كل اهتمامه على تنمية الإرهاب لمحاربة الأميركيين. أما الظواهري فكان، من جانبه، يهتم كثيراً لمصر، وجعلت عمليات الاغتيال أو التفجيرات التي خطط لها، تطاول كبار الموظفين في النظام، وكانت أكثر اقتصاداً في الرجال والوسائل من تلك التي كانت تخوضها «الجماعة الإسلامية» التابعة للشيخ الأعمى عمر عبد الرحمن، والذي آثر أتباعه احتلال الأرض وإشاعة الاضطراب وانعدام الأمن في المواطنين العادية ـ وبرغم أن أنصار

الظواهري الخُلَّص له أقل بكثير من أنصار منافسه. والحالة هذه، فإنَّ جردة الحساب التي أُجريت للجهادات المحلية، في العام ١٩٩٦، كانت سلبية أينما كان: في البوسنة، والجزائر، ومصر، شرع الإسلاميون المتشددون يخلون ساحة الصراع. وفي آخر المطاف، أُخضع السودان لضغوط دولية قوية إثر محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرّض لها مبارك في حزيران/يونيو، العام ١٩٩٥، وكان قد جرى التخطيط لها في الخرطوم: ولما بلغت الضغوط على النظام السوداني ذروتها، تحركت بعض الدوائر في السلطة سعياً إلى «بيع» ابن لادن ومساعديه، على نحوٍ ما سلَّموا السنة الفائتة الإرهابي كارلوس إلى السلطات الفرنسية، بعد أن كان لجأ بدوره إلى الخرطوم. ولكنّ أياً من الدولتين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة لم تكن لترغب في شراء ابن لادن وشبكته ـ لأسباب سياسية معقّدة ـ وما كان من الأخير إلاّ أن تسلَّل، في ١٨ أيار/مايو، على متن طائرة خاصة، إلى قندهار، عاصمة «الإمارة الإسلامية» في أفغانستان، حيث كان الطالبان يعدون العدَّة للاستيلاء المظفّر على كابول في شهر أيلول/سبتمبر، وذلك بفضل الدعم العسكري الباكستاني وحسن الرعاية الأميركية.

وكان العام ١٩٩٦ بالنسبة إلى وسط القادة في تنظيم القاعدة قد شكّل السنة المفصلية التي أمكنهم خلالها أن يتخذوا قرارات الانقلاب الاستراتيجي الذي قد يُفضي إلى ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١. وكان فشل الجهادات المحلية قد استهلك، وحتى لو كان الظواهري قد أبدى اعتراضه على الهدنة في مصر كما في الجزائر، فهو لم يعد يملك من الوسائل البشرية المهيأة لمواصلة المعارك.

ولدى قيام الظواهري بمغامرة خطرة لا تصدّق، في الشيشان، حيث اعتقله الروس في نهاية السنة المذكورة ـ ومن ثم أطلق، لأن هويته المزيفة لم تكن لتنكشف لهؤلاء في أوانها، والواقع أنه من المستحيل أن يعزو المرء ترك الظواهري إلى انعدام فعالية الإدارة الروسية، في ذلك الحين، أو إلى بعض الحسابات التي أجرتها أجهزة الأمن والمخابرات المختصة بهذا الصدد. على أن الظواهري كانَ قد لاحظ بأن ظروف مواصلة الجهاد كانت ممتازة ـ وأن بلاد القوقاز باتت، منذئذٍ، الأرض التي تمثِّل الكثير من نقاط التشابه مع ما كانته أفغانستان لعقد خلا، أي من العام ١٩٨٠ـ وقد خاض المجاهدون الصراع فيها ضد جيش روسي يمثِّل

الخصائص الأساسية نفسها وتُمثّل نقاط الضعف في الجيش الأحمر ذاتها. ومع ذلك، فإن غياب الدعم العسكري والمالي الأميركي لم يتح للجهاد الشيشاني الانتصار، وكان من شأن المراوحة في ساحة المعركة ـ والتي كانت تعزى إلى مقتل «القائد خطّاب»، في صيف العام ٢٠٠٢، المواطن السعودي والزعيم التاريخي لقدامى المقاتلين في أفغانستان، العاملين على أرض الشيشان ـ أن دفعت المجاهدين، هنالك، إلى إعادة ترشيد استراتيجيتهم باتجاه أعمال إرهابية على الأراضي الروسية. ومن هذا القبيل، كانَ استيلاء مجموعة انتحارية من المجاهدين على مسرح دوما في موسكو، في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٢، وحيث كانت تتميّز شابات «خطيبات اللّه»، فكان لأعداد القتلى الكثيرين الذين سقطوا بفعل رشّات الغاز القاتل التي ارتأى رجال الشرطة أنها الأقدر على شلّ قوى المهاجمين، صدى سياسي أقل بكثير مما حظي به الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الأميركي. وفي الحالين كليهما، فإن النضال ضد «العدو الأبعد» وعلى أرضه، بات مفضلاً، من قِبل الجهاديين، على المعركة ضد «العدو القريب» التي لا تفضي إلى انتصار حاسم على المستوى العسكري، ولا تكفل حشد الجماهير الشعبية للقضية الإسلامية، على النقيض مما حصل للجهاد الأفغاني الملحمي في الثمانينيات.

وفي الثالث والعشرين من آب/أغسطس، في العام ١٩٩٦، جعل ابن لادن ينشر، من مخبئه الجديد في الجبال الأفغانية «بياناً يدعو فيه إلى الجهاد ضد الأميركيين الذين يحتلون أرض الحرمين الشريفين». وكان النص مؤلَّفاً من عشر صفحات، وقد ركَّز فيه ابن لادن على ضرورة أن يحقق الجهاد هدف تحرير العربية السعودية من حماتها الأميركيين. وإذ جعل يستهدف وطنه الأم، في خطابه، قصد إلى تحديد هوية الولايات المتحدة ـ فاعتبرها تجسيداً «للعدوّ الأبعد» بامتياز، والسبب الأول للشر الذي ينبغي استئصاله. وفي هذا السياق، كان الهجوم الدامي بالشاحنة المفخَّخة ضد ثكنات الجيش الأميركي في الخُبَر، والواقعة في قلب المنطقة النفطية السعوديَّة، مطلع أيلول/سبتمبر، وكانَ سبق الهجوم بأسابيع قليلة البيان المذكور أعلاه، حتى وإن لم تُجمِع كل المصادر على مسؤولية ابن لادن عن الاعتداء. وبعد مضي سنة ونصف على البيان الآنف، أي في شباط/فبراير من

العام ١٩٩٨، صدر بيان آخر، وقد وقّعه كلٌّ من ابن لادن، والظواهري، ومسؤولون آخرون عن فِرق إسلامية متشددة عبر العالم، يعلن فيه الموقِّعون عن إنشاء «جبهة إسلامية دُولَية ضدَّ اليهود والصليبيين» (من دون أن يظهر اسم القاعدة في التواقيع). وكان هذا البيان يدعو إلى «قتل الأميركيين واليهود أينما وجدوا» ـ متجاوزين بذلك المرحلة الأخيرة التي تفتح السبيل إلى «العدو الأبعد» وفي عقر داره. وقد تحققت هذه الاستراتيجية تحققاً مزدوجاً مثيراً للذهول، في العملية التي دمَّرت السفارتين الأميركيتين في تانزانيا وكينيا، في ٧ آب/أغسطس من العام ١٩٩٨، وكانَ ذلك اليوم يمثل الذكرى الثامنة لدعوة الملك فهد الفِرقَ «الكافرة» إلى تراب المملكة، في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠، من أجل الدفاع عنها ضد جيش صدام حسين الذي اجتاح الكويت ونهبها. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٠، تعرَّضت السفينة الحربية الأميركية «يو إس إس كول» لهجوم بزورق مطاطي كان حُشي بالمتفجرات، وكانت السفينة المذكورة تهمّ بالتموّن من ميناء عدن ـ مما أدى إلى مقتل سبعة عشر بحّاراً. ولئن كانت هذه الهجمات المذهلة والدامية تؤدي إلى قتل العسكريين أو الدبلوماسيين، فإن أعداداً كبيرة من الكينيين والتانزانيين وغيرهم كانوا سقطوا ضحايا هذه التفجيرات، من دون أن يظهر لهم اسم أو صورة، وجرت على أرض «غريبة للغاية» بالنسبة إلى المشاهِد الوسطي الذي يعجز عن التماهي بالضحايا. والأحرى أن هؤلاء الضحايا اعتُبروا بين الأضرار المختلفة والأرباح التي حفلت بها الأحداث الغنية بالمآسي والفظائع من كل نوع، غير أنها لم يسعها أن تُحدث الصدمة الكبرى والحقيقية التي سوف تُحدثها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. ولقد بدت العمليات الموصوفة هذه معدومةً من حيث عواقبها السياسية المباشرة، التي من شأنها أن تخدم التشدد الإسلامي، ولربما كان ذلك الطابع الذي اتخذته الهجمات المذكورة، من حيث صفتها التحذيرية، وتواترها العام، هو ما حدا بالمراقبين إلى الاستنتاج بعجز ابن لادن وشبكته عن القيام بأعمال تحظى بتأييد الناس والمجتمع لها، مما افتقده هؤلاء على الدوام. والواقع أنَّ الهجمات التي اندفع إلى تنفيذها رجال ابن لادن وشبكة القاعدة، بين العامين ١٩٩٨-٢٠٠٠، إنما تندرج في استراتيجية متدرِّجة، والتي لا يكتفي فيها هؤلاء بنيل الحظوة لدى الجماهير الإسلامية الواسعة، بل حمل العديد من

المتعطشين إلى الاستشهاد على الانضمام إلى صفوفهم أيضاً، وتنظيمهم وتدريبهم في المعسكرات الأفغانية، نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم، وجعلوا يعدون العدَّة للهجوم الرؤيوي في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وكان رقي إلى صفوف المناضلين هؤلاء أشخاص مثقفون، كانوا تلقوا علومهم في الغرب، لغاية أساسية، وهي الإعداد لتحقيق عمليات مركَّبة، وإسهامهم الأساسي لتوفير نجاح الهجوم الكبير على أميركا. وكان على هؤلاء، الذين انخرطوا في عالم دراساتهم الذهنية، التي تؤهلهم لأن يكونوا مهندسين، ومعماريين وأطباء أو موظفين كباراً في دولهم، أن يرجِّحوا كفَّة التعليل غير السويّ الذي يقودهم إلى العملية ـ الانتحارية باسم الإسلام بغية ضرب أميركا، والغرب، واليهود، وإيقاع العدد الأكبر من الضحايا ـ زاهدين بحياتهم ومضحِّين بها.

ويسعنا اليومَ أن نجرب تظهير مسار العمليات هذه، بفضل الوثائق التي أُعلنت على الملأ في الأشهر التي تلت ١١ أيلول/ سبتمبر، وبفضل الشهادات والاستجوابات التي كانت لا تزال جزئية: والحقيقة أن الهجوم الآنف يندرج في التقاطع ما بين الاستراتيجية العامة التي تستهدف فيها القاعدة «العدو الأبعد»، وبين التكتيك الذي يتيح التعجيل بالأحداث، وذلك بفضل النعمة التي أفاضتها على «القاعدة» الانتفاضةُ الثانية في فلسطين، خريف العام ٢٠٠٠. وكان كتاب أيمن الظواهري، **فرسان تحت راية النبي**، والذي ذاع صيته من خلالِ الاقتباساتِ الطويلة التي نُشرت منه في الصحيفة السعودية الصادرة في لندن **الشرق الأوسط**، خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، تضمَّن في صفحاته الختامية، الكثير من المفاتيح التي كان المحللون لا يزالون يفتقدونها للنفاذِ إلى المنطق الفكري الذي أفضى إلى اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر، التي جرت لثلاثة أشهر خلت.

وفي الموضع الأول من الكتاب يعرض الظواهري لرؤيته إلى العالم Weltanschaaung مماثلة ـ بالتضادّ ـ لرؤية صامويل هانتنغتون الداعية إلى «صدام الحضارات». ويعتبر الظواهري فيها بأن «المعركة عالمية» اليوم، وبأنّ «القوى الغربية المعادية للإسلام قد حددت بوضوح عدوّها ـ والذي أسمته «الأصولية الإسلامية». وبذلك انضمت القوى الغربية هذه إلى خصمها القديم، روسيا». وباتت، بحسبه، هذه القوى مجتمعة، تحوز أدوات ست رئيسية لمحاربة الإسلام،

وهي: منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية غير الحكومية، مروراً بالحكام الفاسدين على الشعوب المسلمة، والشركات المتعددة الجنسيات، وأنظمة تبادل المعطيات والاتصالات، ووكالات الأنباء وقنوات التلفزة الفضائية. ولسوف نلحظ في هذه القائمة أن الجهاديين، سوف يحوّلون ثلاثاً من هذه الأدوات إلى «أسلحة» ذات فعالية عالية في مقاتلة أعدائهم، وهي: الجمعيات غير الحكومية «الخيرية الإسلامية»، وشبكة الإنترنت، والقنوات العربية التي تبثّ من الخليج، وعلى نحوٍ معيَّن.

ويواصل الظواهري عرض رؤيته فيقول:

> كان لا بدَّ أن يتكون تحالف من الحركات الجهادية في ديار المسلمين كافة، وفي البلدين اللذين تحررا بالجهاد في سبيل اللَّه، وهما أفغانستان والشيشان، في مواجهة التحالف الكافر. . .

ولربما كان الظواهري كتب ذلك في زمن غير محدّد ـ لاحقٍ بانطلاقة الانتفاضة الثانية على الأرجح ـ ما دام هذا النص يعتبر الشيشان محرّرةً، في حين كانت القوات الروسية تُمنى بهزائم هامة. وحين صار الجهاديون الذين قادهم السعودي «خطّاب» الخيالة الشجعان في ملحمة تزخر بالبطولات العظائم، وقد تكلّلت صُوَرهم المظفرة على الإنترنت المخصصة بصور القتلى من الجنود الروس وقد تقطّعت جثثهم، وإلى جانب هؤلاء برزت صور السجناء السلافيين، وقد بدوا باسمين لحظة إعلانهم اهتدائهم إلى الإسلام. وفي كانون الأول/ ديسمبر، من العام ٢٠٠١، لمَّا نُشر هذا النص، لم يعد أي من هذين البلدين تحت سيطرة الحركات الإسلامية.

وفي اللحظة التي كان الظواهري يكتب فيها نصّه، كان الجهاد يخطو خطواته الأولى، بيد أنها أدركت تنامياً متعاظماً في ما بعد.

> وإذا كان التحالف متحرراً من كل عبودية حيال الامبراطورية الغربية السائدة، حمل وعداً بتدمير الصليبيين الجدد والقضاء عليهم وهم يقاتلون أرض الإسلام. وإن لهذا التحالف ثأراً من كلّ قادة عصابة الكفر العالمية، الولايات المتحدة، وروسيا، وإسرائيل. كما أنه يحمِّل الدول

الكافرة هذه دم الشهداء، وحزن الأمهات، وحرمان اليتامى (أحضان عيالهم)، وآلام السجناء، وأولئك الذين عُذِّبوا في أرض الإسلام ـ من تركستان شرقاً إلى الأندلس غرباً.

ولم تكن أسبانيا قد عرفت بتعذيبها سجناءَها، وإنما أراد الظواهري بهذه الإشارة الإيحاءَ بأن شبه الجزيرة الإيبرية كانت تنتمي إلى أرض الإسلام، منذ افتتاحها على يد الجيوش الإسلامية بقيادة طارق بن زياد في القرن السابع؛ وتعتبر استعادتها، بحسب منظِّر القاعدة، في العام ١٤٩٢، على يد الملوك الكاثوليك، حادثاً تاريخياً منكداً، وينبغي للحركة الجهادية أن تمحو عاره من جبين المسلمين بإعادة احتلالها أسبانيا لإدماجها في الإسلام ـ على غرار فلسطين ـ وهذا ما سوف يتضح، في الحادي عشر من آذار/مارس العام ٢٠٠٣، لدى وقوع المجزرة في مدريد التي نفذتها القاعدة.

ويوضح الكاتب، في ختام كلامه، قائلاً:

إن زمننا ليشهد على ظاهرة جديدة لا تني تتقدَّم غيرها: وهي ظاهرة الشبّان المقاتلين في الجهاد، ممن رضوا أن يغادروا عيالهم، وبلادهم، وأرزاقهم، ودراساتهم، وأشغالهم بحثاً عن موضع يحققون فيه الجهاد حبّاً باللَّه.

وفي مستهل خاتمته الكتاب، جعل الظواهري يعرض تصوره للعالم وللعلاقات الدولية المعاصرة: العدو، الذي تشكّل من «قوى غربيَّة معادية للإسلام»، ويقودها الثلاثي الأميركي ـ الإسرائيلي ـ الروسي، سوف يجد في مواجهته «شبان الجهاد المقاتلين» المستعدين للتخلي عن كل شيء لهذه الغاية الوحيدة.

أما الفقرة الثانية من النص فيحدد الطرف الذي يكون حاسماً في المعركة لدى منعطف العصر ـ بعد مرحلة اليأس التي تُعزى إلى فشل حركات الجهاد في النصف الأول من التسعينيات وإثبات أن «كل حركة تمرّ بحلقة من التآكل والتجدّد، من ثم». بيد أن العامل الجديد الذي تمثّل «بانبثاق هذه الفرقة الجديدة من الإسلاميين، هو ما لطالما افتقرت إليه الأمة. ولا حَلّ إلاّ «بالجهاد»! ولوسف يدرك أبناء الإسلام هذا الأمر، لوضعه موضع التطبيق».

وكان لهذه الملاحظات التي أبداها الظواهري، وعمد فيها إلى تحليل أفول التيار الإسلاموي في السنواتِ السابقة، الفضل في تأسيس استراتيجية جديرة بالتحقيق، على يد «الفرقة الجهادية» الجديدة، على أنها توحي بالمنظر الإسلامي الأكبر، الذي لطالما انطبع الظواهري به، سيِّد قطب، وكان الأخير يعظِّم «الجيل القرآني الجديد»، بكتاباته في الستينيات من العصر المنصرم، والذي ينبغي له أن يقطع كلَّ ما يمتّ بالمؤمنين من صلة إلى الانحطاط والتسويات العتيقة، من أجل أن يستعيد نفحة صحابة الرسولِ الذين مضوا يقاتلون الكفّار ظافرين. أما اليوم، وقد مرّت ثلاثون سنة، بقي الظواهري مصرّاً على تجاوز العقبات التي لطالما أعاقت عمل التيار الإسلامي.

وكان على الحركة الإسلامية، بحسب الظواهري، أن تعاود النظر بالعلاقة التي تربط «نخبتها القائدة» «بالجماهير»، رغبةً منها في ربح الأخيرة. وكانت للمؤلِّف رؤية نقدية لنخبة بدت له، فيما مضى، شديدة اللين، لكونها تخلَّت عن فريضة الجهاد المطلقة، أو غالت بها إلى الحد الأقصى، واعتبرتها مقدَّسة، وعصيّةً على المس، فارتكبت خطيئة «العمى المنهجيّ». إنّ للأمة والجهاد حاجةً إلى قيادة «علمية، ومناضلة وعقلانية»، على ما يذكره الجرَّاح القاهري، ولربما كان الظواهري يغمز، من كلامه هذا، من قناةِ أولئك الذين دعوا إلى وقف العمل المسلَّح في مصر، عام ١٩٩٧، ومن متطرفي الجهاد الإسلامي الجزائري، الذين انغمسوا في ضلالهم، حين انجرفوا إلى أعمال عنفية لا حدّ ولا أفق لها ـ حتى أقرّ صراحة بتبرُّئه من كلا الطرفين، في السنة نفسها.

وكان الظواهري يرى إلى النخبة الإسلامية واجب التعامل مع «الجماهير» ـ وهي تسمية مستمدة من القاموس الماركسي ـ تعاملاً سليماً؛ إذ يفترض بالأولى أن تهتم لأمر حشد أوسع مجالات الدعم من لجماهير، لا أن تجابه السلطة وحدها. وكان النص أُعدَّ على نحوٍ تبيّنت فيه ملامح الانتقاد الذاتي، حين افترض أن على الحركة الجهادية أن تتقرّب من الجماهير، وتدافع عن شرفها، وتمنع الظلم عنها، وترشدها إلى السبيل المفضي إلى النصر»، وبأنه «ينبغي لنا أن نغرِّم أنفسنا لكوننا لم نحسن نشر رسالتنا، ولم نحسن كذلك إبلاغها اهتمامنا بها، واستعدادنا للتضحية بأنفسنا في سبيلها». غير أن الظواهري، سليل الطبقة الارستقراطية المصرية

وتجسيد «النخبة» (الإسلامية في المقام الأول) لا تراه يرغب في التعلّم من الجماهير على الإطلاق. فهو يستمسك بالحقيقة، ويعزم على قيادة الجماهير هذه لينفح فيها روحاً تعبويَّةً محرومة منها بالفطرة: إذ تتبدَّى الجماهير، بنظر الظواهري كاتب هذه السطور، عديمة الوعي، خاملةً، شاكيةً. ومن هذا المنظار، كان على «النخبة» أن تجد الشعارات الأشد تلاؤماً مع المرحلة، فترفعها بالتزامن مع جهادها، وأن تكتشف الخطابة الأنسب، بغية إخراج هذه الجماهير من غفلتها، و«تحريك ضمائرها»، وإقناعها بخوض الجهاد.

«إن الشعار الذي أدركته الأمة جيداً وتفاعلت معه خلال السنوات الخمسين المنصرمة هو الجهاد ضد إسرائيل. إلى ذلك، فقد رأينا الأمة، في العقد الأخير وقد تحرَّكت ضد الحضور الأميركي. فهي استجابت لنداء الجهاد ضد الأميركيين [...] لقد احتلت الحركة الجهادية مكانة مركزية في ضمير الأمة، لما اتخذت لها شعاراً هو تحرير الوطن من الجنودِ الأجانب، وجعلت تُدرج هذا الشعار في إطار معركة الإسلام ضد الكفر والكافرين».

إن هذه الرؤية المستمَدة من تيار الواقعية ـ السياسية يبدو مستوحىً من مكيافيللي، أكثر من كونه مستمَداً من المبادئ الدينية، وقد استكملته اعتبارات من القبيل نفسه في ما خص القضية الفلسطينية. وبحسب الظواهري، فإن القوميين العرب العلمانيين كانوا قد اعتمدوا على القضية الفلسطينية بلا تحفّظ ـ على الرغم من خيانتهم لها ـ في حين أن الإسلاميين «الأقدر، بحسبه، على قيادة الأمة في جهادها ضد إسرائيل، هم أقل المناضلين سعياً إلى أن يصيروا أبطالاً للمسألة الفلسطينية، فيرفعوا شعارها بين الجماهير». أما اليوم، فإن فلسطين تشكل، للمؤلف النعمة التي سقطت من علٍ لحشد الجماهير وتعبئتها لمعركة الجهاد، في ما يتجاوز التيار الديني: «إنه خط التقاء لكل العرب، سواء أكانوا مؤمنين أو لم يكونوا!»

وما إن يتمّ تحديد القضية التي ينبغي للجهاديين إعلاؤها في قتالهم من أجل أن يحصدوا القدر الأكبر من التأييد الشعبي لهم ـ ولسوف نلحظ، لاحقاً، كيف أنَّ تسويغ المجاهدين عملهم في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بعد حدوثه، قد اتَّبع بدقة هذا الخطّ الذي رسمه الظواهري له ـ حتى ينصرف الأخير إلى تعيين

استراتيجيته العسكرية التي ينبغي اتباعها. وتقضي هذه الاستراتيجية، في الظروف الحالية، التي تتميّز بتفوق العدو الهائل على الصعيد المادي، بأن تُؤثر الأعمال الهجومية التي تقوم بها فرق صغيرة لترويع الأميركيين واليهود:

إن قتل الأميركيين واليهود، بمجرد طلقة، أو طعنة خنجر، أو انفجار عادي، أو ضربة من قضيب حديد لأمر غير مستحيل. وإن إحراق منزل بمجرد قنبلة مولوتوف حارقة ليس بالأمر العسير. حتى إذا حصلت فرق صغيرة وسائل متاحةً لها، أمكنها أن تثير الرعب في نفوسِ الأميركيين واليهود.

ولكن ذلك ينبغي أن يحدث في سياق سليم؛ بحيث إنَّ العمليات التي تنفّذها «النخبة» تكون موضع تفهّم ودعم من قبل الجماهير التي عملت الشعارات المناسبة على تعبئتها وحثّها على الجهاد؛ ومن دون ذلك، توشك «الطليعة ـ الإسلامية على أن تتعرَّض للقتل والجماهير غافلة عنها، في إطارٍ من المعركة تكون وحدها في مواجهة السلطلة».

والحال أنَّ نص الظواهري كان يشتد عليه هاجس انعزال «الطليعة» الجهادية؛ ولئن كانت هذه الطليعة، بحسبه، تنجز العمل العسكري بمنطق إرهابي أو انقلابي، فإنَّ على العملية المنجزة أن ترتدي قيمة مثالية، يكون من اليسير على الجماهير ـ المقصود أن تفك رموزها، فتتماهى بها، فيتحقق بذلك التمهيد لمسارٍ غير محدد، ينبغي أن يقود إلى إسقاط الأنظمة «المرتدة»، وإقامة قاعدة إسلامية، تكون نواة للخليفة الجديد الذي يُراد به أن يسود الإسلامُ الأرضَ. على أن انتظار الناس هذا المستقبل المشرق يحمل في ذاته دعوة دينية جديرة باستنهاض المؤمنين وتراث الحنين المرتبط بديكتاتورية البروليتاريا (الإرهابي كارلوس، الماركسي ـ اللينيني، المهتدي إلى الإسلام، وتلميذ الشيخ أسامة، وفقَ ما ذكره الأخير، إنما يمثِّل تلك الصورة المأساوية والضاحكة عنها في آن) ولقد أتاح الانتظار السالف للظواهري، الذي دأب على البحث عن عمل يكون أشد إذهالاً مما سبق فعله، مع الحرص على الاقتصاد في الرجال، أن يجتاز الخطوة التالية التي سوف تقوده إلى اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر: «ينبغي للمعركة أن تطاول أرض العدو» ـ وبصورة رئيسية الولايات المتحدة، وإسرائيل أيضاً، وروسيا ـ «وذلك لإحراق أيادي أولئك

الذين يشعلون النار في بلادنا». ولقد صرَّح الظواهري بأن ضرب السكان المدنيين الغربيين ـ بغض النظر عن حكوماتهم أو مؤسساتهم ـ هو أمر مشروع، بل إنه تكريم للديموقراطية، على نحو تهكّمي: «وذلك أنَّ الناخبين الغربيين يصوّتون بحريّة. وبالتالي، فإنَّ شعوبهم هي التي أقرّت بملء إرادتها إنشاء دولة إسرائيل، ودعمت ديمومتها». . والحال هذه، فإن هؤلاء «لا يعرفون سوى لغة مصالحهم، وقد جُعلت القوة العسكرية الفظة لدعمهم وحمايتهم. وعلى هذا النحو، فإن أردنا أن نحاورهم ونجعلهم يتنبهون لحقوقنا، ينبغي لنا أن نحدثهم باللغة التي يفهمونها».

إن هذه القراءة الجهادية «للحوار بين الحضارات» يفترض بها أن تُقنع الجهاديين بأن «يعدوا أنفسهم لمعركة لا تحدّ بمنطقة، وإنما تستهدف العدو الداخلي المرتدّ أسوةً بالعدوّ اليهودي ـ الصليبي الخارجي». ولما كان الفريق الجهادي نفسه قد اختار قتال العدو الأخير، واعتباره أولوية أولى، في حينه، فقد نظر إلى الخيار الآنف على أنه تحويل ظرفي، بسبب الضربات التي يكيلها (العدو الخارجي) للمعقلَيْن الأفغاني والشيشاني، ولأنه ليس من الواقعي بشيء، في هذه المرحلة، أن يركِّز المجاهدون على العدو الداخلي وحده». وعلى هذا، فقد أوضح الظواهري طريقة العمل modus operandi آخر المطاف: «تكبيد العدو أفدح الخسائر [. . .] أياً يكن الزمن والجهد اللذان تستغرقهما عمليات كهذه». و«أن يركِّز الجهاديون على الطريقة التي تتم بها العمليات الاستشهادية، من حيث كونها الوسيلة الأنجع لتكبيد الخصم الخسائر، والأقل كلفة بشرية على صعيد المجاهدين». ، «وأن يختار هؤلاء الأهداف، ونمط الأسلحة وطريقة استخدامها وفقاً لمدى تأثيرها في بنية العدو. . .».

وأخيراً، ينبغي إقناع الجماهير بأن هذه المعركة الدائرة رحاها، إنما هي معركة كل مسلم، ويفترض بالمجاهدين، لهذه الغاية، أن «يقطعوا دابر الحملات على الحركة الجهادية عبر وسائل الإعلام؛ إنها حرب في ذاتها ينبغي لنا خوضها بالتوازي مع الحرب العسكرية».

تلك هي خاتمة التعليل المفصّل، والعصيّ على الخطأ، الذي مضى الجرّاح القاهري، سليل العائلة العريقة، يسوقه، ولم يمضِ شهر واحد على اندفاع أتباعه بطائراتهم شطر مركز التجارة العالمي والبنتاغون، متكلماً على شاشة الجزيرة، في

السابع من تشرين الأول/أكتوبر، العالم ٢٠٠١، ليعلن اندلاع «حرب وسائل الإعلام»، استكمالاً «للضربة الكبرى» التي هزت أركان «العدو الأبعد» ودمرتها.

والواقع أن الصفحات الأخيرة من كتاب **فرسان تحت راية النبي**، على الصورة التي نُشرت بها في الجريدة اليومية السعودية الصادرة في لندن، في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠١، تنطوي على العرض المنطقي الأشد توسعاً وتفصيلاً، على حدّ ما نعرفه، للمنطق الذي قاد الجهاديين إلى اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وهذه الأخيرة تتيح لنا أن ندرك الكيفية التي جعلت الظروف في العام ٢٠٠١ تؤالف بين عاملين اثنين: أحدهما خارجي وعارض ـ وهي الانتفاضة الثانية ونظريتها القائلة بالشهداء القتلى في عمليات ـ الانتحارية، التي سقطت على الجهاديين أشبه بنعمةٍ في أوانها ـ أما العامل الثاني فكان داخلياً وضرورياً ـ وهو عزم الحركة القديم بأن يكون الشهداء الذين أعدوا الحادي عشر من أيلول/سبتمبر والاعتداءات الأخرى مادة للتعبئة العقائدية العامة على الشهادة والتضحية بالنفس، تدفعهم عقيدتهم وتعصُّبهم..

وعلى ما بيَّنه الظواهري، فإن المسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية كانت ولا تزال تنطوي على شحنة عاطفية رئيسية في المخيلة الشعبية العربية في الشرق الأوسط، وفي العالم الإسلامي، بل في جزء من العالم الثالث. وكان حزب اللّه اللبناني ـ الذي أُنشئ في العام ١٩٨٢ بدعم من أجهزة الاستخبارات التابعة للجمهورية الإسلامية في إيران، ليغدو الذراع العسكرية لها في خضمّ الصراعات اللبنانية، فيعمل على خطف الأجانب رهائن للمقايضة ـ جعل ممارسة العمليات الانتحارية ـ التي لطالما كانت مستحسنة في التراث الشيعي الثوري الإيراني ـ متأقلمةً مع الثقافة السياسية العربية التي نظرت إليها من باب الحشرية، أول الأمر. ولما أمكن حزب اللّه أن يوجّه هذه العمليات ضد الأهداف الإسرائيلة ـ والتي تمثلت بالفِرق العسكرية من الجيش الإسرائيلي، المتمركزة «في الحزام الأمني» اللبناني، أو ميليشيا جيش لبنان الجنوبي التي جهزتها الدولة العبرية وموّلتها ـ فقد توصل أن يتماهى بالصورة التي جعل اللبنانيون يرسمونها عنه في مخيلتهم بصورة عامة ـ والمسيحيون لم يخرجوا عن هذا الإجماع كثيراً. وعليه، فإن حزب الله، برغم الدعم والإغراء اللذين لقيهما من الخارج، صار المدافع عن السيادة الوطنية،

وحزباً ممثلاً في المجلس النيابي، وتجسيداً للوطنيَّة بامتياز، مدلّلاً من الجميع، بل معصوماً عن أي نقد. إلى ذلك، فإنَّ هيبة حزب اللَّه في فلسطين ـ وقد اعتُبر هنالك «هازم» إسرائيل ومُجبِراً جيشها على الانسحاب من لبنان في أيار/مايو من العام ٢٠٠٠، لبثت عظيمة، حتى ليصح القول بأنَّ رغبة الفلسطينيين في مزاحمة النموذج اللبناني الذي لا عيب فيه، وقد اعتمدته المقاومة الظافرة في الجنوب اللبناني، هي التي يسَّرت نقل طريقة العملية ـ الانتحارية إلى أرض فلسطين. أما الإسلاميون فكانوا يرون إلى القضية الفلسطينية على أنها لبثت طويلاً بعيدةً عن مرماهم، على ما يذكره الظواهري. ذلك أنها كانت ربيبة القومية العربية، بل الركن الأساس في فكرها السياسي، حتى إذا اشتعلت الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٨٧، أُتيح للتيار الإسلامي، أخيراً، أن يتحرك، وذلك بفضل نشوء «حماس» وصعود نفوذها السريع، إلى أن تسنى لها أن تتبنّى قضية فلسطين مؤسلمة إياها، وراحت تنافس منظمة التحرير الفلسطينية التابعة لعرفات، في احتكاره النفوذ عليها. وبالمقابل، فإن مسار أوسلو للسلام، الذي بدا حاملاً الآمال في حلّ متفاوضٍ عليه إلى أكبر شريحة من الفلسطينيين الذين كانوا أُشبعوا عنفاً بغير طائل، ومطالب فخيمة، فصاروا متطلعين إلى العيش الهانئ والطبيعي، هذه الأمور جعلت تعيق استرجاع الإسلاميين بعضاً من نفوذهم ـ ذلك أن التطرُّف الذي مثَّلته حماس والجهاد الإسلامي جعل يفاقم من الانقسام بين صفوف العرب ويضعفهم.

ولكنَّ انسداد أفق مسار السلام والمزايدة في التوتّر، والعنف التي انصرفت إليها كلتا السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بدءاً من خريف العام ٢٠٠٠، لسوف يمنحان الإسلاميين المحليين ورقة رابحة كبرى ـ فهؤلاء سرعان ما التقطوا رمزية العنف، ومضوا يعلون من شأنه، منذ ربيع العام ٢٠٠١، حتى صارت العملية الانتحارية مثابة الشعار المعبِّر عن النضال المسلح القادر وحده على مواجهة القمع الإسرائيلي الذي يحظى بأسلحة «ذكية» ذات تقنية عالية مستوردة من الولايات المتحدة ـ وكان هؤلاء يحظون، بالمقابل، بنقاط دعم وإبدال قوية في وسائل الإعلام العربية، كما كان لهم تأثير لا يستهان به على الرأي العام: وعلى نحو ما صار إليه حزب اللَّه تجسيداً للمقاومة اللبنانية، كانت حماس والجهاد الإسلامي في سبيلهما إلى التحول إلى رأس حربة للمقاومة الفلسطينية في تلك الفترة ـ وفي ما

يتجاوز المؤيدين لهما المنتمين إلى التيار الإسلامي.

لم تكن المسألة الفلسطينية تشكل أولوية للحركة الجهادية الدولية، خلال السنوات التي كان فيها مسار السلام في أوسلو على سكّته. وإنما كانت مرجعيتها المكانية قائمة في «معقلَي الجهاد»، في حينه، وكانا، أفغانستان حيث سادت الطالبان، والشيشان المنتفضة ـ حيث كان الكلام السياسي يستعير التصنيف الذي اعتمدته الإسلاموية المتشددة. وفي ما عدا ذلك، كان الهدف الذي لطالما هجس ابن لادن في إصابته هو السلالة السعودية. غير أن أياً من هذين المكانين لم يكن جديراً بأن يشكل شعاراً قادراً على تعبئة «جماهير الأمة»، ذلك أن الأخيرة لم تتوصّل إلى التماهي مع المرجعية الأولى، ولم تبلغ في احتقارها لسلالة المذكورة، درجة التسليم المطلق. وفي هذا الشأن تجد الجمهورية الشيشانية تُعاني من كونها لا تزال غير معروفة سوى من المختصين والمجاهدين الأكثر نشاطاً، على الرغم من ورود الكثير من أخبار المعارك فيها على مواقع الإنترنت المخصصة لها؛ أما الطالبان فكانوا يعانون، بدورهم، من صيتهم المقيت، باعتبارهم متطرفين متعصبين جديرين بالقرون الوسطى؛ في حين أن السلالة المالكة في الرياض، فكانت ولا تزال تحظى بزبائن كثيرين ممن يرتزقون منها، من مشرق الأرض إلى مغربها. والحالة هذه، فإن «الأمة الإسلامية، على ما يورده الظواهري في كتابه **فرسان تحت راية النبي**، لن تشارك في الجهاد، إلاّ إذا كانت شعارات الجهاديين مفهومة جداً، من قِبل الجماهير»، في حين أن الشعار الأقدر على التحريك، والأدعى إلى «الجهاد» هو مقاتلة «إسرائيل»، وفق المؤلف نفسه.

وبهذا المعنى، فإن الاستفزاز السياسي المقصود، الذي أثاره شارون بنزهته إلى ساحة المسجد الأقصى في القدس، يوم الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٠، مضافاً إليه قرار عرفات بإطلاقه «انتفاضة الأقصى»، قد منحا الجهاديين ممن ينتمون إلى ابن لادن والظواهري المناسبة السانحة «لضرب مَعلَم (الشَرّ) الأكبر» ـ الولايات المتحدة ـ متوقِّعين من ذلك نيل تعاطفِ «جماهير الأمة» وتأييدها العارمين. والحال، فإن الصراع الدموي الذي توالت فصوله بين القائدين السبعينيين الفلسطيني والإسرائيلي، على حساب الآلاف من الأرواح التي أزهقت، أتاح الفرصة للجهاديين الأمميين بأن يضربوا «ضربتهم الكبرى» التي يطمحون

إليها ـ وبمقدار ما يفقد الفلسطينيون زمام الأمور، تختلط لازمة الضحية بنشيد الشهيد المجدّ، وتزداد وتيرة مشاهد القمع الإسرائيلي والجنازات في غزة، أو جنين، أو بيت جالا، من على شاشات التلفزة العربية. حتى لقد اكتسب الكلام السياسي على العملية ـ الانتحارية في سبيل اللّٰه شرعية كافية، في عيون «جماهير الأمة» حالما تحوّل النضال الفلسطيني إلى «جهاد»، وفق ما أورده منظّرو القاعدة ـ وذلك بتحريض من الإسلاميين المحليين وشبكاتهم الدعائية والإعلامية الإقليمية. ولما كان الوضع ناضجاً، بقي أن يستغل الجهاديون النعمة المعطاة لهم.

والواقع أنَّ القوة التي نسج بها ابن لادن والظواهري شبكة القاعدة تكمن في القابلية الاستثنائية التي يتحلى بها مقاتلوها من حيث رباطة الجأش والفكر العقلي، اللذان أُعدوا بهما في المعسكرات الأفغانية، وأعيد بثّهم في الحياة المدنية، لينشطوا من ثمَّ، وفي الساعة المحددة لهم، «فيضربوا ضربتهم الكبرى» ضد «العدو الأبعد»، ويضحوا بحياتهم من أن يرفّ لهم جفن.

على أن الجهاديين هؤلاء، بخلاف نظرائهم الفلسطينيين القائمين بالعمليات ـ الانتحارية ـ والذين يُرسَلون إلى الاستشهاد حالما يعلنون رغبتهم فيه، وممن تدفعهم حماستهم السياسية ـ الدينية إلى الإسراع في اندفاعهم نحو هدف إسرائيلي محدد، يكون التنظيم قد حدَّده له ليفجِّر نفسَه به، فإن رجال الكاميكاز التابعين للقاعدة، رأيتهم يخضعون لتدريب خاص يستغرق شهوراً عدة، ويكون منظماً ومخططاً، بغية أن يتعلموا قيادة الطائرات المدنيّة، التي سوف يكون لهم أن يصدموا بها البرجَيْن التوأمين أو البنتاغون ـ إنَّ الحركة التي تتم بها العملية ـ الانتحارية تنمى في الحالين، إلى الآلية عينها، المتمثلة في تقاطع المنطق الجهادي والعملية الإرهابية، وفي تبني القائمين بالأخيرة تطلعاً شبيهاً بالشهيد: بيد أن تأثير كليهما في الناس يندرج في هذين السجلّين اللذين يعصى قياسهما.

إن العملية الانتحارية التي تجري في إسرائيل أو فلسطين، والتي تسبب بمقتل وجرح العشرات، مدمرةً مطعماً أو باصاً يغصّ بالركّاب، لا يمكن أن تكتسب أثراً سياسياً مدمراً، حيال مجتمع إسرائيلي كانَ قد جرى حشده وتعبئته بإعلان حالة الحرب، منذ الانتفاضة الثانية، وكان الناس فيه قد تعسكروا منذ العام ١٩٤٨، إلاّ إذا تكررت على نحوٍ تصاعدي ومن دون توقف، وجعل تكرارها يصيب دفاعات

المجتمع الإسرائيلي بالاختلال. إلاّ أنَّ هذا التكرار حيلَ دون تطبيقه لجعل الإرهاب يبلغ المستوى المطلوب من أولئك الذين أطلقوه. إذ عمدت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى اغتيال «المسؤولين العسكريين» الفلسطينيين الذين زعمت الأخيرة أنهم يعدُّون للهجمات ويخططون لها، وذلك بأن وجّهوا أسلحتهم الذكيّة في حرب مواقع وقائية، فأمكن الإسرائيليين بذلك أن يزعزعوا عميقاً شبكات الانتحاريين، ومنظميهم، على حد زعمهم. والمعركة بين «الشهداء» والصواريخ الموجهة بالليزر غير متكافئة: إذ إنّ تدفق المتطوِّعين للاستشهاد باتَ أسرعَ مما توقَّعه الإسرائيليون، في حينه. وكان التعاقب المتسارع للاستشهاديين يستلزم إدارة للأهداف مخاطِرة، إذ تتعدد مخاطر الفشل أو التخلي، أو الإحباط. وهذا مما يثقل أثر الإرهاب نفسه، إن لم تتحقق الأهداف السياسية المرجوة منه، على وجه السرعة ـ نظراً للتضحيات التي يفرضها على المجتمع من حيث خرج.

وفي هذا المنظار، فإن اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، تواصل العمليات الانتحارية في إسرائيل والتي لم تؤدِّ إلى النتائج السياسية المرجوَّة منها، وتستتبعها.

ولقد شاء ابن لادن، بإدراجه الاعتداءات المذكورة في خط استتباعي للعمليات الاستشهادية في إسرائيل، على ما يوضحه في تصريحه الأول المتلفز بعيد الأحداث الرؤيوية الأميركية، والذي بُثّ على قناة الجزيرة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أن يستحوذ منها على رصيد التعاطف والشرعية اللذين تحظى بهما القضية الفلسطينية في ضمير «جماهير الأمة» ـ على حد تعبير الظواهري. والواقع فإن ذوي المراتب العليا في الإسلام «المعتدل»، من أمثال الداعية الشيخ يوسف القرضاوي، المصري المقيم في قطر، والقائم بالبرنامج التلفزيوني الديني الأكثر شهرةً ومتابعةً، من على شاشة «الجزيرة»، مضوا يسوغون الاعتداءات المعادية للإسرائيليين بحجة أن هذه العمليات تندرج في سياق الجهاد الدفاعي بغية استعادة أرض الإسلام الفلسطينية وقد اغتصبها اليهود، وأن اليهود الإسرائيليين القتلى ـ سواء أكانوا رجالاً أو نساءً ـ إن هم إلاّ جنود وجنديات بلا زي عسكري، وفي بلد، حيث كل مواطن يهودي مجنّد أو في الاحتياط. غير أن تحويل الشرعية هذا، بحسب ما أراده ابن لادن، لم يكن لصالح الأخير؛ إذ إن الشيخ قرضاوي نفسه كانَ سارع إلى تكفير القائمين بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، واصفاً إياهم

«بالانتحاريين»، الذين «يقتلون النفس التي حرَّم اللّه إلاّ بالحق»، ذلك أن أميركا لا تشكّل بحسبه هدف الجهاد المباح، والوحيد الذي من أجله قد يستحق المقاتل إكليل الشهادة، غير أنَّ ابن لادن والظواهري، من خلال عملهما المذهل، سمحا لنفسهما بالاستحصال على الشرعية اللازمة لإعلان الجهاد ـ ورديفه الاستشهاد المقدّس ـ وسعى بذلك إلى إفقاد فقهاء الشرع التقليديين حظوتهم، حين وصفاهم بـ«علماء القصر» وبأنهم رهن بالقادة المرتدِّين أنفسهم.

على أن اختلافاً بين المحاولات الانتحارية في إسرائيل وعمليات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، من حيث طبيعتها، يمكن تسجيله في هذا الشأن: ففي الحالة الأولى، كان العدو المضروب قريباً، وقد حُدِّد مسبقاً على أنه كذلك، لكونه موضوع كرهٍ شديد ويومي من قبل الغالبية العظمى من الفلسطينيين: أما في الحالة الثانية، فالعدو هو بعيد، ومتصوّر، وقد انصرفت «النخبة» إلى بنائه والمفكرون الإسلاميون. وهذا ما يلزم التنظيم إعداد الشهداء المستقبليين إعداداً عقائدياً ملائماً، ومنسجماً مع حقبة الانتظار الطويلة حتى اللحظة المناسبة؛ كما ينبغي للتنظيم أن يعمد إلى نوع من غسل للدماغ يتيح له أن يضمن مراقبة إرادة الأفراد، مراقبةً تامّةً، وأن يتحوَّل الطلاب والشبان الآخرون من الطبقات الوسطى المثقفة إلى أدوات للقتل، مستعدين لاستخدام أجسادهم لهذه الغاية، خدمةً للقضية الأسمى الجهاد، أسلحة مميتة تدفع إلى الموت العدد الأكبر من الضحايا المأخوذين رهائن، بغفلة من أمرهم.

ولهذا الأمر، تهيّأ للقاعدة عددٌ من طرائق للسيطرة على أنصارهم والمتحمسين لهم، والتي تستخدم بالأساس المصادر الخاصة بالدين، من حيث بُعدُ «الخضوع» فيه ـ وذلك رديف حرفي للكلمة العربية «إسلام» ـ ولقد جعل القيمون على القاعدة هذا المثال الخلقي الرفيع حجةً لجعل أتباعهم يخضعون لهم خضوعاً مطلقاً، ويكونون رهناً لإشاراتهم. وقد يلزمنا أن نضع جانباً العرض الجغرافي ـ السياسي العقلاني للظواهري، على ما عبّر عنه في كتابه **فرسان تحت راية النبي** وتفكيك نص آخر مختلف عنه تماماً، قائم في ثلاثة أمثلة مستمدة من ردود قراصنة الجو، في الحادي عشر من أيلول/أيلول، والذي دُعي بـ«وصيَّة محمد عطا»، من أجل أن نفهم أبعاد هذه الظاهرة ـ وقد سُمي كذلك تيمناً بقائد الفريق، وكان طالباً مصرياً

في الهندسية المدنية بمدينة هامبورغ، بيد أن النص كتبه شريكه عبد العزيز العمري، وهو شاب سعودي مشبع بالتراث السلفي الذي تلقّنه على أيدي المشايخ والأئمة في بلاده. وقد نُشر النص مجزّأً من قِبل الـ«أف.بي.آي» الأميركية ـ بعد أن أمكنها نسخ أربع صفحات على موقع الإنترنت، وقد كتبت بخط دقيق للغاية، تداخلها الشطب، على دفتر مدرسي. ويترك هذا النص كلّ تعليل بالاستنتاج وكل عمل نباهة، ليتجه بنا شطر الفرائض المستمدة من القرآن الكريم والسنّة، اللذين استند إليهما المهاجمون لإعداد عملهم.

وعليه، فإن محمد عطا يتنازل، في نصِّه الوصية، عن مسلكه العقلاني في هذه الدنيا، لكي يندفع إلى عمل مسكوناً بإيمان فيه قدر من التعصّب، بحيث يسوّغ له أن يقتل ركاباً أبرياء ويحيا موته الآتي أشبه بالإشباع الذي يسوقه إلى سبيل اللّه وقد انفتحت له أبواب الجنة.

> في لحظة الالتحام، اضرب ضربَ الشجعان الذين لا يرغبون في العودة إلى هذه الدنيا، وصُحْ «اللّه أكبر» ذلك أن هذه الصيحة تُدخل الرعب في نفوس الكافرين [...] واعلموا أن جنات الخلد زُينت بكم بأبهى حللها، وأن الحوريات ينادينكم: «تعالَ، يا صديق اللّه» وقد ارتدين أجمل حليهن. وإن أنعم اللّه على واحد منكم بضحية ليذبحها، فما عليه سوى إتمام التضحية [...] ولا تجادلوا أحداً منكم في هذا، وإنما لكم الإصغاء والطاعة. وإن تذبحوا أحداً، جرِّدوا مَنْ قتلتم، لأنَّ تلك هي سُنّة النبي ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ ولكن بشريطة واحدة: ألا تصرفكم الغنيمة عن الأهم: وهو التنبه للعدو، وخياناتهِ وهجماتهِ.

إن هذا الدليل الذي يلازم المجاهد المسلم، وقد فاضَ بتعليمات الخضوع الأعمى («لا تجادلوا...، وإنما لكم الإصغاء والطاعة.».) التي تكبح كل إرادة في التعليل الشخصي الذي قد يصرف المرء عن سبيل جهاده ويحول دون مساهمته في المذبحة، لهو مثار لدهشتنا بمقدار تلك المعلومات التي نملكها عن الفدائي محمد عطا، الذي أُثر عنه إعداده رسالةً بالغة الإتقان والبنيان وقد منحه أستاذه في الهندسة المدنية الألمانية علامةً رفيعةً، والتي كُرِّست للإجراءات الواجب اتباعها للمحافظة على النسيج المدني المتعدد الطوائف (الإسلامي ـ المسيحي) في إحياء

مدينة حلب، في سوريا، والتقليدية منها بالخصوص. وهؤلاء المسيحيون أنفسهم، الذين لطالما امتدح عطا تعايشهم المتناغم مع إخوانهم المسلمين في رسالته الجامعية المذكورة، باتوا بنظره مجردين من إنسانيتهم بكونهم «ضحايا من الواجب ذبحها» في الطائرة التي تحوّلت إلى سلاح تدمير شامل، على يد ذلك الطالب المجتهد من جامعة هامبورغ. ومن جانب آخر، فقد مضى اثنان من رفاقه الكاميكاز، وعلى الرغم من كونهما تقيَّين جهاديين، يشاهدان فيلماً خلاعيّاً على شاشة غرفتهما في الفندق الذي أقاموا فيه، الليلة السابقة للحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. إنَّ هذه التصرفات المنفسخة، بل التي تكاد تكون انفصامية، كانت مفتاح النجاح التقني للعملية الإرهابية ضد أميركا، إذ ضمنت طاعة المنفِّذين التامة لتعليمات رؤسائهم. ومن أجل أن ندرك دوافع هؤلاء العميقة، لا بدَّ من أن نعود إلى طراز التثاقف الديني الذي أنتجته التيار السلفي منذ الثمانينيات، سواء في شبه الجزيرة العربية أو معسكرات التدريب الأفغانية والباكستانية. وقد يكفينا هنا أن نشير إلى أن الاعتداءات على البرجين التوأمين والبنتاغون لم تكن بمثابة رعدٍ في سماء صافية، وإنما تندرج في مسار دقيق ومعلّل. وفي هذا المسار تندمج التعليلات الخاصة بالتيار الجهادي، وقدراته العملانية، والظروف التي أُتيحت له بسبب التقهقر في السياق الشرق أوسطي، ولا سيّما الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلى جانب الانتفاضة الثانية. وعلى هذا، فقد أمل المسار المذكور أن تفيد الإسلاموية المتشددة من المفاعيل المنحرفة التي نجمت عن السياسة الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط وفي العالم ـ على النحو الذي تفكرت فيه أيديولوجيا المحافظين الجدد وعرضته، نوعاً ما، ووضَعه البيت الأبيض موضع التطبيق.

الفصل الثالث

مطاردة القاعدة وقابليتها للظهور

لقد شكّلت اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر العام ٢٠٠١ على الولايات المتحدة تطبيقاً للنظريات التي فصّلها أيمن الظواهري على امتداد صفحات كتابه **فرسان تحت راية النبي**. وحالما أمكن شبكة القاعدة، وهي التنظيم الذي أجاد أسامة بن لادن حبكَ خيوطه، أن تضرب «العدو الأميركي الأبعد»، حازت للتوّ صيتاً عظيماً، بل فائق التصور، قياساً إلى عدد نشطائها القليل. غير أن مفعول هذا الصيت ـ الذي جعل يقوى خلال الأشهر التي تلت الاعتداءات والتي انعدم فيها أي تبنٍّ واضح، ويشهد على معرفة الجهاديين هؤلاء الدقيقة لبُنَى النظام الإعلامي العالمي وإتقانهم فَنَّ الدعاية واستخدامها المقنن والانتخابي للمعلومات ـ حاز قيمته العالية لكونه أصاب رموزاً بعينها.

وفي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تحوَّل مبنيا البنتاغون ومركز التجارة العالمي، هذين الرمزين الدالين على جبروت الولايات المتحدة، إلى نصبَيْن مدَّمرَيْن، يرين عليهما الحزن والذهول. وكان الصحافي في تلفزيون الجزيرة «تيسير علوني» أجرى مقابلةً مسجّلةً مع ابن لادن، في الواحد والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر (ولم تذع إلاّ في شهر كانون الأول/ديسمبر) ـ وكان الأخير لا يزال ممتنعاً عن تبنّي هذه العمليات ـ صرح فيها بأنَّ «قيمَ هذه الحضارة الغربية التي تحيا برعاية قائدتها الولايات المتحدة قد دُمرت، وذلك هو الرمز الهائل لهذين البرجين التوأمين اللذين يوحيان بالحرية، وحقوق الإنسان، والإنسانية، قد دمِّر. كل ذلك بات هباءً منثوراً». وفي هذا السياق نفسِهِ، جعل الإرهابيون الإسلاميون يتحوّلون

الطائراتِ المدنية إلى سلاح دمار شامل، حالما اكتشفوا الخطأ الذي ارتكبته القوة العظمى والوحيدة، والتي بدت عصيّةً على الغلبة، في ظاهر الأمر. ومن هذا المنطلق، وجد عملهم صدىً واسعاً لدى الكثيرين من المستائين والمعارضين الجذريين للنظام العالمي، وقد رأوا ذواتهم تتحقق في هذه الأيديولوجيا الدينية المتشددة. وكان الأثر الدعائي والتعبوي الذي سعى إليه محرِّكو أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر والدافعون إليه مستمَداً من المقارنة، الشائعة والماكرة، من المأثور الشعبي الذي لا يُنسى، بين داود وغوليات، أو بين روبين هود وأسياد إنكلترا النورمانديين المتغطرسين، في القرون الوسطى. وكان قصد ابن لادن ومعاونيه بامتناعهم شهوراً عدّة عن تبنِّيهم المسؤولية المباشرة عن قتل أكثر من ثلاثة آلاف بريء، هو كسب المزيد من رأسمال التعاطف والدعم من الجماهير المقصودة.

وكان ابن لادن، في أول تصريح له بعد الاعتداءات، وقد نُشر من غير ضوضاء، في ٢٨ أيلول/سبتمبر من الشهر الجاري، في المجلة الباكستانية **الأمة**، أنكر قائد القاعدة كل مسؤولية له في هذه الأحداث ـ على نحو ما كان أنكر فيما مضى كل صلة مباشرة بتفجير السفارتين الأميركيتين، في تانزانيا وكينيا، في شهر آب/أغسطس من العام ١٩٩٨ أو بالهجوم القاتل على المدمرة الأميركية يو.إس.إس.كول في كانون الأول/ديسمبر العام ٢٠٠٠، رادّاً السبب في ذلك إلى أميركا، التي «عُدِمت كلَّ صديق»، وإلى الموساد.

وفي السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وبينما استهلَّت الولايات المتحدة العملية العسكرية ضد أفغانستان، جعل ابن لادن يصرّح، من على قناة الجزيرة، ذاتِ الانتشار الواسع، ومن خلال شريط مسجّل، بأنه لا يتحمَّل المسؤولية المباشرة عن عمليات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مكتفياً بتمجيد «الطليعة المباركة من المسلمين» التي ضربت أميركا المتعجرفة في عقر دارها. وإذ مضى ابن لادن والناطقون باسمه يكبّرون جرأة «الشهداء» وشجاعتهم الفائقة، حين بذلوا أرواحهم في سبيل القضية السامية، «الجهاد»، رأوا إلى جماهير الضحايا على أنها حِملان ذُبِحت أضاحي للّه، وحَلَّ لهم تجريدهم من إنسانيتهم بفضل خطابتهم المخادعة الحربية، محاولين قدر الإمكان الحيلولة دون تعاطف العالم الإسلامي

مع آلافِ الرهائن ومقتلهم الرهيب في البرجين التوأمين ومبنى البنتاغون.

حتى كان الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بنظر نشطاء القاعدة وأنصارهم الذين تجتهد على اجتذاب خليطهم إليهم، انتصاراً عزَّ نظيره في الحقل الرمزي. ويشهد على ذلك شريط فيديو مسجل، وهو خاص بالحركة، وكان اكتشفه الجنود الأميركيون في أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠١، وقد نُشر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر من السنة الجارية، وفيه سرد لمجريات الاستقبال التي جرت في مركز قرب قندهار، مرصودٍ للقاعدة، لشيخ سعودي كان قادماً من الرياض لتوّه، وهو خالد الحربي، وهو مقاتل قديم في أفغانستان، حيث فقد قدميه. وكان ذلك الشيخ يجيب عن تساؤلات ابن لادن عن ردود الفعل على ١١ أيلول/سبتمبر في المملكة العربية السعوديّة، فيقول: «فجأة تلقّينا الأنباء، فغمر الفرح كلّ الناس [. . .] وراح كل امرئ يقول: «اللّه أكبر»، «تبارك اللّه»، و«شكراً للّه». ولم يكفّ الناس عن تقبّل التهاني، بعضهم لبعض على الهاتف. وكانت والدتي تتلقى المكالمات كلَّ حين. شكراً للّه ـ اللّه أكبر، سبّح بحمد اللّه «قاتلوهم بأيديكم، يعذبهم اللّه، ويمكرهم، وينصركم عليهم. واللّه غفور رحيم، إنه العليم القدير.». إنه لنصر عظيم بالطبع، لقد منحنا اللّه شرفه، ولسوف يباركنا ويهبنا المزيد في هذا الشهر المبارك، رمضان.

أما ابن لادن، فيهنئ نفسه بما منَّت عليه الأحداث الآنفة، قائلاً:

> كان عدد المرتدين إلى الإسلام في هولندا إبان الأيام التي تلت العمليات أكبر بكثير من مجموع المرتدين في السنوات الإحدى عشرة الأخيرة.

ولكن «الانتصار الساحق» هذا أوجب انتصاراً عسكرياً، ما دام استفزاز المجاهدين لواشنطن بلغَ من العظمة بحيث علت مراتب التحدّي نحوها. وصار ينبغي أن يتحوّل عامل الدهشة وقوة التأثير النفسي إلى معركة دائمة تتجذّر في أرضِ الواقع ـ حيث تحسب قدرات الخصم الفعلية على التدمير، في آخر المطاف، أكثر من حسبان أشكال التلاعب والصور. وفي هذا الشأن، لا يسع ابن لادن أن يقيس نفسه حيال القوة العظمى الأميركية، إلاّ من حيث لجوؤه إلى الحيلة، والتجنب،

والدهاء: وهي سلاح الضعيف في مواجهة القوي. والواقع أن الولايات المتحدة، لما شرعت في مطاردة القاعدة، غداة الاعتداءات عليها، كانت قد حشدت لذلك الوسائل العسكرية والسياسية الهائلة. وبرغم ذلك، فإن ركام القاعدة الخليط الذي أضعفه زوال القاعدة الأفغانية، والاعتقالات واستجوابات الآلاف من السجناء الذين اعتُقل المئات منهم سراً، لا يزال عصياً على الإمساك ويكاد يكون عصياً على التحديد. وها أنّ زعيميها ابن لادن والظواهري، وبعد مضي سنتين ونصف على اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ما برحا طليقَيْن ـ في حين أنَّ التصريحات المنسوبة إليهما لا تزال تنشرها قنوات التلفزة العربية الفضائية، عبر لائحة طويلة من التهديدات ضد الغرب، ودعوات إلى قتل الكفرة وتبنّيات لعمليات في أصقاع الأرض قاطبة، حاصدةً الموت والدمار في بالي ومدريد.

إنّ مثابرة شبكات الإرهاب الإسلاموي على نشاطها تطرح مشكلة كبرى لواشنطن على صعيد الذكاء intelligence بالمعنيين الفرنسي والإنكليزي على السواء: ليس لأن الأدوات المستخدمة لإبادة النشطاء بدت آخر الأمر غير مناسبة وغير متكيفة مع هؤلاء فحسب، بل لأن تأويل الظاهرة نفسها كانا ناقصاً. والواقع أن فكر واشنطن لا يزال خاضعاً لرؤية إلى العالم تنتمي بالأساس إلى فئات الفكر الاستراتيجية التي اعتمدت في الحرب الباردة ـ، وإذا ما دُفعت إلى ذروتها من خلال القراءة التي أجراها لها التيار المحافظ الجديد، جعلت اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وردود الفعل عليها تسوِّق لهذه الرؤية، فتتمكن من السيطرة على أذهان أصحاب القرار في السياسة الأميركية، وعلى أعلى المستويات. ومن هذا المنطلق، فإنَّ ابن لادن ظلَّ يُنظر إليه على أنه نوع من الوريث الإسلامي للينين، أما القاعدة فغدت للغرب على مثالِ الفِرق اليسارية الإرهابية للأعوام ١٩٧٠-١٩٨٠. ولا يزال البعض، في واشنطن، يظن أن ثمة روابط غامضة بين تنظيم القاعدة وأجهزة المخابرات في الكتلة السوفياتية السابقة. وبحسب تعليل متوازٍ، فإنَّ «الحرب على الإرهاب» التي دفعت الولايات المتحدة إلى خوضها، كانت قد قامت على محاججة، ثُمَّ اتبعت بمسلكٍ ملائم، مرتبطَيْن كلاهما بتصور مسبق عن النشطاء الإسلاميين الملتحين باعتبارهم ممثلين لـ«الدولة المارقة». ويمثل في مقدمة هذه الدول، العراق وإيران، وهما الدولتان الشرق أوسطيتان

اللتان تمثلان «محور الشر»، وتشكلان الدولتين البديلتين عن موسكو العتيقة. وها أن جورج دبليو بوش يصرِّح أمام منظمة الحلف الأطلسي، في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر العام ٢٠٠١، قائلاً:

> إننا لَنْ نكلَّ حتى نجد الفِرق الإرهابية الشاملة، ونعتقل أفرادها، ونهزمها. ولن يسعنا أن نبلغ هذا الهدف إلاّ إذا كفّت أمم العالم عن إيواء هؤلاء الإرهابيين في حدودها وأراضيها ودعمهم.

على أنَّ عقابَ الإرهابيين الذين ضربوا أميركا لن يصير كاملاً دون تدمير جهاز للدولة ـ وعلى نحو خاص نظام صدام حسين ـ وقد اعتُبر الأخير مسؤولاً أصلياً عن الإرهاب، ومحرضاً له في المنطقة. ذلك أن البيت الأبيض في عهد جورج دبليو بوش، لن ترضى بأن تحصر نفسها في محاربة عصبة من الملتحين الهزيلين، وهم يلجأون إلى المغاور، وغرف النُزل والشقق في الضواحي، رغم كونهم مجهَّزين بهواتف فضائية ومالكين حسابات لهم في المصارف منثورة في جنات ضرائبية شتَّى وأمكنة أخرى بعيدة عن المتناول من الأرض، لأن منطق الرد على هؤلاء بحسب واشنطن، ينبغي أن يذهب أبعد منهم ليطاول دولاً بعينها. إذاً، ينبغي أن يكون في مواجهتها خصم، على قياسها، منتم إلى سجلّ الدولة ذات سيادة ـ دولة لها أراضٍ ومؤسسات ـ وليس تنظيم أو منظّمة غير حكومية، لا تملك وضعيات ولا مؤسسات، ولا مراكز لشركات، مهما تكن مخرَّبة.

والحق أنَّ علماء الاستراتيجية في واشنطن ليسوا قادرين ثقافياً على فهم طبيعة الفاعل الذي اتضح، في آخر الأمر، أنه ليس دولة ـ في ذلك التحدي الكوني الذي تشكّله اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. فكنت ترى الأميركيين، في أفغانستان، من هذا المنطلق، يضربون ضرباً عشوائياً، متوهمين الظل فريسةً، مدمرين دولة الطالبان الجنينية، في حين بدا البنتاغون وأجهزة المخابرات الخاصة عاجزةً عن القضاء نهائياً على الشبكة التي أدارها ونشطها كلّ من ابن لادن والظواهري ـ وذلك لأنها أخطأت في تحديد طبيعتها ووظائفها تحديداً سليماً.

ونحن لو نظرنا جيداً إلى تسمية القاعدة، لوجدنا في هذا الاسم المختلف والميّسر لهذه الشبكة، ما يخفي به خاصيتها الرئيسية ومصدر قوّتها. ذلك أنَّ

التسمية نفسها تثير التوهم لدى الخصم بتعيين هوية المسمّى، بأن يتصوَّر تمثلها في ذهنه. مع ذلك فإن هذا التمثل مفتعل إلى حدّ بعيد، ويكتفى منه بصورة بدلاً من أن يذهب بالسامع إلى تحليله، ويتوقف لدى فكرة سابقة. بدلاً من أن يبحث عن تصور عملاني، يكون من شأنه أن يدمج فيه تعقد الواقع ويعمل على إعادة تذويب الفئات الإدراكية المتقدمة المتضمنة فيه. ولئن كان ابن لادن والظواهري ينتميان إلى الجماعات التي تسعى إلى استعادةِ البازار السوفياتي المفلس وقد ألحّا في طلب الرؤوس النووية في ترسانته وبعض الأسلحة القذرة الأخرى، ولو تبين أنهما كانت لهما علاقات مريبة ببغداد أو طهران، فإنهما، في المقام الأول، سليلا الوهابيّة العاقان بمقدار ما هما سليلا سيليكون فالي ـ التي زارها الظواهري مطلع التسعينيات ـ إنهما الوريثان المزعومان للجهاد وللأمة، بمقدار ما هما وريثا الثورة الرقمية والعولمة على الطراز الأميركي، بل إنهما أخوان بالرضاعة للسيّافين والمترفين على حَدّ سواء، وهما بلحيتيهما وزيهما الإسلامي المقتبس من بعض المسلسلاتِ المصريّة.

إنّ هذا الإحراج للذكاء، وقد تمثَّل بظاهرة «القاعدة»، يظهر في الحيرة التي وقع فيها المسؤولون الأميركيون لدى تحديدهم طبيعة التهديد الجديد، وإطارهِ، وأبعادهِ وحدوده. ثم إن عبارة الإرهاب (أو إرهابوية)، التي يعتقد أن التعريف بها معقد وغير مضمون، غالباً ما تُذَوَّب في الفئة الأوسع والأقل تعييناً والتي تنطوي عليها كلمة «رعب»: على أنَّ البعد الأخلاقي لهذه العبارة مواتٍ لأوسع تحرك عفوي لمواطني «الأمم المتحضّرة»، وقد انبثق من النقمة المشروعة التي تصدر من كل امرئ سويّ عبر العالم، وقد تماهى بضحايا الاعتداءات البشعة التي راحت تطرب الأبرياء عشوائياً. غير أنَّ التنديد بالعدو، على هذا النحوِ، باستخدام القيم الإنسانية، لا يعين البتة على تحديد أطره، ويحول دون ملاحقته أو القضاء عليه.

وكانت الهيئات الحكومية الأميركية المتخصصة، سارعت إلى إصدار أربع لوائح مختلفة، تسعى كل منها إلى تحديد مفهوم الإرهاب، بناءً على معايير خاصة بها، وذلك بعَيْد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وفي الرابع والعشرين من الشهر الجاري، تقدّم الرئيس جورج دبليو بوش بمدوَّنة من المصطلحات جديدة لها صلة بالإرهاب، وقد عرفت باختزالها الإنكليزي SDGT، وتفصيلها بالعربية

«التعريف الخاص بالإرهاب الشامل» والتي من شأنها أن تجمِّد ممتلكات سبع وعشرين منظمة أو فرداً عُرفوا بارتباطهم بشبكة «القاعدة»، من دون أن يطاول إعادة التعريف الشبكة الأخيرة. وفي الخامس من تشرين الأول/أكتوبر، برزت على الملأ لائحة «التنظيمات الإرهابيّة الأجنبية» FTO والتي أعدَّتها الإدارة المركزية للدولة الأميركية؛ وكان مضمونها يختلف عن سابقتها. وفي العاشر من الشهر نفسه، نشرت الـ«أف.بي.آي» لائحتها الخاصة، وانطوت على الإرهابيين الأشد ملاحقة MWT والتي تتضمن أسماء اثنين وعشرين ناشطاً ممن قتلوا مواطنين أميركيين وكانوا جميعهم مواطنين أميركيين وينتمون إلى أصول شرق أوسطية مسلمة. ثم عادت وزارة المالية، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، وجمّدت ممتلكات ثلاثة وثلاثين فرداً جديداً (ومن بينهم ١٨ ممن يُعتبرون أكثرهم خطراً وملاحقةً) وستة تنظيمات ـ تضاف إلى لائحة الذين يُعَدّون «إرهابيين شموليين». وبعد ذلك، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عمدت وزارة العدل الأميركية إلى إعلان لائحتها بالجماعات الإرهابية، التي بلغت لديها رسمياً ستاً وأربعين ـ ومن بين الأخيرة تسع تندرج على لائحة الإرهاب الشمولي. وفي الخامس من كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الإدارة المركزية في الدولة الأميركية لائحتها بالإرهابيين، دون غيرهم، وقد أضيف إليهم تسعة وثلاثون لم يكونوا قد أُدرجوا في لائحة الإرهابيين الشموليين. وفي هذه الغضون، عملت وزارة المال، في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر، على تجميد أموال اثنين وستين فريقاً وفرداً كانوا مساهمين بالشبكات المالية الإسلامية، من مثل «التقوى» و«البركة»، التي ظُنّ بأن لها صلةً بالقاعدة، وأضيفت إلى لائحة الإرهاب الشمولي.

على أنَّ تعدُّد هذه اللوائح، التي أُعِدَّت على عجل، يعكس عجز واشنطن البنيوي عن التعريف بالتهديد الذي يحل بديلاً عن موسكو، أكثر من كونه يترجم نقاط الضعف الكثيرة التي بان عنها نظام الاستخبارات الأميركي، والذي أُرهق بالأسئلة التي لا طائل منها طوال الأشهر التي أعقبت اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ـ وليس أدل على هذا الضعف في تحديد العدو، من هذا الاستعجال في وضع فِرق صغيرة في سلّة إرهابية واحدة، إلى جانب بعض الأفراد وتعيين حساباتهم في المصارف على أنها للغاية المقصودة بالملاحقة، ولما كانت «الحرب

على الإرهاب» قد عجزت في البدء، عن التفكير في طبيعة الشبكة (القاعدة) التي جُعل ابن لادن أيقونَة لها ـ وكانت عاجزة عن إصابة قلب الدريئة غير المحسوسة ـ فقد بات لها أن تستهدف ما يتجاوز القاعدة بكثير، وفق حركة مطَّردة. وكانت الولايات المتحدة، في المرحلة الأولى من ردها، قد آثرت تدمير القاعدة الأفغانية، ثم جهدت في إجراء سلسلة من الضغوط على القاعدة السعودية، وخلصت إلى الإطاحة بـ«الدولة المارقة» التي كان صدَّام حسين أحكم قبضته عليها. وتمثِّل استراتيجية التطويق هذه حسنةً تكمن في كونها عملانيةً، إذ إنها تتيح استخدام سلاح البنتاغون، الذي لطالما لجأ إليه في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، واعتمده في التهديدات الجديدة غير الواضحة ـ إلاّ أنَّه فات موضوعه.

وفي المرحلة الأولى من العملية التي خاضتها الولايات المتحدة، إبان الهجوم على أفغانستان، والتي شرعت بها في السابع من تشرين الأول/أكتوبر العام ٢٠٠١، لم يكن المراقبون لينكروا ذلك الشعور بأنَّ دعاة الاستراتيجية الأميركيين كانوا أخذوا دلالة القاعدة بحرفيتها، فخيِّل إليهم أنَّ ضرب القاعدة الأرضية الأفغانية من شأنه أن يضع حدّاً نهائياً لركام القاعدة الخليط، وأن تدمير بناها تدميراً نهائياً وشديداً سوف تكون له عواقب مميتة على الشبكة العالمية وقد ضُربت في رأسها، وباتت عاجزةً عن الحركة.

«و«القاعدة» تسمية أُطلقت على الحركة منذ زمن بعيد من دون أن يكون لنا إرادة فيها، على حَدّ ما ذكره ابن لادن لتيسير علوني، خلال المقابلة التي سبق ذكرها، والتي جرت في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠١. وكان المرحوم أبو عبيدة البشيري (ناشط مصري كان مات غرقاً في بحيرة فكتوريا ربيع العام ١٩٩٦، خلال تنظيمه خلايا الشبكة في أفريقيا الشرقية) قد أقام معسكرات تدريب لمجاهدينا ضد الإرهاب الروسي. وكنا قد اعتدنا تسمية هذا المعسكر «القاعدة». وظلّ الاسم على حاله. إننا نعبّر عن ضمير الأمة، ونحن أبناؤها. وإخواننا في الإسلام يأتون من الشرق الأوسط، والفيليبين، وماليزيا، والهند، وباكستان، وأبعد من موريتانيا».

ونحن، إن تتبَّعنا شروح ابن لادن، تبيَّن لنا أن لعبارة القاعدة صورة خطابية مزدوجة. فهي، في المقام الأول، جناس يدلّ على تجمّع الإسلاميين المتشددين

الذين أتوا ليتدرّبوا في مكانٍ واحد على الجهاد. وقد يكون لهذه التسمية دلالة منحرفة، تصير القاعدة بموجبها استعارة، توحي بالشكل الذي اتخذته الأخيرة، إذ توزّعت فروعها على سطح الكرة الأرضيّة وباتت متماسكة في روابطها ومواقع الإنترنت الخاصة بها، وقد أضحت «قاعدة للمعطيات»، أو كوناً مصغراً للأمّة، حيث يلتقي «الإخوان في الإسلام» من الفيليبين إلى موريتانيا. والحالة هذه، فإن الولايات المتحدة، إذ ركَّزت ضرباتها على القاعدة الأفغانية الواقعية ووجَّهت فعاليات مطاردتها هذه الوجهة، أخفقت، في الأشهر التي تلت الحادي عشر من إيلول/سبتمبر، في إدراك واقع مختلف تماماً عمّا ظنته، وأوسع بكثير مما انطوت عليه العبارة المجازية تلك.

ولا ريب في أن ذلك العجز الغريب في إدراك البعد المجازي الذي انطوت عليه عبارة القاعدة، ممّا يوحي بآلية النفي النفسية، ذلك أن إنكار أن يكون البنتاغون وأجهزة الاستخبارات الأميركية قد أقامت علاقة وطيدة بالحركات الإسلامية التي طوّعتها حيناً، يندرج في استراتيجية المقاولة التي أوكلت بموجبها واشنطن إلى ناشطين محليين القتالَ ضد الجيش الروسي. وأن يعمد المسؤولون في الإدارة الأميركية إلى تصوير القاعدة، في المرحلة الأولى، على أنها مواقع للمقاتلين الإسلاميين محددة بدقة وقابلة للتدمير عبر القصف الجوي المكثَّف وتمشيط متواصل يباشره الجنود من القبعات الخضر والغوركاه على حد سواء، لأمر يُتيح لهم أن يكتبوا موضوع الفضيحة الإرهابية، فيتجنبوا بذلك عمل التحليل المضني في ما خَصَّ الذين استولدوا المسخ لإسقاط الجيش الأحمر، وها هو يرتد على صانعيه.

إن «الحرب على الإرهاب»، في ما تنطوي عليه من حركة تقود هذه إلى مطاردة القاعدة مطاردةً منقوصةً، وانتهاءً إلى الإطاحة بصدَّام حسين مكتملةً، ومروراً بالضغوط الممارسة على النظام السعودي ـ إنما تخفي، داخل الثنايا الملتبسة للراية الأخلاقية الجديرة بالحملة الصليبية المعادية للإرهاب، هدفاً غير مرتبط بالأخيرة سوى ارتباط غير مباشر: إعادة خلط الأوراق في الشرق الأوسط. على أن وجهة النظر هذه تدمج في ذاتها بعدَيْن اثنين. البعد الأول ويمس بأساس سياسة القوة الإقليمية التي تعتمدها الولايات المتحدة ـ التوفيق كيفما اتفقَ بين

ضمان إمدادات النفط إلى الغرب والدفاع عن أمن إسرائيل، بإقامة نظام حليف لواشنطن في بغداد. أما البعد الثاني فيُراد به إتاحة الظروف لبروز المناخ السياسي المؤيد للديموقراطية في عالم صعب القياد، بعد الإطاحة بديكتاتور كانَ ارتكب المجازر في حق العراقيين، وأشعل حربين متتاليتين أغرقتا إيران والكويت جارتيه بالدماء والأحزان، وأشاع الرعبَ في نفوس شعبه باسم القومية العربية، واحتكر ثروات بلاده النفطيَّة له، ولعائلته ولعشيرته.

وظنت واشنطن، أنَّ هذين البعدَيْن الإضافيين من شأنهما أن يزيلا الأسبابَ العميقة للإرهاب، بعد أن عولج عارضهما بالقضاء على «القاعدة». والحال أن المرء يرى إلى مسألة استئصال الإرهاب على أنها غاية شريفة أو حجة دنيئة محضة ـ وفقاً لمنطلقه أو موقفه حيال السياسة الأميركية، ولسوف يكبر هذا المعيار التعليلي دون آخر لينسب إليها صفة الخير أو الشرّ. والحال أن هذين البعدَيْن مترابطان ترابطاً أصلياً، ولا يمكن المرء أن يفهم أياً منهما بمعزلٍ عن الآخر. والواقع أنَّ ربطة الدلالات والعلامات هذه، تجعل من تحليل العمليات التي راحت تتوالى بُعيد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وحتى سقوط بغداد، وانتهاءً إلى القبض على صدَّام حسين، تجعل من التحليل المذكور معقداً، لمن يجهد في تجاوز الكلام المعياري والانفعالي. وهذا مما يُجبر المعنيين على المضي إلى عمل نقدي يطاول كلَّ مرحلة بغية إيضاح التداخل ما بين الواقعي، والرمزي والمتخيَّل، ولكي يتاح لهؤلاء تشريح هذا التمفصل الجديد لمرامي المدافع، والاعتداءات ووسائل الإعلام، حيث تترابط السياسة، والأخلاق والدين في نوع مِن التشبيك المرصوص للغاية، بحيث يمحي خيط القرينة الأحمر من النظر.

وبينما راح الذهول والفوضى والاضطراب يغلب ما عداه، في الساعات التي أعقبت الأحداث الرؤيوية التي ضربت نيويورك وواشنطن، وفي حين لم ينبرِ أحدٌ لأن يتبنَّى صراحةً الاعتداءات، وجدنا الحكومة الأميركية وهي مَسوقة بالحالة الطارئة على تأويل النكبة التي ألمّت بالولايات المتحدة، واقتراح إجراءات للردّ وصفها الرئيس دبليو بوش بـ«الصليبية». ولئن كانت عبارة crusade في الإنكليزية لا تعني في الاستخدام المعاصر والشائع لها، إلاّ الحشد المكثّف، من دون التنبه إلى دلالتها المسيحية الضمنية، التي انبثقت منها العبارة القروسيطية، فإن الرئيس

الأميركي رأى لزوماً أن يعدِّل صياغة كلامه السالفة، ويمضي إلى المسجد القائم في واشنطن، ويدخله منسحق القلب حافيَ القدمين، ليمحو من الأذهان الانطباع بأن التعبئة قد تستهدف المسلمين أو الإسلام بعامة.

ولئن مضى المسؤولون يردِّدون اللازمة السالفة ـ بأن الحرب على الإرهاب لا يقصد بها الإسلام ـ وبكل ما أتيح لهم من أشكال وخطب، على مدار «الحرب على الإرهاب»، فإنَّ العديد من الأئمة الأقطاب وبعض المواقع الإسلامية ظلّت على يقين بأن هذه الحرب تستهدف الإسلام على غرار الحروب الصليبية القديمة. وعلى هذا النحوِ، وجدت الشيخ يوسف القرضاوي، وهو أشهر الدعاة الإسلاميين ممن لديهم برامج تلفزيونية يُصدر كتيباً، في العام ٢٠٠٢، عن الحرب الصليبية الأميركية الجديدة ضدّ الأمة الإسلامية. إن التصرّف الأخرق الأوليّ الذي شابَ جهود الحكّام الأميركيين وهم يحاولون التعريف بمكافحة الإرهاب، والدعاوى على النوايا التي استتبعتها وأوجبت إعادة صياغة الكلام، إنما هي مؤشرات على الصعوبة في تحديد الصراع المذكور، وفي تبيان طبيعة التحدّي الذي ينطوي عليه الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

وبمقدار ما كان يهمّ الولايات المتحدة وحلفاءَها تحديد الخليط الذي تكوّن منه قادة الاعتداءات ومنفذوها وعزله، بغية تدميرهِ على خير وجهٍ، فبالمقدار عينه كان هؤلاءَ يجهدون في الذوبان وسط الجماهير المسلمة والتي عدوا أنفسهم «طليعتها المباركة»، وذلك بتجنبهم تسمية أنفسهم أو تمييز تنظيمهم عن غيره ـ على حد قول أسامة بن لادن ـ وفي الحال، فإن استدراك جورج دبليو بوش يشير إلى أنَّ خصومه المقنعين، إذ أجبروه على تراجع مماثل، جعلوا ينتصرون في ساحة المعركة الخطابية السياسية: فـ«الصليبية»، لحظةَ صاغها بوش الابن مقترفاً بها بلاهة خطابية، تكشف أقلّه عن انعدام في الخبرة قد يفضي إلى شطط أو زلّة لسان غير واعية، حوّلت الولايات المتحدة من مجرد ضحية للإرهاب، إلى معتدية على الإسلام ـ عبر تحليل هذه الصياغة تكراراً ومراراً في خطب الدعاة الإسلاميين، من على شاشات التلفزة. وتعتبر هذه الصياغة صدى «للصليبيين» الذين يندّد بهم ابن لادن في تصريحاته، ويدعم بها تصريحاته وتعينه على توسيع قاعدة المتعاطفين معه. وليس من كلام أدعى إلى التصديق، في العالم الإسلامي، من أنَّ الحادي

عشر من أيلول/سبتمبر إن هو إلاّ صنيعة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية السرّية وهذه الأحداث تشكل حجة دنيئة لإطلاق حملة «صليبية ـ صهيونية» تهدف إلى وضع اليد على الثروات النفطية في الشرق الأوسط ـ حيث قيل إنَّ امرءاً يدعى كوريال، لم يره الناس، ولم يتحقق أحد من وجوده في القاهرة أو دمشق أو كاراتشي أو جاكرتا، كان قد نصح اليهود المستخدَمين في مركز التجارة العالمي بأن يبقوا في منازلهم ذلك اليومَ.

ولكن الصعوبة الكَأْداء التي تواجه أميركا المرتعبة من سيناريو الدمار (أشبه بفيلم «يوم الآخرة»)، هي من طبيعة عسكرية، في ما يتجاوز الارتباكات على صعيد المصطلحات. إذ كانت العقيدة الأميركية، منذ مستهل الحرب الباردة تقوم على مفهوم الردع ـ وقد آل إلى زوالٍ لدواعٍ مختلفة: وقد ألزم الأميركيون أنفسهم بموجب هذه العقيدة ردع الخصم السوفياتي عن قيامه بأي هجوم نووي، ذلك أن عواقب نجاح أي من الهجمات المفترضة هذه قد تكون مدمرةً على أرض الاتحاد السوفياتي نفسه. ومن هذا المنطلق نشأت حالة من العدائية الحربية بين القوتين العظميين قلّصت إلى حدّها الأدنى، وأطلق عليها المحللون تسمية «توازن الرعب». وكانَ واضحاً أنَّ تفكير ابن لادن ذهب إلى حَدّ سعيه إلى توازن جديد، على هذه الصورة، بين أميركا و«المسلمين» (وقد نادى باسمه ممثلاً عنهم).

وكان صرَّح لتيسير علوني في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠١، قائلاً:

إنهم لا يفهمون إلاّ لغة الهجوم والاغتيال. وبمقدار ما يقتلوننا، ينبغي لنا أن نقتلهم، حتى يتم توازن الرعب. إنها المرة الأولى، في الزمن المعاصر، التي بلغ فيها الرعب حَدّ التوازن بين الأميركيين والمسلمين. إلى ذلك الحين، كان الأميركيون يفعلون بنا ما يشاؤون، ولا تقدر الضحية على الصراخ... لقد انتقلت المعركة اليوم إلى داخل أميركا. ولسوف نعمل على مواصلتها، بإذن اللّه، حتى النصر، أو حتى رجوعنا إلى اللّه، قبل حلولِ (ذلك النصر) المحتم.

والحالة هذه، فإن الرعب الذي ضرب أميركا في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كان مجرّداً من أرضٍ محدَّدة وثابتة من حيث كان يمكن أن تنطلق

الصواريخ. ولطالما كانت أنماط الفعل ورد الفعل العسكرية ـ في ما خص السلاح النووي التقليدي ـ قد أعمل النظر فيها لتدمير الدفاعات الأرضية، واحتلالِ المدن، والسيطرة على الأجواء، وتدمير الدبابات، وطوابير المشاة والطائرات، والإطاحة بالأنظمة التي تكون قائمة مادياً في القصور، والمكاتب والثكنات. أما ابن لادن وحلفاؤه فلا وطن لهم ولا أرض خاصة بهم: وإنما لا يعدون كونهم لاجئين جزئياً على الأرض الأفغانية (بتحريض قديم من الولايات المتحدة) التي يسيطر عليها الطالبان، وتشكّل «قاعدتهم» ـ بحسب التأويل المأثور للعبارة في نفوسِ المنظّرين لاستراتيجية الحرب ضد الرعب في مرحلتها الأولى. وقد لا يكفي التعويل على أن الملاّ عمر، هذا الأمير الأعور الفظ الذي كان يحكم إقليم قندهار، خضع لسلطة ضيفه الملياردير السعودي، للاستنتاج بأنَّ سديم هذا التنظيم يتخذ له هذه البلاد موطناً أو مركزاً أوحد لنشاطه.

على الرغم من ذلك، فقد كانت أكثر الوسائل الحربية وأوسع الموارد المحتشدة لمطاردة الشبكة الإرهابية تستند، في المرحلة الأولى، إلى القضاء على نظام طالبان، عن طريق اجتياح تراب أفغانستان الوطني. وكان المسؤولون في واشنطن على يقين بأنّ ابن لادن والظواهري، وأسرتيهما الكبيرتين، الذين أُجبروا على اللجوء إلى عرينهم في جبال تورا بورا من بلاد الباشتون، سوف يُقبض عليهم أو يُقتلون في حمأة الأحداث. وشرع الأميركيون في حملتهم العسكرية في السابع من تشرين الأول/أكتوبر؛ وفي أول مقابلة لهما من على شاشة، بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وفي نوع من التزامن مع الحملة العسكرية، مضى ابن لادن والظواهري يحثان المسلمين جميعاً على الجهاد العالمي ضدَّ أميركا، في هجوم مضاد تتراصّ فيه الخطابة والعمل الدعائي عبر الأقمار الصناعية، في مواجهة القاذفات الخفية والصواريخ العابرة للقارات. وكان الهجوم الأميركي نجاحاً مذهلاً للأسلحة ذات التقنية العالية: إذ إنها قلّصت إلى حد بعيد من الخسائر البشرية لدى المهاجم، وحَدّت كثيراً من «الخسائر الجانبية» بين السكان المدنيين، إلى كونها دمّرت أهدافها بدقة متناهية. وكان نجاح الحملة هذه يُعزى إلى العقيدة العسكرية الأكثر فعالية التي نظّر لها ألبرت ولستِتّر وطُبّقت بعد موته، كما يُعزى إلى نجاح أجهزة الاستخبارات الأميركية في تحريك الجماعات العرقية لـ«تحالف الشمال» في

أفغانستان، ولا سيّما الطاجيك والأوزبكيون، إلى جانب القوات الخاصة الأميركية، بغية تحقيق الجزء الأكبر من الهجمات الأرضية، تمهيداً للدخول إلى كابول، آخر المطاف. وكان لهذه «الفِرق المسلمة» التي قاتلت الطالبان وأطاحت بنظامها الفضل في خنق بذور «الجهاد» الذي أُعلن من على الشاشات التلفزة العربية على لسانِ الدعاةِ من كلّ لون، وقد أبدلوا نداء ابن لادن بآخر ذي نبرة أنعم، وراحوا يحضّون مسلمي العالم أجمع على القتال إلى جانب الطالبان دفاعاً عن دار الإسلام الأفغانية، التي اجتاحها الكفرة، ولم تلبث أن سقطت مدن مزار الشريف، وحيرات، وقنداز وكابول، وجلال أباد، وقندهار، بين أيدي الجنودِ الأفغان المسلمين أنفسهم (وإن كانوا مجهَّزين من قِبل الولايات المتحدة)، وإذا الأساس الديني لهذا الجهاد يتآكل؛ ولسوف تؤول الدعوة هذه إلى لالتباس حالما تظهر على شاشات التلفزة الصور الأولى للجهاديين العرب وقد وقعوا أسرى بين أيدي جنود تحالف الشمال من الأفغان، وبدوا مكبّلي الأيدي بشرائط من حديد، وعرضة للإهانة والقسوة من قِبل الأفغان الذين كان يفترض بهم أن يحرروهم من الكفرة.

وبدت الحرب، من جهتَي النظر العسكرية والنفسية، انتصاراً للولايات المتحدة ـ والتي أمكن بفضلها الجنود الأميركيين أن يطأوا أولى الجمهوريات الإسلامية القديمة التي كانت في عهدة السوفيات، من أعمال آسيا الوسطى، وهي الغنية بمصادرها النفطية والعازمة على التخلص من رعاية موسكو، في المرحلة ما بعد الاستعمارية. إلى ذلك، فإن قوات الحلف الأطلسي الحليفة لم تؤدِّ سوى دور مكمل للجيوش الأميركية: وعليه، فإنَّ النصر يُعزى إلى القوة العظمى وحدها، وقد تضافرت للمرة الأولى كلّ الأسلحة والقدرات التي كانت بحوزة الأميركيين: من التنسيق التّام بين الأجهزة الإلكترونية والطيران، إلى البحرية وجيش المشاة الأميركيين اللذين اختُبرت إمكاناتهما في ساحة المعركة، إضافة إلى سيطرة واشنطن المطلقة على كل المرافق العامة ـ البحار، والمجالات الجوية، والأرض ـ في ما يشبه التمهيد للهجوم على عراق صدَّام حسين، بعد عامٍ ونصف العام على الحرب الآنفة.

غير أن هذا الظفر المعلن إن هو إلاّ انتصار إلى حين، نظراً إلى الأهداف التي وضعت نصب الإدارة الأميركية في «حربها على الإرهاب». وعلى الرغم من

الضربات الجوية التي أُصيبت بها القاعدة أو ركامها، من مثل مصادرة الوثائق، والمعطيات المعلوماتية، واغتيال الكثير من النشطاء أو اعتقالهم، فإن القضاءَ على «القاعدة» الأفغانية المحصورة في إطارها المادي لا يترجم عن استئصال القاعدة. والحال أن الدلالة الضمنية لهذه العبارة، «قاعدة المعطيات» الكونية والتي لا تنحصر في أرضٍ ـ إن لم يكن في الفضاء الرقمي اللامحدود لنسيجها، عبر التلفزيونات الفضائية، والتحويلات المصرفية العديمة الشكل، والنقل الجوي وتواري النشطاء في ضواحي المدن الغربية وحتى حقول الأرزّ الأندونيسية ـ غلبت نهائياً دلالتها الجناسيّة، ومعناها المحلّي، بمقدار ما توالت الاعتداءات. ولئن تمكنت القوة العسكرية الأميركية من سحق منطقة تورا بورا الجبلية بالقنابل والصواريخ التي أُسقطت عليها، وأفلح مغاوير المطاردة البريطانيون في التغلغل حتى أعماق المغاور التي كان ابن لادن يتخذها كادراً لمقابلاته المصوّرة بالفيديو، فإنَّ الطير المقصود صيده رفرف بعيداً.

وبحسب بيان صادر عن الفريق الذي يعبِّر عن التجمع الخليط، وموقَّع باسم «قاعدة الجهاد»، وكان ظهوره على الشاشات في ٢٦ نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٢، يرد وصف للمجاهدين إبان الحملة العسكرية الأميركية في أفغانستان.

> لقد سمح اللّٰه لنا أن نحمي العدد الأكبر من قواتنا العربية ونضعها في مكانٍ آمنٍ، وكان مجموع المجاهدين العرب بلغ في حينه ١٦٠٠ مجاهدٍ آتين من العالم الإسلامي أجمع، وكانوا موزّعين على أربع جبهات رئيسية: شمال كابول، كابول، قندهار وجلال أباد. صار ٣٢٥ مجاهداً منهم شهداء، وأُسِر ١٥٠ منهم، وتمكن ألفٌ منهم من الفرار. وبفضل اللّٰه فقد أخليت أكثر من ثلاثمئة عائلة من ساحة المعركة، وبلغ مجموع الشهداء منهم تسع نساء وعشرة أطفال.

وحتى لو كانت هذه الأرقام قد حُرّفت لغاية دعائية، فإنه لمن الأكيد أن عدداً كبيراً من مقاتلي الجهاد أمكنهم الفرار من ساحة المعركة.

وها هنا نبلغ الحدَّ الذي قصَّرت عنه أسلحة البنتاغون ـ بلوغنا إحراجات التعليل الذي ما برح المحافظون الجدد يعاودون به ترشيد الأسلحة ـ المتقنة الصنع

والدقيقة للغاية ـ وقد كانت مرتآةً بالأصل لمجابهة التهديد السوفياتي، ليصوِّب ناحيةَ التهديد الجديد المتمثّل بالإرهاب الإسلاموي. غير أن هذا الإرهاب لا ينتج من مجرّد النقل الأيديولوجي من الشيوعية باتجاه الإسلامويّة، كما لا يصح بإبدال أراضي الشرقِ الإسلامي بالأراضي القديمة لكتلة الشرق (الشيوعي) المغلقة والتي كان يمدها الستار الحديدي. وبرغم ذلك، فإن التهديد الموجَّه للغرب سوف يظلّ مماثلاً، من دون أن تتبدّل طبيعته من حيث بنيتها.

والواقع أنَّ ثمة اختلافاً في التعريف بين هذين «المسرحين»، الشيوعي والإسلامي ـ والحال أنَّ المسرح الثاني لا يملك أي حَدّ حقيقي يضع له إطاراً مكانياً، يتمركز دونها الملتحون وراء عوازل للحدود، مرتدين قمصاناً قصيرة، وأثواباً أخرى، ويؤدون دور المرابطين، هؤلاء الجنود المسملين المتصوفين الذين كانوا يقيمون في الأراضي التي يفتتحها المسلمون، في شمال أفريقيا والأندلس. على أن الفضاء الإسلامي المعاصر، ليس منتهياً، ولا مغلقاً، إذ لا يزال يتنقّل مؤدياً لعبة الحدود ما بين الإسلام القديم (دار الإسلام) ودار الكفرِ، وهذه الحدود مما تتشكل منها رؤية الفقهاء المسلمين التقليدية إلى العالم. والفضاء الإسلامي جزء من الغرب، إذ يتغلغل في ضواحيه، مثلما تراه منتشراً على شبكات الإنترنت. أما الكلس المتفرق الذي به طُليت منازل المسلمين العرب، فيحاذي الجادة الدائرية شمال باريس، ليعود وينبثق في معازل الجهة الجنوبية من شيكاغو، ثم ليظهر في مصر الصغيرة في جيرسي سيتي ومروراً باسطنبول الصغرى في مدينة برلين، وانتهاءً بلندنستان والجدران في مدريد.

ولئن كانت الشيوعية قد تغلغلت في مجتمعات أوروبا الغربية ومؤسساتها، أعمق بكثير مما نفذ إليه الإسلام، في القرن العشرين، فإنها ظلّت حائزةً مرجعاً خارجياً، وهو «الاشتراكية الواقعية» للكتلة السوفياتية، والتي تبيَّن آخر الأمر أنها كانت دافعاً اجتماعياً للطبقات الوسطى الأوروبية وموضع استهداف من قبل الاستراتيجية العسكرية التابعة للحلف الأطلسي، وقد خرج منتصراً من معاهدة وارسو من دون مقاومة. وبالمقابل، ليس من من معاهدة وارسو في العالم الإسلامي ـ ولقد شهدنا في الثمانينيات انتشاراً للأسلحة النووية كان مصدره «أب القنبلة الذرية الإسلامية»، العالِم الباكستاني عبد القار خان، باتجاه ليبيا القذافي،

وإيران بعهد الملاّت، منذ الثمانينيات، حين كانت باكستان لا تزال تحيا في ظل الصَّدع الذي مثّله الديكتاتور الصديق للإسلاميين والمؤيد للأميركيين، الجنرال ضياء الحق.

وعلى هذا النحوِ، فإنّ انتصار الأسلحة الأميركية في أفغانستان، إذ لم يبلغ هدفه من الحرب المعلنة، وهو استئصال الإرهاب، أبقى المسار العسكري غير مكتمل. ولسوف يوفّر ذلك التسويغ المناسب «لإنهاء العمل» في العراق، بعد مرور أكثر من عام على الحرب في أفغانستان. والواقع أن هدف الحملة العسكرية في خريف العام ٢٠٠١، لم يكن أفغانستان، ولا سكانها الذين جهد الأميركيون وحلفاؤهم في التخفيف من خسائرهم المدنية، تودّداً لهم، وذلك بفضل التوجيه التقني البالغ الدقة للصواريخ، وإنما كان الهدف الإرهابيين الذين لجأوا إلى تلك البلاد.

ولما كانَ هؤلاء ذوو العريكة اللينة، عصيّين على الإمساك بهم، فقد اضطر الأميركيون إلى تعديل أهدافهم، مما أتاح لواشنطن أن تحوِّل الفشل ـ استحالة إعلان القبض على ابن لادن والظواهري أو قتلهما (وهما لا يزالان، حتى خلال تخفّيهما، قادرَيْن على تحريك وسائل الإعلام، وذلك بحصر كل معلومة عنهما بذاتهما) ـ إلى نجاح، متمثّل في القضاء على حركة الطالبان. ولعل تصرُّف واشنطن أشبه بعملية يقوم بها رجال الشرطة، فلا يسعهم القبض على الجاني أو الحيلولة دون إيذائه الناس، وإنما يُجرون جملة اعتقالات تطاول العملاَ وغير المتعاونين وآخرين، من دون الجاني.

إنَّ تدمير نظام طالبان يقتضي، بادئ الأمر، معاودةً للنظر أليمةً في مناهج التفكير السائدة في السياسة الأميركية بأفغانستان، منذ العام ١٩٨٠ ـ وقد بوشرت بالدعم العسكري والمالي للجهاد المعادي للشيوعية ـ واستُكملت بسياسة «الإهمال الحميد» Beuign Neglect التي كانت تُرجمت، منذ العام ١٩٩٢، بالدعم الباكستاني الحاسم (الذي لم يكن ليحصل من دون موافقة واشنطن) لصعود حركة طالبان، ومن ثم احتلال الأخيرة العاصمة كابول في أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٩٦. ومن المسلّم به أن واشنطن كانت قد شجعت الحركات الإسلامية المسلّحة والمتشددة على افتتاح أراضي دولة أخرى ـ وكان تشجيعها مباشراً في الحالة

الأولى، وتمَّ في الثانية بتوسيطٍ من باكستان ـ، وكان أنشئ، إلى جانب دولة الطالبان، كيان للجهاديين غير خاضع لها، واتخذ ملاذه في أعالي الجبال الأفغانية.

وكانت «الإمارة الإسلامية» للطالبان قد استقدمت عدداً كبيراً من جنود الجهاد الضائعين، ممن باتوا بلا مأوى ولا غذاء، بعد إخفاق النضالات المسلحة في بلاد إسلامية شتى، مثل الجزائر، ومصر، وألبانيا أو كشمير، على غرار الاستراتيجيات البوليسية التي يهوى فيها أصحابها حراسة حيّ خاص، تكون الأفضلية فيها لرجالِ المافيات بغية أن يتجنَّب سكان الحيّ انبثاث الرذيلة على نحوٍ عصيّ على الرقابة. ومن خلال هذا المنهج الفكري الذي ضمنته السياسة الأميركية، كان ابن لادن قد تسلَّل إلى قندهار في ربيع العام ١٩٩٦، عبر السودان، حيث كان حضوره قد أزعج السلطة الحاكمة التي خشيت من ألا تجد لها موقعاً في جمعية الأمم، في حين لم تكن الرياض ولا واشنطن راغبتين في استقبال من أعلن نظام خرطوم استعداده لتسليمه وفي محاكمته. وبحسب وزير الإعلام في نظام طالبان، على ما أورده الصحافي جمال إسماعيل، وهو أحد محدِّثي ابن لادن المألوفين على قناة الجزيرة، فإنَّ وصول ابن لادن ورجاله المتعصّبين إلى أفغانستان في شهر أيار/مايو من العام ١٩٩٦، إنما كانَ محصلةً لاتفاق أميركي ـ سوداني. وكان السودان، بموجب هذا الاتفاق، يتخفف جزئياً من الضغوط التي كانت تمارسها واشنطن عليه، حالما يطلق ابن لادن حراً، في حين تجعل صعوبات الاتصال بين أفغانستان وبقية العالم من الجهاد عصياً على التصدير.

بيد أن استراتيجية كتلك التي شبِّهت بـ«الحيّ الخاص»، والتي كانت أظهرت عقمها، منذ أن حوّل ابن لادن منفاه إلى «قاعدة» من حيث يسعه أن يطلق إشهاراته العتيدة بالجهاد وتهيئة اعتداءات العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٠ (وذلك منذ «إعلان الجهاد» في ٢٣ آب/أغسطس عام ١٩٩٦) ـ بدت جديرة بالردّ والنقض لدى وقوع اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ ـ وكما لو أن الجريمة المنظَّمة باتت لا تتورّع عن مهاجمة المؤسسات دفعةً واحدة.

وإذ يعمد رجال الشرطة أحياناً إلى محاصرة تجمُّع من المنحرفين متَّفقٍ على إطاره المكاني مسبقاً، حالما يتجاوز هؤلاء «اتفاقية الشرف» التي تحنث بها

العصابات وبعض قادة المافيا؛ إن عملية كهذه تصير قابلة للتنفيذ حالما تجهز وسائل ضخمة لهذه الغاية، وتكون أجدر بعمليات إخراج تلفزيونية، حيث تتم مصادرة أسلحة ومواد محظورة، ويُعرَض فيها لصوص مقيّدون، وغالباً ما تجري في حقباتِ انتخابية. وبرغم ذلك، فإن لهذه العمليات أن تتيح انتشار الإجرام خارج الدائرة التي تم اجتياحها، حين لا يتلازم أي إجراء اجتماعي لامتصاص مثيرات الانحرافِ، مع حملة الاعتقال الواسعة التي جرى الكلام عليها. وفي الطريقة نفسها، يتبدَّى لنا أن الإغلاق الإداري لمنزل الفجور الطالباني، من شأنه أن يدفع بالعديد من النازلين الجهاديين فيه إلى التشتت عبر العالم، وقد تنبهوا إلى الخطر قبيل أوانه، فحملوا معهم مسحوق الدمار وفي صحبتهم مدبِّر الفندق المشبوه، على غرار ابن لادن والظواهري وشركائهما المختفين مع الملاّ عمر عبر الوديان الباشتونية العالية، تاركين وراءَهم دفاتر حساباتهم وأرقام هواتف العديد من شركائهم المنتظمين أو الظرفيين. والحال أن سقوط كابول، والقضاء على عدد لا بأس به من النشطاء أو اعتقالهم، سواء أكانوا إسلاميين أجانب أو محليين، ولئن أمكنها أن تدمِّر البنى التحتية الثابتة للتجمع الخليط (أي القاعدة) الذي ظَنَّ المهاجمون أنه لا يملك سوى وسائل محدودة للغاية حتى يسعه أن يُحدث كارثة بضخامة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر للعام ٢٠٠١، فإنها ظلّت عاجزةً حيال قدرة الشبكة على إعادة التشكّل خارجاً ـ وحتى لو كان تكوّنها محدوداً، يكفل لها بإطلاقِ سلاسل من الاعتداءات طبعت السنوات اللاحقة بطابعها الدامي.

إن التحدي الرئيسي لكل من الخصمَيْن يكمن في توسيع قاعدة دعمه، حالما يفتتح الصراع بينه وبين ذلك الخصم، ووفق كيفياتٍ شتّى. ولم يكن خليط القاعدة بحاجة سوى إلى إعطاء البرهان على أنه لا يزال موجوداً في كيانه، بعد أن أمكنه النجاة من التدمير، وبات يخدم قضية «الجهاد» حتى الهزيمة المحتمة لأميركا، وإسرائيل، والغرب بعامة، والأنظمة التي تحكم العالم الإسلامي، وجعلت تغطي ما طالما دعاه اليساريون في ما مضى بالامبريالية. وكان يكفي هذا الخليط أن يبرز، لهذا الغاية، من خلالِ عمليات مسبوقة أو متبوعة ببيانات منسوبة إلى ابن لادن أو الظواهري.

وقد اختيرت الأهداف بطريقة موضحة وفقاً لتركيبة فضلى من معيارَيْن اثنين.

ويكمن المعيار الأول في المفعول الذي قد ينتج عن عصفِ الرعب، وقد يُنقل فوراً إلى أقطار الأرض قاطبة، عبر وسائل الإعلام، التي تنشر صوراً لأجساد مقطّعة أشلاء وتسيل الدماء منها؛ وهذا مخصوص بإشاعة الذعر في نفس «العدو الأبعد»، وضرب معنوياته، ثم العمل على مضاعفة الفرقة بين صفوفه. أما المعيار الثاني فينتج عن الشعبية المؤمّل اكتسابها من كل «عملية ـ استشهادية»، بناءً على بُعدها الأخلاقيّ المفترض، لدى قاعدة الدعم الكامنة التي تبحث عنها «القاعدة» في العالم الإسلامي، وفي ما يتجاوزه. ومن هذا المنطلق من القِيم، فإن قتل المجاهدين الإسرائيليين ثم الأميركيين، والغربيين بعامة، ومن بعدهم عملاءهم «المرتدين» في العالم الإسلامي، يشكل لهؤلاء تدرّجاً تنازلياً من الأفضليات في ما خَص الأهداف «الشرعية».

إنَّ أيّاً من هؤلاء الضحايا، ليس «بريئاً»، بنظر الجهاد. ويشكّل اليهود، في هذا الشأن، الفريسة المفضلة، ليس لأنّ فيها إحالة معاصرة لدولة إسرائيل أو لشخصية آرييل شارون فحسب، بل لاعتبار طبيعة اليهود الأنطولوجية أيضاً. وكان ابن لادن، في مقابلة أجراها معه تيسير علوني في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠١، لتلفزيون الجزيرة، قال الأول إجابة عن سؤال حول ما إذا كانَ مؤيداً لفكرة «صراع الحضارات»، قال:

> بلا شك. والكتاب (المقدّس) يبيّن ذلك بوضوح. ولقد اختلق اليهود والأميركيون أكذوبة السلام على الأرض، إن هي إلاّ حكاية للأطفال. ولا يعدو هؤلاء كونهم يخدّرون المسلمين إذ يقودونهم إلى المذبحة. وتستمر المقتلة. وإن نحن دافعنا عن أنفسنا، قالوا عنا إننا إرهابيون. لقد قال النبي، صلّى اللَّه عليه وسلّم: «لن تأتي الساعة قبل أن يقاتل المسلمون اليهود، حتى إذا اختبأ اليهودي خلفَ شجرة أو صخرة. قالت الشجرة والصخرة: أياً مسلم، ذاك يهودي مختبئ خلفي. تعال واقتله!». ومن يدعي أنه سوف يكون سلام دائم بيننا وبين اليهود هو كافر. لأنه ينكر الكتاب (المقدّس) وفحواه.

وههنا يحرّك ابن لادن التأويل الحرفيّ لحديث شريف أُثر عن النبي محمد، يتعلّق بالفكر السلفي، لإقناع المسلمين ـ تحت وطأة التكفير ـ بأنَّ قتل اليهود هو

فريضة إيمانية أخروية. إننا نلحظ، ههنا، تدرّجاً بالنسبة إلى العديد من الدعاةِ المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين، على غرارِ الشيخ القرضاوي، الذين شرّعوا قتل الإسرائيليين (دون سائر اليهود) ـ وذلك في إطار الجهاد الذي يهدف إلى استعادة «دار الإسلام» الفلسطينية المحتلة. أما بالنسبة إلى الأميركيين، فإن ابن لادن لا يرى لهم أيّ افتراض براءة، بيد أنَّ الحجاجة كانت أقل وثوقاً وباتت عرضة للتغيّر على مرّ الزمان.

وفي مقابلة أجراها معه الصحافي الباكستاني حميد مير، والتي نُشرت في جريدة **الفجر** *The Dawn* الصادرة في لاهور، رَدَّ على سؤال حول كيفية تسويغ قتل الأبرياء على ضوء تعاليم الإسلام، قائلاً:

> إن تلك نقطة جوهرية في أحكام الشريعة. فمن وجهة نظري، إذا كان عدو يحتلّ أرضاً مسلمة ويستخدم أشخاصاً عاديين بمثابة دروع بشرية، فإنه من المشروع مهاجمة هذا العدو. وإذا ما دخلت عصابات بيتاً، وأخذت ولداً منه رهينة، فيحق لأبيه أن يهاجم العصابات، حتى لو اضطره إلى جرح ابنه، خطأً. إن أميركا وحلفاءَها يذبحوننا في فلسطين، وفي الشيشان، وكشمير، والعراق. وللمسلمين الحق بمهاجمة أميركا رداً على ما تقوم به.

ولما كانت حجاجته على قدر من الوهن، حتى في نظر الشريعة الإسلامية نفسها، جعل ابن لادن يكملها بتعليل آخر، في ما يلي من إجابته، قائلاً:

> ينبغي للشعب الأميركي أن يتذكر أنه يدفع ضرائبه لحاكمه، وينتخبه، وأن حكومته هذه تصنع الأسلحة ثم تسلِّمها إلى إسرائيل، التي تعود وتستخدمها لذبح الفلسطينيين. والكونغرس الأميركي، بدوره، يوافق الحكومة في إجراءاتها هذه، وهذا مما يثبت أن أميركا بأسرها مسؤولة عن الفظاعات المرتكَبة بحق المسلمين. نعم، أميركا بأسرها، لأنها هي التي تنتخب أعضاء الكونغرس.

أما بالنسبة إلى العديد من غير الأميركيين، ولا سيّما المسلمين منهم، والذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من «جماهير الأمة» التي يُخاض «الجهاد» باسمها ـ الذين

قُتلوا في انهيار البرجين التوأمين، فإن ابن لادن يسوِّي المسألة بتذكيره أن «الشريعة الإسلامية تشترط على المسلمين ألا يبقوا في دار الكفر طويلاً». ولعل هذا النوع من المحاججة أشبه بما كان تنظيم الجهاد الجزائري GIA يستخدمه في التسعينيات لتسويغه قتل المدنيين الجزائريين، في الكثير من بياناته التي راح يُصدرها عبر الوسائل الإعلامية في لندن. وكان مجاهدو التنظيم الجزائري المذكور، شأن ابن لادن، قد دُرِّبوا في معسكرات «الجهاد» الأفغانية في الثمانينيات، وعلى يد المنظِّرين الأيديولوجيين السلفيين أنفسهم.

ومن هذه الوجهة، لا يُصح أن تُنسب إلى عمليات قتل المدنيين الأبرياء الصفة الإرهابية. وإنما تُعَدّ هذه، وفقاً للتصريحات المنسوبة إلى ابن لادن، محض ردّ طفيف على الجرائم والاغتيالات غير المحصية التي ارتُكبت في حق الإسلام والمسلمين منذ ثمانين عاماً ـ وهو تاريخ يشير إلى نهاية الامبراطورية العثمانية:

> إن ما ذاقته الولايات المتحدة اليوم (بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر) لا يعدّ بشيء قياساً لما ذقناه طوال عشرات السنين. لقد ذاقت أمتنا هذا الإذلال وذلك الحقد طوال أكثر من ثمانين عاماً. قتل أبناؤها، وسُفك دمها، وهُتكت مقدساتها، ولم يُحكم بفرائض اللّه. وفوق ذلك، لم يهتم أحد لحالهم».

على حَدّ قولِ ابن لادن، في تصريحه المنشور بقناة الجزيرة، في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، اليوم الذي شرعت فيه القوات الأميركية بهجومها على أفغانستان.

وكانت استراتيجية «القاعدة» لإثبات حضورها في العالم، وإظهار قدرتها على الرجوع إلى ساحة المعركة متجاوزة المطاردة الأميركية لها، قد تمثلت، في السنتين والنصف التي تلت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بسلسلة من الاعتداءات. وقد سعى القيّمون على القاعدة بها إلى أن يحققوا معيارين اثنين، وهما إحداث أفدح الأضرار بالعدو، واكتساب أوسع التأييد لدى «جماهير الأمة»، وذلك بتنويع تركيب العمليات هذه، تبعاً لظروف عملانيتها المحلية.

وفي اليومين الأولين، من شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٢، وخلال

شهر رمضان، ثم في السادس منه، وبمناسبة عيد الفطر، صدر بيانان على مواقع الإنترنت المستخدمين، إلى حينه، من قبل بعض الحركات الإسلامية، وقد وُقِّع على كلّ منهما «المكتب السياسي لقاعدة الجهاد»، والناطق الرسمي باسم القاعدة، الكويتي سليمان أبو غيث، وقد حدد فيهما دلالة الاعتداءين اللذين طاولا للتوّ محطة الاستحمام الكينية في مومباسا، وسياحاً أجانب ومنطاداً إسرائيلياً في الثامن والعشرين في تشرينَ الثاني/نوفمبر. وقد عُدَّت صدقيتهما ونسبتهما الحقيقية إلى القاعدة عالية من المراقبين كافة، وحتى ولو لم يكن هؤلاء يملكون أي دليل شكلي أو مطلق عن صحة نسبتهما إليها. على أنَّ نشر هذين البيانين على شاشة إحدى قنوات التلفزة العربية ذات الانتشار الواسع في الخليج، يشير بوضوح إلى أنّ الرسالة موجّهة، في المقام الأول، إلى جماعة من المؤيدين المحتملين أكثر من كونها موجهة إلى «جماهير الأمة»، وأن الغاية منها (تعويضاً عن فشل العملية) تتمثّل في تسويغ المنطق السياسي الذي تندرج فيه، وشرحه.

وكان البيان الأول طويلاً ومفصلاً ودقيقاً للغاية؟ وكانت حجته مبنية بناءً حسناً، قائماً على الاستنتاج، بعيداً عن المماحكاتِ المألوفة في هذا الأدب. أما البيان الثاني، فكانَ يراد به إكمال الأول، ويدَّعي التصديق عليه، بفضل «توقيع» أبو غيث (ولكن لم يظهر توقيع ابن لادن، ولا الظواهري) ـ من دون أن ننفي إمكانية أن تكون ثمة خلافات داخلية بين الثنائي المذكور. ولما كانا معاً، أمكنهما أن يتمثلا استراتيجية القاعدة اللاحقة بتفكيك القاعدة الأفغانية، وانتشارها في العالمين الحقيقي والرقمي.

ويفتتح بيان «المكتب السياسي» على هذا النحو:

بسم اللّه الرحمن الرحيم.

سبِّح بحمد اللّه الذي قال: «اقتلوا الكفرة حيثما وجدتموهم، تولوهم، وهاجموهم». الصلاة والسلام على أشرف النبيين، محمد وعلى آلِهِ وصحبه. في هذا الشهر الكريم (رمضان)، وفي هذه العشارية الأخيرة المباركة، نقدَّم التهاني أولاً لشعبنا في فلسطين ولكل الأمة الإسلامية من ثمَّ. وكنّا قصدنا إلى تأخير هذه المباركات حتى تصادف

عمليتي مومباس في كينيا، ضد المصالح الإسرائيلية، لأجل أن ترتدي هذه التحية مزيداً من المعاني، في الظروف التي تعاني منها الأمة بسبب خطيئة أعدائها الصليبيين واليهود.

وها أن المجاهدين يعودون إلى الموضع ذاته حيث ضرب التحالف اليهودي ـ الصليبي لأربع سنوات خلت، وبالتحديد في السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام، ليضربوا ثانيةً هذا التحالف الغادر. بيد أن الضربة هذه هي ضد اليهود، وتحمل الرسالة التالية: إنَّ ما تكبدونه (المسلمين) من خسائر في الحرب، كاحتلال أراضينا المقدسة، ومن أعمال إجرامية ترتكبونها ضد شعبنا في فلسطين ـ بقتلكم الأطفال، والنساء، والشيوخ، وتدميركم المنازل، وقطعكم الأشجار وإحكامكم الحصار ـ كل ذلك لن يجنّبكم ما سوف تتألمون به بأكثر مما تعذبون بإذن اللّه. أطفالكم في مقابل أطفالنا، نساؤكم مقابل نسائنا، وشيوخكم مقابل شيوخنا. أبنيتكم مقابل منازلنا، وفي مقابل الحصار الذي تطبقونه على ظروف حياتنا وبقائنا، لسوف نحاصركم بالرعب والهلع، ولسوف نلاحقكم، بإذن الله، حيثما تكونون، أرضاً، وبحراً أو في الأجواء.

ولقد أقسم المجاهدون باللّه على نصرة دينه، ولقد وفوا بوعودهم للأمة بأن يتخلصوا من الإذلال والخنوع، وذلك بقيامهم بضربات أليمة وعمليات منصورة بعون اللّه ضد التحالف اليهودي ـ الصليبي الغادر حيثما وجد. وللّه الحمد على ما يلي:

- تدمير السفارة الأميركية في نيروبي.
- تدمير السفارة الأميركية في دار السلام.
- تدمير المدمرة الأميركية كول في عدن.
- تدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك.
- تدمير البنتاغون.
- خطف الطائرة الأميركية في بنسلفانيا، والتي كان من المفترض أن تتحطّم على الكونغرس الأميركي.

لقد جُنَّت أميركا بذلك كلّه، وقد غرقت في حالة من الصدمة والرعب لكل ما رأت وسمعت من دون أن تفقه السبب في ما تعانيه، لقد اهتزّ كيانها، وحُطّت كرامتها أدنى من الأرض، فأجبرت العالم بأسره على الانضواء تحت علمها، وأجبرته على الاحتذاء حذوها في حملتها الباغية ـ التي لا سابق لها في التاريخ القديم والحديث ـ على هذا الفريق الصادق وعلى الأمة الإسلامية، وظنت أنها قادرة على الانتصار في المعركة والقضاء على جند اللَّه.

لقد تحوّل العالم إلى مكتب للـ«سي.آي.إي»، وتبع أميركا أينما كان في الأرض، ناسياً أن الإيمان الإسلامي هو تقوى، وأنه يشتدّ في المحنة، والألم والحزن. وهذه الأمور خَبِرها المجاهدون، فكانوا قادرين، بعون اللَّه، على توجيه ضرباتهم الوجهة السليمة، والقيام بهجماتهم خلال السنة التي كانوا فيها مطاردين، منذ بدء الحملة الصليبية على أفغانستان في شهر رجب ١٤٤٢هـ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، فأمكنهم أن يحققوا الأمور التالية:

ـ عملية جربا في تونس ضد المعبد اليهودي.

ـ الهجوم بالحذاء المفخخ في الطائرة الأميركية (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١).

ـ الهجوم على عسكريين فرنسيين في باكستان.

ـ الهجوم على ناقلة النفط الفرنسية الكبرى في اليمن.

ـ اغتيال رجال المارينز في الفلايكة بالكويت.

ـ تدمير مرقص بالي وعمليات أخرى حدثت في اليوم ذاته في إندونيسيا.

ـ عمليتا مومباس ضد المصالح اليهودية (إطلاق صاروخين على طائرة إسرائيلية وتدمير فندق إسرائيلي).

ـ عشرات العمليات في أفغانستان ومناطق أخرى في مختلف أنحاء العالم.

ـ عمليات أخرى لم يُشَرْ إليها لأسباب عديدة.

وكان البيان الذي ظهر، بتوقيع سليمان أبو غيث، بعد ظهور الأخير بأربعة أيام، رغب فيه الأخير بإثبات البيان الأول، إذ قال:

ولمّا كانت طبيعة نشاطاتنا، في الفترة الحالية، تمنعنا من تبنّي مسؤوليتنا عن العمليات التي يقوم بها مجاهدونا ضد هذا التحالف البغيض، نجد أنفسنا في وضع أفضل وفي موقع أكثر أماناً يتيح لنا القيام بالمزيد من العمليات.

وجعل البيان يذكر أن:

المجاهدين هم جزء لا يتجزّأ من الأمة المباركة والمنصورة، وهم يشكلون الطليعة التي التزمت إثارة المواجهة بين أعدائنا وبيننا. وهذه الطليعة لا تقاتل عن الأمة، غير أنها تعمل لها كالخميرة التي تتيح لها أن تقوم وتهبّ لمقاومة المحتل والغازي. وإنه لمن الخطأ اختزال الجهاد بتنظيم محدود، ذلك أن «الجهاد» ركنٌ من أركان الإيمان، والعقيدة الأصلية التي تواجه أعداء الإسلام. وهو يندرج في السبيل الذي خطّه النبي محمد (صلّى اللّه عليه وسلّم) وصحبه.

ويطرح هذان البيانان، شأن العدد الكبير من الوثائق الصادرة عن الشبكة الإرهابية الإسلامية، مسألة الصدقية ـ والتي يفاقمها اتجاه الإنترنت، الخاضع لتأويلات واستخدامات لامتناهية. إن توقيع «أبو غيث» على شاشة الكومبيوتر لا يثبت الشيء الكثير؛ وحده الموقع الجهادي المعروف، يهب الإعلان درجةً من الصدقية عالية، إذ يهبه عناصر خارجية من الواقعية، وكذا القول بالنسبة إلى البيانين. إلى ذلك، فإنَّ الاتساق الداخلي يبدو قويّاً، والصلة ما بين مضمون النص والأعمال التي يحيل إليها، والتأويل الذي يعطى عنها، تكون موثوقة وذات دلالة أكيدة.

إنَّ الإفادة من هذين البيانين تكمن، في المقام الأول، في قائمة الأعمالِ التي يتبنيانها، وهي سابقة ـ سوّغتها الظروف الفضلى التي رأت الشبكة نفسها فيها. بيد أنَّ هذا الإثبات يمكن أن يُعتبر إنكاراً: ولئن أعلنت هذه القائمة على الملأ في نوع

من إبراز القوة، فلأن الشبكة هذه تجتاز مرحلة ضعف. وفي شهر آذار/ مارس من العام ٢٠٠٢، كان «أبو زبيدة»، وهو فلسطيني بلغ واحداً وثلاثين عاماً، مولود في السعودية، وقد اعتُقل في باكستان؟ ويُعتبر الأخير مسؤولاً عملانياً، قريباً من ابن لادن، وقد كلَّفه الأخير، في عمرٍ مبكر، بإدارة المعسكرات في أفغانستان، ثم بإعداد الإرهابيين، ومن بينهم الكثير ممن اعتُقلوا ـ على غرار البريطاني دانييل ريد، الذي كان حاول في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠١ أن يفجّر الطائرة التي أقلّته من باريس إلى نيويورك، بواسطة شحنة مخبأة في حذائه ـ وقد أدلى أبو زبيدة بالكثير من المعلومات لدى استجوابه. وذكر أبو زبيدة أن خالد شيخ محمد، ومساعده رمزي بن الشيخ، وهما «العقلان» المدبران لأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كانا قد نالا العواقب لارتكابهما عملاً متهوراً، إذ حاولا أن يؤثرا في وثيقة كان يفترض بأن تبث على قناة الجزيرة، في ذكرى الاعتداءات على الولايات المتحدة، وذلك في أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠٢ الجاري. وكانا، لدى استقبالهما صحافياً مصرياً من هذه القناة، قد أتاحا لأجهزة الأمن الأميركية والباكستانية التي تطاردهما أن تجد موقعهما وتنفذ إلى بنية تخطيطهما للاعتداءات.
وفي أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠٢، كان شخص يدعى ابن الصبيح، وهو يمني ممن أُعِدّوا ليكونوا في عداد الكاميكاز الذين ضربوا نيويورك، ولكنه لم يسعه الحصول على جوازه الأميركي، تم اعتقاله. وبات السبيل مفتوحاً للقبض على المسؤول العملاني والرئيسي والمخطِّط للحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وهو خالد شيخ محمد: ولسوف يقع الأخير بين أيدي أجهزة المخابرات الأميركية، في الأول من آذار/ مارس في السنة الجارية، وكان قد لاذ ببيت في مدينة روال بندي يملكه نائب رئيسي في حزبي إسلامي الباكستاني. وكان الأخير، من مواليد العام ١٩٦٥، ويعود بنسبه إلى عائلة من البالوستان المهاجرة إلى الكويت، وهو عم رمزي بوسف ـ ويكبزه بثلاث سنوات فقط ـ العقل المدبر لأول اعتداء على مركز التجارة العالمي، في العام ١٩٩٣، وقد حُبِس في الولايات المتحدة. والحال أن الكيفيات التي تمّ فيها اعتقال هؤلاء، والشكوك المتواترة التي تشيع حول بقاء ابن لادن على قيد الحياة أو عجزه، ليست لصالح فريق فعّال للغاية ومرهوب الجانب، وإنما تدلّ على وجود ثغرات في الأمن الشخصي لأفراد هذه الشبكة، كما تدلّ على بعض

الوهن في تحالفاتها وسياسة الاتصال التي تتّبعها. إلى ذلك، فإن هذه الشبكة باتت تحوز تسيةً ـ يندمج فيها اللقب «القاعدة»، مع اسم الفريق المصري الذي يقوده الظواهري، تنظيم الجهاد، لكي يصير الاسم النهائي على هذا النحو «قاعدة الجهاد» ـ كما أُشيع عنها كونها ذات «مكتب سياسي»، وهي عبارة تنمّ عن أن مطلقيها آخذون بتقليد بعض الأحزاب من أقصى اليسار، أكثر من كونه دالاً على انتمائه إلى الحركاتِ الإسلامية، وكأنما أُريد به الدلالة على الفعالية والمعنى السياسي، في زمن بات فيه الأمران موضع شكّ ونقاش.

وفجأةً، كفّت عبارة «القاعدة»، بأقلام أولئك الذين يدعون الانتماء إليها، عن أن تكون استعارة ـ أو مجازاً وُلد «من دون أن يكون لنا يد فيه حقّاً» على حدّ قول ابن لادن ـ وزعمت نقل الواقع بحرفيته، واقع تنظيم ذي بنية معلومة وحائز هيئات تقريرية، وكأنما لردّ كل الشكوكِ حول فعاليته، بل حول وجوده. وكان حرياً بـ«جماهير الأمة» ألا تقيس سوى الأرباح الضئيلة من العمل الإرهابي، نظراً إلى المأزق الذي ألقى العالم العربي نفسه فيه وإلى التنديد العام الذي جوبهت به. وفي آخر الأمر، فإنَّ فشل العملية المعادية لليهود في مومباسا ـ الصاروخان اللذان أُطلقا على طائرة النقل الإسرائيلية كانا قد تحوّلا عنها بفضل رادار خاص جُهزت به الطائرة، أما القتلى الخمسة عشر الذين سقطوا في «بارادايز أوتل»، فكان تسعة منهم كينيين، إضافة إلى مرتكبي العملية ـ الانتحارية الثلاثة ـ أَجبَر التنظيم المذكور على إعادة تحديد الأهداف وشرحها، بفعل اختلاط الرسالة الذي نجم عن فشل العملية.

وينبغي التذكير، ههنا، بأنَّ «التبني» الأول، لعمليات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وعبر وسائل الإعلام، والذي كانَ من شأنه أن يضع حداً للالتباس المعتمد بثه، إلى حينه، في ما خص الدوافع المذكورة في الصفحاتِ الأولى من هذا الفصل، إنما وردَ في ١٧ نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٢، حين بثّت الجزيرة الشريط المرعب لـ«الوصية المسجلة» التي كانَ دوَّنها أحد قرصان الجو، السعودي أحمد الحزناوي الغامدي، وفي خلفيته البرجان التوأمان المدمّران، وقد علاهما شعار: «اطردوا المشركين، من شبه الجزيرة العربية».

والحال أنَّ تاريخ نشر التبنِّي، السابق ذكره، يفسِّر الخلل الذي أصابَ

استراتيجية الاتصال التي كانت متبعة، إلى حينه: ففي جنين، في الأراضي الفلسطينية، جعلت عمليَّة القمع التي اندفعت إليها القوات الإسرائيلية، تستهدف تفكيك الورشات لتصنيع المتفجرات وشبكات الإعلام، رداً على العمليات الانتحارية، فأدَّت إلى إزهاق الكثير من أرواح المدنيين وإلى تدمير واسع للمتلكات، فأثارت بذلك الغضب في الرأي العام العربي، كما دلَّت على العجز الذي صار إليه العرب. وبالمقابل، فقد أمكن إسرائيل أن تحول دون نقاش «مجزرة جنين» في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وذلك بفضل الفيتو الأميركي.

وفي مقابل العجز السياسي والعسكري الذي بانت عليه الدول العربية، وحيال فتور الرأي العام العالمي إزاء القضايا العربية في عصر الإرهاب الإسلامي، كان لهذا التبنّي الصريح لعمليات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر من قِبل أولئك الذين لطالما كانوا موضع شكٍ، أن يُبرز المجاهدين في بصائر «جماهير الأمة»، على أنهم القوة الوحيدة القادرة على كيل الضربات للعدو. وكان منطق شريعة الثأر هذا قد بوشر به، على نحو مماثل، في البيانين، مطلع كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٢: والواقع أن حكومة شارون، كانت قد شرعت، بدءاً من هذا التاريخ في بناء «الجدار العازل» الذي يفترض به أن يعزل الفضاء الإسرائيلي النقي وفصله عن الأراضي الفلسطينية، على غرار جدران المعازل القديمة ـ من دون أن يأبه لاحتجاجات الهيئات والمؤسسات الدولية، التي تبقى حبراً على ورق. وفي ردٍّ مباشر على هذا «الحصار» الذي باشرته إسرائيل على الفلسطينيين، أعلن البيان الصادر في الثاني من كانون الأول/ديسمبر أنه سوف يحاصر الإسرائيليين أرضاً، وبحاراً، وحتى أجواءً ـ مسبغاً على عملية مومباس تسويغاً ضرورياً بمقدار ما بدت فاشلةً.

إذاً، لقد كان من الجوهري بمكانٍ، لمن يدّعي انتماءَه إلى «القاعدة»، أن يكرّر بأنَّ نشطاءَه لا يعملون عن الأمة، وإنما يشكّلون خميرة مقاومته «لليهود ـ الصليبيين»، بأن يردوا لهم الصاعَ صاعين، في حين بدا كل ممثلي العالم الإسلامي متخاذلين.

وفي الشهر نفسه، أي كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٢، ظهر في المجلة العربية **القدس العربي**، وعلى مدى ثلاثة أيام متتالية، نص منسوب إلى أيمن

الظواهري، وكان يمكن قراءته على كل المواقع الخاصّة بالتيار الجهادي. وكان النص بعنوان «الولاء والبراء»، وفيه يحدِّد خَط الجهاد بعد سنة حافلة بالأحداث، بعد الشروع في مطاردة القاعدة، وفي الوجهة المعلنة لاجتياح العراق. وخلافاً لبيانَيْ «قاعدة الجهاد» اللذين سبقت الإشارة إليهما، فإن الظواهري لا يعود إلى المظاهر العملانية أو التقنية لعمليات السنة الفائتة، وإنما يعاود التأكيد على قواعد الجهاد العقائدية، في استتباع لكتابه **فرسان تحت راية النبي** والذي ظهر بعد ذلك بسنة واحدة، ثم جعل يحدِّد وجهات الجهاد وأهدافه المعاصرة. ولعل هذا العود إلى الإثبات بيِّن، للقرّاء العرب من ذوي الثقافة المعمقة والاطلاع على الأدبيات الإسلامية، لدى قراءتهم العنوان. والحال أن عبارة «الولاء والبراء» هي تحديد شرعيّ للهوية الإسلامية التي عبَّر عنها في سجل حضاري، وقد رفع رايةً في الأزمات الصعبة التي ألمَّت بجماعة المؤمنين، أي الأمة. ويقوم هذا التحديد على آيات قرآنية كانت قد شُرحت في تفاسير العلماء الأكثر تشدداً، من مثل ابن تيمية؛ ثم استخدم التحديد بوفرة في ما خَصَّ المرحلة الأصلية من ملحمة الرسول، التي كانت حافلةً بالصراعاتِ الأساسية، ومن ثم لمناسبة صدعين تاريخيين كبيرين أصابا الأمة، وهما: خسارة الأندلس، تحت وطأة هجمات الاستعادة المسيحية، من القرن الثاني عشر وحتى الخامس عشر، وسقوط بغداد على يد المغول، أو التتار «الكفرة» في القرن الثالث عشر. ومن شأن هذه الصيغة أن تمتدح انغلاق الهوية الإسلامية في حصن داخلي، وفق المعايير المتشدِّدة والمغالية، في مقابل تهديد مُداهِم بذوبانِ الإسلام أو بفسادِه باختلاطه مع الآخرين. وفي حين تنطوي عبارة «الولاء»، على الصداقة والأمانة والثقة، فإن عبارة «البراء» تنطوي على التحلل من كل رابط، وغياب كل علاقة. إنَّ وضع هذين المفهومين في ترابط واضح، بالإسلام المتشدِّد، يُلزم المسلمين بألاّ يثقوا سوى بالمسلمين وألا يصادقوا سواهم، وأن يرفضوا صداقة الكافرين وثقتهم بهم، على أوسع ما تدل عليه كلمة الكفر: غير المؤمنين، والمرتدون الخبثاء من كل نوع، وهؤلاء ينبغي أن يكونوا موضوعاً للجهاد بلا رحمة، حتى خضوعهم للإسلام أو القضاء عليهم. وفي هذا الشأن كانت آية «المائدة»، أكثر الآيات تردداً في السنَّة، والتي جعل الظواهري يردِّدها ويستخدمها على أوسع مدى:

«يا أيها الذين آمنوا لا تتَّخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولَّهم منكم فإنه منهم، إن اللَّه لا يهدي القومَ الظالمين». («سورة المائد»، الآية الخمسون).

والواقع أنَّ هذه الآية تكرَّر ذكرها مرَّات لا تحصى، في مناسبة الاعتداءات الدامية المرتكبة في كل مكان من العالم، منذ مطلع التسعينيات، من قبل الجهاديين القائمين بهذه العمليات التي تستهدف «كفرةً» أو «مرتدّين»، وذلك في معرض تسويغهم موت العديد من «المسلمين الأبرياء» الذين قُتلوا في حمأة الأحداث (والذين غالباً ما تتجاوز أعدادهم أولئك الكفرة المستهدفين) بحجة أنه لا يحق لهم أن يكونوا على مقربة من هؤلاء، لأنه من المثير للريبة التعاطي معهم. وفي سياق أعمّ من الحرب التي تخاض ضد الكفرة، كانت عبارة «البراء» الثانية، أو قطع الصلة، ذات معانٍ مثقلة بالأبعاد. فإن لم يقطع المسلمون كلّ صلة صداقة لهم بالكافرين، أو إن تحالفوا مع بعضهم، ليحفظوا مصالحهم، على سبيل المثال، صار الإسلام في خطر داهم. وكان العلماء لطالما استخدموا هذا التعليل المستمَدّ من السنّة لشرح الأسباب التي أدّت إلى سقوط بغداد بأيدي التتار «الكفرة»، أو سقوط الأندلس بأيدي المسيحيين «الكافرين». وبالمقابل، فإن مفهوم «الولاء والبراء» ـ وهو نظير الفريضة بالقطيعة مع أوروبا ـ الذي استخدمته النخب المسلمة في تلك الحقبة، لمقارعة الاستعمار، وكان موضع نقدٍ من قبلها للأسباب التي دعت إلى تأخّر الإسلام وازدهار الغرب، فإن هذه العبارة تتهافت (بمدلولها العلائقي، لا الديني). فكان من الملحّ، في حينه، أن يتعلم العرب والمسلمون من أوروبا الفرنجة التقنيات، وأنماط التفكير، التي جعلت حضارة هؤلاء سائدة ـ على نحو ما فعله المصلح الاجتماعي جمال الدين الأفغاني وتلاميذه ـ كما كان ملحّاً أن يجد العلماء، لدى معاودتهم قراءة النصوص المقدّسة، ما يتيح لهم أن يجدوا نوعاً من التناغم بين إرشادات الإسلام الأصلية والحداثة الأوروبية. وقد ترجم هذا الأمر بفقدان رجال الدين بعضاً من نفوذهم الفكري في العالم الإسلامي: حتى شرع العلماء يُخلون الساح، أو يقبلون أقله بفقدانِ احتكارهم النفوذ، للأساتذة الجامعيين والمفكرين الذين احتشدت رؤوسهم بالقِيم القومية، والليبرالية، ولم يمضِ جيل واحد على الحقبة الاستعمارية حتى انفتح السبيل لأولئك الذين لطالما

رفضوا هذه المُثُل، ورأوا فيها تشويهاً لعالم الإسلام وسيلته الحضارة الأوروبية والغربية، وهي سبب كل الشرور، وجعلوا يدعون إلى القضاء عليها. وكان هذا الميل، الذي جسَّدته الحركات الإسلامية وبلغ ذروته في كتابات الظواهري أو الممارسة الإرهابية لابن لادن وأتباعه، يبتعث عقيدة «الولاء والبراء» لهذه الغاية. ويسعنا أن نجد لدى سيّد قطب طلائع هذه العقيدة، منذ مطلع الستينيات، حين كان يدعو إلى «القطيعة» بين طليعة المسلمين، التي ينبغي لها أن تعيد إحياء ملحمة النبي لترميم الإسلام في عظمته، وبين الجاهلية، أي عالم الكفر والجهل المعاصر. غير أن قطب، الذي لم يكن قد فَقِهَ السنَّةَ على أصولها، رأيته يلجأ إلى عبارة معاصرة، في حينه ـ والتي يمكن للقراء العرب من ذوي الإلمام البسيط بالعربية أن يفهموها ـ وهي «المفاصلة»، التي بدت مجرّدة من أي معنى قرآني. وعلى العكس من ذلك، فإن كلمة «البراء»، المقتبَسة من السنّة، تحيل إلى سلالة دلالية: بيد أنها، لدى استخدامها من قِبل الظواهري، بدت عبارة نادرة، يستخدمها المثقفون العرب والمتبحرون من المعرفة الدينية وحدهم، وقد أمكنهم التقاط دلالتها عفوياً. وبهذا المعنى، فإنَّ كتابة الظواهري مقالته النقدية هذه ونشرها يشكلان ضرباً من القوّة في مجال اللغة: بهذا تراه يخجل أولئك الذين لا يتبعون وجهات نظره ويردّ ذلك إلى جهلهم بلغة القرآن.

وينقسم النص إلى قسمين غير متساويين. القسم الأول من النص، وهو أطول من الثاني بمرتين اثنتين، يعرض فيه الظواهري الأسس الإسلامية لعقيدة «الولاء والبراء» ـ وهذا مما يعني ضمناً أن قرّاء الجرائد أو المواقع يجهلون العبارتين أو نسوهما؛ أما القسم الثاني فيوضح فيه الظواهري التطبيقات المعاصرة لهذه العبارة، مجنداً بذلك مصادر السنَّة في خدمة الجهاد المتطرف في الإرهاب. وفي القسم الأول المذكور، يقتطف الظواهري على هواه بعض الآيات القرآنية، وبعضَ أقوال النبي (من سيرته الشريفة) وشروحاً وتفسيرات من بعض أئمة الشريعة، لأجل أن يُثبت أنه يُحظَّر على المسلمين التحالف مع «الكفرة». وفي هذا التعليل، لا نجد أيّ أثر من التسامح حيال «أهل الكتاب» ـ من اليهود والنصارى ـ الذين لطالما أبرز المنافحون عن الإسلام حق قدرهم، وصاروا بنظره كفرة، إما للإخضاع أو للقتل ـ على غرار بقية «المسلمين الطالحين» المرتدّين وغيرهم من الخبثاء الذين لا

يتحالفون مع الجهاد «الآن وهنا»، وإنما يؤثرون لأسباب دنيئة تحالفاً مع الكفرة، مما سوف يقودهم حتماً إلى خسارتهم دنياهم والآخرة. ويورد الظواهري، في هذا المجال، الفتاوى الكثيرة والغزيرة التي كان أصدرها ابن تيمية في القرن الثالث عشر، بمناسبة غزو التتار ديار المسلمين، واحتلالهم بغداد، عاصمة الخلافة العباسية، في حينه. بيد أن ذلك الإيراد لم يكن عارضاً حتماً، في وقت كان التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يجلو أسلحته قبل مهاجمته بغداد، بعد ذلك بثلاثة أشهر، للإطاحة بنظام صدَّام حسين. وكان الرهان، ههنا، يكمن في قراءة الحرب المعلنة من قِبل الولايات المتحدة، ليس باعتبارها معركة من أجل الدمقرطة، العزيزة على قلوب المحافظين الجدد في واشنطن، وإنما على أنها إعادة صياغة، على نحوٍ ما، للاجتياح التتري لسبعة قرون خلت، فيعاد إحياء أحد الصدعَيْن الملازمَيْن لتاريخ الإسلام (وتشكل الأندلس الصدع الآخر)، ومن ثم يعاد استخدام الفرائض الأكثر تشدداً تلك التي كان العلماء قد ألزموا بها المؤمنين في ما مضى حيال ما يتهددهم، فينسب إليها طابع عصي على الزمن، ليصح ثبوتها على الحاضر. وكان أول ما استهدفه المؤلف في نصه القادة المسلمين ـ الملوك، والأمراء، والرؤساء، وقادة الدول القريبة من العراق، من مصر إلى أفغانستان، مروراً بالممالك في شبه الجزيرة العربية ـ ممن يستعدون لمدّ يدِ العون إلى الاجتياح الأميركي، بتوفيرهم لَهُ وحدات عسكرية أو بالسماح له بإقامة قواعد أو بفتح الأجواء لطائراته الحربية. وعلى هذا النحو، تجد الظواهري يتلاعب بالكلام الهادئ والرصين، إذ يقرنه بمطالبة واسعة تتجاوز التيار الجهادي الذي ينتمي إليه؛ ففي قطر، التي يُفترض بها أن تصبح القيادة العامة للحملة الأميركية على جيش صدَّام، مضى الشيخ القرضاوي في الوجهة نفسها، مغلفاً محاججته هذه بالذمية المتشدّدة التي نجدها لدى العلماء. وما لبث الأخير أن توارى من شاشاتِ الجزيرة (التي تبث من قطر) ـ متلقياً العلاج بعد عملية جراحية عاجلة له بغضروفه المفصلي، وقد أتبع بفترة نقاهة طويلة، تزامنت مع مدة العلمليات العسكرية الأميركية. والحال أنَّ المسلمين المتشدِّدين، الذين يمثلهم القرضاوي، لم يكونوا يرون تسويغاً لأن يتحالف العرب المسلمون مع غير المسلمين ضد صدَّام حسين، أياً تكن الأخطاء التي ارتكبها العلمانيّ صدَّام، وأياً تكن صورة حزب البعث

مكروهةً في أنظارهم ـ ذلك أن نوايا الكفرة هؤلاء تهدف، آخر الأمر، إلى تشويه الإيمان، وتخريب الطاعة للّه تعالى.

ومن هذا المنطلق، يصير كل متحالف مسلم مع أميركا ضد صدّام حسين بقوة الأمر الواقع مرتداً «تُهدر دماؤه» من قِبل الجهاد، على حَدّ قول الظواهري الذي يدفع بالتعليل أبعد مما بلغه القرضاوي. ذلك أن الهدف النهائي لـ«اليهود ـ الصليبيين»، بحسب العبارة الرائجة منذ إنشاء «الجبهة الإسلامية الدولية ضدّ اليهود والصليبيين» في العام ١٩٩٨، هو احتلال الأماكن المقدسة للإسلام والقضاء عليها، بغية توجيه ضربة نهائية للديانة الحنيفة. وعلى هذا، فإن احتلال إسرائيل مدينة القدس يمهّد لاحتلالها مكة، كما يمهد لاحتلال الأميركيين المدينة. وكان الظواهري، بتوفيره المحاججة اللاهوتية الإسلامية الداعمة لشعور بالقلقِ والذل لدى الجماهير العربية والذي قلَّما وُضح على هذه الصورة، إنما قصد أن يواصل الخرافة السرمدية للجهاديين المتحلقين حول شبكة القاعدة: السيطرة على أذهانِ المؤمنين عبر العالم ونفوسهم، سعياً منها إلى تصوير نفسها الطليعة المقاتلة، وأن تُقبَل على هذه الصورة. وفي هذا الشأن، ينبغي أن يحظّر على المسلمين أي تحالف، وأي «صداقة» مع الكفرة؛ وهذان لا يسمحان إطلاقاً إلاّ حين يكون هؤلاء (الكفرة) في موقع قوة، كما هي الحال في الهند، والصين ـ أو في ضواحي المدن الأوروبية والأميركية ـ بحيث تصير «التقيّة» يميناً مزدوجاً غايته تقوية صفوف الجماعة، لتتمكن بدورها حين تأنس من نفسها القوة، في إطلاق الجهاد، من دون أي تفكير مسبق أو حالة ضاغطة ـ وفي السياق نفسه، ينبغي لشبيبة العالم الإسلامي أن تنضم إلى «قافلة الجهاد» في الأماكن كلها، في مقابل الأنظمة «الكافرة» التي باتت خادمة لـ«اليهود ـ الصليبيين»، وضد العلماء وبعض المفكرين، والصحافيين والمثقفين الذين صاروا تابعين للأمراء، ومضوا يختلقون أعذاراً واهية لتأخير المعركة أو إيقافها، «ينبغي للشبيبة المسلمة ألا تنتظر إذن أحد من الناس، فالجهاد ضد الأميركيين، واليهود، وحلفائهم ومن بينهم الخبثاء والمرتدون، صار فرضَ عين»، على ما خلص إليه بيان الظواهري، في مطلع العام ٢٠٠٣، مثيراً بذلك دفعاً تحريضياً جديداً للنشطاء ممن سوف يصغون إلى ندائه.

وما إن أقبل العام ٢٠٠٣ حتى ارتفعت وتيرة العنف، وفتحت صفحة له جديدة

في منطقة الشرق الأوسط، حيث راح الجيش الأميركي يخوض حرباً ضد العراق، بدءاً من منتصف شهر آذار/مارس، لاجتياحه واحتلاله ـ وكانت هذه الحرب تهدف، بزعم الأميركيين، إلى استئصالِ الإرهاب وذلك بفضل مسار يُستهل بالإطاحة بالمستبد صدَّام حسين وإنشاء نظام ديموقراطي مكانه، يكون نموذجاً لغيره من الأنظمة في المنطقة. وكان من الملحّ جداً لشبكة القاعدة ولكل القوى المعادية للوجود الأميركي، والتي تمارس نوعاً من غض النظر عن النشطاء أقلّه، أن تقدر على إظهار بطلان آمال البيت الأبيض بدوام احتلاله، وذلك بمواصلتها العمليات العسكرية ضدّه حيث تتواجد قواته. ونحن، إن استثنينا العراق، الذي نعود إليه لاحقاً، نجد أن سلسلة الأعمال الإرهابية تنفتح لتشمل المملكة العربية السعودية. ففي الثاني عشر من أيار/مايو، عُدّ تسعة أميركيين من القتلى من بين خمسة وثلاثين قتيلاً سقطوا في تجمُّع سكني، بالرياض، في اللحظة التي كان فيها كولن باول، نائب الرئيس الأميركي، تطأ قدماه العاصمة السعودية. وفي الدار البيضاء، حيث سقط خمسة وأربعون قتيلاً من المسلمين، في ١٦ أيار/مايو من العام الجاري، حين كان الهجوم يستهدف «اليهود والأوروبيين». وفي الرياض ثانية، حيث سقط سبعة عشر قتيلاً جميعهم عرب، (والبعض منهم مسيحيون لبنانيون)، في الثامن من كانون الأول/ديسمبر. وتلا ذلك هجومان، تعرَّض لهما على التوالي كنيس يهودي ومصرف بريطاني، في ١٥ و٢٠ كانون الأول/ديسمبر، وقد دوَّنت جريدة إسلامية محلية محصلة القتلى، بعنوانها الرئيس: «٦٩ قتيلاً وستة قتلى يهود فقط».

إذاً، لقد كان بيان الاعتداءات متناقضاً. فمن جانب، يظهر احترافية أقل، مقارنةً بالسنة الفائتة، نظراً إلى الأعداد المرتفعة من الضحايا المسلمين ـ وهذا مما يضادّ هدف الظواهري والآخرين، الراغبين في حشد «جماهير الأمة» للجهاد، في حين أنَّ القتلى الذين سقطوا في هذه العمليات جلّهم من أبنائها، وقد ارتُكبت هذه المذابح في البلدان المسلمة ـ وإنّ «تكن واقعة تحت الاحتلال الأجنبي». وإزاءَ هذا الخطأ في التصويب، راحت تتعالى في كل من المملكة العربية السعودية، والمغرب، وتركيا، موجات التنديد بالإرهاب، وجعل الناس يعبِّرون بحدة عن رفضهم له، قاطعين بذلك صلتهم بالحركات الإسلامية المتشددة وتأييدهم لها ـ على نحو ما حدث في مصر عام ١٩٩٧، إذ هَبّ الناس ضدَّ المذبحة. ومن جانب

آخر، فإن هذه العمليات ـ الانتحارية تمثِّل نوعاً من التأهلية أو التثاقفية المتنامية للشبكة الإرهابية ـ التي كان عقلها المدبّر الرئيسي، خالد الشيخ محمد، قد اعتُقل في آذار/مارس بمدينة روال بندي، على ما ذكرنا. والملاحظ أن القائمين بهذه العمليات هم مواطنون: سعوديون، مغاربة، أتراك، وقد أعدوا إعداداً سطحياً من قبل أحد مواطنيهم، ممن خبروا الحرب في معسكرات التدريب الأفغانية أو الباكستانية ـ وهذا ما يعلل النزعة إلى الهواية، التي ترجمت في انعدام التوازن ما بين المذبحة ومفعولها الضعيف نسبياً، وقليل الديمومة في وسائل الإعلام ـ على العكس من العمليات التي جرت في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ والتي بدت ظاهرة الفعالية، من هذه الوجهة. وفي مقابل هذه الفعالية المتراجعة، أخذت الممارسة الإرهابية تنتشر في ما يتجاوز دوائر النشطاء المحنكين، من رفقاء ابن لادن، الذين باتوا يملأون السجون. إنه لتحوّل مقلق بصورة خاصة ـ لأنه يشير إلى ابتذال الإرهاب وقد ثبتت ممارسته في فلسطين وإسرائيل، وفي العراق على نحو متصاعد. وعلى هذا النحو، رأيت العنف المستوحى من أيديولوجية القاعدة وغيرها من الجماعات، يتحوّل، فيبلغ الأحياء العديمة الشكل، وشبكات الجانحين الذين تموِّلهم شخصيات مشبوهة، وقد أمكن تجهيزهم بمتفجرات قليلة الكلفة، ولكنها ذات قدرة على التخريب مذهلة؛ وبهذا المعنى، أمكن القاعدة أن تجاوز نفسها: إذ بات ابن لادن شعار دكاكين الإرهاب الإسلامي والتي تعمل بترخيص منه، إلاّ أنها تُدار من قبل مستثمرين مستقلين.

ولعل هذه «التأهّلية» تظهر على خير صورة لها في اعتداءات الدار البيضاء، في ١٦ أيار/مايو ـ وكذلك، في السنة التالية، خلال التفجيرات التي أصابت خطوط سكك الحديد في ضواحي مدريد، وتعدّ استكمالاً للأولى.

وبهذا المعنى، فإن اعتداءات الدار البيضاء تمثل نوعاً من ١١ أيلول فقيراً. ذلك أنَّ القائمين بهذه الاعتداءات، لما اختاروا هدفاً لهم المقبرة اليهودية، والنادي المسمى «كازا اسبانيا»، المؤسس في الفترة الاستعمارية والذي كان مخصصاً للترفيه عن الأسبانيين، ولكنه بات اليوم مقصد المغاربة، وجمعية قدامى تلاميذ الرابطة الإسرائيلية العالمية، وفندقاً كان يُؤوي سياحاً إسرائيليين، أرادوا أنْ يماثلوها بالطائرات المدنية الأربع التي ضربت كلاً من نيويورك وواشنطن. غير أنَّ

ضحايا هذه الاعتداءات كانوا جميعهم مغاربة ـ ما جعل الرسالة تلتبس في جمهور كان يُفترض به التضامن مع الجهاد وأهدافه ـ إضافة إلى أن الإرهابيين، كانوا بأغلبهم، أو أقلّه عشرة من اثني عشر منهم، ينتمون إلى الحي نفسه في ضاحية الدار البيضاء، وبالتحديد من مدينة الصفائح «توماسي» المسماة تيمّناً بحقل أحد المستعمرين الفرنسيين فيما مضى، حيث أنشئت الأكواخ. وكانت للأغلبية العظمى من الانتحاريين مستوى تعليمي أوّلي، وكان جميعهم ينتمون إلى مستوى اجتماعي غاية في الإدقاع، حتى لو أمكن لبعضهم أن يخرجِ من وضعه، فقد عاود السقوط في الفاقة، بعد عجزه عن التسلل إلى أسبانيا، أملاً في إيجاد عمل. ولم يكن لأحد من هؤلاء صلة بالقاعدة، ولم يمضِ أحدهم يوماً في معسكرات التدريب في باكستان أو أفغانستان، وإنما تمّت تعبئتهم العقائدية بصورة محلية بحتة، ومن خلالِ خطب الأئمة المنتمين إلى التيار السلفي، والذين كانوا قد أُعِدّوا في المملكة العربية السعودية، وعملوا على إقامة النظام الإسلامي في مدينة الصفائح هذه، وجعلوا «يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر»، وقد أُنشئت لذلك ميليشيات مسلّحة بالهراوات والأسواط، مهمتها ملاحقة الأزواج المشبوهين، والتجّار الصغار، والمدمنين على الكحولِ والنساءِ الطائشات ـ وكان أحد هؤلاء الأئمة يُعتبر ممثلاً للسلفية ـ الجهادية في المغرب، ويدعى «أبو قتادة»، أحد أكثر الوجوه تشدداً في الوسط الإسلامي اللندني، مِما يُسمى اللندنستان. وكان إمام آخر قد أعدم العديد من المخالفين، رجماً أو بقطع الرأس. وكان ثالث منهم قد أعَدَّ، بالتزامن مع أيمن الظواهري، كتيباً بعنوان **الولاء والبراء**، وكان يعتبر «دليلاً» لحض قرّائه على الجهاد مباشرةً، وهؤلاء جميعاً مضوا يثيرون الرأي العام ضد النظام المغربي «المزيَّف إسلامياً» في أنظارهم. وبحسب الشواهد التي التقطت بموقعها، فإن الكثيرين من الانتحاريين في ١٦ أيار/مايو لم يكونوا قد اكتشفوا، إلاّ في مرحلة متأخرة، ممارسة الإسلام، وإنما كان منهم جانحون، ومدمنون على المخدرات أو الكحول. وكان جميعهم قد استخف بهم الحماس يوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وفتنتهم هيبة أسامة بن لادن، فباتوا متشوّقين لتقليدهِ ومقتنعين بخطب الأئمة الذين ينتمون إلى السلفية الجهادية، وهي الشبكة الإسلامية حيث يتواجد أئمتهم، بعد أن أخفقوا في العبور إلى أرض الذهب الأوروبية عبر مضيق

جبل طارق، على متنِ عبَّارة ليلاً، ولطالما كانوا يمنّون أنفسهم بهجر البؤس الذي عاشوا فيه في مدينة الصفائح هذه، وأسلموا أنفسهم للجنّة، حيث يمحضهم موقعهم في «الجهاد» مكانةً ساميةً وثواباً عظيماً.

والواقع أنَّ اعتداءات الدار البيضاء هي نتيجة تطعيم بين الأيديولوجيا التي تحملها القاعدة والمعتمدة من قبل الأئمة السلفيين المحليين المتشددين، إلى كونها محصلة للكوابت الاجتماعية التي كان يعانيها الشبّان الفقراء والذين قرروا أن يترجموا عجزهم السياسي في الإرهاب الجهادي. أما الحصيلة المعاكسة لهذا التهجين الفظّ نوعاً ما، فهو الفشل في إقناع «جماهير الأمة» بصواب معركتها. ولئن كان هؤلاء المتعاطفون لم يندِدوا بالمذابح التي طاولت اليهود، والأميركيين، والأوروبيين، وآخرين من «الكفرة»، فإنهم راحوا يندّدون بموت المسلمين في هذه الاعتداءات. وكان الشعور ذاته قد سادَ، حين حصلت مجزرة في الرياض، في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها، ولم تقتل سوى مواطنين عرب ـ حتى أَجبر الأئمة الجهاديون، في حينه، إلى الاعتذار جهاراً. ولسوف تصوب الضربة بمذبحة مدريد، في الحادي عشر من آذار/مارس العام ٢٠٠٤، والتي كان لها أن تقتل أوروبيين «كفرةً»، وقام بها مغاربة مرتبطون بالتيار القائم في الدار البيضاء ـ والذين أعدوا هذه المرة من قبل جهاديين أفضل تمرساً بالقتال، وتدريباً من قبل شبكة ابن لادن.

وكانت الشبكة «المغربية المهاجرة» للقاعدة قد أثارت انتباه أجهزة المخابرات الغربية إليها، منذ اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وما تلاها من تحقيقات: وأكثر ما لفت فيها اتهام مغربيَّين ممن اعتُبروا مهاجرين إلى فرنسا وألمانيا، وقد اعتُقل الأول في الولايات المتحدة، ويُدعى زكريا موسوي، أما الثاني فاعتُقل في هامبورغ، ويُدعى محمد المتصدِّق. وكان قد لفت الانتباه، في كل التحقيقات وبعدها، دور مركز التوزيع لشبكة القاعدة الذي بدت تؤديه أسبانيا، حيث تحيا أعداد كبيرة من السكان من أصولٍ مغربية، ومن بينهم الكثير من المقيمين غير الشرعيين، وذلك في المرحلة التحضيرية للاعتداءات، وفي تموز/ يوليو من العام ٢٠٠١، كان عُقد في مدينةً تَرّاغونة المؤتمر الرئيسي للأطر الرسمية التي أوكل إليها تحضير الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وتمّ بحضور محمد عطا،

المصري، وقائد الفدائيين في الولايات المتحدة، واليمني رمزي بن الشيبة، ضابط الارتباط مع خالد الشيخ محمد وابن لادن ـ وقد أمكن أتباع ابن لادن أن يستخدموا شبه الجزيرة الإيبرية مثابة قاعدة لهم ومعقل، من حيث ينقل النشطاء، وتنقل التحويلات المصرفية. . . إلخ، وذلك بفضل قلّة الخبرة لدى الشرطة والقضاء الأسبانيين، في حينه، في مراقبة الشبكاتِ الإسلامية المتشددة ومطاردتها، وكذلك بفضل عدم فعالية المراقبة عبر الحدود، وانعدام الخبرات العامة في هذا الشأن. غير أنَّ هذه السكينة سرعانَ ما تعرَّضت لتجربة شديدة، لما شنّت سلسلة حملات سريعة، أعقبتها اعتقالات كثيرة. ولسوف تهب هذه الإجراءات كمية من المعطيات تسمح بتظهير العلائق والروابط بين هؤلاء وما حدث في الدار البيضاء، وتنظيم القاعدة، بُعيد اعتداءات الحادي عشر من آذار/مارس في العام ٢٠٠٤.

وحين حدثت الانفجارات في مدريد، في ساعة صباحية مبكرة، كانت فيها القطارات الآتية من الضواحي مزدحمةً بالركاب وتتجه صوب محطة «أتوشا»، وأسبانيا كانت في ختام حملتها الانتخابية. أما حكومة أزنار، فكانت قد وقفت إلى جانب الولايات المتحدة، دافعةً بفِرق أسبانية إلى العراق، على الرغم من رأي عام معادٍ بمعظمه للتدخّل المذكور؛ وكانت المعارضة اليسارية للتدخل واضحةً للغاية، وقد جعلته في صلب برنامجها السياسي. وبالعودة إلى انفجارات مدريد، فإن التأخّر الذي اضطرت إليه القطارات الأربعة المفخخة الأخرى، هو الذي حَدَّ من ضخامة المذبحة ـ وهي الأكبر في أوروبا ـ حيث أُحصي ١٩١ ضحيةً، وآلاف من الجرحى على مدى حياتهم. ولو كانت القطارات الأخرى قد وصلت في الساعة المحددة إلى المحطة، حيث حصل الانفجار الكبير، لكانت هذه المحطة انهارت، دافنة تحتها الآلاف من الأشخاص، قتلى. وكان مما يصدم توازي هذه الانفجارات مع ١١ أيلول/سبتمبر: فعلى غرار ما فعله محمد عطا وشركاؤه، لما استهدفوا النقل الجوي، الذي يُعتبر قاعدة ورمزاً للمواصلات عبر الأطلسي، فقد شاء الإرهابيون المدريديون استهداف القطارات ـ في أوروبا، حيث تعد شبكة السكك الحديدية رمزاً لنقل الركاب على نحو سريع وفعّال. وكان مما يشكل شبهاً بالحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إضافة إلى ساعات الصباح الأولى، هو الطائرات الأربع، والقطارات الأربعة. وبالمقابل، فإن حكومة أزنار، لمسارعتها إلى اتهام

التنظيم الإرهابي الباسكي «إيتا» بالعملية، اتهاماً خاطئاً وحصرياً، جعلت تسوق التحقيقات في وجهة غير فعّالة، ومن زاوية انتخابية محضة. حتى كانت اعتقالات الإسلاميين الأولى. وللحال، عاقب الناخبون أزنار، وحُرم من الغطاء السياسي الدولي. فكان النصر الانتخابي من نصيب زباتيرو، الحاكم الاشتراكي ورئيس الوزراء اللاحق، الذي سارع إلى تكرار التزاماته بسحب القوات الأسبانية من العراق، ما جعله يستحق تحيّة «القاعدة»، التي ردت بإعلان هدنة حيال أسبانيا وإيقافها العمليات بحقها. وكانت هذه السابقة، التي تحاول الإيحاء بأن ابن لادن وأتباعه كانوا قادرين على التأثير في السياسة الداخلية للدول الأوروبية، عبر المجازر والاغتيالات، قد ردت إلى حجمها الطبيعي، لما أمكن الشرطة الأسبانية، في الثالث من نيسان/أبريل، أن تبطل مفعول قنبلة في أوانها، وكان ينبغي أن تنفجر لدى مرور قطار بالغ السرعة وهو مكتظ بالركاب بين مدريد وسيڤي.

وفي اليوم نفسه، صدر تبنٍّ لاعتداءات مدريد، في بيان بالعربية بلغ إلى جريدة **القدس العربي** اللندنية ـ وبالعنوان نفسه الذي به أصدر الظواهري كتيِّبه، وهو **الولاء والبراء** ـ وقد وقّع النص «ألوية أبو حفص المصري» (القاعدة)، نسبة إلى المصري، محمد عاطف الياس أبو عفص، وهو شرطي قديم، صار المسؤول العسكري والأمني المقرَّب من ابن لادن، وكان قُتل على الأرجح إبان القصف الجويّ الأميركي على أفغانستان في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠١. والنص يحيل بداية إلى بيان سابق، في الثاني من آذار/مارس، والذي ينفي فيه كلّ صلة لسنَّة القاعدة في الاعتداء الذي كان أدَّى، في ذلك اليوم، إلى مقتل المئات في مدينة كربلاء، وهي كبرى المدن الشيعية في العالم، ويُلقي التبعة على الولايات المتحدة ـ في اللحظة التي يتهيَّأ فيها توثيق «رباط الدم» والتحالف بين السنَّة والشيعة المتشددين الذين يخوضون انتفاضة مسلحة ضد الاحتلال الأميركي، في الشهر التالي. وفي العودة إلى البيان الذي تتبنى فيه القاعدة المسؤولية عن اعتداءات مدريد، يتشكل نصه، من تمهيد، ترد فيه ثلاث آيات من القرآن الكريم لتشريع العملية بنظر المسلمين، وصلبٌ للنص هذا مضمونه:

عملية قطارات الموت.

لقد أثبتت ألوية أبو حفص المصري، في آخر بيان لها (بيان القاعدة

المتعلّق باعتداءي كربلاء وبغداد) والمؤرخ في ١١ محرّم ١٤٢٥هـ، الموافق ٢ آذار/مارس العام ٢٠٠٤، بأنَّ ثمة عمليات آتية. . . وها هي الأولوية تفي بوعدها. . . ولقد نجحت سريّة الموت في التغلغل إلى عقر دار أوروبا الصليبية، وضربت أحد أركان التحالف الصليبي (أسبانيا) ضربَةً أليمة. . . وهي ليست إلاّ جزءاً من انتقام من أسبانيا الصليبية المتحالفة مع أميركا في حربها على الإسلام. . . ونحن، في ألوية أبو حفص المصري، لا نهوى قتل المدنيين بذاتهم. . . أو يكون حلالاً لهم أن يقتلوا أطفالنا، ونساءنا، وشيوخنا وشبابنا، في أفغانستان، والعراق، وفلسطين، وكشمير، ويكون حراماً علينا أن نقتلهم؟

وبعد أن ذكَّر البيان ببعض الاعتداءات مسوِّغاً إياها، وأعطى تعليماتٍ مرمزة إلى ألوية أخرى، «مستعدة للعمل»، أعلن عن قرب تدمير أميركا بعملية تدعى «أهواء الموت الأسود» والتي بلغت الاستعدادات لها نسبة ٩٠٪، ثم يختم البيان، وقبل التسبيح للَّه تعالى، المعتادة، «بتحذير للأمة: . . . لا تقتربوا من المنشآت المدنية والعسكرية لأميركا الصليبية وحلفائها».

ومن الجدير ذكره أن هذا البيان يحيل إلى ثأر قديم من أسبانيا الصليبية وهي عبرة وضعتها جريدة **القدس العربي** في إطار مطبعي موضَّح. أو يكون من قبيل الصدفة، أو القصد المتعمد، أن تكون أماكن انطلاق القطارات المفخخة تحمل أسماء من أصل عربي ـ شأن العديد من الألقاب في شبه الجزيرة الإيبرية، التي تذكّر بالعصر الأندلسي الإسلامي، من مثل: **Alcala de Henares**، وهي تعني القلعة، و **guadalajara**، أي وادي الحجارة. وفي هذا الشأن، تبدو استعادة العرب المسلمين لشبه الجزيرة أولوية، بل مدرجة في برنامج الحركة السلفية الجهادية، وذلك منذ خطب عبد اللَّه عزّام، المبشّر بالجهاد الأفغاني، منذ التسعينيات، حين كرَّمته الحكومة الأميركية باعتباره «المقاتل من أجل الحريّة، المعادي للسوفيات». ولمّا كانت الحركة الجهادية قد اتخذت الموقف المذكور من أسبانيا الصليبية القديمة، فقد بات الجهاد «فرضَ عين»، ذلك أن أسبانيا والبرتغال، بنظر هؤلاء لهما وضع أرض الإسلام المغتصبة (وأن يكون منذ ستة قرون) من قبل كفرة، على غرار إسرائيل والبوسنة، على سبيل المثال. وعليه، فإنه

لمن الحلال، على ما يذكره البيان، أن يخوض المسلمون «جهاد الدفاع» الذي يتخذ لنفسه درئية السكان غير المسلمين، من المدنيين، إلى أن يقبل هؤلاء الرضوخ ثانية لسلطة حكم إسلامي. ولئن بدت هذه الطروحات في نظر غالبية المسلمين اليوم مجرّد هذيانات بلا طائل منها، فإنَّ الأقلية التي تعتقد بها تملك من الوسائل والإرادة ما يخوّلها تحويل عقيدتها إلى آلة للرعب، وإثارة حماسة أنصارها، الذين وإن أمضّهم قتل المسلمين في الدار البيضاء أو الرياض، فإنهم لا يرفضون البتة قتل الكفرة الذي تحلله النصوص المقدّسة في تأويلها المتشدد.

وفي ما يتجاوز هذه الاعتبارات ذات الصلة بالعقيدة، فإنَّ لاعتداءات مدريد دلالة مزدوجة. فهي تبرز استعادةَ حرفيي القاعدة زمامَ الأمور، ما داموا قادرين على إصدار بيانات تدرج الاعتداءات في سياق كوني وتمنحها مفتاح معقوليتها. وتلا النص المذكور أعلاه، وورود شريط مسجّل وفيه يتبنّى الجهاديون الاعتداءات، ويذكرون بأن هذه الأخيرة حدثت بعد «سنتين ونصف تماماً على الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر» ـ ويكررون تعلقهم الهاجسي، على غرار ابن لادن ورفقائه، بمفاعيل الرمز التي تصيب أعداداً متزايدة من المتلقين عبر وسائل الإعلام والحملات الدعائية. حتى أن بعض هواة العرافة يرون أن ثمة ٩١١ يوماً تفصل اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عن تلك التي جرت في مدريد (أو أقل منها بيومٍ واحد)، هذا إن أرادوا مماثلتها بترقيم التأريخ الأميركي لاعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر (٩/١١). ومن جانب آخر، أراد هؤلاء بأخذ الأمور بزمامهم، وتصويب نزعة الهوية التي أدّت إلى مقتلة للمسلمين في الدار البيضاء، أن يثبتوا بأنَّ تنفيذ العمليات باتت محصورة، وعلى نطاق واسع، بالسكان المحليين ـ والحالة هذه، فإن العديد من المغاربة القاطنين في أسبانيا، ممن كانوا يملكون منازل، وكانت روابطهم مع الدوائر الأولى من شبكة القاعدة واقعية في ما خص أحد المتهمين الرئيسيين، بدوا أشد عناداً من غيرهم ـ الذين انضووا في الجماعة الإرهابية على قاعدة التضامن بين الجيرة، والتعاطف مع المؤمنين عبر المسجد، أو من خلالِ الروابطِ العائلية والعشائرية المعقودة في شمال المغرب، والذي يعد المنطقة المحرومة من طنجة وريف. ولقد كان هؤلاء يُعدّون أقل مراساً بكثير من «محترفي» ١١ أيلول/ سبتمبر، الذين تسلّلوا إلى الولايات المتحدة لينفِّذوا

فيها الاعتداءات، إلاّ أنهم لم يقيموا أي صلة بالمجتمع الأميركي أو أي رابط، ولم يكن لهم أي جذرٍ في النسيج المجتمعي المسلم والمحلي.

إنّ نمط التفكير الذي يجري عليه الإرهابيون، رغم كونه مرعباً، لأنه يسهّل الخلطَ بين مرتكبي الاعتداءات والوسط الذي خرجوا منه (بالفعل فإنَّ المقابلات العديدة التي أجريت مع جيران هؤلاء من قِبل الصحافة، أظهرت أن هؤلاء المشبوهين إنما كانوا، بنظر المستجوبين، أشخاصاً مهذَّبين، نشطين، ومسلمين ممتازين)، فإنَّ له نقصاً يتمثَّل في فعالية القمع المتعاظمة، في وسط غير مصقول من اليسير إنفاذ عملاء المخابرات من خلاله. والحال أن العجلة التي تميَّزت بها الاعتقالات في أسبانيا مردّها إلى القرائن الكثيرة التي خلَّفها الإرهابيون غير الحرفيين وراءَهم؟ إضافة إلى اكتشاف المخابرات الإنكليزية في ضواحي لندن، في ٣٠ آذار/مارس، مخزناً هاماً من مادة نيترات أمونيوم واعتقال ثمانية بريطانيين من أصل باكستاني، والذي يسَّره ضعف درجة التقنية التي اعتُمدت في إعداد المتفجرة ـ ولكن هذا الأمر ما كان ليحول دون اعتبارها قاتلةً.

وفي اللحظة التي تُكتب فيها هذه السطور، ربيع العام ٢٠٠٤، وكان للإرهاب المنبثق عن شبكة القاعدة أن يخط سطورَه على هواه، فإن المطاردة التي باشرتها الولايات المتحدة ضد التنظيم المذكور لم تحقق نجاحاً يُذكر، من وجهة نظر القوة الكبرى نفسها.

وهذا، على الرغم من الوسائل الهائلة التي وُضعت في تصرّفِ المطاردة، وبرغم التضييق على الحريات العامة ـ والتي بلغت ذروتها باعتقال المئات من الأشخاص في قاعدة غوانتنامو العسكرية من دون اتهام ولا محاكمة، مما شكّل سابقةً مقلقة. حتى لتعد غوانتنامو بالنسبة إلى الحق العام ما تعتبر المناطق البعيدة offshore في التجارة: ذلك أن المعسكر المذكور لا يحظى بتسويغ خلقي إلاّ باعتباره نظاماً استثنائياً، وإلاّ إذا أدّت الاستجوابات فيه إلى إلقاء الضوء على الاعتداءات التي جرت في الولايات المتحدة، والإفلاح في القبض على المسؤولين عنها، وتجنب تكرارها في أميركا وغيرها في العالم. والحالة هذه، ولو قِيل لنا بأن هذه الاعتقالات جرت بفضل معلوماتٍ صادرة عن غوانتنامو، فإنه يلزمنا ملاحظة أن الشخصيتين الرئيسيتين اللتين تتماهى القاعدة بهما ـ ابن لادن المموّل ذا المهابة،

والظواهري المنظّر ـ لا تزالان حرّتين تجوزان العالم (إن لم يكونا قد توفيا). ولم ينفع وضع أبو زبيدة الفلسطيني، ورمزي بن الشيبة اليمني، أو خالد شيخ محمد الباكستاني قيد الاعتقال في الزنازين، في وضع حد للاعتداءات. أما بالنسبة إلى استئصال نظام طالبان، وإن كان حرم الإرهاب الإسلاموي ملاذاً آمناً ومميزاً ـ وكانت الولايات المتحدة عرّابة له ـ فإنه لم يكن له المفاعيل المنتظرة منه، لا من حيث تدمير غيره من الحركات والتيارات، ولا من حيث إيجاد صيغة حكم قابلة للحياة في أفغانستان. وها أنَّ حكومة قرضاي، الذي يحظى بدعم واشنطن، ويتلقّى شتّى أنواع الإعانات المالية من المجتمع الدولي، عاجزة عن مَدّ نفوذها خارج كابول، في حين ظلّت الأراضي الأخرى تحت رقابة أسياد من زعماء القبائل ممن نالوا نفوذهم بالحرب، وكأنما الحال لم تتغيّر عن العام ١٩٩٠. أما في ما خص الشبكة الإرهابية نفسها، فإن الحملة الأميركية ركّزت على ضرب البنية التحتية الأفغانية و«رأس» القاعدة دون غيره. فكأن الولايات المتحدة بذلك أشبه بِجرَّاح في طب السرطان، وقد راح يستأصل الأجزاء المرئية من الورم، تاركاً ما تبقى منه، وميسراً تحوّله وتطوّره وشموله أعضاء أخرى في الجسم، والواقع أن الإرهاب انتشر حتى عمّ مجمل الكرة الأرضية، وبدّل طبيعته كلياً، إذ لجأ قياديوه إلى استخدام مناضلين أقل خبرةً وتصنعاً، على نحوِ ما جرى في المغرب، بيد أنهم أصعب منالاً من قبل واشنطن. وهل يعني هذا الأمر أن ابن لادن، والظواهري وشركاؤهم قد ربحوا المعركة؟ بالعكس تماماً، ذلك أن الهدف الأول الذي كان الإرهابيون قد وضعوه نصبَ أعينهم هو الاستيلاء على السلطة، في البلدان المسلمة، بفضل تحريك «جماهير الأمة» التي قد تثور لدى رؤيتها شجاعة المجاهدين، لم يتحقق. في حين أن الدولة الوحيدة التي كانت تطبّق الشريعة، بمنظور المقاتلين هؤلاء، وهي أفغانستان في عهد الطالبان، قد صُفّيت ـ وحتى لو لم تشكل الدولة التي خلفتها نجاحاً سياسياً كبيراً. أما السودان في عهد البشير، والذي كان فيما مضى ملجأً أميناً لابن لادن والظواهري في فرارهما، فقد وضع الإسلامي حسن الترابي قيد الإقامة الجبرية، وجعل يُطلق إشارات صداقة عديدة حيال واشنطن، من منظور تعاون نفطي مثمر بينهما. وفي ما خص ليبيا، في عهد العقيد القذافي، الذي كان أرسى، قبل «القاعدة»، قواعد الإرهاب في علاقاته الدولية، فقد أتى زعيمها تائباً، معترفاً بذنبه

في الاعتداءين اللذين دمرا الطائرتين المدنيتين الأميركية والفرنسية فوق لوكربي وأفريقيا. وقد أُجبر القذافي على دفع تعويضات كبيرة للغاية لقاء الأضرار التي نجمت عنهما إلى ذوي الضحايا، بغية أن يعاد إدماجه في جوقة الأمم وليتمكن من تنمية قدراته النفطية بفضل التقنيات الغربية. أما بالنسبة إلى الوضع في فلسطين، فلم يزل يتدهور: وإن صَحّ أن الإسرائيليين باتوا عرضةً لأكثر العمليات الانتحارية ضراوةً، فإن ظروف حياة الفلسطينيين باتت تزداد سوءاً يوماً إثر يوم، حتى صارت لا تطاق ـ في حين أن دوَّامة العنف بدت في مسارها اللامتناهي. وكان اغتيال الشيخ أحمد ياسين في آذار/مارس من العام ٢٠٠٤، واغتيال خلفه الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في نيسان/أبريل من العام نفسه، بصواريخ أطلقتها المروحيات الإسرائيلية، التعبير الأوضح عن مسار العنف الذي بات بغير ما خاتمة متوقعة. وأخيراً، فقد كانَ استمرار الإرهاب خير حجة للولايات المتحدة لاجتياحها العراق وإطاحتها بنظام صدام حسين، وإحلالها جيوشها في قلب المنطقة الأغنى في العالم بثرواتها النفطية ـ حتى ولو كان الاحتلال يواجه صعوبات جسيمة، ومنها العمليات الانتحارية المخربة والمذهلة التي تصيبها.

لقد كان الانتقال إلى الإرهاب في العام ٢٠٠١ منظَّراً له، من قِبَل الظواهري، الذي مضى يعتبر أن الضربات المذهلة التي يحتمل أن يكيلها «للعدو الأبعد»، سوف تصيب «العدو القريب» بالرعب، ويعني به قادة الدول في العالم الإسلامي، مما يسهِّل الإطاحة بها بفضل التعبئة الشعبية التي يسعى إليها نشطاء «الجهاد»، وقد أكبرت «الجزيرة» وغيرها من وسائل الإعلام العربية إنجازاتهم البطولية. وبحسب الظواهري، فإن هذا النوع وحده من الأعمال كفيل وحده بمحو الانطباع عن زوال الجهاد، والذي ظهر للمراقبين خلال التسعينيات وتجلّى في فشل حَرب العصابات التي خاضها الجهاديون في كلّ من مصر والجزائر، والبوسنة وغيرها.

وما من شكّ في أن صورة ابن لادن أمكنها أن تفتن الجماهير الإسلامية، بصوته الهادئ والموقَّع، ونبرته الأجش، كما لفت الناس بزيّه شبه السلفي وشبه الأفغاني، فأثَّر أيما تأثير في تنامي الدعواتِ إلى الجهاد ـ على ما بيّنته اعتداءات الدار البيضاء. ولكننا، إن غضضنا النظر عن تحالفات الإرهاب غير المتوقعة، وعن نفوذِ بعضِ مثقفيه وأبناء بعض العائلات المفسدين، وبعض مدراء المصارف

الإسلامية المشبوهة، وبعضِ زمر الشبان المعدمين من واضعي القنابل، فإن الإرهاب المذكور بدا، إلى يومنا، عاجزاً عن تحريكِ جماهير الشباب المديني الفقيرة، والطبقة الوسطى التقية، وطبقة المفكّرين الإسلاميين في نوع من التحالف القادر وحده على الاستيلاء على السلطة ـ على غرار الثورة الإسلامية الوحيدة التي ظفرت بالسلطة، وهي الثورة الإيرانية بين عامي ١٩٧٨-١٩٧٩.

ولئن كان الإرهاب أخفق في تحقيق هدفه السياسي، فإنه لا يزال يُظهر قدرته على العودة إلى الساحة، على الرغم من القمع في حقه. وها أنه يشوِّش العلاقات الدولية، ويأخذ في الإلقاء بثقله، على ما سوف نرى، على العلاقات الاجتماعية داخل بعض الدول الغربية نفسها. وبهذا المعنى، فإنَّ حملة المطاردة الأميركية قد فشلت فشلاً بيّناً في استئصال القاعدة أو الإرهاب. بيد أنَّ قتال «القاعدة»، في استراتيجية البيت الأبيض والبنتاغون، لا يمثّل إلاّ إحدى قطع البازل، في «العصر الأميركي الجديد» وفق العبارة المأثورة لدى المحافظين الجدد، في حين أن الغاية عينها (قتال القاعدة) تشكِّل حجَّة مناسبة لكي يعمل جورج دبليو بوش على حشدِ نقاط الدعم الدولية في «الحرب ضد الإرهاب»، بغية أن يحصل من ذلك على أكبر تأييد له من قِبل الناخبين، في عزّ الحملة الانتخابية الجارية فصولها لاحقاً. أما بالنسبة إلى الشرق الأوسط، فقد تزامنت هذه الحملة على الإرهاب مع إعادة تركيب للمنطقة، بدأت مرحلتها الأولى بقلب نظام صدام حسين، وإنشاء دولة ديموقراطية عراقية ومؤيدة للأميركيين. وهذا مما سوف يتيح إعادة بناء المنطقة على أسس ثابتة، مستقاة من ركنَيْ السياسة الأميركية في المنطقة وعنينا بهما: أمن إسرائيل وضمان ضخ النفط إلى الغرب. وعليه، فإنَّ الصراع ضد الإرهاب على ما رسمته الولايات المتحدة كان وُضع لخدمة الغاية الثانية (توفير إمدادات النفط)، مثلما كان مصير الدولة التي لطالما اعتبرتها أميركا مفتاحاً لسياستها النفطية، أي المملكة العربية السعودية، التي كانت بالأمس موضع امتداح، فرأيتها اليوم تُساءُ معاملتها من قبل واشنطن ـ منذ أن اكتشفت الأخيرة أن خمسة عشر إرهابياً من أصل تسعة عشر ممن ارتكبوا اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كانوا من جنسية سعودية.

الفصل الرابع

المملكة العربية السعودية في عين الإعصار

في الأيام التي تلت الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر العام ٢٠٠١، وفي حين كان العالم يكتشف، مذهولاً، أن خمسة عشر من قراصنة الجوّ هم من الجنسية السعودية، جعلت واشنطن ترحِّل، على عجلٍ، مئة وأربعين آخرين من رعايا المملكة العربية السعودية، ممن ينتمون بغالبيتهم إلى العائلة المالكة، وإلى عائلة ابن لادن، على متن طائرات خاصة. وبعد مضي عامين على هذه الحادثة، أُجريت تحقيقات في الصحافة الأميركية، تساءَل فيها الصحافيون عن التسهيلات التي حظيت بها حركات هذه الطائرات المدنية ـ وكان بعضها قد أُذن لها بالطيران منذ ١٣ أيلول/ سبتمبر، في حين كانت رحلات الطيران الخاص ممنوعَةً في الأجواء الأميركية. ومضت هذه التحقيقات تسأل عن الغياب الظاهر في التدقيق بهوية المسافرين الراحلين، بعد أن تلقّت البلاد ضربة إرهابية هي الأكثر تدميراً في تاريخها. إلى ذلك، فإن تقرير الكونغرس حول أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ونقاط العجز في أجهزة استخباراتها، والذي أودع الكونغرس في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٢، ونُشر على الملأ في تموز/ يوليو من العام نفسه، كان ينطوي على ثمانٍ وعشرين صفحة بيضاء، وقد صنّفت بأنها سرّية، وكانت تتهم فيها المملكة العربية السعودية، على حد الشائعات التي كانت تصدر عن «بلتواي»، بدليل أنَّ سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن، الأمير بندر بن سلطان، ابن وزير الدفاع، وعميد الجسم الدبلوماسي، وكان صديقاً حميماً لبوش الأب ورفيقَ صيدِهِ، راح يطالب بأن تنتشر هذه الصفحات حتى يسعه أن يعدّ دفاعه ـ وهو طلب كان رفضه الرئيس بوش الابن ـ ولم يكن المعادون للسعوديين من فِرق الضغط

الأميركية لينتظروا حجة أقوى ليعلموا بأن عائلة بوش كانت عازمةً على إنقاذِ هيبة شريكتها في الأعمال منذ زمن مديد، عائلة آل سعود، التي تحكم في الرياض.

وفي ما يتجاوز الحروب الكلامية، فقد أفادت اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في أنها كشفت العلاقات السعودية ـ الأميركية الشاذة، بحيث إنها أظهرت التباساتها على الملأ، من دون أن تلقي الضوء على تعاريجها الأشد ظلمةً. والأحرى أن هذه الأحداث تختم حقبةً كانت قد افتتحتها العهود المتبادلة في الرابع عشر من شهر شباط/فبراير العام ١٩٥٤، ذلك اليوم المصادف عيد القديس فالنتاين، بين الرئيس فرنكلين د. روزفلت والملك عبد العزيز بن سعود على متن المدمرة يو. إس. إس. كوينسي، وقد ألقيت مراسيها في قناة السويس. وبموجب ذلك، منح الرئيس الأميركي روزفلت موافقته على شروع الشركات النفطية الأميركية النفطية المستثمرة بعملها في حقول المشتقات النفطية في العربية السعودية بعد أن نالت إذناً حصرياً بالاستثمار في مملكة كانت لا تزال وفيَّة لبريطانيا العظمى. وبالمقابل، وعد الرئيس الأميركي الملك السعودي بأن تكون الأسلحة الأميركية خير معين لمواجهة أي تهديد لمصالح البلدين المشتركة ـ العصية على التفكك منذئذٍ ـ وباتت هذه المصالح مكوّنة من الشركات الكبرى المجتمعة تحت راية «أرامكو» المنتمية إلى «العالم الحر»، ومن السلالة الملكية السعودية ـ ضامناً بذلك ديمومة مملكة كانت لا تزال هشَّة، وهي غير متجانسة أصلاً، ولم يكن الاعتراف الرسمي بها يرقى إلاّ إلى العام ١٩٣٢.

إذاً، كان هذا الرابط الثلاثي العصي على الانفكاك بين النفط، والغرب، والمملكة المحلية يعقد المسرحية المعقدة السعودية ـ الأميركية : ولسوف يعمل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على قطع عقدتهِ المكيّة.

والحال أن عهود الرابع عشر من شباط/فبراير كانت أفضت إلى زواج تعقّل، وقد تصالحت فيها اندفاعات كلٍّ من الشريكَيْن، وعمل كل منهما على ضغط حماساتهِ لصالح مجتمعهما ذي المصالح المتبادلة. ومن الجانب السعودي، تسمّى هذه الحماسة «الوهّابية»، وهي لازمت وجود المملكة نفسها، وكانت عرضةً للتحوّل، على مرّ الأيام. أما المَيلُ الذي سعت الولايات المتحدة إلى تدبره، فكان يُدعى إسرائيل، وقد انقلبت هاجساً تولاّها على مرّ الزمن. ولمَّا أقامت واشنطن

جسراً جوياً يربطها بإسرائيل وراحت تمدّها بالأسلحة الأميركية حالما حقق الهجوم العربي، في حرب تشرين اختراقاً واضحاً، جعلت الرياض تردّ على ذلك بإعلانها الحظر على تصدير النفط إلى الدول الغربية الداعمة إسرائيل. وبذلك حوّلت السعودية النفط إلى سلاح في أيدي الدول المنتجة، وأمكنها توفّر للأخيرة، خلال السنوات العشر التي تلت حرب تشرين، مليارات الدولارات مداخيل إضافية لها. وبغض النظر عن الثراء الأسطوري وللسلالاتِ المالكة وللقادة العسكريين في السلطة في هذه البلدان، فإن تفجر أسعار النفط ومشتقاته قَلَب عميقاً التوازنات البنيوية في مجتمعات هذه الدول: فكان انتشار التيار الإسلامي، في الثمانينيات إحدى نتائجه الكبرى. وجعل هذا التيارُ يعكس التعبير عن ضغينة الطبقات الاجتماعية التي ارتبطت أوضاعها المادية بتعويضات تأتيها من الريع النفطي ـ وأصابها انفجار سكاني غير مسبوق. بيد أن التيار الإسلامي المذكور أتاح تَقْنِيَة الاستياء، لدى الطبقات المذكورة، عبر أيديولوجيا وموضوعات للتعبئة الشعبية كانت بدَتْ، للسلطاتِ في حينه، لا تنطوي على خطر داهم، ولا تهدد المقتدرين فيها، كما شكّلت مادّة للمصالحة ما بين الزوجين، الأميركي ـ السعودي، بعد النزاعات الإسرائيلية ـ النفطية في السبعينيات.

وكان من حظ الوهابيّة وتبدلاتها، والبيت الأبيض بمحافظيه الذين ألمّوا به من كلّ ميلٍ طوال عهدَي الرئيس رونالد ريغان، أن اجتمع الزوجان ثانية في خندق واحدٍ عنوانه: لاهوت التحرّر من الشيوعية ـ والذي بلغ أوجه في الجهاد الأفغاني ضد الجيش الأحمر، بدءاً من العام ١٩٨٠. ومضت واشنطن والرياض، بهذه الحرب ضد العدد المشترك، تشعلان جذوة العهود التي قُطعت بعيد فالنتين العام ١٩٤٥، وذلك بأن جمعتا، في حمأة أيديولوجية معادية للسوفيات، الحريّة والمقاتلين من أجل الحرية، والإسلام والمجاهدين، من كلا الطرفين.

غير أن انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي كان للجهاد أن يوجه له ضربة قاصمة، حرم الطرفين السعودي والأميركي من موضوع كانا لطالما أسقطا فيه هَوَسهما في النضال معاً، فلم يلبث أن عاد العقائديون المحافظون، من كلا الجانبين، يحتكمون إلى توجهاتهم الأولى، فينقلبون على شركاء الأمس، تحدوهم الحمية نفسها التي قاتلوا بها الشيوعية، في ما مضى. وبرغم ذلك، فإن تقلباتِ

الهوى واندفاعات العقيدة، لم تكن لتلغي أسس العقد الأصلي، الذي سبقت الإشارة إليه. وما دامت واشنطن تعتبر الرياض ركناً من أركان التوازن في سوق النفط العالمية ـ بموقعها الوحيد من حيث كونها منتجاً «مطاطياً» **Swing Producer** وقادراً على توجيه أسعار برميل النفط ـ، وما دامت المملكة العربية السعودية ترى في الجيش الأميركي ضامناً أكيداً لديمومتها، فإنَّ أي خيانة، من أحد الطرفين لا يسعها أن تضرّ بمثابة التحالف بينهما. وإلى هذه الاعتبارات الجيوسياسية، ينبغي لنا أن نذكر اعتبارات خاصة كان لها أن تؤدي دوراً أساسياً: ففي العام ١٩٤٥، كانت الأخيرة سابقةً اللقاء بين روزفلت وابن سعود، بسنوات عشر. والواقع أن المستفيدَيْن الأولين من اتفاق كوينسي لم يكونا الدولتين المعنيتين، وإنما المساهمون في الشركات النفطية التي كانت قد أنشأت «المستعمرة الأميركية» في الظهران، على الساحل الشرقي، والخزينة الملكية لعائلة سعود، التي كانت تحيا حياة غير منغمة، فتنفق مما يأتيها من عائدات الحجّ إلى مكة المكرمة، ومن القائمة المدنيّة التي أنعم بها وايتهول.

وعلى امتداد نصف قرن تلا الاتفاق المذكور، نشأت ثروات هائلة، من التفاعل بين العالم الأميركي للأعمال والعائلة السعودية. والتي تم تحديدها باعتبارها مجموع الأمراء الذين يفيدون من حصة مباشرة من عائدات النفط، قبل أن تفيض بها الميزانية. والحال أنَّ هذا المنَّ المسبب للحرمان، والذي لم يظهر في أي إحصاء، ويقدره المراقبون بحوالى ٥٪ من مجموع ما يحق للعائلة المالكة (ففي العام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، أنتجت المملكة العربية السعودية ٨,٨٦٦ مليون برميل يومياً، وبسعر وسطي هو ٢٧,٣٩ دولاراً أميركياً)، هو يضاف إلى كلِّ عمولة وعمولة مجدَّدة كلَّما عقد اتفاق. وجعلت الولايات المتحدة والمملكة العربية تعقدان روابط تبعيّة بينهما، في ما خص التسلّح والتنقيب على النفط، على سبيل المثال لا الحصر. وقد أتاحت الأسلحة المكثفة الأميركية التي اشترتها المملكة العربية السعودية تمويلَ الأبحاث في التكنولوجيا العسكرية العالية وتنميتها ـ ولطالما كانت الأبحاث هذه عزيزةً على ألبرت ولستِتّر وتلاميذه من المحافظين الجدد ـ وقد ساهمت الأبحاث الأخيرة ونتائجها مساهمة حاسمة في انهيار النظام السوفياتي. أما في مجال الإعمار وأعمال الأبنية العامة فكان لشركة «بكتل»

العملاقة الحصة الكبيرة، بالتعاون مع فريق ابن لادن، الذي أسسه محمد، والد أسامة، الذي يلقب بملك الإسمنت السعودي لبلوغ صيته الأمة الإسلامية كافّةً، وذلك بسبب صيته الواسع لكونه ملتزماً حصرياً لأعمال الترميم والتوسع الدائمة للمسجد الكبير ومكة المكرمة وللأماكن الحرام، المتصلة بهما. وكانت مشيئة القدر والتاريخ أن يتوفى محمد بن لادن العام ١٩٦٧ في حادث طائرة فوق مقاطعة عسير الجبلية، من حيث كان يراقب بناء منصات فنية مثيرة للعجب، تقطع الطريق الوطنية ١٥ـ متلويّةً بين البلداتِ المنصوبة في أعلى التلال من حيث قد يخرج المشاركون السعوديون الرئيسيون في اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

وعلى هذا النحو، كانت كثرة الروابط بين البلدين تنسج عكاشة العنكبوت المعقدة، حيث تتقاطع بطريقة مبهمة المصالح المالية والتضامن السياسي والتقارب الأيديولوجي، قبل ١١ أيلول/ سبتمبر. وقد عرفت هذه الروابط وثبة استثنائية خلال الثمانينيات، لمّا بلغ البعد المعادي للسوفيات ذروته في التحالف القائم بين الطرفين، فترجم ذلك بافتتاح مراكز تعبئة للجهاد في أفغانستان، على الأراضي الأميركية نفسها. وفي هذا السبيل، تمكن المجاهدون من أن يخطوا الملامح الأولى لشبكة دعم مهمة لكل القضايا الإسلامية عبر العالم، لما أتيح لهم من روابط مع الجمعيات الإسلامية الطلابية ـ في الولايات المتحدة والغرب عامة ـ في مرحلةِ إنشائها الأولى في المنابر الجامعية، حيث كان يستقبل الدعاة السلفيون والإخوان المسلمون الآتون من الشرق الأوسط، لينشئوا لهم المراكز الأولى للإنترنت باللغة الإنكليزية ذات المدِّ العالمي، حتى صار كل مسؤول أميركي على يقين بأن الأراضي الأميركية، حيث النشاطات الإسلامية غير محظورة بل هي مؤيدة، أمست مستثناةً من العنف الذي أخذ يضرب بعيداً، ولا سيّما في «دار الكفر» الأوروبي بعامة وفرنسا بخاصة، حيث مضى العنف ذو الأصول الشرق أوسطيّة يسقط أولى ضحاياه، باسم الجهاد المذكور. وقد تلازم ذلك مع بناء المساجد، التي غالباً ما كانت مموَّلة من سعوديين، وتوالت الأنباء عن اهتداءات إلى الإسلام، جعلت منها الصحافة في العالم الإسلامي موضوعات الساعة الكبرى، فرأت فيها إشراقاتٍ لشمس اللّه على الغرب.

وكان الإسقاط الآنف على الأراضي الأميركية لشبكات إسلامية، تلقّت

معوناتٍ ملموسة من إدارة الهجرة الأميركية التي كانت تعمل على إقامة الوافدين من العالم الإسلامي إلى الولايات المتحدة (تعويضاً عن موجاتِ الهجرة العفوية إليها من أميركا اللاتينية) قد أتاح إقامة حقل ديني إسلامي، يواصل ظاهرةً ناشئة في المملكة العربية السعودية في الستينيات، فيمتد بها عبر البحار. وقد هدف هذا الحقل، منذئذٍ، إلى الهيمنة على الإسلام السُّني المعاصر عبر العالم.

وأخذ التيار الإسلامي يجمع إلى صفوفه العلماء المحليين الذين أُعِدّوا على السنَّة الوهابية، والنشطاء، والمناضلين اللاجئين أو المنفيين من بلاد عربية مجاورة، مثل سوريا، ومصر، والعراق ـ وهي دول كانت متحالفة مع موسكو ـ وهؤلاء جميعاً كانوا قد نشأوا من صلب الإخوان المسلمين. وقد صار هذا الخليطُ، المدبَّر في المرحلة الأولى ليقف في مواجهة الإسلام «التقدمي» والصديق للسوفيات، والمبشَّر به في جامعة الأزهر الدينية إبان العهد الناصري، خليطاً على قاب قوسين من الانفجار بين أيدي صانعيه ـ ما إن تدمّر الأهداف الأولى التي ارتُئيَتْ له. ولا يمكن لنا أن نفهم ظاهرة أسامة بن لادن وحلفائه من دون أن نضعه في تسلسل هذا التقليد المركّب. إلاّ أنه يبقى وليداً للأهواء التي جمعت الوهابية المحلية والتطرفية الإسلامية الدولية، وقد تيسّر لقاؤهما إلى أعلى مستوى بفضل الجهود المتضافرة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

إنّ الوهابية هي ما أُطلق على صلب العقيدة، ولا سيَّما المواقف والتصرفات التي نُسبت إلى مصلحٍ دينيّ متشدِّد للغاية، ويدعى محمد بن عبد الوهاب، الذي كان يحيا في وسط المملكة العربية السعودية منتصف القرن الثامن عشر ـ وكان معاصراً لعصر الأنوار الأوروبية والثورة الفرنسية اللذين تبدّيا مفترقين عن تفكيرهِ افتراقاً كبيراً.

ولعلَّ اقتحام الفتيات المحجَّبات واللواتي استوحين من العقيدة الوهابية وترجمتها الإسلامية تصرّفهن، المؤسساتِ التي تولَّدت من عصرِ الأنوار، يكشف عن التقدم الكبير الذي أحرزته هذه الأيديولوجيا حتى في صميم محراب المنطق العلماني من أراضي الغرب. بيد أنَّ الإسهام الفكري الخاص بعبد الوهَّاب نفسه في اللاهوت الإسلامي هو ذو شأن قليل. وكان أتباعه، مع ذلك، يأنفون من تسمية أنفسهم بالوهَّابيين وهي تسمية ذاعت في وسطٍ معادٍ لهم ـ مما يوحي بأنهم يعبدون

شخصاً ـ وآثروا أن يُدعوا «بالسلفيين»، وهذا مما ينسب إليهم فضل تقليد السلفِ الأتقياء، وهم صحابة الرسول الذين كان لهم نمط حياة هو القدوة للمؤمنين أجمعين.

وكان تعليم عبد الوهّاب قد اقتصر على التطبيق الدقيق والمتشدِّد للفرائض الشرعية التي كان وضعها علماء الفقه في القرون الوسطى، ولا سيّما تلك التي تُنسب إلى عالم الفقه السوري ابن تيمية (١٢٦٣-١٣٢٨)، ويعدُّ مرشد الحركات الإسلامية السُّنّية باختلاف ميولها وتياراتها. وقد أُعيد طبع أعماله ووزعت مجاناً في كل أقطار العالم من قِبل المؤسسات الدينية السعودية، ومن حساب الخزنة الملكية النفطية، وذلك منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وكان المراقبون لطالما قرأوا مقتبسات من تعاليم ابن تيمية في ظروف شتى: على لسان المنظّر للفريق الذي اغتال السادات في مصر عام ١٩٨١ ـ تقني الكهرباء عبد السلام فرج ـ ومن خلالِ بيانات الجماعة الإسلامية الجزائرية الداعية إلى ذبح «الكفرة»، في الحرب الأهلية الجزائرية، طوالِ التسعينيات الأخيرة، ويرونها اليومَ على مواقع الإنترنت وهي تدعو إلى الجهاد ضد المدرسة الفرنسية، جاعلةً من الدعوة إياها فريضة دينية.

وبعبارات موجزة، ينادي كلٌّ من ابن تيمية وعبد الوهّاب بتطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة اليومة تطبيقاً دقيقاً ـ وهذا هو السبيل الوحيد «لإصلاح» الإسلام، ولتطهيره من خبث البشر الذي أصابه بالتلوث، وليستعيد النفحة الإلهية التي تلهمه. ونحن لو تبعنا هذين المنظّرين آخذين النصوص المقدسة بحرفيتها، لكان وجب علينا أن نصلّي خمس مرّات في اليوم وذلك بالتزامن مع صلاة المسجد، ولكان وجب على أمير المؤمنين أن يلجأ إلى القوة لإجبار أفراد رعيته من العصاة على أن يُحيوا ههنا وصايا اللّه، وأن يمتثلوا بدقة لفرائض العقيدة حتى في مظاهرها التفصيلية الدقيقة. ولقد كانت الوهَّابية، منذ أن فرضت سلطانها على العهود الملكية السعودية المتوالية، قد أنشأت فِرقة دينية، تدعى المطاوعية ـ مؤلفة من رجال ذوي إعداد ديني صارم، ومسلحين بهراوات، وهم اليوم مجهزون بآليات وما يحتاجونه في عملهم ـ وتقضي مهمتها بأن توقف كل نشاط، وتغلق كل المؤسسات، التجارية والإدارية وغيرها، وتدفع الناس إلى المساجد في ساعات

الصلاة الشرعية. ولعلَّه كان مصدر الوحي نفسه الذي جعل ينشِّط ميليشيا الطالبان، إذ عمدت الأخيرة إلى إنشاء «شرطة الفضيلة والمنكر»، والتي لطالما أرعبت الأجانب والأفغانيين على السواء، وانعكست عنفاً على كل من لم يلتزم فرائض الشرع وعنوانها: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وذلك خلال الفترة التي حكم فيها هؤلاء (الطالبان) من غير منازع، حتى خريف العام ٢٠٠١. وكانت هذه الميليشيات قد تولَّت تطبيق «الحدود»، وهي «العقوبات الإسلامية» التي أحيتها فباتت رائجة، وذلك بأن تُرجَم النساء الزانيات، وتقطع رؤوس المجرمين وتبتر أيدي السارقين أو أرجلهم، في الساحاتِ العامة أو الملاعب ـ أمام أنظار جمهور من الحاضرين وقد فتنهم منظر الدم المتدفق على الملأ، على نحو ما كانت عليه المناظر الأشد فظاعة أيام ألعاب السيرك الروماني.

أما التفكُّر الحرّ الذي يحسن بالمرء إن يعتمده، ومثله التفكير النقدي، فهما محتقران من قِبل مدرسة التفكير هذه، إذ ترى فيهما بعضاً من الزندقة. وإنما كانت تؤثر البحث عن حلّ لمسائل حالية في ما توفر من مصادر للمعرفة من الكتب والتطبيق الحرفي لمدوَّنة النصوص المقدَّسة المعصومة عن الظنّ، وتطبيق الوحي الإلهي والسُّنَّة المقدسة التي أتى بها الرسول، باعتبارها تجسيداً أسمى للفضائل الإسلامية ومصدراً للمؤمن يقلّد به أسلافه الصالحين، على التفكير الفردي المشبوه، بطبيعته. ولما كان القرآن الكريم، الذي أنزل وحياً، منذ أربعة عشر قرناً، لم يتناول بطبيعة الحال كلَّ المسائل المعاصرة، فقد جعلت الوهابية، وعلى غرار المدرسة الحنبلية السُّنّية في الإسلام، تعلق ثقة مطلقة بأقوال الرسول وأفعاله، أي بالحديث الشريف والسيرة النبوية الشريفة، حتى ولو أقرَّ علماء الشريعة والفقهاء، بعد تمحيص ومراجعة للمصادر، بأن أقلَّها منحول. وعليه، فإنَّ للحديث الشريف فضلَ الصدقيَّة والثبوت على الدوام، بنظر أتباع ابن تيمية وعبد الوهّاب، وهذا ما يجعلها خيراً من التفكير البشري الذي يعتريه الضعف الأصلي. وكانَ العالِم بالحديث الشريف، نصر الدين الألباني، المتوفى عام ١٩٩٩، قد دفع بهذه الإحالة القصوى والتي يعصى تمييزها من قِبل هؤلاء إلى الذروة. ففي الأحاديث الشريفة المعدودة، التي جعل يهمِّشها القدر الأعظم من علماء الفقه والتشريع على امتداد التاريخ الفكري للمجتمعات الإسلامية، يكمن التسويغ المستمد من مثالِ

الرسولِ لأكثر التصرفات تشدداً حيال الآخر. ومن هذا المنطلق، استمدّ الجهاديون نزعتهم إلى التكفير ـ أي التشدد حيال المسيحيين، واليهود، والهندوسيين، وحيال المسلمين الأشرار كذلك.

وكان لهذا التكفير أن تحقَّق بعصبية مطلقة العنان، منذ أن أنجز التحالف في العامين ١٧٤٤-١٧٤٥، بين عبد الوهّاب والزعيم العشائري محمد ابن سعود، والذي كانَ يسود واحة «درعيّة»، القريبة من مدينة الرياض الحالية، في إقليم نجد ـ وهو إقليم في وسط البلاد صحراوي، والذي تترجمه الكلمة نفسها ـ أي «نجد»، وتعني كل منطقة تغور فيها مجاري المياه في الرمال.

وكانت تسود المملكة العربية السعودية حرب مستديمة، تتقاتل فيها القبائل البدوية للاستيلاء على بعض مصادر المياه والكلأ النادرة التي تقي أبناءَها شرَّ المجاعة، وكانت الغارات قد خرَّبت، إلى حد بعيد، الأراضي العامة، بالأصل بأن قطع الغزاة أشجار النخيل وأتلفوا مراعي المهزومين. وفي هذا السياق، نهضت الوهّابية باعتبارها خياراً، يهب التوازن إلى النظام البيئي البدوي، بأن تتيح للأخير أن يضع حداً لحلقة تدميره الذاتي المفرغة، على الرغم من طابعها التعصبي وغير المتسامح. حتى إذا برَّر الوهّابيون الحرب، أقاموا السلام. وفي الواقع، فإن عبد الوهّاب جعل يسوِّغ العلميات العسكرية التي خاضها آل سعود ضد البدو الذين عزموا على الاسيتطان حول الواحاتِ القريبة، وذلك في مقابل انخراط ابن سعود في تصوّره المتشدِّد للعقيدة. وراح ابن سعود يصف عملياته تلك بالجهاد. وبديلاً عن الصراع على بقاء المقرون بالنهم إلى الكسب، يقوم الفتح، الذي يخوضه المؤمنون لمدّ سلطانِ إيمانهم إلى دول أخرى.

ولسوف يتيح هذا الجهاد لمحمد بن سعود، في مدى عقدين من الزمن، أن يُخضع مجموع بلاد نجد لسلطته، وأن يستتبعها بالشاطئ الشرقي الذي كانَ غنياً باللؤلؤ المرجاني (وببعض حقول النفط الطافية على السطح، والتي كانت تُستخدم في حينه لطلاء قوارب صيادي اللؤلؤ والقراصنة)، وأمكنه، آخر المطاف، أن يبسط نفوذه على المدينتين المقدّستين مكة المكرَّمة والمدينة، وبات يشرف على الحجّ والحجاج وعلى مصادره المادية والرمزية. على أن النجاح المذكور يُعزى إلى التحالف الذي جرى بين السيف المعقوف والكتاب المقدَّس ـ على ما يظهره

السيفان اللذان يزينان الراية السعودية، والتي تعكس في مجموع شعاراتها الميثاق التأسيسي بين محمد آل سعود ومحمد عبد الوهّاب. وقد أفلحت السيطرة الوهابية، في تحويل البدو الطمَّاعين، الذين قُنِّي عنفهم تحت الراية الخضراء ولخدمتها، إلى مجاهدين تُعلي الأمّة الإسلامية أنسابهم وأصولهم. وكان العرف قائماً، أنَّ المجاهدين هؤلاء، كلَّما ربحوا معركة، وحَلَّ لهم نهبَ الخاسر، جعلوا يخصصون جزءاً من غنائمهم للَّه تعالى وللقائمين بشؤون الدين، وفقَ قواعد الجهاد، الذين يوزعون بدورهم الحصص على هؤلاء، ويجرون حساباً لاقتصادهم العام وديمومتهم.

وكان التحالف الوهّابي ـ السعودي يتيح، على هذه الصورة، انضمام قوى إليه كانت في ما مضى متفرِّقة ومتقاتلة، ليجعل منها خميرة للأمَّة المتشددة، وقد صارت نموذجاً لهذه الطليعة من الفرسان الذين نجد لهم ذكراً في السجلّ الاستيهامي لشخص، من مثل ابن لادن، عبر شرائط الفيديو المخصصة للدعاية للقاعدة، وعلى صورة البيان الذي أصدره أيمن الظواهري، بعنوان **فرسان تحت راية النبي**. وعلى هذا النحو، تشكل الملحمة الوهابيَّة استعادة لتجربة الإسلام الأولى، على يد صحابة النبي، وهم يجوبون سبل شبه الجزيرة العربية لدى فجر الإسلام. ولسوف توفر الأسطورة هذه بديلاً لحلم، وموضوعاً نلتماهي جعل الشباب السعوديين المتعلِّمين على النموذج المدرسي الذي يسيطر عليه رجال الدين، ولكل أولئك الشبّان والشّابات الذين تعبئهم الوهابية في الخارج عبر الإنترنت، والمؤتمرات المنقولة فضائياً، وعبر الإبدالات ذات الأشكال المتعددة التي يوفِّرها الواعظون المؤثرون والذين تجازيهم الشبكاتُ عينها. ولسوف تسقط الأسطورة عينها على الجهاد الأفغاني، وفي الحرب الأهلية الجزائرية، وفي الجهاد في جمهورية الشيشان أو أي مسرح آخر، حيث يُنظر إلى الأعمال المجيدة مكبَّرةً، من على ركن رقميّ، من مدن الغربِ وحتى المناطق الأشد فقراً والأحياء العديمة الأشكال في الشمال، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي وآسيا الجنوبية الشرقية ـ وكذلك في المجتمعات المكيَّفة حيث يعمد الشبان الذين أفسدتهم نعومة العيش بفضل الريع النفطي إلى مخاتلة ضجرهم بأن يبتدعوا لأنفسهم مثالاً بديلاً، فيه من القوة والمثال الروحي ما ينقذهم مما هم فيه.

ولقد كان محمد بن عبد الوهّاب في حياته (المتوفى العام ١٧٩٢) ذا هيبة ساطعة، بحيث طغت على شخصية الأمير محمد بن سعود، وقد أدركت النزعة العقائدية الدينية ذروتها في عهده. وبعد موتهِ، أمكن لخلف آل سعود أن يتولّوا شؤون البلاد، ويحظوا بالأوّلية على نظرائهم خلفِ آل عبد الوهّاب ـ والحال أنَّ تاريخ العلاقات بين العائلتين الكبريين في المملكة العربية السعودية، بين آل الشيخ ـ آل عبد الوهّاب ـ وآل سعود، قد انطبع بنوع من التناوب بين المراحل، حيث كلّ من الطرفين كانَ يتولّى زمام السلطة عن الآخر. ومن حيث القاعدة العامة، حين تكون الأوضاع مستقرَّة في البلاد يتولّى الأمراء من آل سعود الحكم، ويتوصلون إلى إخضاع الدعاةِ (من آل الشيخ) لسلطتهم، فيكتفي هؤلاء بشرعنة الحكم باسم الدين لصالح آل سعود، في مقابلِ مداخيل قانونية توفّر لهم العيش الكريم وإرشادهم نفوس المؤمنين وهدايتهم إلى الحق؛ وفي حال خرج بعض الشباب الأكثر تعصباً ممن يتابعون حلقاتِ المواعظ ويديرونها، وممن يتحمَّسون لهم، وسوّلت لهم نفسهم الانتفاض على الوالي (الخروج على الوالي الأمير)، سارع الوالي إلى تصفيتهم. أما في زمن الأزمات، فكانَ رجال الدين وأتباعهم يُرسَلون إلى المراكز المتقدِّمة، وكان الأمراء مجبرين على إطلاق أيديهم في الحياة: فيمدون نفوذهم إلى التعليم، والأخلاق، والتنظيم الاجتماعي ـ السياسي ـ غير أنَّ تطرفيَّتهم سرعانَ ما تغدو معادية للمجتمع، ويهدِّد إفراطهم في الشدة استقرار نظام الحكم السعودي، الذي يلغي نفسه إزاء خطر داهم قد يأتي على ديمومته نفسها.

ومن هذا القبيل، رأينا مملكة آل سعود، في تاريخها الطويل، عرضةً للتدمير من قوى خارجية. ففي مطلع القرن التاسع عشر، وإثر التحالف (الوهّابي ـ السعودي) سقطت مدينتا مكة المكرمة والمدينة بين أيدي قواتهِ، وصار الحج السنوي إلى الحرمين الشريفين خاضعاً لشروط الوهّابيين المتشدِّدة، الذين باتوا ينظمونه على منوالهم، ما أصاب السلطنة العثمانية، في حينه، بالضرر البالغ، ما دامت حامية للأراضي المقدسة، فكيف إذا كانت قوافلها إلى الحجّ تستوقف وتُنهب، ويُكَدّر الحجّاج، إن لم يكونوا يوافقون، في ملبسهم وأوانيهم ومسلكهم، ما كان وضعه الوهابيون من أوامر متشددة للغاية. ولدى تفاقم هذه الظاهرة، أصدر

السلطان، خليفة المؤمنين من مركزه في اسطنبول، أمراً إلى الخديوي في القاهرة بأن يعاود احتلال الحجاز، فما كانَ من الفِرق المصرية التابعة لمحمد علي، أن أبحرت في العام ١٨١١، واجتاحت مملكة آل سعود ودمرتها، ثم عمد مشاتها والخيالة على دَكّ واحة درعية في العام ١٨١٨، وهي مهد السلالة السعودية، ولم يزالوا حتى قضوا على آخر العلماء الوهّابيين، آسرين في سبيلهم إلى اسطنبول، العاهل عبد اللَّه بن سعود، لينفِّذ فيه الحكم بقطع رأسه. وبعد أن أتيح للدولة الوهَّابية أن تقوم، للمرة الثانية في القرن التاسع عشر، عادت الأمور لتسير في غير صالحها، إذ عمد مؤسس المملكة السعودية الحالية، عبد العزيز بن سعود، من منفاه في الكويت، إلى إطلاق الجهاد في العام ١٩٠٢. ولسوف يحمل آلَه إلى الحكم وفق الكيفيات المماثلة لتلك التي أوجدت دولة القرن الثامن عشر. وعاد التحالف، ثانية، بين العائلة الحاكمة والدعاة الوهَّابيين فكانَ منصوراً ومحظوظاً: وجعل الملك، في حينه، يحوِّل القبائل الغازية والمتقاتلة إلى محاربين في الجهاد، ممن سلكوا سبيل الإيمان وانخرطوا في ميليشيا تأسست في العام ١٩١٢، وكانت تدعى «الإخوان» ـ وفق التسمية التي نقلها من العربية الكاتب «نبوا ميشين».

وكان «الإخوان» هؤلاء قد تشكّلوا من رجال البدو القدامى، ممن عُبّئوا في الحال، بعد أن تحضّروا داخل مستوطنات زراعية، هي بمثابة ثكنات ومخيمات تدريب، سمّيت بالهجار أو «الهجير»، وهي عبارة توحي بإقامة النبي في المدينة بعد هجره مكة، وقطيعته مع الكفرة منها، والحال أن العقيدة الوهّابية وجدت في تواتر التجربة التأسيسية للنبي المصدر الرمزي الحاسم لتحريكِ الطاقات البشرية. وكان الواعظون، حتى نهاية العشرينيات من القرن الماضي، في مرحلة الفتح الأولى التي أسست للسلالة السعودية (في القرن العشرين) يؤدون الأدوار الأولى، في «الإخوان» ـ والجدير ذكره ههنا، أن هؤلاء الواعظين كانوا يستثيرون حماسة المحاربين الإخوان لمقاتلة كل القبائل المنافسة لهم وللسلطة ـ وكانت مواعظهم الملتهبة لا غنى عنها لتوبيخ المزارعين الشيعة، من الساحل الشرقي، ولسكان جبال عسير، وسكانَ الحجاز المتعددي المشارب ممن كانوا تحت السيادة الهاشمية، ممن وُصفوا بالكافرين الذين يصح فيهم الجهاد، وصارت أرزاقهم ونساؤهم حلالاً لهم، ومكافأة لجهود المؤمنين الأتقياء.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمة فرقاً أساسياً يفصل ما بين الجهاد في الأعوام ١٩١٠-١٩٢٠ والجهاد في القرن الثامن عشر: وجود الوصي البريطاني. فإلى جانب ابن سعود، كان الضابط شكسبير، المعيَّن من قِبل «الدائرة الهندية» في الجيش البريطاني، يشجع آل سعود على احتلال المدينتين المقدستين، مكة والمدينة ما بين العامين ١٩١٤-١٩٢٥، ويشدِّد عزمهم «وايتهول»، على طرد السلالة الهاشمية من البلاد، وهي عرفت بطموحاتها العربية، وقد كان ت. إي لورنس (لورانس العرب) محامياً عنها وبغير طائل. وما إن صارت المدينتان في عهدة آل سعود، حتى مال ميزان السلطة من الواعظين والدعاة إلى العائلة الملكية، ومن آل الشيخ إلى آل سعود: ولمّا كان الإخوان وعلى رأسهم واعظوهم يحتقرون وجود الكافرين من البريطانيين على أرضِ الإسلام، ويرون إلى غيرهم من «مسلمي الحجاز» والساحل الشرقي على أنهم مرتدون، فقد آثروا الانتفاضَ على آل سعود إزاءَ هذا الأمر، كان لا بدَّ لابن سعود، الملك من أن يستمدَّ العِبَرَ من التاريخ، ويعمل بما تُملي عليه الواقعية السياسية، فاندفع إلى القضاءِ على العشائر الثائرة، وتدعمه قاذفات سلاح الطيران الملكي في العام ١٩٢٩. وفي حمأة الأحداث، ألغى العلماء الوهابيون أنفسهم محرومين من أكثر أتباعهم حماسة، حتى فقدوا القدر الأكبر من إمكانيتهم على فرضِ وجهات نظرهم على السلالة السعودية، التي كبحت جماحهم إلى الحدّ الأقصى - تاركة لهم مجالي التعليم والأخلاق العامّة، ذلك أن الشرعية السياسية التي ينبغي أن تنالها العائلة المالكة، لا يسعها التحرّر من الموافقة الدينية التي تصدر عن أئمة الشرع، من الوهابيين.

وبرغم ذلك، فإن ذكرى سحقِ الإخوانِ تلبث حيّة في نفوسِ البعض، حتى ليبدو أن العديد من الواعظين، من الصفّ الثاني، ممن أُجبروا على التحالف مع السلالة التي توفّر لهم ملاذاً، وغطاءً وبعضاً من نفوذ، مستعدون دوماً لإشعال جذوة التشدُّد التي بها يعارضون العائلة المالكة وفسادها الذي ينسبونها إليها. ولم يمضِ زمن حتى أبطلت السلطة المكية الجهاد، على الأراضي السعودية، من مطلع العام ١٩٣٠، ما دامت الدولة إسلامية تامة الهيئة، وتطبق الشريعة التي أتى بها الرسول. بيد أنَّ الجهاد ظَلَّ مادَّة للدراسة في الكتب المدرسية من دون أي بُعد زمني تاريخي، باعتباره مثالاً قامت عليه المملكة ومارسه الإخوان طوال عشر

سنوات كاملة (١٩١٠-١٩٢٠). وعليه، فقد نشأت الشبيبة السعودية في صميمها رسوم الملحمة المذكورة، تسعى إلى محاكاتها ـ غير أنه كان محظراً عليها أن تضعها موضع التطبيق. ولعل هذا التباعد بين المثالِ الذي دأب رجال الدين على تعليمه الأجيال، والواقع الذي تتحكم به السلالة السائدة، وهو ما شق صدعاً ـ جهد الحكم في استيعابه، ولا سيّما بدءاً من الثمانينيات، بفضل منهج الهروب إلى الأمام شطر المسارح الخارجية للجهاد ـ وأفغانستان كانت في المقام الأول، وتبعتها البوسنة في العقد الثاني، وغيرهما.

والواقع أنَّ هذا الانفصام الذي عاناه التعليم في المملكة، ما بين مضمونِ البرامج المدرسية وواقع الحياة اليومية، بلغ ذروته بسبب العصرنة الهائلة التي استتبعها الثراء النفطي وما نجم عنها من انقلابات جذرية ـ ولا سيَّما بُعَيْد تفجُّر أسعار النفط الذي تلا حرب تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٧٣. ولمّا كانت المملكة العربية السعودية قد فاضت بالرساميل النفطية، التي ازدادت خمسة وعشرين ضعفاً في ست سنوات، فبعد أن كانت عوائد المليون الواحد من براميل النفط تبلغ ٤,٣ مليون دولار سنوياً، صارت في العام ١٩٧٣، ١٢,٦ مليون دولار، وفي العام ١٩٧٤ بلغت ١٠٢,٢ مليون دولار، وكذلك في العام ١٩٨٠ ـ قبل أن تعود الأسعار للانخفاض إلى ٢١,٢ في العام ١٩٨٦ـ فقد كانت بأمسّ الحاجة إلى موانع تجنب مجتمعها الانبجاس من الداخل. وإذا الثورة الإسلامية في إيران المجاورة، وقد أتت في السياق نفسه من الجموح في أسعار الخام، تدق ناقوس الخطر. وكان على رأس المملكة، في مطلع السبعينيات، ملكها الأشد بروزاً وهيبةً، فيصل، وكانَ خير إخوانه من والدِهِ المؤسس عبد العزيز، فكراً وبُعدَ نظر. فكان يجمع إلى اطلاعه الدقيق على الأمور معرفةً واسعة بالإطار الدولي العام، كونه كثير الأسفار، ومقيماً في الخارج، وقد عَلَّم أبناءَه اللغتين الإنكليزية والفرنسية، كما أُثر عنه تقواه الشديدة ـ بحيث أوتي له أن يعفى من مسحة الواعظين لإثبات شرعية حكمه الدينية. وكانت العصرنة، في حكمه، التي أخذت تطاول البنى التحتية، تتماشى مع خطابٍ متشدِّد للغاية يذيعه على الملأ. أما حظر تصدير النفط إلى بلدان الغرب، المؤيدة لإسرائيل، إبان حرب العام ١٩٧٣، والذي جعل من النفط سلاحاً سياسيّاً في أيدي منتجيه ـ مقروناً بموقفه المتشدِّد للغاية حيال

إسرائيل ـ فقد جعلا منه شخصيَّةً ذات هالة محببة للغاية في العالمين العربي والإسلامي، باعتباره خير من يمثِّل المقاومة حيال الولايات المتحدة. وحتى لو لم تكن الصورة الأخيرة تنم عن حقيقة الصراع في حينه، فإن ذلك ما قضّ مضاجع واشنطن، وذهب بها التفكير بعيداً، بأن أعدَّت الإدارة الأميركية خططاً لإرسالِ فِرق عسكرية تضمن بها إمدادها بالنفط، عن طريق القوة، إن أمكن ذلك.

غير أنَّ اغتيال الملك فيصل، العام ١٩٧٥، على يد أحد أبناء عمه الشبان، وما أعقبه من إعدام عاجل بقطع رأسِ الجاني وانطمار شرِّهِ في قبره، جعل يعرِّض السلالة المالكة لبعض العطوب التي سوف تضطرها إلى المزيد من الاعتماد على العلماء الوهابيين ـ الذين راحوا يطالبونها، بالمقابل، بتوسيع إطار نفوذهم على نحو أشمل من السابق وأهم. وكان للملك خالد الذي خلف أخاه غير الشقيق، أن يواجه أزماتٍ كبيرةً في العام ١٩٧٩ الرهيب، إذ شهد انتصار الثورة الإيرانية في شباط/فبراير، وعودة الخميني إلى طهران، ثمَّ شهد كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه اجتياح الجيش الأحمر لأفغانستان، كما ارتسمت أمامه ملامح انبعاثٍ فجائي للتطرّف الوهابي المعارض للسلطة، خلالَ احتلالِ البعضِ المسجد الكبير في مكة المكرمة. ففي العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٩، والذي يوافق اليوم الأول من القرن الخامس عشر الهجري، اندفع فريق من بضع مئات من الشبان السعوديين الوهابيين المتشددين، وقد انضم إليهم العشرات من الإسلاميين الأجانب، إلى احتلال المسجد الأقدس في الإسلام ـ آخذين الآلاف من الحجاج القائمين في حرمه رهائن ـ وكانَ فريق المهاجمين بقيادة جهيمان العتيبي، وهو من المتشدِّدين المقرَّبين من المُرشد الشيخ ابن باز ـ وكان عميد كبار العلماء في المملكة ـ وقد انضم إليه أحدهم ويدعى محمد القحطاني، زاعماً نفسه المهدي المنتظر. ومن المعلوم أن لقبَيْ العتيبي والقحطاني هما لعشيرتين تعدَّان بضعةً من مئات الآلاف، وتقع أراضيهما بين نجد والحجاز، بين الصحاري الوسطى مهد السلالة، والخط الساحلي حيث تقع المدينتان المقدَّستان. وكان في صفوفِ هؤلاء الكثيرون من مقاتلي الإخوان، تلك الميليشيا الوهَّابية، التي كانت رأس حربة للجهاد المؤسسِ، والتي سحقها الملك عبد العزيز مدعوماً بالطيران البريطاني، في العام ١٩٢٩. وفي المحصلة الأخيرة، كانت هاتان القبيلتان مهمَّشتين من سياق

إعادة توزيع المداخيل المتأتية من الريع النفطي.

وكان بعضُ ممّن ينتمون إليهما قد أضمر الضغينة للسلالة المالكة، حين جعل يكرِّر تعاليم العقيدة الوهَّابية على يد علماء اشتهروا ببعدهم النقدي حيال السلالة الحاكمة. وكان أشهر أئمة الشريعة المتشددين للغاية الشيخ عبد العزيز ابن باز، الذي شرع في منصبه معارضاً الملك عبد العزيز بن سعود مطلع الأربعينيات، حين رماه بتهمة السماح للأميركيين ـ من غير المؤمنين ـ باستغلالِ الموارد النفطية والزراعية في نجد. وكان ابن باز يرجع في رأيه إلى حديث شهير للنبي ـ مثبتٍ في الأسانيد الأكثر اتفاقاً ـ ويدعو فيه المؤمنين على هذا النحو: «في الحق، أخرجوا اليهود والنصارى من شبه جزيرة العرب، حتى لا يبقى فيها إلاّ المسلمون». وكان هذا الحديث الشريف موضع تأويل من قِبل بعضِ العلماء تأويلاً محترزاً، على غرار الشيخ القرضاوي، في حين جعله ابن لادن أحد أهم شعارات القاعدة. وكان الشيخ القرضاوي، الذي يقيم في قطر، محاطاً بغير المسلمين مما يعتبرون لازمين لاستغلال حقول الغاز في الإمارة ولإنتاج قناة «الجزيرة»، حيث يعتبر ضيفاً لمناظرة إسلامية أسبوعية، عنوانها «الشريعة والحياة»، قد شرح للكاتب أنه ينبغي أن تؤخذ عبارة «شبه الجزيرة العربية» على أنها جناس فحسب، وأنه ينبغي حصر المجال الذي تعنيه بالحرمين الشريفين، ليس إلاّ.

وفي المقابل، فإن «الفتوى» التي أصدرها ابن باز، في الأربعينيات، تلبث مدوَّنة في كتيِّب لا يزال مبيعاً في المملكة حتى العام ٢٠٠١، ومؤداها: «إنه لمن غير الشرعي أن يستخدم المرء خادماً غير مسلم، سواء أكان ذكراً أو أنثى، ولا أن يستخدم سائقاً غير مسلم، ولا عاملاً غير مسلم في الخليج العربي، ذلك أن النبي ـ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم ـ هو من أمر بإخراج كل اليهود والنصارى، وأمر بأن يبقى فيها المسلمون وحدهم ـ وأنه قام بذلك قبيل موته، إذ أمر أن يُطرد المشركون من الخليج العربي. ذلك أن مجيء غير المؤمنين من الذكور أو الإناث يمثل خطراً على المسلمين، وعلى معتقداتهم، وخلقياتهم وتعليم أبنائهم ـ ولهذا ينبغي حظره.». وعندئذٍ، تم استدعاؤه إلى الديوان الملكي، فردَّ القيِّمون عليه بمثال يدحض رأيه، إذ كان النبي ﷺ قد استعانَ بأجانب لإتمام حكمه. على أن ابن باز، وإن أبدى امتثاله لرأي الديوان الملكي، فإنه ظَلَّ غير مقتنع به. فما كان إلاّ أن أمر الملكُ

بسجنه، ثم أُطلق بعد أن فصَّل له الملك شارحاً بأنَّ إذاعة ما يدعو إلى الشقاق على الملأ يخرِّب استقرار الدولة الإسلامية، وهذا ما أكسبه صيتاً بالاستقلال حيال الملك ممتدحاً. وكان لهذا الصيت أن جعله موضع تقدير من قِبل العائلة المالكة ـ ما دام أن له أذناً صاغيةً للمنشقين، ويحسن أن ينفذ إليهم رسائل للتهدئة في الوقت الملائم ـ بمقدار ما كان له من التقدير لدى الوهّابيين المتشددين والمتمردين ـ ممن كانوا يمتدحون شجاعته، ويكبرون معرفته وعلمه، ويسعهم أن يعوِّلوا على حِلمه، وقت الحاجة. والحال أن ابن باز لم يوفِّر أدنى شرعيّة إسلامية أضفاها على الملك خالد ليزيد نفوذه، حتى عُدَّ عميد كبار العلماء، ممن يحدِّدون المعيار الديني في كلّ المجالات، إلاّ أنَّ هيبة الملك فيصل الدينية غَطَّت على صيت الأول طوال عهده. ولمَّا استدعى الملك خالد ابن باز، جعل يلتمس منه أن يصدر فتاوى من شأنها أن تنزع عن مهاجمي المسجد الكبير أيَّ صفة شرعية (ولم يتسنّ للسلطات إخراجهم منه إلاّ بمساعدةِ رجال النخبة من الشرطة الفرنسية الذين استُدعوا على عجل)، فما كان منه إلاّ أنْ أصدر تحريماً على التمرّد ـ الذي يعدّ مستحقاً اللوم لكونه مصدراً للفتنة، والفوضى والعصيان في أرضِ الإسلام، غير أنه أبى أن يُصدر تحريماً في حَقّ المتمردين، والذين يعتبر بعض منهم من مريديه. وفي شباط/فبراير ١٩٨٠، أُعدم أربعة وستون من هؤلاء، ومن بينهم جهيمان العتيبي، بقطع رؤوسهم تباعاً.

وكان لهذا الإنذار الأكبر أن حمل الملك خالد، ومن ثم خليفته الملك فهد، على أن يهب العلماء الذين أتى بهم ابن باز المزيد من التعويضاتِ التي طالب بها هؤلاء لقاءَ دعمهم الحكم الملكي ـ في هذه الغضون بدا العالم الإسلامي من حول المملكة يغوص في الإعصار، وراحت طهران تدعو إلى الإطاحة بالتابعين السعوديين لشيطان الاستعمار الأميركي الأكبر، وراح صدام حسين يدبِّر اجتياح الكويت، وأطلق مشروع الجهاد الكبير في أفغانستان ـ وللحال، أدرك المراقبون أنَّ تَحوَّلاً كبيراً قد يصيب مجالَ الأخلاق، وحياة النساء الاجتماعية، فيجعلهما على قدرٍ كبير من الصعوبة والضيق: ولئن بدت هذه التنازلات المعطاة للعلماء الأشد رجعيّة، غير أليمة بالنسبة إلى السلطة، وعلى المدى القصير، فإنَّ سلطان هؤلاء راح يتنامى على نحوٍ مدهش، في الحقل التعليمي، إلى جانب حقل الدعاية الإيمانية، وقد أتيح لهؤلاء العلماء أن ينكبّوا على التعبئة الفكرية من دون أي

كابح. والحال أنَّ الأموال التي رُصدت للأسلحة والتي مضت تديرها المؤسسات الوهّابية، أخذت تتنامى بإيقاع مطّرد بل صارخ، بارتفاع الموارد النفطية ـ ولم يصبْها الشحّ بفعل انحدار سعر النفط الخام، في أواسط الثمانينيات: وجعلت الإذاعة والتلفزيون السعوديان يبثان، على مدار الساعة، برامج حيث يظهر الواعظون الملتحون، وكانوا لوقت قليل خلا لعنوا الشاشة الصغيرة ونسبوا إليها كلّ آفة في التضييع والإفساد، فرأيتهم حاضرين، عارضين رؤيتهم إلى العالم، وملزمين المؤمنين والمؤمنات باحترامها تحت طائلة التعرض لشرّ العواقب في هذه الدنيا والآخرة.

وفي مكة المكرمة، وتحديداً في الجامعة الإسلامية أم القرى، والتي أنشئت عام ١٩٤٩، تنامى جيل جديد من المتشددين خرج من بينهم العديد من الواعظين المتحمسين لقضيتهم، فأفلح في إنبات الإسلام بالضواحي الأوروبية وفي حقول الأرز بأندونيسيا، ومرروا بأفغانستان، وكان يرعى ذلك الجيل بعض العلماء المتشددين وعدد من الإخوان المسلمين الأجانب.

ولما كان جائزاً أن تُنقل هذه الرؤية للعالم إلى خارج السياق الخاص بالمملكة، فقد بات من المتاح أن يرى المتشددون الإسلاميون إلى العالم رؤية ثنائية فحسب، يتم بموجبها فصل السلفيين الأتقياء عن الكبار، كما يحسن بمقتضاها أن تعدَّسجِّلات معيِّنة للهوية بحيث تيسِّر تحديد المؤمنين الأخيار، كما يرفض بموجبها مبدأ الغيرية، ويدعى فيها إلى الجهاد ضد كلّ من يخالف المعيارَ القائم. ولسوف يكون لهذه الرؤية مفاعيل مهمة للغاية في المظهر الذي اتخذه الإسلام نهايةَ القرن العشرين.

ولو نظرنا إلى داخل المملكة نفسها، فإن ثلثَ دوام التعليم في المرحلة الأساسية يتشكَّل من مواد دينية، وربع الدوام في التكميلية، و٣٥ ٪ إلى ١٥ ٪ في المرحلة الثانوية. أما في الجامعة، فإن ما يقارب نصف المواد التعليمية، في قطاعات العلوم الاجتماعية، مخصص للدين بصورة قسرية ـ وقد ترتفع النسبة إلى خُمسِ مجموع المواد في العلوم التطبيقية، في جامعة النفط أو الطب. وقد بلغت سطوة العلماء حدّاً جعلهم يتحكّمون، إلى حد ما، بنتائج بعض الطلبة، بناءً على سلطتهم في إدارة القِيم الخلقية والدينية في المجتمع، والجامعة على حد سواء.

وكان لهذه الظاهرة أن تبرز في زمن مصيري، بات فيه تفجّر أسعار النفط الخام يحدث حالاً من عدم الاكتراث في الإنجاب، مقروناً بحضّ رجال الدين على تعدُّد الزوجات ـ تطبيقاً لتعاليم الشريعة بحرفيتها. وهذا مما يوافق سياسة الدولة في الإنجاب، وكانت لطالما وزَّعت احصائيات حول السكان مضخمةً، يستفاد منها خشيتها من أن تثير أعداد السعوديين القليلة شهية جيرانها المعدمين والمكتظين بالسكان، مثل اليمن، أو مصر، أو لئلا يشجعها ذلك على المطالبة بتوزيع ما منَّه اللَّه على السعوديين توزيعاً عادلاً بينهم وبين المسلمين المعوزين. وقد أفلح هذا الحثّ المتواصل في مطلع الثمانينيات نمواً عزَّ نظيره في أعداد السكان. وقد بلغ مؤشر الخصوبة درجة ٨,٢٦ أولاد لكل امرأة سعودية، أما نسبة الولادات الإجمالية، فبلغت حوالى ٥٠ بالألف، وهي نسبة تُدرج بين الأرقام القياسية العالمية. وفي العام ١٩٨١، بلغ الدخل الصافي للفرد في السعودية، ٢٨,٦٠٠ دولار أميركي، قريباً من مستوى الدخل الفردي في الولايات المتحدة، وذلك بفضل الريع النفطي الذي كان بلغ ذروته.

والواقع أن هذا الجنون الذي عكسته الإحصاءات المذكورة أعلاه، لم يكن مرده إلى أي ارتفاع في الإنتاجية ـ وإنما العكس حاصل ـ وأن عودة السوق النفطية إلى التحكم بمجريات الاقتصاد السعودي أواسط الثمانينيات، عكست أرقامها تدهوراً حقيقياً في مستوى حياة الفرد السعودي: إذ بلغ مستوى الدخل الفردي في المملكة، في العام ٢٠٠٠، أقل من ٧ آلاف دولار أميركي، في حين تجاوز دخل الفرد في الولايات المتحدة ٣٥ ألف دولار أميركي. إن المرحلة الديموغرافية الانتقالية التي تشابكت، في ختام الثمانينيات، مع انخفاض أسعار الخام الشديد، جعلت تسقط مؤشِّر الخصوبة إلى النصف، في العام ٢٠٠٠، إذ بلغ ٤,٣٧ أولاد للمرأة السعودية الواحدة. بيد أن ذلك لن يحول دون أن يبلغ، أكثر من ستمئة ألف، سن الرشد سنوياً، فيخرجون إما إلى سوق العمل، أو إلى البطالة ـ أو الجهاد ـ من أصل أكثر من ١٥ مليوناً من السعوديين المحليين وهو تعدادهم حالياً، يضاف إليهم خمسة ملايين أجنبي.

على أن تغيُّرات كبيرة كهذه في نسبة التوالد أو الثروة الوطنية العامة، ليست بالأمر الجديد في شبه الجزيرة العربية، لا يعدو المَنّ النفطي كونه، وفي إطاره

الطبيعي، أحد تنويعات المَنّ الذي أنزلته السماء على هذه الأرض إجلالاً لها وتعويضاً لبعض الجدب فيها، إذ تسكب ماءَها بوفرة عزّ نظيرها، وبمناسبات نادرة. وكما أشرنا، فإنَّ أمطاراً شديدة الغزارة، تهطل فتفيض الوديان بالسيول وتمتلئ الآبار الجوفية. فإذا المراعي تسمنُ الأغنام، والقبائل التي أُشبعت خيراً يزداد بنوها، ولا يشغلها عن التناسلِ هَمّ آخر، إلى أن يبلغ التوالد نسبة مذهلة ـ بيد أن التحوّل الإيجابي ذلك سرعانَ ما يصير نقمة ولعنة، حالما يوقن المعنيون به (مواطنين كانوا، أو مسؤولين) بأنَّ المصادر المائية نفدت، وأن الينابيع غاضت، وعاود الجفاف المألوف مَدَّ سلطانه على التربة. ولعل هؤلاء السكان المتزايدين أشبه ما يكونون بفتياتِ المطر، على نحو ما أظهرته السنوات الختامية للقرن العشرين، على أنهنَّ فتيات النفط، وقد كنَّ عرضةً لسدَّادات الاختناق نفسها في سوق العمل.

ولطالما كانت القبائل، في الأيام الخوالي، إذ عضّها الجوع بنابه، تندفع إلى الغارات على أوطان مجاورة لها، فتجتاز البحر الأحمر، وتبلغ أفريقيا الشمالية فتنهبها وتخربها، ولا تزال حتى تستعبد البربر أو سكان النيل الأصليين، دافعة بهم إلى الأراضي الأشد بواراً وقحطاً. وفي مصر العليا، لا يزال الناس يحفظون في ذاكرتهم، على ما لحظه المؤلف، بعضاً من المرويات عن الاجتياحات الأحدث، وحتى ليسع الفلاحون أن يميّزوا بين القرى «المصرية»، وتلك القرى «العربية»، والتي لا تجد فروقاً كبيرة بينها، إلاّ من حيث تحريم التقليد الزواج المختلط بين الفئتين. أما في المغرب، فإنَّ اجتياح قبائل بني هلال، الآتية من شبه جزيرة العرب للبلادِ في القرن العاشر، لا يزال يعدّ صدمةً تحيا في ضمير أمة البربر الجماعي، ما داموا يعتبرون هذا الاجتياح مرادفاً للتعريب القسري الذي أُجري عليهم، ولإجبارهم على تركِ سهولهم الخصبة واللجوء إلى الجبال الوعرة، من مثل قبيلي، أو أطلس، أو ريف، حيث لا تقوى جِمال المهاجمين على الثبات والتسلق. ولعلَّ هذا المنفذ من التفجر السكاني وغياب الآفاقِ المحلية، بالغزو هو ما صاغ الأسطورة الذهبية التي لا تزال تسكن المخيلة الجماعية لقبائل البدو العربية ـ في مقابل الصدمة المستديمة التي بقيت ماثلة في نفوسِ الضحايا من المستوطنين الأصليين من أفريقيا الشمالية، أوليس هذا أحد الدوافع التي حملت آلافاً من

الشبان السعوديين، المتحدرين من طبقات ذات الوفر من العصر النفطي، على استكمالِ الجهاد في أفغانستان، والبوسنة، والشيشان وصولاً إلى كشمير ـ إضافةً إلى الحثّ العقائدي للعلماء الوهّابيين؟

ولو تُركت الوهّابية لذاتها، لما كانت قادرة على الازدهار عبر العالم، على نحوِ ما صنعته في الربع الأخير من القرن العشرين، حتى لو أتى الريع النفطي إلى نجدتها. وما كانت الوهابية تملك أدوات المعرفة التي تتيح لها مجابهة تحديات العالم المعاصر، وما كانت قادرة وحدها على فرض نفسها على التيارات الإسلامية الكبرى، والتي كانت لا تزال تعتبرها حتى الستينيات ذات قدر ضئيل، نظراً إلى حضاراتها الغنية، وسلالاتها الشهيرة، والامبراطوريات التي كانت حملتها على مدار الأجيال، ونهضة العلوم والفنون والأفكار التي لازمت نهضتها (العصران: الأموي، العبّاسي، وما انطوى عليهما من تيَّارات في علم الكلام، والمعتزلة، والتصوّف وغيرها)، في حين ظلَّت (الوهّابية) أشد لصوقاً ببيئتها القبلية والصحراوية التي نشأت منها. والواقع أنَّ النفثة الكبرى في تاريخ المجتمعات الإسلامية، والتي تداعت أصداؤها الحضارية من قرطبة، إلى سمرقند، ومن فاس إلى دلهي، ومن اسطنبول إلى دمشق فالقاهرة، ومن أصفهان إلى بغداد، قد أغفلت، خلالَ الأربعة عشر قرناً، شبه الجزيرة العربية، من حيث خرج الوحي.

وكانت الوهابية وحتى العام ١٩٥٠، مثابة الإسلام المحلّي وقد بدت أشد موافقةً لمجتمعها المغلق نسبياً ـ بعد أن انتصرت على البدع المنتشرة في غرب البلاد وشرقها. وجعلت تفحم المزارعين الشيعة في مقاطعة «الأحساء». أما بالنسبة إلى السنّة الحضريين من سكان الساحل على البحر الأحمر، ما بين الحجاز وجبال عسير، والذين كانوا على المذهب الشافعي، وقد تعدَّدت فرقهم الصوفية وزواياهم، فقد ألفوا أنفسهم مجبرين على التأقلم مع عقيدة المنتصرين التي جعلت تستأصل معتقداتهم «المنحرفة» استئصالاً منهجياً. حتى إذا توفّي الملك المؤسس، عبد العزيز، في العام ١٩٥٣، بدا مسار المجانسة الوهّابية بالغاً خواتيمه المرجوة ـ في الظاهر أقله.

ومنذئذٍ، بات على الوهابية أن تجبه التحدي من الخارج، بعد أن اطمأنت إلى استقرار أحوالها في الداخل؛ فرأت إلى الدول المجاوة لها، في ما وراء البحر

الأحمر، على أنها همزة وصل أكثر منها حاجزاً، وعامل تواصل وتأثير يسهل عبوره، إلى أن برز الحكم الناصري الاشتراكي الذي سرعانَ ما أقلق السلطات السعودية بمثل ما أقلق شريكها الأميركي. ومضى السعوديون ينظرون باهتمام بالغ إلى التحوّل التدريجي الذي ألمّ بجامعة الأزهر في القاهرة، وكانت لا تزال ذات امتياز في مجموع العالم الإسلامي لا يوازيها فيه أي موقع آخر، من حيث إعدادها العلماء «التقدميين»، ومن حيث تكييف الطلاّب مع مجتمعاتهم ـ وكان من بينهم طلاب شباب سعوديون وقد حلوا فيها للدراسة في زمن كانت لا تزال البنى الجامعية في السعودية بمرحلتها الجنينية، ولا يزال الألق الناصري برَّاقاً في فلك العروبة. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٥٤. نُفذت محاولة اغتيال استهدفت عبد الناصر، فاتّهم بها الإخوان المسلمون. ولم يمضِ زمن حتى قضي على تنظيم هؤلاء، وأُعدم بعض من قادتهم شنقاً، وسُجن الكثير من أطره أو فرّوا من البلاد. وكان عدد من الإخوان قد لجأ إلى المملكة العربية السعودية ـ وبنسبة أقل، في الكويت. فأحسنت المملكة وفادتهم ولم يتوان المجتمع السعودي عن الترحيب بهم، لا سيَّما وأن العديد من هؤلاء كانوا يمتون بصلة قرابة زيجة مع عائلاتٍ سعودية مقيمة في جدّة، (وكانت عاصمة المملكة في حينه).

وفي زمن كانت المملكة تفتقر فيه، افتقاراً شديداً، إلى الموظفين ذوي المؤهلاتِ، رأت في هؤلاء المنفيين المصريين، الذي ينتمون بطبيعة الحال إلى الطبقة الوسطى التقية والمثقفة، وذات لغات متعددة أحياناً، والتي خاضت تجاربها وجابهت تحديات العالم المعاصر والمجتمع المنفتح نسبياً، رأت فيهم بركة حقة، وقد أسقطت عليهم من لدنه تعالى ـ أما شهاداتهم في معاداة الاشتراكية، والتي أوجبت اضطهادهم من قِبل القاهرة، فقد أتاحت لهم أن يتسلموا سريعاً، مسؤوليات ومناصب تتطلب ثقة ـ شريطة أن يمتنعوا عن كل تبشير سياسي ـ ديني يختص بالشأن السعودي الداخلي، ومما يعود إلى اختصاص العلماء الوهّابيين، دون سواهم. وقد أضيف إلى موجة اللاجئين المصريين الأولى لمطلع الخمسينيات، دفعات السوريين والعراقيين، في الستينيات، والذين طردهم النظامان البعثيان في كل من دمشق وبغداد، وتبع هؤلاء فصيل آخر من المصريين بمناسبة الحملة الجديدة التي شنَّت على الإخوان المسلمين، صيف العام ١٩٦٦، والتي

أدّت إلى شنق سيِّد قطب. وإلى جانب كل هؤلاء اللاجئين السياسيين حكماً، اندفع إلى المملكة كل أولئك الذين أغوتهم شائعات الرفاهِ النفطي واقتدار الدوائر الإسلامية المحافظة فيها، وقد تكتلت حول مؤسسات غنية تتطلب الكثير من الوظائف. كما وجدنا العديد من الفلسطينيين المتدينين، إلى جانب إخوانهم في المملكة، بعد أن ضاقت بهم الأحوال والصراعات مع منظمة التحرير الفلسطينية التي انطبعت، في حينه، بطابع القومية العربية واليسار، على غرار عبد اللَّه عزَّام، المبشّر بالجهاد الأفغاني، لاحقاً، وجعل هؤلاء يتلاقون مع الجزائريين ممن ذاقوا الأمرَّين في صلتهم بالحكم الاشتراكي في عهد بومدين، أمثال المنظّر أبو بكر الجزائري ـ مؤلف الدليل السلفي، **منهج المسلم**، وهو أكثر الكتب مبيعاً على رفوف المكتبات الإسلامية في أفريقيا الشمالية وأوروبا ـ وآلاف آخرون من الملتحين من كل جنس ولون.

وبعد، فقد تدفّق الإسلاميون على هذا النحوِ إلى المملكة العربية السعودية، حتى فاضت بهم مكاتب الرابطة الإسلامية العالمية، التي افتتحت في مكة العام ١٩٦٢، لمجابهة الإصلاحاتِ الناصرية التي أدخلت إلى جامعة الأزهر في العام ١٩٦١، وقُصد بها، في حينه، إلى جعل الجامعة الإسلامية العريقة ملحقةً بجامعة باتريس لومومبا ذاتِ النزعة الموسكوبية. كما استخدم هؤلاء من قبل التجمع العالمي للشبيبة المسلمة WAMY وكان مركزه في جدَّة، وهدف إلى التنسيق بين تنظيمات الشبيبة الإسلامية عبر العالم، من خلال دورات مشتركة، ولقاءات، ونشاطات خيرية في أفريقيا بغية التصدّي للجمعيات غير الحكومية المسيحية. ومضيء هؤلاء ينسقون، كذلك، في ما بينهم وبين الطلاب المسلمين، وهم الأطر الإسلامية المستقبلية، في صلب الاتحاد الدولي للتنظيمات الطلابية الإسلامية، وقد وثقوا صلتهم بالإسلاميين في الكويت، حيث لتنظيم الإخوان المسلمين حزب معترف به رسمياً، كما أُنشئت لهم جمعية اجتماعية وهي جماعة الإصلاح الاجتماعية، كما وضعت بتصرفهم مجلة أسبوعية دعيت المجتمع، وتمَّ تأسيسها في العام ١٩٦٩، وكانت بمثابة جهاز دولي للحركة الإسلامية. أما الاتحاد الدولي للتنظيمات الطلابية الإسلامية فكان يطبع المنشورات والكتب ذات الطابع الإسلامي بكل لغات الأمة، وينشر عبر العالم نصوصاً مرجعية لسيد قطب، ومودودي،

وحسن البنّا ـ ناشراً بذلك معايير عقيدة متجانسة وعالمية.

ومضى يجول في هذه الدوائر، وبفضل نقاط الوصل والاتجاهات، والتي لقيت دعماً من الإدارة الأميركية باسم المصالح العليا المعادية للشيوعية، النشطاء الدوليون في الحركات الإسلامية. وكان أكثر هؤلاء سريّة وأشدهم نشاطاً، سعيد رمضان، المصري اللاجئ إلى جنيف، وكان صهر حسن البنّا ووالد الأخوين المبشّرين السويسريَّي الجنسية، هاني وطارق رمضان، اللذين لا يلبثان أن يصيرا نجمي التبشير الإسلامي باللغة الفرنسية، وذائعي الصيت في برامجهما المتلفزة، في جنيف والدار البيضاء وباريس ودكار، مطلع القرن الحادي والعشرين. ولما كان الإخوان المسلمون مطعّمين بالريع النفطي، فقد بدوا المستفيدين غير المباشرين منه، برضى من الحكم السعودي والكويتي ـ حتى ولو كان وجود الإخوان، في الإمارة الأخيرة، منظماً على نحو يسمح لهم بهامش أوسع من التحرك مما أعطي لهم في المملكة العربية السعودية. أما الإخوان الأجانب المقيمون في المملكة فقد أدّوا دوراً مزدوَجاً على هذا النحو: إذ جعلوا يرافقون نهوض السلالة الملكية بسياستها الإسلامية العالمية، وباتوا لها مثابة نقاط دعم، ونسبوا إليها قيمة فكرية مضافة في زمن لم تكن الوهابية فيه جديرة باعتبارها مادة للتصدير وفي زمن كانت الرموز الأيديولوجية للعالم الثالث طاغية. إضافة إلى ذلك، فقد واصل هؤلاء عبر التنظيمات الدولية التي كانوا يديرونها لصالح السلالة الملكية، وكذلك بفضل تلك التي تولوها مباشرة وأكثروا من صِلاتها ونقاط دعمها، سياسةً جديرةً بالانتشار العالمي، ولسوف تبلغ أذرعها الغرب، لتكسب نفوس الأجيال المسلمة الشابة المهاجرة التي أغوتها الإقامة هنالك.

وكان الإخوان في المملكة يقدِّرون حدودَ أدوارهم، فلا يتعدّونها إلى كل تبشير في الشؤون السعوديّة. وبرغم ذلك، رأيتهم مساهمين في حلقات نقاش، وكانوا غالباً ما يترددون إلى المجالس، وكانت الأخيرة خاصة بالأمراء والأثرياء من عامة الشعب، وقد فرشت لها قاعة كبيرة بالمقاعد المذهّبة التي كان يحلو لنبرة الفكاهة المصرية أن تصفها بأنها على «طراز لويس فاروق»، وفيها تُتداول الأفكار والمعلومات، وتبرم عقود الأعمال على نحو غير رسمي، وتقرَّر الحرف وتترابط مصائر الناس والأفراد. وجعل الإخوان المسلمون يستثمرون في المجالِ الفكري

المحلي، على غرار العلماء، فمضوا ينشرون الكتب، ويبسطون سلطانهم على المجال التربوي، بصورة طبيعية، وأخذوا يؤدون بذلك الخدمات، من دون أن يمسّوا بالتعليمات التي فرضت عليهم أن يلبثوا على مبعدة من مراكز المساجد. وكان من بين هؤلاء، شخصيتان تنتميان إلى هذه الحركة، وقد أديا دوراً أساسياً في التهجين الذي شرع به نهايةَ الستينيات، إذ وضعت الشبيبة السعودية إزاء النفوذ الذي كان للإخوان، إلى جانب التأثير الذي كانَ للوهابية التقليدية في نفوسهم. وكانت الشخصية الأولى ذات الحضور الأبرز، المصري محمد قطب، وهو أخ العقائدي والشهيد سيد قطب، الذي كانَ شُنق في آب/أغسطس من العام ١٩٦٦. أما الشخصية الثانية، فكانت الأكثر كتماناً، والمتمثلة بالسوري محمد سرور زين العابدين ـ والذي عُرف اليوم على المواقع الإسلامية باسم «سرور»، في حين جعل خصومه ينسبون إلى أتباعه صفة «السروريين» وأفكاره بـ«السرورية».

كان محمد قطب قد أقام في المملكة العربية السعودية بعد خروجه من سجن مصري، في العام ١٩٧٢، في وقت جعل السادات يوسّع من دائرة الإخوان المسلمين، ليجعلهم حلفاءَ له ضد حركاتِ اليسار. وراح محمد يكتب بعضَ الأعمال الدينية، من دون أن يكون فاعلاً فيْ التنظيم. وأبرز ما كتبه كان بعنوان **جاهلية القرن العشرين**. ومضى يشرح في كتابه ما يعنيه بكلمة الجاهلية، التي تفيد برأيه حقبة الجهل التي سبقت الوحي الإسلامي في شبه جزيرة العرب. وكان أخوه سيّد قد جعل من هذه الكلمة (جاهلية) معياراً يحكم به على العالم المعاصر، بل المقياس الذي يحسنُ بالمؤمن أن يقيس به البلدانَ الإسلامية الحقّة، تمييزاً لها عن تلك التي تدّعي الإسلام، وهي كافرة ٍفي حقيقتها. وجهد محمد قطب في «تدوير الزوايا»، ومضى يبيِّن لقرّائه بأن البلد الذي استقبله لا يمكن بأي حال أن يُعتبر في عداد الدول المسلمة ذات المظهر المحض والتي تصمها وصمة الجاهلية بالخزي ـ بينما كان النقاش حول دلالات كتب سيّد قطب يبلغ ذروة احتدامه، وقد ذهب أكثر منظّري الجهاد تطرفاً إلى اعتبار فكرِهِ (قطب) مغالياً في تطرّفه، وهم من الإخوان المسلمين الذين يُفترض أن يكونوا شركاءَه في النظرة إلى قضايا المسلمين. ولما كان محمد قطب يحسب نفسه مواصلاً فكرَ أخيه، عمل على إبقائه في صلب عقيدة الإخوان المسلمين (ضد كلّ أولئك الذين يرغبون في إقصائه عنهم)، نازعاً إياه من

كل التأويلات الأشد عنفاً والتي أذاعها الشباب المتحمسون ممن يعدون أنفسهم «قطبيين». ولهذه الغاية، تصدَّر مشروع إعادة طباعة كتب أخيه سيّد ونشرها، وكانت محظرةً في أغلب البلدان العربية في حينه، ولا سيّما كتابه **معالم في الطريق**، الذي بات نوعاً من البيان، وأشبه بدليل «ما العمل»؟ للتيار الإسلامي المتشدد في الربع الأخير من القرن العشرين. وراح يثبت صحّة نسبة هذه الكتب إلى مؤلفها (سيّد قطب)، في سوق الكتاب العربي، حيث تداس حقوق المؤلف وتمتهن كرامته، وحيث يعمد الناشرون إلى القطع، والوصل، والحذف على هواهم وبخلاف المعنى ـ على حدّ ما لاحظه كاتب هذه السطور بأم عينه، إذ اكتشف كتبه المترجمة إلى العربية مقرصنةً بالكامل، وقد عُرضتَ على أرصفة القاهرة، وكأنَّ شيئاً لم يكن.

أما في حالة سيّد قطب، فإن المسألة ترتدي أهمية سياسية كبرى، ذلك أنَّ الطبعات المختلفة **لمعالم في الطريق** بدت مفترقة بعضها عن بعضٍ، تبعاً للناشِر الذي آثر أن يشرح هذا المقطع دون آخر، أو أن يبرز هذا الفصل دون ذلك، لغاية في نفسه.

وإذ مضى محمد قطب يراجع كتابات أخيه، صاقلاً بعضاً من حِدَّتها قبل أن يدفع بها إلى الناشر محمد المعلم، المسؤول عن دار النشر اللبنانية ـ السعودية، دار الشروق، ألفى نفسه قائماً بعمل حذرٍ، يجهد فيه أن يوفِّق بين عقيدة الإخوان وبين السلفية السائدة في البلاد المضيفة. وما زال منكبّاً على عمله، حتى صنع لنفسه مهابةً، يزيدها اسمه ولقبه، فاجتذب نحوه أولئك الذين يرغبون في أنَّ يتذوقوا أفكاراً أكثر إنعاشاً من الوعظ الوهّابي، والذين يسعون إلى جبه الإسلام بالجاهلية، وكانوا أكثر تشوقاً إلى مقاتلة العلمانية، والاشتراكية، والغرب. . . إلخ، باستخدامهم الحجج «المعاصرة»، فاستحق قطب مركزاً للأستاذية في الجامعة الإسلامية «أم القرى» في مكّة المكرمة، وأخذ يجتذب إليه طلاباً ساعين إلى المصدر نفسه.

وكانت مكة، ولا تزال، المتنفس الطبيعي لمنطقة عسير المجاورة، وهي إقليم فقير ووعر، وتربطها بمكة الطريق الوطنية ١٥ـ والتي سوف يسلكها أحد أشهر تلاميذ محمد قطب، وهو سَفَر الحوالي، وينتمي إلى ضيعة «حواله»، من قبيلة

الغمدي، وهي على مرمى حجر من الطريق المذكورة. وُلد سَفَر في العام ١٩٥٠، وكان يُعد رسالته في الكفاءة حول العلمانية (وبالأحرى ضدّها)، أما أطروحته، في العام ١٩٨٦، فكانت بإشراف محمد قطب، وركّزها الحوالي على «الإرجاء» (أو بالأحرى ضدّه) الذي غالباً ما اتهم به كبار العلماء الوهّابيين، على ما نراه مفصلاً أدناه ـ ولدى مناقشة أطروحة حوالي تبيَّن مقدار تجليته البالغ، إلى أن خلص مدير اللجنة المحكِّمة إلى إعلان أن التلميذ (حوالي) قد فاق معلمه ـ وعلى هذا النحو، صار حوالي أحد أبرز وجهَيْ «الصحوة» الإسلامية، وقد بات شهيراً، منذ إعداده «مدرسة الأحد»، بدءاً من العام ١٩٨٥، والتي راح يحييها كلَّ أسبوع في جامع قريب من جامعة جدة، بعد صلاة العصر، مجتذباً إليه جمهرةً من الطلاب الآتين من ثغور المملكة الساحلية، في حين راحت تسبقه شهرته إلى أقصى مناطق شبه الجزيرة العربية، من طريق الشرائط المسجّلة. أما الشخصية الأخرى، التي لطالما ارتبط اسمها بالأولى، وقد اختط لها مصير موازٍ للسالفة حتى مطلع العام ٢٠٠٠، فهي لسلمان عودة، المولود عام ١٩٥٥، من عائلة ميسورة، في ضيعة قريبة من مدينة «بُرَيدة»، حاصرة «قسيم»، وهي واحة واسعة من نجد الشمالي، وقد عُرفت بتشددها الديني، إلى ذلك فقد رُبِّيَ سلمان في وسط بلغه تعليم محمد سرور.

وكان محمد سرور من الإخوان المسلمين السوريين، وقد رأى النور العام ١٩٣٨ في حوران، من جبال الجنوب السورية، والقائمة على الحدود الأردنية ـ «وهي حدود مصطنعة في قلب الأمة، رسمها الاستعمار الفرنسي ـ البريطاني لدى إعداده اتفاقيات سايكس ـ بيكو»، على ما ذكره للكاتب حين أتاه زائراً في منفاه اللندني عام ٢٠٠٣، وقبل أن يوبخه لكونه حَدَّد له المنطقة وسمّاها «جبل الدروز» ـ «إنما هي منطقة عربية وقد عظرَّمت من شأنها قبائل عربية قادمة من العراق، أما جبل الدورز فلا يعدو كونه اسماً اختلقه الانتداب الفرنسي لبذر الشقاق بين العرب والمسلمين». وكان سرور مناضلاً منذ يفاعته، وباشر دراسة الحقوق في جامعة دمشق، إلاّ أنه لم يتمَّها. وفي العام ١٩٦٥، وكان قد بلغ السابعة والعشرين من عمره، وانقضت سنتان على تولّي حزب البعث، العلماني والاشتراكي، زمام الحكم في سوريا، وأطبق سيطرته على المؤسساتِ كلها، وبات الإخوان المسلمون فيها مطاردين لأنهم متدينون ورجعيون في آنٍ معاً، فلم يرَ مقراً من اللجوء إلى

«بُرَيْدة». فقضى هناك ثماني سنوات، يعلِّم خلالها الدين والمواد المماثلة له في «المؤسسات العلمية» التابعة لتلك المحلَّة ـ وكانت تلك المؤسسات نوعاً من الهيئات التربوية التي تخلط ما بين تعليم الأولاد ودروسِ المساء للأكبر عمراً، وحيث لم يحتجْ المعلمون إلى شهادة دكتوراه لممارستهم التعليم. وعلى هذا النحوِ، مضى سرور يشيع معرفته وسلطانه الفكري في الأجيال كافة.

وفي العام ١٩٦٨، انفصل عن تنظيم الإخوان المسلمين، على حد قوله، وأسس طريقته الخاصة، منتسباً إلى السلفية التي رأى فيها مطمح الإخوان السياسي ذاته، من حيث الاستيلاء على السلطة وإقامة الشريعة الإسلامية، وذلك بفضل اقتدار الدولة الماثلة أبداً. وفي العام ١٩٧٣، دعته السلطات إلى مغادرة أراضي المملكة لأسباب لا يزال ضارباً عليها نقابَ صمته ـ ولعلَّ كتاباتهِ، التي ينتقد فيها انتقاداً شديداً تزلّف رجال الدين الوهّابيين لحكم آل سعود، وتشوّه سمعتهم، تأتينا بالشرح الوافي.

وارتحل سرور، بعد ذلك، إلى الكويت، ليمضي فيها إحدى عشرة سنة محرِّراً في مجلة **المجتمع**، والتي كانت، في حينه، الناطقة الدولية بلسان الإخوان المسلمين، دالاً بذلك على أنه ما برح رفيق الطريق. وفي العام ١٩٨٤، انتقل إلى لندن حيث يقيم إلى يومنا هذا. وإذ يزور المرء هذا الأب الهادئ في بيته الإنكليزي شبه ـ المنفصل، شمال التكتل اللندني، وقد ارتدى جلابية دمشقية مطرزة، وأرخاها على سروالٍ قطنيٍّ وقايةً له من برودة المناخ البريطاني الشديد الرطوبة، وزينت ذقنه لحية رمادية طويلة ـ على مألوف السلفيين وليس الإخوان ـ ويعدّ بكياسة بالغة طعاماً سورياً على شرف زائره، واقتعد أرضاً، وفاقاً لمسلكِ النبي في إعداد المائدة وبسطها، يصعب عليه (المرء) أن يدرك دواعي الضجة والغضب اللذين تستثيرهما كتاباته المنقولة إلى مواقع الإنترنت. فلا يذكر سرور أنه عَلَّم أحداً يدعى سلمان العودة، ولم يكن الأخير في عداد مريديه، ولكن قد يكون العودة هذا تردَّد إلى «المؤسسات» العلمية» في بريدة إبّان فتوَّته، وتشرَّب فيها فكرة التهجين بين السلفية وعقيدة الإخوان على ما خبرها سرور ـ والتي قد نجدها في فكر شيخ الصحوة» الشاب، وعمله، ولئن كان أقلَّ عمقاً فكرياً من «حوالي» الأكبر منه بخمس سنوات، فإنه كان خطيباً مفوَّهاً ونشطاً متطرفاً بيِّنَ الفعالية.

لقد كان المنتصف الأول من الثمانينيات حقبَةً من الغليان الديني في المملكة العربية السعودية بأسرها. وبعد الهجوم الذي حصل في الجامع الكبير بمكة المكرمة، العام ١٩٧٩، مضى الحكم يتصرَّف على منوالين. ففي الحالة الأولى، اعتمد سياسة القمع بلا رحمة حيال المتشددين الأكثر تطرفاً، وقد تُرجمت بإعدام أربعة وستين منهم، بقطع الرأس. أما الآخرون من المتهمين فقد دفعوا إلى إرواء عطشهم للجهاد في أفغانستان، حيث كانت شرارة الحرب ضد الجيش الأحمر قد أشعلت. وكان وُصف ورثة جهيمان العتيبي، ممن ذهبوا إلى الحد الأقصى بالعقيدة الوهَّابية وأرادوا إحياء جذوة العنف الجهادي الأصلي الذي كانَ سمح بأن يبسط التبشير المتشدد والمملكة السعودية سلطانهما، بأنهم سلفيون ـ جدد، من قِبل عددٍ من المراقبين. وكان هؤلاء، من المنطلق المذكور، ممن لم يقوَ الإخوان المسلمون بعامة والأخوان قطب بخاصة، على بسط نفوذهم عليهم، ذلك أنهم لا يُعَدّون من العلماء، ولا من رجال الدين المجازين، ولم تكن لهم الصلاحية بأن يُدلوا بآرائهم حول القيم المحورية في المجتمع. على أن إقامة هؤلاء في أفغانستان كانت كفيلةً بمد الجسور بين الفرعَيْن هذين، ولا سيّما بعد اندماج فصيلي أسامة بن لادن وأيمن الظواهري في العام ١٩٨٦.

وبمقدار ما أَعدم الحكمُ السلفيين الجدد الذين كانوا يمثلون خطراً مباشراً على المملكة أو نفاهم، وبالمقدار نفسه فتح الأبواب على مصراعيها لمناضلي «الصحوة» ومنظّريها والمبشرين بها. وإذا كان سَفر الحوالي وسلمان العودة حاملَيْن لواءَها، فإنَّ العدد الوفير من النشطاء الشباب ـ من مثل عيد القرني ومحسن العوجي، وعبد العزيز القاسم وغيرهم، باتوا أحراراً في أن يعظوا، ويكتبوا، حتى ولو كانت كتاباتهم تشي بأثر فكر الإخوان المسلمين، وقد بلغ مداه الأوسع للمرة الأولى، وبنظيره فكر الأخوين قطب في الجيل السعودي الجديد، وبعد أن كانت الحكومة السعودية ساهرةً، إلى حينه، على حفظ الفصل بين الإخوان، وهم جميعاً أجانب، والسعوديين الوهّابيين من حيث المبدأ، فقد ألفت نفسها ملزمةً، وعلى نحو مفاجئ، أن تقنع بوضع جديد؛ إذ رأت فيه ثقلاً موازناً لتطرُّف السلفيين ـ الجدد في إزاء القوميين. وما كان الملك خالد ـ بخلاف سلفه فيصل ـ ولا الملك فهد الذي خلفه في العام ١٩٨٢، يحوزون صيتاً من التقوى ضرورياً ليحولوا دون

امتداد الظاهرة بمحضِ مثالهما ـ وعلى الرغم من اللقب الجديد الذي نسبه الملك فهد إلى نفسه في العام ١٩٨٦، لهذه الغاية، حين أبدل لقبه «صاحب الجلالة»، بـ«خادم الحرمَيْن الشريفين».

وفي مقابل الدعم الذي حملته «الصحوة» للسلطة، إثباتاً للشرعية الدينية التي تستحقها السلالة المالكة، فقد حصل هؤلاء المنظّرون والعقائديون على ما يبتغون. فقد بات التبشير الديني، والأخلاقي ـ ولا سيَّما زيادة المحظورات التي تمسّ حياة النساء الاجتماعية ـ في متناولهم، كما صار النظام التعليمي خاضعاً تماماً لهم، بل ازداد خضوعاً بازدياد حاجة الحكام السياسية إلى الصحوة. وكان هؤلاء المنظّرون الدينيون، وفاقاً للتقليد الذي يرقى إلى أسس التحالف بين العائلة المالكة ورجال الدين في المملكة العربية السعودية، فإن هؤلاء الأخيرين يُدفعون إلى المواقع الأمامية إبّان الأزمات الكبرى، وبالمقابل يتاح لهم أن يكسبوا من وضع كهذا ليزيدوا ربحيَّتهم ويضاعفوا نفوذهم.

وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت الثمانينيات انعطافاً هامّاً في هذا السياق: لما كان رجال الدين، إلى حينه، ممن يعبَّأون لإحلال النظام الخلقي يختارون من الخط الوهّابي ـ وآل الشيخ يُنْمَوْن إليه ـ أو من أولئك الذين أُعدوا في محيطهم. والحالة هذه، فإن السلالة الحاكمة ارتأت، خلال الثمانينيات، أن تدع الفاعلين من غير الوهَّابيين يحتلّون المجال الديني، ولا سيَّما أولئك الواعظين الهجناء، من مناضلي «الصحوة» الشبان، ممن داخَلَ سلفيتَهم الفكرُ القطبيّ، وممن يدينون بالولاء إلى خارج العقد الدستوري للمملكة العربية السعودية.

وقد يسعنا الافتراض بأنَّ الحكم مضى في مخاطرته تلك لسببين اثنين: الأول، ويكمن في الخطر الرئيسي الذي واجهه العام ١٩٧٩، خلال الهجوم على المسجد الكبير في مكة المكرمة واحتلاله من قِبل جهيمان العتيبي وجماعته من الوهّابيين المتشددين للغاية، ممن كانوا مرتبطين بعميد كبار العلماء في المملكة الشيخ ابن باز. وكان ابن باز يُعَدّ المفكِّر الذي عوَّل عليه المتشددون المذكورون ـ وفي أي حالٍ، لم يجد آل سعود بأساً من الإيحاء له بقدرٍ من منافسة الآخرين له، وذلك لحثّه على الدخولِ في الطاعة في الوقت المناسب. ومن ثمّ، حين راحت الثورة الإيرانية تلهب النفوس في المنطقة، وجعلت تخلط، في خطابها العبارات

التقليدية المقتبسة من التراث الشيعي القديم بتراكيب عصرية ذات طابع عالمثالثي ومعادٍ للاستعمار، كان يفترض بالإسلام السعودي أن يمتلك حجاجة عصرية يعارض بها الهجمات الكلامية التي راحت تكيلها طهران ضد الرياض ـ إذ راح الملاّت الثوريون يصفون نظام الحكم في السعودية بأنه خادم لدى الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن التفجّر السكّاني الذي عرفته المملكة جعل يضخم كتائب «الشباب»، المتعطشين إلى الأفكار الجديدة، التي لم يقوَ الواعظ الوهّابي على إروائهم بها، على الإطلاق. ولمّا كانت هذه حال الشباب، فقد وجب منحهم، على الفور، رؤية وخطاباً يكونان كفيلين بتجنيب النظام الاجتماعي السعودي انفجاراً من الداخل، وهو الخاضع لتوتراتٍ شديدة ومتوالية، استتبعتها السلّة النفطية التي هَوَت على البلدان المنتجة ـ والتي أدّت إدارتها السياسية المفلسة من قِبل نظام الشاهِ في إيران إلى الإطاحة بالأخير، من دون إبطاء.

وعلى هذا النحو، رأت المملكة العربية السعودية أن تلتزم معاودة الأسلمة المراقَبة والآيلة إلى الحيلولة دونَ الاضطرابات، بعد سلسلة من الأحداث الداخلية والخارجية التي عصفت بمحيطها في العام ١٩٧٩: احتلال المسجد الكبير في مكة المكرمة، والثورة الإيرانية واجتياح الجيش الأحمر لأفغانستان. وفي هذا السبيل، عمدت إلى مضاعفة الإعلانات الداعية إلى التقوى، وإلى استثمار حصة هامة من الريع النفطي لعلاوات ذات توظيف سياسي ـ ديني، في حين جعلت تُرحِّل أكثر المشاغبين الملتحين إلى المسرح الأنسب لهم وهو الجهاد الأفغاني. بيد أن الحكم السعودي، إذ أطلق يد الواعظين الشبان من «الصحوة»، قصد به أن يفتح سبيل المنافسة أمام المجال الديني. إلاّ أن المنافسة تلك، سرعانَ ما أفضت إلى المزايدة في التشدد والتطرف، مما سوف يضع النظام ثانيةً موضعاً خطراً حين بات له أن يجبه تهديداً كبيراً: اجتياح الكويت من قِبل العراق في الثاني من آب/أغسطس العام ١٩٩٠، وتموضع فِرق صدام حسين على الحدود السعودية، وصارت حقول النفط في المحافظة الشرقية على مرمى من الصواريخ العراقية ـ مما اضطر الملك فهد، في السابع من آب/أغسطس، إلى التماسِ المساعدة العاجلة من واشنطن، تطبيقاً لاتفاقية الشرف التي كان عقدها والده الملك عبد العزيز، مع رئيس الولايات المتحدة فرانكلين د. روزفلت، في ١٤ شباط/فبراير من العام ١٩٤٥،

على متن كوينسي، فدعا الفِرَق العسكرية «الكافرة» إلى بلاده، لتقيم فيها ريثما تعمل على تحرير الكويت، بمعونة من التحالف (تشكَّل في حينه من دول عربية وأخرى غربية أوروبية وغيرها). عندئذٍ، أصاب الحقل الديني السعودي اضطراب وتوتر عصيَّان على الوصف، ورأيت منظّري «الصحوة» ينخرطون في حركة انشقاق مفتوحة عن السلطة، في حين أن الإدارة الوهّابية، إذ ألقى على كاهلها إصدار فتوى تشرِّع بها قرار الحكم السعودي، راحت تطالب بالمزيد من إجراءات المراقبة الاجتماعية باسم الإسلام، في مقابل دعمها السلطة. وعلى هذا النحو، اندفعت المملكة بالأسلمة غير المحدودة إلى نوع من الهروب للأمام، وقد أفضى بها إلى كبح جوانب واسعة من قرارها السياسي، وباتت معه السلالة الحاكمة رهينة لرجال الدين فيها.

والواقع أنه ينبغي لنا أن نضع حدوداً للنقاش السالف الذي دار بين الحكم السعودي ورجال «الصحوة»، كما وجب أن نضع إطاراً للصراع الداخلي الذي كان يحرك الحقل الديني السعودي وأفضى إلى انبجاسه، محرراً القوى التي لطالما كانت تقنّيه على مدار الثمانينيات من القرن الماضي، حتى نفهم جيداً هذا المسار المعقّد، الذي كانت له عواقب كبرى في داخل المملكة، ما دام أن انبثاق شخصية مثل ابن لادن باعتباره معارضاً للحكم، يُعزى إلى تلك المرحلة بالذات. لقد كان الحكم السعودي يأمل، بإطلاقه العنان لمنظّري «الصحوة» ممن كانوا منبثقين من فرع طلاّبي وتأثروا بتعاليم الفصيل القطبي من الإخوان المسلمين، ليعبّروا على الملأ عما في أذهانهم وبأن يعملوا على التبشير بدعوتهم في الوسط السعودي المحلي، بأن يصطفوا إلى جانب السلالة الحاكمة، ويدعموا مصالحها، غير أن الأسس العقائدية التي قامت عليها «الصحوة»، كانت تمنع هؤلاء من عقد تحالف مماثل. وكان ذلك ماثلاً بوضوح، لدى تحليلنا الهدفين الاثنين اللذين كان التيار الآنف وضعهما لنفسه فميّزاه عن غيره وهما: الصراع ضد «الإرجاء» والإعلاء من شأن «الحاكمية».

كان سفر الحوالي، في أطروحته للدكتوراه، قد عرض مسألة الإرجاء ورفضها، في العام ١٩٨٦، وقد عُمّم نَصّها عبر أعداد لا تحصى من الخطب والشرائط المسجّلة، كما بلغ تعميمها الذروة باستخدام الإنترنت، في العام ١٩٩٠

أو في نهاية التسعينيات ـ قبل أن تدحضَ بدورها، بفتاوى إلكترونية كبيرة، وتعمل المواقع الوهّابية الثابتة على تقطيعها وتشتيتها. وكانت الأطروحة بعنوان **ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي**. وبدت أول الأمر، أنها تتصدَّى لنقاش مبهم له صلة بالجدالات الكلامية التي عصفت بعالم العلماء وأئمة الشرع الإسلامي ممن ينتمون إلى القرون الوسطى، بيد أنها صارت، على يدي سفر الحوالي، سلاحاً رهيباً في حربه غير المباشرة على كبار العلماء الوهّابيين الذين كانوا لا يزالون يفرضون سيطرتهم على الحقل الديني في المملكة. وكان الإرجاء موقفاً مجلبة للوم وفق العقيدة الإسلامية، والذي يقضي بإرجاء الحكم على مرتكب المخالفات في حق فرائض الإسلام إلى يوم الحساب. أما المرجئة فهم الداعون إلى الإرجاء، ويرون بأنّ طهارة الإيمان لا يمكن أن تفسدها الأعمال التي يأتيها الناس. وفي الأصل، كان هذا الموقف قد ظهر حين أصاب الإسلام صراعات جوهرية، ما بين بدعة الخوارج (الذين جعلوا يكفِّرون صحابة النبي) وأولئك الذين لا ينتمون إلى فريقهم، من الشيعة، الذين نَسبوا إلى صهر النبي، عليّ، موقعاً أرفع من المواقع في السلطة، ومن أغلبية المسلمين المتحالفين مع الخلفاءِ الراشدين على رأسِ جماعة المؤمنين، بعد موت الرسول العام ٦٣٢م. وكان المرجئة قد رفضوا أن يتخذوا موقفاً فاصلاً إلى جانب إحدى الفئتين السياسيتين المتخاصمتين على السلطة، مرجئين أو مؤخرين إلى ما بعد إصدار قرارهم في هذا الشأن، بغية أن يحفظوا وحدة المؤمنين حيال أعداء المسلمين، أطول مدة ممكنة.

وكان هذا الموقف، الذي يستند إلى منطق المحافظة على الأمة، أو الجماعة، قد صار عرضةً للنقضِ والإدانة، لاحقاً، من قِبل كل أولئك الذين اتخذوا لهم قضيّةً خاصة لتوِّهم ـ وسواء أكانت قضيتهم رابحةً أو خاسرةً. وقد أنكرت الغالبية العظمى من السنَّة موقف المرجئة هؤلاء واعتبرتهم خونةً وانتهازيين، متهمةً إياهم بفصلهم الإيمان عن الأعمال، وبإعطائهم كلَّ سلطة توقيعاً على بياض، من دون أن يسائلوها عن شرعية أسسها الإسلامية. أما الخوارج الذين كانوا يشكلون أقليّة من المتعصبين، ممن طاردهم السنّة (والشيعة كذلك)، وجعلوا يكفّرون كلّ الذين اعتبروا أنفسهم مسلمين من دون أن يلتزموا بفرائض العقيدة على نحوٍ متشدِّد، فقد رأوا، من جهتهم، إلى المرجئة على أنهم يمثِّلون إسلاماً فاتراً،

جديراً بكلِّ المساوماتِ والمساومين، ممن ينبغي أن يجابهوا بالسيف.

وكان سفر الحوالي تدثّر، في أطروحته ونصوصهِ التي استمدّها منها لاحقاً، بتقليد السنَّة، وكانَ يؤيده كبارُ المؤلفين والعلماء، إذ عرض لهرطقة المرجئة من خلالِ تاريخ العالم الإسلامي، ومن دون أن يغفل عن اتهام أولئك الذين يواصلون خطَّ المرجئة ممن يعاصرونه. ولم يعمد إلى تسمية هؤلاء، الأخيرين، إلاّ لدى عطفة جملة أو لدى تأديته ملاحظة على هامش الصفحة، وذلك لأسباب سياسية وجيهة، ولأجل أن يتجنَّب القمع، بيد أنه قصد ضمناً كبار العلماء الوهّابيين الذين جعلوا ديمومة السلالة السعودية الحاكمة في رأس اهتمامهم، فوضعوها في منأى عن كل نقدٍ باسم التعاليم التي ترى وجوباً أن تعود الحاكمية إلى اللّه تعالى وحده، وليس للبشر الذين أساؤوا التصرف فيها. والحالة هذه، فإن قراءة الإسلام التي تجعل من الحاكمية المعيار الذي يمكّن المسلمين من التمييز بين الدولة الإسلامية والدولة الجاهلية، إنما هي غريبة عن التقليد الوهّابي، بل إنها مقتبسة مباشرة من نصوصِ الأخوين قطب، اللذين اقتبساها بدورهما من المنظّر الإسلامي الباكستاني مودودي. وكان مما أورده الحوالي فكرة تقول بأن هذا الحكم نفسه لا يحكم وفاقاً للحاكمية الإلهية، وإنما استناداً إلى هوى السلالة ومصالحها المالية والسياسية الخاصة، وهي كانت فكرة مستمَدة من نتاج «الصحوة» الذي راح يبثّ على المؤمنين بمباركة من الحكم السعودي نفسه إبان الثمانينيات؛ والأخطر من ذلك، فقد نبّه أتباع الصحوة هؤلاء من أنَ الذين لا يحكمون بموجب ما أنزله اللّه تعالى من فرائض وقِيم يكونون من الكافرين. على أن هذه الثابتة في الخطاب الإسلامي المتشدد ما كانت لتتخذ أبعادها وأهميتها، إلاّ حالما صيغت في أطروحة أُعدت في جامعة مكة المكرمة: ولئن غدت الثابتة هذه مثابة سيف مصلتٍ على عنق الحكم، فإنه لم يذهب إلى اعتبار نفسه مهدداً بخطاب كهذا، ظناً منه أنه موضع رقابة وضبط.

وكان الحكم الملكي حتى السابع من آب/أغسطس، عام ١٩٩٠، مكلَّلاً بهالة من الشريعة الإسلامية لدعمه العلني قضيّة الجهاد الأفغاني. إلى ذلك فقد أدخل الارتياح إلى روع المسؤولين السعوديين إنهاكَ الثورة الإيرانية إنهاكاً تدريجيّاً؛ ذلك أن طهران بعد أن أمكنها أن تُدخل اضطراباً خطيراً إلى الحج في مكّة المكرمة، إذ

حرَّضت على المظاهرات فيها متسببة بمقتل المئات، فقد ألفى حكم الملاّت نفسه موهوناً بالحرب التي خاضها العراق ضد إيران، وقد أيَّدت صدام ممالك عربية وغربية، حتى اضطر الخميني إلى أن يوقّع على الهدنة، في حزيران/يونيو من العام ١٩٨٨. وكانت السلالة الحاكمة تأنس من نفسها القوة بحيث رأت من غير الملزم أن يلبث في الحقل الديني داخل المملكة، مبشِّرون من «الصحوة» وعلماء وهّابيون تقليديون، مما أتاح لها أن تُقلِّص تبعيتها لأيّ من الطرفين، بأن تنظم المنافسة بين التيارين اللذين يصدران عنهما، إلاّ أنَّ قرار الملك فهد بدعوة الجيوش «الكافرة» في ٧ آب/أغسطس من العام ١٩٩٠، إلى بلاده، في حين كانت فِرَق صدَّام محتشدة على الحدود السعودية، بعد أن صَارت الكويت لقمة سائغة لها، أطاح بالتوازن بين الحكم ورجال الدين إطاحةً كلية. وألفى الملك السعودي نفسه بأمسّ الحاجة إلى أن يكفل رجال الدين هؤلاء مبادرةً تُشيع الشعور لدى الناس بأن المملكة إن هي إلاّ حرمُ المسلمين ومحرابهم ـ وليست في أي حال ساحة للوغى حيث تنتشر الجيوش «الكافرة». وعلى هذا فإنَّ قولاً للنبي وهو على فراش الموت قد يكون ملزماً في هذا الشأن، على ما بيَّناه سابقاً: «أخرجوا اليهود والنصارى [أو المشركين] من شبه جزيرة العرب». وحتى لو بحث فقهاء الذمية في المدلول المحدد لعبارة «شبه جزيرة العرب»، فإنه لمن الضروري أن يتقدَّم العلماءُ من ذوي القدر من الحكم بضمانة من لدنهم عشية السابع من آب/أغسطس عام ١٩٩٠. وكان لابن باز، في الأربعينيات، تجربة في هذا الصراع مع الملك عبد العزيز، على ما ذكرناه سابقاً. وهذا ما قد يمنحه الصدقية اللازمة لتبرير قرار الملك ـ إن توصَّل الأخير إلى إقناعه.

ومع ذلك، وقبل أن يتسنّى للعلماء إعطاء رأيهم في هذا الشأن، طرأ حادث مثير للدهشة ـ ولئن كان ذُكر في حينه، فإنه لم يُعطَ حقّ قدره. ومفاده أن الأمير سلطان، وكان وزيراً للدفاع في حينه، وشقيقاً للملك من جهة والدته، استقبل أسامة بن لادن لديه. وكان ابن لادن هذا منعزلاً في المملكة وعلاقته بالحكم باتت على قدر من الاهتزاز وانعدام الثقة، ولا سيّما بعد حادث الاغتيال في بيشاور، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٨٩، والذي طاول عبد اللّه عزّام، الداعية الفلسطيني للجهاد الأفغاني، وأحد أهم نقاط الارتباط مع الحكم السعودي في

عالم الجهاديين الدوليين. وقد أتى ابن لادن عارضاً على وزير الدفاع أنْ يتراصّ الجهاديون هؤلاء على الحدود السعودية في مواجهة الفِرق المدرَّعة من جيش صدّام «المرتدّ» (في تعبير عن الأيديولوجيا العلمانية، التي صدر عنها حزب البعث الحاكم في بغداد). على أن ما يدهش في الأمر أكثر من غيره، ليس رفض الأمير سلطان ـ الذي قد يخيل للمرء أنه غير راغب في أن يُلقى واجب الدفاع عن المملكة على عاتق جهاديين غير مجرّبين، وأنه مرتاب بقدرات هؤلاء العسكرية ـ وإنما المدهش في أن يكون للأمير وزير الدفاع في حينه، متسع من الوقت لاستقبال ابن لادن، والزمن حافل بالأزمات والمخاطر المحدقة بالمملكة. وكان لغياب التفاهم بين المتحاورَيْن أن يفتح الصدع الداخلي عميقاً أمام الحركات الإسلامية: ولسوف يجد التيار الجهادي المتشدد نفسه في حِلٍّ من كل رابط، حتى يمضي إلى إطلاق الإرهاب مدمِّراً به كلّ ما شاءه من أهداف، على وجه الأرض، في منعطف القرن الحادي والعشرين.

وفي الردود الأولى، التي أعقبت دخولَ القوات الأميركية إلى السعودية، جعل التساكن الذي لطالما نُظِّم في الثمانينيات داخل الحقل الديني السعودي بين المنظِّرين الشبان من القطبيين ـ السلفيين من أتباع «الصحوة» ـ خلف سَفَر الحوّالي وسلمان العودة ـ والعلماء من الإدارة الوهّابية، يتشظّى. فما كان من السلالة الحاكمة إلاّ أن التفتت إلى العلماءِ الوهّابيين، أركان دعمه التقليديين، والذين يرتضون وحدهم أن يقدموا كفالتهم الإسلامية لدى وطء فِرق التحالف بقيادة أميركية، التراب السعودي، وذلك مقابل تعويضات هامة يجري تفصيلها لاحقاً. ولهذه الغاية، أصدر الشيخ ابن باز وهيئة كبار العلماء فَتوَيَيْن ـ الأولى في ١٤ آب/ أغسطس، ويسمح فيها بتوقف فِرَق التحالف على التراب السعودي المقدّس (والمتصل بعملية «درع الصحراء»)، أما الثانية فصدرت في شباط/ فبراير من العام ١٩٩١، وتشرِّع فيها مشاركة جنود مسلمين في الهجوم على العراق (عملية «عاصفة الصحراء»). وكان من شأن هاتين الفتويين أن أفقدتا اعتبار الإدارة الوهّابية الرسمية في نظر زارعي القلاقل من مبشِّري الصحوة. ولسوف يتفاقم هذا الانفساخ على مدار السنوات العشر المقبلة. وقد انطبع الانفساخ بمراحل ثلاث. وتمثلت المرحلة الأولى بالهجوم الأول الذي قام به مناضلون إسلاميون وقد تُرجم بوضع الحكم

موضع المساءلة والاتهام، عبر عريضتين اثنتين في أيار/مايو من العام ١٩٩١ («رسالة شكاوى») وفي آذار/مارس من العام ١٩٩٢ («مذكرة توبيخ»)، واللتان مضتا في خط تصاعدي ـ إذ جعلت هيئة كبار العلماء تدين العريضة الثانية ـ وراح هؤلاء يطالبون السلالة الحاكمة بأن تبسط للناس جردة حسابها، من خلف الأسلمة التامة التي طبقتها على الإدارة، ولما كان الحكم السعودي عرضَةً لانتقاد التيار الليبرالي، بدوره، ولا سيَّما النساء السعوديات اللواتي خرقن المحظور، وقدن السيّارات، وآثرنَ أن يُقمعن على أن يراعين العلماء ـ فقد ارتأى أن ينشئ «مجلساً للشورى» معيّناً، ويكون الكثير من أعضائه قد تشرَّبوا الثقافة الغربية، حيث عاشوا قسطاً كبيراً من حياتهم.

أما المرحلة الثانية فتميَّزت بالقمع: وفي حين كان فريق من المعارضين يتشكَّل في المنفى، في لندن، مستفيداً من جهل الصحافيين الغربيين (لمجريات الأمور في السعودية) فيدعي لهم، بلغة إنكليزية تامّة، بأنه يمثل «لجنة الدفاع عن الحقوق المشرعة»، وأنه مهموم بحقوق الإنسان، وفي حين أن الشعار الآنف، والنشاط المترجمَيْن إلى العربية كانا مكرَّسَيْن لتطبيق الشريعة الإسلامية في الاتجاهات كافة، كان النشطاء الرئيسيون في «الصحوة» يودعون السجون ـ حتى كاد اعتقال سلمان العودة في بريدة يثير انتفاضةً في المحلة. ولسوف يظلّ هؤلاء في غياهب السجون طوال أربع سنوات (١٩٩٤، ١٩٩٥ ـ حزيران/يونيو ١٩٩٩) ـ وهو التاريخ الذي أطلق فيه الحوالي والعودة. وفي العام ١٩٩٤، أُسقطت الجنسية السعودية عن ابن لادن، وكانت مضت أربع سنوات على إقامته في منفاه بالسودان، وفي هذه الغضون حدث اعتداءان ـ نُسبا إلى تيار السلفيين المتشددين الذين تأثروا بالجهاد الأفغاني، على حَدّ ما أوردته المعلومات غير الموثوق منها ـ ارتُكب أحدهما في الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٥، أما الاعتداء الثاني فارتُكب في المعسكر الأميركي بمدينة «الخُبَر» في حزيران/يونيو من العام ١٩٩٦، في المنطقة النفطية. والحال، فإنَّ المرحلة الثانية من القمع تتوافق مع بلاغَيْن صدرا عن ابن لادن، أولهما «إعلانه الجهاد ضد الأميركيين الذين يحتلون الحرمين الشريفين» في ٢٣ آب/أغسطس من العام ١٩٩٦، وثانيهما بلاغه الذي يعلن فيه ولادة «الجبهة الإسلامية الدولية ضد اليهود والصليبيين»، داعياً فيه إلى قتل الأميركيين أينما كانوا

على وجه الأرض، وقد شاركه التوقيع الظواهري وغيره، في شباط/فبراير من العام ١٩٩٨. كما انطبعت هذه المرحلة بالسلسلة الأولى الطويلة من الاعتداءات التي ارتكبها تنظيم القاعدة وحرص على تبنّيها لاحقاً، وتورّط فيها أقرباء لابن لادن فاعتقلوا ومنها: تفجير السفارتين الأميركيتين في نيروبي، بكينيا، وفي دار السلام، بتانزانيا. وبغض النظر عن الهول الذي أحدثه هذان الاعتداءان في النفوس، واللذان خلّفا ثلاثين قتيلاً وجريحاً، وغالبيتهم العظمى من الكينيين والتانزانيين، ناهيك بالثلاثين قتيلاً أميركياً، وهما يرتديان أهمية رمزية قصوى، ذلك أنهما حدثا في السابع من آب/أغسطس في العام ١٩٩٨، أي في الذكرى الثامنة لدعوة الملك فهد الفِرق العسكرية الأميركية إلى التراب السعودي، وهما يستذكران هذه القطيعة الافتتاحية، حيث تحطّم مجموع كل الاتجاهات التي كان عليها التحالف الإسلامي، فأتاح ذلك التحطّم انبثاق إرهاب السلفية الجهادية التي باتت مستقلّة، وجعلت تطبق النظريات التي لطالما عمل على إنضاجها أيمن الظواهري، حتى مضى يضرب بها العدو الأبعد، وصولاً إلى نيويورك وبالي، ومدريد.

أما المرحلة الثالثة التي انفتحت بعد إطلاق حاملي لواء «الصحوة» من السجن، صيف العام ١٩٩٩، فقد أعقبت وفاة ابن باز في أيار/مايو من العام نفسه، بعد أن وصل مطلع العقد التاسع (من القرن الماضي) إلى درجة المفتي الأكبر للمملكة العربية السعودية، وكان الوجه الديني الأبرز، إلى جانب الشيخ محمد بن عثيمين (الذي توفّي بعده بسنتين، في شباط/فبراير من العام ٢٠٠١)، في الوهّابية، بيد أن كلاًّ منهما كان يحافظ على مهابته وامتيازه بين المؤمنين وفي المجتمع، نظراً إلى تبحُّرهما من الفقه وشؤون الدين في عصرهما، واعتباراً لما أُثر عنهما من تشبّث بالرأي ودراية بالمواقف. عندئذٍ، ألفى الحكم السعودي نفسه إزاءَ فراغ، إذ لم يكن في عالم رجال الدين الوهابيين، بالمعنى الحصري للكلمة، من يصح وصفه بالوجه الكبير الذي يمكن أن يكون نقطة الارتكاز الديني لآل سعود، إلى جانب كونه ذا براعة في إحياء جذوة الدين في جماهير المؤمنين بفضل سلطانه العقائدي أو شهرته. حتى إذا عُيِّن المفتي خلفاً لابن باز، وهو عبد العزيز الشيخ (ويتحدر من سلالة عبد الوهّاب) وجدته لا يحظى بشهرة تجوز مقارنتها بما كان لدى سلفه.

والواقع أن آل سعود أنفسهم أدركوا مسألة كبرى متمثلة في ممارسة الحكم، ذلك أن النظام الوراثي الذي وضعه الملك المؤسس عبد العزيز قد بلغ حدوده القصوى. وكان الأخير قد خَلّف عدداً كبيراً من الأبناء، المولودين من عشرات الزوجاتِ، اللواتي غالباً ما كنَّ منحدرات من قبائل كانت قد أدّت ولاءَها للملك. وكان الملك، إذ يعقد الزيجات بالنساء والطلاق منهنّ، في إيقاعٍ متوازن، ليضمن بذلك تعاقباً في الإنسالِ متسارعاً، من دون أن يخالف قواعد الشريعة التي تقيم له سقفاً من أربع نساءٍ متساكناتٍ. وهكذا، أمكن له أن يقيم بين أبنائه شبكة ممتدة ومتضامنةً، وأن يجعل من الأشقاء والإخوة من غير أمهات عائلة واسعةً للغاية، وقوية بما يخوّلها أن تسيطر على النظام السياسي، وأن تنال بالمقابل حصة متميَّزة من الريع النفطي.

وكان الانتقال الجانبي في الحكم الوراثي يضمن ديمومة السلالة المالكة على قاعدة واسعة، جاعلاً من التضامن بين الإخوة غير الأشقاء أولى من سعي فردٍ إلى الحكم راغب في رؤية أبنائه (من أم واحدة أو أمهاتٍ أصيلات) يرثونه، وكان أن خلف الملك عبد العزيز في العام ١٩٥٣ أربعة من أبنائه على العرش ـ أو خمسة إن عددنا ولي العهد الأمير عبد اللّه الذي حكم المملكة في واقع الأمر، وهم: سعود، وفيصل، وخالد، وفهد، وكان الأخير تولَّى العرش العام ١٩٠٠، وأصيب العام ١٩٩٦ بمرضٍ في صمّامته. وكان للملك فهد أشقاء من طرف أمه ستة أمراء آخرون، وهم سلطان، وزير الدفاع، ونايف، وزير الداخلية، وسلمان، حاكم الرياض الستينيّ وذو المهابة. وكان الأمير سلطان ولياً لعهد عبد اللّه ـ الذي لم يكن لديه أشقاء من غير أمه. ولو كان الملك فهد توفي قبل عبد اللّه، لما كان ثمة مانع يحول دون أن يختار عبد اللّه وليّ عهد له آخر، نظراً إلى توازن القوى الذي كان في حينه لصالح صة الأخوّة بين أبناء عبد العزيز. ولو كان عبد اللّه هو المتوفى أولاً، لكانَ صميم الحكم ظَلَّ تحت سيطرة السُّدَيريين، أي إخوة فهد الأشقاء من ناحية الأم. يضاف إلى ذلك السنّ المتقدمة لعددٍ كبير من الأمراء، ومنه الأمير سلطان نفسه. وعليه، فإنَّ النظام السياسي الذي ابتكره الملك المؤسس بدا مصاباً بنوعٍ من «انشقاق تشيرنينكو» الذي يعمل على نخره، إذ يحظّر تجديد الأجيال في رأسِ هرم الحكم. إلى ذلك، فإن كلَّ مخالفة لقاعدة توزيع الحكم، وكل محاولة

للاستئثار به من خلال جبّ خاص من الإخوة غير الأشقاء، بل إن كلَّ إرادة في التصدِّي لتمرير السلطة إلى جيل أحفاد عبد العزيز ـ عاكسةً بذلك استئثار النَّسب الذي قد يتوصل إلى انتزاع الحكم ـ من شأن هذه الأمور أن تعرِّضَ العقد العائلي للانبجاسِ الناجم عن استياء أولئك الذين قد يُتركون لمصيرهم، على نحو فظ. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، ألفى «نظام آل سعود» نفسه بين خيارَيْن، الأول لزوم حفاظه على وحدته ـ مخافة أن يتصلّب ويهرم على نحو محتوم ـ والثاني هو إلحاح العصرنة ـ خشية أَنْ تُنقض سيطرة العائلة المطلقة على البلاد، وما تستتبعه من إدارة للريع النفطي. على أن هذه المعضلة لا تجعل العائلة في موضع قوة كلّما عاودت مفاوضة رجال الدين الوهّابيين على التحالف معهم، والذي يعدّ أساساً لشرعية حكمها. وإنما هي (المعضلة) ملائمة لإعادة تصليب «عشائر» تسعى إلى تحالفات خارجية ـ ومن هذا القبيل، عامة الناس، والجماهير، والقوى الخارجية، وبعض النشطاء الإسلاميين ـ وتستعد للنزال، وتقيم شبكاتها، حتى يحين ذلك اليوم الذي يعلن فيه فراغُ قمة الحكم، فتكون مهيّأةً على خير وجه لرفع مرشَّحها إلى المنصب المرتجى.

وكان هذا التردد والشكوك التي ألقت بثقلها على ذرى الحكم، قد تجلّت بالموقف المستغرب الذي كان يريد من الملك فهد، منهكاً بالمرض وعاجزاً عن الحكم، أن يحتفظ، بمركزهِ، فيدعم بالتالي موقع فريق أشقائه من أمه، في حين يلبث ولي العهد عبد اللّه عاجزاً عن تولّي العرش الملكي، برغم كونه يمارس مهام الملك، وبذا يُلفي نفسه محصوراً في عددٍ من امتيازاته ومبادراته. وفي سياقٍ كهذا، فإن الكثير من القرارات والإصلاحات يصير اتخاذها أو المبادرة إليها مشكلاً ومعقداً، بل إنها تتطلَّب أن تكون إجراءات طويلة بظل إجماع مسبق بين الأعضاءِ النافذين في العائلة قد أُنهكت قبل الانصراف إلى العمل. وتعود هذه الممارسة إلى التقاليد القبلية البدوية، وراح يمجّدها المدافعون عنها باعتبارها ضامنةً تحقيق قرار لطالما أُنضج ووُزن بغيره، تحقيقاً فعّالاً وجماعياً. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ السِّياق الوطني والدولي حيث التواترت التي اندرجت فيها المملكة، لا يلبث أن يثير في وجهها الخصوم المستحدثين والمتخيلين في آن معاً ـ سواء أكان هؤلاء إسلاميين متشددين من فرع ابن لادن، أو دوائر المحافظين الجدد

المعادين للسعوديين، والأشد عنفاً في واشنطن ونقاط ارتباطهم في إسرائيل ـ وهذه الكيفية في العمل تمثّل عقبةً إضافيّةً للحكم في المملكة. وبمقدار ما ينحرف التوافق المذكور، الذي يُفترض به أن يكون ناجماً عن البطء باتخاذ القرارات، عن غايته، وبمقدار ما تحين الاستحقاقات التي يفرضها عُمْرُ الملك ووليّ العهد، وكلاهما في الثمانينيات، فإنَّ ذلك ما يحثّ على المناورات من الجماعات المعاكسة التي تسيطر كل منها على مجالٍ في الدولة. وعلى هذا النحوِ، فإن اعتقالات المعارضين التي لجأت إليها أجهزة الأمير نايف، وزير الداخلية، جرت وكأنها تضع ولي العهد أمام الأمر الواقع، بعد أن كان ذكَّر لجنةً أتت إليه متقدمة منه بعريضة للإصلاح، في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٣، إذ قال لأعضائها بأن قرارات التحكيم السياسي في هذا المجال لا تعود له شخصياً.

إنها تلك العائلة الحاكمة، المعمِّرة والمنقسمة، من ينبغي لها أن تجدِّد العقد الذي يربطها برجال الدين، في مناسبة وفاةِ اثنين من أهم وجوه الوهّابية، ابن باز وابن عثيمين، وكان الأخيران بدورهما رجلَيْن ممتازَيْن، لدى منعطف العصر، وفي سياق زمني أُتبعت فيه أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر باتهامات موجهة من كلّ صوب ضد النظام السياسية في البلاد، من حيث خرج الخمسة عشر إرهابياً، ممن عدُّوا مسؤولين إمّا قصرواً، وإما لكونهم مذنبين فعلاً. وعلى هذا، فقد ألفى الحكم السعودي نفسه متهماً، وراحت الضغوط الداخلية تُثقل كاهل المسؤولين فيه، فترخي بظلالها على قدراته في الرد على التحديات التي تواجهه.

ولم يمضِ زمن حتى أنشأ وليّ العهد ورشَةً عميقةً ورصينة من الإصلاحات؛ وكانت غايته من ذلك أن يُشركَ بعضاً من قطاعات المجتمع المدني في القرار السياسي وفي الحكم، وإن يكن في شكل خاضع للرقابة المشددة. وقد ترجم ذلك في علاقة الحكم برجال الدين، الذين يعدّون المحور المؤسس للعقد بين عائلتي، آل سعود وآل الشيخ، أو بين رجال السلالة الحاكمة وبين الوهّابيين، وتوسَّع ليشمل المناضلين في «الصحوة» ممن خرجوا لتوِّهم من السجن، أملاً في جعْلهم زملاءَ لهم وقد اعتدلت خطبهم، وسعياً إلى مراقبة القطاعات الأكثر إقلاقاً من طريقهم. ومضى ولي العهد يُبرز، في مواجهة التطرف الإرهابي، محاولةً للتقريب بين «الإسلاميين المعتدلين» و«الليبراليين»، في صميم المجتمع المدني السعودي، وقد

عبّرت عنها (المحاولة) سلسلة من العرائض، تقوم بدور الضغط لصالح الإصلاحات الأكثر جرأةً (والتي تهدف آخر الأمر إلى الحدّ من نفوذ العائلة المالكة وإجراء الرقابة على التوزيع الاستنسابي للريع النفطي). وقد رأينا الحكم، بدوره، يجهد في تأطير هذه المبادرات بأن يمنحها إطاراً مؤسساتياً جديداً، بتحريض من وليّ العهد ـ ومن هذا القبيل كانت «مؤتمرات الحوار الوطني»، التي انعقد أولها في أيار/مايو من العام ٢٠٠٣.

أما وجها «الصحوة» الرئيسيان، سفر الحوَّالي وسلمان العودة، واللذان كان أحدهما لا يذكر دون الآخر، فقد باشر كلاهما خطاً مستقلاً، حالما خرجا من السجن، صيف العام ١٩٩٩. والحال أنَّ سلمان العودة بدا مهتماً بجهود الحكم في الانفتاح على قوى المجتمع المدني السعودي. ولم يمضِ زمن حتى أخذ يوالي ظهوره على شاشات التلفزة، ولا سيّما القناة الفضائية في دبي «العربية» (التي تموّلها رساميل سعودية)، ورح يقدِّم برامج تلفزيونية طويلة لأجل أن يجمع أموالاً لصالح عائلات «الشهداء» الفلسطينيين الذين سقطوا في الانتفاضة الثانية (مما أثار غضب الأميركيين) وجعل يعرض طيشه المتطرِّف والقطبيّ على الملأ ويقدِّم مظهراً جانبياً يزداد قبول المشاهدين له باطراد إلى أن يحتلّ المساحة التي تُركت فارغة بغياب ابن باز وابن عثيمين. إلاّ أن شبابه النسبي (كان عمره في العام ٢٠٠٠ خمسة وأربعين عاماً)، وشهرته الضئيلة في العلوم الدينية (إذ لم يحصل على شهادة الدكتوراه في هذه المادة إلاّ في الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٤)، لم يُكسباه نفوذاً مماثلاً لما حازه ابن باز. أما موقعه على الإنترنت، «الإسلام اليوم»، فسرعانَ ما أطلق عليه أولئك الذين عابوا على العودة مواقفه حيال الحكم السعودي، فبات محوراً لديهم باسم «الاستسلام اليوم»، جناساً دالاً على ما أصاب الإسلام على يديه. والواقع أن هذا التحوّل لدى سلمان العودة كان ملموساً، بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر العام ٢٠٠١، لمّا أصدر، من موقع الإنترنت خاصته، إدانته، من غير طائل، للاعتداءات على الولايات المتحدة ـ قبل أن يعاود التعريف عن ذاته بكونه معقلاً إسلامياً في مواجهة التطرّف والإرهاب، في آن معاً. ومن ثم، عاد ليؤدي دوراً مركزياً في صياغة البيان «كيف يسعنا التعايش؟» والذي صدر في أيار/مايو من العام ٢٠٠٢، وصيغ بالمشاركة مع ليبراليين وعلمانيين، وذلك رداً على بيان

المفكرين الأميركيين الذي يدافعون فيه عن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والحرب ضد الطالبان، والحملة العسكرية التي جُرِّدت على العراق تحت عنوان تشجيع المُثُل الديموقراطية في المنطقة والعمل على تحرُّر المجتمع المدني.

ولئن عمد سفر الحوّالي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، إلى إدانة الإرهاب بدوره، فإنه لم يرَ فيه إلاّ انحرافاً مستحقاً للّوم في إطار حربِ حضاراتٍ عادلة بين الإسلام والكفر، وقد صيغت إدانته بعبارات شبيهة إلى حدٍّ بعيد بتلك التي لفظها هانتنغتون ـ بيد أنها معكوسة. وإن صَحَّ أنه وقَّع، بدوره، على البيان حول التعايش، فقد آثر أن ينأى بنفسه عن مواقف زميله العودة، وعن النداءات التي تدعو إلى ملاقاة الحكم. والواقع أن سفر الحوالي الذي يُعَدّ وجهاً فكرياً بارزاً وأبعد رزانةً من الأخير، إذ يكبره بخمس سنوات، ونال شهادته بالدكتوراه في العام ١٩٨٦، كان يستمسك بموقع تفاوضي أقوى، حتى ليقدر على رفع سعر تحالفه، بمراهنته على عامل الزمن. على أن موقف الحذر هذا، الذي اتخذه الحوالي، ما لبث أن قويَ بفعل بروز طائفة من المشايخ من كل عمرٍ وجنس، من شيخ بريدة العجوز «حمود الشعيبي»، إلى الشيوخ الشبان الموجِّهين على مواقع الإنترنت، ممن راحوا يحمدون اللّه تعالى على «الغزوة المزدوجة على نيويورك وواشنطن»، وراحوا يصبّون احتقارهم على المسلمين الفاترين الذين اختاروا الإشفاق على ضحاياها. وكان سفر الحوالي بدا مشغول البال لكونه لم يسلّم نهائياً طيف خطابه المتشدد لمنشقِّين أو منافسين له. إلاّ أنَّ في ذلك موقفاً غاية في الصعوبة، بلا شك.

كان الشيخ الثمانيني «الشعيبي» ينتمي إلى التيار الوهّابي المتشدد؛ ونظراً إلى كبر سنّه، فقد كان تمليذاً لأكثر علماء الماضي علماً وشهرةً، وكما كانَ أستاذاً لسلمان العودة، ولكبير المفتين في المملكة العربية السعودية، ولأعضاء آخرين من الإدارة الدينية. وتعود شهرته الإعلامية إلى التسعينيات، حين جعل نفسه المدافع عن «إمارة» الطالبان بلا أي لُبْس، وذهب إلى حد الاحتفالِ وحده بالنظام الإسلامي ـ وكانت تلك فكرة لم ترقْ لقادة الرياض ـ ولم يلبث أن سُجن في منتصف التسعينيات، وأُطلق من ثمَّ، وذاع صيته بين التيارات الإسلامية المتطرفة، حتى عُدَّ كافلاً دينياً لاعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في الوصية التي سجَّلها مسبقاً أحمد الحزناوي الغامدي قُبيل قيامه بعمله الانتحاري، وقد بُثّ في

١٦ نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٢ من قِبل أحد القائمين بها.

وكان الشيخ الشعيبي خلال الحملة العسكرية التي شُنّت على الطالبان، خريف العام ٢٠٠١، دائم الشكوى والتذمّر من سقوط «قندز»، صارخاً في من حوله: «أين هم المسلمون؟» وزاد سخطه لدى رؤيته الجهاديين العرب وهم يساقون، مقيدي الأيدي، إلى القوات الأميركية، عن طريق الأفغان، حتى خشي أتباعه أن تسوء صحته لتلك الأحوال؛ وبالفعل، فإنه لم يقوَ على تحمل انهيار حلمه الأفغاني، فمات حزناً وغماً في العشرين من شباط/فبراير العام ٢٠٠٢، فنعته كلّ المواقع الجهادية في العالم وبكت أباها الروحي.

وبُعيد غياب «الشعيبي»، انصرفت الشبكات السلفية ـ الجهادية إلى اعتماد منطق التكاثر، وقد أشعل فيها جذوَة النشاط ما تناهى إليها من اعتداءات قامت بها القاعدة، في أقطار العالم قاطبةً، بينما كان الهجوم الأميركي على العراق قد بوشر فيه في العشرين من آذار/مارس، وكانت العربية السعودية قد عمدت إلى زيادة إنتاجها من النفط حتى الحد الأقصى، لتحول دون النقص في المواد الخام، مما قد ينعكس نقصاً في النفط الخام في الولايات المتحدة، وأبرزت بذلك وجهة مصالحها الحقيقية والملموسة. أما الحكومة السعودية، فقد اختارت من جانبها سياسة المصالحة مع الشيوخ الجهاديين الأكثر تشدداً من مثل ناصر الفهد، وعلي الخضَيْر، وأحمد الخالدي، ممن راحت الشرطة تقتفي آثارهم بفتور، في حين رأيتهم حاضرين بقوة على مواقع الإنترنت الخاصة بهم. وبرغم ذلك، سرعان ما تلاشت الآمال في تقنية غضبتهم الجهادية: ففي الثاني عشر من أيار/مايو عام ٢٠٠٣، حصلت ثلاث عمليات انتحارية أودت بخمسة وثلاثين شخصاً في الرياض، ومنهم تسعة أميركيين، وفي اليوم نفسه الذي كان كولن باول يجري فيه زيارة إلى العاصمة السعودية. وعلى الرغم من الاعتقالات الجماعية التي طاولت ثلاثة شيوخ معنيين بالاعتداءات، فقد حصل اعتداء آخر، في العاصمة، الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر، وأوقع سبعة عشر قتيلاً، وكلهم عرب. ولما رأى هؤلاء الشيوخ الجهاديون أن معظم القتلى الذين سقطوا في هذه الاعتداءات هم «مسلمون أبرياء» وأنه يجدر بهم رثاؤهم، أعلنوا من على شاشات التلفزة توبتهم، خشية أن ينقطع عنهم الدعم المالي وأن يفقدوا مرابط الرأي العام في الشرائح كارهة

الأجانب وكارهة اليهود والنصارى من الجمهور السعودي، إذ يخشى هؤلاء أن يصيروا عرضةً، بدورهم، لِلَسْعة الإرهاب وهو مطمئن في كنفهم ـ وتلك ظاهرة موازية لما شهدناه في المغرب، إثر اعتداءات الدار البيضاء والتي كان ضحاياها من المغاربة برمّتهم، في شهر أيار/مايو من العام نفسه.

وحيال ذلك التحدي الذي استشعره الحكم السعودي على أرض المملكة نفسها، ما كان له سوى أن يروز صحّة الاستراتيجيات السابقة أو عدمها التي كانت قد أخرجت نشطاء المجاهدين من البلاد، بعد الهجوم على مكة المكرمة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٧٩. وأرتأى وليّ العهد، لاستئصال هذا التيار فكرياً، أن يضع أسساً لما سوف يُدعى العقد الاجتماعي السعودي الجديد، وذلك بتنظيمه «مؤتمرات الحوار الوطني»، بدءاً من حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٣ـ بيد أن هذه الجهود سرعانَ ما اصطدمت بتحفظات قسمٍ من العائلة المالكة، كما لقيت معارضة شديدة من المناضلين الإسلاميين الأكثر تشدّداً.

ولا يعدو الأمر كونه إبدال التحالف بين سلالة آل سعود وآل الشيخ بفكرة «الوطنية» ـ وكان التحالف الأول قد بُني على الجهاد الذي أخضع كلَّ مكوِّنات المجتمع السعودي لوهّابية متشددة، وذلك بالقوة العسكرية التي راحت تفرضها ميليشيات الإخوان ـ وتبدّت لناظرَي وليّ العهد مفاعيله (التحالف) المنحرفة التي غلبت الإيجابية وباتت تهدد ديمومة المملكة ذاتها، وكان لهذه الثورة في الذهنيات أن تُوضع موضع تنفيذ، يومَ اجتمع، في الرياض، ثلاثون ممثلاً عن الإسلام السعودي، وراح هؤلاء يخوضون في شؤون الساعة، على مدار أربعة أيام متتالية. ومن الجدير ذكره، ههنا، أن ثلث المشاركين كانوا منبثقين من جماعة «الصحوة»، وحضر بعض من الإدارة الوهّابيَّة، كما تمثّل في الاجتماع رجال دين من الإسلام السُّني الشافعي والمالكي من الحجاز وعسير وبعضٌ من المتصوفين، وكان هؤلاء على قدرٍ من المساواة العددية مع السالفين، إضافة إلى ممثلين عن إسماعيليي نجران (المنطقة الحدوديَّة مع اليمن)، وممثلين عن الشيعة في المقاطعة الشرقية. والحال أنَّ هؤلاء المذكورين آنفاً، لطالما اعتُبروا جديرين بالمقت من قِبل المبشّرين الوهّابيين ـ كما أصدروا فتاوى عديدة ينسبون فيها الكفر إلى الشيعة. أما بالنسبة إلى المسلمين السنّة من غير الوهّابيين، ممن ظُنَّ أنهم باتوا في حكم

المنقرضين بعد أن أخضعوا لمحدلة الفِرق العسكرية من الإخوان في العشيرينيات من القرن العشرين، فكانت عودتهم والاعتراف الرسمي بهم شكّلت انقلاباً هاماً في الحياة الدينية بالمملكة. ولئن عمد سلمان العودة، في ختام المؤتمر، إلى التقاط صور له وهو يدعو الزعيم الروحي الشيعي حسن الصفّار، إلى سيارته ـ دالاً بذلك على الخط الذي ألزم نفسه فيه لتأسيس الوحدة الوطنية واستكمالها ـ فإنّ سفر الحوّالي لم يتوانَ عن إبداء استيائه من مصالحة كهذه وفي مباهاةٍ لم تقلّ بروزاً عن المؤتمر المذكور وفعالياته.

وفي تلك الغضون، استشعر الناس ولادة «ربيع الرياض»، مباشرةً بعد الصدمة التي ولّدتها اعتداءات الثاني عشر من أيار/مايو ـ وقد أُخمد في مهدهِ، حالما بدا أنه شبّ عن سيطرة وزير الداخلية في حينه ـ إذ طلعت الصحف، من مثل **الوطن**، الجريدة اليومية الصادرة في «أبها»، عاصمة مقاطعة عسير، والتي كان الأمير خالد الفيصل حاكماً لها، بعناوين لم يشهد لها مثيل في جرأتها، نظير «الأمة هي أهمّ من ابن تيمية»، مشيحةً عنها أحد محرَّمات العقيدة الوهّابية، بل إنها مضت أبعد من ذلك، حين ظهر رسم كاريكاتوري ـ ولم تنقضِ إلاّ ثلاثة أيام على الاعتداءات ـ تظهر فيه شخصيتان متشابهتان، وكان كلاهما مرتدياً جلابية قصيرة، وملتحياً ومنتعلاً خفَّين، ومعتمراً العمامة البيضاء دلالةً على التقوى السلفية، بيد أن أحدهما بدا مزنَّراً خصره بالديناميت، في حين أن ثانيهما كان يضع نظارتين واسعتين، وكان يضع حزاماً من الفتاوى، وقد ذُيل الرسم بكلام هذا مؤداه: «الإرهابيّ. . . وذلك الذي يطلق الفتاوى والدعوات التي تحثّ على الإرهاب. . هو إرهابيّ أيضاً». ولم تكد الرسوم تبلغ القُرّاء، حتى تعالت احتجاجات رجال الدين الأكثر تشدداً، وبلغ ضغطهم أشدّه إلى أن أقال وزير الداخلية رئيس تحرير جريدة **الوطن**، الصحافي الليبرالي جمال الخاشقجي، من منصبه، وما لبث أن صار مستشار السفير السعودي في لندن، الأمير تركي الفيصل.

إلاّ أنَّ «الثورة الهادئة» التي وضع وليّ العهد الأمير عبد اللّه موضع التحقيق، مدعوماً ببعضِ فروع العائلة الملكية وضد تحفظات بعضها الأخرى، ما كانت لتستغني عن إجراءات إعادة التنظيم السياسي التي قد تُجبر آل سعود على فتح طيف الحكم على الآخرين، ناهيك بالإجراءات الرمزية التي من شأنها أن تحطّم

المحرَّمات وتطلق الإشارات القوية في سبيل التحوّل في الذهنيات. ولسوف تتطلَّب بالضرورة أن يُعاد النظر في التوزيع الاجتماعي، وأنْ تُحترم ذاكرة وكرامة كلّ مكوّنات السكان في المملكة، ممن راودهم الشعور بأن هويتهم منكرة ـ أمثال التجار المتعددو الطوائف في الحجاز، وحضريّو عسير، والشيعة في الأحساء ـ تحت وطأة الضغط الوهّابي. وكانت تلك ورشةٌ جديرةٌ بالاهتمام والعناية، حيث العراقيل عديدة ـ إلاّ أنه لا خلاص لديمومة المملكة من دونها، في وقتٍ بدت فيه واشنطن ولندن، والقوى الغربية الأخرى ساعية إلى إسماع صوتها دفعاً للقوى المركزية.

ولدى إقامة المؤلف القصيرة في مقاطعة عسير، في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٤، توقف على الطريق الوطنية ١٥ ليتناول الغداء على مائدة أحد المنتمين إلى قبيلة الغامدي، من حيث تحدَّر عدد من انتحاريي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وليس بعيداً عن مسقط رأس سفر الحوَّالي (حوالَة)، أمكن له أن يلاحظ ـ مضخماً التفاصيل الإضافية ـ هذا التحدِّي السعودي: في هذه المنطقة الرائعة حيث يقيم المزارعون الحضريون الجبليون، وحيث الحقول التي يزرعها مهاجرون بنغاليون أو مصريون، كانت أعداد الشبان قليلةً، إذ لا سوق عمل لهم ههنا. لقد نزحوا جميعهم إلى جدّة، حيث يعمرون ضواحي المدينة، ويحيون قريباً من الفقراء الأجانب. ولدى قيامنا بجولة في الجيب، مررنا بأهداب الصحراء، حيث يضرب البدو خيامهم ـ وقد أمكن تمييزهم من شعورهم الطويلة. أما الفتيات البدويات، اللواتي وجب أن يكنّ متحجبات، فقد خرجن من خيامهنَّ لحراسة المواشي؛ وكنّ بخروجهن هذا يثرن رغبة المتحضرين، الكامنين في سياراتهم ذات الدفع الرباعي، على الطرق المديدة وهم ينظرون بعين الحسد إلى ممثلاتِ الجنس الآخر أولئك، في حين أن النساءَ في بلداتهم محجور عليهنَّ في المنزل وتعصى رؤيتهنّ، إثر التوهُّبية الإجبارية التي خضعت لها المنطقة في العشرينيات من العصرِ الماضي. وقد تناقل الناس شائعات في جدّة تفيد بأن محمد بن لادن، والد أسامة، الذي قُتل في حادث تحطّم طائرته فوق المنطقة، كان مولعاً بنساء «عسير». فكان كلما أُعلن مجيء الملياردير إلى تلك الديار، زُيِّنت الفتياتُ بأجمل حليهنّ، أملاً في قرانٍ يُسقط على القبيلة المَنَّ والبركة ـ ولدى عودتنا، من طريق المناطق المزرعة،

لاحظنا، من خلالِ شناخ(*)، منظراً شاملاً وفسيحاً: فمن هذه الضيعة البعيدة خرج هذا الانتحاري، وقد تناثرت أشلاؤه وتبدَّدت على تراب نيويورك. وتلك هي «حوَّاله»، في موضع أوطأ، جنوباً ـ وهي مسقط رأس سفر الحوّالي. أما سكان القرية هذه، فرأيتهم يقيمون في مساكن من حجر إسمنتي، وإن صَحَّ أنها ذات فائدة لهم، فإنها بدت خلواً من فتنةٍ، وهي تقوم في محيط مراكز تاريخية قديمة. أمَّا البلدات القديمة المهيبة، وذات المنازل المعمرة من حجارة ملوَّنة، وأبوابها من الخشب المنقوش المخرَّم وقد علتها سواكف(**) أنيقة منحوتة نحتاً معجباً، فهي شاهد على حضارة حضرية بادية للعيان ومهمَّة في عسير، إلاّ أنها أمست متروكة لزمرٍ من البدو الصاخبين الذين يسارعون إلى الصياح، من خلف قضبانِ النوافذ، لدى رؤيتهم زواراً ممن يسكنهم الحنين إلى غابر الزمن البهيّ والعظيم، وهم يتقدَّمون ليتلمَّسوا ما يشدُّهم إلى ذاك الماضي. ولدى اقترابنا، نرى قروداً ذات لحى طويلة وهي تتحلّق حولَ إناثها المخصباتِ، وقد تعلَّق صغارها على ظهورها أو أخذت بالرضاعة منها، وفي هذه الأثناء يقدِّم أحدهم للضيف الأجنبي بمودَّة لافتة جانباً من عارضة منحوتةٍ كانت ملقاةً أرضاً.

وكان ما يثير الانتباه، وجود هياكل عظيمة لقرود، منثورة على المصاطب ـ وكانت إحداها معلقةً بعظمة معصمها على جدار بحبل من القُنَّب: ولعل ذلك كانَ نتاج لعبٍ وحشي، عُلِّق به مالكات الأرض هذه بوضع اليد عليها، وكأنها بديلة عن نوع بشري منحطّ، وقد تركت فريسة للعقبان تنقضّ عليها من كبد السماء، وذلك تسليةً لبعض الشبان العاطلين. والحال أن لقب الغامدي القبلي، لا يزال في نفوسِ أبناء العائلات الثريّة في مدينة جدّة بالقدر نفسه من الابتسامات المفهومة: فلطالما كان الغامديون، في ما مضى، طبَّاخين، وجنائنيّين، وسائقين. أما اليوم فضاعت آثارهم منذ أن حلَّ الفيليبينيون والباكستانيون بدائل عنهم في حرفهم. ولا شكّ في أنَّ بعضاً من الشخصيات خرجوا من صفوفهم، وراحوا يمارسون مهناً راقيةً، بفضل ما أوتوه من فكر، سواء في الجامعة أو في الإدارة. بيد أن القبيلة نفسها، في

(*) أنف الجبل الخارج منه والداخل في المنبسط (المترجم).
(**) مفردها ساكف: أعلى الباب الذي يقابل العتبة (المترجم).

مجموعها، اقتحمت الضمير العالمي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

أما النساء فهنَّ يمثلنّ تحدياً من التحديات التي تواجهها المملكة في مسيرتها، والذي تعتبر المعارك قاسيَةً في سبيله. وكان لا يزال العلماءُ، إلى حين كتابة هذه السطور، في ما يمارسونه من ضغوط على المجتمع، يحصرونَ النساء السعوديات في وظائف «نسائية» قليلة بل نادرة ـ حاميلن أغلبيتهم على عدم العمل ـ وعلى الرغم من المثال الذي أُعطي من بعضِ النساءِ ذوات الحيويَّة اللافتة، سواء أكنّ أميراتٍ أو من عامة الناس، على غرار المصوّرة الفوتوغرافية ريم الفيصل أو امرأة الأعمال لُبنة عليَّان، وتعد ثروتها من كبريات الثروات في العالم. ولما كانت نجمةَ المنتدى الاقتصادي في جدة في ١٧ شباط/فبراير عام ٢٠٠٤، فقد شاءت أن تفتحه بخطاب بُثّ على قنوات التلفزة في البلاد كلها، حيث الشكل ينافس المضمون لتأدية رسالة متشددة: «من دون تغيير حقيقي، لن يكون ثمة تقدّم. وإن شئنا أن نتقدم في المملكة العربية السعودية، وليس لنا من خيار آخر سوى أن ندفع بالتقدم بكل ما أوتينا من قوة». ومما لا شكّ فيه أنّ أغلب المشاهدين في المملكة، على غرار المؤلف، الحاضر في الرياض هذا اليوم، أذهلهم المظهر الذي بدت عليه لبنة عليّان وقد ارتدت ثوباً مفصلاً وبدا الحجاب منزلقاً تماماً عن شعرها وهي تتحدث، ومن دون أن تسعى إلى إصلاحه، ومجسِّدة ما تقوله لتوها، أكثر مما أذهلهم كلامها. وكانت تلك السابقة في البلاد ـ أن تتحدّى امرأة تعليمات العلماء التي تفرض على السعوديات أن يرتدين العباءة ويضعن الحجاب ـ جديرة بأن تكون على صدر صفحات الجرائد الليبرالية في المملكة، وشكّلت مادة للأحاديث في قاعة الانتظار في مطار الرياض، في محطة للطيران الداخلي، من حيث يزمع الكاتب أن يطير باتجاه مقاطعة عسير، أمَّا الرجال، الناضجون وذوو التجربة الراسخة في الحياة، على ما بدا، ممن راحوا يناقشون مسألة عليَّان، فلم يكن في حوزتهم، من حيث القاعدة العامة، سوى أقسى الكلمات وأنبى العبارات لتحقير تلك المبادرة.

الفصل الخامس

صندوقة باندورا العراقية

في العشرين من آذار/مارس العام ٢٠٠٣، أطلق الرئيس جورج دبليو بوش حملته العسكرية على العراق، والتي كان ينبغي أن تختتم «الحرب على الإرهاب» بأن تطيح بصدَّام حسين. والحال أن خلع المستبد في بغداد وإحلال حكومة ديموقراطية ومؤيدة للأميركيين مكان النظام البعثي يشكلان المدخل اللازم لإقامة «شرق أوسط جديد» على ما يتخيله بعض الأميركيين، في دوائر المحافظين الجدد في واشنطن، وقد تحرَّر من شياطينه، وبات مستعداً للدخولِ في عولمة سعيدة إبان «العصر الأميركي الجديد»، وبرعاة «المهيمِن الخيِّر» benevolent hegeman، عنينا به الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى المتسامحة. وبعبارات أقل غنائية وبناءً على اعتبارات أكثر مباشرة، فإن تصفية صدَّام ينبغي لها أن تتيح نشر الترسانة العسكرية الأميركية في مواجهة عدوٍّ معتمد (على العكس من ابن لادن العصي على الإمساك)، وأن تضرب ضربة كبرى محدثةً «الصدمة والترويع» في النفوس. ومن شأن هذا الأمر أن يُنسيَ المراقبين نصف الإخفاقات في المرحلتين السابقتين «للحرب على الإرهاب»: القضاء على القاعدة ودفع النظام السعودي إلى إعلان توبته ـ واللذان بدت أسلحة واشنطن حيالهما غير ملائمة. ذلك أن مطاردة ابن لادن وأتباعه، على ما سعت إليه الإدارة الأميركية، لم تحقق استئصال الإرهاب على نحو كامل، لأنَّها لم تتصدَّ سوى لظواهرها دون دوافعها العميقة. وكانت الجريدة الناطقة الرئيسية باسم المحافظين الجدد، **الراية الأسبوعية**، ومثلها الصحافة الكبرى المرتبطة بالحزب الجمهوري وقناة التلفزة «فوكس نيوز»، قد ألحَّت على ضرورة إسقاط صدام حسين والتعامل مع أسباب الشر ـ فإذا ما تسنّى

الإطاحة بالدولة العراقية المارقة، أمكن، بحسبها، ضربَ الشريك المفترضِ في الإرهاب العالمي والقضاء على أسوأ ديكتاتور عربي. وعلى هذا النحو، قد تصيب الولايات المتحدة عصفورَيْن بحجرٍ واحدٍ، إذ يسعها أن تشجع الديموقراطية، في حين يزول الإرهاب، هذا الوليد المنحرف للحكم العربي السيئ، بزوال والده. إضافة إلى ذلك، فإن إحلال حكم ديموقراطي صديق للأميركيين في العراق قد يتيح للأميركيين ممارسة ضغوط لا تُحتمل على النظام السعودي، الذي عُدَّ المستجوب الأول عن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، من منظار الإدارة الأميركية هذه. فمن جهة أولى، لسوف يشكل تدفّق خمسة ملايين برميل من النفط العراقي إلى السوق سبباً لفقدانِ الرياضِ غطرستها لكونها، «المنتج المطاط» Swing Producer، ولن يقوى النظام على الضغوط التي تحث على الإصلاح السياسي والديني. ومن جهة ثانية، فإن التمثيل الصحيح للعراقيين في قلب النظام العراقي الجديد، حيث للشيعة الأغلبية الواضحة ـ ولطالما كان هؤلاء عُرضة للقمع من قِبل صدام وحكمه ـ مما قد يشكل عامل تدخّل من قِبل إيران ما بعد الخميني، وهذه سوف تقيم صلاتٍ مع واشنطن، بعد أن يتم تهميش كبار رجال الدين المتنفذين والأشد تعصباً منهم.

ولسوف يتيح ترميم الأماكن المقدَّسة الشيعية، بمدينتي النجف الأشرف وكربلاء، اللتين لطالما أخمد صدام ثورات أهليهما، الإشعاع على مئاتِ الملايين من المؤمنين بهذه الطائفة الإسلامية في العالم ـ الموزّعين بين لبنان والهند، والمتنامين سكانياً من حول ضفافِ الخليج العربي ـ لتغدو (الأماكن المقدّسة) قطباً دينياً عظيم الأهمية ويحظى بالرعاية والحماية الأميركيتين. ولسوف يتيح ذلك الاستنهاض الشيعي إقامة نوع من التوازن مع سيطرة الممالك النفطية السنِّية (التي اشتبهت برأي المحافظين الجدد أنفسهم، بمحاباتها الإرهابيين) على أهمّ منابع الذهب الأسود في الكرة الأرضية. أما القومية العربية، في آخر المطاف، فسوف تلفي نفسها مهشَّمة بعد انهيار صدَّام، بطلها الأكبر، ولن تكون لها القوة على التعبير عن رفضها وجود إسرائيل، في حين تندمج الدولة العبرية، وهي من موقع القوة، في المجموع الإقليمي المنتظم على هذه الصورة ـ مستعدةً الضرب على وتر أوسلو ولكن بشروط أكثر ملاءمة لمصالحها من ذي قبل. وبموجز العبارة، فإن

منظِّري المحافظة ـ الجديدة وأتباعهم في البيت الأبيض يرون في تدخُّل الصواريخ والدباباتِ تسلسلاً للأحداث فاضلاً، من تحرير العراق إلى فرض الديموقراطية فيه، وانتهاءً بالضرورة إلى «القضاء على الشرّ»، وهو عنوان مقتبس من كتاب أصدره ريتشارد بيرل في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٣ ـ وفيه أنَّ ثمة مصالحة تتم بين الأديان الأخروية الكونية والمصالح الأميركية الخاصة، لدى نهاية كل شرّ.

وعلى الرغم من بعض المراراتِ البسيطة التي اعترضت مسيرة الفِرَق العسكرية المتقدمة على الأرض، فإن الهجوم الأميركي العصيّ على الصدّ، والذي أدير انطلاقاً من مركز القيادة في قطر، فقد ثَبُت أنَّ المرحوم ألبرت وولستِتّر وتلاميذه كانوا صنعوا من جيش الولايات المتحدة «أُسطولاً لا يقهر» مطلع القرن الحادي والعشرين. إلاّ أن هذا الجيش، قد يصيبه ما أصاب الأسطول البحري الملكي الأسباني، حين فُرِّق شمله وهُزِم شرّ هزيمة بفعل مصادفة لم يكن ليتوقعها القادة البحريون التابعون لفيليب الثاني، وهي العاصفة. ولم يمضِ زمن حتى أخذت آليات الجيش الأميركي المذهلة والمعدَّة لسحق العدو، تلتقط حبات الرمل وتنكمش فيها وقد ارتفعت كتلاً بفعل الاحتلال، فأثارت ردود فعل أولها العنف ـ سواء أسُمِّيت مقاومة أو إرهاباً ـ ولم تكن الأخيرة مرتآةً من قبل منظِّري الاستراتيجية في البنتاغون. والحال أنَّ إسقاط تمثال صدَّام حسين الضخم، والذي تناقلته وسائل الإعلام العالمية، بُعيد دخول الجيش الأميركي إلى بغداد، (بعد أن شُدَّ بحبل رُبِط بدبابة أميركية، وكان العراقيون عبثاً حاولوا إسقاطه بجهودهم) يُفترض به أن يوحي، في أذهان مشاهدي التلفزيون في العالم، إسقاط تمثال ستالين العملاق في مدينة براغ. والواقع أنّ ترسيماً مماثلاً للتصادم الأيديولوجي بين امبراطورية الشرّ، وهي عبارة مأثورة لدى رونالد ريغان، ومحور الشرّ من ابتكار جورج دبليو بوش، من شأنه أن يشير بدقّة إلى الحدود التي يقف عندها الذكاء في الشرق الأوسط، على حد ما يجري التداول بشأنه في الطريق المطوّقة بنيويورك. وكان لتوالي الأحداث، من سحق جيش المستبد إلى انبثاق المجتمع المدني العراقي، أن يجري على أنه نوع من إعادة تصنيع للانتقالِ إلى المرحلة ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية.

وفي الواقع، ما إن انقضت الأسابيع الأولى على التحرير وما استتبعته من حماسة وفرحة، حتى دخل الاحتلال الأميركي بجيوشهِ وحلفائه سنةً حافلةً بأعمال العنف، حملته على التخلي الشكلي عن الحكم لسلطات بغدادِ الجديدة في ٣٠ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، فبدت كافية للإشارة إلى أن الدمقراطة الاعتباطية للمجتمع العراقي لا يصح أن تَتَّبع السبيل نفسه في ألمانيا أو اليابان، لسنوات ١٩٤٥ـ كما لا تصح في الكتلة السوفياتية القديمة بعد انهيار جدار برلين، على أولئك الذين حُرِّروا لتوّهم من الاستبداد. وبلغ العنف في مواجهة الجيش الأميركي حداً لم يعرفه من قبل، حيثما كان حلوله في العالم، وهو الذي توقّع أن يكافَأ على تحريره الشعب العراقي من ظلم المستبد، صدَّام حسين. حتى أخذت المجابهات اليومية بين القوات الأميركية والرجال المسلحين في المثلَّث السنّي، ما بين شمالِ العاصمة بغداد، في حي الفلوجة والرمادي، نوعاً من الانتفاضة المسلَّحة: وتُعتبر هذه المناطق معقلاً للديكتاتور المخلوع، فهي الوعاء الذي انصبّت فيه المداخيل التي وزّعها صدام ليضمن إلى جانبه ولاء العرب السنّة الأقلّويين، وداعماً موقعهم السابق في عراق ما قبل الهجوم الأميركي في آذار/مارس من العام ٢٠٠٣. ويشكّل السنّة العرب في العراق ١٧ ٪، أو يكاد، من مجموع السكان العراقيين في حين يبلغ تعداد الشيعة العرب أكثر من ثلثي السكان، بينما يبلغ الأكراد خمسِ السكان، أما المسيحيون والتركمان واليزيديون فيتوزعون الباقي. غير أنَّ العصيان المسلَّح الذي اندلع في نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤ وقامت به الميليشيات الشيعية المتمثلة بـ«جيش المهدي»، والتابعة لرجل دين متحمس ومتشدد، سليل الخطّ الخميني، ويدعى مقتدى الصدر، أصاب واشنطن بالذهول، لأنها ترى فيه نوعاً من العقوقِ حيال دورها في تحرير الأغلبية الشيعية التي تُعتبر العمود الفقري للمجتمع المدني العراقي في المستقبل ـ ولطالما جاملت الإدارة الأميركية وجيوشها المحرِّرة هذه الأكثرية الشيعية، وأعدت لها العدة لدور كبير في الشرق الأوسط المقبل. وفي هذا السياق، يذكر كاتب هذه السطور أنه، لدى زيارة قام بها لبول وولفوفيتز في مكتبه بالبنتاغون، في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣، بعد اجتيازه العديد من الممرَّات ومراكز التفتيش والأمن في ذلك المبنى الإسمنتي الهائل، كانت دهشته كبيرة لدى رؤيته أعياناً مدنيين ورجال دين شيعة عراقيين يحيطون به في غرفة الجلوس،

معمَّمين بالكامل وهم يتكلمون العربية بلكنة شرق أوسطية، بدلاً من رؤيته عسكريين حليقي الرؤوس ويتحدثون بالإنكليزية بلكنة بلاد الغرب الوسطى.

إننا لنجد في رؤية العالم لدى المحافظين الجدد، نوعاً من التشابه في المصير بين اليهود والشيعة، ولا يبدو ذلك مجرداً من الأساس: إذ إن الشعبين المضطهدين كان عليهما أن يحفظا هويتهما بفضل تعلق كل منهما بكتاباته المقدَّسة، وجعل كلاهما يبجِّل دور رجال الدين، فمن جانب أوَّل الحاخامين، ومن الجانب الثاني آيات اللَّه ـ باعتبار هؤلاء ضمانةً لديمومة الشعب المهددة على الدوام. وحين مسَّت العلمنة الشعبَيْن، في مطلع العصر المنصرم، تحوَّل التعظيم للمعرفة المقدَّسة عن رجال الدين إلى المفكرين العلمانيين، ومن لاهوت الهداية إلى النضالية الساعية إلى مستقبل مشرق، وكان أبناء الحاخامين، شأن أبناء رجال الدين الشيعة، قد فاضت أعدادهم في الأحزاب الشيوعية وكان أغلب القادة الشيوعيين منهم، أما في الشرق الأوسط، باستثناء بعض بلدان سوريا حيث أدى بعض المسيحيين من الأرثوذكس دوراً في إدارة الشيوعية، فقد كانت الغالبية العظمى من الأحزاب الماركسية فيها من الشيعة أو من اليهود، بحسبِ وجهة نظر المحافظين الجدد أنفسهم. وبعد خروج اليهود من البلدان العربية، إثر النجاحات التي حققتها الصهيونية وانتهت إلى إنشاء دولة إسرائيل، بات الحزب الشيوعي العراقي وحده ذا تكوين جماهيري واسع ـ وأغلب أعضائه من الشيعة. ولما كانت أجهزة صدَّام حسين قد أتت على كاملِ جهاز الحزب الشيوعي العراقي، اضطهاداً وقتلاً وملاحقةً، وبات الكثير من أفراده منفيين ومحرماً دخولهم إلى البلاد، رأيتهم، وقد شابت الرؤوس منهم، آتين إلى جانب الأميركيين الذين لطالما نددوا باستعماريتهم إبان شبابهم، يقاتلون معاً للإطاحة بالمستبد ولينقلوا البلاد إلى المرحلة الديموقراطية.

غير أن الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين لا يعد وريثاً لصراعات العقود الأخيرة، إلاّ جزئياً. والحال أنَّ شراذم هائلة من الشبان، ممن تفيض بهم بلدانهم العربية، زمن التفجّر السكّاني، ألفت نفسها من دون ذاكرة تاريخية، وقد أضحت تشكّل الغالبية الساحقة من السكان، في عالمٍ أمسى العنف فيه والاعتباطية يجرِّدان الحكم القائم أو الأحزاب السائدة من كل شرعيّة شعبية، وحيث يدرك المرء أن الثراء والوظائف تُنالُ بالقوة، والحيلة، والإخلالِ بالأمانة.

وعلى هذا النحو، فقد انطبعت الأيام الأولى التي شهدت انتصار التحالف في العراق بأحداث وإن دلّت فعلى تسارع التحول تسارعاً أقصى، من شأنه أن يفسد خطط واضعي الاستراتيجيات في واشنطن ونماذجهم الاستباقية. وإلى جانب انتفاضة الشيعة التي قادها مقتدى الصدر، فقد اندرج القبض على صدَّام حسين في هذا السجل المفاجئ: وكان صوَّر القبض على الأخير مثابة الخاتمة التي طالما انتظرها الحلفاء والأميركيون من اجتياحهم العراق، وقد تأخَّر طويلاً بفضل المتواطئين مع صدَّام، وهو يفرّ من مخبأ إلى آخر، حتى أمكنهم القبض عليه، آخر المطاف، في معقلهِ القبلي، تكريت، في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٣.

أما الحدث، الذي أعدَّ الجيش الأميركي له سيناريو خاصاً، فبثّ بعضاً من الصور عن صدَّام أشعث وملتحٍ، وبانَ أشبه بهاربٍ من العدالة وحشيّ، وقد أخذ طبيب عسكري يتثبت من أسنانه ومن شعرهِ، فيستكمل مشهد الإطاحة بتمثالِ المستبد: ذلك أن الذلّ الذي يشيعه سقوط الطاغية في نفوسِ بعض من أنصاره، قد يحبط هؤلاء، ويظهر لهم أن كلَّ مقاومة لمسار انتقال السلطة انتقالاً ديموقراطياً سليماً وخيّراً، والذي يرعاه الحاكم المؤقت بول بريمر، باتت عبثيّةً وبلا طائل. والحالة هذه، فإنه لم يكن لاعتقال صدَّام حسين أي تبعة على العنف اليومي، حتى ليكاد الناس ينسونه حالما تُعاود دوّامةُ الاعتداءاتِ حصدَ الأرواح، في الأيام التالية: لكأن صدَّام بات منتمياً إلى ماض انقضى إلى غير رجعة، على الرغم من جسامة جرائمه، وجموع القتلى المؤلفة، سواء أكانوا عراقيين وإيرانيين وكويتيين، عرباً أو أكراداً، ممن عدَّ مذنباً في حقهم. ولكأنَّ الأخير باتَ رهين النسبية التي أوجدها تسارع التاريخ، من دون أن يكون لذلك تأثير في المعارك الشرسة والمباشرة من أجل السيطرة على الحكم في العراق، حيث لا يزال ميزان القوى بين الجماعاتِ الدينية والتجمعات العرقية والقومية، وصنوف الأعمار، وبين المدن والأرياف والضواحي، غيرَ محدد المعالم.

وفي السياق السالف وصفه، لا تقوى أيّ إدارة ذاتية مفترضة للمجتمع المدني على التعويض عن النواقص الصارخة التي نجمت عن الاحتلال الأميركي للعراق، وقد بدا غير كفؤ في ترميم الشأن العام وفي رتقِ النسيج الاجتماعي العراقي، الذي

تمزّق شَرّ تمزيق، ناهيكَ بخضمّ العنف الذي صيّر صدامُ البلاد إليه، بعد عشر سنواتٍ من الحصار الاقتصادي. والحال أن عديد الجيش الأميركي قليل نسبياً (١٣٥ ألف جندي فاعل) حيال المهمات الملقاة على عاتقه، أضف إلى ذلك أنه أُعِدَّ إعداداً ناقصاً للقيام بوظائف الاحتلال، وقد بلغ عجزه في كفاءاته وأطره حداً انعكس في لجوء أفرادهِ إلى ممارسات مذلَّة في حق السجناء العراقيين المعتقلين في سجن أبو غريب، على ما تكشَّف للصحافة مطلع أيار/مايو من العام ٢٠٠٤، مما أجبر الرئيس بوش وأقرب المقربين إليه على تقديم اعتذاراتهم على الملأ. والواقع أن واشنطن لم تُتحْ لنفسها الوسائل التي تكفل لها الاضطلاع بمسؤولياتها في احتلال العراق احتلالاً فعّالاً من الناحية السياسية ـ لفرط ما كانَ وهمُ المسؤولين في الإدارة الأميركية عظيماً، بأنه لسوف يتولَّد النجاح السياسي والاجتماعي على نحو سريع وساطع، من انتصار الأسلحة الأميركية على النظام البعثي انتصاراً سريعاً ونوعياً، ولسوف يشق ذلك الانتصار المزدوج السبيل إلى الدمقراطة وإلى ازدهار اقتصادي يعمّ العراق ـ تمهيداً لعمومه بلدان الشرق الأوسط.

وأن يدرك المرء كيف أن سنةً واحدةً كانت كافيةً لكي يتحوّل التعظيم العسكري للولايات المتحدة إلى تورّط سياسي، بل إلى هزيمة خلقية ـ معرضة بدورها للشبهة كلّ الأهداف التي كان يُفترض أن تستتبع تحرير العراق، من استئصال الإرهاب نهائياً، إلى عودة إيران إلى حظيرة الأمم المتحدة، ومروراً بإعادة النظام السعودي إلى صوابه، وإعادة إدماج دولة إسرائيل في إطارها الإقليمي، بعد ضمانِ أمنها نهائياً ـ لأمر (إدراك) يفترض به العودة إلى جذور الحرب، وتمييزه الأسباب الواقعية التي يمكن أن يعزو إليها حججاً مُثبتة ليواريَ الأولى (الواقعية)، وهو يحشد دعم حلفاء الولايات المتحدة أجمعين. إن ذلك يسلتزم أن يقيس المرء التفاوت بين الأهداف التي رسمها الرئيس بوش لنفسه والوسائل الناقصة التي وُضعت لبلوغها ـ باحثاً عن الأسس الفكرية التي أدّت إلى هذا النقصان في اليقين ـ الذاتي الذي كانَ يُتداول في دوائر الحكم بواشنطن. إنّ التفاوت بين هذه الرؤية المعيارية والواقع الاجتماعي العراقي، هو في أصل هذا التشوّش الذي استغرق فيه الاحتلال سنةً بعد النصر. والحق أنَّ التدقيق وحده في الإحراج الذي يعتري الاستدلال الآنف كفيلٌ بتقييم التحديات الكبيرة التي يُفترض

أن تواجهها الولايات المتحدة، بل شركاؤها في الشرق الأوسط وفي أوروبا ممن تواجه المفاعيل المنحرفة لوضع متبخّر بأسرع مما كان يتخيله رؤساء أجواق الحرب ضد العراق.

إنَّ الفصل بين الأسباب الحقيقية للحملة الأميركية والحجج المتذرَّع بها لخوضها، يشكِّل العامل الأول الذي قد يشرح الصعوبات التي اعترضتها في واقع لا يتفق مطلقاً مع الخرافة التي لطالما نَسجَها المتحاورون في حلقات «فكِّر، وكُن مسؤولاً» المرتبطة بالحكم في واشنطن. واللافت أن الترسانة الخطابية التي استُخدمت للحرب على صدام وللإطاحة به، كانت قد أنشئت منذ أن أعلن جورج دبليو بوش خطابه عن حالة الاتحاد، في ٢٩ كانون الثاني/يناير العام ٢٠٠٢، وفيه يندد بإيران والعراق وكوريا الشمالية باعتبارها تشكِّل «محور الشر»، الذي تسلَّح لتهديد السلام في العام، بينما كانت الحملة على القاعدة على قدم وساق. أما الدريئة العراقية فكانت قد حدِّدت في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر التّالي، خلال خطاب أداه الرئيس الأميركي حول العراق، أمام الجلسة السابعة والخمسين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، حيث خيّر صدَّام حسين أن «يسحب كلَّ أسلحة الدمار الشامل التي في حوزته أو يدمرها حالاً ومن دون شروط». بيد أن الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني توافقا على صقل حجاجتهما؛ ولم يمضِ اثنا عشر يوماً حتى نشر طوني بلير تقريراً لأجهزة مخابراته السرية يورد فيه أنَّ النظام العراقي «لا يزال يواصل التوسع في أسلحة الدمار الشامل» وسوف يكون بمقدوره، على المدى المنظور، أن ينتج سلاحاً نووياً. وعلى هذه الأسس، يسمح الكونغرس الأميركي، وبأغلبية كبيرة، يوم الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر، باللجوء الأحادي إلى القوة ضد بغداد. وانطلقت، منذئذ، آلة الحرب، في حين كانت أعداد الجنود والطائرات العسكرية ترد إلى المنطقة لتكون على أهبة الاستعداد، في المواقع المحيطة بالعراق. أما نقطة الأوج في خطاب الحرب فقد بلغها كولن باول في عرضهِ الذي تقدَّم به إلى الأمم المتحدة، في ٥ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٣: فقد جعل يسند خطابه بالكثير من الرسوم التخطيطية والتصاميم ليثبت بالوقائع مدى خطورة صدّام المداهمة ـ وهذا مما يفرض ضرورة الإطاحة به من دون إبطاء ولا فرص زمنية. وكانت صورٌ لأنانيب ألومينيوم، زُعم أنها معدَّة للاستخدام النووي،

شكّلت قلب البرهنة التي هدفت إلى إقناع غالبية أعضاء مجلس الأمن في الأمم المتحدة بإعلان الحرب على العراق ـ وعبثاً كانت المحاولة إزاءَ النزعة المشككة لكل من فرنسا وروسيا.

ولقد بتنا نعرف، بعد الأبحاث غير المثمرة عن «أسلحة الدمار الشامل» المزعومة هذه، والتي أجراها عملاء مختصون أميركيون، وبريطانيون، وأستراليون، على أراضي العراق المحتل، وبعد نشر العديد من الشهادات المثقلة، وصدرت عن خبراء عسكريين ومسؤولين في المخابرات التابعة للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، بأن صدام لا يملك ترسانة نووية، وأن قواته المسلحة كانت في حالة تلفٍ تحول دون استخدامهم أسلحة كيميائية أو جرثومية. وعلى نحوِ ما صرَّح به ديفيد كاي، المسؤول عن فريق الخبراء الأميركيين، في ٢٨ كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٤، قال: «كنّا جميعاً على خطأ، تقريباً». وعلى هذا النحو، رأيته يثبت مسبقاً، التقارير التي أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية AIFA ولجنة المراقبة والتدقيق والتفتيش للأمم المتحدة، والتي أنشئت في السابع عشر من كانون الأول/ أكتوبر العام ١٩٩٩، والتي كانت لا تزال موجودةً في العراق من ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر وحتى ١٧ آذار/ مارس العام ٢٠٠٣. وكان مديرا هاتين (الوكالة، واللجنة) المؤسستين على التوالي، محمد البرادعي وهانز بليكس قدّما بين ٢٧ كانون الثاني/ ديسمبر و٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣، تقارير عديدة يوضحان فيها عدم ملاحظتهما أي إشارة دالة على نشاط نووي في العراق، ولا أي إثباتٍ على أنَّ البلاد تملك أسلحة دمار شامل. في العام ١٩٩٨، لما انتهت مهمات المفتشين الدوليين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة للأمم المتحدة لنزع التسلح، والمنشأة في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٩١، إثر صراع مع صدّام حسين، كان هؤلاء قد فكّكوا أو دمروا أسلحة الدمار الشامل العملانية التي كان يملكها طاغية بغداد. غير أنَّ كلمة هؤلاء المسؤولين سرعانَ ما وضعها المسؤولون في كل من واشنطن ولندن موضع الشك، لا بل جُعلت موضع هزءٍ من قِبَلهم، وذهبوا إلى حَدّ التهكم بأجهزة الأمم المتحدة قائلين: إن هؤلاء (المراقبين) لا يزالون يقدمون البراهين على عجز تنظيم مهمل، بل مضرٍّ، في زمنِ الهيمنة الأميركية.

أما نحن فنتخلص من هذا القول، بعد سنةٍ على حرب العراق، إلى يقين مفاده

بأنَّ قادة هاتين العاصمتين لم يكونوا ليخطئوا جهلاً، وإنما كانوا جعلوا من مسألة أسلحة الدمار الشامل العراقية مجرد حيلة خطابية، القصد منها إقناع الرأي العام في بلديهما وحكومات الغرب وشعوبه المتحالفين معهما، على الانقياد لهما والاصطفاف إلى جانبهما. وفي إنكلترا، كانت مسألة كيلي المأساوية قد أفضت بالأخير إلى الانتحار، في ١٧ تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣، بعد أن صرَّح هذا الاختصاصي في مسائل انتشار الأسلحة في وزارة الدفاع ببعض المعلومات لأحد الصحافيين في محطة الـ«بي.بي.سي» B.B.C، في ٢٢ أيار/مايو. وكانت تصريحات كيلي تثبت بأن حكومة بلير كانت قد أبلغت أجهزة استخباراتها السرية بضرورة تضخيم ملف الأسلحة العراقية للدمار الشامل، حَتَّى تُصوّر أنها قادرة على التشغيل خلال «خمس وأربعين دقيقة». ومن جهته، كان بول وولفوفيتز، وخلال مقابلة له مع مجلة **فانيتي فير**، في شهر أيار/مايو نفسه العام ٢٠٠٣، وبعد خمسين يوماً على اندلاع الحرب على العراق، كشف عن المنطق الذي أتاح وضع أسلحة الدمار الشامل العراقية غير المحتملة في صميم خطاب التعبئة للحرب ـ وفي تعليل رأى بعضهم فيه أثراً لمكيافيلية مستوحاة من ليو شتراوس، بل من أفلاطون نفسه، الذي كان يسمح للفيلسوف الملك بأن يكذب على الشعبِ لخيره. ولما سُئِل عن المكانة الممنوحة للعراق في الاجتماع الاستراتيجي حول الرئيس بوش في كمب ديفيد، في ختام الأسبوع الأول الذي أعقب ١١ أيلول/سبتمبر، أجاب مساعد وزير الدفاع (وبأسلوب خطابي غير محسَّن) على ما آثرته مجلة **فانيتي فير**:

> كان ثمّة نقاش طويل خلال النهار حول المكانة المحتملة التي ينبغي أن تكون للعراق في استراتيجية معادية للإرهاب. على أن ما ظهر في النقاش لم يكن «نعم؟» وإنما «متى؟». وكان ثمة نوع من الاتفاق على أنه نعم، ينبغي ذلك، ولكن الخلاف كانَ إذا لزم أن يشكل العراق جزءاً من إجابة مباشرة، أو أن نركز أولاً على أفغانستان [. . .] ولما كان النقاش مركزاً على التكتيك والروزنامة، فقد مال الرئيس بوضوح لخيار أفغانستان أولاً. وبمقدار ما كان النقاش حول الاستراتيجية وحول هدفنا بالمعنى الأوسع، فقد كان واضحاً، أن الرئيس كان أميل إلى هدف أوسع (من أفغانستان).

وفي موضع آخر من المقابلة، ولدى سؤال عن الروابط بين الحملة العسكرية الأميركية على العراق وهجمات القاعدة ضد مركز التجارة العالمي والبنتاغون، قدم بول وولفوفيتز الإجابة التي أثارت في وجهه عاصفة من الانتقادات. أما الأسلوب الشفهي فيجعلها بليغةً وملتبسة في آن:

> في الحقيقة، لقد تمَّ التركيز، لأسباب لها صلة بالإدارة الحكومية الأميركية، على موضوعة يمكن لكل المعنيين أن يتفقوا في شأنها، وكانت أسلحة الدمار الشامل مثابة الحجة الرئيسية، ولكن [توقّف] كان ثمة ثلاثة هموم أساسية، أحدها، كان أسلحة الدمار الشامل، وثانيها دعم بعض الدول للإرهاب، والثالث كان الطريقة الوحشية في تعامل الحكام مع الشعب العراقي، والواقع، أظن أنه يمكن لنا القول بوجود همّ رابع، وهو أشمل من الثلاثة، وهو الرابط بين الاثنين الأولين [توقّف]. وبإيجاز: يعتبر الهمّ الثالث، على ما ظننتُ قوله، سبباً لمساعدة العراقيين فحسب، إلاّ أنه ليس حجّة يخاطر الشبان الأميركيون بحياتهم في سبيله، وبالتأكيد على قياسِ ما فعلناه. أما الثاني، فهو الروابط مع الإرهاب، والذي يتركز فيه الخلاف داخل الإدارة.

وكان لهذا التصريح أن يسيل حبراً كثيراً، لأنه كان يوحي بأن مسألة أسلحة الدمار الشامل كانت وُضعت في الواجهة لأسباب محض انتهازية، بمقدار ما بدا الموضوعان الآخران المؤيدان، وكان أحدهما مثبتاً تماماً ـ وهو الطابع الوحشي لصدَّام ـ بيد أنه لا يسوِّغ أن يضحي الفتيان بحياتهم من أجله في حين أن الثاني ـ ويتعلّق بروابط السبب بالنتيجة بين العراق والقاعدة، والتي كان لها أن تهب الحملة الأميركية شرعيتها المطلقة ـ بدا غير مقنع كفايةً لبعض قطاعات الحكومة، والحال أنَّ هذا الإثبات الأخير لم يترك أثراً من شك: ذلك أن كولن باول نفسه، وهو قائد قطاع الدولة والذي حُسب كونه متساهلاً بل عتيقاً للغاية، بنظر المحافظين الجدد، كان دافع في منظمة الأمم المتحدة، في ٥ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٣، عن الموضوع الأخير، محتجّاً لذلك بوجود معقل للأكراد الإسلاميين المنتمين إلى تنظيم إرهابي، وهو «أنصار السنّة»، على الخط الفاصل بين كردستان العراقية والمناطق العراقية الأخرى، وكان بعض من أطر هذا التنظيم قد دُرِّب في

المعسكرات الباكستانية الخاضعة لسلطة ابن لادن. أما بالنسبة لمجلَّة **الراية الأسبوعية**، فقد جهدت منذ خريف العام ٢٠٠١، في إبراز شائعة لقاء تمَّ في مدينة براغ، بين محمد عطا، زعيم فريق الإرهابيين الذين ارتكبوا اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ومسؤول المخابرات العراقية ـ والذي كان يُفترض أن يكون «فتيل التفجير»، بل الحجة الدامغة التي تثبت وجود رابط بين بغداد والقاعدة، حتى لو ظلّت أجهزة المخابرات الأميركية حذرةً في هذا الشأن. وكان غاري شميدت، المدير التنفيذي لمؤسسة «المشروع من أجل عصر أميركي جديد»، كتب في المجلة الأسبوعية الناطقة بلسان المحافظين الجدد:

ليست الولايات المتحدة منصرفةً اليوم إلى مماحكات قانونية، وإنما هي منساقة إلى لعب مميتٍ من الجاسوسية والإرهاب. وفي عالم حيث نجدنا اليوم، يبدو لنا لقاء براغ جلياً وبدهياً بمقدار ما هو مقنع ـ رغم أن أجهزة مخابراتنا لم يكن لديها أحد في ذلك المكان لينقل إلينا ما حدث فعلاً. وعلى أي حالٍ، فإنه ما من شك في أن صدَّام حسين وأسامة بن لادن، أياً تكن الخلافات في وجهات نظرهما حيال الشرق الأوسط، يتقاسمان الهدف الشامل نفسه: إخراج الولايات المتحدة من المنطقة. وكانت تحالفات كثيرة قامت حول أهداف أقلَّ من هذا.

وراحت شهادات أخرى تظهر بشكل كتب، في الولايات المتحدة، كلَّما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر العام ٢٠٠٤، وتوالت الإفادات المؤيدة بقَسَم أصحابها أمام لجان التقصِّي البرلمانية، وتعدَّدت الإفشاءات التي تظهر بأنَّ الإطاحة بنظام صدَّام حسين كان يشكّل أولوية لحكومة جورج دبليو بوش منذ استلامه زمام الحكم في شباط/ فبراير من العام ٢٠٠١. وجعل البعض ـ على غرار ريتشارد كلارك، المسؤول السابق عن التنسيق المعادي ـ للإرهاب في مجلس الأمن القومي ـ يدفع التعليل إلى حَدّ التقدير بأنّ الحكم الأميركي كانَ تعامل مع اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ليس باعتبارها كذلك، وإنما لكونها الفرصة السانحة لإشعال «حرب ضد الإرهاب» لا يشكل ضرب القاعدة ومطاردتها سوى هدف ثانوي، في حين أن التحدي الأكبر كان تدمير النظام العراقي وإحلال حكم صديق للأميركيين مكانه. حَتَّى راق لبعض المشككين أن يستبدلوا

تسمية «الحرب على الإرهاب»، بـ«الحرب في الخطأ» war on error. وغالباً ما كانت هذه الانتقادات تعود إلى مساهمة المحافظين الجدد، ولا سيَّما ريتشارد بيرل ودوغلاس فايث، في الوثيقة المسماة «القطيعة الصريحة»، والتي كانت مخصصة لدعم الحملة الانتخابية لصالح بنيامين نتنياهو (المظفَّرة) في الانتخابات الإسرائيلية للعام ١٩٩٦، والتي كانت وضعت لها هدفاً وسيطاً، لإحقاق الاستقرار في الشرق الأوسط من حول إسرائيل الآمنة، الإطاحة بنظام بغداد. وبغضّ النظر عن المؤامرات و«الروزنامات السرية» لمختلف المسؤولين ممن سوف يلقي المؤرخون أضواء عليهم، فما كان يهمّنا في المقام الأول أن نفهم الداعي الذي جعل الولايات المتحدة لا تكشف عن هدفها، إن كانَ ذلك حقاً ـ بدلاً من أن تلجأ إلى علاقة سببية مشكوك فيها بين إرهاب دولة صدَّام، والإرهاب العالمي صنيع ابن لادن، وأن تعمد بالأخص إلى بناء كلّ جهود الدعاية التي استبقت إطلاق الحملة العسكرية في وجهة حيازة صدَّام حسين ـ المتخيّلة ـ على أسلحة الدمار الشامل العملانية.

وكان تضخيم الملف شبه الفارغ لأسلحة الدمار الشامل العراقية مخططاً له أن يندرج في إطار القضاء على نظام صدَّام ضمن المنطق الخلقي العصيّ على الردّ لـ«الحرب على الإرهاب» والذي يجد أساساً له في ردّ الأمم المتحضرة على البربرية المرتكبة في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر العام ٢٠٠١ والتي لا يمكن أن تغتفر، ولئن بدا ذلك المنطق لازماً، حين أجمع التحالف شبه العالمي على دعم الولايات المتحدة في هجومها على نظام الطالبان في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٠١، بغية استئصاله، فقد انهار المنطق وتفرَّق شمل التحالف المذكور لدى اجتياح العراق، من ثم. هذا من دون أن نتحدث عن الدول العربية التي تضمر الغالبية العظمى من قادتها ارتيابها من خلع مستبد على يد قوى خارجية كما أن العديد من الدول الأوروبية ـ وفي طليعتها ألمانيا وفرنسا، إضافة إلى الغالبية الكبرى من مواطنيها الذين يشكلون الرأي العام في القارة القديمة ـ حيث تظاهر أكثر من عشرة ملايين شخص ضدّ الحرب في ١٥ شباط/ فبراير العام ٢٠٠٣ـ فمن لم يقيموا الربط السببي بين نظام صدَّام حسين المجرم والقاعدة، ولم تكن لتفهم العلَّة التي من أجلها قد تفيد الإطاحة بالمستبد في بغداد في معالجة مسألة الإرهاب

الإسلامي من جذورها. بل إن الأمر يتعدّى ذلك، إذ إن اجتياح العراق واحتلاله يشيعان الشكوك في أن الولايات المتحدة لم تكن تكرر كلامها على إحلال الديموقراطية العربية إلاّ لتحجب به مصالحها الخاصة، الاستراتيجية والمتعلقة بمصادر الطاقة في الخليج. أما ملف أسلحة الدمار الشامل فكان المطمح منه أن تموِّه الإدارة الأميركية على هذه النوايا المبيتة، بأن تقدم صدَّام حسين على أن فيه خطراً داهماً على السلام العالمي، وأن تتجاوز غياب الاتفاق في مجلس الأمن التابع لمنظمة للأمم المتحدة التي بدت لها أنها «لم تكن على مستوى مسؤولياتها الجِسام» وفقاً لما ورد في خطاب الرئيس بوش إلى الأمة في ١٧ آذار/مارس من العام ٢٠٠٣. وقد وجدت الولايات المتحدة تسويغاً لأحاديثها في التدخل في نوع من التجسيد الأميركي للأخلاق الكونية. وعلى هذا فقد أوكلت الولايات المتحدة إلى نفسها المهمّة التي كانت ملقاةً على عاتق الأمم المتحدة، التي وصفها الزعماء الأميركيون بأنها منحطّة ومفلسة، وبأنها صارت بهذا عاجزةً عن أداء مهمتها التي تقضي بتحرير العالم من دولة مارقة، كانت عازمةً على استخدام أسلحة الدمار الشامل التي بحوزتها، بأسرع ما أمكنها، منهيةً بذلك «الحرب على الإرهاب».

والحالة هذه، فإنَّ الاستياءَ لم يلبث أن تعالت بوادره، وقد انطوت لحظات الغبطة الأولى بعد سقوط بغداد، وانهيار النظام البعثي. وكان للعنف والإرهاب أن يسارعا إلى البروز، معبّرَيْن بذلك عن الإطاحة السياسية بصدام (وحتى القبض عليه، بعد أشهر عدة) لم تكن الترياق الجديد باستئصالِ أسباب الإرهاب. وبينما كان الرئيس بوش، يعلن في الأول من أيار/مايو من العام ٢٠٠٣، من فوق الجسير، على متن حاملة الطائرات أبراهام لنكولن، «انتهاء المعارك الكبرى» في العراق، في نص بعنوان «المهمة المنتهية»، وفي حين كان يؤمل أن يقلّص عديد القوات الأميركية، في أيلول/سبتمبر إلى ثلاثين ألفاً، جعل مسار الأحداث ينحرف إلى وجهاتٍ أخرى ـ فقد اتخذت حرب العصابات شكلاً بيِّناً في «المثلّث السنّي» شمال بغداد، أجبرت الولايات المتحدة التي جعلت قواتها تشتبك يومياً مع عناصر مسلحة، على إطلاق عمليات مداهمة وملاحقة سمِّيت على التوالي: «شبه الجزيرة»، «عقرب الصحراء» و«حيَّة الصحراء» ـ من دون نتائج ترجى على المدى الدائم. ولم ينخفض عديد القوات الأميركيَّة، التي كانت لا تزال تدعمها فِرَق عسكرية أرسلتها

كلّ من أسبانيا وإيطاليا وبولونيا وبعض دول الكتلة السوفياتية القديمة ممن كان قادتها يتودّدون إلى واشنطن، ناهيك بالقوات البريطانية المتواجدة منذ بدءِ الحملة العسكرية على العراق ـ وبعد انقضاء عام على انتهاء العمليات العسكرية الكبرى أي في الأول من أيار/ مايو عام ٢٠٠٤، سقط ستمئة جندي أميركي قتلى في العراق ـ في حين قُتل مئة وثلاثة وأربعون خلالَ مرحلة الاجتياح الأولى.

وبينما كان الحاكم المدني بول بريمر ينشئ، في الثالث عشر من تموز/ يوليو العام ٢٠٠٣، مجلساً انتقالياً عراقياً، موقتاً ومؤلفاً من خمسة وعشرين عضواً، موازناً بين مختلف الحساسيات الطائفية في البلاد، ورامزاً بذلك إلى الخطوة الأولى باتجاه إقامة المؤسسات الديموقراطية، مضت الفِرَق (العسكرية، المحلِّية) الحاضرة على الأرض تكثف من عملياتها وأنشطتها لتُخضع لسلطتها القدر الأكبر من الحكم ـ وفقاً لوسائل بعيدة للغاية عن اللعبة الديموقراطية المرتجاة.

وفي القسم الشمالي من البلاد، حيث يقوم نظام حكم ذاتي بإشراف دولي منذ شهر نيسان/ أبريل من العام ١٩٩١، راح الحزبان الكرديان، الحزب الديموقراطي الكردستاني، الذي يقوده مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يتزعمه جلال الطالباني، يوسِّعان إطار أراضيهما. وكانت المناطق ذات الأغلبية الكردية قد وفّرت، حتى التسعينيات، ثلث إنتاج النفط العراقي، ونصيباً كبيراً من الإنتاج الزراعي. ولهذه الأسباب، فإن عراقاً منفصلاً عن كردستان، سوف يلفي نفسه منقوصاً على نحوٍ كبير ـ وكانت أنظمة الحكم المتعاقبة على بغداد، ولا سيَّما حين ادّعت لكونها قومية عربية، على غرار حزب البعث، قمعت بوحشيَّة عَزَّ نظيرها نزعاتِ الاستقلال الذاتي للشعب الكردي، الذي يعد غيرَ سامي، ومن الطائفة السنية الغالبة. وفي العام ١٩٦٨، ولما أمكن البعث ـ وصدام كانَ الرجل الأقوى فيه ـ أن يستولي على السلطة نهائياً، راحت العصابات المسلحة الكردية تهاجم آبار النفط في كركوك، وهي المموَّلة من إيران والداعمة لها بالسلاح والعتاد. وفي هذه الغضون، كان صدَّام يعدّ العدّة لردع الأكراد: فبعد أن أكمل تجهيز قواته، مستفيداً من فترة الهدوء التي أتاحتها المفاوضات مع الأكراد، شنَّ هجومه الكبير على هؤلاء في أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٧١، وكان الهدف منها التطهير العرقي وطرد الأكراد من هذه المنطقة النفطية (كركوك) حيث يشكلون الغالبية المطلقة: وكان من

نتيجتها أن هجر عشرات الآلاف من الأكراد باتجاه إيران، وأحلَّ مكانهم عشرات الآلاف من العرب المستوطنين. وبهذه الطريقة تسنّى لصدَّام أن يسيطر على آبار النفط في كركوك، في حين انسحب المقاتلون الأكراد، البشمركة، إلى الجبال. غير أن العراق الذي أرهقته حروبه الداخلية لزمه أن يقبل في العام ١٩٧٥ توقيع اتفاق مع إيران، غير ملائم لمصالحه، حول الملاحة في شط العرب، وهو مصبّ نهرَي دجلة والفرات، منفذه الوحيد إلى البحر. وخلال حرب الثمانية أعوام ضد إيران الخمينية، التي أشعلها صدَّام في أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٨٠، تخلّت الفِرَق العسكرية الكردية العراقية عن مواقعها وأفادت من المعارك الدائرة على الحدود لإذكاء انتفاضتها على النظام العراقي؛ وفي مطلع العام ١٩٨٨، ولمَّا كانت المعارك المتواصلة بين إيران والعراق قد أدمت كليهما، وكان صدَّام يخشى أن يعاود الأكراد رص صفوفهم وتكوين دولتهم. استغل مناسبة وقف إطلاق النار مع إيران (والذي وقع في تموز/ يوليو) وأطلق عملية إبادة جماعية، حملت اسم سورة من القرآن الكريم «الأنفال». وقُدِّرت أعداد القتلى من الأكراد بمئة وثمانين ألفاً، من الرجال والنساء والأطفال، كما قدِّر الهاربون إلى إيران وتركيا بربع مليون نسمة. وبلغت الفظاعات حدها الأقصى، لما عمدت القوات العراقية، التي يقودها ابن عم صدَّام، علي حسن المجيد، والملقب بعلي الكيماوي، إلى استخدام الغازات الخانقة ضد المدنيين الأكراد في مدينة «حلبجة»، حيث قضى خمسة آلاف شخص في يوم واحد فقط، في شهر آذار/ مارس عام ١٩٨٨. وهكذا، يكون مجموع القتلى الأكراد الذين سقطوا ضحايا حملات التطهير العرقي، المتلازمة مع التعريب القسري، والتي قام بها حزب البعث منذ العام ١٩٦٣، أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل وأكثر من أربعة آلاف مدينة وبلدة وقرية مدمّرة.

ولهذه الأسباب جميعاً، أُعطي الأكراد بعد حرب الخليج في نيسان/ أبريل من العام ١٩٩١ وضعَ الحكم الذاتي (على ألا يضم حكمهم مدينة كركوك ولا آبار النفط فيها). وعلى الرغم من ذلك، فإن المجتمع الدولي لم يكن راغباً في وضع مسألة الأكراد على طاولة المفاوضات، عشية الحرب العالمية الأولى ـ حين أنكرت معاهدة لوزان بين تركيا والمنتصرين مطالبات الأكراد بالاستقلال. وفي الوقت الذي كان الرئيس بوش الأب فيه يجهد في إشاعة الاستقرار في الشرق

الأوسط، بأحسن ما يحفظ المصالح الأميركية، ضامناً إمدادات النفط من الخليج وموفراً الأمن لإسرائيل، وداعياً إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام في كانون الأول/ ديسمبر من العالم ١٩٩١، لم يكن ليخطر في باله أن يدع العملاق الكردي يخرج من قمقمه، وأن يفتح جرحاً، ليس في خاصرة العراق الخاسر وحده، وإيران ذات حكم الملاّت وحدها، وإنما يشقّ جرحاً أليماً في خاصرة تركيا حليفة الولايات المتحدة (إضافة إلى سوريا) ـ أي كل البلدان التي يتوزّع الأكراد على أراضيها، والتي تخشى أن تتهددها نزعة هؤلاء الانفصالية. وكان البيت الأبيض، في عهد الرئيس جورج بوش الأب، قد اختار الحفاظ على وحدة العراق، وإن ظلَّ مشدوداً بالحصار الاقتصادي، وجُعلت مناطق محظورة على الطيران الحربي التابع لسلاح الجو العراقي وفرضت العقوبات، وظلّ صدام على رأس الدولة، ضعيفاً للغاية، إلاّ أنه ما برح ديكتاتوراً، وذلك بغية الحدّ من مخاطر نشر الأسلحة المحظورة والتي يعجز العنف المباشر عن السيطرة عليها ـ وذلك بحجة أنَّ أرضاً أو بلاداً مقسَّمة سرعانَ ما تصير مرتعاً للإرهاب أخطر بكثير من لبنان بلا دولة في الثمانينيات من القرن العشرين.

أما الأكراد، الذين ألفوا أَنفسهم مسوقين إلى المجازر في العام ١٩٨٨، في ظلّ عدم مبالاة عميمة، بلغوا اليقين ثانيةً في أن مصيرهم لا يزال خاضعاً لرهانات جيو ـ سياسية دولية ولمنطق السوق النفطية ـ وهما مجالان لم يكونا قد اعتُبرا عاملَيْن جديرين بالمراعاة، وإنما مثابة معيقَيْن وزارعين للقلاقل محتملين. وظل الأكراد يحيون ممزَّقَيْن في ولائهم بين حزبيهم، الحزب الديموقراطي الكردستاني P.D.K، والاتحاد الوطني الكردستاني U.P.K وهم يحظون بالحكم الذاتي في العقد الأخير من القرن العشرين، وكانوا لطالما عانوا العيش بين كمّاشتي دولتين متعاديتين ـ عراق صدَّام المنهك وتركيا الكمالية، والتي تخوض صراعاً مريراً مع الأقلية الكردية فيها ـ وانصرفوا إلى بناء علاقات وطيدة على الصعد جميعها مع كردستان الإيرانية بإشراف طهران ورعايتها الحسنين ـ وفي العام ١٩٩٦، ولدى إطلاق الحزب الديموقراطي الكردستاني نداء للنجدة، إضعافاً لخصمهِ، اجتازت فِرق بغداد خَطّ الفصل في ٣١ آب/أغسطس: حتى أمكن القصف الأميركي الجوي وحده إخراج الذئب العراقي من الحظيرة الكردية.

ولما صارت الأحزاب الكردية تلعب ورقة الولايات المتحدة، وكانت تمعن في تجريد منطقة الحكم الذاتي من طابعها العربي، سنةً بعد سنة، وبات خصومها يتهمونها بممارسة «تجنيس» عرقيّ في المناطق ذات الاختلاط السكاني في الجنوب خاصة، وبأنَّها تقوم بذلك سراً. وبعد انهيار نظام صدَّام، جهدت هذه الأحزاب في فرضِ الأمر الواقع، مستفيدةً من التوتر بين السُّنة وواشنطن، ثم بين الأخيرة وشيعة مقتدى الصدر. ولما كان الأكراد، بعامة، قد علّمتهم تجارب الماضي الأليمة دروساً في العقود المنصرمة، فقد رأيتهم يبنون موقع قوة لهم، يأملون بحسبهم في أن يحمل القوى الكبري، والدول المجاورة، وشركاتِ النفط على السواء، على التعاطي معهم بغير اعتبارات الماضي. ولسوف يكون أنسب لهم في ظلّ الوضع العراقي غير المستتبّ أن يهنأوا بأكمل حكمٍ ذاتي، بيد أنهم يلبثون محتفظين بكل الخيارات المفتوحة، آخذين حذرهم من المستقبل الغامض في منطقة حيث الكرامة الجديرة وحدها بالحياة في مستنقع النظام العالمي تقضي بأن يُعترف بالناس على أنهم واضعو يدهم على حقول النفط، وهم في موضع حصين.

أما المسألة الكرديَّة، منظوراً إليها من واشنطن، غشية الحملة العسكرية الأخيرة، فبدت مخفَّفة بعض الشيء: فهذه الأمة التي لم تجنِّد مقاتلين لمهاجمة الجيش الأميركي، وُصفت بالديموقراطية إحقاقاً للأمر الواقع. ومع ذلك فإن استراتيجية الأحزاب التي استأثرت لنفسها بتمثيل الأكراد تمثيلاً سياسياً فلا تختلف بشيء، من حيث أهدافها، عن تلك التي يسعى إليها الزعماء الشيعة أو السنّة ـ ولا يفترقون سوى بالمنهج المعتمد. ولما كان الحزبان مستفيدَيْن مباشرة من الاحتلال، الذي ثبّت وضع الحكم الذاتي الذي يتمتع به الأكراد منذ العام ١٩٩١، لم يجدوا حاجةً إلى السعي للمواجهة المسلحة خلال السنة الأولى التي أعقبت الحملة العسكرية، بيد أنهم كانوا مستعدين، بلا شك، للقتال دفاعاً عن مصالحهم، ولو أنهم رأوا تهديداً جدياً لها، أي لو وجدوا أن العراق المركزيّ والموحَّد، والذي يمسك فيه المسؤولون زمام الأمور من بغداد العاصمة، ويتولون مصادر النفط، قد وُلِدَ آخر المطاف. وكان التصويت الذي جرى، في الثامن من آذار/مارس من العام ٢٠٠٤، على دستور انتقالي لمجلس الحكم الموقت، يوافق فيه على إنشاء حكم ذاتي مستقل في كردستان، قد أزعج تركيا، التي لا تزال قلقة من احتمال سيطرة

الأكراد على آبار النفط في كركوك وخانقين، إلى جانب العديد من البلدان العربية التي ترى فيه تشجيعاً على استقلال الأكراد؛ وبالمقابل، ظَلَّ أكثر الانفصاليين الأكراد تشدداً على رفضهم نزع أسلحة ميليشيات البشمركة، مهددين باستخدام القوّة لضمانهم السيطرة على المناطق النفطية. ومما بدا، فليس أكيداً أن أهداف الأكراد والأميركيين تتلاقى.

ولو نظرنا إلى الحدّ الآخر، من الطيف السياسي ـ الطائفي العراقي الذي امتدَّ خلالَ السنة الأولى من الاحتلال الأميركي، في مقابل الأكراد «المتعاونين» (مع الاحتلال الأميركي)، لوجدنا الأقلية العربية السُّنية، وهي أقل عدداً بقليل من السكّان الأكراد، وموزّعة بشكل أساسي في وسط العراق. وكانت هذه الأقلية لطالما شكّلت، في التاريخ الحديث، وحتى سقوط صدام، الفئة المسيطرة، حتى لو كانت قد أنشأت لها روابط متغيرة للحفاظ على حكمها الهشّ. وكانت لا تزال، حتى انهيار الحكم العثماني، وبلوغاً إلى الحرب العالمية الأولى، تقاسِمُ الوالي العثماني طائفته، وتكتسب من ذلك فوائد لائقة ـ وكان الباب العالي أحسن أداء اللعب على فسيفساء الأقليات في امبراطوريته، وفقاً لنظام متدرج، كان السنَّة في المقام الأول فيه، بيد أنه جعل يحافظ على التعددية حيّة ـ وكان من هذه الأقليات اليهود، بأعداد كثيرة في مدينتي البصرة وبغداد، والمسيحيون الذين تمثَّلوا في سكان المدن. والحال أن الكثير من المواطنين العراقيين، ممن ينتمون إلى هاتين الطائفتين، هاجروا إلى إسرائيل (اليهود) وإلى الولايات المتحدة (المسيحيون) عشية الحرب العالمية الثانية، فكان منهم العديد من الخبراء الذين ابتعثوا النقاش والتفكير في حلقات «فَكِّر وكُن مسؤولاً» الأميركية. ولما حلَّت الأمبراطورية البريطانية بديلاً عن السلطنة العثمانية، نهاية الحرب العالمية الأولى، راحت قوى الاحتلال تحضّ، في البداية، على إقامة نموذج من المجتمع الفيدرالي الذي يعتمد على النخب المدينية المحلية، والذي تبدو فيه نقاط تشابه مذهلة مع مشروع الدمقرطة العربية الذي رأت إليه واشنطن باعتباره لائقاً بالعراق، ما بعد صدَّام ـ وهذا إن أخذنا في اعتبارنا الافتراق في الذهنيات التي اقتضتها العقود الثمانية التي تفصل هذين الاحتلالين. وبرغم ذلك، فإنَّ النواقص التي كانت تعتري هذه النخب، والإرادة في الحكم لدى قادة العشائر (وهذه الأخيرة تشكل ثلاثة أرباع السكان)

إضافة إلى ميل الأعيان الشيعة ورجال الدين منهم إلى دولة عربية وإسلامية متحررة من الوصاية الإنكليزية، حوَّلت الأمور في وجهاتٍ مختلفة. وقد اقترن ذلك كله بالرغبة البريطانية في إحلال الشاب السُّني فيصل ملكاً على المملكة العربية، وهو ابن شريف مكة حسين ـ والذي أمكن أخاه عبد اللّه أن يحقق بعضاً من حلم «المملكة العربية» الوفيّة «للندن»، والتي لطالما روّج لها ت.إي.لورنس، إذ أقام المملكة الأردنية وعاصمتها عمان. غير أن الانتفاضة الشيعية ضد الاحتلال الإنكليزي، في العام ١٩٢٠، والتي سقط فيها عدد من القتلى، وأوجب قمعها إرسال الفِرَق البريطانية من الهند، لسوف تبقي هذه الطائفة منطبعة بصدمة الخيانة من قِبل حاشية الحكم، حالما يستتب الوضع للنظام الاستعماري. وصار فيصل ملكاً، يدعمه الضباط السُّنة من رعيل السلطنة العثمانية، ويحميه وايتهول. ولما استقلّ العراق، عرف وضعاً مفارقاً، في أن يكون البلد الإسلامي الوحيد حيث تعد الطائفة السنِّية أقلّية، في حين أنها تشكِّل الغالبية في الدول الإسلامية الكبرى، ومع ذلك فهي ظلَّت متولية زمام الحكم فيه. أضف إلى ذلك، أنَّ الاختلافات التي تحدد الهويَّة بين العرب والأكراد، ما زالت إلى يومنا، أقوى من أن تجمع بين هاتين الجماعتين من السكان، في إطار سنّي واحد، ليوازنوا بها الثقل السكاني الشيعي.

ومن هذا المنطلق، رأيت القادة العرب السنّة (من العراقيين) يجهدون في أن يعوِّضوا شعورهم الأقلوي الذي يهجسون به بإسقاط انتمائهم على مجموعين أوسع من الإطار العراقي المحدد: الرابطة الإسلامية والعروبة ـ اللتين أتاحتا لهم البحث عن نقاط ارتكاز، كما ضمنتا لهم تشجيعاً من الخارج على هويتهم. والحال أنَّ هذا الإسقاط الذي مضى يجريه السنّة العراقيّون استند غالباً إلى الحجَّة الكبرى، التي يعتبرون فيها أنَّ ترسيمة الحدود العراقية قد فرضها الناهب المحتل وصانعو الخرائط الاستعماريون من إنكلترا الخادعة: ولئن كان العراق غنياً بالموارد النفطية والمعادن، فإنه يعدّ بلداً منغلقاً، لكونه لا يحظى سوى بثغر بحري طوله ستة وأربعون كيلومتراً على الخليج العربي، بين إيران والكويت، ويقع على مرمى المدفعية الإيرانية. وعليه فإن تصديره النفط يخضع حكماً لاتفاقات مع كل من تركيا، وسوريا، وإيران، والسعودية، وكلها دول ساءت علاقتها مع العراق على

خلفية الحدودِ وصراعات الجيرة السرمديّة التي أشعل أوارها الخلاف الأيديولوجي المستحكم والمتزايد الذي رضيت السياسة العربية بأوهامه الهذيانية. ولم تكن الهجمات التي شنّها صدّام حسين على الشرق ضد إيران، وناحية الغرب باتجاه الكويت، إبان حكمه، تنسب إلى محضِ جنونِ المستبد وتعطّشه للدم وحدهما: وإنما لها أساس جيو ـ استراتيجي تماثل إلى حدٍ ما نزعة الرايخ الثالث إلى توفير «مساحة للوجود» **Lebeusraum**.

وفي آخر الأمر، فإن الطابع الأقلوي للحكم ليس غريباً، بلا شك، عن تقليد العنف الشديد الذي عرفته البلاد قياساً للمعايير الإقليمية. فإلى جانب الفظاعات التي نجمت عن انتفاضة العام ١٩٢٠، فإن وقائع الهمجية السياسية العراقية، حتى ما قبل الأرقام القياسية التي بلغها صدَّام، تزوّدنا بالكثير من الصور الدامية. ومن هذا القبيل، فقد حدث في الرابع عشر من تموز/يوليو العام ١٩٥٨، ولدى انقلاب عسكري أطاح بالسلالة المالكة المتحدرة من الملك فيصل، أن جُرَّت جثة الوصي عبد الإله المشوهة وسحلت في الشوارع ووطأتها أرجل الجمهرة، ثم علِّقت على مصبّعات وزارة الدفاع. حتى ليمكن أن نرى فيها استباقاً لإعدام أربعة أميركيين مدنيين، في ٣١ آذار/مارس من العام ٢٠٠٤ والتمثيل بجثثهم وتعليقها بعد ذلك في الفلوجة، من قِبل بعض الشبان الموتورين، بعد أن أحرقوها ـ وهم يلوحون ببنادق الكلاشينكوف وتفتر ثغورهم عن ابتسامات عريضة أمام عدسات المصورين. ولسوف تدوّن هذه الصور، لاحقاً، في سلسلة معاصرة من الكليشيات الفظيعة، من إساءَة معاملة العراقيين المعتقلين في سجن أبو غريب وأعمال التعذيب التي ارتُكبت في حقهم، إلى قطع رأس الرهينة الأميركية نيكولا بيرغ من قِبل خاطفيه الإسلاميين في أيار/مايو.

ولدى الانقلاب الذي أطاح بالنظام الملكي في العام ١٩٥٨، انتقل الحكم بصورة أساسية، إلى زمام ضباط من الطائفة السنِّية، ممن كانوا مشبعين بالنزعة الاشتراكية العربية، فجعلوا يؤثرون العروبة على الرابطة الإسلامية، وعمدوا إلى تصفية الطبقات المدينية الوسطى والتقليدية أو أجبروها على المنفى، مستخدمين عائدات النفط لتمويل طبقات اجتماعية منبثقة من قاعدتهم القبلية وقد بلغت المدينة حديثاً. أما كبار رجال الدين، من السنّة والشيعة على السواء، فقد آلت أملاكهم

وأوقاف الطائفتين إلى خدمة هذه السياسة الموصوفة ـ وذهبت الشائعات إلى حَدّ أن بعض من رجال الدين هؤلاء. انتهى به الأمر إلى أن يكون وقوداً في مولدات البخار في القطارات. وكان للجنرال قاسم، الذي أطاح بالملكية، أن يلقى المصير نفسه، بعد أربع سنوات من فعلته هذه، فقد عرضت شاشة التلفزة، عام ١٩٦٢، جثته وقد اخترقتها الرصاصات التي أطلقها الضباط البعثيون ممن أحكموا قبضتهم على الحكم إثر محاولتهم الانقلابية الأولى التي استغرقت أشهراً ـ ولم يلبث خلالها أن صار التعذيب نمطاً في الحكم معتمداً. وعلى أي حال فقد أمكن حزب البعث أن يضمن الحكم التام لَهُ بعد محاولته الانقلابية الثانية في العام ١٩٦٨: عندئذٍ بات شعاراه الأساسيان: العروبة والعلمنة ـ وهي عقيدة تبنّاها العلويون البعثيون ممن تولوا زمام الحكم في سوريا المجاورة، ولأتامن لأقلية طائفية أن تحكم من دون أن نُعاني نقصاناً في الشرعية بالنسبة للغالبية ـ السنّية في الوضع السوري، والشيعية في الوضع العراقي.

والحال أن عروبة صدام حسين ـ الرجل القوي حتى العام ١٩٧٩، وصار من ثم السيد المطلق بفضل عمليات التطهير الدامية التي أجراها، والتي استأهلت تسمية نظامه بـ«جمهورية الخوف»، أطلقها عليه المفكّر والمعارض العراقي «كنعان مكيّة»ـ قد اقترنت بسياسة في العلاقات العامة باهظة الأثمان، غذّتها عائدات النفطِ التي أنتجت، في العام ١٩٧٩، خمسة وثلاثين مليار دولار من الاحتياطي النقدي (وكانت البلاد تعدّ في حينه خمسة عشر مليون نسمة). وكان هذا كفيلاً بأن يستجلب له (النظام) أعداداً هائلة من المبخرين (من المحيط إلى الخليج) ـ بحسب العبارة التي تعيِّن الإطار الجغرافي العربي الكامل: ومن هؤلاء صحافيون ذوو مواقع وشهرة يصدرون مجلات وجرائد في لندن أو باريس، وروائيون وبحَّاثة ذوو دخل متواضع من المغرب حتى اليمن، وكُتَّاب سيناريو قاهريون: وجعل هؤلاء جميعاً يحسّنون مستوى معيشتهم بفضل كرم صدام، بل إن الإخير كان يستأجر أقلامَ الكتّاب القوميين والعلمانيين، حين كانت المملكة العربية السعودي تمدُّ مدَّاحي الوهّابية بالأموال وتغدق على دعاتها من أموال النفط. وفي هذا الشأن، كان اكتشاف دفاتر الحساب والايصالات أثناء عمليات النهب في بغداد، بعيد آذار/مارس عام ٢٠٠٣، سبب إحراجاً موقتاً لبعض من المستفيدين من أعمال

الكرم هذه. بل إن الرئيس العراقي كان يعرف كيف يكون كريماً مع رجال السياسة الغربيين وقد أيدهم استشراقيون عديمو الذمّة، إذ رأى هؤلاء في عراق صدام حسين العصرنة العربية، وقد تصالحت فيها التقاليد وتحديات الحاضر. ونجد أخيراً، بعضاً من رجال الأعمالِ وممثلي شركات النفط العالمية، وممثلي شركات الأسلحة، وشركات التنقيب عن النفط في العالم أجمع يحثُّون الخطى شطرَ هذا القائد المعصرِن والموسِر، والذي يجهّز بلاده ببنى تحتية مدنية وعسكرية ضخمة. أما الناس فكانون يحصلون على فضلاتِ الريع النفطي التي تمنحهم أن يحيوا في مستوى حياة وسطي قياساً إلى معايير الشرق الأوسط (باستثناء شبه الجزيرة العربية)، بيد أن هذه الفضلات نفسها تزداد أن تنعدم تبعاً لقرب الناس من النظام، ووفقاً لمدى قبول هؤلاء بمصادرة الرئيس الحكم مصادرة مطلقة ورضاهم عن طغمته السياسية ـ الطائفية والعرقية ـ القبلية.

وكان المحظيون، بالتسلسل، أبناء عائلة الرئيس، ومن ثم أبناء عشيرته، وسكان معقله تكريت، وبعد ذلك العرب السنَّة، وبعدهم المتدرجون في مراتب حزب البعث والضباط الأوفياء لصدام. وعلى غرار الدول الأخرى التي يقوم اقتصادها على الريع في المنطقة، فقد بلغت مداخيل النفط حداً، في منتصف السبعينيات، أتاح شراء ولاءات أبعد بكثير من دائرة الجواسيس والتابعين، كما وفّر للناس قدرة شرائية أعلى مما يفترض أن يوفره الناتج الحقيقي للعمل. على أنّ الافتراق الكبير راح يزداد، كلما تصاعدت تراتبية الموالين للنظام؛ فبعد آذار/ مارس من العام ٢٠٠٣، وبعد أن قُضي على عائلة صدام (ابنيه: عديّ وقصيّ) وأزيل القادة البعثيون، بقي كل المنتفعين القدامى، إضافة إلى الضباط ـ السنّة بغالبيتهم ـ وقد سرَّحهم الحاكم الأميركي بول بريمر. ومن هذا المنطلق يمكن المرء أن يفهم، وعلى نحو آلي تقريباً ومتوقّع، انتفاضة هؤلاء والعنف الذي يبدونه ضد الأميركيين، ثم ضد كل الأجانب، من الاشتباكات المسلحة إلى سحل السجناء والتمثيل بجثثهم، وانتهاءً بقتل الرهائن.

ولدى اندلاع الحرب على إيران، في أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٨٠، رأيت صدام مجبراً على تعديل سجلّ الشرعية لحكمه. وجعل يبدل عروبته، بإسلاميَّة ذات نبرة سنّية دامغة، ذلك أنه وجب عليه أن يتصدَّى للثورة الإسلامية الإيرانية، من

دون أن يدع لهذه الأخيرة حق الاستئثار بالخطاب الديني. ومضى صدام يعمل على تجريد إيران من الاعتبار، وذلك بفضل الدعاوة التي وفّرتها له أجهزته المرتبطة بدورها بالأقلام العربية المروِّجة لحكمه من الخليج إلى المحيط، فصُوّر الخميني على أنه فارسي، وريث الساسانيين الذين هزمتهم جيوش الخلفاء العرب والمسلمين الأولى في معركة القادسية في العام ٦٣٧. ومن هذا القبيل، أوكل إلى المخرج المصري صلاح أبو سيف أن يعدّ فيلماً بهذا العنوان، ليحمل إلى الذورة البطل الذي تصالح مع الأنظمة الرجعية العربية في شبه جزيرة العرب، والتي تمتلك الرساميل الكفيلة بتمويل جهود الحرب، بحسبه. أما داخل العراق، فقد أثمر المنطق العربي ـ الإسلامي: فما عادت ألوية صدام وقطاعات حربه مؤلفة من مجندين، وإنما انضمّ إليهم الكثير من الشيعة، وقد جذبتهم العلاوات التي دفعها الجيش لهم، وهؤلاء من سكان الأحياء الفقيرة في المدينة الهائلة، القائمة في ضواحي بغداد، وكانت تدعى «مدينة الثورة»، ثم أطلق عليها اسم «مدينة صدام»، تكريماً للمستبد، كما أتى هؤلاء من مناطق معدومة، تقع في جنوب البلاد، حيث مستنقعات الأهوار. وشكّل هؤلاء الصفوف الأولى من جنود المشاة في الجيش العراقي الذين سرعان ما سقطوا تحت وابل الرشاشات التي أطلقها إخوانهم في الدين والطائفة الإيرانيون، في حين كانت ألوية النخبة من الحرس الجمهوري، حماة النظام الرئيسيين، مشكَّلةً من الرجال الأوفياء من السنّة وبأحدث الأسلحة وأشدّها فتكاً، وأعدت بصورة خاصة لقمع الانتفاضات المحتملة التي قد تقوم به عامة الناس من الشيعة.

ومن الجدير ذكره، أن صدام حظي بدعم مجموع البلدان الغربية، على مدار أيام الحرب مع إيران ولياليها، ولا سيّما فرنسا والولايات المتحدة، إضافةً إلى الإعانات المالية التي كانت تتدفق من بلدان مجلس التعاون الخليجي التي أرعبها عصف الثورة الإيرانية وعميق أثرها على بلدانها ذات الأعداد القليلة من السكان، ويشكل الشيعة في بعضها الأغلبية (٧٠٪ من سكان البحرين) ذات التأثير الواضح في سياستها (ربع السكان في الكويت) أو ممن يقيمون في مناطق استراتيجية (١٠٪ من السعوديين شيعة، ويقيمون في المقاطعة الشرقية الغنية بالموارد النفطية). وأخذ سيِّد بغداد يتخلى عن خياره العلماني، محاولاً اجتذاب الخطاب السنِّي إلى

ناحيته. وبُنيَت مساجِد أينما كان، وجُهِّز مِلاك من رجال الدين بغية أن يمضي قطار الإسلام الحامل «أصالة ثقافية»، مما يتيح التغطية المواربة والحذقة على الطابع الديكتاتوري للنظام، بناءً على تراث رمزيّ قديم. ولسوف تبلغ هذه الظاهرة ذروتها، لما وضعت الحرب العراقية ـ الإيرانية أوزارها، صيف العام ١٩٨٨، وأُعلن وقف لإطلاق النار، وألقى الخصمان نفسيهما نازفَيْن ومدمّرين، حين ارتدّ صدام على الكويت، وهي أكثر دائني بغداد تطلباً، واندفع إلى غزو الإمارة، في الثاني من آب/أغسطس عام ١٩٩٠. حتى إذا قام بما كان عازماً عليه، وغزا الكويت، عَلت صيحات هؤلاء (المدَّاحين، الموصوفين أعلاه) القوميين، وقسم لا يستهان به من الرأي العام العربي، وبات الهجوم العراقي يهدد آبار النفط السعودية القريبة، عندئذٍ استدعى الملك فهد، على ما رأينا، التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة، للنجدة في ردّ العدوان المحتمل على المملكة.

وكانت حرب الدعاوة، من جهة نظر صدام، تخاض داخل المساحة العربية والسُّنِّية: إذ لم يعد خصمه التشيّع الثوري الإيراني على الطراز الخميني، وإنما «خادم الحرمين الشريفين» السعودي، الذي يسيطر على نقاط ارتباط وهَّابية ذات نفوذ كبير في المساجد والجمعيات الإسلامية في العالم أجمع. وجهد صدام في تحدِّي ملك المملكة العربية السعودية، بأن حشد لهذه الغاية «المؤتمرات الإسلامية» في بغداد، حيث جعل المؤتمرون يحقرون آل سعود، ويتهمونهم بتحالفهم مع الولايات المتحدة، حليفة إسرائيل، وباتوا بذلك غير جديرين برعاية المدينتين المقدستين. وفي المعسكر المعارض، أخذت تُعقد المؤتمرات المنافسة، في مكّة المكرمة، وراح أتباع آل سعود يدينون بعنف نظام صدام حسين البعثي الكافر العلماني، ويرمونه بشتّى النعوت. أما الإخوان المسلمون، وقد رأوا الفرصة سانحة لهم للظهور، فقد رأيتهم قادمين من الشرق الأوسط، وآسيا، وأوروبا، فيتوجهون إلى المعسكرَيْن طارحين لهما وساطتهم في قلب الأمة، مما أتاح لهم أن يدخلوا إلى العراق وقد استعادوا حظوتهم لدى العراقيين، ومضوا يحيون شبكاتٍ قديمة كانت لتنظيمهم، الذي سبق له أن نشأ في مدينة الموصل ذات الأغلبية السنِّية، ختامَ الأربعينيات، وكانَ القمع البعثي في الستينيات قد حطمه وشتَّت أعضاءه. وكانت مزايدة صدام في إسلاميته وسنّيته تعبِّر عن نفسها بأن يحمل الأخير

راية صلاح الدين الأيوبي، وذلك بإطلاقه بعض صواريخ السكود على إسرائيل، وهي الدولة العبرية التي تُعتبر تجسيداً للحملة الصليبية المعاصرة، وقد علت رايتها نجمة داود ـ وبموازة ذلك، خضعت البلاد لـ«حملات الإيمان» المكثَّفة التي قصد منها وضع مقاومة الحصار الاقتصادي والانتصار عليه، في سياقِ تصليب المسلمين ثقافياً وسياسياً، وهم الذين يضطهدهم الغرب ـ فيكون من اليسير إعفاء المستبد من مسؤولياته عن المآسي التي يعانيها المجتمع العراقي ـ ولا سيَّما بعدَ هزيمة جيش صدام في عملية «عاصفة الصحراء».

والحالة هذه، فإنَّ الإسلام السياسي السنِّي الذي كان صدام قد أطلق العنان له، قاصداً جعله أداةً له اتبع منطقه الخاص ـ فلبث حذراً ما دام النظام قوياً، مستثمراً طاقته في إعادة حبك النسيج الاجتماعي الذي أمعن القمع والحصار في تمزيقه، وذلك من خلال نشاطات خيرية تلازمت مع إعادة التسلّح الخلقي، مطريةً ارتداء الحجاب أو اعتزال النساء في منازلهن وفضائل إسلامية أخرى، يقصد منها إحكام سيطرته على الحياة اليومية. والواقع أنَّ الإسلاميين العراقيين جعلوا يتصرفون على غرار الإخوان المسلمين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والذين أخذوا يزدادون باعتبارهم فاعلين في جمعيات تَقَويّة حظيت بتشجيع الإسرائيليين، حتى كانت الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧، قبل أن تنتقل إلى مجابهة الدولة العبرية سياسياً، بحشدها رعاياها التي سبقت شبكاتها الخيرية أنَّ جمعتها في إطار واحد خلف «حماس»، التي أُنشئت لهذا الغرض في تلك الفترة. وعلى هذا النحو، مضى الإخوان المسلمون العراقيون، والمجاهدون السَلفيون، سواء أكانوا مرتبطين بشبكات سعودية أو كويتية ذات صلة بهذه الحركات، أو كانوا يعتبرون أنفسهم أتباع محمد سرور، يمدّون حضورهم الاجتماعي في الوسط السنِّي على امتداد التسعينيات، تؤيدهم في ذلك وتمدّهم بالعون وزارة الأوقاف، حتى حلوا بديلاً عن هيئات التعبئة في حزب البعث، التي تفسَّخت وانخرط بعضها الباقي في خضمّ عملية الأسلمة. وبعد أن كانت كل النساء المناضلات في حزب البعث، أواسط الثمانينيات، أو المسؤولات السياسيات فيه، ومثلهن الجامعيات والباحثات والعالمات، يظهرنَ حاسرات متحرراتٍ على الصورة التي كان يؤثرها فيهن صدام إعلاءً لعهده ونظامه المتحررين ـ على غرار هدى عمّاش، عالمة الجرثوميات التي

تعلمت في إنكلترا، ونالت شهرتها بفضل الأسلحة الجرثومية التي شاع ذكرها وخطرها أواخر التسعينيات ـ بعد أن كنّ على هذه الصورة، ظهرن جميعهن على شاشة التلفزة محجّبات. حتى إذا انهار نظام صدام حسين، وفُكّكت شبكاته التي كانت تُحكِم سيطرتها على المجتمع المدني، حزباً وأجهزة مخابرات، حَلَّ النسيج الإسلامي التشاركي بديلاً له، باعتباره هيئة الحكم في الوسط السنّي. وفي هذا الشأن، كان أحد الوعاظ العراقيين، ممن نال بعض الشهرة على شاشات التلفزة العربية في الخليج، ويدعى أحمد الكبيسي، قد عاد إلى بغداد مُطلِقاً خطابات نارية ضد الاحتلال الأميركي، ومنظماً المظاهرات لدى خروج المصلّين من المساجد السنّية بعد صلاة الجمعة، كان بمثابة الحافز الديني لأصحاب الحقوق من النظام البعثي المنهار والمصدر العقائدي اللازم لكي يتسنّى لهم النهوض ورفع عقيرتهم في مواجهة الأميركيين. ولم يمضِ زمن حتى اندلعت أولى المواجهات المسلحة في المدينة السنّية المحافظَة، «الفلّوجة»، والتي تتحكم بالطريق الرئيسية باتجاه الأردن والجسر القائم على نهر الفرات. ولم تلبث الاشتباكات أن صارت يوميَّة متواصلةً في هذه المدينة ـ وراح المتمردون يعلنون انتماءَهم، على التوالي، إلى جمهرةٍ من الجماعات الصغيرة التي أخذ بعضها يحمل أسماء دالة على نَسَب بعثي أو قومي، في حين مضت غالبيتها العظمى تتباهى بمرجعيتها الإسلامية البحتة. وإزاء هذه التطوّرات، بدت قوات الاحتلال الأميركي عاجزةً عن الردّ، ما دام القيّمون عليها موقنين بأنّ كل الأمور سوف تُسوَّى حالما ينبثق الرمز السياسي «الديموقراطي» الذي ينبغي أن يجسده، بحسبها، «مجلس الحكم الانتقالي» الذي وُضع قيد العمل في ١٣ تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣، ويحظى باعتراف دولي تام. وظلّ الاهتراء في الوضع في الفلّوجة سيد الموقف، حتى حُمل الجيش الأميركي على ضرب حصار حولها، في نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤، انتهى إلى نصف الفشل: وفي الأول من أيار/مايو التالي ـ أي بعد انقضاء سنة على إعلان إنهاء المعارك على لسان الرئيس بوش ـ سُلمت مفاتيح المدينة رمزياً، من جنرال في جيش الولايات المتحدة إلى جنرال سابق آخر سنّي في الحرس الجمهوري التابع لصدام، إذ أوكل إليه مهمة إعادة الهدوء إلى المدينة المنتفضة التي لم تقوَ دبابات أبرامز على إخضاعها.

ولما كانت واشنطن مقتنعة بأن انتقال السلطة سوف يتم بالتزامن ما بين

الانتصار العسكري والبناء الديموقراطي، فقد أخطأت في عدم أخذها بالحسبان موازين القوى الحقيقية التي تعدّ في أساس الجماعة التي تحرمها من مكانها المركزي على الحلبة السياسية العراقية ومن المنتفعين الأساسيين من النظام السابق، إثر الإطاحة بصدام. أضف إلى ذلك، فإنَّ تسريح الجيش، الذي عدَّهُ الحاكم العسكري الموقت بول بريمر، استمراراً ضاراً للنظام القمعي المنهار، كان له عاقبة كبرى وهي حرمان عشرات الآلاف من الضباط وضباط الصف من المخصصات الشهرية التي كانت تأتيهم من النظام السابق ـ هذا من دون أن نتحدث عن البطالة التي آل إليها ثلاثمئة وخمسون ألفاً من الجنود ممن كانوا يؤلفون الفِرق العسكرية في الجيش العراقي، والذين سوف يضخِّمون أعداد المستائين من وجود القوات الأميركية ـ والواقع أن هذه النخب العسكرية، التي لم تعد تخشى ما تفقده، والتي أُعدت للقتال وللنشاطات الاستخبارية السرية على السواء، سرعانَ ما باتت مستعدةً لممارسة كل ضروب العنف والمناورات ـ وجعل أفرادها يؤدون مهاراتهم العالية لتقنيات حرب العصابات، مما لن يتأخر ظهوره بشكل ساطع في مدينة الفلوجة.

ولا شك بأن هذا الأمر ظهَّر الأوهام الاستراتيجية التي كانت لدى القيادة الأميركية: ذلك أن فِرق الحملة العسكرية الحاضرة لم تكن مدربة تدريباً خاصاً، ولم تكن أعدادها كافيةً للانخراط في حرب مضادة لحرب العصابات، على نحو مظفَّر، وفي بلد عربي ذي جماهير أميل إلى المتمردين. وبازدياد العمليات، صار العنف الممارس ضد الجنود الأميركيين بالأخص، يتسع باطراد في الأوساط السنّية؛ ولئن كنا عاجزين، إلى حينه، عن تحديد دور العراقيين والجهاديين الأجانب ممن دخلوا إلى البلاد بغية إطلاق النار على قوات المشاة الأميركية، في ساحة المعركة التي يظنها صومالاً جديدة، فإن العنف هذا صار قاتلاً ومضخماً في شاشات التلفزة. ولقد سقط للولايات المتحدة مئتان وثمانية وأربعون قتيلاً، بين الأول من آذار/مارس من العام ٢٠٠٣ وحتى نهاية السنة؛ وفي ١٩ آب/أغسطس، قُتِل الدبلوماسي البرازيلي سيرجيو فيبراديملّو، مع ثلاثة وعشرين شخصاً آخرين في عملية التفجير، بالشاحنة المفخَّخة التي استهدفت «كانال أوتل» حيث كانت أجهزة الأمم المتحدة مجتمعةً ـ في حين دمر اعتداء آخر مبنى السفارة الأردنية في ٧ آب/أغسطس، وأفلحت أعمال التخريب التي طاولت أنابيب النفط العراقية الممتدة إلى

مرفأ سيحان التركي على البحر الأبيض المتوسط، وفي الشهر نفسه، لتثبت أن حرب العصابات قادرة على أن الإمساك بالرهان السياسي ـ الاقتصادي للبلاد ـ ولسوف يصير هذا الخط عرضَةً للتخريب مرات متوالية. حتى كان شهرا تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، اللذان شهدا أشد حلقات العنف دمويّة، إذ قُتل في تشرين الثاني/نوفمبر مئة من قوات التحالف، وبينهم تسعة عشر إيطالياً: عمليات انتحارية، سيارات مفخَّخة تنفجر أمام مراكز الشرطة التي تدربها الولايات المتحدة سعياً إلى إقامة نظام أصيل، وأمام مراكز الصليب الأحمر، وأمام ثكنات الجنود الأجانب، على حد سواء. واللافت في هذه العمليات، درجة الاحتراف العالية التي أُعِدّت بها، وسهولة بيِّنة في الحصول على الأسلحة الثقيلة التي لا يمكن أن يعزوها المراقبون سوى إلى الضبّاط الذين سرِّحوا وإلى مخازن الأسلحة التي أمكن لهم وضعها جانباً، بدليل أنَّ الصواريخ راحت تُسقط طائرات الهيليكوبتر الأميركية، مهدِّدة بذلك تفوّق واشنطن العسكري الذي طالما تباهت به. وراحت حرب العصابات السنِّية تبحث عن نقاط الضعف في استراتيجية البنتاغون، الذي رأى إلى الحرب المعاصرة على أنها تفرض إبدال الفِرَق العسكرية بالأسلحة الذكية؛ فأخذ المقاومون يفخِّخون الأرض التي سار عليها الجنود الأميركيون، فباتوا أهدافاً سهلةً.

ولم يكن هذا التكتيك غريباً عما اعتُمد في الجهاد الأفغاني في الثمانينيات، حين كان المجاهدون ـ الذي لطالما أشرفت الـ«سي.آي.إي» على تدريبهم ومدِّهم بالمشورة ـ ينصبون فخاخاً للمشاة السوفيات، مهاجمين فِرَقهم، ومضاعفين أعداد القتلى في صفوفهم. والحال أن هذه الهجمات من شأنها أن تُحدث خراباً معنوياً كبيراً لدى الخصوم، وذلك بفضل الأصداء المباشرة التي تُحدثها الأخبار عنها في التلفزة. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وأثناء نزول بول وولفوفيتز في فندق الرشيد، لإجراء جولة استكشافية في بغداد، وهو الذي أُثر عنه رؤيته للحرب المستقبلية التي يتم فيها اعتماد التقنيات العالية والأسلحة الذكية، والعزيزة على قلب سيده ألبرت وولستِتّر، تعرَّض الفندق لرشقة من الصواريخ المصنوعة محلياً، والتي أُطلقت عبر بطارية منصوبة داخل عربة نقل صغيرة مهترِّئة ويجرّها حمار هزيل. ولئن أمكن مساعد وزير الدفاع الأميركي أن يخرج سالماً من هذه العملية،

فإننا لا يغرب عن بالنا دلالة هذه الضربة القويَّة في الصراع الدائر على الأرض العراقية؛ إذ ليس من مثال أدَلّ على الحدود التي تقف عندها الاستراتيجية الأميركية المنبثقة من رؤية المحافظين الجدد، وقد جوبهت الوقائع اليومية بالاحتلال في بلد مسلم من العالم الثالث، مطلع القرن الحادي والعشرين، من العملية المذكورة.

والحال أن الموقف الشيعي يشكّل الرهان الأساسي، إزاء تعاون الأكراد المحسوب وانفجار العنف السنِّي، علماً بأن هذا الرهان لا يزال مجهولَ الآفاق، في ظل اجتياح العراق وإدارته الحالية: وقد يكون الرهان الشيعي هذا خالصاً أو ضعفاً ـ إلاّ إذا نجحت الحرب أو أخفقت في القضاء على الإرهاب. فإذا ما واصلت واشنطن تركيزها على الجماعة الشيعية العراقية، فلأجل أن تحقق أهدافاً عدّة: ترجيحها كفة الشيعة، ومراعاة مصالحهم، وهم الأكثر عدداً من السنّة على ضفافِ الخليج، وإعادة توزيع العائدات النفطية لصالح هؤلاء ـ وسعيها إلى الضغط على التوازنات الداخلية في العالم الشيعي، بأن تستميل طهران إلى الحظيرة الأميركية ـ فتخلق بذلك القوسين اللذين فتحتهما في العام ١٩٧٩، لدى قيام الثورة الخمينية، وجعلت الولايات المتحدة تقدِّر تحالفها الجيو ـ استراتيجي الجديد هذا بما قد تجنيه من أسعار النفط، آملةً في أن يشيع تدخّلها قدراً من الامتنان في الشعوب التي طالما كدّر الحكم الاستبدادي عيشها: عن طريق مباشر، عبر ضرب حزب البعث ـ وعن طريق غير مباشر، إخضاع الملاّت في إيران. إلاّ أن لتلك العملية المعقدة امتدادين: فهي تفترض أن تكون ثمة قوى داخل الحكم الإيراني، يدعمها المجتمع المدني، وتكون قادرة على تحويل مجرى النظام عن ميوله الأيديولوجية الداعمة للإسلاميين والمعادية للأميركيين، إلى كونها قادرةً على إكسابه رؤية واقعية لموازين القوى العالمية، مما يتيح لطهران أن تستعيد دورها قوة عظمى في المنطقة ـ وقد فقدت هذه المكانة منذ الاضطرابات الثورية في العام ١٩٧٩. ومن هذه الوجهة، يتبدّى التحوّل في التشيع العراقي متغيّراً أساسياً: إمّا أن يميل المجتمع بغالبية ناحية نموذج ديموقراطي مقرّب من الأميركيين وصديق للغرب بعامة ـ وسرعان ما تحمل هذه الظاهرة بقوة جذبها العصية على الردِّ، مفاعيل إيجابية في إيران ـ وإما يحدث العكس تماماً، إذ تتيح البلبلة العراقية لمن يستمسك بالخط المتشدِّد في طهران أن يحرِّكوا فزاعة الفوضى حيالَ مجتمع لا يزال مصدوماً

بأعمال العنف التي ارتُكبت إبان الثورة الإسلاميَّة، كما تفسح لهم المجال للتدخل، بموقع القوة إلى الغرب من شط العرب، عبر إرسالهم العديد من رجال مخابراتهم وعملائهم الآخرين من ذوي النفوذ في العراق، فيتقلَّبون، ساعةً مع إحلال الديموقراطية وساعةً ضدَّها، حيال الولايات المتحدة التي أسقط في يدها وباتت عرضَةً للعطب.

ولئن كان الشيعة العراقيون والإيرانيون مرتبطين بعضهم بالبعض الآخر، ارتباطاً مبهماً، فإنهم مختلفون اختلافاً عميقاً. وإن صَحَّ أن نسبة تدخّل رجال الدين الإيرانيين، ولا سيّما على رأس هرمية آيات اللّه هي مرتفعة جداً، فإنَّ ولاءات المؤمنين بالمقابل، تبدو ذات طابع وطني، في الزمن المعاصر ـ على ما بيّنته سجلات التجنيد في كلا الجيشين، الإيراني والعراقي، خلال الحرب التي امتدت من العام ١٩٨٠ حتى العام ١٩٨٨، ما دامت الشبيبة، في المعسكرين المتواجهين، عبئت على فكرة أن العربي يقتل الفارسي، والفارسيّ يقتل العربيّ ـ من دون أن يشكّل الانتماء إلى الشيعة حائلاً يُبطل خيار المقاتلة السالف. ولقد جعلت خسارات الرجال الكبرى في هذه الحرب التي دامت ثمانية أعوام، تنشِّط الشعور القومي لدى كلا الشعبين، على نحو ما تعبِّر عنه الرسوم الجدارية الضخمة التي تمجِّد الشهداء الذين سقطوا في المعركة، والتي تزين جدران المدن في إيران ـ حتى لو كان الكلام المرافق للتصاوير يستمدّ معانيه من الكربلائية الشيعية المعروفة.

لقد كان التحوّل إلى التشيُّع، في إيران والعراق ظاهرةً حديثة نسبياً: ففي إيران، جرى التشيّع في أواسط القرن الخامس عشر، حين اعتمدت السلالة الصفوية هذا المعتقد الإسلامي عقيدةً للدولة، بالتعارض مع السلطنة العثمانية السنّية ـ على غرار المثل الشرقي القائل: «الناس على دين ملوكها»، فإلى أي حدّ كان دخول إيران في التشيّع في مواجهة محيطٍ سنّي، كانَ سبيلها إلى إثبات هويتها الفارسية الهندية ـ أوروبية القديمة في إزاء العالم السامي، بل إلى أي حد أمكنها استعادة الهرمية الدينية الصارمة التي كانت لرجال الدين الزردشتيين؟ وكانت المسألة موضع نقاش معمّق لدى المفكّرين الإيرانيين، ممن كانوا مشرَّبين بشغف ظاهر بتفوق ثقافتهم على العرب «آكلي العظايات» وعلى الأتراك الآخرين أو على الأفغان ذوي الضمور المنكر. أما التحول الشيعي في العراق فحدث في زمن

متأخر عن السالف، وأقرب إلى زماننا؛ وجرى لمّا أتمت القبائل البدوية العربية السنّية تحضُّرها، وفي القرن التاسع عشر، إذ عمدت إلى زراعة أراضي ما بين النهرين الخصبة، والتي كانت عصور طويلة من النمط الرعوي قد خرَّبتها. وكان حضور المدينتين الرئيسيّتين اللتين أقيمتا حول ضريح الإمام علي ـ الذي قُتل عام ٦٦١م ـ في مدينة النجف الأشرف، وحول ضريح الإمام الحسين، الذي قُتل في كربلاء عام ٦٨٠م، وما تكوَّن حولهما من بُنَى تنتظم العلاقات الاجتماعية فيها، ورجال دين ذوو هرمية واضحة، كان كل ذلك الإطار المناسب الذي انضوى فيه الحضريون الجدد هؤلاء. وقد انعكس ذلك تعلقاً بالأرض، لا يجده المرء بالكثافة نفسها لدى مواطنيهم السنَّة، حيث يطغى هاجس الأمة، وهي جماعة المؤمنين، ممن لا جذور لهم في الأرض، وقد أُسقط انتماؤهم في نزعة عروبية وإسلامية طغى عليها الفتح.

أما هرمية رجال الدين الشيعية، فتشكل جسماً متعدِّد الانتماءات فريداً، لا يبلغ المرء فيه الدرجة القصوى ـ مرجع التقليد ـ إلاّ بعد دراسات طويلة جداً، يقرّها تبحّره من العلوم الدينية، بحيث يوسم من يبلغ هذه المرتبة باسم «بحر العلوم»، وتعدّ مدينة النجف الأشرف مثابة فاتيكان الشيعة، أما مدينة كربلاء فتعتبر جُلجُلتَها، حيث يستذكر المؤمنون الشيعة في عاشوراء مقتل الحسين، خلال تظاهرة ضخمة عمادها تقوى المؤمنين وولاؤهم «للمرجعية»، أي لجماعة المرجع، من كبار آيات اللّه ممن يشكلون مصادر التقليد. وهؤلاء من الندرة بحيث لا يرقون إلى عدد الأصابع، ولسوف ينبثق منهم المقدَّم بين الأكفاء **Primusinter Pares** والذي تكون سلطاته، بخلاف الباب الكاثوليكي، ملجمة بلزوم تفاوضه وبحثه عن التوافق مع أنداده. وتقترن عاشوراء بذكر أخرى، أهم منها، وهي «الأربعون»، أي بعد أربعين يوماً على مقتل الحسين. وفي العام ١٩٧٧، سرعانَ ما تحوّل تطواف الأربعين إلى عصيان على حزب البعث، وقد راحت الحشود تهتف ضد صدام، وتلقي شعارات معادية لحكمه. وما لبث ردّ النظام أن اصطبغ بالدماء، وسيق المئات من الشباب الشيعة المشاركين في الذكرى، مع كونهم لا يمتّون إلى أي حزب بصلة، وأُعدموا أو ماتوا تعذيباً ـ ومن حينه، مُنع الشيعة من إحياء ذكرى الأربعين. حتى كان العام ٢٠٠٣، وفي شهر نيسان/أبريل استعيدت الذكرى، في

حمأة الحرب الأميركية على صدام، وقد اجتذبت ثلاثة ملايين شيعي، في تظاهرة للقوَّة بارزة للغاية، إذ أثبت رجال الدين الشيعة قدرتهم على إحكام سيطرتهم الاجتماعية على جمهور المؤمنين، وبيَّنوا مكانة التشيّع الكبيرة في المنطقة. أما الحجّ إلى مكَّة المكرمة، والذي يتوالى مستظلاً الحكم للسنِّي السعودي، فقد جمع حوالى مليونَيْ مؤمنٍ، فباتت كربلاء بذلك موازناً لها، من حيث مكانتها وأهميتها. ولما أثيرت هذه الظاهرة مع أحد أعضاء العائلة المالكة السعودية أياماً عديدة على أربعين كربلاء، ردَّ بأنَّ أحداً في المملكة العربية السعودية لم ينكر أهمية ما جرى: ذلك أن ممثلي العشرة بالمئة (١٠ ٪) من مواطني المملكة من الشيعة لم يدعوا الفرصة تمرّ، فأجمعوا أمرهم وتقدموا من ولي العهد الأمير عبد اللّه بعريضة يطالبون فيها بالمساواة، وبوضع حد للتمييزات في حقهم والتي تعدّ ثمرة التعصّب الوهّابي.

إنَّ اقتدار الهرمية الدينية الشيعية واستقلالها يصدران عن عقدٍ يُجريه رجال الدين مع الأمير: ولما كان هؤلاء يرون إلى الإمام حسين على أنه «أول الشهداء»، ويعتبرونه مرجعاً لهم، ورمزاً لهزيمة الخير في الدنيا، جعلوا يمتدحون العدول عن المعارك في دنيا الظلماتِ والظلم، داعين المؤمنين إلى طلب الكمال الروحي ليفتح اللّه لهم أبواب فردوسه، وراحوا يعظونَ الطمأنينة في انتظار خاتمة الأزمنة التي يعلنها المهدي وقد أتى ليملأ الأرض عدلاً ونوراً. ومن هذا المنظار، يعدّ الأمير وضيعاً، ولا يصح أن يصلِّي المؤمنون باسمه ولا أن يذكر شأنه يومَ الجمعة في المسجد، وإنما يصحّ أن يوليه الناس التقدير بالتقيّة أو الكتمان، من دون أن يسعوا إلى الإطاحة به، وبالمقابل، فقد فرض رجال الدين على المؤمنين «الخُمس» (وهي فريضة تعادل ضعف الذمّة)، الذي يتعاظم قدرُه مع الزمن، فيمسي ميزانية ضخمة. ورأيت الملاّت يديرون ثرواتهم الهائلة، من خلالِ مؤسسات، وجمعيات تَقَوية وأموال وقفية، حتى إذا اجتمعت لهم عائدات هذه الثروة وفروا عدداً كبيراً من أعمال التوسّط والضوابط التي تحفظ النظام الاجتماعي لصالح الأمير وصالحهم بالذات. بيد أن هذا النظام أصابه الخلل في الحقبة المعاصرة في طريقتين متعارضتين، في العراق وإيران: ففي حين سعى النظام البعثي الاشتراكي إلى تفكيك امبراطورية رجال الدين بتأميمه ممتلكاتهم وبإحلاله نظاماً مدنياً علمانياً بديلاً

عن الأحكام الشرعية الدينية، عمدت الخمينية إلى قطع صلتها بنزعة المسالمة أو الطمأنينة، وذهبت إلى حدّ تسليم مقاليد الحكم السياسي إلى رجال الدين أنفسهم.

وبالعودة إلى المسار السياسي في العراق الحديث، رأينا أن انقلاباً عسكرياً حصل في تموز/يوليو من العام ١٩٥٨، أحلَّ عصبَة من الضباط، على رأس السلطة، ويقودهم اللواء قاسم، وكان الأخير متحدراً من زوجين مختلطين ـ والده سنِّي ووالدته شيعية، وكان اللواء قاسم يعتمد، بصورة خاصة، على الشيوعيين الذين اجتذبوا أغلب فِرَقهم من الجماعات الشيعية الفقيرية في ضواحي بغداد ومن الجنوب. أما بالنسبة للأمانة العامة للحزب فكان القائم بها سيداً ـ أي من سلالة الرسول ـ يعود بنسبه إلى مدينة النجف الأشرف: والحال أن معظم أعضاء اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي العراقي وكوادره كانوا منبثقين من هذه الجماعة، أي الشيعة. ولم يكن النظام، في حينه، يضمر العداء العرقي حيال الشيعة، وإنما راح يصطدم برجال الدين من كبار ملاّكي الأراضي حين أعلن الإصلاح الزراعي. ولما كان آية اللَّه الحكيم الأكبر حريصاً على تجنّب الصراع المباشر مع النظام، الذي أخَلَّ بالأسس التي قام عليها العقد التأسيسي للعلاقات بين رجال الدين والأمير، أخذ يشيع من مكتبه بأنَّ الإصلاح الزراعي يغتصب شرائح الإسلام، بمثل ما انتهكها قانون العائلة ـ الذي يمنح المرأة حقوقاً مساويةً للرجل ـ وبالمقابل، أذاع بنفسه «فتوى» يصم فيه الانتماءَ إلى الحزب الشيوعي بالكفر: عندئذٍ، احتدمت الحرب الأيديولوجية من أجل كسب نفوسِ الشيعة، بين آية اللَّه الأكبر وبين السيِّد الذي يقود الحزب الشيوعي. ولمّا حلّ انقلابيو العام ١٩٦٣، في السلطة وأحلّوا البعث لفترة وجيزة، وأقبل الضابط الناصري عارف يتولى زمام السلطة، وبعدَ انقلاب الدولة الأخير الذي ركّز نظام البعث في رأس الدولة العام ١٩٦٨ وأخذ نجم صدَّام يتألق في فلك الحكم، جعل هؤلاء (الانقلابيون) يهمشون الشيعة على الصعيد العرقي. ولما لم يكن من الضباط المتآمرين شيعة يمثلونهم في الحكم الجديد، فقد راق للأخيرين أن ينظروا إلى إخوانهم بالمواطنية (الشيعة) على أنهم طبقة تجار (كانت أفادت من رحيل اليهود القسري عامي ١٩٤٨-١٩٤٩) وقد سحقتها التأميمات المتوالية، في حين كان الحزب الشيوعي العراقي الذي يضم أعداداً كبيرة من الشيعة إلى صفوفه، قد أحاله القمع الوحشي إلى العدم. أما مدينة

النجف الأشرف فلبثت مركزاً لإعداد رجال الدين للعالم الشيعي في ما يتجاوز الإطار الوطني (وكان الخميني نُفي إليها من قِبل شاه إيران بين الأعوام ١٩٦٣ و١٩٧٧، ونَضُج أثناءَها تفكيره في الحكم الإسلامي، من خلالِ محاضراتهِ التي ألقاها على طلابه ومريديه). غير أنَّ سياسات العلمنة ومصادرة الأملاك، والحجز على رؤوس الأموال التي مضت تمارسها السلطات الحاكمة في حزب البعث، جعلت تقلّص إلى حد كبير النفوذ الذي كان للطبقة الدينية ورعيتها في المجتمع العراقي.

وفي هذا الإطار بالذات نشأ حزب سياسي إسلامي شيعيّ، مستقل عن الطبقة الدينية التي يعتبرها هرمةً وعاجزة عن التصدي للمحن. وقد أنشئ هذا الحزب نهاية الخمسينيات، إبان سقوط الملكية في العراق، وكان يتمثّل بمفكِّره ومنظِّره السيّد باقر الصدر رجل الدين المولود في الثلاثينيات، والمتحدر من عائلة كبيرة ضمت أعداداً من آياتِ اللّه، إلاّ أنه كان من الفتوَّة بمكانٍ بحيث عجز عن التصدي للملكية. ولما كان الأخير مفتوناً بالنمط الذي اعتمده الحزب الشيوعي العراقي في تنظيمه، ومهتماً بمقدار افتتان الشبان الشيعة بحزب الدعوة، فقد رأيته يستعير من الأول بنيته التنظيمية ومن الثاني نموذجه المصري (للإخوان المسلمين السنّة) وأسلوبه في المواجهة. وكانت غاية هذا الحزب إنشاء دولة إسلامية توتاليتارية، وفيها يصير الحزب مؤتمناً على الملك الذي يكون خيرَ تعبير عن الإسلام. ولسوف تأتي هذه الدولة بعد معركة ثورية يخوضها أنصار الحزب للإطاحة بالنظام الكافر، بعد مرحلة من التوعية والتحريض وبعد ازدراع خلاياه في الجماهير. وسوف يكون على هذه الدولة أن تحلَّ الشريعة بالشُّورَى أو بالاتفاق الرضائي بين العلماء، ريثما يعود المهدي المنتظر المعصوم عن الخطأ. بيد أن هذا الإقران الهجين بين الماركسية الثورية والنزعة المهدية الإسلامية سرعانَ ما أشاعا الالتباس في صفوف الحزب عينه: وما لبثت الطبقة الدينية أَن أطلقت عليه حرباً شعواء، لجعله أعضاءَه في حِلّ من الاعتمادِ على المرجع، كما جرَّدت السلطة الحاكمة عليه حملة قمع شديدة. حتى اضطر باقر الصدر، آخر المطاف، إلى الانفصال عنه، والدخول ظاهرياً إلى كنف عائلته الدينية. وبرغم ذلك، أمكنه أن يصدر كتابين بين الأعوام ١٩٥٩ و١٩٦١، على الطراز العصري، وبما يفترق كثيراً عن سلوب العلماء

المتكلّف وهما: **فلسفتنا واقتصادنا**. ولما كان هذان الكتابان منطبعين بالعقيدة الإسلامية وبالصبغة الاشتراكية، على السواء، فقد عرفا رواجاً قلّ نظيره في العالم العربي ـ الإسلامي، ولا سيّما في الوسط السنّي. ولا يزال كتاب **اقتصادنا**، إلى يومنا هذا، المرجع لكل المدافعين عن النظام المصرفي الإسلامي، باعتباره ضمانتهم الاجتماعية والدينية.

وعلى هذا النحو، فقد استمرت الثنائية بين القطب الديني والقطب السياسي في صلب التيار الشيعي الديني ماثلةً إلى يومنا ـ إذ يجهد كل طرف في أن يجتذب إلى جانبه جماهير المؤمنين بمثل اجتذابه شبكاتِ طلاّب الشريعة ورجال الدين من الصفوف الدنيا، وجامعي الخمس، والخطباء، ممن يتاح لهم أن يحركوا الشعب ويهيئوا استنهاضه. ولما توفي آية اللّه محسن الحكيم الأكبر، في حزيران/يونيو من العام ١٩٧٠، انتقلت المرجعية إلى السيّد أبي قاسم الخوئي، ولما توفي الأخير في العام ١٩٩٢، آلت المرجعية إلى السيّد علي السيستاني. ولمَّا كانَ كلا المرجعين الشيعيين من أصول إيرانية، فقد بديا متجردَيْن نسبياً من الرهانات ذات الطابع السياسي العراقي المحض، ولا يظهران على الملأ إلاّ لمراتٍ نادرة (ولا يزال السيستاني ينطق بعربية تخالطها نبرة إيرانية واضحة). وينتمي الرجلان إلى فرع التشيُّع الداعي إلى الطمأنينة، ولسوف يظل كلاهما في منأى عن الثورة الإيرانية والخميني، لأنهما يعتبران الأخير أدنى مقاماً منهما علماً وتبحراً. وفي مقابلهما، كنت ترى رجلَيْن دين عراقيين، وأحدهما ابن عمّ الآخر، وهما باقر الصدر ثم صادق الصدر، يجسدان الجناحَ النضالي والمتشدد الذي أفضى إلى مقتلهما على أيدي أجهزة المخابرات التابعة لصدام ـ الأول في نيسان/أبريل من العام ١٩٨٠، والثاني في شباط/فبراير من العام ١٩٩٩ـ وقد ورث عنهما خطهما المتشدد ابن صادق الصدر، مقتدى، وكان شاباً بلغ الثلاثين من عمره، وسرعان ما اكتسب شهرة استثنائية بتجسيده المعارضة الشيعية للاحتلال الأميركي منذ نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٣.

وكان هذا الجناح العسكري (الشيعي المتشدد) قد عرف صروفاً كثيرة، مرتبطة حيناً بوحشية نظام صدام، وحيناً آخر بالعلاقات الغامضة التي كانت تقيمها مع الخميني والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكان الخميني، خلال الأربعة عشر عاماً

التي قضاها منفياً في النجف، قلَّما تردَّد لزيارة زملائه العراقيين، غير أنَّ تصاعد وتيرة العصيان في إيران خلال العام ١٩٧٨، واستلام رجال الدين المتشددين زمام السلطة فيها، ما كان ليبقي زملاءه هؤلاء في العراق غير مبالين، ولا سيّما أنهم كانوا أسبق إلى إحلال الدولة الإسلامية (الشيعية) في العراق.

ولهذه المناسبة، مضى باقر الصدر يتصل بمناضلي حزب الدعوة الذين أمكنهم النجاة من الملاحقات والإعدامات عبَّر عن ولائه للخميني - في حين اكتفى آية اللَّه الخوئي ببرقية تهنئة مانحاً إياه فيها لقب «حجّة الإسلام» - وهو المعادل للقب أستاذ محاضر في الجامعة، في مقابل أستاذ في الجامعات. ولم يمضِ زمن حتى انطلقت تظاهرات التأييد للخميني، وقد نظمت في مدينة النجف الأشرف من حول منزل الصدر، ما دفع النظام إلى اعتقاله للمرة الأولى في حزيران/ يونيو من العام نفسه، في حين عمدت أجهزة صدام إلى تفكيك شبكات حزب الدعوة على أشد ما يكون العنف والملاحقة. وفي هذه الغضون، راح صدام يتخلص من المنافسين له في حزب البعث، حتى بات الزعيم الأوحد بلا منازع، وقد طبع هذه المرحلة بلائحة طويلة من التطهيرات الدامية وبدورة جديدة من القمع - وفي هذه الأثناء راح نشطاء إسلاميون يطلقون حملة من الإرهاب محاولين اغتيال بعضٍ من القادة في حزب البعث. وفي اليوم الرابع من نيسان/ أبريل عام ١٩٨٠، اختُطف الصدر مع اخته، بنت الهدى، وما لبث جثمانه أن ووري الثرى في التاسع منه، في مقبرة النجف الأشرف. ولم يُقبِل أيلول/ سبتمبر حتى أشعل صدام حربَه على إيران الخمينية.

والواقع أن سنوات الحرب الثماني، بعد اغتيال باقر الصدر، لم تكن مناسبة للمعارضة الشيعية العراقية، على الإطلاق، وقد أصابها التشتت وانعدام التنظيم والضيق الشديد بسبب تواطئها مع العدو الإيراني - في حين كان يدفع بمئات الآلاف من الشبان الشيعة العراقيين إلى أتون الحرب فيُقتلون في الخنادقِ الطويلة، في مواجهة العدو. وفي العام ١٩٨٢، أنشأ معارضون شيعة منفيون إلى إيران «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» في العراق، وكان الرجل القوي فيه محمد باقر الحكيم - وهو رجل دين متحدر من عائلة عربية عريقة من مدينة النجف الأشرف - كما أنشأ هؤلاء السلطة المدنية متمثلةً بـ«جيش بدر»، وهو ميليشيا مؤلفة من بضعة آلاف من الرجالِ، كانوا في عداد مساجين الحرب الشيعة العراقيين، وقد دربتهم

إيران وموَّلت الجيش، وأشرف رجال المخابرات الإيرانية (الخمينيون) على تنظيم صفوفه ـ غير أنَّ هزيمة إيران في حربها مع صدام، وتوقيعها صاغرةً على وقف لإطلاق النار في ١٨ تموز/يوليو من العام ١٩٨٨، وإقرار الخميني بأنه «يتجرّع السمّ» بذلك، أمورٌ حالت دون إطلاقِ يد الشيعة الإسلاميين العراقيين الذين لطالما حلموا أن تكون بلادهم أول ما تفتتحها الثورة الإسلامية العالمية بقيادة إمام طهران. وبلغ الاضطراب والحيرة بهؤلاء حدّاً جعلهم ينظرون إلى اجتياح صدام حسين للكويت في آب/أغسطس من العام ١٩٩٠، على أنه عمل مشروع، سبباً ونتيجة، وأنه يندرج في الصراع ضد أميركا. ولما انهار الجيش العراقي تحت وابل عمليات القصف التي راحت تشنّها طائرات التحالف الدولي، منذ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩١، رأيتهم عاجزين عن استمداد العِبر واتخاذ المواقف الملائمة من الأحداث. حتى إذا اشتعلت الانتفاضة الشيعية في الجنوب مطلع آذار/مارس من العام نفسه ـ وكانت بتشجيع الولايات المتحدة ومن دون دعمها ـ لبثت أشبه ما يكون بالعاميّة المجرَّدة من الرؤوس المنظِّمة والمفكرة، ما يَسَّر مهمة البعثيين وضباط الجيش العراقي في ارتكاب المجازر بحقِّ المنتفضين. ذلك أن ألويةً كاملة من المشاة السنّة المنضوية في الحرس الجمهوري، لم تلبث أن أغرقت الانتفاضة بالدماء. على أن ذكرى هذه الأحداث كانت لا تزال ملتبسةً في أذهان الشيعة: ولئن بلغ حقدهم لصدام الذروة، فإنَّ مشاعرهم حيال الولايات المتحدة بدت ملتبسةً، ما دامت الأخيرة قد ضحَّت بالانتفاضة الشيعية في الجنوب على مذبح مصالحها في المنطقة، لما سمحت للألوية الموالية لصدام بالدخول إلى الجنوب واقتراف فعلتها، في حين كانت فِرق الجنرال شوارزكوف، المتمركزة على مقربة من الجنوب العراقي قادرة على ضرب هذه الألوية والحيلولة دون ما عزمت عليه.

والحال أنَّ الرئاسة الأميركية، شاءَت أن تمضي إلى المنطقة عام ١٩٩١، من أجل أن تحافظ على التحالف المظفَّر موحداً ضد العراق، بغية أن تجعل منه رافعةً للتسوية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين (على ما رأينا)، تعاملت مع الوضع العراقي الداخلي من منطلق خشيتها أن تؤدي انتفاضة الجنوب فيه وهزيمة الجيش العراقي إلى تفتيت الدولة العراقية، وقيام دويلة يمتد إليها النفوذ الإيراني الثوريّ، فآثرت «تحييد» البلد المهزوم، وأحاطته بنظام صارم من الحصار الاقتصادي على

أن يبقى تحت سيطرة صدام حسين ـ ذلك الديكتاتور الذي اعتُبر خيراً من القفز في المجهول، في حينه. إضافةً إلى ذلك، فإنَّ الحدّ من إنتاج العراق للنفط بصورة كبيرة، وهو البلد المخرَّب، والعاجز عن الاستثمار في البنى التحتية العصرية تنقيباً وإنتاجاً، من شأنه أن يجعل العرضَ ضئيلاً، فيبقي سعر النفط الخام ثابتاً ـ لمصلحة الممالك النفطية السنيّة المحافظة حليفةِ الولايات المتحدة، من مثل الكويت والمملكة العربية السعوديّة. ولم تلبث هذه الأخيرة أن ترجمت امتنانها للولايات المتحدة بجمهرة من العقود الخارقة، أما شركات النفط، ولا سيّما الأميركية منها، والتي كان الرئيس بوش كسب ثروته الضخمة منها، فرأيتها تنال حصتها الوفية من هذا الربح. غير أن لكل شيء حسناته وسيئاته؛ إذ جعل غلاء الطاقة يكبح النهوض الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في الولايات المتحدة، وإذا بجورج بوش الأب، المنتصر في الكويت، ينهزم في صناديق الاقتراع الرئاسية لصالح بيل كلينتون.

على أن هذه الاعتبارات ذات الطابع الجيو ـ استراتيجي العالمي ما كانت لتعني سكّان العراق، ولا الجماهير الشيعية بشكل خاص إلاّ لأنَّها فاقمت آلامها، وضاعف معاناتها جنونُ الديكتاتور الذي لم يزل يخرِّبها ويمعن في تقويض أركانِ المجتمع فيها حفظاً لموقعه، ويرضى المجتمع الدولي عن وجوده رغم أنفه. ولم يكن من مجالٍ بعد للاهتمام بـ«المجتمع المدني» العراقي، ولا بـ«الدمقرطة» على أقل اعتبار ـ وفي هذا الشأن، أتاح انتقاد المحافظين الجدد هذه الصلافة المفرطة التي تميّز بها حكم بوش الأب، صقل محاجتهم، لما شرعوا في أواسط التسعينيات، في دفع السياسة الأميركيَّة نحو تغيير النظام في العراق، بدلاً من جعل الشعب العراقي رهينة في يده. والواقع أنَّ انصراف الناس إلى تأمين قوت يومهم، وانتزاعه من شبكات الشطارة، والفسادِ وعصاباتِ تهريب البضائع، التي سرعانَ ما سيطر عليها صدَّام، وعائلته وقبيلته، جعل يقوِّي من عزائم سلطة المستبد، على عكس ما تصوَّره الداعون إلى الحصار الاقتصادي. ولما كان المستبد المذكور أحوجَ الخلق إلى خطابِ الشرعنة في أزمنة البؤس والإملاق التي يحسن فيها الغوث النازل من السماء، جعل يسلِّم بمكانةٍ مميّزة لرجال الدين ـ على ما لاحظناه سابقاً في ما خصَّ السنّة ـ أما لدى الشيعة، فكان آية اللّه العظمى علي السيستاني قد خلف الخوئي في العام ١٩٩٢، وكان الأخير من فريق «الطمأنينة» ذي النبرة

الفارسية الظاهرة، وقد أفاد كلَّ مصادر الجهاز الديني لينأى بنفسهِ عن نظام كانَ قد أثبت لمرة جديدة وحشيته المنقطعة النظير حيال رعيته، إثر تمرد الجنوب عام ١٩٩١، ولم يكن مرتأى على الإطلاق أن يَسم حركة الجنوب هذه بأي قدر من الشرعية مهما صغر. بيد أنَّ الملحمة النضالية لباقر الصدر كانت قد خلّفت آثاراً مشرِّفة في سبيلها، إذ تولَّى صادق الصدر حمل لوائها، ومضى يشعل جذوة التعبئة في نفوسِ عامة الناس من الشيعة، ممن حملهم الانفجار السكاني على الهجرة الجماعية شطر الضواحي المحيطة ببغداد، وحيث المساكن الموقتة في مدينة صدام، فاقمت حالة عدم الثبات لديهم. وكان عمل صادق الصدر في المجال الاجتماعي، وتأسيسه جمعيات ذات طابع خيري وإنساني، أشبه بما كانَ قام به ابنُ عم له نشأ في النجف، ويدعى موسى الصدر ـ مؤسس حركة المحرومين اللبنانية، في وسط مماثلٍ لما كانَ قائماً في العراق: انفجار سكاني، حرب أهلية، هجرة، ونزوح جماعيان من جنوب لبنان، باتجاه ضاحية بيروت الجنوبية. وبمثل ما حظي به موسى الصدر من رضى حكّام لبنان ودعمهم، ما دام يؤطر في نطاقه الصادر عنه سكاناً ذوي أهواء متقلِّبة وهادياً إياهم إلى الصلاح والتقوى، كذلك حظي صادق الصدر ببوادر التشجيع من قِبل صدَّام. وعلى الرغم من أن الطاغية كانَ قد اغتال ابن عمه باقراً في العام ١٩٨٠، راح ينظر إلى الصدر الجديد على أنه آية اللّٰه من عرق عربيّ، بل أجدر من الإيراني السيستاني قيمةً ومكانة دينية. ومضى الصدر يطلق «الحوزة الناطقة»، التي تندمج في العالم وتمسّ أعماق مشاكله الاجتماعية وتحرِّك شبكة من الواعظين الصغار في الأحياء ومحصِّلي الخمس، والملاّت من القاعدة المتحدرين من الجيل الشاب المعدم ـ ممن يجهدون في التخفيف من أعباء الحصار الاقتصادي على الناس ـ في مقابل «الحوزة الصامتة» التي كان يتَّبعها آية اللّٰه العظمى علي السيستاني، والتي تدعو إلى الاعتزال عن الدنيا وشؤونها. إلى ذلك، فقد سمح الصدر لشيعة العراق بصلاة الجماعة نهار الجمعة ـ على طراز الخميني الذي سمح بصلاة الجماعة، عشية تولّيه زمام السلطة في إيران. وكانَ التقليد الشيعي إلى حينه بأن تُعلَّق الصلاة ـ التي تؤدَّى باسم الحاكم المسلم ـ ريثما يعود المهدي المنتظر: والحال أنَّ التقليد الشيعي لا يسمح بأن تُنسب الصلاة إلى حاكم وُصف بأنه شرِّير. أمَّا الصلاة في الجمهوريَّة الإسلامية فكان لها معنى،

ما دامت السلطة آلت إلى أيدي رجال الدين أنفسهم. وكانت صلاة الجماعة المستعادة، من قِبل الشيعة، في العراق، تمتدح صداماً، أوّل الأمر، ما أثلج صدر الطاغية، في حينه. على أن أكثر ما أتاحته صلاة الجماعة هذه هو تنظيم تجمعات جماهيرية، وما لبثت الخطب التي كانت تُلقى إبّان الصلوات، على مَرّ الأعوام، أن اتّخذت وجهة عدائية متصاعدة حيال النظام. ولم يتأخّر الردّ من قبل أتباع النظام، ومخابراته، إذ اغتيل صادق الصدر، على غرارِ ابن عمه باقر، في شباط/فبراير من العام ١٩٩٩، مع اثنين من أبنائه. ولم يبقَ من أبناء صادق سوى شاب وحيد وهو مقتدى الصدر، في العشرين من عمره، وكان لا يزال يتابع علومه في الحوزة العلمية لحظة اغتيال والده. ولم يلبث مقتدى الشاب أن بنى لنفسه رأسمالاً سياسياً ودينياً على إرث والده الشهيد: فقد كانت جموع الشيعة تُوالي الصدر، ولا تلبث أن ترفع صورته في كل مناسبة صغيرة أو كبيرة، ولا سيّما إبان الاجتياح الأميركي بعد مقتله بأربع سنوات. وبعد أن أطيح بالمستبد، وانفتح فراغ في الحكم، سعى رجل الدين الشاب، وريث الخطّ النضالي الشهير، إلى ملئه.

والحال أنَّ العالِم الشيعي العراقيّ، الذي كانَ موضعَ كلّ التوقعاتِ الممكنة في دوائر الحكم بواشنطن، ألفى نفسَه منفسخاً حول أقطاب عديدة، لحظة انهيار نظام صدام في نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٣. وبلغ التشتّت، في عالم المنفيين، أحزاباً وهيئات وبدعاً، حداً جعل الحكومة الأميركية نفسها، التي موّلت المجلس الوطني العراقي بقيادة رجل الأعمال الشيعي أحمد الجلبي، تبدي عجزها عن ترجيح رأي فريق على آخر. وكان البنتاغون والمحافظون الجدد أكثر الداعمين للجلبي، في حين رأيت إدارة الدولة الرسمية أمْيَل إلى تأييد آية اللّه باقر الحكيم رئيس المجلس الشيعي العراقي ـ والذي كان يتخذ له طهران مركزاً له، وإليه الدبلوماسية الأميركية على أنه يحظى بدعم قوى شعبية، واسعة في العراق. وإلى جانب هؤلاء، يضاف العديد من الفِرق القومية، والماركسية، العلمانية أو الدينية التي لا يجمع في ما بينها سوى الهدف الوحيد المتمثل بإسقاط النظام البعثي التوتاليتاري. أما الأهداف الأخرى فحدِّث ولا حرج عن نقاط التباعد القصوى بينها، وذلك بحسب الأستاذ الجامعي د. فالح عبد الجبار. ورأيتَ المنتدبين الشيعة إلى المؤتمر الأخير للمجلس الوطني العراقي، قبل الهجوم الأميركي على

العراق، والذي انعقد في لندن، في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٢، على غير ما رجاه الغرب منهم، إذ «لم يظهروا للناظرين إليهم، على أنهم كتلة متراصّة، سوف يسهل انصهارها في وجهات نظر عقائدية أو اجتماعية أو سياسية».

وفي واقع الأمر، فإن الفراغ المؤسساتي على الأرض، داخل مجتمع أمعن البعث في تدمير كل حياة جماعية فيه، وحيث أنهك الحصار المجتمع المدني حتى أصابه بالشلل، باتت تملأه قوتان أساسيتان، لا تمثل إحداهما في المجلس الوطني العراقي، ولم تحسن الإدارة الأميركية المؤقتة إقامة العلاقات معهما. وتتمثّل القوة الأولى بالطبقة الدينية الشيعية، وعلى رأسها آية اللّه العظمى علي السيستاني زعيم المرجعية ـ وهي هيئة العلماء والأئمة المخوَّلين السلطة على المؤمنين، وقد اجتمعت في حوزة النجف الأشرف. أما القوة الثانية، فمتمثّلة بالتجمع الذي سرعان ما نسجه من حوله الشاب مقتدى الصدر، بإحيائه ذكرى والده صادق الذي قُتل عام ١٩٩٩، وبتنشيطه الشبكان التي أنشأها الشهيد من قبلُ. وكان لانبثاق هاتين القوتين، اللتين ما لبثتا أن دخلتا في صراع حادّ، ولم تمضِ أشهر على سقوط بغداد، الدور الأهم في بنية السباق على الحكم في العالم الشيعي ـ ريثما تُنهك القوة الثانية، فتتهيّأ ساحة المبادرات لفاعلين سياسيين غي دينيين أن يدخلوا المجال المتروك لهم.

والحال فإن الشبكات التي يسيطر عليها آية اللّه العظمى علي السيستاني، أظهرت قوتها واقتدارها حالما بلغ الجيش الأميركي مدينة النجف الأشرف ـ وتقوم على طريق بغداد. وكان المرجع الأعلى يردِّد على مسامع رعيته بأن لا يتصدَّى أتباعه للفِرق التابعة للولايات المتحدة، وبالمقابل جعل يحظر على الجنودِ الأميركيين الاقترابَ من الحوزة. وقد تناقلت وكالات الأنباء والتلفزة مشاهد لجنود من المشاة الأميركيين وهم يتقهقرون، في وضعية المستسلمين، حيالَ إمامٍ معتمرٍ عمامة، وقد أرسل على عجل من مكتب السيستاني، حاملاً معه تعليماتٍ واضحةً للضابط المسؤول عن جنودهِ، وسط حشودٍ متوترةٍ، وقد بدت عليها سطوة الإمام بارزة. أطف إلى ذلك، فإن السيطرة على النجف هو رهانُ الحكم الرئيسي لكل الذين يقاتلون، في المعسكر الشيعي، للهيمنة على الجماعة الشيعية من خلال سيطرتهم على مؤسستها الدينية.

ففي العاشر من نيسان/أبريل، وبينما كانَ عبد المجيد الخوئي، وهو حفيد سلف السيستاني، عائداً من منفاه في لندن ـ وهو يمثّل النزعة الأشد عقلانيةً، وتقرّباً من الغرب، والأكثر ليبراليةً ـ ويزور ضريح الإمام علي مصلياً عليه، اختطفته جمهرَة من الناس، واقتيد موثوق اليدين إلى منزل مقتدى الصدر ثم قُتل طعناً وتمّ سحله في الشارع المحاذي ـ بحسب ما تناقلته الألسن بالاتهام لاحقاً. وكان لهذا العمل الرمزي والمدنِّس للقدسيات، أن يؤشِّر على اقتحام التيار الذي يقوده مقتدى الصدر المجال السياسي ـ الديني العراقيّ، كما يؤشر على العنف الذي يطبع الرهانات المرتبطة بالحكم المقدَّس، ويدل على إصرار الزعيم الأول على اللجوء إلى من ينوب عنه في القتل ليفرض نفسه ـ بمثلما يؤشر على عجز القوات الأميركية عن حمياة عبد المجيد الخوئي، وغيره من الأئمة، علماً بأن الأول كانَ أكثر رجال الدين الشيعة الكبار قبولاً لدمقرطة العراق، على الصورة التي ارتئيت في ما يتجاوز الأطلسي.

وكانت مسيرة مقتدى الصدر إلى الاقتدار تمرّ بالضرورة عبر الاستيلاء على قاعدة اجتماعية للحكم، ويسعه من خلالها أن يشق طريقه إلى حوزة النجف، لوضع يده عليها. وقد وجد ذلك السبيل، دفعة واحدةً، في الضواحي الشيعية الواسعة حول بغداد، والتي أمكن أنصاره فيها أن يفرضوا تسميتها الجديدة «مدينة الصدر»، بديلةً عن «مدينة صدام»، طابعاً بذلك الأمكنة في عراق متحرِّر باسم يحيل إلى أبيه الشهيد ـ كما يضفي على ابنه شرعيّةً ووجاهة، بفعل الأمر الواقع. وجعل الاستبدال يتم في حين كانت بغداد عرضةً للنهب والفوضى خلال الأيام التي تلت دخولَ الفِرق الأميركية، من دون أن تتدخّل الأخيرة لإحلال النظام. وبالمقابل رأيت أئمة المساجد الشيعية في هذا الحيّ الفقير، حيث يسكن العديد من الناهبين، يجهدون في جمع الأغراضَ المسروقة بغية إعادتها إلى أصحابها ـ مظهرين بذلك دورهم الذي يقضي بتهذيب خلق المؤمنين في علاقاتهم الاجتماعية. وسرعانَ ما امتدت هذه السيطرة الاجتماعية لتشمل المستوصفاتِ والمستشفيات ـ حيث ينبغي للممرضاتِ والطبيبات أن يضعن الحجاب. وفي حمأة الأحداث برز إلى العلن «جيش المهدي»، وهو بمثابة ميليشيا شرعت في اتخاذ وظيفة القيِّم على شؤون الرعيَّة (جمع النفايات، تنظيم المرور، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

في المناطق التي تقع تحت سيطرتها)، قبل أن تتحول ذراعاً مسلحةً في يد القائد الشاب.

والواقع أنَّ القائد المذكور كانَ أحوج القادة الشيعية إلى التعويض بتطرفهِ وبالعنف الذي يمارسه على خصومهِ، عن النقص في تبحّره من العلم وعن شبابه ـ وهما إعاقتان يصعب تجاوزهما في العالم الشيعي. إضافة إلى جهله المطبق للعالم الخارجي الذي يراه من خلال موشور يقيناته الضيّق. وكانَ سفره الوحيد إلى الخارج، جرى إلى إيران. وكانَ آية اللّه محمد الحكيم، قد عادَ من ذلك البلد، في العاشر من أيار/مايو بعد أن أمضى فيه ثلاثاً وعشرين سنةً، ترأس في السنوات الأخيرة منها المجلس الإسلامي الشيعي العراقي. ثم إنَّ الأخير، جهد في أنْ يجعل عودته أشبه برجعة الخميني إلى طهران، في الأول من شباط/فبراير من العام ١٩٧٩ـ غير أنَّ الجموع التي كانت في انتظاره لم تتعدَّ بضعة مئاتٍ أو آلاف، مما لا يحسب له حساب. وكان يُعتبر، حتى ما قبل سقوط صدام، جامعاً القطب الشيعي ومرشحاً لتولي إدارة عراق إسلامي. حيث تكون مختلف الجماعات العرقيَّة والدينية التي يتشكّل الشعب العراقي منه، معترفاً بها، وحيث تطبق التعددية الحزبية، وقد جهد الحكيم في أن يتجاوز الافتراق الشديد بين النزعة الاطمئنانية لدى السيستاني وبين تطرفية الصدر ـ وكانَ الأخير يقلقُ الطبقات الوسطى الشيعية والسنِّية والكرديّة، بغض النظر عن دوائر أنصاره. غير أنَّ الآمال المعقودة على محمد الحكيم سرعانَ ما تبدَّدت في مهدها، بمقتل الأخير في ٢٩ آب/أغسطس، حين أوقعت سيارة مفخَّخة في النجف أكثر من مئة قتيل. ومضى الجهاديون السنّة يلقون باللائمة على القوات الأميركية لتدبيرها التفجير، وراحت تردُّ الأخيرة بتحميلها مسؤوليته للجهاديين هؤلاء؛ ولم ينفع انتخاب أخيه عبد العزيز على رأس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في التعويض عن النقص في مهابة قائده السابق. وللحال، بات السبيل متاحاً أمام تطرُّفية مقتدى الصدر.

ولسوف يجهد الأخير في قرضِ نفوذِ السيستاني، وفي منح نفسه موقعاً يتجاوز أتباعه من الشيعة ـ وذلك بأن أكثر من الإشارات الموجهة إلى السنَّة الأصوليين، حين أعلن احتقاره الأميركيين والغرب بعامة. ولم يلبث أن أرسل مفارز من «جيش المهدي» إلى النجف، محاولاً الاستيلاء على ضريح الإمام علي، وإخراج أنصار

آية اللّه السيستاني منه. ولئن أمكن هؤلاء أن يتغلبوا على المهاجمين، وردوهم على أعقابهم، فإن أهدافهم باتت واضحة للعيان. وفي كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٤، وبينما راح الواعظون على قنوات التلفزة العربية وآخرون من الإسلاميين الأقطاب يستشيطون غيظاً ضد القرار الفرنسي القاضي بحظر وضع الشارات الدينية في المدارس المختلطة والمتجانسة على السواء، وعلى الرغم من ضآلة معرفة الصدر بفرنسا وبالعالم عامة، رأيته مندفعاً إلى اتخاذ موقف معارضٍ لفرنسا معارضةً شديدة، جاهداً في التدخل في نقاشات تتجاوز الرهاناتِ الشيعية المحضة. وفي آذار/مارس من العام ٢٠٠٤، وبينما راح العنف، المنسوبُ إلى المقاتلين الأصوليين في المثلّث السني (بغداد ـ الفلوجة ـ الرمادي) يبلغ نسباً غير مسبوقة، وأُقِرَّ الدستور الموقت للعراق من قِبل مجلس الحكم الانتقالي، برغم التحفظات التي أبداها آية اللّه العظمى علي السيستاني، واغتيالِ إسرائيل الشيخ أحمد ياسين، المرشد الروحي لحركة حماس الفلسطينية، راق للصدر أن يطلق تظاهرة تضامن ضخمة مع الشعب الفلسطيني، ومضى يمتدح التماهي القائم بين معركة حماس ضد إسرائيل، ومعركة جيش المهدي خاصته ضد واشنطن، قاصداً من تلك المقارنة أن يثبِّت وجه التماثل القائم بين جيش الدفاع اليهودي وجيش الولايات المتحدة، وقد ثبَّت لهذا الغرض سلاسل من الصور المتلفزة طويلة على شاشات التلفزة العربية، وجاهداً من ذلك في أن يتجاوز الصراع الثنائي بين الشيعة والسنَّة، ومانحاً هؤلاء إشارة سياسيَّةً، هي بمثابة القاسم المشترك بين أتباع القضية الواحدة. وكان لهذه الحركة أن تتعاظم متزامنةً مع التمرد السنّي في الفلوجة، في الخامس من نيسان/أبريل، بينما كانت تظاهرات الصدر قد انطلقت في الرابع منه، احتجاجاً على توجيه الاتهام الرسمي له في مقتل عبد المجيد الخوئي في السنة المنصرمة. وسرعانَ ما بلغت الفتنة معاقل الشيعة في مدينتي البصرة والكوفة، إلى حيث انفكأ قائد جيش المهدي محاطاً بأنصاره، ومتحدياً القوات الأميركية بأن تعتقله أو تقتله ـ فتجازف بإشعال المجتمع الشيعي برمّته وتضع السيستاني في موضع لا يطاق، وكذلك القادة الشيعة الذين يمتدحون المصالحة مع واشنطن. وفي أيار/مايو، بدا الجيش الأميركي مجبراً على القبول بالأمر الواقع الذي باتت تفرضه الجزر الأمنيَّة المستقلة التي لم يعد بوسعه أن يحاصرها ـ الفلوجة، والكوفة، ومدينة الصدر

جزئياً ـ في حين مسَّت صور السجناء العراقيين الذين تعرَّضوا للتعذيب في سجن أبو غريب، الرصيد الخلقي لذلك الجيش، ولاسيَّما أنَّ هذه الصور تداولتها كل وسائل الإعلام العالمية والمحلية.

والواقع أنَّ هذا الخزيّ نقضَ الأساس الخُلقي نفسه الذي لطالما تباهى به منظِّرو المحافظين الجدد، لمَّا دفعوا بالسياسة الأميركية باتجاه اجتياح العراق ـ إقامة الديمقراطية والقضاء على الممارساتِ المذلّة التي كان صدام قد ألفها (وحتى لو كانت أنواع التعذيب التي مارسها رجاله على المعتقلين وأدّت إلى مقتلهم، لا تُقاس بشيء حيالَ الإهانات التي تعرَّض لها المساجين العراقيين). والحال أن هذه الصور الصادمة والتي تُنمى إلى نمط جديد وآسر من التعذيب، جعلت تحجب صوراً أخرى، وقد بُثّت في الآن نفسه ـ إلاّ أنها باتت أليفةً للمشاهدين، وهي صور سجناء أذلاء، وقد أُعدم أحدهم للتوّ، ونقلت صور إعدامه على الشاشات، بغية ممارسة نوع من الابتزاز على حكومتهم. ولقد عوَّد الإرهابيون من كل جنسٍ وتنظيمٍ المشاهدين على رؤية صور أسرى لديهم من بلدان العالم المتقدِّم. والحالة هذه، فإن معظم الرهائن لديهم يكونون أجانب، يابانيين وأوروبيين بصورة خاصة، وقد اختطفتهم جماعات، على غرار ما كان يحدث في لبنان إبان الثمانينيات، وراحت تكرر النداء تلو الآخر، إلاّ أنها رمت بها إلى خداعِ السلطة: مقاتلو الجهاد، الألوية الخضر... إلخ.

إنَّ هذه الظاهرة لَتُبرز تدويلاً مزدوجاً للصراع، وتجتذب الولايات المتحدة إلى دوّامة عصيّة على السيطرة. وهي تبيّن دخولَ الجهاديين الأجانب إلى أرض العراق، كما تسقط الرهاناتِ العراقية على بقاع الأرض قاطبة ـ وفي أوروبا بالمقام الأول. ويُعزى حضور الجهاديين بهذه الكثافة في العراق، إلى تسريح جيش صدام، فلم يعد الأخير موكلاً بأي رقابة يجريها على الحدود على مدار أيام السنة التي أعقبت سقوط بغداد. وقد ثبت هذه الواقع بدليل اعتقالِ الكثير من المقاتلين العرب السنّة ممن قدموا من البلدان المجاورة، وبدليل مجالس التبريك الكثيرة التي عقدت تكريماً للشهداء الذين سقطوا في ساحة العراق، في المساجد السعودية والكويتية والسورية... إلخ. بيد أننا لا نملك، إلى يومنا هذا، إلاّ شواهد جزئية، ما يحملنا على الحذر حين نقيس حجم هذه المسألة. وكانت رسالتان موقَّعتان من ابن لادن

تحثّان «الإخوان المسلمين في العراق» على الجهاد كلَّ حين ضدّ «غزوة الصليبيين واليهود» التي ألمّت بعاصمة الإسلام القديمة، وتشجعان المجاهدين الشباب من البلدان المجاورة ومن اليمن على قتال هؤلاء. وكان النص يعتبر أن كلَّ مسلم عراقي يتعاون مع المحتلّ الأميركي، أو يعزم على إحقاق الديموقراطية وهي «ديانة الكفر والجاهلية»، فقد حلَّ قتله. وفي مذكّرة منسوبةٍ إلى الجهادي الأردني ـ الفلسطيني أحمد الخلايله، والملقب بأبي مصعب الزرقاوي ـ والذي احتجزته القوات الكرديَّة في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٤ ـ يعرض الأخير رؤيته للعراق باعتباره في صميم الجهاد العالمي «في أقصى أرجاءِ أرضِ العرب، وعلى مرمى حجرٍ من أرضِ الأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية والمسجد الأقصى (القدس)، ونحن نعرف، من دين اللَّه تعالى، أن المعركة الحاسمة بين الكفر والإسلام سوف تجري على أرضِ الشام هذه». والحالة هذه، فإن المعركة المشار إليها قد باشرها الكفار بمعونةِ الحلفاء المحليين، عملاء اليهود والأميركيين، وفي المقام الأول الأكراد، الذين انطفأ في قلوبهم نور الإيمان، ويليهم الشيعة ـ الذين يصمهم الزرقاوي بوصمة الهرطقة إذ يسميهم «الرافضة». ذلك أن هؤلاء عازمون، بمعونة «أصدقائهم اليهود» على إقامة «دولة الرفض» الشيعية، التي قد تمتد من إيران إلى لبنان، ومروراً بالعراق وسوريا، وانتهاءً بممالك الكرتون في الخليج». ويتابع الزرقاوي تحليله، فيرى إلى مسلك الأكراد والشيعة، السالف وصفه، على أنه انقضاض على الإسلام السنّي على حين غرَّة، على نحو ما جرى حين كان العثمانيون يحاصرون مدينة فيينا في العام ١٦٨٣ ـ وقد فاجأهم هجوم الشيعة على بغداد، فاضطر السلطان إلى ترحيل جيشه، حائلين في ذلك دون أن «يقع ذلك الحصن في أيدي المسلمين، ولو تم ذلك لكان الإسلام انتشر بقوة السيف المجيد والجهاد المخلَّد إلى نواحي أوروبا قاطبَةً». ومضى الزرقاوي يورد في نصه شواهد طويلة مقتبسة من ابن تيمية تدعم آراءَه، وراح يعظّم المقاومة في المثلث السنّي، حيث يتألق الجهاديون الأجانب، في حين أنّ التيار السنّي العراقي خاضع، بحسبه، لمسلكِ الزوايا الذي جعل يسمِّم الشعب لينسيه الجهاد، أما الإخوان المسلمون الذين «ألفوا الإتجار بدماءِ الشهداء» فرأيتهم يتوضَّعون إلى جانب ممثلي السنَّة. ولما أعلن تبنِّيه خمساً وعشرين عملية انتحارية ـ

حين إعداده بيانه ـ عاود تعيين أربعة أهداف رئيسية، وهي الأميركيون، («رديئة سهلة»)، والأكراد، ورجال الشرطة، والجنود والعملاء، ولا سيّما الشيعة «وهم أخطر بكثير من الأميركيين». ولئن كانَ من العسير أن يثبت المرء صحَّة هذه الوثيقة، فإنها لو صَحَّت وبيَّنت الوقائع صدقيتها، لأبطلت المحاجة التي شاءت أن ترى بأن الإطاحة بصدَّام سوف تؤول، بصورة آلية، إلى استئصال الجهاديين في القاعدة وأمثالهم. وفي آذار/مارس من العام نفسه، أعلن الفريق الذي ارتكب عملية مدريد انتماءَه إلى جماعة أبي مصعب الزرقاوي، كما تبيَّن للمتتبعين بأن الزرقاوي كان ذلك الرجل المقنّع الذي قام بذبحِ الرهينة الأميركي نيكولاس بيرغ في أيار/مايو من العام ٢٠٠٤.

والحال أن خطف الرهائن الغربيين بات أمراً يُقلق الولايات المتحدة وأوروبا بالقدر نفسه، كما صار يُقلق حكوماتِ هذه الدول التي يُمارَس عليها الابتزاز المرعب. وبعد الاعتداء الذي جرى في ١١ آذار/مارس من العام ٢٠٠٤ في مدريد، والذي أظهر قدرة الإرهاب على ضرب أي عاصمة أوروبية ضرباً مباشراً ـ والتدخل في مسارها السياسي الديموقراطي بأن يغيِّر من نتائج الانتخابات ـ جرى قتل رهينة إيطالي، وكانَ مختطفوها أصرَّوا مراراً على ضرورة أنَّ ينزل المواطنون الإيطاليون إلى الشوارع مطالبين بخروج القوات الإيطالية من العراقِ، وغيرها من الأحداث مما يؤشر على أن «الحرب على الإرهاب» لم تنتهِ بسقوط بغداد. وعليه، فإنَّ القصورَ الذي تبدّت عليه السياسة الأميركية في العراق، سوف يتيح من الآن فصاعداً لأتباع الجهاد، ورفاق دربهم، أن يفتحوا جبهة جديدة على حين غرة وهي: ساحة الوغى الأوروبية.

الفصل السادس

معركة أوروبا

لقد أظهر الاعتداء الذي أصابَ مدريد في ١١ آذار/مارس من العام ٢٠٠٤، على نحو أكيد، بأن أوروبا باتت تشكل جبهة جديدة للشبكة الإرهابية. وكانت القارة القديمة لا تزال، قبيل الاعتداءات على الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠١، تقوم مقام الملاذ الآمن لـ«القاعدة»، التي أمكنها من خلالها أن تضع اللمساتِ الأخيرة على العملية التي طال التفكير فيها بالجبال الأفغانية. وبعد مدريد، صارت أوروبا ميدان المعركة، حيث يعد مستقبل الإسلام في العصر الجديد في نطاقه الإجمالي ـ في ما يتجاوز مصير المسلمين الأوروبيين بصورة خاصة.

ومما يجدر ذكره في هذا الشأن، أن مدينة هامبورغ الألمانية كانت قد أتاحت لمحمد عطا المصري، وشريكه في الإيجار اليمني رمزي بن الشيبة، وآخرين من المتواطئين من أصولٍ أفريقية شمالية أو من الشرق الأوسط، أن يتصل واحدهم بالآخر، وذلك بتوسيط من أئمة المساجد الذين فتنهم الجهاد في أفغانستان بعامة، وأن يقيموا صلةً بابن لادن بصورة خاصة. وكان محمد عطا، الطالب في جامعة التكنولوجيا في هامبورغ، يدير تجمعاً من الطلاّب المسلمين. وعلى هذا النحو، شكّلت «خلية هامبورغ» المنتمية إلى القاعدة الأساس العملاقي الذي قامت عليه اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. والحال أن النظام القضائي الألماني، الذي يضع شروطاً متشددة للإثبات حمايةً للمتهمين خشية العودة إلى ماضٍ توتاليتاري نازيّ)، إضافةً إلى إلمام رجال المخابرات الألمان المحليين إلماماً طفيفاً

بالرهانات الشرق الأوسطية والشبكاتِ الإرهابية العربية ـ ما دام هؤلاء يركِّزون على المسألتين التركية والكردية، باعتبار أن أغلبية المسلمين الذين يقطنون ما وراء الرين من أصولٍ تركية وكردية ـ أفادَ الجهاديين خيرَ إفادة. فمضوا يخططون لأنشطتهم وهم مطمئنون إلى الغفلة التي يحاطون بها. ولهذه الأسباب جميعاً آثر الجهاديون ألمانيا على ما عداها موضعاً لازدراع الشبكات، في السنوات التي سبقت الاعتداءات على نيويورك وواشنطن. ومنذ ذلك الحين، حظي الأشخاص المتَّهمون بأن لهم صلةً بالنشطاء الذين ارتكبوا الاعتداءات الآنفة بعفوٍ أو بمراجعة دعواهم أمام القضاء.

أما في أسبانيا، وفي تراغونه بالأخص، فقد عقدت في تموز/يوليو من العام ٢٠٠١، اجتماعات التنسيق الماليّ والعملاقي التي هيَّأت التصويبات الأخيرة للاعتداءات. وعلى هذه الصورة، فقد كانت شبه الجزيرة الإيبيريَّة هؤلا محطَّة عبر من خلالها المجاهدون الإسلاميون الجزائريون، ممن ينتمون إلى الجماعات الإسلامية المسلَّحة، وإلى الجيش الإسلامي للخلاص، إبان الحرب الأهلية في التسعينيات، نحو إنكلترا وكندا، علماً بأن في أسبانيا جاليّة من المهاجرين المغاربة، والكثير منهم يقيمون فيها بطريقة غير شرعية ـ ذلك أن فاصلاً بحرياً ضيقاً، هو مضيق جبل طارق، يتيح للكثيرين أن يتسلّلوا تحت جنح الظلام، وبأعدادٍ تكاد تفيض عن طاقة الزوارق التي تحملهم إلى شاطئ أوروبا الزاهرة، لعلهم يحظون بفرصتهم الوحيدة هنالك. وكان ظرف الهجرة والإقامة عينه، في أسبانيا، ما أتاح للجهاديين إنشاء شبكاتهم، ومخابئهم، واتصالاتهم التي أفادتهم إفادة حاسمةً في تصويب ضرباتهم وتمكين وجودهم في أوروبا. ومن هذا القبيل، كانَ السوري أبو دحداح والمكتسب جنسية أسبانية من ثمَّ، والذي كان يمارس مهنة التجارة بالثياب البالية في شبه الجزيرة طوال التسعينيات وكان مطمئنَّ البال، وقد طاف بالعالم أجمع، حتى اشتُبه بأمر صلته بأغلب زعماء الحركة الإسلامية في القاعدة، إلى أن اعتُقل في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠١. وكان ثمة سوري آخر، مجنَّس بالأسبانية ـ بالزواج مثل مواطنه أبو دحداح ـ وهو يدعى مسعد السوري، ويعدّ من أبرز الوجوه في لندنستان. ففي هذا الملجأ الأمين للتطرف الإسلامي العالمي، من الثمانينيات، أعدت رسالة التفويض المزورة، للتونسيين في

بلجيكا، اللذين ادعيا كونهما صحافيين، وقد أُرسلا إلى القائد الأفغاني أحمد شاه مسعود لاغتياله في التاسع من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١. وللحال، اعتُقل العديد من المناضلين الإسلاميين، ولا سيّما من الأصول المغربية، في منطقة كيافران ـ حيث كانت الجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية قد ازدرعت في التسعينيات، خلايا كثيرة، في منأى عن تقصيات قسم المباحث الفرنسية. وبعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أفضت عمليات الشرطة الآيلة إلى تفكيك شبكات القاعدة، إلى توقيف العديد من الأشخاص في فرنسا، وإيطاليا، والبلدان الواطئة، وغيرها. وفي هذا الشأن، كان المغربي زكريا الموسوي، والفرنسي الجنسية حديثاً، اتهمته السلطات الأميركية بكونه العضو الخامس المفتقد في الفريق الانتحاري الذي أمكنه اختطاف الطائرة «يونايتد إيرلانيز ٩٣» في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. ولقد عدَّ المراقبون عشراتٍ من ذوي الجنسية الأوروبية، من بين السجناء في جزيرة غوانتنامو ـ وكان من بين هؤلاء شبَّان متحدرون من عائلات مهاجرة من بلدان مسلمة، في المغرب، والشرق الأوسط وتركيا، وشبه القارة الهندية، وقد أسرهم الجيش الأميركي بمعظمهم في ساحات المعركة خريف العام ٢٠٠١، وأُبقوا محتجزين سراً من دون أن توجه لهم الاتهامات أو أن يحظوا بأي مرافعة قانونية تذكر.

وفي آخر المطاف، أمكن العديد من الشبان الأوروبيين المهتدين إلى الإسلام أن يحظوا بإجراءات قضائية ـ وكان أشهر هؤلاء البريطاني ريتشارد ريد، والذي عُرف بكونه «مفجِّر الحذاء» shoe bomber، وقد أُمسك به وهو يحاول تفجير حذاءيه المفخخين على متنِ طائرة تقله من فرنسا إلى الولايات المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠١. والواقع أن هذه الاعتقالات والاتهامات جعلت تلفت الأنظار إلى معطىً لم يؤخذ بعين الاعتبار، وعنينا به اعتناق أعدادٍ متزايدة من الأوروبيين الشبان للإسلام، على أن معظم هؤلاء من الطبقات الفقيرة والمعدومة في بلادها. ويقدَّر عدد المسلمين الأوروبيين أولئك بخمسين ألفاً في فرنسا وحدها. وحتى لو كان المناضلون الجهاديون لا يشكلون إلاّ أقلية ضئيلة بين المذكورين، فإن هذه الظاهرة تتوالى فصولاً في اللحظة التي يشتد فيها الصراع بين الشبكات الإرهابية وأجهزة الأمن، التي لا تتوانى عن ملاحقة هذه الفئة من

المسلمين (الأوروبيين) أوَّل الأمر ـ ذلك أن هؤلاء لا يثيرون شبهات رجال الأمن، بمألوف نظرتهم إلى سحناتهم، إلاّ بعد أن يشهروا إيمانهم الإسلامي.

وكانت الدول الأوروبية، في ما سبق ظهور القاعدة بكثير، عرضةً لظاهرة الإرهاب الإسلامي على أراضيها. إذ كانت فرنسا ضحية موجتين متتاليتين من التفجيرات وأعمال العنف خلال الثمانينيات والتسعينيات، مصدرهما على الأغلب الأوساط الشيعية اللبنانية المرتبطة بإيران الخمينية، ومن ثم الشبكات المحلية للجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية. غير أن علاقةً طفيفة للغاية كانت تقوم بين هذا الإرهاب ذي المصدر الأجنبي، والوسط الإسلامي، الذي كان لا يزال أصغر مما عليه اليوم، ممن يملكون بيوتاً في فرنسا. وكانت باريس قد اعتمدت منذ ربع قرن موقفاً في محاربة الإرهاب لا يخضع للمساومة ـ بأن رفضت رفضاً قاطعاً أن تقدم اللجوء السياسي لكلّ قادة التيار الإسلامي المتشدد العربي والدولي. أما الغاية من ذلك فكانت الحيلولة دون التبشير بهذا التيار لأشخاصٍ متحدرين من السكان المسلمين المقيمين في فرنسا ـ ومن أصول عربية، وهم الأكثر عدداً في أوروبا ـ ولكي يتجنّب النظام الفرنسي أن يتحوّل الضيق الاجتماعي الذي تستشعره الأوساط الفقيرة التي ينتمي إليها هؤلاء إلى مادة يستفاد منها لقيام فئات دينية ذات طابع مستورَد، وتنتهي إلى ممارسة العنف والإرهاب. وبالمقابل، فقد رأيت النموذج السياسي الفرنسي يجهد في أن يشجِّع منطق اندماج كل فرد من أفراد المهاجرين في المجتمع الفرنسي، موفِّراً بذلك الخدمات الاجتماعية لمجموع السكان هؤلاء، على قدم المساواة مع مواطني الجمهورية الفرنسية الآخرين؛ ولا يزال هذا المنطق يأبى أن يحدد الأفراد مسبقاً بحسب انتماءاتهم الجماعية، التي يمكن أن يطبقها مؤشر ديني، كما يمنح الإسلام بموجبه الحقوق نفسها والواجباتِ ذاتها التي تخصَّص بها المعتقدات الأخرى، ضامناً بذلك ممارسته الحرَّة شريطة الحفاظ على النظام العام، ومن دون أن تعترف الدولة الفرنسية اعترافاً رسمياً به، أو أن تمنحه رواتب منتظمة.

وكانت بريطانيا قد اعتمدت حيال الإسلام والمسلمين سياسةً مناقضة تماماً عن تلك الموصوفة أعلاه: ومما ذكرناه سابقاً أن «اللندنستان» التي قامت في العقود الأخيرة من القرن العشرين صارت في حينه ملجأً لكل المنظّرين الأصوليين للإسلام

العالمي العربي في العالم، بعد أن طُردوا من بلدانهم الأصلية. وكان هؤلاء قد حظوا بملجأ سياسي آمن وكريم، طالما لم يضعوا موضعَ التطبيق أفكارم المتطرفة، في حين كان التعبير عن هذه الأخيرة حراً لا تشوبه ناقصة. ولمّا كانَ هؤلاء المسلمون بمعظمهم متحدِّرين من طبقاتٍ معدومة، وأتى أفرادها من شبه القارة الهندية، وقد نأت بهم لغتهم (بل لغاتهم) وروابطهم العائلية عن المنظِّرين العرب من الشرق الأوسط أو من أفريقيا الشمالية، فقد رأيت رجال السكوتلانديارد لا يخشون آثار العدوى على هؤلاء. والواقع أن الأراضي البريطانية كانت لا تزال تتمتع بمناعة حيال الهجمات الإرهابية، على الرغم من سياسة لندن التابعة لواشنطن، في ما خص «الحرب على الإرهاب» في الشرق الأوسط ـ إلى أن حملت بعضُ القرائن المقلقة حكومة الجلالة على إجراء انقلاب جذري في سياستها. وبعد الاعتداءات التي حصلت في اسطنبول، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٣، خلال زيارة جورج دبليو بوش إلى لندن، وقد استهدف الإرهاب الإسلامي للمرة الأولى، مصارف وقنصليات بريطانية، اكتشف رجال السكوتلانديارد في نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤، في ضواحي لندن مخزناً كبيراً من مادة نيترات البوتاسيوم التي يمكن أن تعدَّ لتصير متفجِّرة، فاعتُقل للتو الكثير من الشبان الإنكليز من أصول باكستانية، وأعيد الاعتبار إلى بعض اليقينات التي كانت مهملة، إلى حينه. وكان انسحاق الظاهرة الإرهابية ـ الذي تجلّى في اعتداءات الدار البيضاء ومدريد، التي قام بها بعض المتعصبين غير المهرة ممن فتنهم مثال ابن لادن، ولكن من دون أن تربطهم بالقاعدة أي علاقات تنظيمية، ولم يدرَّبوا في معسكرات تدريب باكستانية أو أفغانية ـ قد أطلق صفّارة الإنذار في إنكلترا والدول الأوروبية. وعلى هذا، فإنَّ الإرهابيين الأفراد الذين يعملون من تلقاء ذاتهم، لا تراهم يأبهون لما يشكل نشاطهم الإرهابي من تهديد لوضع المنظِّرين الجهاديين الذين آثروا اللجوء إلى لندن أو أي مدينة أوروبية. وكان من شأنِ هذا التفلّت من القيود قد أطاح بالمعادلة الأمنية التي قامت اللندنستان على أساسها.

وفي الوقت نفسه، راحت عقيدة الثقافات المتعددة التي لطالما دعا إليها الإنكليز والتي تمتدح النمو الثقافي المنفصل للجمعات العرقية أو الدينية ذات الأصول الأجنبية، والتي جعلت تكبر الخلافات في ما بينها وتبرز دلائلها الخاصة

والفريدة، وتؤثر الرجوع إلى الزعماءِ على هذه الجماعات ممن أوكلوا أمر إحقاق النظام العام، وإحلال السلام الاجتماعي من خلالِ المساجد، والمعابد، وأماكن دينية أخرى، راحت هذه العقيدة تتعرَّض لانتقادات عنيفة. وبلغت هذه الانتقادات حداً، جعلت رئيس «اللجنة من أجل المساواة العرقية في المملكة المتحدة» وهي جهاز كانَ جعل من التعدّد الثقافي حجر الزاوية في كيانه، يعبِّر عن تبرُّمه من هذه «البقرة المقدّسة»، مصرحاً إلى الصحافة بأنَّ عبارة التعدد الثقافي «لم تعد ذات نفع، وأنها تعني ما لا ينبغي أن يكون التعدد الثقافي يوحي بالانفصال... وما كان ينبغي أن نتحدث بشأنه، هو كيف نحقق مجتمعاً تندمج فيه كلُّ القوميات.. ويكون فيه الناس متساوين أمام القانون، وحيث يحتفل بالقيم المشتركة ـ من مثل الديموقراطية التي تفضل العنف، وإجماع النطق باللغة الإنكليزية، وتمجيد ثقافة الجزر البريطانية». وما زاد الطين بلَّة، أنَّ بريطانيين من أصول باكستانية جعلوا يحرقون العلم البريطاني نفسه، صائحين: «اللَّه أكبر»، في ذروة احتجاجهم على اعتقال إخوان لهم في الدين في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٤، بحجة تورطهم في إعداد مواد متفجّرة، وهم يرتدون زيهم التقليدي المؤلف من القميص والسروال، ويستعرضون فعلتهم أمام عدسات المصورين. والحق يُقال، أن الرأي العام البريطاني لم يرَ إلى ذلك التصرف بعين الرضا. وإذا وضع المرء هذه الحادثة في سياق أوروبي أشمل، يجد أن هذه الظاهرة استتبعت في الزمن الاضطراب الذي أثارته أوساط إسلامية شتى وبعض الواعظين على القنوات العربية الفضائية ضدَّ التشريع الفرنسي الجديد الذي حظَّر وضع الشارات الدينية في دوائر التعليم، وذلك في شتاء العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ـ وأخصها الحجاب الإسلامي (وليس آخرها). وكانت عمَّت فرنسا مظاهرات أربع، نزل خلالها الملتحون والمسلمات المحجبات وقد أمسكوا بأطراف العلم الفرنسي الشاسع بألوانه الثلاثة، وهم يهتفون بالحقوق التي محضتهم إياها مواطنيتهم الفرنسية، دفاعاً عن ارتداء الفتيات الحجاب في المدارس. وعلى هذا النحو، وجدت انتماء الحركية الإسلامة إلى دولة أوروبية مثابة امتياز تخوّلها استخدامه (الانتماء) استخداماً سياسياً مزدوجاً، من أحد طرفي المانش، ووفقاً للظروف المتاحة: العلم الوطني يُحرق ههنا، ويُرفع هنالك. غير أن ذلك يطرح مسائل في العمق، على نحو متبادل، حول عقد المواطنية، وحول

دلالة الاندماج في المجتمع، أو حول التعدد الثقافي، وحول نجاح هذه الأمور أو إخفاقها، بنظر المسلمين المتواجدين في أوروبا.

والواقع أنَّ حلول الإرهاب المرتبط بالقاعدة في صميم مدريد في شهر آذار/ مارس من العام ٢٠٠٤، بينما كانت التيارات الإسلامية في أوروبا تجهد في أن تثير عوامل الأزمة في مسار الاندماج الثقافي للشبان ذوي أصول مسلمة، وجعل من القارة القديمة ساحة لمعركة متعددة الأبعاد، والتي مضى فاعلوها السياسيون والدينيون يخلطون فيها السجلات وفقاً لمصالح شخصية يرغبون في إيثارها على ما عداها. صارت أوروبا رهنية لابتزاز واسع، يترجح حيناً بين بيانٍ منسوب إلى الظواهري يهدد فيه فرنسا عدوة الإسلام لأنها منعت المسلمات من ارتداء الحجاب في المدارس، وبيان آخر نُسب إلى ابن لادن، ظهر في ١٥ نيسان/ أبريل العام ٢٠٠٤، وفيه يقترح هدنَةً لثلاثة أشهر على «جيراننا شمال البحر الأبيض المتوسط»، إذا ما عزمت هذه الدول على سحب قواتها المقاتلة إلى جانب الولايات المتحدة في العراق ـ «إثر الإشارات الإيجابية التي أظهرتها الأحداث الراهنة واستطلاعات الرأي التي أشارت إلى أن أغلبية شعوب أوروبا تريد السلام». وإذ يحيل البيان إلى قرار الحكومة الأسبانية الاشتراكية الجديدة، التي انتُخبت إثر اعتداءات الحادي عشر من آذار/ مارس، فقد أشار إلى أسبانيا باعتبارها «دار الكفر»، تبعاً للترتيب الجغرافي ـ السياسي للإسلام التقليدي، مقترحاً أن يجري المسلمون معها اتفاقاً (دار الصلح) تصير بموجبه هذه البلاد بمنأى عن الجهاد.

ولم تمضِ ساعات على نشر ذلك البيان، حتى اختُطف مواطن إيطالي مع ثلاثة من مواطنيه في العراق، واستُعرضت صُوَرهم على شاشات التلفزة العربية الفضائية، بفضل شريط للفيديو، وأفدح ما في ذلك أنَّ هذه الصور أظهرت مشاهد إعدام الخاطفين الإيطالي المذكور، وقد أعلن هؤلاء انتماءَهم إلى «كتيبة محمد الخضراء». وكان الخاطفون هؤلاء قد أبلغوا الصحافة، لحظة الاختطاف، رسالةً يطالبون فيها رئيس الحكومة الإيطالية «برلوسكوني» بأن تقدِّم بلاده اعتذاراً رسمياً وعلنياً عن كلِّ الإهانات التي تعرَّض لها المسلمون والإسلام، كما طالبها بوضع روزنامة دقيقة لانسحاب القوات الإيطالية من العراق، إضافة إلى إطلاق كل الأئمة

والواعظين المعتقلين في إيطاليا. ولمَّا امتنعت روما عن الاستجابة، بث الخاطفون رسالة أخرى في ٢٦ نيسان/أبريل، مرفَقةً بشريط فيديو يُظهر المخطوفين الثلاثة الباقين، بعد أن اغتيل أحدهم؛ وجعل هؤلاء يخاطبون سكان شبه الجزيرة الإيطالية كلهم، ويَعِدُون بتحرير الرهائن الأخيرين، إن تداعى الإيطاليون إلى مظاهرات في العاصمة الإيطالية، يطالبون فيها دولتهم بسحب قواتهم من العراق، وأَمهلوا المخاطبين خمسة أيام لتحقيق مطالبهم. وأيّاً تكن صدقية البيان الصادر عن ابن لادن، وأيّاً تكن هوية الخاطفين، فإنَّ ما بدا واضحاً هو إدخال الرأي العام ومواطني الدول الأوروبية في معادلة الصراع، وقد صيّر هؤلاء معنيين مباشرة فيه من طرفِ شبكة إرهابية واسعة الاطلاع على شؤون الحياة السياسية في القارة القديمة، وعازمة على الإلقاء بثقلها على مسيرة أوروبا الديموقراطية في اللحظة التي تراها مناسبة ـ في إيطاليا يوم عيد العمل، وفي أسبانيا قبيل الانتخابات النيابية.

والواقع أن إرادة القيمين على الإرهاب في جعل سكان أوروبا معنيين بالصراع ماثلة في الدوافع العميقة لاعتداءات مدريد في الحادي عشر من آذار/مارس، العام ٢٠٠٤. فهذه الاعتداءاتِ تخلط عمداً وبشدّة بين رهاناتِ الإرهاب العالمي بتلك المتصلة بوجودِ مناضلين إسلاميين على الأرض الأوروبية من أصولٍ مغربية ـ من حيث أتى أغلب المتهمين، مثل بعض النشطاء المتشددين الذين قتلتهم الشرطة الأسبانية. والحال أن لأغلب هؤلاء سماتِ المهاجرين ممن يحيون حياة عاديّة، بل إن بعضهم الآخر رأيته أكثر اندماجاً في المجتمع: ولم يحتج هؤلاء إلى محطة انتقالية ولا إلى إقامة في بلد آخر، حتى يمضوا إلى أفغانستان بصفتهم تجَّار توابل، وهواتف خليوية، ومقاولين، ولم يبدُ عليهم قط أنهم نشطاء يعزمون على إطلاق «جهاد» ملؤه الإرهاب ـ وقد وَجَّههم في تلك المواراة بعض المناضلين المحنكين ممَّن ذابَ في المشهد الاجتماعي الأسباني. وبهذا السياق، فإن الحادي عشر من آذار/مارس العام ٢٠٠٤، يشكِّل إشارة إنذار للنظامين الأمنيين الفرنسي والبريطاني، على حد سواء. وكانت أسبانيا في ما مضى تعارض منطق باريس ـ ذلك أن منع إقامة المنظّرين الإسلاميين «المتشددين» في أسبانيا، وهم بأعدادٍ قليلة للغاية، ويحيون حياةً منعزلة، لا يكفي للوقاية من انحرافِ بعضِ الأفرادِ المتحدرين من السكان الأوروبيين ذوي الأصول المسلمة إلى العنف، حالما يستميله إليه أحد

الجهاديين. أما لندن فقد نبهتها اعتداءات الحادي عشر من آذار/مارس، فجعلتها تُعيد النظر عميقاً باستراتيجيتها المعتمدة في هذا المجال ـ فهي لطالما منحت اللجوء السياسي المكثَّف للمنظِّرين الإسلاميين أنفسهم في اللندنستان، وما عادت اليوم مطمئنَةً إلى قاعدة المتعاطفين مع هؤلاء ممن قد يتحوَّلون، بطرفة عين، إلى إرهابيين لمجرد محاكاتهم شخصية ابن لادن ذات المهابة الآسرة. وفي أواخر شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٤، استخلصت إنكلترا العبرَ من هذه الطريق المسدودة وراحت تُحدِث تغييراً في استراتيجيتها. فعمدت، أول الأمر، إلى اعتقال «أبي حمزة المصري»، وهو الوجه الإعلامي الأبرز في لندنستان والإمام السلفي الجهادي المصري، والأكتع والأعور نتيجة إصابته في حرب أفغانستان، وكانت الصحافة ما وراء المانش تطلق عليه صفة «القبطان ذي العقفة»، بعد أن تقدَّمت المحاكم الأميركية بطلب توقيفه، ريثما يتم نقله إلى الولايات المتحدة (إلاّ أن هذا النقل عُلِّق لاستكمال الإجراءات القانونية ذات الصلة بجنسية المعتقل البريطانية، والتي باشرتها الحكومة المعنية).

وبين هذين الحدّين المتطرِّفين، اللذين تمثلهما كل من فرنسا وإنكلترا، وما تنطويان عليه من أطياف سياسية أوروبية عامة ـ سواء في مجال محاربة الإرهاب والتصدِّي للنشطاء المتطرفين الجهاديين، أو في مجالِ النقاش حولَ الاندماج والتعدد الثقافي اللذين يعنيان السكان المهاجرين من دار الإسلام ـ رأيتَ دولاً مثل ألمانيا، وأسبانيا، وإيطاليا، والبلاد الواطئة، وغيرها تترجَّح، لتختار ما يلائم بنيتها السياسية والاقتصادية والثقافية، خيرَ ملاءمة. والواقع أن ثمّة أكثر من عشرة ملايين مسلم يعيشون في أوروبا الغربية، وقد وُلِد أبناؤهم في القارة القديمة، وتعلموا في مدارسها، وأتقنوا لغاتها، وثقفوا تقاليدها، وألفوا عاداتها الاجتماعية، وانخرطوا في طبقاتها الشعبية، من دون أن تعترضهم عوائق ذات دلالة. وعلى هذا، فإن المعركة التي ينبغي لأوروبا أن تخوضها، في ما خَصَّ هؤلاء، تنحصر في قطبين متعارضَيْن تماماً ـ أما جمهرة الشباب فلها أن تشق طريقها في الوسط، وفقاً للخيارات الفردية المتعددة المتاحة لكلٍّ منهم.

ولعل الرؤية الأكثر إيجابية والأشد تفاؤلاً هي تلك التي ترى إلى الشباب المسلمين أولئك على أنهم دعاة عصرنة مكتسبة في الغرب، وباتوا مواطنيه الجدد

والمميزين فيه، ولسوف يصيرون، بمثالهم، الخميرة المحتملة لهذه العصرنة في بلاد الإسلام من حيث تحدّروا، والتي بات النمو والتقدم فيها مثقلَيْن بالتأويل المتشدّد للدِّين، الذي صار بيد البعضِ متراساً أيديولوجياً أخيراً للأنظمة المستبدة المجرَّدة من أي شرعية، ونوعاً من المتنفس لغضبة الناس عليها. ومن هذه الوجهة، قد يغدو شبان أوروبا المسلمون مثابة الناقلين الدوليين لمشروع ديموقراطي يجسدون نجاحَه بذواتهم، بعد أن أثبتت نماذج الدول ما بعد الاستقلال فشلها وإفلاسها على الصعد الخلقية والاقتصادية والسياسية ـ الاجتماعية ـ حتى إذا توفرت جذور النجاح السالف، وأمكن أن تنصهر في بوتقتها الإيجابيات التي فطر عليها العرب أو المسلمون والمكتسبات التي حصّلها الأوروبيون، صار بمقدور هؤلاء جميعاً أن يشاركوا في صنع الحضارة الإنسانية في أبعادها الأكثر حيوية وإبداعاً، مشاركة الندّ للند. وها أن الجيل الأول من أبناء المهاجرين، ولا سيَّما في المملكة المتحدة، وفي فرنسا، وألمانيا، يُخرج من صفوفه العديد من المجازين المجلِّين في الجامعات، وبعضِ المدارس الكبرى، ويبرز شخصيات لامعةً تفخر بها أوروبا، لكونها تشكل أحد العناصر المؤسسة لها. وقد يكون هؤلاء قادرين، إن شاؤوا، على إقامة جسور وعبّارات مع أفريقيا الشمالية، والشرق الأوسط، وباكستان، من حيث تحدروا، بغية إخراج أوطانهم الأم من البؤس الذي ألفت نفسها فيه.

وفي الطرف الأقصى من الطيف السياسي، نجد شباناً يعترضون بعنف على رؤية مماثلة، وتراهم يستثيرون قطيعة حادة مع محيطهم الأوروبي وعلى أساسٍ إسلامي متشدِّد، ويرفضون كلّ تثاقف باعتباره مفسداً لهويّتهم. ولسوف يعمد البعض منهم إلى تجربة حقدهِ الاجتماعي بضغينة دينية لافتة. أما الآخرون، وهم الكثر، فسوف يكتفون بنوع من الانفصالِ بالفكر عن الغربِ، فيؤدي بهم ذلك إلى أن يحيوا حياة منطوية على جماعات منغلقة، إلى أنَّ يوفَّقوا في الهجرة من ديار الكفار، إلى دار الإسلام. والحال أن هذين الموقفين ينتميان إلى التيار نفسه الذي يحتل القطب المتطرف القائل برفض الحضارة الأوروبية، وهو تيار السلفية والذي نشأ في كنفه أهمّ المبشرين المعاصرين، على ما رأينا سالفاً، في المحيط السعودي.

والواقع أنَّ أتباع الموقف السلفي الأول، والذين يدعون إلى الجهاد غير المشروط وفي كلِّ الوجهات، لا يزالون يعرضون الأنظمة «الكافرة» في الغرب للسخرية، كما يطاولون بتحقيرهم العائلة المالكة في الرياض «المرتدة» بنظرهم؛ وكان هؤلاء غادروا إلى حين ضواحي مدن ليون، وباريس، وروبي، أو برمنغهام، إلى معسكرات باكستان والبوسنة، بل الشيشان أو جورجيا، حيث يهيَّأون للقتال ويعدُّون ما استطاعوا من قواهم حتى تحين اللحظة المناسبة التي يسعهم فيها أن يسرِّعوا في أسلمة أوروبا، على نحو ما تدعو إليه بيانات ابن لادن أو تعليلات الظواهري. وفي هذه الغضون، تجدهم يوزِّعون شرائط مسجَّلة أو شرائط فيديو أو أقراصاً مدمَّجة عن الجهاد المسلَّح، على الشبَّان المتعاطفين مع المجاهدين الأبطال هؤلاء، وقد كانوا مثلهم أطفالاً أغراراً يجولون في الأحيان الفقيرة، وها هم يعودون من ساحات القتال محاربين قدامى ملتحين مكلَّلين بالمجد، ومطمئنين إلى مكانتهم في جنة الخلد، وقد تعالوا على تبطّلهم، وضيق هوّيتهم، بأن مضوا يقاتلون الكفار على إحدى الجبهات بين دار الكفر ودار الإسلام.

أما النزعة الثانية في الحركة السلفية فهي غير عنفية وتَقَوية، بشكل بيِّن. حتى أنَّ المتحمسين للجهاد يطلقون عليها لقب «الشيخية» المحتقَر، ما دام أتباعها يسيرون في حياتهم بمقتضى الفرائض التي يمليها عليهم الشيوخ السعوديون، الذين لا يظهرون أي عدائية حيال الحكم في البلاد. ثم إن أرقام هواتف هؤلاء في المملكة العربية السعودية تظهر على مواقع الإنترنت السلفية التي تعتبر نفسها غير سياسية على الإطلاق ـ وذلك من أجل أي مشورة يمكن أن يطلبها المؤمن المسلم، أو أي فتوى قد تفيده في حياته أو دينه، أيّاً يكن مسكنه في الأرض ـ ولئن كان هؤلاء السلفيون يعارضون اللجوء إلى العنف ـ بخلاف النزعة الأولى التي يقاتلونها بلا هوادة، فيورودن لها الآيات القرآنية، وحديث النبي الشريف والتحريمات والتكفيرات ـ فإنهم يدعون إلى إسلام منقطع انقطاعاً ثقافياً كاملاً عن محيطه «الكافر» أوروبا. وحين يسيطر إمام شيخي على مصلًّى في ضواحي إحدى المدن، فإن مشاكل لها صلة بالحجاب سرعان ما تظهر في جمهرة الطلاب والطالباتِ أو في الكلية المجاورة لذلك المصلّى ـ إذ يعمد هذا الشيخ إلى تطبيق التعاليم الإسلامية بحرفيتها في ما خص الصلاة، وقد أيّده في ذلك الضغط

الاجتماعي الذي يمارسه الشبان المتحمِّسون الذين يحرّكهم الواعظ الجديد على فتيات الحي.

ونذكر، في هذا الصدد، مثالاً عن المسار الذهني الذي تسلكه هذه المدرسة في تطبيقها على النموذج الأوروبي، سؤالاً بين أسئلة كثيرة وُجِّهت إلى أحد أهم الشيوخ السلفيين في المدينة المنورة، في المملكة العربية السعودية، ويُدعى ربيع المدخلي، وإجابة عن هذا السؤال على موقع باللغة الفرنسية، كانت هذه الحركة السلفية قد أدارته:

• س: أمِنَ المسموح أن تتناول المرأة حبوباً لمنع الحمل في هذه الحالة: فنحن نقيم في بلاد الكفر، ولا يسعنا أن نؤدي الهجرة إلاّ بعد خمس سنوات على الأكثر، ولا نرغب في أن يكون لنا أبناء ههنا مخافة أن ينالوا تربية سيئة؟

ج: أقول لأولئك الذين يستخدمون حبوب منع الحمل هذه مخافة العواقب الموصوفة أعلاه. . : فليعودوا إذاً إلى أحد البلدان المسلمة وألا يبقوا في بلد كافر، لأنهم معرَّضون إلى فتن عديدة، بل الأدهى من ذلك، فإن الكثيرين منهم قد يميلون إلى الارتداد. ويصير أبناؤهم عرضةً للمسحنة التي قد تمارسها عليهم المدارس بالواسطة. . . إن النصيحة التي أقدّمها لهؤلاء تقضي بأن يعودوا إلى أرض الإسلام وأن يصيروا إن كانوا في ضائقة ببلادهم، بدلاً من أن يعالجوا هذه المسألة بوسائل غير شرعية أو شرعية في حال الضرورة؛ ولا شك فإن اللّه يعدهم بالرفاهِ، على ما قال اللّه تعالى في كلامه ورسالته:

«ومن يهاجرْ في سبيل اللّه يجد في الأرضِ مراغماً كثيراً وسعةً، ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى اللّه ورسولهِ ثم يدركه الموتُ فقد وقع أجره على اللّه وكان اللّه غفوراً رحيماً. («سورة النساء»، الآية ٩٩)

إنَّ سؤالاً كهذا وإجابة عنه، إذ تمحوان الزمان والمكان من اعتبارهما، تؤشّران مباشرة، في مطلع القرن الحادي والعشرين، إلى وضع دقيق ألمَّ بالسَّائلين في أوروبا، «دار الكفر»، وقد ردَّ المجيب عن ذلك برأي شرعي من المدينة

المنوّرة. والحال أن الفتوى التي صاغها الشيخ السلفي كانت مستمدة من الشرع ومراعيَةً تعاليم الكتاب المقدّس الذي أُنزل وحياً في القرآن دون سواه، في حين أنَّ السياق الاجتماعي الأوروبي بدا مجرَّداً من القيمة بنظر الطرفَيْن، بل إنه بدا موسوماً بالكفر وبالشرّ وفق هذا المعيار. وجعلت أجوبة أخرى على الموقع نفسه تدمج آراء وتعاليم درجت عليها الوهابية السعودية، ردّاً على أسئلة ترد من نساء مسلمات يعشن في أوروبا حول ما «إذا كان مسموحاً للمرأة المسلمة أن تسوق سيارةً في بلد من بلاد الكفر»، ويعدن إلى مسألة الأبناء، ويسألن عما إذا كان محلَّلاً إرسال أبنائهنّ إلى الحضانة هنالك، علماً بأن هذه الحضانات «تفسد أطفالنا، إذ يتعلمون فيها الأغاني، والرقص، وفنَّ الرسم والكثير غيرها، مما حرَّمه اللَّه تعالى». وإن كان الرد سلبياً، بتحريم إرسال الأبناء إلى الحضانة، تسأل النساء عما إذا كان شرعياً «أن نرسلهم يومَيْن كلّ أسبوعٍ إلى أحد المساجد التي تديرها جماعات منحرفة مثل «الإخوان المسلمين» أو غيرهم، بغية أن يتعلم أبناؤنا القرآن الكريم فحسب أو اللغة العربية؟»

ومما يجدر ذكره في هذا الشأن أنَّ ما ورد على لسانِ السائلات والشيخ المجيب يشير إلى أن المسلمين في أوروبا نقلوا معهم الصراع الدائر بين التياراتِ الإسلامية، السلفية منها والجهادية، على ما ذكرناه لاحقاً، في المملكة العربية السعودية وغيرها. بل إن الجهاديين لا يترددون في وصفِ السلفيين «الشيخيين» ممن يتصلون مباشرة بالحكم في المملكة، بأنهم «علماء البلاط»، ومن هؤلاء الشيخ ربيع المدخلي. أما «الإخوان المسلمون المنحرفون» والذين ورد ذكرهم، على هذه الصفة، على موقع الإنترنت السالف، فقد رأيناهم ممثلين في القارة القديمة، عبر مختلف القطاعات الوطنية التي يتألف منها اتحاد التنظيمات الإسلامية في فرنسا FOIE والذي اتخذ له قاعدةً في إنكلترا. وله فرع فرنسي وهو اتحاد التنظيمات الإسلامية في فرنسا UOIF، ويُعَدّ المكوِّن الرئيسي للمجلس الفرنسي للدين الإسلامي CFCM منذ إنشاء الأخير في شتاء العام ٢٠٠٢ برعاية وزير الداخلية الفرنسي. والواقع أن الجمعيات المنبثقة من جماعة الإخوان المسلمين حسمت خيارها، منذ العام ١٩٨٩، بأن تمدّ نشاطها إلى الفضاء العام، على العكس من السلفيين، الذين رأيتهم يدعون أتباعهم إلى نوعٍ من التمييز العنصري

الإرادي، أو إلى انغلاقِ المؤمنين في ما يشبه المعزل الذهني، يتّقون به شرَّ الإفسادِ يأتيهم من المحيط الأوروبي «الكافر».

وكان الإخوان المسلمون وورثتهم ـ المتعجلون في التقاط الفرص السانحة لهم ـ كفّوا عن اعتبار أوروبا «داراً للكفر»، وباتوا يرونها «داراً للإسلام» منذ تلك السنة (١٩٨٩) التي انهار فيها جدار برلين، وزالت المبادرة الشيوعية التي لطالما ترصَّدت المجتمع الليبرالي الأوروبي، وانفتح الفراغ شاسعاً أمام الساعين إلى دمج الطبقات الفقيرة في المجتمع، بعد أن كانت الأخيرة تماهت بالماركسية وبدائلها زمناً طويلاً. وجعلوا بذلك يصدقون على الواقعة الشرعية التي أتاحت لغالبية الأبناء المولودين في القارة القديمة أن يلجأوا إلى المواطنية الأوروبية، وأن يحظوا جميعهم بـ«حق التراب» **Jus Soli**، الذي شهد ولادتهم، مع أنهم جميعاً أبناء لمهاجرين من بلاد إسلامية. واندفع هؤلاء في الثغرة التي انفتحت لهم بفعل انهيار الشيوعية، حتى غدوا أبطال الاندماج الاجتماعي ـ مع أنهم يرفعون شعاراً لهوية جماعية إسلامية متطرِّفة ـ ورأيتهم إلى جانب هؤلاء الشبَّان المولودين في فرنسا، في السبعينيات إبَّان استقرار آبائهم ورسوخ تحضُّرهم، وقد بلغوا الرشد وباتوا نهب الهموم اليومية، في العمل وسط ظروف غالباً ما تكون سيئة. ولم يقتصر التحوّل في ذهنية «الإخوان» الاندماجية عندَ هذا الحد، وإنَّما تعداه إلى التصوّرات التي صاغها هؤلاء للمحيط الطبيعي الذي باتوا يحيون فيه، فطاول المجالين الاجتماعي والسياسي، حتى تُرجم، تلك السنة، بتحويل اسم «اتحاد التنظيمات الإسلامية داخل فرنسا» إلى «اتحاد التنظيمات في فرنسا»، كما تجلّى ذلك التحوّل في فرض الإخوان تطبيق الشريعة النطاق الشخصي على المسلمين الراسخين الإقامة على الأراضي الأوروبية، ما دامت اعتبرت الأخيرة داراً للإسلام ـ وقد صدَّق على هذا الفرضِ هيئة التشريع الإسلامية التي يرأسها من قطر الشيخ القرضاوي، وهو العضو البارز في الإخوان المسلمين ـ ولقد أطلق علماء الشريعة المسلمون الذين ينتمون إلى هذه الحركة الفريضة المذكورة بأنها «شريعة الأقليّة». ولعل الترجمة المباشرة والمرئية لهذه المطالبة كانَ سعي المسلمين والمسلمات من أجل ارتداء الحجاب في المؤسسات المدرسية، وذلك باسم فرائض الشريعة التي لا يمكن الإسلام أن يتمّ بدونها، بحسب تأويل هذه الجمعيّات، وكانت الحملة هذه بدأت، منذ نشوء

المشكلة في مدرسة كراي، في الضاحية الباريسية، خريف العام ١٩٨٩.

وبعد مضي خمسة عشر عاماً، على الحملة الجهادية التي أشرنا إليها أعلاه، وفي زمن بدا فيه خيار الإرهاب، الذي توحي به صورة ابن لادن المَهيبة وطبَّقه حلفاؤه وأنصاره، يُثقل كاهل أوروبا، رأيتَ النزعات الإسلامية التنظيمية والمرتبطة بالقارة القديمة منقسمةً إلى سلسلةٍ من الفِرق والفصائل انقساماً صراعياً في سبيل هيمنة الأقوى على الحركة الإسلامية كلها. ومضى كلّ فريق يصوّر الرابط بين الهوية الإسلامية والمحيط الأوروبي من منظاره وبتلاوينه الخاصة ـ ويحمل نظرة مختلفة إلى التحركات المنسوبة إلى شبكة القاعدة، من مرحلة الافتتان الهامشية، إلى الرفض الكلي لها، مروراً بإنكار وجودها الواقعيّ. وكان الشيخ القرضاوي، لدىَ مقابلة أجراها معه المؤلف في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠١ في قطر، صَبَّ جام غضبه على المسؤولين عن اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ولم يدع سيئة إلاّ ونسبها إليهم: ذلك أنَّ هؤلاء بفعلتهم هذه، استجلبوا العار على الإسلام أجمع في الغرب، وأوشكوا أن ينقضوا النجاحات التي تحققت للدين الحنيف بفعل التبشير، وتنامي الهدايات، وترسيخ الانتماء إلى الجماعة الدينية الذي صار بمقدور الحركات الإسلامية التي آثرت الوعظَ على الجهاد أن تتباهى به، وكانت جهدت في سبيله منذ العام ١٩٨٩، وذلك بفضل ما ازدرعته من مناضلين أينما كانَ في ديار الإسلام الأوروبية، وبفضل الاستثمار على مواقع الإنترنت الخاصة بها. على أن هذه القراءة للأثر الذي أحدثه الإرهاب على النزعات الإسلامية في أرضِ الدعوة الغربية، والتي تندرج في منطق الإخوان المسلمين، تختلف عن قراءة السلفيين الذين لم يحدثوا «ثورة ثقافية» في العام ١٩٨٩، وهي العزيزة على قلوب الإخوان وأنصارهم، ولا أمكنهم تحويل «دار الكفر» إلى «دار الإسلام» في أذهانهم أقله.

والحال أنَّ جناحَي السلفية كليهما ـ الجهادية من جانب، والتقوية من جانب آخر ـ لبثا ينعتان أوروبا بأنها «دار الكفر». والحالة هذه، فإنَّ هذا التصوّر ينقسم إلى مجموعين فرعيين من منظار المدار المعنوي الإسلامي التقليدي:

أ ـ دار الحرب حيث الجهاد مباح أو محلَّل؛

ب ـ دار الصلح حيث لا يلجأ المسلمون إلى العنف حيال الكفّار والملحدين الآخرين. وذلك هو مفهوم «الشيخيِّين» الذي أشرنا إلى حيثياته سالفاً.

وبالمقابل، فقد رأينا ابن لادن يعرض، في بيان له صادر في ١٥ نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٤، على أوروبا أن يمنحها معاهدةً تقرّ بموجبها لها (أوروبا) بكونها «الأمة الكافرة الأكثر رعايةً» والتي تعادل بدلالتها «دار الصلح»، شريطة أن تسالم الدول الأوروبية التيار الإسلامي المتشدد، وتخضع للأمر المفروض، فتسحب جيوشها من العراق ـ ويعني ذلك أن شبكة القاعدة لطالما اعتبرت عملياتها على الأرض الأوروبية، ولا سيّما اعتداء الحادي عشر من آذار/ مارس، في مدريد، عملاً شرعياً ما دامت هذه الأرض «دار حرب» بنظرها. ولئن كان السلفيون جميعهم يدعون إلى أن يرفض المؤمنون المجتمع الأوروبي المحيط بهم، رفضاً ذهنياً وخلقياً، فإنَّ النزعتين السلفيتين ـ المذكورتين سابقاً ـ جعلتا تخوضان صراعاً لا رحمة فيه، إحداهما ضد الأخرى، من على مواقع الإنترنت. ورأيت التقويين أو «الشيخيين» يبذلون قصارى جهدهم لكي يصرفوا شباناً، اجتذبوهم إلى صفوفهم، عن «الجهاد» الذي يعتبرونه عصياً على الرقابة، ثم يجهدون في إبقاء هؤلاء الشبان في منأى عن الإخوان المسلمين المنحرفين. ولا يزال الشيخيون يلقون عظاتهم ويحركون مواقعهم في هذا الشأن، حَتَّى يخلصوا إلى تكفير «البدع الضالّة» للإخوان المسلمين المنحرفين وللجهاديين، ويصموهم بكل ما يُمقت ويستكره.

والحال أنَّ المشتغل على الإنترنت ذا الحشريَّة البينة، لا بدَّ له من أن يكتشف ـ لمجرد ذكره عبارة «سلفي» ـ وفرةً من المواقع بالعربية وكذلك بكل اللغات الأوروبية التي من شأنها أن تدخل العبارة إلى عالم الرطانة المذهل في المقام الأول. وينكشف لمتصفِّح الإنترنت التناقض البارز بين اللغة الأوروبية «المتمكنة» المستخدمة والحرب الكلامية المبنية على مراجع دينية غامضة، تُنسب إلى شارح قديم من القرون الوسطى والذي صيغت أعماله بلغة عربية عويصة. على أنَّ المفارقة تبلغ ذروتها في ما بين الندوات الأخرى، التي تؤثر استخدام اصطلاح تعبيري هجين حيث تبرز الاستعمالات اللغوية للغة الإنترنت الجديدة Novlangue: إذ تكتب 2 بديلاً من to في الإنكليزية، كما يطبع حرف «C» باللاتينية بديلاً عن «C'est» بالفرنسية، وتختلط حتى الإفراط صيغ تشفعية إسلامية من مثل:

الحمد للّه، واستغفر اللّه، بكلامٍ مطبوع بالعربية، وسطَ نص بالفرنسية أو بالإنكليزية، على نحوٍ ما يورده المؤمنون التقاة بعد ذكرهم النبي. أما إذا حظي المشتغل على الإنترنت بالمواقع السلفية «الشيخية»، فإنه يجد أتباع الأخوين سيِّد ومحمد قطب، المنظّرين الأصوليين المصريين للإخوان المسلمين وقد باتوا عرضة للسخرية، فوصفوا بالقطبيين كونهم ينسبون كل المعرفة والتقى إلى اثنين في الإسلام دون غيرهما. كما يجد المعجبين بواعظ تلفزيون «الجزيرة» الشيخ القرضاوي، وقد وصموا بالعار، ويلغي التابعين للشيخ السوري «سرور» اللاجئ إلى لندن، وقد وصفوا «بالسروريين الخوارج على العصر». أما الجهاديون فلا يأنفون من الردّ على هؤلاء، فيوسعون خصومهم بالشتائم والأوصاف المهينة، من مثل «الشيخيين»، و«السلفيين المزيفين»، ويزيدونهم تأنيباً إذ يصفونهم بأتباع «الإرجاء» وهي بدعة أنكرها الإسلام، وقد أتاحت لدراسها الشيخ السعودي سفر الحوّالي، أن يكتفي بالتبشير وبالإيمان والدعوة إلى الخُلُق الحسن والمعروف وفق تصورهما الأكثر تجرداً، ومن دون أن يطالب الحكم بموجبات في المقابل. بيد أن كل ذلك بدا لا يمتّ بصلة تذكر بالواقع الاجتماعي والثقافي لضواحي الإسلام الأوروبية. ومع ذلك، فإن بعضاً من التوترات التي تنتاب الإسلاميين المذكورين وغيرهم، يُعبَّر عنه بهذا النوع من الكلام.

والواقع أن العنف الكلامي الماثل في الجدال يسجِّل النفاذيَّة بين الفرعَيْن، التقويّ والعنيف ـ حتى لتسهل نقاط المرور بينهما. ذلك أن التعبئة العقائدية الكثيفة التي يكون أتباع السلفيين التقويين قد ثقفوها، والتي تبطل قدراتهم على التفكير الشخصي، تجعلهم فريسة سهلةً لواعظ جهادي محنّك، وقادرٍ على استغلال الطابع الساقط لهذا الوسط الذي نشأوا منه، حيث تكثر الشخصيَّات الرخصة المتحدرة من الطبقات الدنيا، والتي غالباً ما عرفت الانحراف أو الإدمان. ولو درس المرء المسارات التي ساقت الشبّان المولودين في أوروبا إلى «الجهاد» واعتُقلوا من ثمّ، لوجد أن هؤلاء غالباً ما مرّوا بمرحلة أولى، تعرّضوا فيها لتعبئة فكرية خالصة من قِبل أحد الأئمة السلفيين التقويين، قبل أن يستلم عنه رقيب جهاديّ منظِّم للصفوف، وقد راح يقترح على كلٍّ من هؤلاء إرواء عطشه إلى المطلق من خلالِ عمل جهاديّ متطرّف أعظم إنعاشاً من الوعظ الذي يدَّعيه المراؤون أولئك. غير أنَّ

هذا الانسياق ليس منهجياً بالضرورة ولا حتمياً ـ إذ تكشف حدَّة الحرب الكلامية التي يشنّها السلفيون التقويون على الجهاديين عن إرادتهم العاتية في أن يظلوا الرعاةَ على قطيعهم، وحدهم بلا منازع.

ولما كان السلفيون، من جانبهم، معادين للمشاركة في الحياة الجماعية باعتبارها مؤسساتية في «دار الكفر»، فقد رأيتهم يستثمرون جهودهم في إطار مكاني ضيق بل مغلق، حيث يسعهم أن يبسطوا سيطرتهم على المجال الذي تتمُّ فيه الأسلمة. وعلى هذا تجدهم يؤْثرون منطق الحفاظ على هويتهم بفضل انغلاقهم في معزلٍ أرضي معروفٍ تحدّه مؤشّرات محسوسة ـ فيكونون بذلك أشبه ببعض التابعين للتيار اليهودي المتطرّف، أو الحسِّيديم، ممن يسع السائح أن يلتقيه في بعض أحياء بروكلن أو غيرها ـ ويحرص هؤلاء بصورة خاصة، على أن تخرج النساء المسلمات واضعاتٍ نقاباً أسود يحجب وجههنّ، في حين يكون الرجال ملتحين وحالقين شاربيهم، ومعتمرين طاقيةً، ومرتدين ثياباً فضفاضة، أشبه ما تكون بـ«الجرس» في منطوق سكان الضواحي الشعبية: وتفصيل ذلك اللباس، سترة واسعة أو قميص مغلق يوضع فوق جلابية بيضاء تغطي كامل الجسم، حتى ما قبل ربلة الساق، تطبيقاً لما ذكره النبي حرفياً: «إنَّ قسماً من الثوب تحت العرقوب لهو من جهنم» (أخرجه البخاري، ٥٧٨٧).

أما بالنسبة إلى السلفيين، الأكثر تشدداً في معتقدهم، فإنَّ هذا التقادم الديني يتيح لهم بأن يظهروا آخر دُرجةٍ من أحذية النايك Nike التي ينتعلونها، بعد أن يُبرزوا ربلة الساق ـ فتراهم بذلك يقرنون نزعة الاستهلاك الشعبية بأكثر النزعات لتقليد خير سلف تشدداً في اللباس. ويسعنا أن نلحظ مثالاً ساطعاً على ذلك في أحد معاقل السلفية الفرنسية، عند مدخل مدن الصفيح في أرجانتوي، في الضاحية الشمالية من باريس، حيث لا يقوى المرء على التذكر بأنه يقف على أرض فرنسية، لفرط ما يصدم نظره النظام الخلقي الإسلامي المتشدِّد، مما لا يلاحظه في المجتمعات المسلمة الأصيلة من جنوب أو شرق البحر الأبيض المتوسط. وتجد ههنا السلفيين، من كلّ اتجاه أو حزب، وقد انطووا في معاقلهم هاربين من المجتمع الذي يشارك بشكل أو بآخر في الكفر الذي ينبغي أن تكون لهم مناعة حياله.

والواقع أنه ليس شيء أخطر على السلفيين من أن يكونوا عرضَةً للأضواء ولحشرية وسائل الإعلام أو كاميرات التلفزيون ـ لفرط يعد خطابهم نوعاً من الفضيحة قد يجرّ على رؤوسهم الوبال، حالما يشاع على الملأ، حتى بالنسبة إلى «الشيخيّين» غير العنفيين. ويشهد على ذلك ما جرى للإمام «بوزيان»، وهو الواعظ السلفي الجزائري المقيم في ضواحي مدينة ليون، والذي أدت المقابلة التي أجرتها معه مجلة محلية، ثم تصريحاته اللاحقة على شاشة التلفزيون إلى إبعاده عن الأراضي الفرنسيَّة (وقد نقض حكم الإبعاد لاحقاً في المحكمة الجزائية، مما أتاح للإمام أن يعود ليمارس رسالته التي لم يصبها أي تحوّل). ولما كان الشيخ بوزيان مقيّماً في فرنسا، منذ العام ١٩٧٩، فقد رأى بأن القرآن الكريم يبيح له الزواج بامرأتين في آن معاً، فأنجب ستة عشر ولداً من امرأتيه. وعلى ذلك فقد عبَّر تعبيراً واضحاً للغاية عن الفروق بين السلفيين والإخوان المسلمين، (**مجلة ليون**، العدد ١٣٨، نيسان/ أبريل ٢٠٠٤). إذ قال:

> إنّ لهؤلاء (الإخوان المسلمين) أهدافاً واستراتيجية ذات طابع سياسي محض، وهذا ما يدفعهم إلى تقديم تنازلات لكي يقبلهم الغرب. أما نحن، أي السلفيين، فلنا هدف ديني بحت. لنعطِ مثالاً على ذلك: فنحن نمتنع عن التظاهر في الشارع... والحال أن السلفيين لم يتظاهروا ضد القانون الذي يحظّر على الفتيات المسلمات ارتداء الحجاب، في حين اشترك الإخوان المسلمون في هذه التظاهرات.

ولدى سؤال الصحافي له عمّا إذا كان يتمنى أن «تصير فرنسا دولة مسلمة»، أجاب في نوعٍ من الحياء ـ وهذا مما يندرج في منطقِ التبخيس من «دار الكفر» المذكور أعلاه، قال:

> نعم، ذلك أن الناس يصيرون أكثر سعادة إذ يتقرّبون من اللّه تعالى. ثم إن اللّه تعالى يعاقب المجتمعات التي تنغمس في الخطيئة، بأن يصيبها بالزلازل، والأمراض مثل السيدا. وأراني سعيداً للغاية حين أشهد فرنسيين يهتدون إلى الإسلام، لأني أدرك أنهم باتوا على الصراط المستقيم.

ويمضي إلى استكمال عرضِ موقع الفريق الذي ينتمي إليه، مبرزاً الفوارق بينه وبين الجهاديين ـ مع محافظته على شرط الحذر الذي يستمسك به كل الملتحين من أي طرف كانوا حول هوية المسؤولين عن الاعتداءات المنسوبة إلى القاعدة ـ وخلص إلى اعتبار نفسه ضامناً النظام الاجتماعي:

> لا يسعني أن أدين ابن لادن لقلّة البراهين التي تثبت أنه هو الذي دبّر الاعتداءات على نيويورك ومدريد حقاً. ولكن إن أثبت لي الآخرون أنه هو المدبِّر، فإني سوف أدينه بلا شك، لأنَّ هذه الاعتداءات تخالف الغاية التي يسعى إليها. . . أولئك الذين ينظمون مثل هذه الاعتداءات ليسوا سلفيين أبداً! أنا ازدرعتُ السلفية في التجمع السكاني في ليون. . . كل الناس يعرفونني هنا. . . وتعرف أجهزة الأمن الفرنسية جيداً بأني لم أدفع أحداً من المسلمين إلى تدبير اعتداءات. ولهذا لا يحبني بعض المناضلين الشباب. . . إني أدين الإرهاب بحزم في عظاتي، ولكن قد يحدث أن بعضهم لا يصغي إلى تعاليمي. ولا سيَّما إذا كانوا مدفوعين من أطراف. وفي هذا الشأن، لا يسعني أن أفعل شيئاً، للأسف.

على أن هذه الآراء التي أوردها «بوزيان» بوضوح بالغ حول النمط الذي تتعامل به السلفية «الشيخية» للاندراج في المحيط الأوروبي، وحول الفوارق بينها وبين إخوانها الأعداء الجهاديين ونظرائهم الإخوان المسلمين، ما كانت لتسبب لقائلها بأي مشكلة مع الشرطة، وما كانت آراؤه هذه لتثير نقمة الرأي العام عليه، لو لم يعرض بصراحة ثابتة، وهي التي تخصّ بالخطب في المسجد أو على مواقع الإنترنت المغفلة، المعيار السلفي لمعاملة النساء.

وكان لهذه الأقوال التي كرّرها قائلها، ببرودة لافتة، أمام عدسات الكاميرا، بُثَّت في أوقات الذروة من الاستماع والمشاهدة، أن أحدثت اضطراباً واسعاً في صفوف الرأي العام، لأنَّها تُقال للمرة الأولى على هذا النحو من التجرُّد (رغم أنَّ قائلها عادَ ولطَّف بعضاً مما نُقِل على لسانه، لدى عودته إلى فرنسا، وذلك في إطار المرافعة القضائية التي توفرت له). والواقع أن الممارسة السلفية نفسها درجت على

عدم تشجيع الحشرية للخارج، وجعلت تقدّم المعيار الإسلامي المتشدّد على قانون البشر، وذلك تبعاً لمنطق جماعاني communautariste مغلق، من دون أن تتحدّى قوانين المجتمع ولا أن تسفهها علناً. وإنه لمن العسير أن يعرف المرء إلى أي حَدّ كان قد نُصب الفَخّ للإمام ـ بحسب ما دأبت جوقة المنظمات الإسلامية ومرابطها الإعلامية، إضافة إلى محامي الشيخ، على إيراده ـ ليُحمل على إعطاء صورة سيئة عن الإسلام، مما يزيد النزعة المخوفة من المسلمين، على ما يدّعيه البعض، أو عما إذا كان الشيخ بوزيان قد أنس من نفسه القوة واطمأن إلى وضعه، فمضى يزايد على الإخوان المسلمين، في المسألة التي أثارها خلال المقابلة الصحافية المذكورة، قاصداً انتزاع الحصص من هؤلاء في المجالِ الديني وفي مجالِ الوعظ. وبعد أن أُبعد إلى الجزائر وفقَ المقاضاة المستعجلة، وإثر نجاحه في إبطال قرار إبعاده في محكمة الاستئناف، عادَ بعد أسابيع قليلة مظفراً إلى فرنسا، وقد أُحيط بهالة ومكانةٍ كبيرتين وسط الشبيبة المسلمة في مدينة ليون، وفي ما يتجاوزها، لكونه قد أظهر، بشخصه أن القانون الفرنسي الذي أُبعد بمقتضاه، كانَ عرضةً للخطأ ـ مؤيداً لذلك التبخيس الذي لطالما تبديه الشريعة حيال القوانين التي لا صلةَ لها بالإسلام. وهذا ما أورده أحد المواقع على الإنترنت «أُمّة نِت» ـ وهو الموقع الرئيسي على خط الإسلام الفرنسي: «القوانين صنعها البشر ولأجلهم، فهي إذاً ظالمة، وحدها الشريعة القرآنية هي صالحة لأنها منصفة». (وصار هذا الموقع صامتاً، منذ ذلك الحين، إثر هجوم إلكتروني تعرّض له من قِبل ضاربين صهيونيين).

إن انبثاق السلفية في الإسلام الأوروبي هو ظاهرة حديثة نسبياً. ففي أواسط الثمانينيات، لما كنت أجري التحقيقات التي أفضت بي إلى إنجاز كتابي **ضواحي الإسلام**، الصادر عام ١٩٨٧، لم يكن لهذا التيار أي ظهور في الحياة العامة. وكانت وظائف المَشْرَكة socialisation والتأطير المتشدِّد باسم الإسلام منوطةً بحركة «التبليغ»، وهي كانت حركة تدعو إلى العودة بالمسلمين للإيمان الأصلي الصلب، وقد نشأت في الهند في العشرينيات من القرن المنصرم، حيث تلغي الأقلية المسلمة نفسها مذابةً وسط الحشود الهندوسيّة، فتخشى من أن تفسد هويتها. وكانت حركة التبليغ تدعو إلى أصولية في سيرة المؤمن شديدة للغاية (بحيث يفرض على المؤمن أن يلبس على غرار ما كان النبي يرتدي، وينام كما كان

النبي ينام، ويتمدّد على الأرض نظير تمدد الرسول أرضاً على جانبه الأيمن. . . إلخ) تشبه إلى حد بعيد ما دعا إليه السلفيون. والحال أنَّ الجماعتين تعبِّران عن إرادة ثابتة في القطيعة مع الحياة اليومية التي يحياها المجتمع «الكافر» المحيط بالمسلمين. وكان للتبليغ بدوره قدرة عالية على تعبئة أتباعه عقائدياً. وكان بعض هؤلاء قد رُقّي إلى مراتب أولى في المجتمع حالما اعتنقوا الإسلام أو اتبعوا خَطّ التبليغ، وما لبثوا أن غادروا صفوفه ـ على غرار المغني عبد المالك، وهو من فريق الراب الإسلامي في ستراسبورغ ـ وجعلوا يتهمونه بأنه مفسد للعقل. وكان التبليغ، إذ ينظم «غدوات» لأتباعهِ مخصوصة بالتبشير في الأحياء المحرومة، وبإعادة بعضِ المغرر بهم إلى «الصراط المستقيم»، يجهد في الإبقاء على هؤلاء في ما يشبه الطوق الذهني الخانق. أما «الغدوات» الأطول فكانت تقود المريد إلى باكستان، حين يبلغ أشدَّه ويعقل أمره. حتى إذا شاء أن يتابع التبحّر من دينه، انتقل إلى «المدرسة» التي كانت للحركة ـ وتلك هي نفسها التي تحدّر منها الطالبان. غير أن «التبليغ»، الذي أدرك زمن مجده في أوروبا بين السبعينيات والعام ١٩٨٩، حين كانَ يتوجَّه إلى السكان المهمَّشين بصورة خاصة ـ ممن كانوا عمالاً مهاجرين لا يملكون أي وسيلة لاكتساب الثقافة من المجتمعاتِ الأوروبية، وهم من الشبان الفقراء وغيرهم ـ وجدته لم يحسن الانعطاف ببعض الشباب حين بلوغهم سن الرشد، بدءاً من العام ١٩٨٩، ممن كانوا من أصول مسلمة وقد تعلموا في أوروبا، ورغبوا في أن يكون لهم إطار فكري أعمق مما كان قائماً ـ وهذا ما تأنف الحركة منه ـ ولهذا ألفت نفسها عاجزةً عن الاستجابة للمطلب الأكثر تكلفاً والذي كان تقدّم به هؤلاء، وفقدت بذلك موقعها المتقدم على الساحة ـ ولم يبق لها حضور محسوس إلاّ في الأوساط الاجتماعية غير المصقولة (وكان أحد فروعه ممثلاً في المجلس الفرنسي للدين الإسلامي). والحال أنَّ قسماً من إرث التبليغ قد استوعبه متنافسان اثنان، أحدهما تولّى نشاطات التبعية، وثانيهما أمسك بزمام المؤسساتِ الخيرية التي كانت للتبليغ وهما: السلفيون، وشبكة اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا UOIF. وكان السلفيون قد وصلوا إلى فرنسا (حيث يعدون أفضل انغراساً مما في أوروبا كلها) إبّان انبثاق الجبهة الإسلامية للخلاص في الجزائر (١٩٨٩) واندلاع الحرب الأهلية فيها لاحقاً (١٩٩٢-١٩٩٧). ولما كان يقيم في فرنسا أكثر

من مليوني مهاجر جزائري، فإن الغالبية منهم كانت تؤيد الحزب الإسلامي «بليد»، والذي نال أغلبية الأصوات في الانتخابات التي جرت عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. أما الإخوان المسلمون، والذين لم يحظوا بتنظيم جيد في الجزائر، فقد تمثّلوا بمحفوظ النحناح، رغم أن الأخير بقي خارج صفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ. والحالة هذه، فقد كان للسلفية نفوذ واسع داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ علماً بأنَّ شخصيتها المرموقة كانت الواعظ الشعبوي الشاب علي بلحاج. وقد ترجمت السلفية الجزئرية في حركة سياسية، لافتة، ولم تغفل الوعظ بالسِّيَر المتشددة، والعودة إلى النصوص الأصلية في الإسلام عبر قراءتها قراءَةً وهّابية ـ وذلك بفضل تأثير الشيخ الجزائري المقيم في مكة المكرمة، أبو بكر الجزائري.

أما في فرنسا، حيث كان يستحيل أن تترجم الجبهة الإسلامية للإنقاذ سلفيتها في عمل سياسي، فقد ارتدى هذا التيار طابعاً دينياً مقروناً بفريضة القطيعة اليومية مع التقاليد والأعراف القائمة في دار الكفر الفرنسية، حالما استقرَّت في فرنسا، بينما كان نفوذ كبار العلماء السلفيين «الشيخيين» السعوديين، أمثال المفتي ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، وزميلهما اللبناني نصر الدين الباني (الذين توفّوا) حاسماً لإقناع العديد من السلفيين الذين مضوا إلى الغابات خلال الحرب الأهلية بأن يكفوا عن القتال عام ١٩٩٧. وكان الحكم الجزائري قد التمس من هؤلاء بتوسيط من الرياض، بأن يصدروا فتاوى يردّون فيها أولئك الذين كانوا قد انجرّوا إلى الجهاد المسلم، إلى الصراط السلفي غير السياسي، وقد جُمعت هذه الفتاوى لاحقاً في مجلدٍ مفردٍ. وبات نفوذ هؤلاء الشيوخ شاملاً الأرضَ الفرنسية حيث الشتات الجزائري، وقد أمكنهم بتركيزهم على النصوص المقدّسة وتأويلاتها المتشددة، أن يحسنوا الإجابة عن تساؤلات الجيل الشاب والمتعلم، خيراً مما قام به التبليغ الذي أُلفي دعاته على قدرٍ قليل من الثقافة. وكان امّحاء التبليغ هذا أدّى دوراً لصالح التيار المهيمن الذي أحسن الإمساك بشبكة فروعهِ (التبليغ) في المجال الاجتماعي ليستثمر فيه شبكته الخيرية الخاصة ـ اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا. وفي سبيل النكتة، أذكر أن مدير مكتب الأديان في وزارة الداخلية الفرنسية، في العام ١٩٨٧، أعلمني بأنّني بالغت في تقدير إمكانيات هذا التنظيم، لدى اطلاعه على كتابي **ضواحي الإسلام** ـ وكان ذلك التنظيم لا يزال في طور

الطفولة ـ وأنني منحته مكانَةً متقدمة جداً في تحليلي الحقل الإسلامي الناشئ منه. وها أنَّ الوزارة نفسها، تعود لتجعل من الاتحاد المذكور، في العام ٢٠٠٢، الموشور المتميز الذي مضت تنظر من خلالِه إلى الإسلام الفرنسي ـ محدثةً الانقلابَ في سياستها العتيدة، من دون أن تبدي رويَّة لدى انتقالها من طرفٍ إلى آخر.

وعلى النقيض من السلفيين، كان اتحاد الجماعات الذي يستمدّ تفكيره من أيديولوجيا الإخوان المسلمين، يبحث في كيفية التعاون في المؤسسات وفي النسيج الذي تتكون منه الجمعيات، داعياً إلى التوسيع المطّرد للفضاء الإسلامي في المدينة الأوروبية، وذلك باشتراك أفراده مشاركة نشطة في حياتها السياسية والاجتماعية والثقافية، على الرغم من نقاط الاختلاف الكثيرة الماثلة بين أطراف هذا التجمع. وقد ترجم ذلك في استثمار حيويّ وآسر في كل مجالٍ متاح لأفراد التنظيمات. وكانَ أن مهّد لذلك الإطار المكاني، ولا سيَّما في الأحياء الفقيرة، بإنشاء شبكات للعمل الخيري، حيث يجهد «العاملون الاجتماعيون» الملتحون (والذين تدفع لهم العامة أجورهم أحياناً) في أن يعيدوا إلى «الصراط المستقيم» كلَّ أولئك الذين ضلّوا سبيلهم، في المقام الأول. وكان النشاط الماثل، في دول الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، نقطة الانطلاق لإعدادِ الشبيبة المدينية على قاعدة اجتماعية، من خلالِ الحركاتِ والأحزابِ الإسلامية. وكان لهذا النشاط الذي أُدِّي بنجاح لافت ومن دونِ طبل وزمرٍ، نقاط ارتباط، منذ مطلع العصر، في المنابر الجامعية الفرنسية الكبرى في الضواحي والتي باتت تستقبل بشكل انتخابي، يتراوح شدة ورخاوة، كلَّ التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الثانوية، وذلك بفضل التنمية التي لحقت بالقطاع الطلابي في اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، والذي يُدعى «طلاب فرنسا المسلمون» **EMF**. وتقترح هذه المنظمة خدمات اجتماعية للطلاب المتحدرين في غالبيتهم من عائلات مغربية فقيرة، ممن لا يتقنون الأنظمة الثقافية التي تتيح لهم التعرّف إلى الإجراءات التي تخوِّلهم التجلية في مجالهم، فتضمن دخولهم إلى سوق العمل على نحوٍ مُرضٍ، وممن يحيون بشدة في «البؤس داخل الوسط الطلابي» ـ اقتباساً منا لعنوان مقالة نقدية لاذعة كتبها في أواسط الستينيات عضو في «الأمميّة المركزية». كما بدا اتحاد «طلاب فرنسا المسلمون» أشبه بنقابة تتقدم بطلب

اجتماعي طارئ للسلطات المعنية فيُستجاب طلبها، كما تحظى بهيئة لإعادة التشريك (أو الجمعنة) Resocialisation مهمتها جعل الطالب من أصول مسلمة، من الطبقة المحرومة وغير المبالية بتسييس الدين، مناضلاً ذا ضمير سياسي ديني تصنع منه «شاباً مسلماً». وقد أدركت هذه الاستراتيجية بعض النجاح، لدى انتخاب مندوبين لرابطة «طلاب فرنسا المسلمين»، للمرة الأولى، وذلك في مجالس الأعمال الإسلامية في العام ٢٠٠٣ ـ في مناخ من التغيّب الجماعي الطلاّبي، ممن لا ينتمون إلى النقابات التقليدية التي تخضع لليسار أو لأقصى اليسار. وها هنا، تُذكّر الظاهرة بما كان للجامعات المصرية أو الجزائرية في السبعينيات والثمانينيات، حيث كانت الجمعيات الطلابية الجامعية المقرّبة من الإخوان المسلمين قد اجتاحت المنابر الجامعية، بفضل العمل الخيري المكثّف، وتوزيع المنح والإعانات المالية (مكافئة بذلك الطالبات اللواتي عزمن على التحجّب)، إلى طائفة من الخدماتِ الاجتماعية.

وإلى جانب هذه النشاطات التي تحرث عميقاً الأرض الاجتماعية، ولكنها لا تشكل موضوعاً إعلانياً مفرطاً، حقولُ عمل أخرى كانت تُبرزها وسائل الإعلام، كلّما أتاح وضعٌ صراعي توسيع التحالفات من أجل إخراج صورة عن المسلمين على أنهم ضحايا: مسائل الحجاب في المدرسة، وتظاهرات الشارع التي تمحورت حولها، قد ارتئيت سعياً إلى أقصى حد ممكن من الظهور. وقد انضم إلى التنظيمات الإسلامية، في حينه، العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، والجماعات المعادية للعنصرية، والجماعات البيئية، وكهنة مسيحيون، ومعلمون، ومناهضون للعولمة متنوّعون، وتروتسكيون، وبعض الجماعات الصغيرة، التي راحت تفتن الواحدة الأخرى، ساعية إلى مصلحتها السياسية في هذه المزاوجة بين سمكة الشبوط العلمانية والأرنب «الإسلامي». ورأيت ورثة الإخونِ المسلمين ومزاحميهم، وقد عمد كل فريق منهم أو تنظيم إلى تقدير مخاطر إفساد الهوية التي تنطوي عليها النشاطات المتضمِّنة «تنازلات» مماثلة ـ على حدِّ ما يقول الإمام بوزيان ـ ومضى يقيسها من خلال شِباك الحسناتِ التي حسمتها التحالفات الماضية مع مختلف ممثلي الدولة، والأحزاب والحركات السياسية، والدينية أو الاجتماعية غير المسلمة، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.

وكانت هذه الاستراتيجية والبراهين ذات الحدين التي تولّدت منها تذكّرنا بالوضع الشيوعي في أوروبا الغربية في القرن العشرين والنقاشات الداخلية التي كان يثيرها. وكانت الأحزاب الشيوعية في حينه تتذبذب بين خيارين اثنين، وفقاً للظروف؛ ويمثل الخيار الأول المشاركة المكثفة في الحياة التشريعية والسياسية، والتي بلغت ذروتها مع الجبهة الشعبية أو اتحاد اليسار في فرنسا، و«التسوية التاريخية» في إيطاليا. أما الخيار الثاني فيمثله خطّ «الطبقة ضد الطبقة الأخرى»، مؤثراً تصليب موقع الحزب في معارضته جماع محيطه السياسي ودافعاً في اتجاه القطيعة الأيديولوجية مع البورجوازية (وتلك هي الفئة التي تمارس وظيفة التضاد للهويّة بالنسبة إلى الشيوعيين، بمثل ما يمثله الكفار للإسلاميين). ولما كانت الأحزاب الشيوعية الأوروبية في موقع القوة، جعلت تُلحق بقضيتها عدداً وفيراً من «رفاق الطريق» أو «الديموقراطيين الخُلَّص» ـ وجعل الرفاق يطلقون عليهم في اجتماعاتهم داخل الخلايا «الأغبياء المفيدون» ـ وذلك في نوع من الابتزاز العاطفي الذي يصوِّرهم على أنهم أبطال آلام الشعب بلا منازع. وحين يلفي الشيوعيون أنفسهم في حالة من الضعف، تجدهم مجبرين على إجراء مساومات عقائدية من خلال روابط العمّال مع هؤلاء الديموقراطيين غير الشيوعيين الذين باتوا يفرضون عليهم تخلياً تدريجيّاً عن ديكتاتورية البروليتاريا ويحملونهم على القبول بالديموقراطية خياراً أخيراً (وكان هذا السبيل قد أدّى، آخر المطاف، إلى زوال الشيوعية في غرب أوروبا وتحلّله النهائي).

والحال فقد أمكن الحركة الإسلامية أيضاً أن تجمع من حولها «رفاقاً للطريق» مفيدين ـ وبعضَ الأفراد أنفسهم الذين كان الحزب الشيوعي السالف قد استأثر بهم وتحقق بفضلهم الانتقال إلى المناضلين الملتحين. وحدث هذا الانتقال بأيسر حالٍ، حتى أن عدداً من الإسلاميين يرون إلى أنفسهم، اليوم، على أنهم أبطال الطبقات الشعبية ـ التي باتت بأغلبها مسلمةً، على حد ظنِّهم، وغدت بذلك حاملةً معاناة الخلاص للإنسانية بألوانٍ هي ألوان الأمة. غير أنَّ للتفاعل مع «رفاق الطريق» مفاعيل معاكسة، على نحو ما حدث للأحزاب الشيوعية الأوروبية في القرن المنصرم. ذلك أنَّ الكهنة، والمعلمين، وعلماء الاجتماع، والممثلين الآخرين للوسط الاجتماعي العلماني، الذين يدعون إلى المشاركة في مختلف المؤتمرات

التي تنظمها تنظيمات أوروبية تستوحي أيديولوجيا الإخوان المسلمين، غالباً ما كانوا يمنحون الأخيرة العلامة الديموقراطية التي يقصد منها، أصلاً، طمأنة السلطات الأمنية وإزالة الحذر من نفوس الصحافيين. فكان حضور هؤلاء ضامناً للتفريق ما بين إسلاميي شمال البحر الأبيض المتوسط، وإخوانهم في الطرف الجنوبي منه، والذين جعلوا شعارهم المفضل إقامة الدولة الإسلامية على أنقاض الكفر ـ وهي وجهة النظر التي أدَّت الدور نفسه للمناضلين الذين شاؤوا إقامة «ديكتاتورية البروليتاريا» على أنقاضِ الدولة البورجوازية. ومما لا يخفى أنَّ شعاراً كهذا، إن هو أُطلق في السياق الأوروبي، من شأنه أن يعسِّر الحوار مع المسيحيين والعلمانيين «المفيدين»، ولطالما كان البعض يتساءَل عما إذا كانَ التحوّل في الكلمات التي جعلت الشيوعية في الغرب تتداولها محض حيلة بلاغية بِنْت الظروف، أو تمسّ تحوّلاً أساسيّاً في بنية أيديولوجيتها. ونحسبُ الأمر نفسه رهاناً هاماً بالنسبة لورثة الإخوان المسلمين اليوم، في أوروبا وأميركا. ذلك أنه يحدِّد التحوّل الذي قد تمضي به الحركة، وتوجِّه رؤيتها في الداخل كما في الخارج، من خلال المناضلين المتعاطفين والمنتظمين مستقبلاً من قِبل المؤسسات والرأي العام الغربيين. وفي هذه المعركة التي تُخاض، انطلاقاً من قاعدة عرقية ـ دينية أقلوية آيلة إلى توسّع كبير وقد يكون لأسباب ديموغرافية محضة، يعتبر دور الحلفاء المنتمين إلى المجتمع الشامل جوهرياً وغامضاً في الآن نفسه. وبالأحرى فإن هذا الدور قائم في تقاطع ما بين «دمقرطةٍ» كامنة للأيديولوجيا الإسلامية في السياق الأوروبي (بل تصديرها إلى العالم الإسلامي وقد صارت على هذا النحو)، وتجذيرها عن طريق احتلالها معاقل في قلب المجتمعات الأوروبية من أجل أن تقيم الروابط بينها وبين الاتجاهات الأكثر تشدداً التي تأتيها من الجهة المقابلة للبحر الأبيض المتوسط.

غير أنَّ للكوكبة المنبثقة عن أيديولوجيا الإخوان قاعدة اجتماعية أكثر تنوعاً مما كان لدى الحركة الشيوعية: إذ نجد في داخلها طبقة بورجوازية صغيرة مثقفة، وهي تطمح في المقام الأول إلى أن تقرَّ بها أجهزة الدول الأوروبية وأن تثبتها باعتبارها وسيطاً اجتماعياً، وقائدةً لجماعة تعتبر نفسها الناطقة باسمها، ومخوّلةً لأن تضع حدوداً لتابعيها على أساس ديني. وذلك هو وضع «اتحاد الرسالة الإسلامية في المملكة المتحدة»، والذي أسَّسه تلاميذ الباكستاني «مودودي»، وكان

يجهد في اجتذاب المهمات الداخلية ويؤدي خدماتٍ عديدةً للدولة البريطانية ـ من مثل إعداد رجال الشرطة في ما خَصّ الإسلام. . . إلخ. أما اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية فكان يسعى إلى الأمر نفسه، إذ جعل يبني لنفسه صورةً إعلامية، واجتماعية وسياسية، يجمعه عشرات الآلاف من الأشخاص إلى مؤتمره السنوي في بورجيه ـ حتى إذا قام بكل الإجراءات الضرورية، مضى يحوِّل «عيد الإنسانية» القديم، إلى «عيد الأمّة».

بيد أنه أوجب على «اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية» هذا أن يحلّ التناقض بين تطلعاته والضغوط التكتيكية للقادة الذين تسوّل لهم أنفسهم اعتماد سياسة إدارية فبحسب، شأن كل حركة تحاول أن تستثمر إطار قاعدتها الشعبية استثماراً سياسياً. ويضم الاتحاد إلى صفوفه، بالإضافة إلى مغاربة بوردو الذين يسيطرون على التنظيم منذ أواسط التسعينيات، وهم محزَّمون على الدوام بربطات العنق من ألوانٍ قاتمة تلائم محدثيهم في جهاز الدولة، وجوهاً أكثر شعبويّة، ممن يرتدون «التي ـ شرت» أو القميص ذا الياقة المفتوحة (غير أنهم لا يرتدون الجلابية إطلاقاً، وهي الدالة على الانتماء إلى السلفية) وهم على صلة وثيقة بالتطلُّعات العفوية التي يعبِّر عنها المناضلون والأنصار. وفي هذا الشأن صدر كتيِّب، ينطوي على كثير من التوترات والإحراجات وقد بُسطت بحدَّة لافتة فيه، وتم توزيعه بأعداد كبيرة، وكان عنوان الكتيِّب **نعل بو فرنسا** ***Náal bou la France***، وكتبه أحد أكثر زعماء التنظيم شعبيةً، فريد عبد الكريم.

وتعدّ عبارة «نَعْل بو(ه)»، باللهجة المحلية في أفريقيا الشمالية قَلْباً للشتيمة «لعن أبوه» التي لا يخفى أنها ذَمٌّ لأب المرء وسلفه. أما اسم الأب وقد صار مرخَّماً لأنه مضاف إلى كلمة أخرى «بو»، فهو يعني باللهجة المغربية العربية كلَّ صلة يقيمها المرء بشيء أو كلَّ صفة ترتبط بأحدهم ـ من مثل «بو لحية» لتعني بذلك صاحب اللحية ـ وهذا ما يدرج في المجاز المرسل، للدلالة على المناضل الإسلامي أو السلفي. وقد كان العنف المبتذل الذي رُمِيت به اللعنة الآنفة، موضوعاً لجدالات كلامية، أطلقها بصورة خاصة السيد دليل بو بكر، مدير المعهد الإسلامي في جامعة باريس ـ والمنافس لاتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية ـ ورئيس المجلس الفرنسي للدين الإسلامي، والذي وصف الكتيب المذكور بأنه

معادٍ للأمة الفرنسية. والواقع أنَّ الكتيِّب هذا كان صاغه مؤلفه بأسلوب شفهي، أراد به أن يلتصق بالمنطوق الشفهي الشعبي للشبان من الأصول المغربية، فبدا **نعل بو فرنسا** بذلك نصاً فظاً، قصد به كاتبه أن يصارح بلداً موصوماً، في المقام الأول، بالاستغلالِ الاستعماري الذي فُرض على جيل الآباء. وقد أظهر الغلاف صورة المؤلف، وفي خلفيتها صورة أبيه أمام مخيَّم، وجعل إهداءَه إلى «أمهاتنا، وآبائنا». ومما يستخلصه قارئ الكتيِّب، بأنه لم تنفع شرعية الدماء التي سالت من عروق مسلمي أفريقيا الشمالية، إذ قاتلوا تحت لواء العلم الفرنسي إبّان الحربين العالميتين، ولم يشفع عرق العمّال المهاجرين الذين أعادوا إعمار فرنسا (وأوروبا) بعد العام ١٩٤٥، مقابل راتب بائس وظروف حياة يرثى لها، لم تشفع هذه جميعها في جعل أبنائهم مواطنين فرنسيين ذوي حقوق كاملة، بنظر الفرنسيين أو الأوروبيين. وحيال هذا الإنكار، «أيا فرنسا اللذيذة! أيدهشك أن الكثير من أبنائك بصوت واحد صيحةً جارحةً **نعل بو فرنسا** ويلعنوا آباءَكِ على هذا النحو؟» على حدّ ما أورده المؤلف حرفياً. فكيف يُدهَش المرء، بعد ذلك، من الضغينة التي يستشعرها الشبان المغاربة هؤلاء حيالَ ما يسمّونهم «الكفّار» وغيرهم من «الغوَّارة» (باللهجة المغربية، ولها الدلالة نفسها)؟ بيد أن التعبير عن هذه الغضبة الاجتماعية، لا ينبغي أن يسوق الشبان هؤلاء إلى العنف الذي يدمِّر ذواتهم ـ وقد أبرز الكُتيب العديد من النكات التي تصوِّر مواطنيهم من الأرومة الفرنسية («الأجبان») صوراً مقيتةً أو مثيرة للهزء، في حين جُرِّدت مؤسساتهم من كلّ قيمة. ومضى الكتيِّب يحث مخاطبيه من الشبَّان على عدم اكتفائهم باللعنة، وإنما يجدر بهم أن يعاودوا بناءَ هويتهم على أساس سياسي ـ ديني يمكنهم من تعويض خسارتهم مراجعهم الثقافية والاجتماعية، على نحو ما يبيّنه الفصل بعنوان «شاب ومسلم!»، وهذا بعض مما جاء فيه:

> وقبل أن نمضي بعيداً، سوف نبدأ بوضع حَدّ لكل التسميات التي تحدد الشبان «المتحدرين من المهاجرين». وسواء كنتَ أبيضَ البشرة، أو أسمر، أو أسود، ينبغي لك أن ترفضَ الإهانات والإشارات المازحة التي تصنفكَ بحكم الواقع في خانة «لا نعرف من أنت»... فأنت لست مغربِياً، ولا عربياً. ولستَ الجيل الثاني لأي امرئ نكرة. ولست كذلك

شاباً من الضواحي. لا لست أيّاً من هؤلاء على الإطلاق. ولست إسلامياً، ولا أصولياً، ولا جذرياً. . . نعم، لأنت في فرنسا، موطنك. وأنت تطبِّق تعاليم الإسلام، أو تحيا حياتك [ويعني بهذا التحديد أولئك الذين ليسوا ممارسين دينهم]، وإن أنت لم تنكر الإيمان الذي يعمر فؤادك، فأنت مسلم. إذاً، فأنت: شاب مسلم. والاحترام يبدأ ههنا! من النظرة التي تنظر بها إلى نفسك، وإلى ما ترغب في أن تكون. عندئذٍ، تعرف كيف تفرض احترام الآخرين لكَ. ومن جانبي، فأنت المذكور في الصفحات التالية ودائماً، لسوف تظل على ما كنته شاباً مسلماً. . .

لقد أوردنا في هذه الأسطر الخلاصة الجوهرية لاستراتيجية الجذب التي تقوم على قاعدة اجتماعية شبابية وشعبية، تلك التي اعتمدها اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية ـ وكان السيد عبد الكريم، حين إصداره كتيبه **نعل بو فرنسا** في العام ٢٠٠٢ رئيساً لرابطة «شبان فرنسا المسلمون» ـ (وهي القطاع الشبابي المتفرع عن الاتحاد المذكور). ومما بدا لقارئ الكتيِّب، أنه ما من حقيقة إلاّ الانتماء إلى الإسلام، بالنسبة إلى الشبّان المندمجين في الحياة الاجتماعية في فرنسا، والذين تراهم حيارى أمام أنماط الانتماء التي تعرض لهم، وحتى لو لم يكونوا مدركين لذلك ـ أما المبادرات الأخرى جميعها، فتعتبر مزيَّفة (أو زَعْمَه باللهجة المغربية): ما دام الإسلام وحده يوفر للمؤمن احترام ذاته والآخرين ـ وهي عبارة درجت على استخدامها بإفراط الأوساط السوداء في الولايات المتحدة. وعليه، فإن إثبات المرء انتماءَه إلى الإسلام هو الشرط اللازم لاشتراكه في الحياة السياسية على قدم المساواة مع غيره من الفرنسيين.

ويندرج هذا الإسلام الإجباريّ ـ إلاّ في حال إنكار الفرد انتماءَه إليه ـ في خط دقيق، هو خط الإخوان المسلمين. وإذ أورد المؤلف عناصر من سيرته الذاتية لها صلة بالموضوع، قصد من خلالها أَن يصوِّر نفسه على أنه ناجٍ من الانحرافِ و«المكائد، والمشاجرات، والكوكايين، والهجمات المسلحة، وأعمال السطو، وكل الموبقات»، وقد ضلّت ماثلة في خاطره ذكرى حملة مداهمة لرجال الشرطة تسبَّبت في مقتل أحد أصدقائه، ودفعت به شطر المسجد. وبعد ذلك، صار مناضلاً

مشاركاً وازدادت تقواه يوماً عن يوم ـ وقد أتاحت له تلك الطمأنينة أن يتابع دراساته التي توِّجت بنيله الإجازة في العلوم الاجتماعية (ولقد وجدنا أثراً لهذا الإعداد في مواضع سابقة) بمثلما أتاحت له اكتشاف اللغة العربية، من خلال ارتياده الفرع المحلي لاتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسيَّة، واكتشاف «رجل، ومن ثم فكره. وهو حسن البنّا! ونعمَ الرجل هو! إني أدين له بنظرتي إلى العالم، وبممارستي الإسلام وبكيفية أن أكون مفيداً».

على أن هذه السيرورة النموذجية، والتي تذكِّر بسيرة مالكولم إكس، وقصد بها الكاتب أن يجعل الشبان المسلمين مدركين الأمور، ثم أن يقصر الإسلام على فكر الإخوان المسلمين، إنما تعكس الطريقة التي اتبعها الإخوان المسلمون للنضال من أجل الهيمنة على الحقل الإسلامي الأوروبي، في مواجهة منافسيهم السلفيين والجهاديين الآخرين.

وفي هذا السياق، فإن كتيب **نعل بو فرنسا** يستهدف السلفيين إذ يسخر «من حفنة» من المتنوِّرين وقد رأيتهم منصرفين إلى الأخذ حرفياً بالإسلام وإلى وطءِ الروح»، ثم تجده يستخدم مبدأ التحوّط المألوف لدى الحركة الإسلامية بالنسبة إلى أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. ويورد المؤلف في هذا الشأن أنه «ليس من إثبات معقول يتيح تحديد فاعل هذه الاعتداءات الحقيقي»، «وأنها وحدها المطرقة الإعلامية هي التي حدَّدت أسامة بن لادن مسؤولة عن هذا العمل الجبان»، وأن الكتاب الذي يستند إليه المؤلف في هذه المسألة هو «التضليل المرعب» لكاتبه تياري مايسان الذي ينكر فيه أن يكون ثمّة طائرة مخطوفة قد تحطمت على مبنى البنتاغون.

ولما كان الإخوان المسلمون هؤلاء من أمثال عبد الكريم وزملائه الواعظين أو المحاضرين أقوياء بقاعدتهم الاجتماعية التي يجتذبونها إلى صفوفهم، نظير ما يفعله العاملون الاجتماعيون المرتبطون بالحركة إذ يفيدون من جمعياتهم الخيرية للتعبئة، وما يفعله اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية والفِرَق الأخرى التي تنتمي إلى الحركة الإسلامية المتشددة في أوروبا، إضافة إلى السلفيين، فقد رأيت هؤلاء يفيدون من مفاعيل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر إفادة جمّة. ذلك أن الأشهر العديدة التي بقيت فيها القاعدة ممتنعة عن تبنّي الاعتداءات، أتاحت لهؤلاء

استغلالها بأن أشاعوا إنكار كل مسؤولية محتملة، وبأي شكل من الأشكال، للإسلام في الاعتداءات، ومضوا يلقون باللائمة على الصحافة (على غرار المثال إعلاه) وجهدوا في تقديم أجوبة عن شعور عارم بالضيق لدى الشباب الذين ألفوا أنفسهم فجأة بأمسّ الحاجة لأن يحدّد لهم الإسلام بما يسمح لهم التعبير عن رأيهم القائل بأنّ لا شأن لهم بالجرائم والمذابح التي تُرتكب باسم الإسلام. والواقع أن الأيام التي تلت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر زادت من قوة المسؤولين والتنظيمات المنتمية إلى الحركة الإسلامية، بدلاً من أن تحدّ من نفوذهم، وكانوا لم يكفّوا عن التنديد الشديد بالمذبحة التي جعلوا يبرِّئون ساحة كل النشطاء المتشددين الإسلاميين منها، ممن يعدون أنفسهم أتباع إسلام يعرفونه في الصميم ـ بأن اتهموا بها قوى ظلاميّة، ونسبوها أحياناً إلى الموساد أو الـ«سي.آي.إي»، وأحياناً أخرى إلى بدعة ضالة (حتى أنَّ «الشيخيين» السلفيين لم يترددوا في رمي الشكوكِ على الإخوان المسلمين أنفسهم، خلال حربهم الكلامية ضدّهم). وبعد أن كانت حشود الحاضرين في مؤتمر بورجيه الذي ينظمه اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية محصورةً ولا تتبدّل في ختام التسعينيات، رأيتها وقد تضاعفت وازدادت: وازدادت الفتيات اللواتي يرتدين الحجاب في المباني المدرسية على نحوٍ لافت للنظر. ودفعت إشارات عديدة للظن بأن الطلب على شرح الإسلام بات يتضاعف، في مقابل الاتهام بالظلم الذي راح يشيعه الملتحون، أو بعض المتحجبات والكثير من المسلمين الأتقياء. والحالة هذه، فإنَّ العرضَ (عرضَ شرح الإسلام) الحاضر في المجتمع يتوزّع بصورة أساسية بين ورثة الإخوان المسلمين ـ الذين يطالبون باستراتيجية ملموسة ـ وبين السلفيين الذين يؤثرون تبشيراً أكثر كتماناً. وجعل هؤلاء يتلقطون هذا الطلب المنتشر والمتعدد الأشكال، على حساب التيارات المتصوِّفة الأعمق فكراً ـ ولطالما كان مستوى تطلّبهم من أتباعهم يثبط العازمين على الدخول في صفوفهم ـ وعلى حساب المؤسسات الإسلامية التي اعتُبرت مرتبطة بالدول الأوروبية ـ شأن مسجد باريس في فرنسا.

ويتبدَّى لنا هذا التوزيع للعرض الديني الإسلامي الأوروبي على أجلى ما يكون حين نلاحظ ظاهرة معتنقي الإسلام. وفي عديد من الحالات، كان الفشل في إدماج الشبان من أصول مختلفة في المجتمع من خلالِ البنى المألوفة التي توفرت

في المجتمعات الأوروبية (حركات الشبيبة، شبكة تشاركية علمانية أو مسيحية، نضالية سياسية) يفتح البابَ أمام هؤلاء لاعتناق الإسلام. وكان بعضهم الآخر قد بلغ الإسلام، بعد انخراطهم الأول في عصابات داخل الأحياء الفقيرة، حيث يغلب السكان العرب من عداهم؛ وحين يشرع الأخيرون في ترك لحاهم وفي ارتياد المساجد، يجرّون هؤلاء الفرنسيين، أو البرتغاليين، أو الزنوج من جزر الأنتيل أو المسيحيين، الذين لا يريدون أن يلفوا أنفسهم مهمّشين، في اللحظة التي تميل فيها الثقافة ـ الشعبية في المدينة إلى السلفية، حيث تُسفَّه الأسماء المسيحية ويُحتقر مجموع الثقافة الأوروبية. وكان آخرون قد اهتدوا إلى الصراط المستقيم من خلالِ شبكات إسلامية، بعد أن استغرقوا في الإدمان على المخدرات والانحراف ـ وسواء تمّ هذا الاهتداء في السجن، أو عبر مسلك على طراز مالكولم إكس، أو في مدن الصفيح حيث كانت بعض الجماعات مختصَّة في استرداد الخرفان الضالة. وإلى هؤلاء يذكر العديد من الطلاب المثاليين، والمتمكنين فكرياً، وقد فتنتهم النزعة التبشيرية التي باتت نشطة للغاية في منابر الجامعات الكبرى في ضواحي المدن الفرنسية.

إن عالم المهتدين إلى الإسلام متنوع للغاية. ومن هذا القبيل نذكر المفكرين والفنّانين الذين اجتذبهم التصوّف، ومضوا يؤثرون الانتماء إلى الزوايا أكثر من الأمة، وباتوا لا يحسبوا حساباً للرهانات الإسلامية في حياتهم بعامة، من دون أن نتحدث عن هؤلاء الذين دخلوا في دينهم الجديد بالزواج بعد إصرار العائلة المصاهِرة على ذلك، وقد عدَّتهم المساجد في عداد المؤمنين، مع كونهم لا يتأثرون إلاّ قليلاً بهذه الشكليات. ولئن كان بعضُ المفكرين والفنانين يمارس نسكاً متشدداً، أخذاً بهدي التعاليم الصوفية، فإن البعض الآخر لا يأنف من الخمرة التي ينشدها الشعر الصوفي القروسطي العربي أو الفارسي، متجاوزاً بذلك الاعتقادات التي تطاول المبتذلَ من الأمور. وإن كان من العسير أن يعرف المرء عدد هؤلاء، من أصل الخمسين ألفاً الذين يعتبرون من أصل فرنسي، والذين أعلنت المنظمات الإسلامية عنهم، فإن الأخيرين لا يجسِّدون البتة «الإسلام الاجتماعي» الذي يعدّ أكثر الظواهر جدَّةً في العقود الأخيرة. وفي هذا الشأن، يميل بعضهم إلى القول بأن ثمة مهتدين دعوا إلى الإقلالِ من الأثر الذي خلفته قطيعتهم مع مجتمعهم

(المسيحي) حالما اعتنقوا الإسلام؛ وفي حين كانَ المسلمون، حتى أواسط التسعينيات يلصقون، على نحو منهجي، اسماً شخصياً ثانياً، إلى جانب اسم المهتدي المسيحي، ساعين قدرَ الإمكان إلى ترجمة ذلك الاسم أو إلى محاكاته صوتياً بالعربية (Vincent_ منصور، عبد المالك ـ Régis، رجا ـ Roger) فقد باتت الدرجةُ اليومَ، والتي يشيع استخدامها باطراد في أوساط العامة، هي أن يُبقى على الاسم الأصلي، وذلك خارج الأوساط السلفية. ويسعنا أن نلاحظ ذلك لدى اطلاعنا على مواقع الإنترنت التي تحيل إلى الإسلام بأشكاله المختلفة جميعها، حيث يؤدي المفكرون المهتدون إلى الإسلام دوراً هاماً: إذ يتكلم هؤلاء باعتبارهم مسلمين معلقين على مواقع الإنترنت، ويوقعون بعد ذلك باسم شخصي ولقب أوروبيين. ولربما يُنسب ذلك التحوّل إلى شعورهم بضرورة تمايزهم عن المتشددين الذين اعتمدوا القطيعة الكاملة عن المجتمع، وانكفأوا إلى الجهاد ومالوا إلى النشاطات الملحقة به التي من شأنها أن تدمِّر النظام المحتقر في «دار الكفر» باسم الالتزام الإسلامي، بل رأيتهم يمدّون الإرهاب بما استطاعوا. أما المسار الذي اتّبعه بعض المهتدين ممّن شرعوا بدعم الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية، وانتقلوا للتدرُّب في معسكرات أفغانستان أو البوسنة، على مثال «عصابة روبيه» التي صوّرت في التسعينيات على أنها الجهادية وقد اختلطت بلصوصية كبيرة، ولئن كان عامل إثارة للبعض، فإنه يعدّ همّاً مقيماً للأغلبية التي تصر على إزالة الشكوك التي تُثقل كاهل المهتدين المطمئنين من تلك القلّة المنحرفة.

وفي أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وإذ أدركت السلطات الفرنسية أبعاد صعود الحركة الإسلامية المطرد والمتعدد الأشكال في البلاد، عمدت إلى استراتيجية مزدوجة تهدف إلى الانفراج السياسي، وجعلت الحكومة الفرنسية تشجّع انبثاق كيان مؤسساتي في التمثيل الديني للمسلمين في فرنسا، تحت وطأة التهديد بالأعمال الإرهابية، بغية إعداد محاورين قد يمارسون نوعاً من الرقابة الأمنية الجديرة برجال الشرطة داخل جماعاتهم، في مقابل اعتراف وزارة الداخلية (الموكلة أمر الأديان) بهم. وبعد أن كان اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية مستبعداً إلى حينه، لكونه يمتّ بصلة عقائدية إلى الإخوان المسلمين، فقد اختير ليؤدي الأدوار الأولى، لأنه بدا خيراً من مسجد باريس. ولئن كان الأخير محاوراً

تقليدياً للحكم السياسي، ولليمين بصورة خاصة، فإنه ظل على مسافة من شبان الضواحي ـ لتحقيق رقابة اجتماعية جعلتها الظروف ضرورية.

غير أنَّ وزير الداخلية سركوزي بمنحه هذا الملفّ الدفع الحاسم، أجرى خياراً دفع به إلى إيثار تنظيم ذي مسيرة جماعية وسياسية ـ دينية، من دون أن يوجِّه أي رسالة بمستوى معادلٍ لتلك الموجهة للأول إلى الغالبية العظمى من المواطنين الفرنسيين من أصول مسلمة، والتي التزم أفرادها في مسيرة اندماج يعتبر فيها الدين مسألة شخصية، فأثار بذلك موجةً من التساؤلات والنقد. ذلك أن الدولة بدت، بهذا الإجراء، وكأنها تهمل، فجأة، غالبية مواطنيها من المسلمين الذين كانوا قد اختاروا العلمنة، وأولوا الخيار الجماعي ظهورهم، وآثر كل منهم الانتماء إلى الحزب الفرنسي الذي يراه ملائماً له، على إثبات ذاته سياسياً من خلال تظهير هويته الدينية على هذا النحو الشديد. وفي حين لم يكن قد انتُخب من هؤلاء المواطنين المسلمين نائب أو عضو في مجلس الشيوخ واحدٌ، ليكون في سدة التمثيل الوطني الفرنسي، برغم أنَّ الجيل الثاني من أبناء المهاجرين من المغرب قد أخرج العديد من الرجال والنساء المبرزين في الأربعينيات والخمسينيات من أعمارهم، وقد أدوا أدوارهم وحازوا صيتاً واسعاً ومكانة اجتماعية مرموقة، أو كانت لهم شهرتهم الفكرية أو الثقافية، فقد باتت وظيفة التوسيط موكلة إلى هيئة دينية بامتياز، وعلى يد الدولة الفرنسية ذاتها ـ وزيادة في الطين بلّة، فإنَّ هذا التوكيل أُعطي إلى منظمةٍ وارثة عقيدة الإخوان المسلمين. ولما كان التمثيل السياسي غائباً بهذه الصورة، فقد غدا من البديهي أن تتجاوز المنظمة المذكورة وظيفتها الاجتماعية والفكرية المحضة، لتحتل موقعاً سياسياً ومؤسساتياً فارغاً. على أن هذه الانتقادات التي وُجّهت إلى استراتيجية الدولة الفرنسية الموصوفة أعلاه ـ وسواء صدرت عن الأوساط العلمانية أو عن المنافسين لاتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية في الحقل الديني ـ قد اشتمّ فيها منطق انتخابي يعوِّل على اجتذاب «الناخب المسلم» و«تسليمه» إلى بنية جماعية ودينية لصالح هذا السياسي أو ذاك، وفقاً لممارسة القيادة في الجزائر الاستعمارية. أما في بريطانيا المجاورة، حيث صدّق النظام السياسي على رؤية جماعية بيِّنة لـ«العلاقات العرقية» ـ بحسب العبارة الإنكليزية ـ فقد رأيت برلمان وستمنستر يضمّ نواباً عديدين (ولوردات) من

أصول هندية ـ باكستانية ومن الديانة الإسلامية، وهؤلاء يؤدون دورَ الوسطاء بين الدولة وإخوانهم في الدين. وعلى هذا، فقد بات مفعول «المنتخب المسلم» نسبياً ومحدود الأثر، بفضل التنوع الاجتماعي والسياسي للمنتخبين، ممن كانوا نقابيين لدى العماليين، و«نشطاء سمراً» لدى المحافظين.

وبالعودة إلى فرنسا، فقد كان انعدام تمثيل المسلمين المغاربة وغيرهم تمثيلاً سياسياً مؤسساتياً فيها، هو الدافع إلى إنشاء المجلس الفرنسي للدين الإسلامي، في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٢، وذلك في ختام مسار طويل ومعقد. وكان ممثلو هذا المجلس قد انتُخبوا على قاعدة «الدوائر الانتخابية»، بحيث كان كل مسجد يتصرّف بعددٍ من الأصواتِ ممن يعدّون منتمين إليه مكانياً ـ وهو إجراء غير مسبوق في الممارسة الانتخابية، أتاح أن يستجمع اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية حوله، وعبرَ العديد من الجمعيات المحلية، ما يناهز الألفَ وخمسمئة مصلًى مسلمٍ في الدولة الفرنسية، وما يستتبعه هذا التركيز من نتائج انتخابية لا يمكن إغفالها. ولمَّا رأت الدولة وجوب إقامة التوازن في صلب المجلس الفرنسي للدين الإسلامي، حرصت على أن يكون بو بكر، مدير المؤسسة المسلمة لمسجد باريس، وهي المؤسسة الأقدم حيث تمارس الجزائر نفوذاً كبيراً والتي حظيت لائحتها بنتائج أقل بكثير من طموحاتها، رئيساً للمجلس الفرنسي للدين الإسلامي المذكور CFCM ـ في حين كانَ الرجل القوي في المجلس فؤاد علوي، وهو الأمين العام لاتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية. وبالمقابل، فقد استُبعد تيّار بأسرهِ من المجلس: تيار طارق رمضان، الداعية الشهير للشبيبة الإسلامية، وأتباعه وتلاميذه. وجعل الناطق الرسمي باسمه يندد بعبارات نابية للغاية بـ«الوحل» الذي غرق فيه المجلس الفرنسي للدين الإسلامي، متهكماً بالطابع «المعلَّب والمركَّب» للانتخابات، التي مضى يقارنها بما جرى لتنظيم «بليد» (بلاد)، مستنكراً مسارعة اتحاد المنظمات الإسلامية المذكور إلى أن يكون متعهداً للانتخابات وعاملاً على الرقابة الاجتماعية في خدمة الطموحات السياسية لوزير الداخلية، أشبه بالزعماء المحليين في العصر الاستعماري، على أن يحصل بالمقابل على تسهيلات تخوِّله السيطرة على الشبكة المجموعاتية للإسلام في فرنسا.

وفي هذا الشأن، مضى يكتب طارق رمضان:

إنَّ المجلس الفرنسي للدين الإسلامي وممثليه المحليين هم إلى جانب قسم من اليمين (الفرنسي) وسروزي بالأخص، نظير ما كانته فرقة S.O.S (النجدة) العرقية وجميعة «لا عاهرات ولا خاضعات» إلى جانب الحزب الاشتراكي، وأصدقاء جوليان دراي بصورة خاصة. . . . . بل إن هؤلاء مصائد محروسة ومجرد آلات لصيد الأصوات، وأدوات لسياسة تجميع فظّة.

وكانَ طارق رمضان المذكور يبسط استراتيجية معارضة وخفيفة حيالَ المناورة المثقلة التي قاربت بها الدولة الفرنسية الانتخاب باعتمادها على اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية وحده، بيد أن استراتيجيته هذه كانت تحول دون استثماره طاقته في آلية للسيطرة على الأصوات. والواقع أن طارق رمضان كانَ وجهاً ذا مهابة، أمكنه أن يبني هالة من حولهِ بخطابته وفتنتهِ، إضافة إلى الشرعية الدينية التي ورثها لكونه حفيد حسن البنّا ـ مؤسس الإخوان المسلمين ـ وهو المواطن السويسري (لأن والده كانَ فَرَّ إليها من مصر إثر القمع الناصري) الذي صنَّفته المجلة الأميركية **التايم** بين الشخصيات المئة الأكثر نفوذاً في العالم خلال العام ٢٠٠٤. ويشحذ رمضان حشرية الصحافة، التي لبثت مفتونةً بموضعه وشخصيته، مع كونها متحيِّرة في تصنيفه بين الأخيار أو الأشرار، ومضت تثبت مكانته في الإعلام العالمي. ولما كان طارق رمضان مجرّداً من البيروقراطية (التي لازمت اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية، مستعيضةً عن قلة مهابة قادته باستثمارها نشاطها في المجال الاجتماعي التشاركي)، فقد رأيته محاكياً صورة الرسول ـ في مواجهة «إداريي أملاك الخلاص» الذين يسيطرون على المجلس الفرنسي للدين الإسلامي. وقد رأيته يختار تحالفاته من اليسار المتطرِّف في المسرح السياسي، حارثاً أراضي كان قد تخلى عنها منافسو اليمين ـ على ما أظهرته زيارة سركوزي، وكان لا يزال وزيراً للداخلية، إلى المؤتمر الذي عقده اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية في عيد الفصح من العام ٢٠٠٣. وبعد أن كان رمضان أغوى قسماً من الكنيسة الكاثوليكية (وأهمله حيناً)، والمعلمين العلمانيين في رابطة التعليم، وهيئة التحرير العالمثالثية لمجلة **لومةوند ديبلوماتيك**، اختتم حفيد حسن البنّا هذه السنة مسيرته المظفرة والمضيئة بأن صار نجماً لمؤتمر آخر، خلال منتدى الاشتراكية الأوروبية الذي انعقد في منتصف

تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ٢٠٠٣ في شمال باريس، متفوقاً على المناضلين المعارضين للعولمة Alter-mondialistes المتحدرين من أقصى اليسار، وكانوا يشكلون غطاءً للحدث، ويعدّون دعامةً عمالية للمتظاهرة. وكان الداعية ذو المهابة قد بلغ مجدَهُ هذا بفضل فضيحة صغيرة ومثمرة، أتاحت له أن يحسب على سويَّة الذين جادلهم من المفكرين الفرنسيين، ومرغ صيتهم بالتراب، فجعلت الصحافة المكتوبة والمرئية ـ المسموعة تتناقل أخباره، إلى أن صنعت منه مجلة **لوموند** رجل الساعة، وحذت **نيويورك تايمز** حذوها ـ وأن يظهر في ما لا يُحصى من اللقاءات التلفزيونية، حيث راح يبسط كل ما في جعبته من سحر ليفتن به المشاهدات والمشاهدين من كل الأعمار، والأصول والطوائف. وبعد أن أغلق وزير الداخلية في وجهه الباب المؤسساتي للإسلام في فرنسا، لما غيبه قصداً عن المجلس الفرنسي للدين الإسلامي، رأيته يدخل من نافذة وسائل الإعلام، نازعاً منه فرصة أن ينسبه إلى أقصى اليسار ومكتسباً مكانة الشهيد في أنظار أتباعه الشبان وعدد متزايد من المتعاطفين معه، في أكبر عملية فوز بالقسط الأكبر من السلع، بلغة التسويق الشعبية.

أما الفضيحة فأتته حول مسألة إسرائيلَ واحتلال العراق من قِبل الولايات المتحدة ـ معاوداً إدخالَ الرهانات الدولية المرتبطة بالانقلابات في الشرق الأوسط، وسط حرب كلامية جديرة ببلد أوروبي. وفي الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر العام ٢٠٠٣، نشر الموقع الإسلامي الرئيسي الناطق بالفرنسية oumma.com، مقالةً لطارق رمضان بعنوان «نقد المفكرين الجماعاتيين (الجدد)»، وكانت سبقته ترويسة (مقدمة) توضح بأن هذا النص كانَت صحيفتان فرنسيتان كبريان قد رفضتا نشره ـ مضيفة هالة الاضطهاد على مؤلفه، بنظر مرتادي موقع الإنترنت المألوفين. وجعل المؤلف، في مقالته هذه يتَّهم «بعض المفكرين اليهود الفرنسيين، من الذين كانوا يُعتبرون إلى حينه مفكرين عالميين، بأنهم شرعوا بإبراز تحليلات يزداد التوجه فيها باطراد شطر الهمّ الجماعي (اليهودي)، وذلك على المستويين الوطني الفرنسي والدولي»، في ما خص الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي والحرب في العراق، شأنَ تنميتهم النزعة المخوفة لدى اليهود من الضواحي، ويوجه الاتهام تحديداً إلى الفيلسوف بيار ـ أندره تاغييف (والذي ليس يهودياً وإنما

اتهمه المؤلف لاسمه الذي يحمله)، ثم عادو أبرز قائمة من المتهمين حيث نجد أسماء المفكرين على التوالي: آلان فنكيلكراوت، إلكسندر أدلر، برنار كوشنِر، أندره غلوكسمان وبرنار ـ هنري ليفي. وكان من شأن هذا الاستفزاز المحسوب بعناية، والذي ذكّر البعضَ «بقوائم» الصحافيين المعادين للسامية الذين أمكن أحد المدعوين باسم إسرائيلي أن يكشفها على الملأ (الإنترنت) فيتلقفها زعيم فرنسي من أقصى اليمين ليذيعها على الجماهير المناضلة، أن أطلق هرجاً شعبياً في الكون المصغر للصحافة الباريسية. مما اضطر السيد رمضان إلى إعلان استدراكه على نحو مثير للاستغراب، بحيث جعل يكشف عن قصده من بعض جمله («كنت أعرف أن السيد تاغييف لم يكن يهودياً. . . لقد قِيل لي ذلك وثبت لي أمره») ـ غير أنه نال بذلك شهرة استثنائية. وكان استفزازه من البراعة بحيث أجبر أولئك الذين استهدفهم على الردّ بالشكل غير المقبول في الكلام (مفعول القائمة)، فحال بذلك دون أن يعالج هؤلاء عمق النقاش، وأثبت بذلك جزءاً من الرأي القائل بأن كلّ انتقاد لسياسة إسرائيل في الشرق الأوسط، وكل تفكير في موقع الدولة العبرية من المحددات الحاسمة في السياسة الأميركية، وأنَّ رفع الصوت في فرنسا بهذه الأمور، سرعان ما يؤول إلى حجبها، إذ تعمد الجماعات المؤيدة لإسرائيل إلى رمي القائلين بها بتهمة المعاداة للسامية.

والحالة هذه، فإنَّ هذا التفكير ـ على ما يجهد الكتاب في إظهاره ـ مشروعٌ تمام المشروعية، ذلك أن أمن إسرائيل وضمانَ إمدادات النفط. يُشكلان الدعامتين غير المنفصلتين للسياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ولا يسع المراقب أن يدرك شيئاً مما يدور في «الحرب ضد الإرهاب» هذه، من دون أن يُدخل هذا العامل في تحليله. وكان الالتباس الذي أحسن رمضان بثَّه بين شكل المقالة «التي أبلغت الفضيحة» وعمقها، أتاح لأولئك الذين يؤيدون مؤلفها إلى إيضاح الإغفال المقصود للنقاش العميق في الصحافة؛ ولئن جعل هؤلاء يرثون لحال رعونة شكلية في عبارة بطلهم، فإن أعداءَه حسبوا الهفوة التي زلق بها خطيئة مميتة. وفي هذا المجال، رأيتَ طارق رمضان يسجل نقطة أخرى لصالحه: فبعد أن طال اتِّهام الحركة الإسلامية بنزعتها الجماعانيّة communautarisme، عمد المؤلف إلى رمي «المفكرين اليهود الفرنسيين» بهذه التهمة، فباتوا بذلك مجرد

مدّاحين أصماء وعمياناً لإسرائيل بعهد شارون، بعد أن كانوا قد احتلوا مناصب «عالمية» وأُثِر عنهم الكثير. والحال فإن طارق رمضان، إذ يجرد «المفكرين اليهود» من عالميتهم، فإنه ينزعها منهم ليلصقها به ـ وفق مسار تخلّقي. ولدى مشاركته في المنتدى الاجتماعي العالمي، راح يقايض بذلته الضيقة للغاية، بالنظر إلى طموحاته وموهبته، والتي كان يدلّ بارتدائها على كونه الناطق الرسمي بلسان الشبان المسلمين، بلباسٍ المفكّر العالمي، القادر على إلقاء «خطابٍ عن القِيَم المركزية في المجتمع»، وفقاً للصيغة التي حدد بها إدوار شيلز وظيفة المفكر العالمي. ولدى مداخلته في المنتدى، لم يرد الإسلام شرطاً أول، وإنما كانَ النتيجة، وإن تكن ضمنية ـ شأن المقالة التي ظهرت له في مجلة *(Pouvoirs)* وأعقبت المنتدى المذكور، حيث تكثر الإحالات إلى سوزان سونتاغ، على حساب الاستشهادات من القرآن.

على أن المكانة التي يحظى بها رمضان تعكس ثيابه التي درسها بعناية: فهو آثر أن يرتدي القميص الأبيض ذا الياقة المفتوحة قليلاً، على طراز «ماو»، على لباس السلفيين الرسمي المكوّن من جلابية وقميص وسترة، كما آثره على البزّة وربطة العنق اللتين يضعهما زعماء اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية ـ وهو لباس ينماز عن التنافر المخالف للصواب في ما يرتديه الأوائل، وعن الامتثالية التي بدا عليها الآخرون، إلى كونه ممتثلاً لتحريم وضع ربطة العنق ـ التي اعتبرتها الحركات الإسلامية رمزاً مستكرهاً للصليب المسيحي. ولئن بدا بلباسه أشبه بكبار الموظفين الإيرانيين بعيد الثورة الإسلاميّة (والتي ينطوي المتكلمون فيها على قدر من الكلام العالمثالثي والقريحة الدينية، ولكن بعيار أقوى)، فإنه يتميّز عنهم بمظهره الإجمالي، الذي يندرج في نظام من الدلالات مختلف: فلئن يظهر كبار المسؤولين الإيرانيين و«حرّاس الثورة» الآخرون بمظهر درِن يقصدون به الدلالة على أنهم ممثلون للمحرومين و«المستضعفين»، والذي تعكسه اللحية المقروضة التي تظلل وجوههم وتبديها على هيئة معادية للكفار، فإنَّ طارق رمضان جعل يرخي لحية بل خيطاً من لحية، قُصَّ على نحوٍ تقويّ واضح، تختلط فيها المرجعية الإسلامية بالإغراء الأنيق. أما القميص ذو الياقة على طراز ماو والمفتوح فتحة قليلة، فيندرج بدوره في تقاطع سجلاتٍ عديدة دالة: الثورة (الإيرانية أو الصينية) وصورة المفكر

ذي الصيت الإعلامي الواسع، وقد صار ضيفاً على برامج متلفزة كثيرة تناقش قضايا الساعة. وكانَ نموذجه، برنار هنري ليفي، قد ابتدع، منذ الثمانينيات ارتداء القميص الأبيض المفتوح لدى المقابلة على شاشة التلفزيون، ضارباً بذلك على وتر الفتنة الجسدية الذي مضى طارق رمضان يضرب به ضرباً متنوعاً وأميناً، حتى ليمكن القول إن القصد منه انتزاع مكانة برنار هنري ليفي من حيث كونه مفكراً عالمياً، بعد إقصائه إلى ظلمات النزعة الجماعانية اليهودية.

على أنَّ موضعاً كهذا يروق لغالبية المعارضين للعولمة «المفيدين» إلى حينه في مسار طارق رمضان المتألِّق، وقد جعل الملتحون الشبان والفتيات المتحجبات من الوسط الشعبي يكملونَ المشهد في قاعاتِ اللقاءات المتفرقة، التي لطالما كان اليساريون القدامى من الطبقة الوسطى يعمرونها. غير أن وضعيةً ومظهراً هذا وصفهما، جعلا يُدخلان الاضطراب في نفوس بعض «الشبان المسلمين» الذي يعجزون عن اقتفاء أثرِهِ ـ على ما كتبه أحد مرتادي الإنترنت في ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤:

السلام عليكم. منذ زمن بعيد يقول طارق رمضان كلاماً مزدوجاً. يقول للمسلمين بعض الأمور، وللكفار يقول ما يريدون سماعه. غير أن المسألة اليوم، هي أن الكفار مدركون لهذا الازدواج في شخصية طارق رمضان وخطابه. لقد افتضح أمره منذ أن قال كلماته عن المعاداة للسامية تلك ونظن أنه يحاول اليوم أن يُصلح خطأه! واللَّه أعلم. السلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته.

وكان لهذه الملاحظة أن أثارت نقاشاً حامياً، في اليوم نفسه. وما هي إلاّ ساعات حتى رَدَّ الإنترناتي «أنس ٩١» مع آخرين، يدافعون عن الداعي، ويسمّونه باختزال حرفَي اسمه، داعين إخوانهم في الدين إلى أن يرصّوا صفوفهم في مواجهة الهجمات التي يتعرضون لها:

السلام عليكم، أظن أنكم لا تقرأون مجلة **ماريان** (وهذا لا شأن لـ ط .ر به)، ولسوف تجدون (إن قرأتم) كيف تلقى الشتائم على الرسول (صلّى اللَّه عليه وسلّم)، في كتاب عنوانه: « . . . **اللَّه** (إني لا

أجرؤ على ذكر العنوان لأنه عار على الأمة). والمسألة هي أننا لسنا متكاتفين بعضنا مع بعض، ونفضل أن نختصم في ما بيننا، وانظروا إلى ما يجرؤ هؤلاء كتابته عن الإسلام، العار لنا! ليرشدنا اللّه.

وفي سجل كلامي آخر، بعد رسائل عديدة يدافع فيها المرسلون عن طارق رمضان أو يهاجمونه ـ والتي تظهر أنه ليس موضع إجماع من الأمة، وبين الشباب المسلمين ـ وردت مساهمة علمية، في اليوم نفسه وفي المنتدى ذاته، وقد وقّعها «أَنَس. أ.ل» وكانت مثابة نقاش يتناول فيه موقف الأخير، فيقارنه بموقف الرسول، الذي مضى يوارب في مسلكه مع الكفار كلما وجد نفسه في وضع من الضعف. وراح يقدر طارق رمضان بأن وازنه بميزان المعيار الذي وضعه الفقيه المتشدد ابن تيمية (١٢٦٣-١٣٢٨) ـ وهو المرجع المتميّز للنزعة الإسلامية الوهّابية، وللسلفيين والإخوان المسلمين ـ قبل أن يختم كلامه قائلاً:

> ثمة أمر آخر لصالح طارق رمضان، وهو خطابه الحاذق للغاية... فهو لا يقول للكفار ما يريدون أن يسمعوه منه، وإنما يلجأ إلى التورية. وإليك مثالاً عن حذاقته: فهو لا يقترح على فرنسا النزعة الجماعانية، وإنما التعدد الثقافي: وهما كلمتان لا تردان في القرآن ولا في السنّة، وما يهم هي الأهداف التي يسعى إلى إيجادها من أجل أن يقدر المسلمون الذين يحيون في فرنسا على ممارسة الحد الأقصى المطلوب منهم باعتبارهم أقلية مسلمة في بلد غير مسلم... وما نتوقعه من الإخوة والأخوات هو ألا يقفوا عند ملاحظتهم أنه لا يريد النزعة الجماعانية، وإنما أن ينظروا إلى بقية خطابهِ وإلى محتواه كذلك!

وكانت هذه الرسائل والردود المتبادلة على خط الإنترنت قد أفضت بطارق رمضان أن يصدر مقالة في ١١ شباط/فبراير عام ٢٠٠٤، في إحدى كبريات الصحف الفرنسية، وقد أُعيد نشره على الإنترنت في موقع «الأمة» oumma.com، والذي يدعو فيها إلى مظاهرة تطالب بحق الفتاة المسلمة بارتداء الحجاب، وذلك في ١٤ شباط/فبراير الجاري. وفي هذا النص، يعلن الداعية انتسابه إلى خط القيم الكوني، مطالباً «كل المواطنين بلا استثناء أن يهبوا ويرفعوا الصوت عالياً وقوياً،

بالقول إنه لا مواطنة أقلوية في فرنسا، وأن هذه المسائل تخص كلّ الناس، على النحو ذاته، وأنه في حاصل الكلام، هي الطبقة السياسية الحاكمة التي تغذي النزعة الجماعانية ثم تدّعي الإرادة في مقاتلتها. الحقوق هي الحقوق والمطالبة بها هي حق أيضاً!»

ولا تمثل المطالبة بارتداء الحجاب، في هذا النص، على أنها طلب لجماعة دينية ـ ولسوف تلقى دعماً محدوداً من الجماعات الإسلامية ـ وإنما باعتبارها. تطلّباً إنسانياً عالمياً، وقد أتاحت أن تجمع، عبر النداء إلى المظاهرة، جوزي بوفيه المعادي للعولمة، والعالِم البيئي نويل مامير الذي كان بطل الزواج المثلي. (وبرغم ذلك فقد تغيَّب كلاهما عن المظاهرة، محتجاً بارتباطات له سابقة). وفي محاولة منه لاستعادة القِيَم على الشاكلة نفسها تنديده بـ«المفكرين اليهود الفرنسيين»، قصد طارق رمضان إلى اتهام الدولة الفرنسيةَ نفسها بالنزعة الجماعانية ولم يوفر مؤسساتها، وراح يجرّدها من كل نزعة كونية لطالما كانت الجمهورية تتباهى بها، محاولاً أن يستميل الدولة لصالحه، ومجنِّداً للوائه الداعين الأوائل للاشتراكية والعلمانية، ويقول:

> ينبغي لفولتير، في المقام الأول، ولجويس الأقرب إلينا، أن يلتفتا إلينا من قبريهما، وقد زعزعتهما الخيانة، وباتوا يُقتلون مرَّتين لانغلاق أذهان هؤلاء وأولئك ممن لم يعودوا يعرفون قراءتهما... والأحرى أنهم يستخدمون كلماتهما مفرَّغةً من مثلها.».

وبرغم ذلك، فقد وجب على طارق رمضان أن ينهض بأعباء التنافرات الداخلية المتنامية والتي توشك، إن لم يحذرها، أن تطيح بمساره بعد الذروة التي بلغها، إلى الظلمة السديمية التي تنحو إليها الشهب في الفلك، نظير ما قام به اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية الذي كان مجبراً على أن يوفق ما بين طلبات متعاكسة ترد من القاعدة التي يؤثر فيها الدعاة الشعبويون، وإرادة قادته بأن يتعاونوا مع بعض السياسيين الفرنسيين. ولما كان مجاله متنامياً على نحو مطَّرد، فقد رأى أن ينأى بنفسه عن التناقضات التي فرضها عليه موقعه. ذلك أن جنيف، وفرنسا، وأوروبا القديمة، باتت فضاءً ضَيّقاً للغاية له: إنما العالم هو حدوده ـ والعالم الجديد الذي

تسوده أميركا. ولما كان أتقن إنكليزيته في التسعينيات، لدى «المؤسسة الإسلامية» في لايسِسْتِر، وهو يعدّ مثابة «فكِّر وكُن مسؤولاً»الإسلامي البريطاني وقد نشط في إدارته أتباع الباكستاني مودودي، فقد أحدث إعلانه أستاذاً زائراً لدى الجامعة الكاثوليكية لنوتردام في الولايات المتحدة، ضجَّة كبيرةً، ولا سيما أن الدعوة الأخيرة نسبت إليه في الظاهر إقراراً أكاديمياً لم ينله في القارة القديمة. ولسوف تسمح له هذه الضمانة الجامعية بأن تسند وضعه الهشّ، في غياب بيروقراطية ذات هرمية وبنيان، على العكس من اتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية. ولما كان اليوم مجبراً على إجراء نوع من الإسقاط إلى الأمام، فلقد رأيته يتصرَّف أشبه بالبهلوان: فمن جانب يتهمه البعض من قاعدته الشعبية بـ«خيانة» انتمائه ونسبه الإسلاميّ، ومن جانب آخر تجده يزرع الشكوك المتزايدة لدى المشاهدين المنتمين إلى جمهوره العالمي ـ ممن يسمعونه، على سبيل المثال، في ساعات الذروة، في مواجهة وزير الداخلية سركوزي، وهو يرفض إدانة ضرب النساء إدانة واضحة ـ إذ يحمل على طلب تأجيل هذه المسألة، لئلا يكون عرضة للإرباك من قِبل قسم من قاعدته الشعبية، إذ تتهمه بمخالفة نصوص الإسلام المقدّسة في تأويلها الصارم.

وفي ما يتجاوز مسألة ارتداء الحجاب في المدرسة الفرنسية، كانت المساواة بين الرجال والنساء أحد الموضوعات الرئيسية في «معركة أوروبا» هذه، والتي ترتبط بمصير المواطنين من أصولٍ مسلمة وقد استقروا في القارة القديمة. وبالمقابل، فقد كانت إباحة ارتداء الحجاب في المدرسة، للتنظيمات والدعاة الإسلاميين المتحدرين من نسب الإخوان المسلمين، بمختلفِ ميولهم واستراتيجياتهم، أمراً ملزماً، لأنه يؤشِّر على دوام الرقابة الجماعية على رعاياهم، كما يدل على القطيعة الذهنية مع القِيم التي يحملها محيطهم والتي يعتقد بأنها مفسدة للإسلام.

بيد أن هذا الخطاب الدفاعي، ما كان ليصاغ بعبارات واضحة إلى هذا الحد، إلاّ لدى السلفيين، الذين لا يزالون ينظرون إلى أوروبا على أنها «دار للكفر»، وما برحوا مهووسين بالمخاطر التي قد تتهددهم بها «المسحنة» والانحرافات الأخرى التي تحيق بذرّيتهم، من مثل الغناء، والرقص، والاختلاط، والنشاطات الرياضية، وحتى دروس علم الأحياء التي تخالف الوحي الإلهي... إلخ. ثم إن رؤية

السلفيين للنساء حرون حيال كل مساواة فقهية ـ على ما أثبتته تصريحاتهم المؤيدة لانزواء النساء في منازلهنّ وإيثارهم العنف حيالهنّ بغية ردعنّ إلى سواء السبيل (وبالمقابل، ليس شرعياً أن تضرب النساء الرجال الذين ينحرفون عن الصراط المستقيم). أما ورثة الإخوان المسلمين، الذين مضوا يعتبرون أوروبا، منذ العام ١٩٨٩، «داراً للإسلام»، حيث يصح تطبيق «شريعة الأقلية» على السكان الذين يُعتبرون بحسبهم مسلمين، فإنهم يرون الدفاع عن ارتداء الحجاب في المدرسة آيلاً إلى انحرافٍ علنيّ، في حال شفعت به محاجَّة ذات طابع عالمي لاجماعي ـ كأن تُستجمع له قواعد عريضة من الدعم من خارج جماعة المؤمنين، على ما رأينا أعلاه. وإن حُصر الدعم بالمؤمنين وحدهم، على نحو ما يطالب به ورثة الإخوان المسلمين هؤلاء، فقد يتيح ذلك تجنُّب طرح مسألة المساواة الشرعية بين الجنسين، والتي تخالف الشريعة، غير أن ذلك الوضع لا يعود ملائماً لجمع علماء البيئة، والمعادين للعولمة، واليساريين، تحت راية الدفاع عن الحجاب، حتى ولو عُدّ هؤلاء مدافعين عن «الأصالة».

والواقع أن المطالبة بارتداء الحجاب في المدرسة تنزلق اليوم، بصورة رئيسية، شطر وسائل الإعلام والجمهور الكبير، في المدّ المتعدد الثقافات، والذي راح أتباعه يصورونه على أنه ذروة العصرنة التي ترمي في ظلمات البطلانِ والهزء بالعلمانية التي مُثِّلت باليقوبية قاتلة الحريات في فرنسا مشرفة على الزوال. وفي مقابل ذلك، فإن المرأة المتحجبة التي سألت، من منزلها في «أوبرفيلييه» بدار الكفر شيخها السلفيّ المأثور في مكة، لتعرف منه عما إذا شرعياً أن تتناول الأقراص مانعة الحبل في «دار الكفر»، إنما هي تجسِّد قِيم الفردانية المعلومة، كما يجدر بها أن تمثِّل ديموقراطية عالمية حيث تؤدي الإنترنت دور التصعيد الفردي حيال ضغط الجماعة وفرضها، أما هذه الرؤية الفاتنة التي راحت الشابات المتحجبات والمتلفعات بالعلم الفرنسي، واللواتي جعلن يصررن على كلماتهنّ في المظاهرات مطالبات بالحجاب في المدرسة الرسمية الفرنسية، ما بين كانون الأول/ ديسمبر العام ٢٠٠٣، وشباط/ فبراير العام ٢٠٠٤، إذ يصحن: «لا أبَ ولا زوج، الحجاب أنا اخترته». ، فقد اصطدمت بشهادات معاكسة تماماً. فقد حملت هذه الشهادات من الأخبار والأمثلة الحية ما يدل على أن الشبكة الجماعية الإسلامية أو

السلفية في «المدن» كانت تمارس ضغطاً اجتماعياً لافتاً لحمل النساء على التحجّب، وكانت تحضُّ الواعظين على تطبيق «شريعة الأقلية». كما نُقِل عن غيرهم أن شيخاً سلفياً آخر راح يذيع في وسائل الإعلام بأنه محلَّل في الإسلام أن يضرب الزوج زوجته ضرباً مبرحاً، وأن داعيةً ذا مهابة ويسعى إلى أن يكون عالمياً ومعاصراً للغاية، لا يعود بمقدورهِ فجأةً أن يدين ضرب الرجل زوجته ـ مخافةَ أن يخالف الفرائض المقدسة وأن يتنازل عن قدرته على التورية ـ رافضاً بذلك أن يتناول مسألة المساواة الفقهية بين الرجال والنساء. كما يورد الشهود الأجواء المثقلة للمؤسسات المدرسية في الأحياء الفقيرة حين يبلغ احتدام الهويات الجماعية ذروته، أيّاً يكن أصل المرء (أو الجماعة)، أو دينه أو عرقه، وسواء أكان المعنيون مسلمين، أو يهوداً أو مسيحيين، أفارقة، أم عرباً، أم آسيويين أم غاليين أصيلين. ويلحظ هؤلاء، كذلك، تنامي تظاهرات العنف بين الشبّان من أصولِ إسلاميّة ويهودية، حتى بلغت أقصاها، خلال فترة الاستراحة، ولا سيّما بعد أن تكون قناة «الجزيرة» قد ثبّت العشية صَوراً عن القمع الإسرائيلي في حق الفلسطينيين، وأظهرت الدبابات والجرافات تدمر المنازل، ونقلت صور جنازات الضحايا من المدنيين أو «الشهداء» الذين قاموا بعمليات انتحارية. ويُعرب هؤلاء، أنفسهم، عن القلق حين تضطر الإدارة إلى نقل طلاب، ينتمون إلى طائفة واحدة، من مدارس متعددة إلى مبنى واحد، فتجمعهم فيه مخافة ألا يتعرضوا لاضطهاده، في حال بقوا معزولين (أقلية) حيث كانوا.

وكان القلق نفسه ما دفع الرئيس الفرنسي إلى تأليف لجنة للتفكير في تطبيق مبدأ العلمنة، والتي اشتهرت باسم «لجنة ستازي»، على اسم رئيسها، وذلك بين شهري تموز/ يوليو وكانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٣. وكانت مهمة هذه اللجنة تقضي بإعادة التعريف بـ«الميثاق العلماني»، بعد مضي قرن على الفصل ما بين الكنيسة والدولة، وفي العام ١٩٠٥، في فرنسا حيث كان الريف غالباً، وهجرة الأجانب إليها تكاد تكون معدومة. وقد أسمت هذه القوانين لا تفي بمتطلباتِ المواطنين اليوم، ولا تستجيب لتحديات الزمن الراهن، بعد أن صودق عليها في زمن كانت العلمانية تُعرَّف على أنها «القطيعة» الكاملة مع الكنيسة الكاثوليكية التي كانت لا تزال فارضة حضورها في مجالات التنظيم الاجتماعي، وحاملة رؤيا

للعالم منبثقة عن البراءات البابوية أكثر من كونها خلاصة لنقاشات ديموقراطية. أما اليوم، وبعد انقضاء قرن على ذلك الميثاق، وقد عرفت فرنسا، شأن كل الأمم في أوروبا الغربية، تحوّلات سكانية ناجمة عن هجرة الملايين من الأشخاص من أصولٍ بلدان ما وراء البحر الأبيض المتوسط أو شبه القارة الهندية في الغالب، فقد اتخذت العلمنة دلالة مختلفة تماماً عن تلك التي أدركتها ماضياً. ولم تعد غاية العلمنة حرص الدولة على حرية المواطن في ضميره حيالَ كنيسة مسيطرة، إلاّ أنها فقدت كبرياءَها وسلطاتها الإكراهية، وإنما بات من اللازم أن تبدي الدولة تضامنها مع مواطنيها من مختلف الأصولِ والأديان، فتنشئ قواعد تسمح لهؤلاء بأن يحيوا معاً، وتضمن لكل فرد منهم الحرية نفسها في أن يعبّر عن إيمانه أو يقينه. غير أنَّ طغيان الهويات الجماعية المنغلقة على ما عداها، وضع هذه الحرية على المحك، بل جعلت هذه الهويات تلجم الحريَّة، ومضت المكوّنات المختلفة للمجتمع التعددي الجديد في أوروبا تواجه الواحدة الأخرى، على أساس عرقي، أو عنصري أو طائفي. وعلى نحو ما قام به الفاتيكان، في مطلع القرن العشرين، حين أثقل ضمائر المؤمنين من رعاياه في البلدان الكاثوليكية بالتحريمات والتشهيرات، جهدت السلفية أو الإسلاموية من جانب، ومن جانب آخر الجماعانية اليهودية الحسيدية، وبعضِ الحركات الكاريزمية أو الإنجيلية المسيحية ـ إضافة إلى بعض البدع الهجينة ـ اليوم في أسرِ خِرافها داخل معزل حيث تقوِّض التعبئة العقائدية الأسس الدنيا لحرية الضمير الفردية والمواطنية.

بيد أنَّ تحدياً كهذا يصطدم، حالاً، بمشكلتين اثنتين، تعمد المنظمات ذات النزعة الجماعانية إلى خلطلهما، قصدَ التعمية عنهما، ويجاريها في ذلك رجال السياسة الذين يرجون استخدامهما لتوفير النظام في المجتمع بأقل قدرٍ من الكلفة، من دون أن يوفروا استغلالهما لأغراض انتخابية محضة. وتمسّ المشكلة الأولى القضية الاجتماعية: فإذا كان مبالغاً فيه الادعاء بأن كل الطبقات المحرومة في أوروبا القرن الحادي والعشرين هي مسلمة، على حد ما يزعمه الإسلاميون، فإنه من البديهي أن يكون كل الذين واللواتي يتحدرون من السكان المهاجرين ذوي الأصول المسلمة منتمين بغالبيتهم العظمى إلى الجماعات الأشد فقراً، على نحو ما كانت عليه كلّ موجات الهجرة في التاريخ البشري. على أنّ تحركها الاجتماعي

الصاعد تراه يصطدم بعوائق عديدة لا تنحصر في كرهِ الأجانب أو في العنصرية وحدهما (ولا في الخوف من الإسلام)، وهي عبارة ابتدعتها الحركات الإسلامية لتحول دون أي انتقاد يطاولها، وإنما تتعداها إلى المواقف التمييزية التي تشارك فيها على سوية الآخرين.

أما المشكلة الثانية فتمسّ القضية الدينية. وتجدر الإشارة ههنا، إلى أن النزعة الخلاصية الشيوعية أو الاشتراكية التي ضمنت جدلية اندماج الطبقاتِ المحرومة الأوروبية في النقاش السياسي على امتداد القرن العشرين، وبعد أن عملت على مأسستهِ (الاندماج) من خلالِ اشتراكها في الانتخابات وجعلها قادرةً على ولوج الحكم، فقد أصابه القسرُ بالبطلان، وما لبث انهيارُ جدار برلين أن أثبت طابعه العصيّ على الإصلاح. وبات لا يقوم، في الفضاء السياسي الأوروبي، حزب أو تنظيم سياسي يصح أن يتماهى بها أولئك الذين يحسبون أنفسهم مصنِّفين تصنيفاً ظالماً في الهرمية الاجتماعية. ولئن توصَّل أقصى اليمين، من حين إلى آخر، أن يلتقط جموع الناخبين المستائين، من فيينا، إلى أمستردام، ومن روما إلى باريس، فإنه يتقدَّم على ردّ فعل معادٍ للأجانب، ولا يهتم اهتماماً محورياً سوى بالسكان المحرومين الأوروبيين «البلديين» على حساب أولئك الذين يُعتبرون من أرومة المهاجرين (حتى لو شرع بعض هؤلاء في النظر إلى أيديولوجيا أقصى اليمين على أنها نمط يتيح إدخالهم إلى المجتمع ويُيسِّر مطالبتهم بالرقي الاجتماعي، بموازاة ما توفره النزعة الجماعانية).

ومما لا شكّ فيه، أنه من قبيل التوهُّم الظن بأنَّ الشبيبة المحرومة الوافدة من ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشرقية والجنوبية يسعها، بلا استعداد، أن تنخرط بمجموعها في المجتمع الأوروبي انخراطاً متناغماً: ذلك أنها تشكل مجموعاً من التباينات والصراعات، حيث الفِرق الاجتماعية تتناحر، وتُعقد تحالفات بعضها مع بعضٍ لأجل أن تتحسن ظروفها وتكتسب نفوذاً أو حصصاً في السوق، أو غيره. ويكشف التاريخ المعاصر للهجرة، كما تاريخ الطبقات الشعبية، أن حيويتها الاجتماعية الصاعدة إنما هي نتاج لصراع خاضته، ومحصلة لمراحل عديدة أعيد فيها النظر بالأسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي. إذاً، ليس مفاجئاً على الإطلاق أن يبرز هذا البعد الصراعي اليوم على طريقته، في سجلّ يجهد الفاعلون

الإسلاميون في السيطرة عليه، ما دام أنَّ الإمساك بالاستياء الشعبي يمثِّل لهم المجال الواعد بالنفوذ، غير أنه من قبيل الوهم الاعتقاد بأنّ أولئك، بالضرورة، هم الممثلون الحصريون لمواطنين اقتصرت الإشارة إليهم بالبعد الديني وحده، حتى تجبر على التعريف بنفسها، حصرياً من خلال موشور «الشاب المسلم» ـ بحسب عبارات السيد عبد الكريم في كتيبه **نعل بو فرنسا** ـ والذي تجلّى وعيه ورشده في النضالية الإسلامية دون غيرها. إنَّ التعريف بالنفس، الذي يسلك مساراً من التحول الاجتماعي، هو في صميم المعركة التي تخوضها أوروبا: ذلك هو رهان ثقافي بامتياز.

خاتمة

في ما يتجاوز «الجهاد» و«الفتنة»

لقد كان تاريخ المجتمعات الإسلامية، وعلى امتداد أربعة عشر قرناً، مصوغاً بحدَّة عالية وفقَ قطبين متعارضين، كانا يتحكَّمان بمدّ الحضارة الإسلامية وجزرها، وهما: الجهاد والفتنة.

وكانت العبارة الأولى، التي درج المسلمون على استخدامها، قد انطوت على دلالات إيجابية في الثقافة الإسلامية التقليدية. ويشير الجهاد إلى الجهد الذي يبذله كل مؤمن في سبيل أن يوسِّع مجال الدين وأن يمكِّن المعيار الديني من أمور حياته، ولأجل أن يعدِّل الأهواء الفردية ويرتِّب التنظيم الاجتماعي، بل نظام العالم ـ وصولاً إلى إخضاع البشرية لشرائع القرآن الكريم التي لا تُمس. وعندما يبلغ هذا الجهد ذروته، يتمثّل في الجهاد المقدّس ـ فتحاً أو دفاعاً عن النفس. ويُلهم الجهادُ التبشيرَ اليوميّ، وإنْ بصورة أقل ظهوراً، وبه يدعى المسلمون إلى أن يصيروا «خير المؤمنين»، ويحضّون بموجبه على المزيد من الجهد لهداية الناس إلى الإسلام. ثم إنَّ الجهاد محرِّك الإيمان والدافع إلى نشرهِ وقد تجلَّى بـ«السيف والكتاب المقدس».

أما العبارة الثانية، أي «الفتنة»، والتي قلَّما عرفتها اللغات غير المدرجة في الإطار الإسلامي، فلها دلالة سلبية تماماً: فهي تعني العصيان، والحربَ في صميم الإسلام، والقوة النابذة الحاملة تفكك الأمة، وانفجارها من الداخل، وخرابها. وفي المقابل، ترى الجهاد مستعلياً الصراعاتِ الداخلية، دافعاً بها إلى خارج الأمة. إنَّ الفتنة تهديد يحدق بدوام المجتمع الإسلامي، وتحفر عميقاً في ضمير

العلماء، وفقهاء الشريعة، وتحثهم على الاحتراز والتنبه لعظائم الأمور.

ولذلك، فإن مفهوم «الجهاد» التقليدي، إذ يثار إبان الصراع المسلح، لا يجوز أن يعلنه إلاّ العلماء الذين أقِرّ بهم شرعاً، والذين قد يَزِنون مخاطر إعلانهِ والمكاسب التي تُجنى منه، على أدق ما تكون الموازنة. ويصح هذا الأمر، بالطبع، حين تحتشد الأمة، أي جماعة المؤمنين، للدفاع عنها من دسائس «الكفار»، و«العدو البعيد»، أو حين تدعو الحاجة إلى مهاجمة هؤلاء. بيد أن المسألة تُطرح بحدَّة لافتة حين يخاض الجهاد في دار الإسلام لمقاتلة «العدو القريب»، وقد تمثَّل بالأمير الفاسد الذي ارتاب المؤمنون في كونه خالف الشريعة. وقد يوشك الجهاد أحياناً، إذ يكون سيفاً مصلتاً على عنق الحكام وينصرف إلى غير مجراه، أن يقلب النظام الاجتماعي رأساً على عقب، فينفتح باب الفتنة على مصراعيه، وتحل الفوضى والخراب.

ولقد كان الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بحسب المحرِّضين عليه، تعبيراً عن الجهاد بأميز ما فيه، لأنه أصاب العدو الغربي الكافر في عقر داره، وكان مثابة ضربة الابتداء لحرب مئة عام سوف تنتهي حتماً بالفتح الذي يطاول أوروبا ومن ثم أميركا، إلى أن يخضع الغرب كله للإسلام ـ وهذه خاتمة الجهاد الذي دفع المسلمين على مرِّ العصور إلى القتال المستميت، حتى أمكنهم القضاء على الامبراطورية البيزنطية، وأتوا على حضارتها. وريثما يُقبِل هذا المستقبل المشرق، على هدي الماضي المجيد، وقد أوحت به الفتاوى ذات النبرة الخلاصية والداخلة في حساب الجهاد، فإنّما الجهاد المقدّس هو «العدو القريب»، المتمثّل في الحكام الفاسدين في ديار الإسلام، وقد احتموا بالغرب الذي يسيطر على العالم. وفي ما يتجاوز دائرة ابن لادن والظواهري وأتباعهما والمعجبين بهما، يجدر بنا أن نلاحظ بأن «الغزو» ـ الذي وصفت به الاعتداءات التي استهدفت البرجين التوأمين والبنتاغون وقامت به «طليعة الأمة المباركة» ـ لم يعد منظوراً إليه على أنه الجهاد الواعد، حتى من قِبَل أغلبية الإسلاميين أو السلفيين، ناهيك بأغلب المسلمين في العالم أجمع، وذلك بعد انقضاء لحظات الحماسة الأولى التي أشعرت المسلمين بأنهم وجهوا ضربة أليمة إلى أميركا «المتغطرسة». وبالعكس تماماً، فإن قتل الأبرياء على النحو الذي جرى في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، من شأنه أن

يفتتح عصر «الفتنة» في صميم البيت الإسلامي نفسه. والحال هذه، فإن الجيش الأميركي لم يكتفِ بالقضاء على نظامي طالبان وصدام حسين، وبنشر فرقه العسكرية في بغداد وكابول، وإنما جعل حربَه التي تخاض اليوم تدمِّر الشرق الأوسط وتعمل على تعميم الخراب فيه ـ وكان لطالما أعلن أيمن الظواهري، بأن الغرب الكافر سوف ينهزم في هذه الحرب، و«يحرق يديه» فيها على أيدي المجاهدين، قالباً بذلك منحى الأفول الذي آلت إليه الحركات الإسلامية حين عجزت عن الاستيلاء على السلطة في التسعينيات. أما علماء الإسلام المعاصر الذين باتوا عاجزين عن إطلاق الجهاد والسيطرة على مساره، فقد صاروا لا يملكون الوسائل التي تمكنهم من تحذير المؤمنين من الفتنة الوافدة إليهم: فلقد تخطّاهم المناضلون المتطرفون الذين راحوا يسخرون من مراوغتهم، ولئن جهل المناضلون تاريخ المجتمعات الإسلامية الطويل، فإنهم يتحكمون بمهارة لافتة بالتقنيات ما بعد الحداثية، من مثل إتقانهم استغلال الإنترنت وقيادتهم الطائرات، إلى جانب كونهم يملكون رؤية سلفية للعالم محدودةً كلياً. إنَّ انفصاماً كهذا في وعي الإسلاميين للعالم هو ما يتحكم بهؤلاء، ويجعلهم يصعدون بهذا التوتر بحثاً عن الشهيد، وهم على يقين بضرورة إطلاقهم زلزالاً خلاصياً للأمة، بفضل «العملية ـ الاستشهادية» التي يندفعون إلى تحقيقها، من دون أن يهتموا بمعرفة ما إذا كان العنف الذي أزهقوا به أرواح آخرين خلفهم، قد يحدث بلبالَ الفتنة.

والحالة هذه، فإن الوضع في فلسطين بلغ حداً من التقهقر لم يشهد الناس نظيراً له منذ النكبة. وفي حين تجهد حماس والجهاد الإسلامي أنفاسهما لمعاودة العمليات ـ الانتحارية إلى ما لانهاية، برغم إثباتها عجزها عن ثني إسرائيل عن مخططاتها، مضى آرييل شارون، تشفع به فزّاعة ابن لادن وشركائه، يواصل سياسة قمع شرسة، لم يكتفِ فيها بتصفية القادة والنشطاء الإسلاميين، وإنما تجاوزها إلى تخريب المجتمع الفلسطيني بالعمق، وتدمير بناه السياسية ونسيجه الاقتصادي. وبالتالي، فإن رهابَ اليهود شاع في العالم الإسلامي على نحو لم يشهد له التاريخ مثيلاً، وجرى التعبير عنه في ضواحي المدن الأوروبية.

وإن أجَلْنا النظر في العراق الذي تحتله الولايات المتحدة وحلفاؤها في سياق ما سمِّي «الحرب على الإرهاب» التي كان الحادي عشر من أيلول/سبتمبر حجَّتها

الراجحة، وجدنا أنه بات فاقداً الاستقرار بالعمق، وحتى لو سلَّمت مقاليد الحكم إلى حكومة محلية في الثلاثين من حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، فإن صعوبات كَأْداء تعترض سبيل الدولة الموحدة ومستقبلها. وبغضِّ النظر عن حرب العصابات التي تُخاض ضد جيوش الاحتلال، فإن أعمال العنف والاعتداءات تحصد، كلَّ يوم، العديد من القتلى والجرحى العراقيين، عرباً وأكراداً، سنّةً وشيعة، في حين تغرق البلاد في سديم الفتنة. ولو تتبع المرء مواقع الإنترنت، في هذا الشأن، لوجد مواقع للجهاديين، وقد راحت، منذ العام ٢٠٠٣، تبثّ الدعوات لجعل العراق أرضاً جديدةً للجهاد ضد كل أعداء الإسلام قاطبةً ـ وحيث ورثة ابن لادن يدعون إلى تقتيل الجنود الأجانب، والشيعة، والأكراد، و«المتعاونين»، ويحثون على تحجيب النساء وتطبيق الشريعة تطبيقاً صارماً.

أما المملكة العربية السعودية التي خرج منها ابن لادن نفسه وأغلب قراصنة الجو في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، فهي تواجه اليوم موجة من نشاطات الإرهابيين المتصاعدة، ولا سيَّما منذ اعتداءات أيار/مايو من العام ٢٠٠٣ـ وقد نقلت أخبار ومشاهدات عن أخذ الإرهابيين هؤلاء رهائن لهم، وذبحهم، وقيامهم بتفجيرات أدت إلى مقتل العديدين، واغتيالهم أجانب لا يستغنى عنهم في مجال النفط في المملكة النفطية ـ حتى أوشكت أعمال هؤلاء أن تهزَّ التوازنات الأساسية للمملكة، وأن تخدش صورة اندماجها في الاقتصاد العالمي باعتبارها أكبر البلدان المنتجة للنفط في العالم. والحق أن ضرب استقرار هذا البلد لا بدَّ من أن تكون له عواقب مأساوية، ولن يقوى العالم الإسلامي نفسه على تحمُّلها؛ ذلك أنها تجعل أمن الأماكن المقدسة (الحرمين الشريفين) والحج إلى مكة المكرَّمة مرتهناً، وتلك هي نقطة الأوج من الفتنة، إذ تعلن خراب المركز الرمزي في الإسلام وأمة المؤمنين، وهي «القبلة» التي تشخص إليها عيون المؤمنين في العالم أجمع وهم يبتهلون ويصلّون. ولما كانت القوى العظمى مستهلكة للنفط، ولا يسعها أن تتحمل نقصان الثمانية ملايين برميل نفط تنتجها المملكة العربية السعودية يومياً، فلن يكون لها من خيار آخر سوى تأمين ذلك الإنتاج بإرسالها فرقها العسكرية إلى منطقة الأحساء النفطية، الواقعة في المقاطعة الشرقية من المملكة السعودية. إن مشروعاً هذا وصفه، والذي يعدّ فكرة ثابتة عقيقة لا يتخلى عنها المحافظون الجدد، لا يزال

في أدراج واشنطن وغيرها. وها هو يبتعث من الماضي طوعاً، على قدر ما بات أمن الأجانب المقيمين في المملكة عرضة للخطر، على حد ما أظهره ذبح الأجانب من قبل الجهاديين في الخُبَر في ٢٩ أيار/مايو من العام ٢٠٠٤، واختطاف رجل من التابعية الأميركية في الرياض ثم قطع رأسه بعد أيام عديدة (وقد تداولت مواقع الإنترنت صور ذاك الحدث الفظيعة) وفق النمط العملاني المفضَّل لأتباع الجهادِ الذين يربطوا مجرَّة مواقعهم الرقمية بدار الحرب، وجعلوها الجبهة الجديدة للجهاد المقدّس.

لقد أطلقت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر من قوى الموت، التي ظلّت متخثرةً بعد انقضاء ثلاث سنوات على الأحداث في حلقة مفرغة مبهمة، جدليّةَ الجهاد والفتنة. ذلك أن ابن لادن وأتباعه، باستفزازهم الولايات المتحدة لتردَّ رداً جماعياً، فاقموا البغض حيال الأميركيين في العالم الإسلامي ـ حتى لو كان بوسع الرأي العام العربي أن يتغيَّر، وقد برزت أمثلة عديدة من الماضي تدلّ على طابعه العاطفي والمتغيّر، فإن هذا التغيّر يستلزم زمن طويلاً.

ثم إن الرأي العام الإسلامي يُفترض به أن يتماهى بمشروع إيجابي تقترحه واشنطن على المنطقة. وهذا ما يفترض أن يكون في أذهان المحافظين الجدد وأولئك الذين يؤثّرون في قراراتهم بالبيت الأبيض، دمقرطة «الشرق الأوسط الكبير»، وهي مثابة ترياق ضد الفساد والاستبداد اللذين استغرقت فيهما النخب الحاكمة، وضد الإرهاب الذي يبسط لواءَه رداً على الطغيان وتعبيراً عن اليأس. والحالة هذه، فإن أولئك الذين يتمسكون بخطاب الدمقرطة هذه ينسبون، في التمثّل الشعبي، إلى الخط الانحيازي الذي انتهجه البيت الأبيض في عهد الرئيس بوش لصالح شارون؛ إضافة إلى ذلك، فإن الوتر الأخلاقي الذي ضم طرفي المشروع الديموقراطي مضى يتأكَّل بفعل الصور التي بُثّت عن المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب والذين كانوا ضحايا التعذيب وإساءة المعاملة ذات الطابع الإباحي، والتي ارتكبها بحقهم حراسهم الأميركيون. وبالتالي، فقد صارت عبارة الديموقراطية، الملحقة بنعت «الغربية»، تنطوي على دلالة سلبية في أذهان الطيف الأوسع من الطبقة الوسطى المثقفة ـ والتي تُعتبر المستفيدة المتميزة من الدمقرطة. والحال فإن كلمة «دمقرطة» في العربية، أو تحقيق الديموقراطية» بات يُنظر إليها

باحتقار، إذ تدل على تبدل في السياسة مفروض من الأجنبي ـ وهذا ما قد يوحي به شكل الكلمة ووزنها الاشتقاقيّ المنحوت، عن كلمة أعجميّة أيضاً. من شأن هذا الوضع أن يروق للأنظمة الاستبدادية في المنطقة، والتي يمضي زعماؤها من محاضرة إلى محاضرة يرددون على مسامع الغرب بأنهم يقبلون بالإصلاحات، غير أن الإصلاحات ينبغي أن تكون صادرة من الداخل، لا مفروضة من الخارج، لأن في ذلك مخالفة لتقاليد كل شعب وثقافته ـ وهذا ما يثبت الحكام في مراكزهم متيحاً لهم أن يظهروا بمظهر أبطالِ القومية التي ابتعثت في وجه الاستعمار الأجنبي، وأن يؤجلوا كل إصلاح فعلي إلى أجل غير مسمّى. إن ما يجدر بنا ملاحظته ههنا، هو أنَّ اغترار القادة الأميركيين بأنفسهم وبما يظنون أنهم قادرون على فعله أفضى بهم إلى طريق مسدود، لا أدهى ولا أشدّ. وبغضّ النظر عن الاضطراب الذي أحدثته الأسلحة في حرب العراق، والتي لا يؤمل منها بءحقاق نصر سريع للولايات المتحدة ـ كما لا يؤمل منها إحقاق نجاحات تدوم لأتباع الجهاد ـ فإنّ الواقعة النافرة التي جرت، عشية الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وما استتبعه من أحداث، هي إيقاف المشروع الاجتماعي والسياسي المحرِّك والذي بات يصيب الشرق الأوسط بعواقبه.

إنَّ البحث عن سبل جديدة للمستقبل في الشرق الأوسط باتَ يجري من خارجه، بلا شك. بيد أن في البحث عن الأندلس الضائعة، الذي ما زالت الثقافة المسلمة العربية المعاصرة ترّدده، واحداً من المخارج لهذا الحصر الذهني ولتشييء المشاعر اللذين ساهم كل من أسامة بن لادن وجورج بوش بهما. ولقد عاينا، على مدار صفحات هذا الكتاب أن استرداد الأندلس بات أحد أهداف الجهاديين، ويشكل أحد تسويغاتهم الضمنية للاعتداء الذي أعدوه لمدريد في آذار/مارس من العام ٢٠٠٤. ولا يُفهم من هذا أن الجهاديين يرون إلى الأندلس من هذه الوجهة، أو على أنها معقل متقدم للجهاد على أرض أوروبا، وإنما تعني لهم مجازاً معنى الأندلس، حيث أمكن الازدهار والتهجين الثقافيين أن يحققا تقدماً كبيراً للحضارة العالمية. أما المعركة التي شهدنا اندلاعها، منذ الآن، فهي من أجل التعريف بإسلام أوروبا المعاصر ومن أجل بنيانه. والواقع أن أندلس اليوم ما زالت جنينية في ضواحي المدن الأوروبية التي تقطنها الأجيال الشابة الوافدة من البلدان

المسلمة، من جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه. غير أن أندلس اليوم هي أندلس معكوسة، بالنظر إلى أوروبا القروسطية حيث كانَ التأثير الفكري يأتيها من الشرق المسلم، وحيث زمام الحكم السياسي كان بأيدي الملوك المسلمين. إنَّ الإبداعية الفكرية والتجديد صارا يصدران، أكثر من أي وقت مضى، وفي مطلع الألفية الثالثة، من الغرب الذي باتت النخب من آسيا المحيط الهادي مندمجة فيه ـ في حين رأيتَ العالم العربي مستغرقاً في خمودٍ تدوِّن وقائعَه وتفاصيلَه التقاريرُ الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

أما في ويستمنستر، وفي البرلمان الأوروبي، والبوندستاغ، وفي المجالس الإقليمية والبلدية، فقد شرع النظام السياسي الديموقراطي المنبثق من الثقافة الأوروبية في إدماج فاعلين وُلِدوا في التقليد الإسلامي في كنفه، وللمرة الأولى في التاريخ، مانحاً إياهم فرصة اختبار وتجسيد ممارسة ديموقراطية كانت ممنوعة عنه، أو محصورة بفئة قليلة، أو مفرغة من دلالتها، في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. ثم إن مشاركة سياسية هذا وضعها تستند إلى ثراء النسيج التشاركي، الذي أمكن الكثير من العاملين أن يوظفوا جهدهم فيه، وإلى انبثاق جيل واعد من المقاولين، والموظفين الكبار، والحرفيين بشتى أنواعهم، وعملاء الوظيفة العامة، وغيرهم. على أن هذه الممارسة تفترض أن يوضع موضع التنفيذ الفصل بين المسجد والدولة، بمقدار ما يتجذر الإسلام في أوروبا، مما يحرر القوى المحدثِنة للدين وقد باتت مهددة اليوم، في البلدان المسلمة، بسبب المفاعيل المنحرفة التي أحدثتها اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر والتدخل الأميركي الذي استتبعها. إنّ من شأن انقلاب الظروف الموضوعية التي نشأ فيها الإسلام الأوروبي وتشكّل، أن يتيح الفرصة الملائمة، في المدى الوسيط، لانبثاق جيل جديد من المفكرين المسلمين من ذوي الدعوة العالمية ـ وقد تحرروا من أغلالِ الاستبداد والفساد، وانعتقوا من التزلّف حيال الأمير، نظير انعتاقهم من غضبة المنتفضِ التي آثرها الجهاد، ومن التحريمات وأعمال العنف. إن تجاوز الجهاد والفتنة ليس مما يروق للنشطاءِ المتشددين، ولا للسلفيين، ولا للإسلاميين. وحتى لو كانت مبادئ هؤلاء عرضةً للإفساد حالما ينزلون إلى الحلبة السياسية الأوروبية، وفي هذا الشأن، فإنَّ المعركة التي تخاض من أجل مستقبل إسلام أوروبا هي محورية ـ ولم

تفت أهميتها أولئك الذين يريدون أن يبنوا على القارة القديمة حصناً قديماً جامداً في قوانين إيمانه في عقر «دار الكفر». وليس من خيار، في مقابل ذلك، سوى العمل على إشراك الشبيبة المسلمة إشراكاً ديموقراطياً كاملاً، في الحياة المواطنية، عبر الأدوات ـ ولا سيّما التربوية والثقافية منها ـ التي توفر لهم الترقي الاجتماعي، كما ترافق النخب الجديدة المتحدرة من هؤلاء المواطنين خلال انبثاقها: ولسوف يكون على هذه الأجيال المسلمة الجديدة أن تجسّد، بامتياز، الوجه الجديد لعالم مسلم متصالح مع العصرنة، في ما يتجاوز التصورات الموهومة عن الجهاد والفتنة، وفي ما يتجاوز حدود أوروبا.

تسلسل الأحداث

تمهيد: انهيار اتفاقية أوسلو للسلام

١٤ أيار/مايو ١٩٤٨: إعلان دولة إسرائيل.

٥-١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧: حرب الأيام الستة: احتلال إسرائيل الضفة الغربية في الأردن، وقطاع غزة المصري، والجولان السوري.

أيلول/سبتمبر ١٩٧٠: أيلول الأسود: سحق الجيش الأردني منظمة التحرير الفلسطينية. إقامة قيادة الثورة الفلسطينية في لبنان.

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣: الحرب الرابعة الإسرائيلية العربية أو حرب رمضان.

١ شباط/فبراير ١٩٧٩: إعلان الإمام الخميني قيام الجمهورية الإسلامية.

٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩: التوقيع على اتفاقيات كمب ديفيد بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة.

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩: اجتياح الاتحاد السوفياتي لأفغانستان.

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠: إشعال صدام حسين الحرب على إيران.

٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١: اغتيال الرئيس المصري أنور السادات.

٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢: اجتياح إسرائيل للبنان، في ما سمِّي «سلام الجليل» لطرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان.

١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢: مذبحة في حق اللاجئين الفلسطينيين بمخيمي صبرا وشاتيلا.

٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣: عملية انتحارية مزدوجة، في بيروت، ضد قوات

المارينز الأميركية (٢٤١ قتيلاً) والجنود الفرنسيين من القوة المتعددة الجنسيات للفصل بين المتقاتلين (٥٨ قتيلاً).

٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣: علميات انتحارية ضد قيادة القوات الإسرائيلية في صور (جنوب لبنان).

٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧: بداية الانتفاضة الأولى، والتي سمِّيت «انتفاضة الحجارة» في الأراضي التي تحتلها إسرائيل.

٢ آب/أغسطس ١٩٩٠: اجتياح العراق للكويت وبداية حرب الخليج.

تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١: مؤتمر مدريد بين إسرائيل، وسوريا، والأردن وممثلين فلسطينيين تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي.

٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٢: انتخاب إسحق رابين رئيساً لوزراء إسرائيل.

٩-١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣: اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣: انتهاء المحادثات في أوسلو: توقيع ياسر عرفات وإسحق رابين، في البيت الأبيض، على إعلان المبادئ حول ترتيبات انتقال الحكم الذاتي إلى الفلسطينيين.

٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤: مستوطن متطرف يهودي يدعى غولدشتاين يقتل ٢٩ فلسطينياً أثناء أدائهم الصلاة في مسجد في الضفة الغربية.

٤ أيار/مايو ١٩٩٤: التوقيع على أول اتفاق موقت سمِّي اتفاق «غزة ـ أريحا».

نيسان/أبريل ١٩٩٥: اعتقال ١٤٠ عضواً من حماس أو من المتعاطفين معها.

٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥: التوقيع بين عرفات ورابين في واشنطن على اتفاق بالوكالة بين إسرائيل والفلسطينيين حول الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاق طابا أو أوسلو ٢).

٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥: اغتيال اسحق رابين على يد طالب يهودي متديِّن من اليمين المتطرِّف، ييغال أمير، وهو من أنصار إسرائيل الكبرى.

نيسان/أبريل ١٩٩٦: عملية عسكرية إسرائيلية سمِّيت «عناقيد الغضب» في قانا (جنوب لبنان).

٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦: فوز بنيامين نتنياهو والليكود في الانتخابات التشريعية في إسرائيل.

٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨: التوقيع على مذكرة «واي ريفر».

١٧ أيال/مايو ١٩٩٩: فوز العمالي أيهود باراك في الانتخابات التشريعية بإسرائيل.

٢٣-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠: انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان.

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠: «نزهة» آرييل شارون إلى القدس الشرقية، ودخوله الحرم القدسي؛ بداية الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠: إطلاق عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية الانتفاضة الثانية.

٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠: استقالة أيهود بارك من منصب رئيس وزراء إسرائيل.

١٩-٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠: معاودة مفاوضات السلام حول مسألة وضع مدينة القدس، واتصالية الأراضي وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، برعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون.

٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١: جورج دبليو بوش، الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة، يتولّى مهماته.

٦ شباط/فبراير ٢٠٠١: انتخاب آرييل شارون رئيساً للحكومة الإسرائيلية، وهو مرشح الليكود.

أيار/مايو ٢٠٠١: موجة من العمليات الانتحارية قامت بها حماس والجهاد الإسلامي.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: اعتداءات طاولت الولايات المتحدة.

٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١: أعلن جورج دبليو بوش تأييده قيام دولة فلسطينية.

كانون الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢: حماس تَعِدُ بشنّ «حرب شاملة» على إسرائيل.

١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢: خطة للسلام تقدم بها ولي العهد السعودي الأمير عبد اللّه يقترح فيها انسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها مقابل السلام مع جيرانها العرب.

٢٠-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢: تكثيف الغارات الإسرائيلية والقصف على الفلسطينيين؛ تدمير مركز قيادة عرفات.

٢٩ آذار/مارس ـ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢: عملية «السور الواقي» واحتلال الجيش الإسرائيلي مدناً واقعة تحت السيادة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومنها جنين.

٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢: مشروع بناء «الجدار العازل» من قِبل إسرائيل على امتداد ثلاثمئة وخمسين كيلومتراً على الخط الأخضر.

٢٨ كانون الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: إعادة انتخاب آرييل شارون في رئيساً لوزراء إسرائيل.

٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣: تعيين السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبا مازن) رئيساً للوزراء.

الأول من أيار/مايو ٢٠٠٣: تقديم اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، روسيا) خارطة الطريق إلى الإسرائيليين والفلسطينيين.

٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٣: قمة ثلاثية بين الولايات المتحدة، وإسرائيل، والفلسطينيين في العقبة (الأردن).

٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣: استقالة محمود عباس، وحلول أحمد قريع مكانه.

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣: تقديم «ميثاق جنيف» الذي نددت به حكومة آرييل شارون.

٤ ـ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: فشل المفاوضات بين الفلسطينيين حول إعلان هدنة وإيقاف العمليات إلى حين.

٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤: تبادل للأسرى بين إسرائيل وحزب اللّه اللبناني.

٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤: اغتيال الزعيم الفلسطيني الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس، أثناء غارة إسرائيلية استهدفته.

١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: اغتيال عبد العزيز الرنتيسي في غزة، القائد الجديد لحماس.

٢ أيار/مايو ٢٠٠٤: رفض الليكود للخطة الإسرائيلية الأحادية حول الانسحاب من غزة.

٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٤: إدانة مروان البرغوثي، قائد فتح في الضفة الغربية، والحكم عليه بالمؤبد، بينما كانت الحكومة الإسرائيلية تصدق على الانسحاب الأحادي من غزة.

الفصل الأول: ثورة المحافظين الجدد

١٩٣٧: دخول الفيلسوف ليو شتراوس إلى الولايات المتحدة.

١٩٤٠: إيرفينغ كريستول مجازاً من جامعة سيتي كولدج في نيويورك.

١٩٤٣: إنشاء «المؤسسة الأميركية للاستثمار» من أجل السياسة العامة، في واشنطن.

١٩٤٩-١٩٦٢: عمل ألبرت ولستِتَّر في «راند كوربوارايشن».

١٩٥٣: مشروع «سولرديوم». بمبادرة من الرئيس أيزنهاور.

١٩٥٦: إيرفينغ كريستول يؤسس مجلة **المصلحة العامة**.

١٩٦٨: «ربيع براغ».

١٩٦٨-١٩٨٠: رسوخ «الثقافة المضادة» في المنابر الجامعية الأميركية.

١٩٧٣: وفاة ليو شتراوس.

١٩٧٥: سقوط سايغون في يد الجبهة الشعبية الفيتنامية الشمالية المناصرة للسوفيات.

١٩٧٨: انتخاب الباب يوحنا ـ بولس الثاني.

كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ـ ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩: الاجتياح السوفياتي لأفغانستان، وانسحابه منها بفضل الجهاد المدعوم من الولايات المتحدة.

١٩٨١ ـ ١٩٨٨: رئاسة رونالد ريغان: المحافظون الجدد في دوائر الحكم.

٨ حزيران/يونيو ١٩٨٢: عملية إيران ـ كونتراس.

١٩٨٥ ـ ١٩٨٧: إنشاء «الهيئة الوطنية من أجل الديموقراطية»، وجريدة **الديموقراطية**.

٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧: نشر أعمال آلان بلوم «الروح العزلاء: بحث في أفول الثقافة العامة».

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨: جورج بوش الأب يُنتخب رئيساً للولايات المتحدة.

٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩: انهيار جدار برلين وانقضاء العصر الثنائي القطب.

٢ آب/أغسطس ١٩٩٠: اجتياح صدام حسين الكويت.

٧ آب/أغسطس ١٩٩٠: يستدعي ملك المملكة العربية السعودية فهد بن عبد العزيز، التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١: الشروع في عملية «عاصفة الصحراء» ضد العراق.

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١: انفجار الاتحاد السوفياتي من الداخل، وكانت حددت على أنها «امبراطورية الشّر».

١٩٩٢: بول وولفوفتيز مدير مجلس التخطيط في وزارة الدفاع كتب «وثيقة الإرشاد في التخطيط للدفاع»، والتي حدَّد فيها الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة.

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢: هزيمة جورج بوش الأب في الانتخابات الرئاسية إزاء الديموقراطي بيل كلينتون.

٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥: صدور كتاب إيرفيننغ كريستول **النزعة المحافظة الجديدة: السيرة الذاتية لفكره.**

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥: إطلاق المجلة الأسبوعية المحافِظة الجديدة **الراية الأسبوعية**.

آذار/مارس ١٩٩٦: نورمان بودوريتز في مجلة **التعليق** مقالة بعنوان: «التيار المحافظ الجديد: تأبين».

٨ تموز/يوليو ١٩٩٦: «انطلاقة نظيفة: استراتيجية جديدة لضمان أمن المملكة»، وهو تقرير وقَّعه الكثير من المحافظين الجدد، ويدعون فيه إلى التخلي عن اتفاقيات أوسلو وسلامها والإطاحة بصدام حسين.

كانون الثاني/يناير ١٩٩٧: وفاة ألبرت وولستِتّر.

٣ حزيران/يونيو ١٩٩٧: إنشاء مؤسسة «المشروع من أجل عصر أميركي جديد»، وهي الرافعة السياسية الرئيسية للحركة المحافظة الجديدة.

٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨: كتاب مفتوح من «المشروع من أجل عصر أميركي جديد» إلى بيل كلينتون يدعو الموقّعون عليه الرئيسَ الأميركي إلى مهاجمة العراق.

كانون الثاني/يناير ٢٠٠١: تولّي جورج دبليو بوش مهامه الرئاسية، وهو الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة: وعيِّن المحافظون الجدد مثل بول وولفوفيتز، نائباً لوزير الدفاع، وريتشارد بيرل، رئيساً لمجلس التخطيط للدفاع، وجون بولتون والعديد غيرهم ممن احتلوا مناصب رسمية مهمة في الدولة.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة: فرض المحافظون الجدد رؤيتهم للعالم على البيت الأبيض.

الفصل الثاني: ضرب العدو البعيد

آذار/مارس ١٩٢٨: حسن البنّا يؤسس في مصر تنظيم الإخوان المسلمين.

١٩ حزيران/يونيو ١٩٥١: ولادة أيمن الظواهري في القاهرة.

٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٦: شنق سيِّد قطب.

أيلول/سبتمبر ١٩٧٤: محاولة اغتيال فاشلة ضد أنور السادات.

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩: احتلال المسجد الكبير في مكة المكرمة.

١٩٨٠: الإقامة الأولى لأيمن الظواهري في بيشاور (أفغانستان).

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١: يُشتبه بالظواهري فيُعتقل في مسألة اغتيال أنور السادات.

١٩٨٥-١٩٨٦: رحيل الظواهري إلى جدَّة، ولقاؤه في بيشاور ابن لادن.

١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩: الانسحاب السوفياتي من أفغانستان.

٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩: انقلاب في السودان وتولّي الإسلامي حسن الترابي الحكم في السودان.

٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩: اغتيال الجهادي الفلسطيني عبد اللّٰه عزام في بيشاور.

١٩٩٢: ابن لادن والظواهري يلجآن إلى السودان.

١٩٩٢ ـ ١٩٩٣: هجوم جهاديي أفغانستان على الجنود الأميركيين الذين كانوا يقومون بعملية «إعادة الأمل» في الصومال.

٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣: هجوم بالمتفجرات على مركز التجارة العالمي.

١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥: اتفاقات دايتون وانتهاء الحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة.

١٩٩٦: الجهاديون المحليون (مصر، البوسنة، الجزائر) يفشلون في تحقيق أهدافهم.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦: ابن لادن والظواهري يغادران السودان إلى قندهار في أفغانستان.

٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦: يذيع ابن لادن «بيانه للجهاد ضد الأميركيين الذين يحتلون الحرمين الشريفين».

٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦: احتلال الطالبان عاصمة أفغانستان، كابول.

٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦: انفجار كبير في الخُبر (المملكة العربية السعودية) ومقتل ١٩ جندياً أميركياً.

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧: مذابح في الجزائر منسوبة إلى «الجماعات الإسلامية المسلحة» في الجزائر، وتفسُّخ الأخيرة.

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧: هجوم إسلامي على الأُقصر. مقتل أكثر من ستين سائحاً. تخلي الإسلاميين الأصوليين المصريين عن النضال المسلح.

٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨: إعلان ابن لادن والظواهري وآخرين إنشاء «جبهة إسلامية دولية ضد اليهود والصليبيين».

٧ آب/أغسطس ١٩٩٨: اعتداءان على سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تانزانيا).

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١: اعتداء على المدِّمرة «يو. إس. إس. كول» في مرفأ عدن (اليمن)، ١٧ قتيلاً و٤٢ جريحاً.

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: اغتيال القائد الأفغاني مسعود.

١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١: اعتداءات على الولايات المتحدة.

٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١: ظهور أيمن الظواهري على شاشة «الجزيرة» إلى جانب أسامة بن لادن. ضربة الانطلاق لـ«الحرب على الإرهاب» في أفغانستان.

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١: نشرت **الشرق الأوسط** مقتطفات من كتاب الظواهري **فرسان تحت راية النبي**.

٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢: جماعة شيشانية تحتجز برهائن في مسرح موسكو.

الفصل الثالث: مطاردة القاعدة وقابليتها للظهور

٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١: الإعلان عن الغارات الجوية الأولى على مخيمات الإرهابيين في أفغانستان.

٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١: مقابلة لأسامة بن لادن مع الصحافي تيسير علوني.

٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١: تصريح الرئيس جورج دبليو بوش أمام منظمة دول الحلف الأطلسي: «لن نهدأ إلاّ بعد أن نجد الجماعات الإرهابية الدولية، ونعتقل أفرادها ونهزمها».

٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١: بثت الجزيرة شريط فيديو يظهر ابن لادن متحدثاً مع الجهادي القديم السعودي خالد الحربي.

٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١: اعتقال البريطاني ريتشارد ريد بعد محاولة الاعتداء التي قام بها، بوضعه متفجرات في حذائه، أثناء رحلة جوّية بين باريس وميامي.

١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢: انفجار أمام الكنيس اليهودي في غريبة، في جزيرة جربا (تونس)، ١٩ قتيلاً.

٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢: أول تبنٍّ لاعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، في الوصية المسجَّلة للسعودي أحمد الحزناوي الغامدي.

٧ أيار/ مايو ٢٠٠٢: اعتداء على باص فرنسي من إدارة التصنيع البحري، في كاراتشي (باكستان) ١٤ قتيلاً وأكثر من ٢٠ جريحاً.

أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢: اعتقال رمزي بن الشيبة في كاراتشي، وكان أبو زبيدة المسؤول العملاني قد اعتُقل من قبل.

٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢: هجوم إرهابي على ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ في اليمن.

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢: هجوم بالسيارة المفخخة على جزيرة بالي. ما يقارب ١٩٠ قتيلاً.

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢: اعتداء مزدوج في مومباس (كينيا) على سيّاح إسرائيليين (١٥ قتيلاً).

١ آذار/مارس ٢٠٠٣: اعتقال خالد الشيخ محمد في باكستان، المنتمي إلى القاعدة ومدبِّر اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر.

٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣: اغتيال جندي في المارينز في فلايكه (بالكويت).

١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣: عمليات انتحارية في الرياض، ومقتل ٣٥ شخصاً وجرح أكثر من مئتين.

١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣: سلسلة من الاعتداءات المتزامنة في الدار البيضاء (المغرب) ٤١ قتيلاً ومئة جريح.

٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: اعتداء بالسيارة المفخَّخة على مبنى سكني في الرياض. ١٧ قتيلاً و٢١٥ جريحاً.

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: اعتداءات جديدة على القنصلية البريطانية ومركز البنك البريطاني HSBC (إسطنبول).

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤: يهدد ابن لادن، في شريط مسجّل، الممالك النفطية في الخليج.

٧ آذار/مارس ٢٠٠٤: عملية «العاصفة في الجبل»، ضد الطالبان في أفغانستان.

١١ آذار/مارس ٢٠٠٤: عمليات انتحارية في مدريد، بتفجير عدة عبوات ناسفة في قطارات الضاحية. ١٩١ قتيلاً و١٤٠٠ جريح.

٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: في ألمانيا، تأجيل محاكمة منير المتصدِّق الذي يشك في كونه ساعد على ارتكاب اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: يقترح ابن لادن «هدنة» على بعض الدول الأوروبية، في شريط مسجَّل نقلته قناتا «العربية» و«الجزيرة».

٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: اعتداء كيميائي أُحبط في الأردن. شكوك حول مسؤولية أبي مصعب الزرقاوي عن هذا الاعتداء.

١ أيار/مايو ٢٠٠٤: بحسب «كوفر بلاك»، المنسق في محاربة الإرهاب في «الإدارة الأميركية»، فإنَّ الظواهري بات القائد العملاني الأول للقاعدة.

٦ أيار/مايو ٢٠٠٤: ابن لادن يضع جوائز لقاء كل الرؤوس المسؤولين في منظمة الأمم المتحدة. وفي رسالة مسجَّلة، يستهدف فيها كوفي أنان ومندوبه الخاص في العراق، الأخضر الإبراهيمي.

٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤: اعتقال محمد المصري في ميلانو، وهو يُعتبر أحد أدمغة مدبِّري اعتداءات مدريد.

الفصل الرابع: المملكة العربية السعودية في عين الإعصار

٦٢٢م: هجرة النبي محمد، من مكة المكرمة إلى المدينة المنوّرة.

القرن السادس عشر: احتلال العثمانيين شبه جزيرة العرب.

القرن الثامن عشر: محمد بن عبد الوهّاب يدعو إلى اعتماد عقيدة قائمة على ممارسة الإسلام وحده: ومنه انبثقت الوهّابية الداعية إلى الجهاد. وطاولت دعوته المملكة العربية السعودية.

١٧٤٥: التحالف بين قائد العشائر محمد بن سعود والمصلح عبد الوهاب. وبذلك تم تأسيس المملكة السعودية الأولى.

١٨١١ ـ ١٨٣٤: حملات مصرية قادها محمد علي، بتكليف من الخليفة السلطان العثماني في إسطنبول، والقضاء على مملكة آل سعود.

١٩٠٢: عبد العزيز بن سعود، مؤسس العائلة المالكة الحالية، يسيطر على الرياض.

١٩١٢: إنشاء الوهابيين ميليشيا عسكرية دعيت «الإخوان».

١٩١٥: توقيع معاهدة قطيف، والتي أقر البريطانيون بموجبها بسيادة عبد العزيز على أراضي نجد، والأحساء، وقطيف والجبيل.

١٩١٦: تمرّد عربي عارم، يقوده الشريف حسين على الهيمنة العثمانية.

١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤: استيلاء عبد العزيز بن سعود على مكة المكرمة.

٢٨ آذار/مارس ١٩٢٦: نودي بعبد العزيز ملكاً في الجامع الكبير بمكة المكرمة.

١٩٢٩: قضاء عبد العزيز بن سعود على الإخوان، بدعم بريطاني.

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٣٢: إعلان نشوء المملكة العربية السعودية بعد اندماج مملكتي الحجاز ونجد فيها.

٢٠ أيار/مايو ١٩٣٤: اتفاق الطائف مع اليمن والذي وضع مقاطعات عسير، ونجران وجيزان تحت سيطرة المملكة العربية السعودية.

٣ آذار/مارس ١٩٣٨ : اكتشاف آبار البترول الأولى في الدمّام في السعودية.

١٤ شباط/فبراير ١٩٤٥ : المعاهدة التي وقعها الرئيس فرنكلين د. روزفلت وابن سعود ملك العربية السعودية، على متن المدمرة يو. إس. إس. كوينسي.

٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ : وفاة عبد العزيز بن سعود وتولّي سعود بن عبد العزيز العرش.

١٩٥٢-١٩٦٧ : يلجأ الإخوان المسلمون من مصر وسوريا والعراق والجزائر إلى المملكة العربية السعودية، ويواصلون نشاطاتهم فيها.

١٩٦٤ : ولي العهد الأمير فيصل يتولّى زمام الحكم.

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ : تُشارك المملكة العربية السعودية في منع تصدير النفط. سياسة للتنمية الاقتصادية يموّلها الريع.

٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ : اغتيال الملك فيصل من قِبل أحد أبناء عمه. خلفه أخوه خالد.

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ : احتلال المسجد الكبير في مكة المكرمة من قِبل مقاتلين سلفيين متشددين.

كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ : اجتياح الجيش الأحمر لأفغانستان، وبداية الجهاد، الذي سوف يشارك فيه الكثير من الشبان السعوديين.

كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ : إعدام ٦٤ متمرداً ممن احتلوا المسجد الكبير.

١٩٨١ : إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢ : وفاة الملك خالد وتولّي أخيه غير الشقيق فهد بن عبد العزيز العرش.

١٩٩٠-١٩٩١ : المملكة العربية السعودية تشارك في التحالف إلى جانب الأمم المتحدة ضد العراق.

٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ : الملك فهد يلتمس تدخّل القوات الأميركية، وقد أُشفع بفتوى من هيئة كبار العلماء.

١٩٩١-١٩٩٢ : تعريض الحكم للنقد من خلالِ عريضتين في أيار/مايو ١٩٩١ وآذار/مارس ١٩٩٢ تطالبان بأسلمة الإدارة أسلمةً كاملة.

٨ آذار/مارس ١٩٩٣ : إنشاء الملك فهد ١٤ منطقة إدارية مع مجالس محلية.

٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ : تعيين مجلس الشورى.

نيسان/أبريل ١٩٩٤ : ابن لادن في منفاه في السودان، وقد أُسقطت عنه جنسيته السعودية.

أيلول/سبتمبر ١٩٩٤: اعتقال الشيخين سلمان العودة وسفر الحوّالي بعد ثبوتِ اتهامهما من قبل الحكومة. إطلاقهما من السجن عام ١٩٩٩.

٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤: إنشاء مجلس إسلامي أعلى من قبل وزير الدفاع.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥: اعتداء في الرياض.

كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٩٦: توصية الأمير عبد اللّه بعد إصابة الملك فهد بالتهاب في الرئة.

٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦: اعتداء على مقرات القاعدة الجوية الأميركية في الخُبر، داخل المنطقة النفطية.

أيلول/سبتمبر ١٩٩٧: تمنٍّ رسمي بخروج الفِرق الأميركية.

أيار/مايو ١٩٩٩: وفاة ابن باز، كبير المفتين في المملكة العربية السعودية.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: ١٥ سعودياً بين الذين ارتكبوا اعتداءات الحادي عشر أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة.

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١: إدانة سفر الحوّالي الإرهاب، بعد أن اشتُبه في كونه كفل اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في الوصية التي سجّلها الحزناوي الغامدي.

١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢: اقتراح سعودي لإعادة إطلاق المسار السلمي في الشرق الأوسط.

٢٠٠٣: تقديم عريضة للإصلاح.

١٢-١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣: سلسلة من العمليات الانتحارية في الرياض. ٣٥٠ قتيلاً.

٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: اعتداء جديد بالسيارة المفخخة على مجمّع سكني في الرياض. ١٧ قتيلاً و١٢٠ جريحاً.

١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤: منتدى اقتصادي في جدة. امرأة الأعمال لُبنة علّيان تظهر فيه من دون حجاب.

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: عملية انتحارية ضد القيادة العامة للشرطة في الرياض، وقد تبنّتها جماعة ألوية الحرمين. ٤٠ قتيلاً وخمسون جريحاً.

٢٩-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤: اختطاف رهائن واعتداءات في المدينة النفطية الخُبر، شرق المملكة، وقد تبنتها القاعدة. ٢٢٠ قتيلاً ومن بينهم ١٩ أجنبياً.

١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٤: اختطاف رجل من التابعية الأميركية وقطع رأسه. القبض على عبد العزيز المقرن، الذي يُعتبر ممثل القاعدة في المملكة العربية السعودية.

الفصل الخامس: صندوقة باندورا العراقية

٦٣٧: افتتاح العرب بلاد ما بين النهرين.

٦٨٠: مقتل الإمام الحسين، حفيد النبي، خلال معركة كربلاء، مما أدّى إلى انقسام المسلمين إلى تيارين، سنيّ وشيعي.

٧٦٢: أصبحت بغداد عاصمة الخلافة العباسية.

١٢٥٨: اجتياح المغول بلاد العرب، سقوط بغداد بين يدي هولاكو خان.

١٥٣٤: سقط العراق في أيدي السلطان العثماني العظيم.

١١ آذار/مارس ١٩١٧: بريطانيا العظمى تحتل بغداد.

١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠: البريطانيون يحصلون على حق بالانتداب على بلاد ما بين النهرين أثناء مؤتمر سان ريمو.

١٣ آب/أغسطس ١٩٢١: توِّج فيصل ملكاً على دولة الوصاية.

١٩٢٣: يرفض كمال أتاتورك القرار الصادر عن مؤتمر سان ريمو والداعي إلى إنشاء دولة كردية ذات سيادة. وكانت الدولة العراقية هي الوحيدة التي أنشئت في حينه، ووُضعت تحت الانتداب البريطاني.

٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢: استقلال العراق، معاهدة تحالف مع بريطانيا العظمى.

٣ نيسان/أبريل ١٩٤١: انقلاب يدفع بالجيش البريطاني إلى التدخل وإحلال الملك فيصل الثاني في الحكم.

١٩٥١: إنشاء حزب البعث في العراق.

٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥: حلف بغداد الذي أكد فيه العراق مواقفه المؤيدة للأميركيين.

١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨: انقلاب عسكري قام به عبد الكريم قاسم، وإعلان الجمهورية العراقية الأولى، تقارب مع الاتحاد السوفياتي، إطلاق إصلاحات واسعة.

٨ شباط/فبراير ١٩٦٣: اغتيال البعثيين والعروبيين لقاسم، وإحلال عبد السلام عارف في سدة الحكم.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣: عبد السلام عارف يصفّي البعثيين.

١٣ نيسان/أبريل ١٩٦٦: مقتل عارف، وحلول أخيه مكانه.

١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨: محاولة انقلابية بعثية ثانية: أحمد حسن البكر في السلطة، وصدام حسين الرقم الثاني من حيث النفوذ.

١٩٦٩: عقد اتفاقات مع الاتحاد السوفياتي لاستغلال النفط.

حزيران/يونيو ١٩٧٢: تأميم العراق شركة بتروليوم كومباني (I.P.C).

١٩٧٥: قمع الانتفاضة الكردية التي قادها مصطفى البارزاني، بالحديد والدم. اتفاق مع إيران حول حدود شط العرب بين البلدين.

١ شباط/فبراير ١٩٧٩: عودة الخميني إلى طهران، وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية.

٢٦ تموز/يوليو ١٩٧٩: استقالة أحمد حسن البكر بضغط من صدام حسين.

نيسان/أبريل ١٩٨٠: اغتيال باقر الصدر، الوجه الشيعي العراقي السياسي الأكثر بروزاً.

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠: إعلان صدام حسين حربه على إيران. هجوم القوات العراقية.

آذار/مارس ١٩٨٨: قمع وتطهير عرقي ضد الأكراد في ختام الحرب العراقية ـ الإيرانية. الغازات الكيميائية المستخدمة ضد المدنيين في بلدة حلبجة.

٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨: وقف إطلاق النار مع إيران، بعد حرب دامت ثمانية أعوام، وخرج منها العراق دامياً منهكاً.

٢ آب/أغسطس ١٩٩٠: اجتياح العراق للكويت.

٦ آب/أغسطس ١٩٩٠: القرار ٦٦١ لمجلس الأمن في الأمم المتحدة: الحصار على العراق.

ربيع ١٩٩١: سحق التمرد الشيعي في جنوب العراق.

١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥: القرار ٩٨٦، والذي عُرف بـ«النفط مقابل الغذاء»، يسمح لبغداد، لأسباب إنسانية، أن يبيع كميات محدودة من نفطه.

٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦: مباشرة الولايات المتحدة عمليات جوية لحمل النظام العراقي على احترام خط الحظر الجوي.

كانون الثاني/يناير ١٩٩٩: اغتيال صادق الصدر، ابن عم باقر الصدر، على يد أجهزة النظام العراقي.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠: هانز بليكس يُعيَّن رئيساً للجنة المراقبة والتحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: اعتداءات على الولايات المتحدة.

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢: جورج دبليو بوش يعلن أن العراق وإيران وكوريا الشمالية تشكّل «محور الشر».

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢: خلال الدولة السابعة والخمسين لانعقاد الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، أرغم بوش صدام حسين على التقيّد بنزع أسلحة العراق.

١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢: العراق يقبل بعودة مفتشي الأمم المتحدة للتحقق من نزع أسلحة الدمار الشامل، عودة غير مشروطة.

٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢: القرار ١٤٤١ الذي يُلزم صدام حسين بتدمير برامجه لأسلحة الدمار الشامل تحت طائلة اللجوء إلى القوة.

٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣: نشر التقرير النهائي لهانز بليكس.

٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣: تقديم كولن باول اتهامه الرسمي للعراق بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل إلى الأمم المتحدة.

١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣: حوالى عشرة ملايين شخص يتظاهرون في العالم ضد الحرب في العراق.

٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣: بدء الغارات الجوية الأميركية على بغداد واجتياح العراق من قِبل جيوش التحالف بقيادة أميركية.

١ أيار/مايو ٢٠٠٣: أعلن بوش انتهاء الأعمال الحربية في العراق.

٦ أيار/مايو ٢٠٠٣: بول بريمر يُعيَّن حاكماً مدنياً موقتاً في العراق.

١٠ أيار/مايو ٢٠٠٣: عودة آية اللّه محمد باقر الحكيم من منفاه، وكان شخصية من المعارضة الشيعية.

٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣: تقرير لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق.

حزيران/يونيو ٢٠٠٣: سلسلة عمليات عسكرية أميركية ضد حرب العصابات السُّنية في العراق.

٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٣: مقتل ابنَيْ صدام حسين، خلال غارة للقوات الأميركية.

١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣: القرار ١٥٠٠ للأمم المتحدة الداعي إلى إنشاء مجلس حكم انتقالي في العراق.

١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣: اعتداء على القيادة العامة للأمم المتحدة في العراق. مقتل المبعوث الخاص سيرجيو فييرا دي ميللو.

٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣: مقتل السيّد محمد باقر الحكيم خلال اعتداء عليه في النجف.

١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣: تشكيل أول حكومة عراقية، ومجلس الحكم الانتقالي مؤلف من ٢٥ عضواً من الشيعة والسنّة والأكراد والمسيحيين والتركمان.

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: خطة ترتئي نقل الحكم إلى حكومة موقتة نهاية حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٤.

١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: القبض على الديكتاتور السابق صدام حسين، على يد قوات التحالف.

٢ آذار/مارس ٢٠٠٤: سلسلة عمليات انتحارية في الأماكن المقدسة الشيعية في بغداد وكربلاء، أسفرت عن مقتل أكثر من ١٧٠ عراقياً، وجرح ٥٠٠.

٨ آذار/مارس ٢٠٠٤: التصديق على الدستور الموقت في العراق من قِبل مجلس الحكم الانتقالي في العراق.

٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤: مقتل أربعة مدنيين أميركيين في المثلث السُّني بالفلوجة، والتمثيل بالجثث الأربع وتعليقها. مظاهرات ضخمة تلبية لنداء رجل الدين الشيعي المتشدد مقتدى الصدر، ابن صادق الصدر، والذي يدعمه جيش المهدي.

نيسان/أبريل ٢٠٠٤: انتفاضة الشيعة المتشددين وازدياد عمليات الاختطاف وأخذ الرهان.

١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤: اغتيال عز الدين سليم، رئيس مجلس الحكم الانتقالي.

أيار/مايو ٢٠٠٤: فضيحة أعمال التعذيب التي ارتكبتها قوات التحالف في حق السجناء العراقيين في سجن أبو غريب، والتي تناقلت صورها كل مواقع الإنترنت.

عملية اختطاف الأميركي نيكولاس بيرغ، رهينة، وقطع رأسه، منسوبة إلى أبي مصعب الزرقاوي.

١ حزيران/يونيو ٢٠٠٤: تعيين غازي الياور (سنّي) رئيساً جديداً للعراق، من قِبل مجلس الحكم الانتقالي، وتعيينه «إياد علاوي» (شيعي) رئيساً للوزراء.

٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٤: التصويت في الأمم المتحدة على القرار ١٥٤٦ الذي يضمن انتقال السيادة إلى العراق؛ وتشكيل حكومة انتقالية عراقية مستقلة في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

حزيران/يونيو ٢٠٠٤: ازدياد أعمال العنف قبل انتقال السيادة، مضاعفة الاعتداءات والاغتيالات، واختطاف رهينة كوري وقطع رأسه.

الفصل السادس: معركة أوروبا

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣: عمليات انتحارية ضد الوحدات العسكرية الفرنسية والأميركية في لبنان. طرد طلاب «من خط الإمام» إيرانيين من فرنسا.

١٩٨٤-١٩٨٨: اختطاف أجانب من التابعية الأوروبية والغربية في لبنان، على يد نشطاء شيعة. اعتداءات في فرنسا.

١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩: فتوى صادرة من آية اللّه الخميني تهدر دم المواطن البريطاني سلمان رشدي، مؤلف كتاب **آيات شيطانية**.

خريف ١٩٨٩: أول مسألة حجاب إسلامي في فرنسا بمدينة كرِيْ. وصار اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، «اتحاد منظمات فرنسا الإسلامية»، وفي الجزائر أنشئت رسمياً «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وهي حزب المكون الغالب فيه سلفيّ.

١٩٩٢-١٩٩٧: حرب أهلية في الجزائر، وقد أعانت عليه المنشورات الإسلامية الصادرة عن لندنستان (أبو قتادة، أبو حمزة). اعتداءات في فرنسا ذات صلة بالجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية.

تموز/يوليو ٢٠٠١: اجتماعات للتنسيق المالي والعملاني للخلايا المحلية للقاعدة، في أسبانيا، ومدينة «تراغونه».

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: اغتيال القائد الأفغاني مسعود، على يد صحافيين تونسيين وقد زعما إرسالهما من بلجيكا.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: اعتداءات على الولايات المتحدة، خلية هامبورغ شكلت القاعدة العملانية الرئيسية.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: اعتقال المغربي زكريا موسوي ذي الجنسية الفرنسية، في الولايات المتحدة.

خريف ٢٠٠١: اعتقال العديد من التابعية الأوروبية في أفغانستان، واقتيادهم إلى سجن غوانتنامو.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١: سجن السوري ذي الجنسية الأسبانية أبي دحداح.

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١: اعتقال البريطاني ريتشارد ريد بعد محاولته تفجير حذائه المفخّخ على متن الطائرة التي تقله من باريس إلى ميامي.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢: اجتماع المجلس الفرنسي للدين الإسلامي بمبادرة من وزير الداخلية سركوزي. اتحاد منظمات فرنسا الإسلامية في الموقع الأغلب داخل الهيئة الجديدة.

تموز/يوليو ـ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: جلسات «لجنة ستازي» في فرنسا.

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: اعتداءات على كنيسين في اسطنبول ـ ١٧ قتيلاً و٢١٥ جريحاً.

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: اعتداءات جديدة على القنصلية البريطانية والمصرف البريطاني HSBC في اسطنبول.

شتاء ٢٠٠٣-٢٠٠٤: حملة تعبئة للأوساط الإسلامية والدعاة على التلفزيون والنقوات العربية ضد التشريع الفرنسي الذي يحظر ارتداء الشارات الدينية في المدرسة.

١١ آذار/مارس ٢٠٠٤: عمليات انتحارية في مدريد طاولت قطارات الضواحي، وقد تبنتها «ألوية أبي حفص المصري» (القاعدة)، ١٩١ قتيلاً و١٤٠٠ جريح.

آذار/مارس ٢٠٠٤: اكتشاف مخازن من المتفجرات في ضاحية لندن. اعتقال الكثير من الشبان البريطانيين من أصول باكستانية.

نيسان/أبريل ٢٠٠٤: إبعاد الإمام السلفي بوزيان ثم عودته.

٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: اللجنة من أجل المساواة العرقية في المملكة المتحدة وجهت اتهامها إلى عقيدة التعددية الثقافية البريطانية، باعتبارها مسؤولة عن قصر الرؤية السياسية للحكم.

٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: في ألمانيا، تأجيل محاكمة منير المتصدق، المتهم بكونه قدّم مساعدة لمرتكبي اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١.

١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: إعدام الرهينة الإيطالي في العراق، على يد «كتيبة محمد الخضراء».

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: ابن لادن يقترح هدنة على بعض البلدان الأوروبية في شريط مسجل بثته قناتا الجزيرة والعربية.

٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤: اعتقال «محمد المصري» في ميلانو، وهو يعد أحد العقول المدبِّرة لاعتداءات مدريد.

المصادر والمراجع

تمهيد: انهيار اتفاقية أوسلو للسلام

الكتب

Brown, Nathan J., *Palestinian Politics after the Oslo Accords: Resuming Arab Palestine,* Berkeley, University of California Press, 2003.

Dieckhoff, Alain, Leveau, Rémy (dir.), *Israéliens et Palestiniens: La guerre en partage,* Paris, Balland, 2003.

Laurens, Henry, *L'Orient arabe à l'heure américaine: de la guerré du Golfe à la guerre d'Irak,* Pais, Armand Colin, 2004.

Little, Douglas, *American Orientalism: The United States and the Middle East since 1945,* University of North California Press, 2002.

Parsons, Nigel Craig, *From Oslo to Al Aqsa: The Politics of the Palestinian Authority,* London, Routledge, 2003.

Quandt, William B., *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967,* Washington D.C., Brookings Institution Press; Berkeley, 2001.

Ross, Dennis, *The Missing Peace: A comprehensive Look at the Middle East Peace Process,* Farrar, Straus & Giroux, New York, 2004.

Rothstein, Robert L., Ma'oz, Moshé, Shiqaqi, Khalil, *The Israeli-Palestinian Peace Process: Oslo and the Lessons of Failure: Perspectives, Predicaments and Prospects,* coll. Studies in peace politics in the Middle East, Brighton: Portland, Sussex Academic Press, 2002.

Said, Edward W., *The End of the Peace Process: Oslo and After,* New York, Pantheon, 2000.

Usher, Graham, *Dispatches from Palestine: The Rise and Fall of the Oslo Peace Process,* London, Pluto Press, 1999.

المقالات

Celso, Anthony N., 'The death of the Oslo Accords: Israeli security options in the post-Arafat era', in *Mediterranean Quarterly,* vol. 14, n° 1, Winter 2003, pp. 67-84.

Dieckhoff, Alain, 'Israël-Palestine: du Processus de paix au processus de guerre (1991-2003)', in *Questions internationales,* n° 1, May-June 2003, pp.24-34.

Halkin, Hille, 'Does Sharon have a plan?', in *Commentary,* vol. 117, n° , June 2004.

'The Israeli-Palestinian conflict', In *International Affairs,* vol. 80, n° 2, March 2004, pp. 191-255.

Kristol, Willaim, 'A new approach to the Middle East', in *Daily standard,* 22 May 2002.

'Proche-Orient: le naufrage', in *Critique internationale,* n° 16, July 2002, pp. 31-56.

Schattner, Marius, 'De la paix manquée d'Oslo à la marche vers l'abîme', in *Politique étrangère,* n° 3, July-September 2002, pp. 587-600.

Zunes, Stephen, 'The United States and the breakdown of the Israeli-Palestinian peace process', in *Middle East Policy,* vol. 8, n° 4, December 2001, pp. 66-85.

الفصل الأول: ثورة المحافظين الجدد

تيار المحافظين الجدد

الكتب

DeMuth, Christopher C., Kristol, William, *The Neo-Conservative Imagination: Essays in Honor of Irving Kristol,* Washington D.C., AEI Press, 1995.

Dorrien,. Gary J., *The Neo-Conservative Mind: Politics, Culture, and the War of Ideology,* Philadelphia, Temple University Press, 1993.

Ehrman, John, *The Rise of Neo-Conservatism: Intellectuals and Foreign Affairs, 1945-1994,* New Haven,Yale University Press, 1995.

Gerson, Mark, *The Neo-Conservative Vision: from the Cold War to the Culture Wars,* Lanham, Madison Books, 1996.

Kagan, Robert, Kristol, William, *Present Dangers: Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy,* San Francisco, Encounter Books, 2000.

Kristol, Irving, *Neo-Conservatism: The Autobiography of an Idea,* New York, Free Press, 1995.

Kristol, Irving, *Reflections of a Neo-Conservative: Looking Back, Looking Ahead,* New York, Basic Books, 1983.

Podhoretz, Norman, *My Love Affair with America: The Cautionary Tale of a Cheerful Conservative,* New York, Free Press, 2000.

Steinfels, Peter, *The Neo-Conservatives: The Men who are Changing America's Politics,* New York, Simon & Schuster, 1979.

المقالات

Boot, Max, 'Neocons', *Foreign Policy,* January-February 2004, n° 140, pp. 20-28.

Kristol, Irving, 'The Neoconservative Persuasion', *Weekly Standard,* vol. 8, n° 47, 25 August 2003.

Kristol, William, Lenzber, Steven, 'What was Leo Strauss up to?', *Weekly Standard,* 9 September 2003.

Interview of Paul Wolfowitz with Sam Tannenhaus, *Vanity Fair,* 9 May 2003.

Muravchik, Joshua, 'The neoconservative cabal', *Commentary,* vol. 116, n° 2, September 2003.

Podhoretz, Norman, 'Neoconservatism: a eulogy', *Commentary,* vol. 101, n° 3, March 1996, pp. 19-27.

اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر، حرب العراق، السياسة الخارجية الأميركية

الكتب

Buckley, Mary, Fawn, Rick, *Global Responses to Terrorism: 9/11, the War in Afghanistan and Beyond,* London, Routledge, 2003.

Clarke, Richard A., *Against All Enemies: Inside America's War on Terror,* New York, Free Press, 2004.

Crotty, William, *The Politics of Terror: The U.S. Response to 9/11,* Boston, Northeastern University Press, 2004.

Frum, David, Perle, Richard, *An End to Evil: How to Win the War on Terror,* Random House, 2003.

Hayden, Patrick, Lansford, Tom, Watson, Robert P., *America's War on Terror,* Aldershot, Burlington, Ashgate, 2003.

Kellner, Douglas, *From 9/11 to Terror War: The Dangers of the Bush Legacy,* Lanham, Rowman & Littlefield, 2003.

Lewis, Bernard, *The Crisis of Islam: Holy War and Unholy Terror,* London, Weidenfeld & Nicolson, 2003.

Mann, James, *Rise of the Vulcans: the History of Bush's War Cabinet,* Viking Books, 2004.

Murtha, John P., *From Vietnam to 9/11: On the Front Lines of National Security,* University Park, Pennsylvania State University Press, 2002.

المقالات

'9/11 and after', *Foreign Affairs,* vol. 80, n° 6, novembre-December 2001, pp. 2-58.

Burke, Anthony, 'Just war or ethical peace?: moral discourses of strategic violence after 9/11', *International Affairs,* vol. 80, n° 2, March 2003, pp. 329-353.

Kagan, Robert, Kristol, William, 'The Bush doctrine unfolds', *Weekly Standard,* 4 March 2002.

Kagan, Robert, Kristol, William, 'The Bush era', *Weekly Standard,* 11 February 2002.

Leffler, Melvyn P., '9/11 and the past and future of American foreign policy', *International Affairs,* vol. 79, n° 5, October 2003, pp. 1045-1063.

Lewis, William Hubert, 'The war on terror: a retrospective', in *Mediterranean Quarterly,* vol. 13, n° 4, Fall 2003, pp. 21-37.

Lombardi, Ben, 'The "Bush doctrine": anticipatory self-defence and the new US national security strategy', *International Spectator,* April 2002.

Stein, Kenneth W., 'La doctrine Bush de l'engagement sélectif ou la continuité de la politique étrangère au Moyen-Orient', *Politique étrangère,* January 2002.

'The "War on terror"', *Intelligence and National Security,* vol, 17, n° 4, Winter 2002, pp. 31-76

التقارير

'A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm', Institute for Advanced Strategic and Political Studies, Jerusalem-Washington, 1996 (Richard Perle, David and Meyraw Wurmser, Dougles Feith *et alii*).

'Joint iquiry into Intelligence community activities before and after the Terrorist Attacks of September 11, 2001', Report of the US Senate Select Committee on Intelligence & US House Permanent Select Committee on Intelligence, December 2002.

'The 9/11 Commission Report.' Rapport de la commission d'enquête nationale sur les attentats terroristes contre les État-Unis *(National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States/ 9-11 Commission),* Juillet 2004.

الفصل الثاني: ضرب العدو البعيد؛ الفصل الثالث: مطاردة القاعدة وقابليتها للظهور

الكتب

Abd al-Rahim, Ali, *Hilf al-Irhab [le pacte de la terreur], Abdallah Azzam, Ayman al-Zawahiri, Oussama Ben Laden* (documents), 3 volumes, Dar Mahroussa, Le Caire, 2004.

Al-Zayyat, Montasser, *Ayman al-Zawahiri kama 'ariftuha [Ayman al-Zawakiri comme je l'ai connu],* Le Caire, 2002 (trad. anglaise: *The Road to Al-Qaeda: The Story of Osama bin Laden's Right-Hand Man,* London, Pluto, 2003).

Bergen, Peter L., *Guerre sainte, multinationale* (trad. de *Holy War, Inc.: Inside the Secret World of Osama bin Laden),* London, Weidenfeld & Nicolson, 2001.

Burke, Jason, *Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror,* London, I.B. Tauris, 2003.

Clark, Wesley K., *Winning Modern Wars: Iraq, Terrorism, and the American Empire,* New York, Public Affairs, 2003.

Fouda, Yosri, Fielding, Nick, *Les cerveaux du terrorisme: rencontre avec Ramzi Binalchibah et Khalid Cheikh Mohammed, numéro 3 d'Al Qa'ida* (trad. de *Masterminds of Terror),* Arcade, New York, 2003.

Gunaratna, Todan, *Al Qa'ida: au cœur du premier réseau terroriste mondial* (trad. de *Inside Al-Qaeda: Global Network of Terror),* London, C. Hirst, 2002.

Levitt, Matthew, *Targeting Terror: US Policy Toward Middle Eastern State Sponsors and Terrorist Organizations Post-September11,* WINEP, Washington DC, 2002.

Moore, Robin, *The Hunt for Bin Laden,* Random House, 2003.

Through our Enemies' Eyes: Osama bin Laden, Radical Islam, and the Future of America, Washington DC, Brassey's, 2002.

المقالات

Bergen, Peter, L., 'The Bin Laden trial: what did we learn?', *Studies in Conflict and Terrorism,* vol. 24, n° 6, novembre-December 2001, pp. 429-434.

Doran, Michael, 'The pragmatic fanaticism of al Qaeda: an anatomy of extremis', *Middle East Policy,* in *Political Science Quarterly,* vol. 117, n° 2, 2002.

'Interrogation of al-Zawahiri's deputy revealed the Jihad and Al-Qaeda secrets', *Al-Hayat,* 18 March 1999.

'Interview with Ayman Al-Zawahiri', in *Al-Zaman,* Jamal Ismail (ed.), *Al Jazeera, Bin Ladin, and I,* July 2002.

Kepel, Gilles, 'Les stratégies islamistes de légitimation de la violence', *Raisons politiques,* n° 9, February-April 2003, pp. 81-95.

Raafat, Amir, 'The world's second most wanted man', *The Star* (Amman), 22 novembre 2001.

Raphaeli, Nimrod, 'Ayman Muhammad Rabi' Al-Zawahiri: the making of an arch terrorist', *Terrorism and Political Violence,* vol. 14, n° 4, Winter 2002, pp. 1-22.

Wiltorowicz, Quintan, Kaltner, John, 'Killing in the name of islam: Al-Qaeda's justification for September 11', *Middle East Policy*, vol. 10, n° 2, Summer 2003.

Wright, Lawrence, 'The man behind Bin Laden: how an Egyptian doctor became a master of terror', *The New Yorker*, 16 September 2002.

مذكرات

Tourabi, Abdellah, *Les attentats du 16 mai 2003 à Casablanca. Anatomie d'un suicide collectif*, mémoire de DEA, Sciences Po, Paris, 2003.

الفصل الرابع: المملكة العربية السعودية، في عين الإعصار

الكتب

Al-Rasheed, Madqwi, *A History of Saudi Arabia*, New York, Cambridge University Press, 2002.

Benthall, Jonathan, Bellion-Jourdan, Jérôme, *The Charitable Crescent: Politics of Aid in the Muslim World*, London, I.B. Tauris, 2003.

Champion, Daryl, *The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform*, London, Hurst, 2003.

Cordesman, Anthony H., *Saudi Arabia: Guarding the Desert Kingdom*, Boulder, Westview, CSIS (Washington DC), 1997.

Saudi Arabia Enters the Twenty-first Century: The Military and International Security Dimensions, London, Praeger, CSIS (Washington DC), 2003.

Saudi Arabia Enters the Twenty-first Century: The Political, Foreign Policy, Economic, and Energy Dimensions, Westport, Praeger, CSIS (Washington DC), 2003.

Fandy, Mamoun, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent*, Basingstoke, Macmillan, 1999.

Gause, Gregory F., *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*, New York, Council on Foreign Relations Press, 1994.

Heller, Mark A., Safran, Nadav, *The New Middle Class and Regime Stability in Saudi Arabia*, Cambridge, Center for Middle Eastern Studies, 1985.

Helms, Christine Moss, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identity*, London, Croom Helm, 1981.

Kechichian, Joseph Albert, *Succession in Saudi Arabia*, New York, Palgrave, 2001.

Kostiner, Joseph, *The Making of Saudi Arabia: 1916-1936, from Chieftaincy to Monarchical State*, New York, Oxford University Press, 1993.

Middle East Monarchies: the Challenge of Modernity, Boulder, Rienner, 2000.

Peterson, J. E., *Saudi Arabia and the Illusion of Security*, London, International Institute for Strategic Studies, Adelphi Papers, 2002.

Vassiliev, Alexei, *The History of Saudi Arabia*, London, Saqi Books, 2000.

المقالات

Abou El Fadl, Khaled, 'The orphans of modernity and the clash of civilizations', *Global Dialogue*, vol. 4, n° 2, Spring 2002, pp. 1-16.

Ahrari, Ehsan, 'Political succession in Saudi Arabia: systemic stability and security implications', *Comparative Strategy*, vol. 18, n° 1, January-March 1999, pp. 13-29.

'L'Arabie saoudite et la péninsule après le 11 septembre: défis et enjeux d'une régien en crise', *Maghreb-Machrek*, n° 174, October-December 2001, pp. 3-74.

Azzam, Maha, 'Al-Qaeda: The misunderstood wahhabi connection and the ideology of violence', Royal Institute of International Affairs, Middle East Program, Briefing Paper n° 1, February 2003.

Bradley, John R., 'Are the Saudis sunk? The Wahhabi-Saud Pact has held the desert kingdom together since the 1920s; now it's pulling apart', *Prospect Magazine*, September 2003.

Bromley, Simon, 'Oil and the Middle East: the end of US hegemony?', *Middle East Report*, n° 208, Fall 1998, pp. 19-22.

Byman, Daniel L., Green, Jerrold D., 'The enigma of political stability in the Persian Gulf monarchies', *MERIA Journal*, vol. 3, n° 3, September 1999, pp. 1-20.

Dekmejian, Richard H., 'The liberal impulse in Saudi Arabia', *Middle East Journal*, vol. 75, n° 3, Summer 2003, pp. 400-413.

Gause, Gregory F. III, 'Be careful what you wish for: the future of US-Saudi relations', *World Policy Journal*, Printemps 2002.

'The persistence of monarchy in the Arabian Peninsula: a comparative analysis', in Kostiner, Joseph (ed.), *Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity,* London, Westview Press, 2000, pp. 167-186.

Jehl, Douglas, 'Holy war lured Saudis as rulers looked away', *New York Times,* 27 December 2001.

Jones, Toby, 'Seeking a "social contract" for Saudi Arabia', *Middle East Report,* Fall 2003, n° 228, pp. 42-48.

Judis, John B., 'Who will control Iraq's oil? Over a barrel', *New Republic,* 20 January 2003.

Kechichian, Joseph Albert, 'Testing the Saudi "will to power": challenges confronting Prince Abdallh', *Middle East Policy,* vol. 10, n° 4, Winter 2003, pp. 100-115.

Morse, Edward L., 'Is the energy map next on the neo-conservative cartography agenda?', *Middle East Economic Digest (MEED),* vol. XLVI, n° 33, 18 August 2003.

Nonneman, Gerd, 'Saudi-European relations 1902-2002: a pragmatic quest for relative autonomy', *International Affairs,* vol. 77, n° 3, 2001, pp. 631-661.

Okruhlik, Gwenn, 'Dissidence et réforme en Arabie saoudite: de la religion, de l'État et de la famille', *La Pensée,* n° 335, July-September 2003, pp. 21-33.

Pollack, Josh, 'Saudi Arabia and the United States, 1931-2002', *MERIA Journal,* September 2001.

Russell, James A., 'In defende of the nation': terror and reform in Saudi Arabia', *Strategic Insights,* 3 October 2003.

Sennott, Charles M., 'Driving a wedge: Bin Laden, The US and Saudi Arabia', *Boston Globe,* March 2002.

Seznec, Jean-François, 'Stirrings in Saudi Arabia', *Journal of Democracy,* vol. 13, n° 4, October 2002, pp. 33-40.

Teitebaum, Joshua, 'The 'desert democracy'', *Jerusalem Report,* 15 December 2003.

Tucker, Robert, 'Oil: the issue of American intervention', *Commentary,* January 1995.

Unger, Craig, 'Saving the Saudi's, *Vavity Fair*, October 2003.

'The United States and Saudi Arabia: American interests and challengrs to the kingdom in 2002', *Middle East Policy*, vol. 9, n° 1, March 2002, pp. 1-32.

Vitalis, Robert, 'Black gold, white crude. An essay on American exceptionalism, hierarchy, and hegemony in the Gulf', *Diplomatic History*, vol. 26, n° 2, Spring 2002, pp. 185-213.

رسائل جامعية

Al-Hawali, Safar Bin Abd al-Rahman, *Zahirat al-Irja' fi al-Fikr al-Islami [Le phénomène de l'Irja' dans la pensée islamique],* thèse pour le doctorat en chari'a (dir. Mohammed Qotb), université Umm al-Qura, La Mecque, 1406 h.

Lacroix, Stéphane, *Le champ intellectuel saoudien après le 11 septembre,* mémoire de DEA, Sciences Po, Paris, 2003.

الفصل الخامس: صندوقة باندورا العراقية

الكتب

Baram, Amatzia, Rubin, Barry M., *Iraq's Road to War,* New York, St Martin's Press, 1993.

Braude, Joseph, *The New Iraq: Rebuilding the Country for its People, the Middle East, and the World,* New York, Basic Books, 2003.

Clawson, Patrick, *How to Build a New Iraq after Saddam,* Washington DC, WINEP, 2002.

Cordesman, Anthony H., *The Iraq War: Strategy, Tactics, and Military Lessons,* Westport, Praeger, CISS, Washington DC, 2003.

Dodge, Toby, *Inventing Iraq: The Failure of Nation-building and a History Denied,* New York, Columbia University Press, 2003.

Dodge, Tody, Simon, Steven, *Iraq at the Crossroads: State and Society in the Shadow of Regime Change,* Adelphi Papers, n° 354, Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies (ISS), February 2003.

Jabar, Faleh A., *The Shi'ite Movement in Iraq,* London, Saqi Bools, 2003.

Kaplan, Lawrence F., Kristol, William, *The War over Iraq: Saddam's Tyranny and America's Mission,* San Farncisco, Encounter Books, 2003.

Luizard, Pierre-Jean, *La formation de l'Irak contemporain: le rôle politique des ulémas chiites à la fin de la domination ottomane et au moment de la création de l'État irakien,* CNRS, Paris, 1991.

La question irakienne, Paris, Fayard, 2002.

Nakash, Yitzhak, *The Shi'is of Iraq,* Princeton University Press, 2003.

Simons, Geoffrey Leslie, *Future Iraq: US Polocy in Reshaping the Middle East,* London, Saqi Books, 2003.

المقالات

Ajami, Fouad, 'Iraq and the Arab's future', *Foreign Affairs,* vol. 82, n° 4, January-February 2003, pp. 2-18.

Ayoob, Mohammed, 'The war against Iraq: normative and strategic implications', *Middle East Policy,* vol. 10, n° 2, Summer 2003.

Barnett, Jon, Eggleston, Beth, Webber, Michael, 'Peace and development in post-war Iraq', *Middle East Policy,* vol. 10, n° 3, Fall 2003.

Byman, Daniel, 'After the storm: US policy toward Iraq since 1991', *Political Science Quarterly,* vol. 115, n° 4, January 2001.

Cirincione, Joseph, 'Why we are in Iraq', conférence à l'American University, Washington DC, 23 March 2003.

Cirincione, Joseph, Mathews, Jessica T., Perkovich, George, 'Iraq: what next?', Carnegie Endowment for International Peace, January 2003.

Dawisha, Adeed et Karen, 'How to build a democratic Iraq', *Foreign Affairs,* vol. 82, n° 3, May 2003, pp. 36-50.

'From victory to success: afterwar policy in Iraq', *Foreign Policy,* July 1002.

Gerecht, Reuel Marc, 'Why we need a democratic Iraq', *Weekly Standard,* 24 March 2003.

Hayes, Stephen F., 'Saddam's Al-Qaeda connection', *Weekly Standard,* vol. 8, n° 48, September 2003.

Isherwood, Michael W., 'US strategic options for Iraq: easier said than done', *Washington Quarterly,* Spring 2002.

Kagan, Robert, Kristol, William, 'Why we went to war', *Weekly Standard,* 20 October 2003.

Kristol, William, 'The Iraq - al Qaeda connection', *Daily Standard,* 12 December 2002.

Luizard, Pierre-Jean, 'Les fatwas "politiques" de l'ayatollah Al-Sistâni (September 2002 - October 2003)', *Maghreb-Machrek,* n° 178, Winter 2003-2004, pp. 109-122.

Luizard, Pierre-Jean, 'Irak: comment éviter la partition?', *Politique internationale,* n° 103, Spring 2004, pp. 141-160.

Marr, Phebe, 'Iraq "the day after": internal dynamics in post-Saddam Iraq', *Naval War College Review,* vol. 56, n° 1, Winter 2003, pp. 13-29.

'The Middle East after Saddam', *Washington Quarterly,* vol. 26, n° 3, Summer 2003, pp. 117-203.

Nakash, Yitzhak, 'The Shi'ites and the future of Iraq', *Foreign Affairs,* vol. 81, n° 4, Juillet-August 2003, pp. 17-26.

Nye, Joseph S., 'US power and strategy after Iraq', *Foreign Affairs,* vol. 82, n° 4, Juillet-August 2003.

'Origins of regime change in Iraq', *Proliferation Brief,* vol. 6, n° 5, 19 March 2003.

Ottaway, Marina, Yaphe, Judith, 'Political reconstrucation in Iraq: a reality check', Carnegie Endowment for International Peace, 27 March 2003.

Samii, Abbas William, 'Shia political alternatives in postwar Iraq', *Middle East Policy,* vol. 10, n° 2, Summer 2003, pp. 93-101.

Schanzer, Jonathan, 'Ansar Al-Islam: Iraq's Al-Qaeda connection', Washington DC, WINEP, 17 January 2003.

Vulliamy, Ed, Connolly, Kate, 'The Iraqi connection', *Guardian Unlimited,* archives, 2003.

Wimmer, Andreas, 'Democracy and ethno-religious conflict in Iraq', *Survival,* vol. 45, n° 4, Winter 2003-2004, pp. 111-133.

الوثائق

Zarqaoui, Abou Mous'ab al (attribué à), mémorandum (en arabe), 17 pages, n.d. (déc. 2003?).

الفصل السادس: معركة أوروبا

الكتب

abd al Malik, *Qu'Allah bénisse la France,* Paris, Albin Michel, 2004.

Abdelkrim, Farid, *Na'al bou la France?!,* La Courneuve, Éditions Gedis, 2002.

Adjir, Dalila, Baghezza Addelaali, *Entrée interdite aux animaux et aux femmes voilées. Lettre ouverte aux nouveaux hussards noirs de la République,* préf. de F. Burgat, Valenciennes, Éditions Akhira Distribution, 2004.

Babès, Leila, Oubrou, Tareq, *Loi d'Allah, loi des hommes: liberté, égalité et femmes en islam,* Paris, Albin Michel, 2003.

Ben Halima, Abderraouk, *Le Tabligh: étape IV,* Saint-Étienne, Le Figuier, 2000.

Benzine, Rachid, *Les nouveaux penseurs de l'islam,* Paris, Albin Michel, 2004.

Bouzar, Dounia, Kada, Saïda, *L'une voilée, l'autre pas,* Paris, Albin Michel, 2003.

Ibn Baz, Abd al Aziz, Albani, Nasr al Din, Ibn Utheimin, Mohammed, *Fatawa al'ulama al akabir/fima ahdira min dima' fi-jaza'ir* [fatwas des oulémas les plus grands/sur le sang versé en Algérie inutilement], ed. Maktabat al furqan, ajman, 1422 h. (Le titre arabe est rédigé en prose rimée, ou saj', caractéristique du style rhétorique religieux.).

Le foulard islamique en questions, Paris, Nordmann, Charlotte (dir.), Editions Amsterdam, 2004.

Ramadan, Tariq, *Les musulmans d'Occident et l'avenir de l'islam,* Paris, Sindbad, 2003.

Arabes et musulmans face à la mondialisation: le défi du pluralisme, Lyon, Tawhid, 2003.

Globalisation: muslim resistances = La mondialisation: résistances musulmanes = La globalización: resistencias musulmanas, Lyon, Tawhid, 2003.

De l'islam, Lyon, Tawhid, 2002.

Jihad, violence, guerre et paix en islam, Lyon, Tawhid, 2002.

Musulmans d'Occident: construire et contribuer, Lyon, Tawhid, 2002.

Ramadan, Tariq, Gresh, Alain, *L'islam en questions,* Arles, Actes Sud, 2002.

Ramadan, Tariq, Neirynck, Jacques, *Peut-on vivre avec l'islam?,* Lausanne, Favre, 2004.

Venel, Nancy, *Musulmans et citoyens,* Paris, PUF, 2004.

Musulmanes françaises: des pratiquantes voilées à l'université, Paris-Montréal,. L'Harmattan, 1999.

Weibel, Nadine B., *Par-delà le voile. Femmes d'islam en Europe,* Bruxelles, Complexe, 2000.

Entretiens d'Auxerre (2002), *L'avenir de l'islam en France et en Europe,* Michel Wieviorka (dir.), Paris, Balland, 2003.

المقالات

Kechat, Larbi, 'Pour un islam humaniste', *Esprit,* January 1998, n° 239, pp. 77-98.

Khedimmellah, Moussa, 'La carrière religieuse des jeunes prédicateurs de la Tabligh Jama'at en France: de la galère des banlieues à la dignité retrouvée par la jet-society', *Islam,* n° 1, January-March 2002.

Oubrou, Tareq, 'Introduction théorique à la *shari'a* de minorité', *Islam de France,* n° 2, L'Harmattan, May-June 1998, pp. 27-41.

Ramadan, Tariq, 'Islam et démocratie', *Pouvoirs,* n° 204, 2003.

الوثائق

Abd al Malik, *Le face-à-face des cœurs,* disque de rap avec un *'bonus track'* intitulé 'Que Dieu bénisse la France [existentiel]', 2004.

ابتغى أسامة بن لادن ومرشده أيمن الظواهري من اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر، الحيلولة دون أفول «الجهاد المقدَّس» الذي نظّرا له في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وكانا يأملان بضربهما «العدوّ البعيد» الأميركي في عقر داره، أن يثيرا الحمية في نفوس مؤيديهما، ويغلّبا النزعة الإسلاموية المتشددة في العالم الإسلامي. ولقد حدث هذا التحريض في وقت كان مسار السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني في حالة «موت سريري»، ويتعرّض لهجمة عنيفة إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وما نجم من أعمال عنف وقتل وتفجيرات انتحارية عزم تنظيم «القاعدة» على استغلالها لـ «تهييج» الشارع الإسلامي بغية مضاعفة نفوذه لديه.

أما الردّ الذي شرعت فيه واشنطن على الاعتداءات التي طاولتها، فقد اندرج في نطاق أوسع مجالاً: جعلت «الحرب ضد الإرهاب» تتجاوز مطاردة ابن لادن إلى تحقيق الهدفين الاستراتيجيين لسياستها الشرق أوسطية: توفير الأمن لإسرائيل؛ والحرص على سلامة إمدادات النفط إليها من دول الخليج. غير أن احتلالها العراقَ احتلالاً محفوفاً بالمخاطر، وانصراف قادتها بتحريض من تيار «المحافظين الجدد» إلى بسط تطلعاتهم لـ «إصلاح» الدول الإسلامية والعربية والهيمنة على «شرق أوسط كبير» تابعٍ ومقولب بمقاسهم، فاقما من تفجّر المنطقة وازدياد أعمال العنف والقتل فيها، حتى صار باب الاحتمالات السوداء مفتوحاً على مصراعيه. ولا يعدو القتل اليومي للمواطنين العراقيين ومشاهد التعذيب المقزّزة، الذي مُورس بحق السجناء العراقيين في «أبو غريب»، وعملياتُ خطف الأجانب في العراق وإعدامهم وذبحهم من قِبَل «الجهاديين» الإسلاميين، إلاّ دلائلَ على المأزق الذي بات يتخبط فيه العالم الإسلامي، ونذيراً بالفتنة.




ISBN 185516452-3
9 781855 164529

DAR AL SAQI
دار الساقي